حركة التحرير الافريقي
فـى
مواجهة النظام السياسي لجنوب افريقيا

أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين



حركة التحرير الافريقي

فـــى مواجهة النظام

السياسي لجنوب افريقيا



أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين



الناشـــــر



اسم الكتاب: حركة التحرير الافريقي فى
مواجهة النظام السياسي لجنوب افريقيا
اسم المؤلف: أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين
تصميم ومراجعة فنية : أ. ياسر السبكي
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٩٤٩٦/ ٢٠١٠

تطلب كافة منشوراتنا من:
مصر: دار اكتشاف- ٣٧ شارع عبد الفتاح محرم أول الملك فيصل- الجيزة
موبيل/ ٠١٤٧٢٠٧٠٦٠ / ٠١١٩٩٦٠٩٣١

تحذير:
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف وغير مسموح بإعادة نشر أو إنتاج الكتاب أو أى جزء منه أو تخزينه على أجهزة استرجاع أو استرداد إليكترونية أو نقله بأى وسيلة أخرى أو تصويره أو تسجيله على أى نحو بدون أخذ موافقة كتابية مسبقة من المؤلف.

حقوق الطبع محفوظة

- ما ورد بهذا الكتاب يعبر عن رأى الكاتب وعلى مسئوليته الكاملة ولا يعبر بالضرورة عن الناشر أو دار النشر.

الطبعة الأولى
٢٠١٠



E-mail: EKTISHAF@hotmail.com

قائمة المحتويات

أرقام الصفحات

أرقام الصفحات

أرقام الصفحات

أرقام الصفحات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الخرائط

تمهيد

إن نشر رسالة علمية للدكتوراة، بعد نحو ثلاثة عقود، من الانتهاء منها ومناقشتها، قد يثير تساؤلاً أساسياً: لماذا بعد كل هذه الفترة الزمنية يصبح النشر مقبولاً ؟؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تعود إلى عدة إعتبارات لعل أهمها ما يلي :

أولاً: يقول المفكر الفرنسي جارودي "يظل النهر وفياً لمنبعه حتى وهو يتجه بسرعة إلى مصبه "، وحقيقة فإنني لم أجد وسيلة لشكر أستاذي ومعلمي الأستاذ الدكتور/ عبد الملك عودة – المشرف على هذه الرسالة، وبعد أن حصلت على الأستاذية منذ عشرين عاماً – خير من نشر هذه الرسالة التي شرفت أيما شرف، بقبوله الإشراف عليها ، وبقبوله أن أكون تلميذاً له ، أطال الله في عمره، ومتعه بالصحة والعافية وجزاه الله خير الجزاء على كل ما قدمه علماً وخلقاً، أتمنى أن أكون قد سرت على دربه .

ثانياً: أن بعض زملائي ، فضلاً عن طلابي ، قد ألحوا علي في نشر هذه الرسالة ، فيما يبدو أنهم مازالوا يرون فيها شيئاً مفيداً حتى تاريخه ، خاصة وأن النسخ المودعه منها في المكتبة قد تهالكت، وخشيتهم من اختفاء هذا العمل بعدما بذل فيه من جهد على حد قولهم .

ثالثاً: أظن أن ما قدمته هذه الرسالة من تحليل يتعلق بالواقع الاقتصادي الاجتماعي بجنوب أفريقيا ما زال صالحاً ، خاصة وأن معطيات هذا الواقع لم تتغير كثيراً ، إذ رغم التحول السياسي ، وامتلاك الأفريقيين للسلطة السياسية منذ ما يقرب من عقدين من الزمان ، فإن التفرقة العنصرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية

لازالت قائمة من الناحية الفعلية، إذ ما زال البيض يسيطرون على الثروة الاقتصادية ، ويشكلون النخبة الاجتماعية والرأسمالية في البلاد في الوقت الذي يعيش فيه معظم الأفريقيون تحت خط الفقر ، وليس ذلك بغريب ، فالتحول السياسي في جنوب أفريقيا تم من خلال "صفقة" تولاها نلسون مانديلا مدعوماً برجال الأعمال البيض – من المتحدثين بالإنجليزية – الذين استطاعوا أن يحققوا مصالحهم من خلال الضغط على توجهين: الأول – يتعلق بسياسة الأفريكانزر – التنمية المنفصلة – والتي كان يمكن أن تنتهي باستقلال البانتوستانات، فيصبح هؤلاء في مواجهة جماعة الأفريكانرز ، والتي كانت تعتبرهم " سرطاناً " في جسد أمة الأفريكانرز يتعين استئصاله ، والثاني – يتعلق برؤية المؤتمر الوطني الأفريقي التي كانت تتجه إلى تأميم مصالحهم عقب عملية التحول ، وتمكن هؤلاء من تغيير برنامج المؤتمر الوطني على نحو يلغي فكرة التأميم، ويؤمن مصالحهم .

رابعاً : أن الإنجاز الرئيسي لحركة التحرير الوطني الأفريقي لايتمثل في الكفاح المسلح، فقد كان محدوداً ولم تزد المواجهة مع النظام العنصري عن الشكاوى والالتماسات في مرحلة ، والاضطرابات والاعتصامات في مرحلة ، وبعض أعمال التخريب المتفرقة هنا وهناك ، والتي لم يكن بمقدورها الإطاحة بالنظام، وإنما كان هذا الإنجاز يتمثل فيما طرحته هذه الحركة على اختلاف فصائلها من فكر سياسي متنوع ، إذ لم يترك رؤية إلا حاول تبنيها ، من الفكر القومي على اختلاف توجهاته (الجامعة الأفريقية – القومية الحصرية النازية – التعدد القومي) إلى الفكر العنصري اللوني (القومية البيضاء ، والوعي الأسود) ومن الفكر الليبرالي على تنوعه، إلى الفكر اليساري (اللينينية ، والتروتسكية، والماوية) ، غير أنه نظراً لأن

عملية التحول قد تمت في إطار "صفقة" رعاها مانديلا (سليل الأسـرة الملكية لجماعة الأكسهوزا)، ورجال الأعمـال البـيض (المتحـدثون بالإنجليزية) ، وعلى رأسهم الجماعة اليهودية فضلاً عـن الـشركات متعددة الجنسية ، فإن كل التوجهات السابقة قد طرحت جانبـاً لـصالح الدولة الوطنية البورجوازية ، بكل ما يحمله ذلك من تـأثيرات سـلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للغالبية الأفريقية .

وفي الختام أرجو من الله أن يكون هذا العمل على نحـو مـا أشرت وأسلفت نافعاً ، وعلى نحو ما تصور غيري وما تـصورت أو توهمت مجدياً .

مقدمة

يعد النظام العنصري في جنوب أفريقيا أقدم النظم العنصرية في القارة الأفريقية وأقواها وأكثرها استمرارية، وقد استطاع هذا النظام أن يتخطى معظم الأزمات التي واجهته منذ إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠، كما أنه بات يمثل الآن آخر النظم العنصرية في القارة بعد استقلال زمبابوي. وتشكل الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا أكبر أقلية بيضاء من الناحية العددية، تشهدها القارة الأفريقية، وهي أقلية تمسك بكامل زمام القوة الاقتصادية والسياسية في البلاد.

ومن ناحية أخرى فإن حركة التحرير الأفريقي لجنوب أفريقيا تعد من أقدم حركات التحرير في القارة الأفريقية، ورغم ذلك فهي لم تنجح في تحقيق أهدافها المعلنة حتى أواخر السبعينيات من القرن الحالي.

ولا يشكل النظام العنصري في جنوب أفريقيا مشكلة للأفريقيين في الداخل فحسب ولكنه يشكل أيضا خطورة على الأقاليم والدول الأفريقية المجاورة له، فهو يحتل ناميبيا ومازال مستمرا في أعماله العدوانية ضد الدول الأفريقية المجاورة.

ولذلك فإن الوضع القائم في جنوب أفريقيا قد استحوذ، ولا يزال، على قدر كبير من الاهتمام العالمي والأفريقي، وظل يستأثر بقدر يعتد به من الجهود والمناقشات في المحافل الدولية، ورغم الإجماع الدولي على الاعتراف بدولة جنوب أفريقيا إلا أن طبيعة النظام فيها وممارساته ظلت محل استنكار من المجتمع الدولي وصل إلى حد رفض قطاع كبير من الدول الاعتراف بهذا النظام بل ومساعدة القوى التي تعمل على تقويضه كلية، ويتركز هذا الاستنكار على الطبيعة العنصرية للنظام حيث يكاد ينعقد الإجماع على أن

المشكلة القائمة في جنوب أفريقيا مشكلة متفردة فهـــي فـــي جوهرهـــا مشكلة عنصرية داخلية أكثر من كونها مشكلة استعمارية يمكن أن تحل بحصول الشعب الأفريقي فيها على حق تقرير المصير والاستقلال.

وقد استأثر الوضع القائم في جنوب أفريقيا باهتمام الدارســـين من مختلف التخصصات والمذاهب الفكرية، وتشعبت الآراء حول مـــا يثيره هذا الوضع من قضايا متعددة باختلاف مناهج ومذاهب مختلـــف الدارسين، ففي حين يتناول علماء الاجتماع الوضع الاجتمـــاعي فـــي جنوب أفريقيا في إطـــار دراســـاتهم للمجتمعـــات التعدديـــة، وهـــي المجتمعات التي تضم العديد من الجماعـــات المختلفـــة اثنيـــاً وثقافيـــاً واجتماعياً، فإن علماء النفس يركزون على دراســـة مـــسألة التحيـــز العنصري، ومدى تأثير الأيديولوجيات والسياسات العنصرية فى تغذية الاتجاهات العنصرية، وبينما ينشغل علماء الاقتصاد بدراســـة كفـــاءة النظام الاقتصادي القائم فى جنوب أفريقيا، والعلاقة بينها وبين النظـــام السياسي العنصري، وأيضا العلاقة بين النظام الاقتصادي القائم وبـــين النظام الرأسمالي العالمي، فإن علماء السياسة يولون اهتمامهم لدراســـة طبيعة نظام الحكم في جنوب أفريقيا، وما يثيره من مشكلة التعايش بين نظامين سياسيين متمايزين أولهما – رئيسي يقوم علـــى الديمقراطيـــة البرلمانية والتعدد الحزبي خاص بالجماعة البيضاء وثانيهما – فرعـــي – إكراهي في مواجهة الجماعات غير البيضاء.

وعلى أية حال فإن الجدل بين كل هؤلاء مازال يـــدور حـــول إمكانية حدوث تغيير فى جنوب أفريقيا، وحول طبيعة هـــذا التغييـــر، وهل يمكن أن يحدث هذا التغيير سلمياً أم بأسلوب عنيف ؟

ويمكن القول بصفة عامة بأن نقطة البدء لدى كافة المنـــشغلين بهذا الموضوع تتمثل في تحليل طبيعة البنية الاقتصادية – الاجتماعيـــة

لجنوب أفريقيا، وهنا ينقسم الرأي إلى مدرستين فكريتين متعارضتين، إحداهما هي المدرسة الليبرالية، وثانيهما هي المدرسة الماركسية.

ويلاحظ إجمالاً أن الطابع النظري المميز للمدرسة الأولى يتمثل في تشخيصها الوظيفي – الثنائي للتكوين الاجتماعي ولنظام السيطرة العنصرية، ويبرز الطابع الوظيفي في وصفها لنظام السيطرة العنصرية بأنه يشكل "الاختلال الوظيفي" الذي يمارس على نظام العلاقات الاجتماعية المتناغم والعادل الذي يفرضه النظام الاقتصادي الرأسمالي، كما يبرز الطابع "الثنائي" في اعتماد هذه المدرسة على المنهج النظري لتحليل ظاهرة التخلف الإقليمي وهو المنهج المستمد من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة، وهذا المنهج يرى أن تقدم القطاع الاقتصادي المتقدم ، وتخلف القطاع المتخلف ليس بينهما أدنى ارتباط – وهو بذلك يفسر ظاهرة التخلف خارج النظام الاقتصادي للقطاع المتقدم، ويذهب هذا المنهج إلى أن مشكلة التخلف إنما ترجع إلى عجز القطاع المتخلف عن الاندماج في النظام الاقتصادي للقطاع المتقدم، وعليه فإن تخلف غير البيض في جنوب أفريقيا ليس له أدنى ارتباط بالنظام الاقتصادي الرأسمالي لأن الأخير يشكل دافعا للتنمية، ومشكلة تخلف غير البيض إنما ترجع إلى عجزهم عن الاندماج الكافي والمشاركة في هذا النظام الاقتصادي بسبب التدخل من جانب "العامل السياسي" المتمثل في نظام السيطرة العنصرية والذي يؤدى إلى الاختلال الوظيفي، وتخلص هذه المدرسة إلى أن المشكلة القائمة في جنوب أفريقيا هي مشكلة عنصرية تستمد جذورها – خارج الاقتصاد – من عوامل غير مادية مثل التحيز العنصري، والأيديولوجيات والسياسات العنصرية، والتعدد الثقافي والاجتماعي، وعليه فإذا ما أريد تحقيق حل سلمي لهذه المشكلة فإنه

من الضروري إطلاق العنان لنظام الإنتاج وقوى السوق التي تمثل الرشادة باعتبارها الوحيدة المؤهلة لتقويض نظام السيطرة العنصرية تدريجياً وسلمياً.

وعلى العكس مما تقدم فإن أنصار المدرسة الماركسية يذهبون إلى أن البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا هي بنية طبقية نشأت وتعززت في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم وأن المخرجات المادية لهذا النظام الاقتصادي تعزز من هذه البنية الطبقية كما أنها تقوى من نظام السيطرة العنصرية الذي يتجه بالتالي إلى تعضيد هذه البنية الاقتصادية – الاجتماعية من خلال ما يصدره من تشريعات وما ينفذه من سياسات، وما يروج له من أيديولوجيات، ويخلص هؤلاء إلى القول باستحالة تحقيق تغيير سلمي وتدريجي في البنية الاقتصادية – الاجتماعية طالما أن كلاً من النظام الاقتصادي والنظام السياسي يعزز كلاً منهما الآخر، وعليه فإنه يصبح من الضروري إضافة عامل آخر إلى المعادلة وهو عامل العنف كي يتسنى إحداث تغيير جذري ثوري في هذه البنية الطبقية.

ويمكن القول بصفة عامة أن معظم الدراسات التي انشغلت بهذا الموضوع يغلب عليها طابع الجدل النظري دون دعم كاف من الحقائق والبيانات الموضوعية، وقد يكون مرجع ذلك أن معظم المنشغلين والدارسين لهذا الموضوع هم من أبناء جنوب أفريقيا على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية، سواء كانوا يعيشون في داخل البلاد أو في المنفى، وبالتالي فقد انغمسوا فيما بينهم في إطار جدل نظري على اعتبار أن الحقائق والبيانات تعد بالنسبة لهم من تحصيل حاصل.

ويلاحظ كذلك أن مختلف الدراسات السابقة – أو على الأقل تلك التي تمكن الباحث من الإطلاع عليها – لم تتناول بنظرة شاملة

علاقة الصراع القائم في جنوب أفريقيا بين حركة التحرير والنظام السياسي، وما يستند إليه فكر وحركة كلا الطرفين المتصارعين من حقائق موضوعية نابعة من واقع البنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة في نشأتها وتطوراتها.

ولذلك فقد انصرف اهتمام هذه الدراسة إلى هذا الجانب الهام: حركة التحرير الأفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب أفريقيا، في إطار نظرة شاملة تستند إلى تمحيص العلاقة بين هذا الصراع وحقائق البنية الاقتصادية – الاجتماعية، مع دراسة النتائج السياسية لهذه البنية، وتأثيراتها على علاقات القوى بين الطرفين المتصارعين، وعلى فكر وحركة كل منهما، وذلك استناداً إلى المنهج الماركسي الذي يرى أن الظاهرة السياسية تعبير عن القوى المادية في المجتمع.

وتبدأ الدارسة بتحليل " البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا " في باب أول، يعد بمثابة الإطار الاقتصادي ـ الاجتماعي للصراع، ويهدف هذا الباب بالأساس إلى إجراء عملية فرز للقوى الاجتماعية المساندة للنظام السياسي أو حركة التحرير الأفريقي أو تلك التي يحتمل أن تكون مساندة لأي منهما في المستقبل من جهة التحرير ، كما يهدف إلى التعرف على ما تملكه هذه القوى الاجتماعية من قدرات اقتصادية – اجتماعية حالية أو مستقبلية يمكن أن تشكل رصيداً وسنداً لأي من النظام السياسي أو حركة التحرير من جهة أخرى.

وتعرض الدراسة في باب ثان للبنية السياسية لجنوب أفريقيا والتي تعد بمثابة إطار نظامي للحياة السياسية في البلاد بهدف معرفة مدى تأثر هذه البنية بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة، ومدى تأثيرها فيها، وفى محاولة للتعرف على أنماط توزيع القوة السياسية بين مختلف الجماعات العرقية في البلاد.

أما الباب الثالث والذي يتناول الديناميات السياسية، والتي تعد بمثابة الإطار الهيكلي والتنظيمي للصراع، فهو يركز بالأساس على تحليل الانتماءات الاجتماعية والطبقية لزعامة وعضوية الأحزاب السياسية، وتنظيمات حركة التحرير الأفريقي بغية التعرف على قوة كل حزب أو تنظيم وأيضاً التعرف على طبيعة الاختلافات داخل أي منها، وهى الاختلافات التي تعكس إلى حد كبير الاختلافات الاجتماعية والطبقية بين صفوف الزعامة والأعضاء داخل كل حزب أو تنظيم.

ويتعرض الباب الرابع من هذه الدراسة لتحليل طبيعة المواجهة بين حركة التحرير والنظام السياسي وأبعادها الفكرية، والاستراتيجية، والتكتيكية، فيعرض الفصل الأول لتصورات كلا الطرفين – النظام والحركة – لطبيعة الصراع – وللقوى الاجتماعية التي يلجأ كل طرف إلى مخاطبتها بحثاً عن تأييدها، ويتناول الفصل الثاني الرؤية المستقبلية لكلا الطرفين فيما يتعلق بصورة أفريقيا المستقبل سواء من حيث شكل الدولة، أو فلسفة الحكم، أو طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوبة، ثم يعرض الفصل الثالث لأدوات وأساليب المواجهة بين الطرفين، وهى التي تشكل أدوات وأساليب الانتقال من الواقع إلى المستقبل، فأدوات وأساليب النظام هي أدوات إكراه لتكريس الوضع القائم أو تغييره شكلياً ليستجيب للظروف المتغيرة، وأدوات وأساليب حركة التحرير هي أدوات تحرير تستهدف تغيير الوضع جذرياً وبناء جنوب أفريقيا المستقبل، وبهذا فإن هذا الباب يتناول المواجهة بين حركة التحرير والنظام السياسي على مستوى الفكر والحركة.

وقد ركزت خاتمة هذه الدراسة على أساليب حل الصراع، واحتمالات الصراع بين الحركة والنظام في إطار من الأوضاع

العالمية والأفريقية والإقليمية والمحلية ومدى مواءمة هـذه الأوضـاع لتدعيم أو إضعاف موقف أي من الطرفين.

وتؤكد الخاتمة على أن العنف هو الأسلوب الملائم لحل مثـل هذا الصراع بين حركة التحرير الأفريقي وبين النظام السياسي لجنوب أفريقيا في المستقبل المنظور، ذلك لأن هذا الصراع فضلاً عن كونـه صراعاً طبقياً – بين جماعة بيضاء مالكة لزمـام الـسلطة الـسياسية والثروة الاقتصادية، وبين جماعة أفريقية لا تملك أياً منهمـا – فهـو أيضا صراع عنصري ويلعب اللون فيه دوراً بـارزاً، وعليـه فإنـه يصعب حل مثل هذا الصراع في المستقبل المنظـور بأسـاليب مثـل تحاشي الصراع عن طريق القضاء على أسبابه الموضوعية، أو عـن طريق تجميده عند مستوى معين، طالما أن الجماعة البيضاء لن تقبـل خيار التنازل عن امتيازاتها، ثم أن هذا الصراع لا يمكن حلـه، فـي المستقبل المنظور بأسلوب فرض تسوية إجبارية على الطرفين يلعـب فيها العامل الدولي دوراً أساسياً طالما أن كل طـرف مـن الطـرفين المتصارعين يتصور أن بإمكانه تحقيق الانتصار على الطرف الآخـر باستخدام العنف، وطالما أن كل طرف له مؤيدوه الخـارجيون الـذين يساندونه ويدعمون موقفه، كذلك فإن فرصة حل الصراع بالأسـاليب الدبلوماسية تبدو ضئيلة في المستقبل المنظور، طالما أن كل طرف من الطرفين المتصارعين مازال يرفض الاعتراف بالطرف الآخر، وعليه يصبح العنف هو الأسلوب الملائم لحل مثل هذا الصراع، في المستقبل المنظور، لكن ذلك لا يعنى أن اللجوء إلى العنـف يمكـن أن ينتهـي بالانتصار الكامل لطرف على آخر فذلك أمر يـصعب تـصوره فـي المستقبل المنظور، ومن ثم يصير الهدف من اللجوء إلى أسلوب العنف لحل مثل هذا الصراع هو فتح الطريق أمام أساليب أخرى، فقد يـؤدى

العنف من جانب الطرفين إلى اعتراف كل منهما بالآخر، واضـطرار كل منهما إلى اللجوء إلى الأساليب الدبلوماسية لحل الـصراع ، وقـد يؤدى العنف إلى إحساس القوى الدولية المساندة لهذا الطرف أو ذلـك بالخطر يتهدد مصالحها من جراء استمرار العنف على نحو يدفعها إلى فرض تسوية إجبارية على الطرفين، لكن ما يجب التأكيد عليه هو أنه بدون القضاء على الأسباب الموضوعية للصراع – أي بـدون إعـادة توزيع السلطة السياسية والثروة الاقتصادية – فإن الـصراع سـيظل قائماً، كما أن العنف سيظل مستمراً.

مصطلحات:

١- الجماعة الاثنية (العرقية) Ethnic Group[(١)]: تعنى تلك الشريحة المميزة من السكان التى توجد داخل مجتمع تختلف ثقافته عادة عن ثقافتها، ويرتبط أعضاء مثل هذه الجماعة سوياً بروابط مشتركة مثل الجنس، والقومية، والثقافة، وقد تكون هذه الروابط حقيقية، أو نابعة من شعورهم بها، أو نتيجة اكتسابهم لها، وتشكل علاقات الجماعات الاثنية بالمجتمع الكلى، وبغيرها من الجماعات داخل هذا المجتمع، أحد المشكلات الرئيسية في وصف أو تحليل مثل هذا المجتمع، ومن ثم فإنه لفهم الجماعات الاثنية في إطار النظام الاجتماعي فإن الاهتمام لا يجب أن ينصب فحسب على دراسة الاختلافات العنصرية أو الثقافية بين هذه الجماعات، وإنما أيضاً على طبيعة العلاقات بين هذه الجماعات.

٢- الأفريكانرز Afrikaner [(٢)]: وهو الشخص الأبيض الذي ينتمي لجنوب أفريقيا بحكم المولد، والذي يتحدث اللغة الأفريكانية، وينحدر بالأساس من أسلاف هولندية، ولما كانت كلمة "أفريكانر" تعنى "أفريقي" فى اللغة الأفريكانية، فإن الأفريكانرز راحوا يطلقون تسميات أخرى على الأفريقيين فى جنوب أفريقيا مثل الأهالي Natives والبانتو Bantu، والكفرة Kaffirs تمييزاً لهم عن الأفريكانرز، وقد استقر الوصف الرسمي لحكومة جنوب أفريقيا لهؤلاء، منذ أوائل السبعينيات

---

(1) International Encyclopedia of the Social Sciences, (New York: The Macmillan Company & The Free Press, 1972) Vol., P5. 167.

وأنظر أيضا:

د. غريب محمد سيد أحمد – المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية (الإسكندرية– دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣) ص ص ١٠ – ١٣.

(2) Tom Mopkinsion, South Africa, Time – Life International (Nederland) N.V., : Time Jnc., 1965), P. 29.

فأصبح السود **Blacks** وتجدر الإشارة إلى أن الأفريكانرز ينطقون كلمة أفريكانر على النحو التالي :

أفريكاهنر **Afrikahner**، وإن كانت المؤلفات العربية قد درجت على نقل الكلمة إلى العربية على نحو ما تكتب بالحروف اللاتينية "أفريكانر".

٣- الأفريكانية **Afrikaans** [١]: وهي لغة الأفريكانرز، وقد تطورت عن اللغة الهولندية، وأصبحت لغة رسمية لجنوب أفريقيا منذ عام ١٩٢٥ إلى جانب اللغة الإنجليزية.

٤- البانتو **Bantu** [٢]: وهو مصطلح لغوى بالأساس، يطلق ليصف مجموعة كبيرة من اللغات واللهجات المترابطة في وسط وجنوبى أفريقيا، وهو يصف بخاصة الشعوب المتحدثة بلغات البانتو، وتجدر الإشارة إلى كلمة **Bantu** أو **Abantu** هى كلمة تطلق على الجمع وهى تعنى "شعب **People**" ، ومفردها **Umuntu** .

٥-"السود أو غير البيض" تعنى معنى واحد في هذه الدراسة يطلق ليصف الجماعات الأفريقية والملونة والهندية معا، والتي تعيش فى جنوب أفريقيا، ما لم ينص فى متن الدراسة على خلاف ذلك.

---

(1) **Ibid., P. 76.**

(2) د. محمد عوض محمد: **الشعوب والسلالات الأفريقية** – سلسلة دراسات أفريقية رقم (١) (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٥) ص ص ٧٧ – ٨٠.

وأنظر أيضا:

أنطوني سيلرى: **الجغرافيا الاجتماعية لأفريقيا** – ترجمة د. إبراهيم أحمد زرقانة، وجمال الدين زرقانة (القاهرة: دار النهضة العربية – مارس ١٩٦١) ص ١٨.

وأنظر كذلك :

H.M. Robertson, South Africa, Economic and Political Aspects, (London: Cambridge Univ. Press, 1957) Pp. 123 – 124.

٦-المعـــازل **Reserves**، أو الأوطـــان المحليـــة...**Homelands** أو البانتوستانات "**Bantustans**" [١] تعني معنى واحداً في هذه الدراســة، وهي تتعلق بتلك المساحة من الأرض التي لا تزيــد عــن ١٣% مــن مساحة جنوب أفريقيا، والتي خصصتها حكومة جنوب أفريقيا للجماعــة الأفريقية لتعيش عليها بموجب قـــانوني الأرض لعـــام ١٩١٣، وعـــام ١٩٣٦.

٧-الأبارتهيــد **Apartheid**[٢] وهـــي كلمـــة أفريكانيـــة تعنـــي الفـــصل **Separateness**. ولم تظهر هذه الكلمة في القاموس السياسي إلا في أواخر أربعينيات القرن الحالي حينما استخدمها الحزب الـــوطني فـــي جنوب أفريقيا، أثناء حملته الانتخابية عام ١٩٤٨، كشعار لــــه يعنـــي ضرورة تحقيق الفصل الكامل بين أجناس جنوب أفريقيا، وبخاصة بين البيض والأفريقيين، اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وجغرافياً. ويلاحـــظ أن الأفريكانرز ينطقـــون الكلمـــة علـــى النحـــو التـــالي "أبارتهيـــت **Aparthate**"، وقد درجت المؤلفات العربية، والترجمـــات العربيـــة لوثائق الأمم المتحدة على نقل الكلمة إلى العربية دون ترجمة لها فباتت تكتب "الأبارتهيد".

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

د. عبد العزيز كامل: "مشروع تقسيم اتحـــاد جنـــوب أفريقيـــا (بانتوســـتان)" – (القاهرة – الجمعية الجغرافية المصرية، المحاضرات العامة للموســم الثقـــافي لسنة ١٩٦١، دار الطباعة الحديثة) ص ص ٣١ – ٣٩.

(2) **H.M. Robertson, op.cit., Pp. 122 – 123 .**

٨-" التطور المنفصل **Separate Development** "[١]: وهـي سياسـة رسمية أعلنتها حكومة جنوب أفريقيا منذ أواخر الخمسينات لتطبق على الجماعة الأفريقية، وتقوم هذه السياسة على أساس أن الصراع القـائم فى جنوب أفريقيا هو صراع بين قومية بيـضاء واحـدة، وقوميـات أفريقية متعددة، وأن الحل الأمثل للصراع يتمثل فى الفصل الكامل بين هذه القوميات حتى تتمكن كل منها من تطوير نفسها في إطـار دولـة مستقلة للبيض، ودول مستقلة متعددة للأفريقيين(بانتوسـتانات)، وهـذه الدول الأخيرة وإن كانت لن تخضع للوصاية البيضاء إلا أنها سـتظل توابع اقتصادية لدولة جنوب أفريقيا البيضاء.

٩-" التنمية المتوازية...**Parallel Development**"[٢]: وهـي سياسـة رسمية أعلنتها حكومة جنوب أفريقيا منذ منتصف الـستينيات لتتطبـق على الجماعتين الملونة والهندية في جنوب أفريقيا، وهى تقـوم علـى أساس إنشاء مؤسسات تمثيلية منفصلة لكل جماعة من هاتين الجماعتين تتولى كل منها على حدة إدارة شئون جماعتها في مناطق تجمعاتهـا، فهي إذن سياسة لا تصل إلى حد الفصل الكامل لهاتين الجماعتين فـي إطار أوطان محلية خاصة بكـل منهمـا طالمـا أن أعـضاء هـاتين الجماعتين منتشرون فى مختلف أنحاء البلاد، وهى في نفس الوقـت لا

---

(1) Christopher R. Hill; "The Future of Separate Development in South Africa", in Christion p. Potholm & Richard Dale (eds.), Southern Africa in Perspectives, Essay in Regional Politics, (New York: The Free Press, 1972), Pp. 62 – 64.

(2) N.J. Rhoodie, "The Coloured Policy of South Africa, Parallelism as a Socio – Political Device To Regulate White – Coloured Integration", in African Affairs, Vol, 72, No. 286, Pp. 51 – 53.

تصل إلى حد قبول أعضاء هاتين الجماعتين في إطار الهيكل السياسي الأبيض.

١٠-" القومية الأفريكانية Afrikaner Nationalism "[1] : وينادى بهـا الحزب الوطني الأبيض في جنوب أفريقيا، وهى تـدعو إلـى سـيادة الأفريكانرز على جنوب أفريقيا، وتؤكد على حقهم في ذلك، مع عزلهم عن الجماعات الأخرى في البلاد ووصايتهم عليها، وهى و إن اعترفت بوجود قوميات أخرى في جنوب أفريقيا للجماعات الأخرى في الـبلاد إلا أنها لا ترى وجوداً لقومية أفريقية واحدة للأفريقيين، وإنما ترى أن هناك عديداً من القوميات الأفريقية كل منها ترتبط بقبيلة أفريقية بعينها.

١١- "القومية الأفريقانية Africanism"[2]: وينادى بها مؤتمر الوحـدة الأفريقية لجنوب أفريقيا، وهـى تـشكل النقـيض المباشـر للقوميـة الأفريكانية، إذ يؤكد المؤتمر على أنه لا توجد إلا قومية وحيـدة فـي جنوب أفريقيا، بل وفى أفريقيا كلها، هي القومية الأفريقانية التي يتعين على الجماعات الأخرى في جنوب أفريقيا أن تتأقلم معها، وتـستوعب فى إطارها .

١٢- "القومية الأفريقيـة African Nationalism"[3]: وينـادى بهـا المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا، وهى تقع موقعاً وسطاً بـين

---

[1] أنظر: ص ص ٣٧٤ – ٣٨٠ من هذه الدراسة.

[2] لجأ الباحث إلى ترجمة كلمة Africanism إلى "أفريقانية" للتمييز بينها وبـين القومية الأفريكانرية والقومية الأفريقية، وقد وجد الباحث ترجمة مماثلة لذلك فـى كتيب صغير تضمن ترجمة لمحاضرة ألقاها الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور بجامعة القاهرة بمناسبة حصوله على الدكتوراه الفخرية فـي الآداب مـن جامعـة القاهرة في ١٦ فبراير عام ١٩٦٧. ويحمل الكتيب اسم: أسـس الأفريقانيـة، أو الزنجية والعربية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة،١٩٦٧).

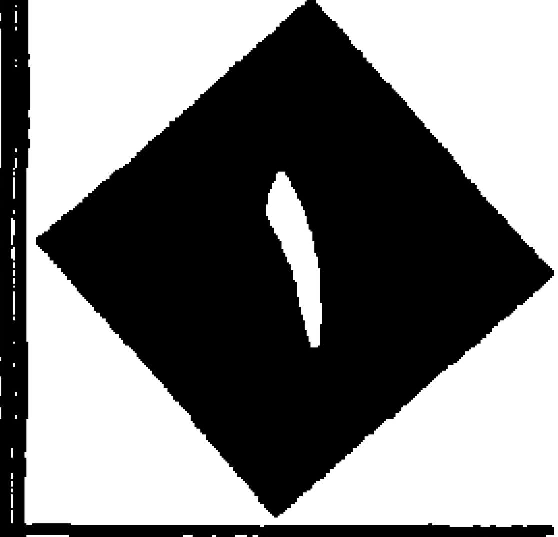
[3] أنظر ص ص ٣٩٢ – ٣٩٨ من هذه الدراسة.

القوميتين السابقتين، إذ يؤكد المؤتمر على وجـود القوميـة الأفريقيـة الواحدة التي تضم في إطارها الشعب الأفريقي صاحب الأغلبية العددية الذي يجب أن يحكم جنوب أفريقيا، ولكنه يقبل ويعترف بوجود قوميات للجماعات الأخرى في البلاد ويعترف بحقها في تطوير نفسها وتقريـر مصيرها.

١٣- "أزانيا **Azania**" [1]: وهو الاسم الوطني لجنوب أفريقيا، وكان قادة مؤتمر الوحدة الأفريقية هم أول من استخدموا هذا الاسم منذ ١١سبتمبر عام ١٩٦٥ ، وبرروا ذلك بأن "أزانيا" اسم قديم كان يطلق على بـلاد الرجل الأسود، وأنه يستمد جذوره من كلمة **Zanj - Zenj** التي كـان يستخدمها اليونان والرومان والمصريون القدماء لوصف الـسود فـي أفريقيا.

---

[1] أنظر ص ٢٩٦ من هذه الدراسة.



الباب الأول

البنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا

الباب الأول
البنية الاقتصادية – الاجتماعية
لمجتمع جنوب أفريقيا

كان تحليل البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا ولا يـزال مثار خلاف ونقاش بين الكتاب والدارسين المعنيين بشئون جنوب أفريقيا، وقد تركز الخلاف بينهم بصفة رئيسية حول مسألة: هل هـذه البنيـة هـي نتـاج فحسب لعوامل غير مادية مثل التحيز العنصري، والإيديولوجية العنـصرية، والتعدد الثقافي والاجتماعي؟ أم هي نتاج فقط لنظام الإنتاج ؟.

ويمكن القول إجمالاً، بأن هناك مدرستين في هذا الصدد، لكل منهما أنصارها الذين يحملون لواء الدفاع عن حجيتها وأولويتها" وهما:

المدرسة الليبرالية – ويحمل لواء الدفاع عنها، في الغالب، العديد مـن أبنـاء جنوب أفريقيا البيض الذين يعيشون داخل البلاد، ويرون أن هنـاك إمكانيـة لحدوث تحول سلمى في العلاقات العنصرية مع استمرار التنمية الاقتصادية.

وتقوم أفكارهم في هذا الصدد، على فرضين أساسيين هما:(١)

١-أن النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أن تحلل باعتبـار أن لكل منها على حدة "هوية" مستقلة، وأن كل هوية تصطدم وتحتك بـالأخرى فقط حيث أن كلاً منها يشكل جزءاً من البيئة الخارجية للهويتين الأخيرتين.

٢- وطالما أن ذلك كذلك فإن كل نظام يـؤدى دوره اسـتناداً إلـى قـيم ومعتقدات ومثاليات خاصة به.

---

(1)Harold Wolpe, "Industrialism & Race in South Africa," in Sami -Zubaida (ed.), Race and Racialism, (London: Tavistock Publications, 1970) Pp.154 , 155.

يتفرع على ما تقدم أن النظام الاجتماعي في جنـوب أفريقيـا، بوضـعيته التعددية الثقافية والاجتماعية[1]، وبمخرجاته العنصرية، مـن تحيـز لـونى

---

(1) حول مفهوم التعددية الثقافية والاجتماعية أنظر:

Pierre L. Van Den Berghe, Race and Racism: A Comparative Perspective, (London: John Wiely & Sons, Inc., 1967), Pp. 34 – 36 & Pp. 144 – 147.

ويرى المؤلف أن تقسيم المجتمع على أساس لونى يشكل نوعاً خاصاً مـن التعدديـة، وهو يفرق بين التعددية الثقافية (حيث توجد عديد من الثقافات داخل مجتمع واحد أو عديـد من الثقافات الفرعية المنبثقة عن ثقافة واحدة وداخل المجتمـع الواحـد) وبـين التعدديـة الاجتماعية(حيث يوجد مجتمع مكون من جماعات إثنية مختلفة لكـل منهـا مؤسـساتها الخاصة بها، وهى وإن كانت متماثلة في هيكلها مع مؤسسات الجماعات الأخرى إلا أنهـا تختلف عنها في أهدافها ووظائفها) وينتهي إلى إمكانية وجود الأخيـرة دون الأولـى، وإن كان يذهب إلى أنه في جنوب أفريقيا توجد درجة عاليـة مـن الارتبـاط بـين التعدديـة الاجتماعية والتعددية الثقافية.

ويرفض فان دن بيرغ ربط مفهوم التعددية بالديمقراطية على نحو ما هو شائع لـدى علماء السياسة والاجتماع فى أمريكا الشمالية لأنه يرى أنه إذا كـان صـحيحاً أن بعـض المجتمعات التعددية مثل سويسرا وبلجيكا والهند تسودها الديمقراطية فإن هناك مجتمعـات أحادية مثل مجتمع النوير تسودها الديمقراطية، وإذا كان صحيحاً أن مجتمعات شمولية مثل المجتمع النازي والفاشستي قد قمعت كل أشكال التعددية، إلا أنه من الـصحيح كـذلك أن معظم المجتمعات التعددية هي مجتمعات غير ديمقراطية. وتقدم جنوب أفريقيا مثالاً شاهداً على ذلك إذ بدلاً من أن تعمل على دفع الاندماج الاجتماعي والثقافي بـين سـكانها فإنهـا تستخدم الإرهاب لتحقيق غايات أخرى تتمثل في زيـادة الانقـسام الثقـافي والاجتمـاعي والإقليمي والمؤسسي بين سكانها.

ويذهب المؤلف إلى أن هناك سمات سبع ترتبط بمفهوم التعددية وهى: (١) الغيـاب النسبي للإجماع على القيم. (٢) الوجود النسبي للاختلاف الثقافي. (٣) الوجود النـسبي=

وأيديولوجية عنصرية، وأن النظام السياسي بمخرجاته العنصرية من قوانين وقرارات ولوائح ...إلخ، يشكلان ضغوطاً على النظام الاقتصادي (نظام الإنتاج) من خارجه، ويحدثان عجزاً وظيفياً فيه نظراً لما تقتضيه طبيعة هذا النظام من رشادة يعوق منها التحيز اللوني والإيديولوجية، والقوانين العنصرية ...إلخ[1].

فمجتمع جنوب أفريقيا فى فكر هذه المدرسة هو مجتمع تعددي منقسم إلى أربع طوائف لونية (بيض ـ ملونين ـ آسيويين ـ أفريقيين)، ويسود الصراع بين هذه الطوائف، كما ويتم تعزيز هذا الوضع من خلال الإكراه (النظام السياسي). ويعنى مما تقدم أن البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع

=الصراع بين الجماعات. (٤) الاستقلال النسبي بين أجزاء النظام الاجتماعي. (٥) الأهمية النسبية للإكراه والتداخل الاقتصادي كأساسين للاندماج الاجتماعي. (٦) السيطرة السياسية لجماعة على الجماعات الأخرى. (٧) غلبة الطابع الفئوي والنفعية، وعدم الفعالية، والوظيفية على العلاقات بين الجماعات، وسيادة الروابط المعاكسة داخل كل جماعة.

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

Pierre L. Van Den Berghe, South Africa, A Study in Conflict, (Middletown, Connecticut: Wesleyan Univ. Press, 1965) Pp 183 – 216.

وأنظر أيضا:

R. Horwitz, The Political Economy of South Africa, (London: Weidenfeld & Nicholson, 1967) Pp. 166 , 270 - 71 , 408.

وهو يرى أن الهدف من تشجيع سياسات التفرقة العنصرية من "خارج" الاقتصاد يتمثل في الحفاظ على المركز الاجتماعي والسياسي المتفوق للبيض، ويركز على مقولة أن نضال الوطنيين الأفريكانرز كان يستهدف السيطرة على الاقتصاد من خلال السلطة السياسية بغية تحقيق هدف وحيد يتمثل في التأكد من أن هذا الاقتصاد لن يضر ولن يفوض السيادة السياسية والاجتماعية للبيض.

جنوب أفريقيا هي بنية عنصرية تستند إلى اللون لا الطبقــة[1]، وأنهــا نتــاج لعوامل غير مادية، ومن ثم فإن نظام الإنتاج (الرشيد) إذا سمح له بالعمل لدفع التنمية الاقتصادية دونما تدخل من هذه العوامل (الخارجية) فإن من شأن ذلك أن تتقوض هذه البنية العنصرية[2].

المدرسة الماركسية – ويحمل لواء الدفاع عنها العديد من أبناء جنوب أفريقيــا فى المنفى والذين يرون أنه لا حل إزاء هذه البنية الاقتصادية – الاجتماعيــة إلا بهدم نظام الإنتاج الرأسمالي كلية وتغيير علاقات الإنتــاج فيــه بأســلوب ثورى.

وإجمالاً، ترى هذه المدرسة أن البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا هى بنية طبقية نشأت وتعززت من خلال نظام الإنتاج الرأســمالي وأن هذا النظام بما يحققه من تنمية اقتصادية يقوى هذه البنية الطبقية، ولا يضعفها

---

(1)Pierre L. Van Den Berghe, South Africa , Op.cit., Pp. 267 – 268

-

ويذهب فان دن بيرغ في هذا الصدد إلى القول بأن:

"الأمر الأكثر أهمية في جنوب أفريقيا هو افتقار الطبقة الاجتماعية إلى الــسكون، ولكــي نكون أكثر تحديداً فإنه توجد شرائح وظيفية ودخليه داخل كل جنس من الأجناس الأربعــة، ولكن فى نفس الوقت فإنه توجد درجة ارتبــاط عاليــة بــين المتغيــرات الاقتــصادية – الاجتماعية وبين الجنس، وأن الطبقات الاجتماعية، بالمعنى الماركسي، فى علاقتها بأدوات الإنتاج توجد بحكم التعريف على نحو ما توجد به فى أية دولة رأسمالية، ولكنهــا ليــست حقائق اجتماعية ذات مغزى، وأن اللون، وليس ملكية الأرض، ورأس المال، هو المعيــار الأكثر أهمية في تحديد الوضع فى جنوب أفريقيا."

(2) David Rudelman, "Industrialization, Race Relations and Change -in South Africa, an Ideological and Academic Debate", in African Affairs, Vol. 74, No. 294, Jan 1975, Pp. 84 – 90. وأنظر أيضا:

Leo Marquard, The Peoples and Politics of South Africa, (London: Oxford Univ. Press, 1960) P. 125. 130 – 131.

ذلك أن السيادة البيضاء يتعزز هيكل قوتها من خلال المخرجات المادية للتنمية الاقتصادية، وفى إطار عملية التطور الدائرية فإن العمال الأفريقيين، الذين يعملون بأجور رخيصة في ظل نظام العمل الإجباري، ينتجون الثروة والقوة التي تمكن البيض من تدعيم هيكل الإنتاج الذي يدعم السلطة السياسية بالتالي، ويقوى من هيكل العمالة ذاته(١).

على أن القول بأن البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا هي نتاج للتحيز العنصري، والأيديولوجية العنصرية، والتعددية الثقافية – الاجتماعية على نحو ما تزعم المدرسة الليبرالية ليس تفسيراً بل أنه يكاد يكون تكراراً للمعنى وإعادة وصف للظاهرة محل التفسير التي هي بالأساس "معطاة"، فوصف هذه البنية بأنها "بنية تعددية" وأن المجتمع "مجتمع طوائف" لا يعدو أن يكون وصفاً في حاجة إلى تفسير كيف وجدت ؟ ولماذا وجدت ؟ ولا يمكن القول بأنها وجدت بسبب وجود "الطوائف اللونية"، فالتحيز العنصري، والأيديولوجية العنصرية والتعددية الثقافية – الاجتماعية كلها ظواهر أفرزها نظام الإنتاج.

فقد اقتضى هذا النظام فى البداية (في عصر الاستعمار الماركنتيلي) استقدام المهاجرين من هولندا (البوير) للعمل في محطة شركة الهند الهولندية الشرقية

---

(1) أنظر في هذا الصدد: –

Frederick A. Johnston, Class, Race and Gold: A Study of Class Relations and Racial Discrimination in South Africa, (London Routledge & Kegan Paul, 1976), Pp. 215 , 216 .

وأنظر أيضا:

Frederick A. Johnstone, "White Prosperity and White Supremacy in South Africa Today", in African Affairs, Vol. 69, No. 275, April 1970, Pp.137-140.

وأنظر كذلك:

Harold Wolpe, Op.cit., Pp. 164 – 169.

في الكيب كإداريين ومزارعين لتزويد السفن المتجهة إلى الشرق الأقصى بحاجتها من المؤن والمياه، ونظراً لقلة اليد العاملة الهولندية وعدم كفاءتها، فضلاً عن عزوف الأفريقيين عن العمل لدى البيض وارتباطهم بوسائل إنتاجهم المعيشي (رعي ــ صيد) فرض نظام الإنتاج ضرورة استخدام الرقيق المستورد من أفريقيا والشرق الأقصى ثم استخدام الأفريقيين أسرى الحروب كرقيق، فلما ألغيت تجارة الرقيق فرض نظام الإنتاج (الرأسمالي الصناعي) استقدام العمال الهنود، بل والصينيين المتعاقدين للعمل لدى البيض، وعندما اكتشفت مناجم الماس والذهب فى الربع الأخير من القرن الماضى فى جنوب أفريقيا وباتت فى حاجة إلى عمالة ماهرة استقدمت هذه العمالة من أوربا، وبخاصة من بريطانيا (الدولة المستعمرة)، على أنه رغم ذلك ظلت اليد العاملة الرخيصة غير الماهرة غير كافية فى الداخل مما دفع النظام إلى استخدام القوة المسلحة وتكريس نظام العمل الإجباري، وفرض الضرائب النقدية على الأفريقيين... إلخ لفصلهم عن وسائل إنتاجهم.(١)

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن الاقتصاد السياسي لجنوب أفريقيا أنظر: –

Moeletsi Moerane, "Toward A Theory of Class Struggle in South Africa", Part I , " Historical Perspectives", in Maji-Maji, (Dar es Salaam: The Univ. of Dar Es Salaam), No, 21, July 1975, Pp. 2 – 28.

Moeletsi Moerane, Part II, "South Africa under Imperialism", in Maji- Maji, No. 25, Jan. 1976, Pp. 1 – 9.

وأنظر كذلك:

Martin Legassick, "South Africa: Forced Labour, Industrialization and Racial Differentation", in Richard Harris (ed.), The Political Economy of Africa, (Cambridge: Schenkman Publishing Company Inc., 1975) , Pp. 229 – 270 .

مجمل ما تقدم أن نظام الإنتاج فى جنوب أفريقيا قد أدى إلى تجميع أجناس مختلفة فى إطاره تشكل منها مجتمع جنوب أفريقيا، وقد حمل كل جنس معه ميراثه الثقافى والحضارى وتقاليده الاجتماعية، وإزاء المشاحنات والتنافسات التى ولدها وجود هذا الخليط من الأجناس، ومع تفوق البيض اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وثقافياً فإنهم تبنوا وطوروا أيديولوجية عنصرية تحميهم كأقلية، وتحفظ عليهم وضعهم المتفوق كما كرسوا بنية اقتصادية ــ اجتماعية تعزز من هذا الوضع.

وفضلاً عما تقدم فإن نظام الإنتاج فى جنوب أفريقيا، ومن خلال تطوره التاريخى قد أفرز قوى وعلاقات إنتاج معينة كان لها دورها الأساسى فى تدعيم البنية الاقتصادية ــ الاجتماعية العنصرية، فصناعة تعدين الذهب فى جنوب أفريقيا، على سبيل المثال ــ ونظراً لارتفاع تكاليف استخراج الذهب لرداءة الخام ووجوده على أعماق بعيدة فضلاً عن ثبات سعر الذهب عالمياً ــ قد تركزت ملكيتها فى عدد محدود من الرأسماليين، وقد تطلب استمرار هذه الصناعة توافر عمالة رخيصة الأجر كيما يحقق هؤلاء أرباحهم، ولم يكن ليتأتى ذلك إلا عن طريق فصل الأفريقيين عن وسائل إنتاجهم فى اقتصادهم المعيشى، وتكريس نظام العمل الإجبارى للأفريقيين بأجور رخيصة، وقد أسفر ذلك عن نشأة الطبقة العاملة الأفريقية، ثم أن طبيعة هذه الصناعة اقتضت فوق ذلك وجود عمالة ماهرة وقد استجلبت هذه العمالة من أوروبا.

ولما كان العمال البيض الأوربيون يتمتعون بالمهارة فضلاً عن تقاليدهم فى التنظيمات العمالية فإنهم تمكنوا من احتلال الوظائف العليا ذات الأجور المرتفعة واستطاعوا أن يحافظوا على هذا الوضع ويعززوا منه، وهكذا فإن

نظام الإنتاج قد أفرز قوى وعلاقات إنتاج كرست البنية الطبقيــة العنــصرية لمجتمع جنوب أفريقيا(١).

ثم أن قول أنصار المدرسة الليبرالية بأن التقدم الاقتصادي من شأنه أن يقوض البنية الاقتصادية ـــ الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيــا، يوقــع هــؤلاء فـــى تناقض، فإذا كانت هذه البنية ـــ فى رأيهم ـــ نتاجاً لعوامل غير مادية، فلمـــاذا راحوا يبحثون عن تغييرها فى إطار نظام الإنتاج دون أن يسعوا إلى حلها فى إطار من الاندماج الثقافي والاجتماعي!!

على أنه إذا كان صحيحاً أن البنية الاقتصادية ـــ الاجتماعية لمجتمع جنـــوب أفريقيا هى نتاج، إلى حد كبير، لنظام الإنتـــاج ـــ علـــى حـــد رأى أنـــصار المدرسة الماركسية ـــ إلا أن هذا النظام الإنتاجي ذاته قد أدى إلى وجود تحيز لونى كما أفرز أيديولوجية عنصرية داخل الجماعة البيضاء لتبرير ســيطرتها وتدعيم البنية العنصرية القائمة، وهو ما يعنى أن هدم نظام الإنتاج لن يصحبه بالتبعية وعلى الفور إنهاء التحيز اللوني، والقضاء نهائياً، على الإيديولوجيـــة العنصرية، من هنا نجد أن غالبية أنصار هذه المدرسة، ورغم تحليلهم الطبقي لمجتمع جنوب أفريقيا لا يتناسون العامل اللوني الـــذي يـــسود هـــذه البنيـــة الاقتصادية – الاجتماعية، فراحوا من جانب يربطون اللون بالطبقة، فـــالبيض يمتلكون الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية، وغير البيض لا يمتلكون أيـــا منهما، وراحوا من جانب آخر يسعون إلى اكتشاف التناقضات الطبقية داخـــل الجماعة البيضاء في محاولة لاجتذاب بعض شرائح هذه الجماعة إلى صفوف

---

(1)Frederick A. Johnstone, Class, Race ..., Op.cit., Pp. 14- 17
-

وأنظر أيضا: -

Ann &Neva Seidman, U.S. Multinationals in Southern Africa,(Dar = Es Salaam: Tanzania Publishing House, 1977) P. 39.

غير البيض في النضال لإسقاط نظام الحكم العنصري الذي يرون فيه نضالاً لونياً وطبقيا في نفس الوقت، أو نضالاً وطنياً(من جانب جماعة وطنية مضطهدة ضد جماعة وطنية أخرى تمارس الاضطهاد) واجتماعياً في نفس الوقت[1].

وعليه، واتساقاً مع ما تقدم، يمكن أن نصل إلى النتيجتين التاليتين:

الأولى : أن العامل اللوني لازال يشكل معياراً هاماً في تحديد الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية داخل مجتمع جنوب أفريقيا، وخلف هذا العامل يستتر تناقضين: تناقض أساسي لونى طبقي بين البيض ككل، كجماعة مالكة للثروة الاقتصادية والسلطة السياسية، وبين غير البيض ككل، كجماعات تفتقد الثروة الاقتصادية والسلطة السياسية، وتناقضات فرعية طبقية داخل كل جماعة لونية تقرر انتماء الجماعات الفرعية، وأسلوب حياتها، وأوضاعها.

الثانية: وتفريعاً على ما تقدم يصبح من الخطأ القول بوجود طبقة عاملة واحدة (بيضاء وغير بيضاء) تتحالف مع طبقة فلاحية واحدة (بيضاء وغير بيضاء) فى مواجهة طبقة رأسمالية واحدة (بيضاء وغير بيضاء)، إذ الواقع يشير إلى أنه لا توجد طبقة رأسمالية غير بيضاء فى جنوب أفريقيا، كما لا توجد طبقة فلاحين بيض إذ الموجود هم طبقة كبار المزارعين الرأسماليين، وفيما يتعلق بالطبقة العاملة فإننا نجد فى هذا الصدد آراء ثلاثة:

---

(1) أنظر فى هذا الصدد :

Joe Slovo, "South Africa – No Middle Road", in Davidson, Slovo and Wilkinson (eds.), Southern Africa, The New Politics of Revolution (London: penguin Books Ltd., 1976) Pp. 118-120.

وأنظر كذلك:

Sol Dubula, "Unity and disunity in white Politics", in The African Communist, (London: Inkululeko Publications) No. 76, 1st, Quarter, 1979, Pp. 55 – 57.

الرأى الأول: يذهب إلى أنه لا توجد طبقة عاملة بيضاء وهى إن وجدت فهي آخذه فى الذبول، فالعمال البيض عددهم ضئيل، وهم متحالفون مـــع الطبقـــة الرأسمالية فى استغلال الطبقة العاملة الأفريقية فضلاً عن أنهم يحصلون على جزء من فائض القيمة الذي تنتجه هذه الطبقة بتحـــالفهم مـــع نظـــام الحكـــم العنصري، ثم أنهم لا يؤدون أعمالاً عضلية إنتاجية داخل العمليـــة الإنتاجيـــة فأدوارهم فى غالبيتها إشرافية ورقابية وهم فى ممارســـتهم لهـــذه الأدوار لا يستمدون سلطتهم من داخل العملية الإنتاجية، وإنما من خارجها فى الميـــدان السياسي كما ويقدمون تأييدهم السياسي بل والعسكري للنظام القائم ولعلاقـــات الإنتاج القائمة فيه(١).

الرأي الثاني: يرى أن العمال البيض والعمال السود يشكلون طبقـــة عاملـــة واحدة وإذا كان العمال البيض، بالنظر إلى مهاراتهم وامتيـــازاتهم، يـــشكلون أرستقراطية عمالية تخربت أيديولوجياً نتيجة بعض الامتيازات الممنوحة لهـــا من الطبقة الحاكمة، إلا أنه عندما تصطدم مصالحهم مع الطبقة الحاكمة، مـــع قيام الأخيرة بتهديد امتيازاتهم تحت ضغط التنمية الاقتصادية، فإنهم سيعودون قوة نشطه داخل الحركة العمالية الواحدة(٢).

الرأي الثالث : يرى أنه توجد طبقتان عماليتان، إحداهما بيضاء، والأخـــرى سوداء وأن ذلك يستبين من فحص الطبيعة المزدوجة للاستغلال الواقع علـــى

---

(1) Sam C. Nolutshungu, " Fears of Fragmentation: National - Liberation or Class Struggle in South Africa", Paper presented to the Conference of African Association of Political Science, Lagos, Nigeria, April 1976, Pp. 11 – 15.

(2) David Davis:"African Trade Unions–Reformist or Revolutionary"- in The African Communist, No., 62, 3rd Quarter, 1975, P. 57.

العامل الأسود فهو "كعامل" تستغل ثمار عمله من جانب مالك أدوات الإنتاج، وهو "كأسود" عاجز عن مواجهة هذا الاستغلال، ومرجع هذا العجز رغبة الطبقة الحاكمة في تكثيف وتسهيل عملية استغلاله، فدوره فيما يتعلق بالإنتاج يحدده القانون باعتباره شريحة تختلف عن بقية الطبقة العاملة، كما أنه يوجد حاجز اقتصادي منيع أمام تملكه لوسائل الإنتاج، وعلاقته بالعامل الأبيض ليست علاقة عامل غير ماهر بعامل أرستقراطي فالعمال البيض يشكلون جماعة ممتازة مغلقة إذ العضوية في هذه الجماعة مغلقة تماماً في وجه الطبقة العاملة السوداء قانونياً واجتماعياً، كما أن العمال البيض متحالفون سياسياً مع الطبقة الحاكمة ويلعبون دوراً نشطاً في زيادة استغلال العمال السود وعليه، وفى إطار وضع هذا شأنه، فإنه يكون من الخطر القول بأن العمال البيض والعمال السود يشكلون طبقة سياسية واحدة، كما لا يكون هناك تعارض إذا تحدثنا عن وجود طبقة عاملة بيضاء، وأخرى سوداء لأنه من الناحية النظرية والتطبيقية فإن كلاً منهما(العامل الأبيض والعامل الأسود) يحتل وضعاً مختلفاً، يرتكز على اللون، فى علاقته بأدوات الإنتاج كما أن دور كل منهما فى التنظيم الاجتماعي للعمل مختلف، فضلاً عن أن نصيب كلاً منهما فى الثروة الاقتصادية مختلف، ومن ثم فإن الوعي الأبيض بين العمال البيض ليس وعياً زائفاً وإنما يعكس مصالحهم المادية كطبقة، وبالمثل فإن الوعي الأسود بين العمال السود لا يتعارض مع مصالحهم المادية كطبقة أيضاً (١)، ولهذا الرأي الأخير وجاهته وحجيته.

بعد كل ما تقدم، واستناداً إليه، سنقوم بمعالجة هذا الباب فى فصول أربعة نتناول فى كل فصل منها دراسة جماعة لونية من الجماعات الأربع، وضعها

---

(1) Joe Slovo, Op.cit., Pp. 121 , 122.

الاقتصادي ــ الاجتماعي، واتجاهاتها السياسية، تحالفاتها الحالية والمستقبلية والتناقضات الداخلية فيها، وإذا أردنا ترتيب هذه الفصول ترتيباً منطقياً فإنه قد يمكن ترتيبها من منظور التشابه الثقافي واللغوي فتكون الجماعة البيضاء في فصل أول تليها الجماعة الملونة(التى تتحدث اللغة الأفريكانية في معظمها وتعيش أسلوب الحياة الغربي) فالجماعة الهندية، فالجماعة الأفريقية، كما يمكن ترتيبها من منظور التشابه الاجتماعي / الاقتصادي فتكون الجماعة البيضاء فى فصل أول تليها الجماعة الهندية (وهى جماعة منغلقة شأنها في ذلك شأن جماعة الأفريكانرز ولها تقاليدها ولغاتها الخاصة بها، ثم أنها تلى الجماعة فى السلم الاقتصادي) فالجماعة الملونة الأفريقية، على أنه طالما أننا نبحث علاقة صراع بين حركة التحرير الوطني الأفريقي (التى تشكل الجماعة الأفريقية قاعدتها) وبين النظام السياسي لجنوب أفريقيا (التى تشكل الجماعة البيضاء قاعدته) فإنه قد يكون من الملائم ترتيب الفصول على النحو التالي :

الفصل الأول: الجماعة البيضاء.

الفصل الثاني: الجماعة الأفريقية.

الفصل الثالث: الجماعة الملونة. (*)

الفصل الرابع: الجماعة الهندية. (*)

خاصة وأن دور الجماعتين الأخيرتين هامشي في الصراع ولا يعدو أن يكون عاملاً مساعداً إضافياً للجماعة الأولى أو الثانية.

(*) أنظر فى تعريف كل من الجماعتين الملونة والهندية ص ص ١١٦- ١٣٢ ، ص ص ١٣٣- ١٥١ من هذه الدراسة .



الفصل الأول

الجماعة البيضاء

المبحث الأول: الطبقة العليا.

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى البيضاء

الفصل الأول

الجماعة البيضاء

تتكون الجماعة البيضاء من أصول أجنبية متنوعـــة، فـــإذا كانـــت هـــذه الجماعة تضم جماعتين فرعيتين هما: جماعة الإفريكانرز (وهم الذين كـــانوا يسمون بالبوير)[١] وجماعة المتحدثين بالإنجليزية، إلا أنـــه يلاحـــظ بالنـــسبة للجماعة الأولى والتى تشكل نحو ٦٠% من الجماعة البيضاء أنها تضم فـــى صفوفها نسبة كبيرة من أبناء الهولنديين الأول الذين استقدمتهم شـــركة الهنـــد الهولندية الشرقية للعمل فى محطة الكيب البحرية فى النصف الثاني من القرن السابع عشر، كما تضم فى صفوفها نسبة يعتد بها من أبناء الألمـــان، الـــذين قدموا إلى جنوب أفريقيا فى نفس الفترة تحت إغراء منحهم مـــزارع خاصـــة بهم، ثم أنها تضم كذلك نسبة يعتد بها من أبناء الهوجونوت الفرنسيين، الـــذين

---

[1] كان أول استخدام لمصطلح " الأفريكانر" فى عام ١٧٠٥ على يد أحد المستوطنين من - الهوجونوت الفرنسيين ويدعى **Bibault**، ومرجع ذلك أن الهوجونوت كانوا أســـبق مـــن المستوطنين الهولنديين فى اعتبار جنوب أفريقيا موطنهم الوحيد، بل هم الـــذين صـــبغوا جنس البوير بالتعصب الديني والتوق للحرية، وهنا تجب التفرقة بين مـــصطلحات ثلاثـــة وهى: البورجر، والبوير، والأفريكانر، فالأول اسم لطبقة أو فئة استخدم لوصـــف بـــوير الحدود فى الأيام الأولى للاستيطان تمييزاً لهم عن مسئولي شركة الهند الهولندية الشرقية، أما الثاني فقد أصبح يطلق فيما بعد على جماعة ملاك الأرض، فـــى حـــين أن مـــصطلح "الأفريكانر" قد اكتسب مضمونه عندما بدأ البوير يهجرون الأرض ويرتحلون إلى الحضر حيث راحوا يفكرون على أساس قومى باعتبارهم ينتمون إلى جماعة واحدة.

لمزيد من التفصيل أنظر:

Sheila Patterson, The Last Trek, A Study of the Boer people and the Afrikaner Nation, (London: Routledge & Kegan Paul Ltd., 1957) Pp. 272 – 264.

تدفقوا على هولندا فى نفس الفترة هرباً من الاضطهاد الديني فى فرنسا ثم ارتحلوا إلى جنوب أفريقيا سعياً وراء الحصول على مزارع كبيرة، وقد كان المستوطنون الأول من الألمان والفرنسيين من المزارعين المهرة، وقبلوا بسهولة الانصياع للسيطرة الهولندية على الكيب (١٦٥١ – ١٧٩٥) كما استوعبوا اللغة الهولندية (أو ما بات يعرف الآن باللغة الأفريكانية) لدرجة أن العديد من قادة جنوب أفريقيا المتحدثين بالهولندية على مدى القرون الثلاثة الماضية كانوا يحملون أسماء فرنسية، بل يشير واقع الحال إلى أن القسم الأكبر من الأفريكانرز ينتمي لأصول فرنسية وألمانية أكثر من انتمائه لأصول هولندية[١].

وقد ظلت ألمانيا تمثل مصدراً هاماً لتزويد جماعة الأفريكانرز بالمهاجرين، كما تم تعزيز هذه الجماعة بأعداد إضافية فى ستينيات القرن الحالى، من الهولنديين الذين قدموا من اندونيسيا، ومن البلجيك الذين قدموا من الكونغو (زائير حاليا) عقب استقلال هاتين الدولتين[٢]، ويلاحظ بصفة عامة على المستوطنين من هذه الجماعة أنهم احترفوا الزراعة فيما عدا الهولنديين الأول الذين برهنوا على عجزهم فى القيام بهذه المهنة واتجهوا للرعى من خلال القرصنة وسلب قطعان وأراضى القبائل الأفريقية[٣].

---

(1)Irving Kaplan & Others, Area Handbook for the Republic Of - South Africa,(Washington: The American Univ.,1971),P. 47, 55.

(2)Jeffrey Butler, "The Significance of Recent Changes. Within the - White Ruling Caste", in L. Thompson & J. Butler (eds.), Change in Contemporary South Africa, (California: Univ. of California Press, 1975), P. 83.

(3)Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 47. -

وفيما يتعلق بالجماعة المتحدثة بالإنجليزية فيلاحظ أنـــه رغـــم تحـــدث كـــل أعضائها بالإنجليزية، إلا أنه يوجد داخل هذه الجماعة الفرعية جماعة فرعيـــة أخرى هى الجماعة اليهودية(١) (والتى يقدر عددها وفق أقل التقديرات تواضعاً بنحو ١٢٠ ألف نسمة)، فرغم أن أعضاء هذه الجماعة يتحدثون الإنجليزية إلا أنهم يشكلون جماعة مختلفة داخل الجماعة المتحدثة بالإنجليزية ســـواء مـــن حيث الديانة وسواء من حيث ارتفاع مستوى ثـــرائهم، وســـواء مـــن حيـــث نظرتهم لأنفسهم أو نظرة باقى أعضاء الجماعة المتحدثة بالإنجليزية لهم.(٢)

وإذا كان أول استيطان بريطاني فى جنوب أفريقيا قد حـــدث عقـــب احـــتلال بريطانيا للكيب عام ١٨٠٦ (حيث أصبح الكيب جـــزءاً مـــن الإمبراطوريـــة البريطانية بموجب اتفاقية باريس عام ١٨١٤)، وبخاصـــة عنـــدما نظمـــت الحكومة البريطانية ومولت هجرة نحو خمسة آلاف بريطاني إلى الكيب عـــام ١٨٢٠، ونحو ٤٫٨٠٠ بريطاني إلى ناتال فى الفترة مـــن ١٨٤٩ – ١٨٥٢، فإنه يلاحظ أن نحو خمسي الموجه الأولـــى مـــن المـــستوطنين كـــانوا مـــن المزارعين فى حين أن الباقى كان من الفنيـــين والتجـــار ورجـــال الجـــيش المتقاعدين والمهنيين، أما الموجة الثانية إلى ناتال فلم يشكل المزارعون فيهـــا إلا نحو ١% فقط، ويلاحظ بصفة عامة أن غالبية المزارعين البريطانيين قـــد

---

(1) انظر في نشأة الجماعة اليهودية في جنوب أفريقيا ومصالحها ومواقفها من سياســـة – حكومة جنوب أفريقيا:

Robert G. Weisbord," The Dilemma of South African Jewry" in, The Journal of Modern African Studies, Vol.5,No.2 Sept.1967, Pp233-237.

(2) Pierre L. Van Den Berghe, South Africa..., Op.cit., P. 61.

تركوا الزراعة وارتحلوا للعمل فى المدن خوفاً من هجمات القبائل الأفريقية عليهم من جانب، وسعياً وراء فرص عمل أفضل من جانب آخر. (١)

وقد ظلت الجماعة المتحدثة بالإنجليزية، ولا تزال، تعتمد فى زيادة عددها على النمو السكاني غير الطبيعي المعتمد على الهجرة، وهو الأمر الذى يزيد مخاوف جماعة الأفريكانرز من احتمال اختلال التوازن الديمغرافي لغير صالحها، وإن كانت جماعة الأفريكانرز مازالت تسمح بهجرة المتحدثين بالإنجليزية إلى جنوب أفريقيا لسد النقص فى العمالة الماهرة البيضاء فى البلاد من جانب، ولتدعيم الوضع الديمغرافى للجماعة البيضاء ككل فى مواجهة الجماعة الأفريقية.

ونتيجة لما تقدم قدم إلى جنوب أفريقيا واستقر فيها نحو ربع مليون مستوطن من المتحدثين بالإنجليزية فى فترة تقل عن نصف قرن من عام (١٩٢٤ – ١٩٧٠)(٢)، ونسبة يعتد بها من هذا العدد قدمت من المستعمرات البريطانية السابقة فى الهند ووسط وشرق أفريقيا(٣).

مما تقدم يلاحظ أن هناك تنوعاً فى أصول الجماعة البيضاء، كما أن العامل التاريخي فى الاستيطان قد جعل جماعة الأفريكانرز فى معظمها تتركز فى الريف وتعمل فى الزراعة والرعي فى حين أن الجماعة المتحدثة بالإنجليزية فى معظمها تعيش فى الحضر وتعمل فى القطاعات الاقتصادية الحديثة، وقد أضاف ذلك اختلافاً آخر بين الجماعتين الفرعيتين الأفريكانرية والمتحدثة بالإنجليزية إلى جانب الاختلافات القائمة بينهما أصلاً فيما يتعلق بالدين

---

(1) John Stone, Colonist or Uitlander? A Study of the British Immigrant in South Africa, (Oxford : Clarendon Press, 1973), Pp. 92 – 98 , 100 – 101, 105 – 107 . -

(2)Ibid., Pp. 276 – 277 . -

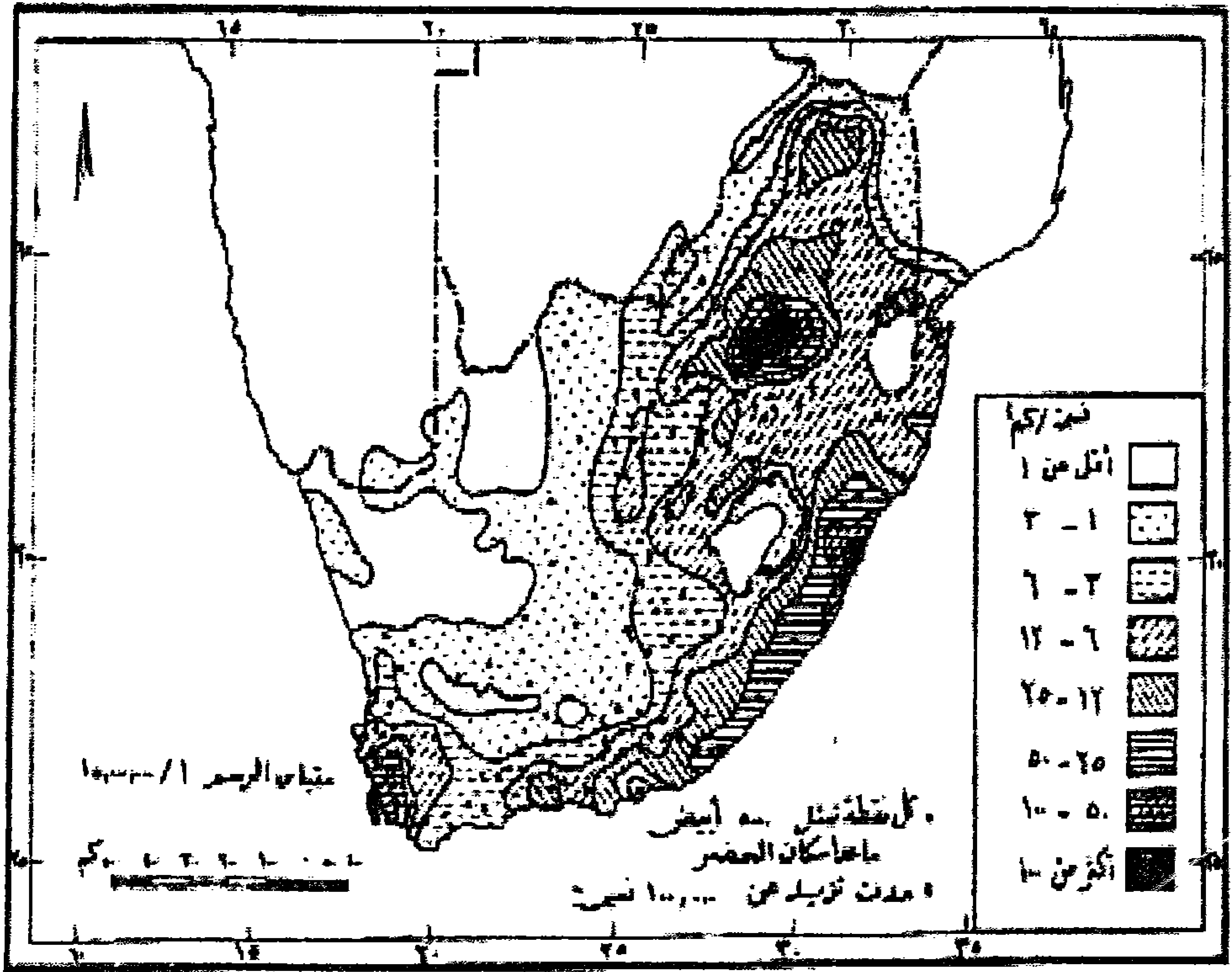
(3) J. Butler, Op.cit., P. 83. -

واللغة، حيث تتبع الأولى المذهب الكالفيني البروتستانتي وتنتسب للكنيسة الهولندية الإصلاحية، وتتحدث اللغة الأفريكانية في حين أن الثانية تتبع عديداً من المذاهب المسيحية وتنتمي للعديد من الكنائس وتتحدث الإنجليزية، على أية حال فإن عملية التحضر التي سادت جنوب أفريقيا منذ أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي قد أدت إلى تحضر غالبية الأفريكانرز، ثم أن دستور اتحاد جنوب أفريقيا قد حل مشكلة اللغة بالنص على اعتبار اللغتين الأفريكانية والإنجليزية لغتين رسميتين للاتحاد(١).

(1) **William H. Vatcher, Jr., White Laager, The Rise of Afrikaner Nationalism,(London : Pall Mall Press, 1965), P. 38.**

خريطة رقم (١)

جنوب أفريقيا: الكثافة السكانية وتوزيع البيض



Harold Fullard (ed.), Philips: Modern College Atlas For Africa, (London: George Philip and Son Limited, 1978), P. 42.

وقد بلغ تعداد الجماعة البيضاء في منتصف عام ١٩٧٦ نحو ٤,٣٢٠,٠٠٠ نسمة أى نحو ١٧% من سكان البلاد(١)، وطالما لا توجد إحصاءات تفصيلية عن عام ١٩٧٦ فسنستعين بإحصاء عام ١٩٧٠ والذى يقدر عددهم بنحو

---

(1) **Muriel Horrell & Others, A Survey of Race Relations in South Africa 1976, (Johannsburg: South Africa Institute of Race Relations, Jan. 1977) P. 32.**

٣٢٨, ٧٥١, ٣ نسمة، وقد أصبح معظم أعضاء الجماعة البيضاء من سكان الحضر إذ بلغت نسبة التحضر بينهم عام ١٩٧٠ ما يزيد على ٨٧%، ولا يشكل البيض غالبية سكانية على غير البيض فى أى من المدن الكبرى لجنوب أفريقيا فيما عدا العاصمة بريتوريا، كما لا يشكلون غالبية عددية فى أى من مقاطعات البلاد الأربع حتى مع استبعاد سكان البانتوستانات، وإن كان يلاحظ بصفة عامة أن غالبيتهم يتركزون فى ترانسفال حيث يعيش فيها نحو ما يزيد على ٤٠% من البيض، والكيب حيث يوجد بها ما يقرب من ٣٥% منهم، أما ناتال وأورانج فيعيش فيهما فقط نحو ١٥%، ١٠% على التوالى[١] (أنظر خريطة رقم ١).

ونتيجة لعملية التحضر ودخول غالبية البيض واشتغالهم فى القطاعات الاقتصادية الحديثة فإن بعض معالم التكوين الطبقى قد بدأت فى الظهور داخل الجماعة البيضاء.

ويمكن توصيف الهيكل الطبقى للجماعة البيضاء، استناداً إلى البيانات المتوافرة عن الأوضاع الاقتصادية – الاجتماعية للجماعة البيضاء، على النحو التالى:

---

(1) Julian R. Friedman, Basic Facts on the Republic of South Africa and the Policy of Apartheid (New York: U N Center Against Apartheid, April 1977) Pp. 7-10.

المبحث الأول: الطبقة العليا البيضاء:

أولاً: رجال الأعمال المتحدثون بالإنجليزية.

ثانياً: رجال الأعمال الأفريكانرز.

ثالثاً: الرأسمالية الزراعية.

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى البيضاء.

المبحث الأول

الطبقة العليا البيضاء

تضم هذه الطبقة على التوالى كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية، وبعض رجال الأعمال الأفريكانرز الذين دخلوا حديثاً إلى مضمار المشروع الخاص، كما تضم كبار أصحاب المزارع الرأسمالية.

أولاً: كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية:

كان ظهور هذه الجماعة بمثابة بداية لنشأة الطبقة الرأسمالية فى جنوب أفريقيا، فمع اكتشاف الماس فى الثلث الأخير من القرن الماضى على أعماق قريبة من سطح الأرض راح العديد من المهاجرين الأوربيين، وبخاصة البريطانيين، يفدون إلى البلاد سعياً وراء الثراء السريع، ومع تناقص كميات خام الماس القريبة من سطح الأرض، فإن المناجم باتت فى حاجة إلى آلات حديثة لاستغلالها لا يقدر على شرائها إلا القلة الثرية التى قامت بتكوين عدد من المشروعات الرأسمالية داخل البلاد لاستغلال الماس، ومع حلول عام ١٨٨٧ فإن شركتى دى بيرز (أنشأها سيسل رودس) وكمبرلى المركزية (كان يديرها بارنى بارناتو) قد سيطرتا على ميدان استغلال الماس، ثم اندمجت الشركة الأخيرة فى الأولى بعد ذلك، ونتيجة لذلك لم يكن هناك إلا رأسمال

أجنبى محدود فى مجال تعدين الماس لأن عملية استغلاله كانت مربحة علـــى نحو مكن أصحاب المشروعات المحلية من تمويل أنفسهم ذاتياً [(١)]، وقد قـــدر أن إجمالى رأس المال الأجنبى المستثمر فى تعدين الماس قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة لم يكن يزيد على ٥٠ مليون دولار، فى حين كانت قيمة الماس المباع تبلغ نحو ٨٠٠ مليون دولار[(٢)].

وعلى عكس مناجم الماس، فإن مناجم الذهب، والتى بدأ فى اســتغلالها فـــى نفس الفترة، كانت فى حاجة منـــذ البدايـــة لـــرؤوس أمـــوال كبيـــرة لبـــدء استغلالها[(٣)]، وقد جاءت معظم رؤوس الأموال هـــذه مـــن الخـــارج لكنهـــا استثمرت بطريق غير مباشر من خلال وفى ظل ســيطرة البيوتـــات الماليـــة التعدينية فى الداخل، ولقد أنشئ العديد من هذه البيوتات، على أن عـــددها قـــد تقلص ليصل إلى سبعة بيوتات، مع استمرار الحاجة لرؤوس أمـــوال كبيـــرة، وتسيطر هذه على صناعة التعدين فى جنوب أفريقيا.

وتتمثل هذه البيوتات أو المجموعات الكبرى السبع فى: شركة الراند للتعـــدين (أنشأها بيت Beit عام ١٨٩٣)، وحقول الذهب لجنـــوب أفريقيـــا (أنـــشأها

---

(1) Nicolas de Kun:The Mineral Resources of Africa (London: - Elsevier Publishing Company, 1965) Pp. 188 – 190.

(2)Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 115. -

(٣)يشير جونستونى إلى أن هناك عدة عوامل فرضت تركز ملكية مناجم الذهب فى يـــد قلة رأسمالية منها: وجود خام الذهب على أعماق بعيدة، والنوعية الرديئة للخام، ثـــم وجود سعر محدد للذهب عالمياً، وقد أدى ذلك بملاك المناجم إلى تشكيل تكتلات لمنع المنافسة فيما بينهم، كما دفعهم إلى العمل على تأمين وجود واستمرار تـــدفق العمالـــة الأفريقية الرخيصة تأميناً لزيادة أرباحهم، وذلك من خلال التـــشريعات والإجـــراءات العنصرية العديدة.

Frederick A. Johnstone, Class, Race…Op.cit. , Pp. 13 – 49.

رودس عام ١٨٨٧)، وشركة جوهانسبرج التضامنية للاستثمارات (أنشأها بارناتو عام ١٨٩٦)، والشركة المتحدة المحدودة، والشركة العامة للتعدين والتمويل(أنشأتهما البنوك الألمانية عام ١٨٩٥،١٨٩٧ على التوالى)، ثم شركة أنجلو- أمريكان (نشأت عام ١٩١٧ بمساعدة كبيرة من رأس المال البريطانى والأمريكى) وشركة أنجلوفال (نشأت عام ١٩٣٣)[١].

ويأتى معظم رأس المال الأجنبى المتوفر لدى هذه البيوتات المالية فى صورة استثمار غير مباشر من خلال بورصة لندن، أو الأسواق المالية فى لندن ونيويورك وأوروبا[٢]، على أنه مع قيام هذه البيوتات بإعادة استثمار شطر كبير من أرباحها فى التعدين فإن نصيب رأس المال المحلى فيها قد أخذ فى التزايد، وقد أدى ذلك إلى تناقص نسبة أرباح حملة الأسهم فى الخارج، ففى عام ١٩١٨ كانت أربعة أخماس الأرباح تذهب إلى حملة الأسهم فى الخارج ومع حلول عام ١٩٦٥ أصبحت هذه النسبة لا تزيد عن ربع الأرباح، وأن كان يجب ملاحظة أن الأرباح المطلقة للمساهمين الأجانب قد ازدادت مع التوسع فى صناعة التعدين[٣].

---

(1) Ruth First & Others, The South African Connection, Western Investment in Apartheid (London: Penguin African Library, 1973) Pp. 115 – 116.

(2) فى عام ١٩٧٤ كانت الاستثمارات الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة) فى قطاع التعدين تمثل أقل من سدس مجموع الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا، وكانت نسبة الاستثمار المباشر فى قطاع التعدين حوالى ٧% من مجموع الاستثمار الأجنبى المباشر، كما لم تزد نسبة الاستثمار المباشر فى التعدين عن ثلث مجموع الاستثمار الأجنبى (مباشر وغير مباشر).

U N. Centre Against Apartheid, Activities of Transnational Corporations and their Collaboration with the Regime in South Africa (New York: U N., July 1977) P. 19.

(3)Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 40

ولما كانت هذه البيوتات تستثمر مبالغ ضخمة فى التعدين والصناعة، كما أن علاقتها متداخلة ببعضها ومتشعبة، فإن الحديث عن أى منها كشركة مستقلة بذاتها أمر قد يؤدى إلى سوء الفهم، فالتعاون وثيق بين هذه المجموعات المالية، وكثيرا ما يتم تبادل المديرين بينهما، وكثيرا ما نجد رئيسا واحداً لبعض هذه المجموعات، ثم أن كل مجموعة لديها مصالح فى العديد من المناجم التى تسيطر عليها المجموعات الأخرى.

ولعل نبذة سريعة لأوضاع هذه البيوتات المالية قد تكون مفيدة – كمؤشر فقط – فى توضيح حجم أرباحها وكمية الفائض الذى تسيطر عليه لأغراض الاستثمار ودرجة نفوذها فى اقتصاد جنوب أفريقيا.

ويأتى على رأس هذه البيوتات مجموعة أنجلو- أميريكان، وهى أمبراطورية متعددة الجنسية وتعد أقوى وأكبر البيوتات المالية التعدينية فى جنوب أفريقيا، ويمتلك بيض جنوب أفريقيا، وبخاصة المتحدثون بالإنجليزية ٥٦% من أسهم المجموعة أما الشطر الأكبر من النسبة المتبقية فيملكه مساهمون من بريطانيا، وفى حين تبلغ استثمارات الشركة الأم وحدها نحو ١,٨ بليون دولار، فإن رأس المال الذى تستثمره من خلال شركاتها الفرعية فى قطاعى التعدين والصناعة يزيد على ٥ بليون دولار، وتساهم المجموعة بنحو ٢٧% من الناتج المحلى الإجمالى لجنوب أفريقيا، ويعتبر هارى أوبنهيمر رئيسها أكبر رب عمل يقوم بتشغيل العمال فى قطاع التعدين كما يعد أكبر رب عمل بعد الحكومة، يقوم بتشغيل العمال فى صناعة جنوب أفريقيا، وتنتج المجموعة نحو ٣٤% من ذهب جنوب أفريقيا، ونحو ٢٥% من اليورانيوم، ٢٣% من الفحم، ٩٠% من الماس، ١٠٠% من التيتانوم، ٤٠% من القصدير، كذلك فإن شركة دى بيرز، وهى أكبر شركة جنوب أفريقية لتعدين الماس فى

العالم، عضو فى مجموعة أنجلو – أميريكان حيث تمتلك الأخيرة ٣٠% من أسهمها ويترأس هارى أوبنهيمر هذه الشركة كذلك،

وقد بلغت أرباحها عام ١٩٧٣ بعد استقطاع الضرائب ٣٧٢ مليون دولار[١].

وقد أصبحت مجموعة أنجلو – أميريكان جزء من شبكة الشركات العالمية متعددة الجنسية[٢]،

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:

Nicolas de Kun, Op. cit., Pp. 173 – 176, 185 – 188.

وانظر أيضا:

Ruth First & Others, Op. cit., P. 76.

وانظر كذلك:

Ann & Neva Seidman, Op. cit., P. 40

[2] من أمثلة ذلك أن المجموعة امتلكت عام ١٩٧٢ نحو ٣٠% من رأسمال شركة انجلهارد الأمريكية للمعادن والكيماويات، كما أنها ترتبط بشركة شارتر التضامنية، وهى مجموعة بريطانية تعمل كوكيل لمجموعة أنجلو فى بريطانيا، ومن خلالها قامت مجموعة أنجلو بعديد من المشروعات فى جنوب أفريقيا وفى العالم، وتمتلك شركة شارتر ١٠% من أسهم شركة أنجلو، ومن خلال مشاركة بين الشركتين تم إنشاء شركة أنجلو – أميريكان (كندا) عام ١٩٦٦ لتعزيز مصالح شركة انجلو، و دى بيرز، وشارتر بما فى ذلك الاستثمار المباشر وغير المباشر فى النحاس والزنك والكادميوم، والذهب، والفضة، واليورانيوم، والكيماويات والبترول والغاز الطبيعى، كذلك فإن شركة المعادن والموارد المحدودة (برمودا) هى عضو فى مجموعة أنجلو، ويترأسها هارى أوبنهيمر كذلك وقد بلغت أرباحها الصافية عام ١٩٧٤ حوالى ١٠ مليون دولار، كذلك تقوم شركة أنجلو بتطوير مناجم الذهب فى استراليا من خلال فروعها هناك، ولشركة دى بيرز ثلاثة فروع فى أيرلندا. =

كما أنها ترتبط بمجموعة أخرى من الشركات متعـــدد الجنـــسية مـــن خلال مديريها.(١)

وباختصار فإن مجموعة أنجلوــ أميريكان فى ذاتها شركة متعددة الجنـــسية، ورغم وجودها فى جنوب أفريقيا إلا أن لها استثمارات فى مختلـــف القـــارات من خلال فروعها وارتباطاتها مع الشركات العالمية، وهى فى نفـــس الوقـــت على علاقة مباشرة مع أكبر الشركات المالية العالمية المتعددة الجنـــسية مـــن خلال مجلس إداراتها.

وثانى بيت مالى تعدينى فى جنوب أفريقيا هو شركة حقول الـــذهب لجنـــوب أفريقيا وهى أكثر ارتباطاً بالمصالح البريطانية من سابقتها، وذلـــك أن ٤٩% من أسهمها تمتلكها شركة حقول الذهب التضامنية (شركة بريطانيـــة)، وقـــد قدرت استثمارات شركة حقول ذهب جنوب أفريقيا عام ١٩٧٤ بنحـــو بليـــون دولار بسعر السوق ورئيس هذه الشركة عضو فى مجلس إدارة شركة حقول الذهب التضامنية.

وثالث بيت مالى تعدينى هو الشركة المتحدة التى تمتلك أصولاً بلغت قيمتهـــا ٦٦٤ مليون دولار عام ١٩٧٣، وهى تقوم بتشغيل ثمانيـــة منـــاجم للـــذهب

- أنظر:

D. Wadada Nabudere, "Imperialism and the South African State", Paper Presented at the South African Universities Social Science Conference,(Dar El Salaam, 1978), Pp. 16 – 18.

(1) هارى أوبنهيمر رئيس شركة أنجلو عضو فى مجلس إدارة بنـــك بـــاركليز، والبنـــك الإمبراطورى الكندى التجارى، كذلك فإن فلتشر، مدير أنجلو والرائد للتعدين والـــشركة العامة للتعدين والتمويل عضو فى مجلس إدارة شركة ريوتنتو للزنك.

Ann & Neva Seidman, Op. cit., P. 43.

بالإضافة إلى نشاطاتها الأخرى المتنوعة، وقد بلغت أرباحهـا الـصافية ٤١ مليون دولار عام ١٩٧٣.

ورابع بيت مـالى تعـدينى هـو شـركة جوهانـسبرج التـضامنية للاستثمارات، وقد بلغت قيمة أصولها عام ١٩٧٣ نحو ٥٨٨ مليـون دولار، وبلغت أرباحها الصافية ٢٣ مليون دولار.

وخامس بيت مالى تعدينى هو شركة أنجلوــ ترانسفال (أنجلو فال) وقد بلغـت قيمة أصولها عام ١٩٧٣ نحو ١٠٠ مليون دولار، وبلغت أرباحها ٣٨ مليون دولار.

وسادس هذه البيوت هو مجموعة بارلوللراند (الراند للتعدين سابقا) وقد بلغـت قيمة مبيعاتها عام ١٩٧٤ نحو ٨٧٥ مليون دولار، كما بلغت أرباحها الصافية ٥٥ مليون دولار، وقد تشكلت هذه المجموعة عندما قـام رجـل الـصناعة توماس بارلو بالسيطرة المالية على شركة الراند للتعدين.

أما سابع هذه البيوت فيتمثل فى الشركة العامة للتعـدين والتمويـل وتـسيطر عليها مجموعة فيدرالى ميينبو، وهى المجموعة الأفريكانرية الوحيدة فى هـذا القطاع وسنعرض لها فيما بعد.[١]

وقد بلغت أرباح شركات الذهب فقط التابعة لهذه المجموعات عام ١٩٧٤ نحو ٢,٣٤٠ مليون دولار، وهو ما يشكل نحـو ثلثـى الـدخل الإجمـالى لهـذه المجموعات[٢] وفى نفس العام بلغت قيمة ما حصلت عليـه حكومـة جنـوب أفريقيا من هذه المجموعات(فى شكل ضرائب أو إيجارات) ما يزيـد علـى بليون دولار[٣].

---

(1) **Wadada Nabudere; Op.cit., P. 19.**
(2) **Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 47.**
(3) **Ibid., P. 39**

ونتيجة لتراكم الأرباح لدى هذه القلة من البيوتات المالية التعدينية فـإن ذلـك مكنها من مد سيطرتها إلى الصناعة التحويلية، وإذا كانت هـذه قـد وجهـت استثماراتها فى البداية إلى إنتاج المواد اللازمة للتعدين، إلا أنها سـرعان مـا أصبحت تسيطر على كل فروع الصناعة التحويلية ابتداءً من صناعة الجعـة وحتى صناعة الصلب، وتم كل ذلك بتوجيه ومساعدة الدولة وأحياناً بمشاركة من جانبها فى رأس المال وعلى سبيل المثال، فمـن بـين أكبـر شـركتين للكيماويات فى جنوب أفريقيا، نجد أن الشركة الأفريقية لصناعة المتفجـرات والكيماويات (أنشئت عام ١٩٢٠) تمتلك أصولاً قيمتها نحـو١,٢٢٥ مليـون دولار فى نهاية عام ١٩٧٣، وقد تمكنت فى نفس العام من السيطرة على نحو ربع سوق الكيماويات فى جنوب أفريقيا، وبلغت استثماراتها نحو ١٠% مـن إجمالى الاستثمارات فى ميدان الكيماويات، وهارى أوبنهيمر هو رئيس هـذه الشركة، وتمتلك شركة أنجلو ٤٢,٥ % من أسهمها فى حين تمتلـك الـشركة الإمبراطورية للصناعات الكيماوية(بريطانية) ٤٢,٥% مـن أسـهمها، أمـا الباقى فيملكه مواطنون بيض من جنوب أفريقيا(١).

مما تقدم يمكن القول إجمالاً، بأنه رغم صعوبة معرفة حجـم هـذه الجماعـة الرأسمالية نظراً لتشعب أعمالها وتشابكها إلا أنه من الواضـح أن الجماعـة المتحدثة بالإنجليزية هى التى تسيطر سيطرة شاملة على القطاعات التعدينيـة والصناعية، وأن قلة منها ممثلة فى المجموعات المالية التعدينية الكبرى هـى التى تمتلك هذه السيطرة وداخل هذه القلة نجد النفوذ الأكبر للقطاع اليهـودى (هارى أوبنهيمر) لا أدل على ذلك من أن حجم استثمارات هذه المجموعـات المالية فى الداخل قد بلغ ٤,٧٥٧ مليون دولار عام ١٩٧٤ وهو ما يشكل نحو

---

(1) Wadada Nabudere, Op.cit., Pp. 19 – 20.

٥٤,٤% من الاستثمار المحلى الإجمالى، فى حين أن استثمارات الدولة (مباشرة أو من خلال شركاتها العامة) كانت تغطى الجزء الباقى، وفى حين أن حجم استثمارات هذه المجموعات المالية فى قطاع الصناعة التحويلية عام ١٩٧٤ كان يبلغ ٢٧٨ر١ مليون دولار، فإن حجم استثمارات المؤسسات والشركات العامة لم يكن يزيد على ٥٣٦ مليون دولار.[1]

ونظراً لضخامة حجم مصالح هذه المجموعات(ومعظمها إن لم يكن كلها مملوكة للجماعة المتحدثة بالإنجليزية) فإنها تعمل على ضمان استمرار هذه المصالح وزيادة أرباحها وعدم تعريضها للمخاطر سواء تمثلت هذه المخاطر فى تهديد ينجم عن تنامى حركة التحرير الوطني الأفريقي (التى تشكل الجماعة الأفريقية قاعدتها) وسواء تمثلت فى احتمال تأميم مصالحها وهى الدعوى التى يثيرها قطاع من جماعة الأفريكانرز من حين لآخر، من هنا نجد أن هذه المجموعات المالية التعدينية الكبرى تحاول أن تقف موقفاً وسطاً بين الجماعة الأفريقية وبين جماعة الأفريكانرز فهى تدعو من جانب إلى تقديم بعض تسهيلات للعمال الأفريقيين من نحو رفع أجورهم واسكانهم...إلخ على نحو لا يجعل من هؤلاء العمال قوة نضالية تساند حركة التحرير الوطني الأفريقي وتهدد مصالحها، وهى دعوى لا تصل إلى حد تقويض نظام حكم الأقلية البيضاء، وهى من جانب آخر تبدو متحفظة إزاء إتمام خطة البانتوستانات على اعتبار أن هذه الخطة لو قدر لها الاستمرار والنجاح مع ما يعنيه ذلك من احتمال تضاؤل خطر المقاومة الأفريقية، فإن هذه المجموعات ستجد نفسها وجها لوجه أمام جماعة الأفريكانرز فى إطار دولة بيضاء وهو الأمر الذى يزيد من احتمال تأميم مصالحها، وعلى العكس فإن استمرار

---

(1) Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 60.

وجود خطر المقاومة الأفريقية يشكل عامل توازن بين الجماعتين الفـرعيتين البيضاء لصالح الجماعة المتحدثة بالإنجليزية إذ هو يدفع جماعة الأفريكـانرز إلى التشبث والحفاظ على وحدة الجماعة البيـضاء فـي مواجهـة الجماعـة الأفريقية، من ثم فإن وصف هذا القطاع الرأسمالى مـن الجماعـة المتحدثـة بالإنجليزية بالليبرالية هو أمر محل نظر طالما أن هؤلاء يسعون إلى تحقيـق مصالحهم بالدرجة الأولى فى ظل نظام حكم أبيض وفى إطار استغلال العمالة الأفريقية، وصحيح أن هؤلاء يؤيدون الحزب المتحد المعـارض، وإن كـان معظمهم قد تحول إلى تأييد الحزب الفيدرالى التقدمى الـذى أصـبح حـزب المعارضة الرئيسى إلا أنهم مع ذلك يعملون فى إطار الوضع القائم، مـن ثـم فإن تناقضهم مع جماعة الأفريكانرز حتى هذه المرحلة هو تنـاقض فرعـى ثانوى وإن كان يمكن أن يتحول فى مرحلة تالية إلى تناقض أساسى سواء مع اشتداد وتصاعد حركة المقاومة الأفريقية، وسواء مع إتمام خطة البانتوستانات ونجاحها.

ثانيا: الطبقة الرأسمالية الأفريكانرية:

إن سيطرة القطاع المتحدث بالإنجليزية داخل الجماعة البيضاء على النـصيب الأكبر من الكعكة الاقتصادية قد أثار حفيظة القطاع المتحـدث بالأفريكانيـة الذى راح من جانب يهاجم تلك السيطرة باعتبارها أخطبوطاً أجنبياً، إمبريالياً، رأسمالياً[١]، وراح من جانب آخر يسعى لمد نفوذه إلى تلك المجـالات سـواء من خلال إنشاء المشروعات الخاصة، وسواء من خلال إنـشاء مـشروعات الدولة التى تقوم بمد يد المساعدة لرجال الأعمـال الأفريكـانرز فـى كافـة

---

[1] Colin & Margaret Legum, South Africa, Crisis for the West, (London: Pall Mall Press, 1964), P. 108.

المجالات، ورغم ذلك فإن نصيب القطاع الخاص الأفريكانرى فى الكعكة الاقتصادية مازال هشاً وضعيفاً.

وقد مر تطور الرأسمالية الأفريكانرية إجمالاً، بمراحل ثلاث نوجزها فيما يلى:

المرحلة الأولى : وهى تمتد من إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ وحتى بداية الحرب العالمية الثانية.

وقد شهدت هذه المرحلة بدايات تكوين رأس المال الخاص الأفريكانرى واتجاهه إلى تكوين بعض المشروعات الخاصة، كما شهدت كذلك بدايات ظهور شركات الدولة والقطاع العام بهدف أساسى يتمثل فى رفع المستوى الاقتصادى للأفريكانرز.

فأنشئت فى هذه المرحلة مؤسسة "الصحافة الوطنية "وهى مؤسسة خاصة تمتلكها صحيفة دى بيرجر وهذه قد بدأت نشاطها عام ١٩١٥[١] كما أنشئت صحيفة يومية أخرى فى جوهانسبرج هى صحيفة دى ترانسفالر عام ١٩٣٧، وأنشأ الأفريكانرز شركتى تأمين عام ١٩١٨ هما سانلام وسارتام، وظهرت نقابات المزارعين ابتداء من نفس العام، وقامت الدولة من جانبها بإنشاء شركتين إحداهما لتوليد الطاقة الكهربية (اسكوم) عام ١٩٢٢، والأخرى للحديد والصلب (اسكور) عام ١٩٢٨، كما أنشئ بنك خاص للشعب الأفريكانى عام ١٩٣٨ كنتيجة مباشرة لنشاطات ومجهودات رابطة اخوان الأفريكانر بهدف تجميع مدخرات الأفريكانرز واستثمارها لرفع مستواهم الاقتصادى[٢].

---

(1) **William Henry Vatcher, J r., Op.cit., P. 47.**
(2) **Ibid., P. 92.**

وعلى أية حال فإن تقدم القطاع الخاص الأفريكانرى فى هذه المرحلة كان بطيئاً فحتى الحرب العالمية الثانية لم يكن القطاع الخاص الأفريكانرى يسيطر إلا على ٥% من اقتصاد جنوب أفريقيا(٨% من المشروعات التجارية، ٣% من المشروعات الصناعية، ٥% من المشروعات المالية، ١% من المشروعات التعدينية)(١).

المرحلة الثانية: وهى تمتد من عام ١٩٣٩ وحتى تولى الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨:

وقد شهدت بداية هذه المرحلة تكثيفاً فى نشاطات رابطة إخوان الأفريكانرز حيث قامت بعقد مؤتمر الشعب الاقتصادى عام ١٩٣٩ بهدف تدشين حملة اقتصادية لتجميع موارد الأفريكانرز لرفع مستواهم الاقتصادى كجماعة، والتخلص من مشكلة البيض الفقراء وتنمية طبقة رأسمالية أفريكانرية، وقد قرر المؤتمر العمل على تقديم التدريب الفنى. والتجارى لشباب الأفريكانرية، وتعبئة مدخرات الأفريكانرز وتوجيهها للاستثمار، ولتحقيق ذلك قرر المؤتمر إنشاء التعاونيات الزراعية والتجارية، وإنشاء رابطة العمل الادخارى وإنشاء المعهد الاقتصادى للإشراف على الرابطة، وإنشاء الغرفة الأفريكانرية للتجارة والصناعات، وفى إطار قرارات المؤتمر تم إنشاء شركة الشعب الفيدرالية للاستثمارات**F. V. B.** عام ١٩٤٠ وقد نمت هذه الشركة فيما بعد لتصبح ذات أهمية كبرى فى اقتصاد جنوب أفريقيا، كذلك أنشئ المعهد الاقتصادى عام ١٩٤٢ الذى أصبح يشكل القوة الاقتصادية المحركة للأفريكانرز فى

سنعود للحديث عن رابطة اخوان الأفريكانر تفصيلاً فى الباب الرابع، وتشكيلها، وأهدافها.

(1) Brian Bunting, The Rise of the South African Reich,(London: Penguin Books 1 td., 1969), P. 379.

تحقيق هيمنتهم على اقتصاد البلاد، وفى هذا الإطار أيضا أنشئت شركة استثمار أفريكانرية خاصة أخرى هى شركة **Bonuskor** عام ١٩٤٦ كما قامت الدولة من جانبها بإنشاء شركة التنمية الصناعية عام ١٩٤٠ بمشاركة مع رأس المال الخاص، وقد أصبحت هذه الشركة شريكاً رئيسياً فى العديد من الصناعات الحيوية، والتعدين وقطاع المال(بنك بالابورا، وبنك القبول المركزى)[١].

وقد كانت محصلة هذه المرحلة حدوث تحسن ملموس فى أوضاع رأس المال الخاص الأفريكانرى الذى أصبح عام ٤٨ / ١٩٤٩ يسيطر على ١١% من اقتصاد جنوب أفريقيا(٢٥% من المشروعات التجارية، ٦% من المشروعات الصناعية، ٦% من المشروعات المالية، ١% من مشروعات التعدين)[٢]، ويتضح من الأرقام السابقة أن قطاع التعدين وحده هو الذى لم يحقق فيه رأس المال الخاص الأفريكانرى أى تقدم عن المرحلة الأولى ومرجع ذلك حاجته لرؤوس أموال كبيرة ثم سيطرة الجماعة المتحدثة بالإنجليزية عليه.

المرحلة الثالثة: وتمتد من عام ١٩٤٨ وحتى السبعينيات:

وقد شهدت بداية هذه المرحلة حدثين هامين هما تولى الحزب الوطني للسلطة فى البلاد عام ١٩٤٨ ثم انعقاد مؤتمر الشعب الاقتصادى الثانى عام ١٩٥٠، وقد كان تولى الحزب الوطني للسلطة أهم عامل مؤثر فى تعزيز وإنماء رأس المال الأفريكانرى الخاص، ومنذ البداية طالب الجناح اليمينى فى الحزب

---

(1) **Ibid., P. 376 – 378.**

ولمزيد من التفصيل أنظر:

William H. Vatcher, Jr., Op.cit., Pp. 92 – 95.

(2) **Brian Bunting, Op.cit., P. 379.**

بزعامة د. ألبرت هيرتزوج بتأميم صناعة الذهب على اعتبار أن ذلك يشكل أفضل الطرق لتعزيز الوضع الاقتصادى للأفريكانرز، وعلى أية حال فإن التأميم أو شكلاً ما من أشكال سيطرة الدولة على الاقتصاد ظل يشكل خلفية للفكر الاقتصادى الأفريكانرى يظهر من حين لآخر لتهديد المشروعات الأفريكانرية الكبيرة(١).

ومنذ عام ١٩٤٨ قام تحالف وثيق بين القيادات السياسية للحزب الوطني ورجال الأعمال الأفريكانرز حقق فائدة لكليهما من خلال تعاون رأسمال الدولة مع رأس المال الأفريكانرى الخاص(٢)، ثم أن قيام الحكومة بإنشاء العديد من الشركات العامة التى تغطى كافة المجالات الاقتصادية، قد خلق فرصاً مواتيه مكنت الأفريكانرز من الحصول على الخبرة فى الوظائف الفنية والإدارية اللازمة لتطوير المشروعات الخاصة(٣) وقد استخدم الوطنيون

---

(1) **Ibid., P. 380.**

(2) **Jim Hoagland, South Africa, Civilization in Conflict, (London : George Allen & Unwin Ltd., 1973) , Pp. 32 – 33.**

(3) تمتلك الدولة هيئة البريد والبرق والهاتف والسكك الحديدية والموانى والمطارات وهيئة الإذاعة وبالإضافة إلى ذلك فإنها دخلت ميدان الصناعة الخاصة فى مجال توليد القوى الكهربية (شركة اسكوم) والطباعة، وتصنيع الأسلحة، وإنتاج الحديد والصلب (شركة أسكور)، والهندسة الثقيلة (شركة فيكور) واستخلاص البترول والغازات والكيماويات من الفحم (شركة ساسون) والأسمدة (شركة فوسكوز)، كما أنشأت شركة التنمية الصناعية مثل صناعة الطائرات (شركة أطلس) والبترول (شركة سوكور **Soekor**) والنسيج والكيماويات (شركة ساسول وسنتراكيم) والسفن (شركة سافمارين)، كما أنشأت الدولة شركة التمويل الوطنية وشركة تنمية المصايد، وكل هذه الشركات أنشئت عقب تولى الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨ فيما عدا شركة أسكوم، وأسكور، والتنمية الصناعية. وقد أدى ذلك ببعض الكتاب إلى وصف النظام الاقتصادى فى جنوب أفريقيا بأنه "رأسمالية الدولة". =

سلطة الدولة لصالح المشروعات الخاصة الأفريكانرية[١]، كما راحت الشركات العامة تشارك رأس المال الخاص الأفريكانرى فى عديد من المشروعات وتقدم له القروض وكافة أنواع المساعدات على نحو دفع بأحد الكتاب إلى القول بأن الشركات العامة وشركات الدولة هى شركات أفريكانرية[٢].

= أنظر:

Ann & Neva Seidman, Op.cit., Pp. 56 - 66.

وأيضا:

Brian Bunting, Op.cit., P. 380.

(1) من أمثلة ذلك إيداع أموال البلديات لدى البنوك الخاصة الأفريكانرية، أيضا قيام الحكومة بتعاقدات فى الفترة من ٦٠ – ١٩٦٢ مع مؤسسة فير فورد للنشر بلغت قيمتها مليون ونصف مليون استرلينى، ثم توجيه الحكومة لإعلاناتها إلى الصحف الأفريكانرية، بل إن قيمة هذه الإعلانات تزيد على قيمة إيرادات توزيع هذه الصحف، ثم منح امتيازات للشركات الخاصة الأفريكانرية فى مواجهة الشركات الأخرى.

أنظر :

Ibid ., P. 388.

وأيضا :

Jim Hoagland , Op.cit., P. 30.

(2) للإستدلال على ذلك فإنه من بين تسعة مديرين لشركة التنمية الصناعية لا يوجد إلا مدير واحد من المتحدثين بالإنجليزية ومن بين ستة مديرين لشركة ساسول لا يوجد كذلك إلا واحد من المتحدثين بالإنجليزية، وشركة اسكور منذ إنشائها لا يوجد فيها إلا عضو مجلس إدارة واحد من بين المتحدثين بالإنجليزية، ثم أن اللغة الأفريكانية هى المستخدمة فى مجالس إدارات هذه الشركات.

Brian Bunting, Op.cit., P. 384.

وقد أدى كل ذلك إلى نمو كبير فى رأس المال الخاص الأفريكانرى[١].

وربما يكون أكبر توغل لرأس المال الخاص الأفريكانرى، فى المرحلة محل البحث، قد حدث فى ميدانى التعدين وصناعة التبغ، ففى عام ١٩٥٣ قامت شركة الشعب الفيدرالية للاستثمار F. V. B.، وشركة **Bonuskor** الأفريكانريتين بإنشاء شركة فيدرالى ميينبو ..... **Federale Mynbou**

---

(1) للتدليل على ذلك فإن بنك الشعب الأفريكانى زادت قيمة أصوله من ٤٠ مليون راند إلى ١٤٠ مليون إلى ٥٣٨ مليون راند فى أعوام ١٩٥٠، ١٩٥٨، ١٩٦٨ على التوالى، وبنك الودائع الأفريكانرى الذى أنشئ عام ١٩٥٥ أصبحت قيمة أصوله عام ١٩٦٧ نحو ٣٠٠ مليون راند، وجمعية البناء (سامبو) التى أنشئت عام ١٩٤٢ برأسمال قدره ٢٥ ألف راند ارتفعت قيمة أصولها إلى ما يقرب من ١١١ مليون راند عام ١٩٦٨ وحققت أرباحاً صافية تزيد على ٤ مليون دولار عام ١٩٦٧، ثم زادت قيمة أصولها عام ١٩٦٩ لتصل إلى ١٥ مليون راند، وجمعية البناء الوطنية **National Bouverening** والتى أنشئت عام ١٩٥٩ بلغت قيمة أصولها عام ١٩٦٣ ما يزيد على ٢١ مليون راند ارتفعت فى العام التالى إلى ٣١ مليون راند، أما شركة التأمين على الحياة (سانلام) فبلغت قيمة أصولها عام ١٩٤٩ نحو ٤ مليون راند ارتفعت عام ١٩٦٨ لتزيد على ٣٣٤ مليون راند، وشركة التأمين (سانتام) ارتفعت قيمة أصولها من ٢٥ مليون راند عام ١٩٦٢ لتصل إلى ٩١ مليون راند عام ١٩٦٨، وشركة الاستثمار **Bonuskor** والتى أنشئت عام ١٩٤٦ زادت قيمة أصولها من ١٦ مليون راند إلى ٢٥ مليون راند فى الفترة من ٦٢ – ١٩٦٤. فى حين أن شركة الشعب الفيدرالية للاستثمار F. V. B. والتى تشكلت عام ١٩٤٠ بلغت قيمة أصولها ما يزيد على ٨٤ مليون راند عام ١٩٦٧ ثم أن مجالس الإشراف على الزراعة، ويسيطر الأفريكانرز على معظمها، زادت عوائدها من ٥٨ مليون راند عام ١٩٤٠ إلى ٦٦٦ راند عام ١٩٦٤ (الراند هو عملة جنوب أفريقيا وقد بلغ سعره منذ عام ١٩٧٥ ما يوازى ١٥ر١ دولار أمريكى)

أنظر:

Ibid., P. 389 - 390.

للتعدين، والتى أصبحت بمثابة الشركة الوحيدة ذات القيمة التى يملكها الأفريكانرز فى هذا الميدان، فقد اشتركت هذه الشركة فى أغسطس عام ١٩٦٣ مع شركة أنجلو – أميريكان فى إنشاء شركة جديدة برأسمال قدره نحو ٣١ مليون دولار وهى شركة **Main Street** للاستثمارات ولم يكد يمر شهر فقط على ذلك حتى عين المستر موللر (وهو المدير الإدارى لشركة فيدرالى ميينبو واخ وزير الخارجية آنذاك د. هلجارد موللر) مديراً إدارياً لشركة أنجلو ــ اميريكان العامة للتعدين والتمويل كما عين المستر كوريتزر (رئيس شركة فيدرالى ميينبو) مديراً عاماً لنفس الشركة ، وبعد ذلك بعام سيطرت شركة فيدرالى ميينبو على الشركة العامة للتعدين والتمويل بالكامل. وهكذا فإن هذه الشركة (والتى تشكلت برأسمال قدرة ٢٨٠ ألف دولار، وبأصول بلغت قيمتها عام ١٩٦٣ نحو ٨٤ مليون دولار) قد سيطرت بضربة واحدة على إمبراطورية تقدر قيمة أصولها بما يتراوح بين ٢٨٠ مليون دولار إلى ٣٥٠ مليون دولار وقد ارتفعت هذه الأصول عام ١٩٦٧ إلى نحو ٤٧٠ مليون دولار، ثم إلى ٥٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ حيث بلغت أرباحها الصافية، من فروعها فقط نحو ٢٧ مليون دولار(١).

وقد أدى ذلك إلى أن يقفز نصيب القطاع الخاص الأفريكانرى من ١% إلى ٩% فى صناعة تعدين الذهب، وبالإضافة إلى ذلك فقد سيطرت شركة

---

(1) **Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 45.**

و أنظر أيضا:

Jim Hoagland, Op.cit., P. 33.

حيث يشير إلى أحد أسباب نمو شركة فيدرالى ميينبو يرجع إلى حصولها من الحكومة على توكيل ببيع منتجاتها من الفحم إلى اسكوم، وقد أدى ذلك إلى مضاعفة مبيعاتها إلى ثلاثة أمثال ومكنها من زيادة رأسمالها بصورة كبيرة.

فيدرالى ميينبو على ٣٧% من إنتاج اليورانيوم، ونحو ٢٠% من الفحم، و٣٢% من الاسبستوس فى جنوب أفريقيا، وقد امتدت نشاطاتها وتنوعت فدخلت ميادين صناعات السكر، والماس والبلاتين، والملح، والكروم، كما انتشرت مصالحها فى عالم البنوك والهندسة والكيماويات، كذلك زادت الشركة من روابطها مع المؤسسات المالية البريطانية، وأصبح لها نصيب كبير فى أسهم ستيوارت، واللويدز، واتحاد كارياج، وهول، وواجون، ولونجمور[١].

وقد لاقت هذه الخطوات مساعدة وتاييداً من جانب هارى أوبنهيمر رئيس شركة أنجلو—أميريكان الذى اعتبر ذلك بمثابة أول خطوة هامة للتعاون بين قطاعى الجماعة البيضاء فى جنوب أفريقيا[٢]، على أنه يمكن القول بأن تأييد ومساعدة أوبنهيمر لشركة أفريكانرية خاصة فى مجال التعدين ربما يكون مرجعه الرغبة من جانب فى تقليل نقد الأفريكانرز لسيطرته على قطاع التعدين، ثم رغبته من جانب آخر فى إنماء المشروعات الأفريكانرية الخاصة فى قطاع التعدين بحيث يشكل ذلك حائلاً فى المستقبل أمام أية دعاوى أفريكانرية بتأميم صناعة التعدين.

وفى أغسطس ١٩٧٨ سيطرت شركة فيدرالى ميينبو على سلسلة **Greatermans** ويعد ذلك أول توغل كبير لرأس المال الأفريكانرى فى ميدان تجارة التجزئة[٣].

وربما يكون أكبر نجاح فردى لرأس المال الخاص الأفريكانرى يتمثل فى شركة فوربراند للتبغ والتى أسسها المستر أنطون روبرت عام ١٩٤١

---

(1) Brian Bunting, Op.cit.,Pp. 391 – 392.
(2) Colin & Margaret Legum, Op.cit.,Pp. 43 – 44.

(3)Sol Dubula, Op.cit.,P. 62.

بالمشاركة مع د. ستيلز(الذى أصبح وزيراً للـصحة فـى حكومـة الحـزب الوطني عام ١٩٤٨)، وكانت هذه الشركة هى أول سلسلة فى مجموعة شركة رمبرانت للتبغ، وقد استطاعت هذه المجموعة في أواخر الستينيات أن تـصبح واحدة من بين الخمس شركات الأولى فى صناعة السجائر فى العـالم، وقـد بلغت عوائدها عام ١٩٦٨ نحو ١٢٠ر١ مليـون دولار، كمـا بلغـت قيمـة أصولها ٦٢٠ مليون دولار، وقدرت أرباحها فى نفس العام بنحو ٧٦ مليـون دولار، وفى عام ١٩٦٤ قدر أن المساهمين فى شركة رامبرانت للتبغ (جنوب أفريقيا) قد حصلوا على أرباح تزيد على ٧ مليون دولار وهى تزيد كثيراً عن قيمة أسهمهم وحتى أواخر الستينيات كانت مجموعة رمبرانت تقـوم بإنتـاج السجائر من خلال ثلاثين مصنعاً فى ١٨ دولة من دول العالم، ومـن خـلال العديد من شركات التبغ العالمية التى تتبعها مباشرة ومنها: شـركة روثمـان، وكاريراس، والسجائر الأمريكية المحدودة لما وراء البحار، وموراى صـنز، وكاريل، ودنهيل(١).

خلاصة ما تقدم أن رأس المال الأفريكانرى الخاص قـد أخـذ فـى التنـامى بصورة كبيرة وبدأ يتغلغل فى الميادين التى كانت حكراً علـى المـشروعات الخاصة للمتحدثين بالإنجليزية بل أنه راح يتحالف مع المشروعات الأخيـرة، ومع المصالح الأجنبية واتجه إلى تخطى حدود جنوب أفريقيا وأدى ذلك مـن جانب إلى ارتفاع نصيبه فى اقتصاد جنوب أفريقيا عـام ١٩٧٥ إلـى نـسبة تتراوح ما بين ٦ر١٩% ـ ٢٥% باستثناء الزراعة(٢)، كما أدى من جانـب

---

(1) **Colin & Margaret Legum, Op.cit.,Pp. 44 – 45.**

وأنظر : .

Brian Bunting, Op.cit.,Pp. 392

(2) **Sol Dubula, Op.cit.,P. 61.**

آخر إلى تبنى الرأسمالية الأفريكانرية لسياسات تتشابه مع سياسات الرأسمالية الناطقة بالإنجليزية تدعيماً لمصالحها وبات هؤلاء يسمون بالمعتدلين أو المنفتحين **Verligtes** داخل الحزب الوطني، واتجهت قلة منهم إلى تأييد سياسات الحزب الفيدرالى التقدمى المعارض.

ثالثا : المزارعون الرأسماليون:

يعد الأفريكانرز من الناحية التقليدية مزارعين، بل إن كلمة البوير التى كانت تستخدم لوصفهم فى الماضى كانت تعنى ملاك الأرض، ذلك أن الاستيلاء على الأرض قد طغى على تفكير الأفريكانرز منذ أول استيطان لهم فى الكيب مع بداية النصف الثانى من القرن السابع عشر(١)، وخلال السنوات السابقة على عهد التعدين كانت الزراعة تشكل النشاط الاقتصادى الغالب، على أنه مع قيام الثورة الصناعية فى جنوب أفريقيا منذ أوائل القرن الحالى فإن نصيب الزراعة من الناتج المحلى الإجمالى قد تراجع من ٢ر٢١% عام ١٩١٢ إلى ٩ر٩% عام ١٩٧٢(٢)، ثم أن مساهماتها فى عوائد التصدير قد انخفضت من نحو ٣٨% عام ١٩٦٥ إلى نحو ١٥% عام ١٩٧٦(٣) ولم يكن مرجع ذلك تدهور أوضاع الزراعة بقدر ما يرجع إلى تزايد أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وبخاصة التعدين والصناعة التحويلية.

---

(1) **Brian Bunting, Op.cit.,P. 379.**

(2) **South Africa, Black Labour – Swedish Capital, a Report by the LO/Tco Study Delegation to South Afreica 1975, (Stockholm, Sweden), P. 37.**

(3) **Africa at a Glance 1978, (Pretoria: Africa Institute Of South Africa), P. 50.**

وأنظر أيضا:

Brian Bunting, Op.cit., P. 369.

ورغم ذلك فإن الزراعة البيضاء(التى يتولاها البيض) مازالت تـشكل أهـم القطاعات الاقتصادية فى جنوب أفريقيا سواء من حيث تنظيمها، وسواء مـن حيث حماية الدولة المفروضة عليها ثم أن نفوذ جماعة المـزارعين البـيض، وبخاصة لوردات الأرض، داخل الحزب الوطني الحاكم مازال علـى جانـب كبير من الأهمية خاصة وأن الحزب قد وصل إلى السلطة عام ١٩٤٨ نتيجـة فوزه بمقاعد الدوائر الانتخابية فى الريف، وهى الدوائر التى مـازال يعتمـد عليها، إلى حد كبير، فى استمراره فى الحكم[١].

ووفقاً للإحصاء الزراعى لعام ١٩٧٣/٧٢ فإن عدد ملاك المـزارع البـيض يبلغ٧٦٫٠٣٠ مزارع، يملكون مساحة تقدر بـــ ٧٩٫٣٥٢٫٨٠٤ هكتار بمتوسط ١٠٥٠ هكتار لكل مالك – وهذه المساحة تقدر بنحـو ٦٥% مـن إجمالى مساحة جنوب أفريقيا، وهى موزعة على مقاطعات جنـوب أفريقيـا الأربع على النحو التالى:

- فى الكيب توجد مـساحة قـدرها ٥١٫٧٧٥٫٧٢١ هكتـار يملكهـا ٢٩٫٠٤٢ شخص.
- فى ترانسفال توجد مساحة قـدرها ١٣٫١٤٢٫٨٤٨ هكتـار يملكهـا ٢٧٫٥١٧ شخص.
- فى أورانج توجد مـساحة قـدرها ١١٫٣٢٣٫٥٤٢ هكتـار يملكهـا ١٤٫٣٥٦ شخص.
- فى ناتال توجد مساحة قدرها ٣٫١١٠٫٦٩٣ هكتار يملكهـا ٥٫١٣٥ شخص.

---

(1) Idem.

وإذا أضفنا إلى تلك البيانات السابقة، المتعلقة بالملكية الفردية الزراعية البيضاء، بيانات الملكية الخاصة للشركات الزراعية (وهى جلها شركات بيضاء وفى معظمها شركات خاصة) والتى تبلغ نحو ٤٨٤ر٦٠٣ر١٩ هكتار (أى ما يوازى ١٦% من مساحة البلاد) فإن جملة مساحة الأراضى المملوكة للبيض ملكية خاصة سواء تمثلت فى ملكية أفراد أو شركات، ترتفع إلى ٢٨٨ر٦٥٩ر٩٨ هكتار أى نحو ٨١% من مساحة البلاد، زد على ما تقدم أن جنوب أفريقيا تفتقر إلى الغابات الطبيعية، ومعظم غاباتها صناعية مزروعة تصل مساحتها إلى ٨٠٠ر٨٨٨ هكتار وهى فى معظمها مملوكة ملكية خاصة للبيض ومن شأن ذلك أن يرفع من نسبة الأراضى المملوكة ملكية خاصة للبيض، وما سبق يؤكد حقيقة أن معظم أراضى جنوب أفريقيا مملوكة ملكية خاصة للبيض، وبخاصة فى المنطقة المخصصة للبيض ووفقا لسياسة البانتوستانات.

والجدول التالى يوضح هذه الحقائق:

جدول رقم (١)
(نمط توزيع الأرض في جنوب أفريقيا)

مساحة البلاد بالكيلومتر المربع مساحة البلاد بالهكتار	٠٤٠ر١٢٢١ر١ كم٢ ٠٠٠ر١٠٤ر١٢٢ هكتار	% من مساحة البلاد	% من مساحة المنطقة البيضاء
جملة المساحة المخصصة من البلاد للأفريقيين	٠٠٠ر٦٨٨ر١٦ هكتار	٧ر١٣	١٦
جملة المساحة المخصصة من البلاد للبيض	٠٠٠ر٤١٦ر١٠٥ هكتار	٣ر٨٦	١٠٠
مساحة الأرض المملوكة ملكية فردية للبيض (المنطقة البيضاء)	٨٠٤ر٣٥٢ر٧٩ هكتار	٦٥	٧٥
مساحة الأرض المملوكة ملكية خاصة للشركات البيضاء فى معظمها.	٤٨٤ر٣٠٦ر١٩ هكتار	١٦	١٨
مساحة الأرض المملوكة للبيض ملكية خاصة (أفراد – شركات).	٨٢٢ر٦٥٩ر٩٨ هكتار	٨١	٩٣

بيانات الجدول مستقاه من:

a) Mouriel Horrell, & Others, Op.cit.,P. 300.
b) Africa at a glance 1978, Op.cit.,Pp. 13 – 14.
c) Irving Kaplan & Others, Op.cit.,P. 546.

(ملاحظة: الهكتار = ١٠٠٠٠ متر مربع، والفدان = ٤٢٠٠ متر مربع)

على أنه إذا كانت البيانات السابقة توضح أعـداد مـلاك المـزارع البـيض، وأحجام ملكياتهم فإنه تجب ملاحظة ما يلى:

أولاً: أن معظم مساحات المزارع السابق الإشارة إليها، لا تتعلـق بمـزارع تستخدم فى أغراض الزراعة فحسب، وذلك أن مساحة الأراضى الزراعيـة فى جنوب أفريقيا لا تزيد عن ٧% من مساحة البلاد، كما أن جملة المزارع المخصصة للزراعة البيضاء لا تشكل إلا نحو ١١% من جملـة المـزارع التى يملكها البيض ومرجع ذلك قلة الأمطار، والافتقار إلى الأنهـار، وقلـة

خصوبة التربة، وعليه فإن غالبية المزارع هى مــراع بالأســاس تـستخدم لإنتاج اللحوم والألبان والصوف[١].

ثانياً: أن أحجام المزارع التى يملكها البيض تتفاوت مساحاتها إلى حد كبير ما بين مراع شاسعة فى شمال غربى الكيب (يملكها التركبوير الرعاه)، متوســط الواحد منها نحو أربعة آلاف هكتار، إلى مزارع صغيرة حول الأنهار وقــرب المدن لا يزيد متوسط المزرعة عن أربعين هكتاراً، وإجمالاً فإن هناك نحــو ٧٥% من المزارع لا يزيد متوسط مساحة المزرعة منها عن ٨٠٠ هكتار، وتغطى هذه المزارع فقط نحو ٢٣% من مساحة المزارع البيضاء، فى حــين أن ٢٥% من المزارع متوسط حجم المزرعة فيها أكبــر مــن ٨٠٠ هكتــار وتغطى هذه المزارع نحو ٧٧% من المزارع مما يعنى أن هناك تركيزاً كبيراً للأرض والثروة الزراعية والرعوية فى يد فئة قليلة مــن لــوردات الأرض، وبخاصة الأفريكانرز[٢].

ثالثــاً: أن الأفريكانرز لا زالوا يشكلون نحو ما يزيد على ٨٠% مــن كــل أصحاب المزارع البيض ثم أن العدد الذى يعيش بالفعــل علــى مزرعتــه ويشرف عليها قليل فملكيتهم لها هى فى معظمها ملكية غائبة، فعلى ســبيل المثال فإن نحو ما بين ٣٠ــ٤٠ % من مزارع الكيب مملوكــة للــوردات الأرض البيض الذين يعيشون فى المراكز الحضرية ويتركون أمر مزارعهم يشرف عليها بيض آخرون وأحيانا غير بيض[٣].

رابعاً: إن غالبية المزارع التى تستخدم لأغراض الزراعة تتركز فى مقاطعــة الكيب وبخاصة فى الجنوب الغربى للكيب، ويملــك معظــم هــذه المــزارع

---

(1) Ibid., P. 511.
(2) Ibid., P. 533.
(3) Ibid., P. 537.

المزارعون الأفريكانرز من أصل الهوجونوت الفرنسيين والذين يقومون بإنتاج الموالح والكروم في حين أن المزارعين المتحدثين بالإنجليزية يتركزون في الجنوب الشرقي للكيب وناتال وغالبيتهم تقوم بزراعة قصب السكر، أما المزارع التي تستخدم كمراع لإنتاج اللحوم والألبان والأصواف فمعظمها موجود في ترانسفال وأورانج والشمال الغربي للكيب، ويملكها من كانوا يسمون بالبوير الرحل الرعاة(وهم الذين هربوا من النفوذ البريطاني على الكيب ابتداءً من ثلاثينيات القرن الماضي إلى الشمال فيما عرف باسم الهجرة الكبرى)، وهم في غالبيتهم على ما يبدو من أصل هولندي[1]، وهذه الملحوظة على جانب كبير من الأهمية لأنها قد تفسر من جانب تصدر هذه الجماعة الأخيرة لقيادة الحركة الأفريكانرية، كما قد تفسر من جانب آخر تطرف أفكار الأفريكانرز في ترانسفال وأورانج نتيجة لحالة العزلة التي عاشوا فيها، ونتيجة للهزيمة التي عانوها على يد بريطانيا في حرب البوير، كما أنها قد تفسر من جانب ثالث اعتدال أفكار الأفريكانرز، إلى حد ما، في الكيب نتيجة انفتاحهم الاقتصادي المبكر على العالم الخارجي واحتكاكهم بالثقافة والتنظيمات البريطانية.

نتيجة لما تقدم، فإن المزارع الأبيض وبخاصة الأفريكانري يتمتع بمركز قوي في علاقته بالسلطة السياسية خاصة فيما يتعلق بأهميته الاقتصادية المبكرة، وبمركزه الانتخابي القوي على نحو جعل الحكومات المتتالية لجنوب أفريقيا تستجيب لمطالبه فهو يحصل على مساعدات مالية ضخمة لتمويل إنتاجه من جانب بنك الأرض، والبنوك التجارية، ومن كافة إدارات الدولة المعنية، ففي عام ١٩٥٨ بلغت ديون المزارعين البيض لدى بنك الأرض فقط

---

(1) Ibid., P. 163.

٥٥ مليون راند، وارتفعت لتصل إلى ٧٣٦ر٥٥٤ر١٣٤ راند عــام ١٩٦٣، وقد قدر أن الديون المتراكمة على المزارعين البيض، لــدى كافــة البنــوك وإدارات الدولة، كانت تزيد على ٨٠٠ مليون راند عام ١٩٦٤ ارتفعت لتصل إلى ٢٠٠ر١ مليون راند عام ١٩٦٨ وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الدولة قامت بإنشاء خطوط حديدية جديدة لخدمة المزارعين البيض بالأساس، كمــا أنهــا تمنح المزارع الأبيض تعريفة شحن مخفضة لنقل منتجاته بالــسكك الحديديــة تقل عن التعريفة المطبقة على قطاعى التعدين والصناعة، ثــم أن المــزارع الأبيض محمى من منافسة الواردات الغذائية الرخيصة مــن خــلال حمايــة جمركية مفروضة لصالحه، كما تقدم له الحكومة المساعدات البحثية والفنيــة، وفوق ذلك توفر له العمالة الأفريقية الرخيصة(١).

زد على ما تقدم أن المزارع الأبيض يستفيد أقصى اســتفادة مــن النقابــات الزراعية ومجالس الرقابة والإشراف على الإنتاج الزراعى(٢)، إذ تتولى هــذه

---

(1) أنظر: **Martin Legassick, Op.cit., Pp. 25.**

وأيضا: **Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 58.**

وكذلك:
Brian Bunting, Op.cit., Pp. 371 - 372

(2) فى عام ١٩١٨ تم إنشاء أول نقابة لمزراعى الكروم أعطيت الصلاحيات للسيطرة علــى كل ما يتعلق بإنتاج الكروم سواء من حيث كمية الإنتاج، أو التوزيع، والأسعار، وفى عــام ١٩٣٠ أنشئت نقابة ثانية لمنتجى القمح وثالثة لمنتجى الألبان، وفى عام ١٩٣١ أنشئت نقابة رابعة لمنتجى الأذرة، وأنشئت نقابة خامسة لمنتجى المواشى عام ١٩٣٢، ثم نقابة سادســة لمنتجى السكر عام ١٩٢٦، وكان ذروة ذلك صدور قانون التسويق لعام ١٩٣٧ والذى جعل

توزيع وبيع المنتجات الزراعية والرعوية ومنتجات الألبان داخل وخارج جنوب أفريقيا على نحو يمكنه من الحصول على أفضل عائد ممكن. ونتيجة ذلك كله فإن المزارعين البيض أصبحوا فى وضع احتكارى كبير ذلك أن الإنتاج والأسعار لا يتحددان وفق حاجات المستهلكين، وإنما وفق رغبات المنتجين الذين تدعمهم سلطة الدولة، وإذا كان ذلك قد مكن جنوب أفريقيا من تحقيق استقرار لأسعار منتجاتها الزراعية فى الداخل عند مستوى أعلى من الأسعار العالمية إلا أنه أدى فى نفس الوقت إلى أن أصبح ملايين السكان الأفريقيين يعانون من سوء التغذية لعدم قدرتهم على شراء احتياجاتهم من المنتجات الزراعية عند مستويات الأجور والأسعار السائدة فى جنوب أفريقيا[١].

تسويق معظم المنتجات الزراعية تحت سيطرة مجموعة من مجالس إدارات المنتجين البيض.

أنظر : **Ibid., P. 371.**

[1] فى عام ١٩٦٢ أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن وقوع " أزمة " زراعية، وفسرت سبب هذه الأزمة بأن منتجى الأذرة أنتجوا كميات تفوق قدرتهم على بيعها، ولمواجهة هذه "الأزمة" قامت الحكومة بتصدير فائض الأذرة إلى الخارج بأسعار تقل عن الأسعار التى يبيع بها مجلس الأذرة فى الداخل كما وضعت خطة لعرقلة أية زيادة فى الإنتاج يمكن أن تؤدى إلى حدوث فائض جديد فى المستقبل!!

وفى عام ١٩٦٨ أعلن وزير زراعة جنوب أفريقيا أنه فى خلال أربعة أشهر من أكتوبر ١٩٧٦ – فبراير ١٩٦٨ قام مجلس الألبان بإعدام ٠٠٠ر١٠٧ر٢ جالون من اللبن باعتباره فائضاً وذلك للحفاظ على مستوى الأسعار مرتفعا فى الداخل.

Ibid., Pp. 372 – 374,

وإذا كانت الأرباح التى يحققها المزارعون البيض تعود فى جزء منهـا إلـى استغلال المستهلكين فإن الجزء الأكبر منها يرجع إلى استغلال عمال الزراعة الأفريقيين الذين يبلغ عددهم نحو ٥ر٣ مليون عامل يعملـون فـى مـزارع البيض، وهم يحصلون على أجور ضئيلة للغايـة، ثـم أن المـلاك البـيض يتعاملون معهم كما لو كانوا من ممتلكاتهم الشخصية على نحو يمكـن معـه وصف أوضاع عمال الزراعة الأفريقيين فى معظم المزارع البيـضاء بأنهـا أوضاع إقطاعية[1]، وسنعود إلى ذلك تفصيلاً عند الحديث عن عمال الزراعة الأفريقيين.

---

(1) **Francis Wilson, " The political Implications for Blacks of Economic Changes Now Taking Place in South Africa", in L. Thompson & J. Butler (eds.) , Op.cit.,Pp. 174-175.**

المبحث الثانى

الطبقة الوسطى البيضاء

يمكن القول إجمالاً بأن هذه الطبقة تضم فى صفوفها ثلاث شرائح طبقية هى على التوالى:

أولاً: الشريحة العليا فى الطبقة الوسطى:

وهى تتكون من قلة تشغل المناصب العليا فى الخدمة المدنية وشركات الدولة والقطاع العام، وقلة من كبار العاملين فى الشركات الخاصة ويلاحظ على المجموعة الأولى أن معظمها من الأفريكانرز، ويرجع ذلك من جهة إلى قيام الحزب الوطني عقب توليه السلطة عام ١٩٤٨ بإبعاد المتحدثين بالإنجليزية عن المناصب العليا فى البوليس والجيش والخدمة المدنية وشغلها بالأفريكانرز[١]، كما يرجع من جهة ثانية إلى أن المتحدثين بالإنجليزية غالباً ما لا يجيدون التحدث باللغتين (الإنجليزية والأفريكانية معاً) وهو أمر ضرورى لشغل وظائف الخدمة المدنية، ثم أنهم يفضلون العمل فى المشروعات الخاصة ذات الرواتب العالية[٢].

ولما كانت هذه المجموعة، بحكم انتمائها ووظائفها ومناصبها، يناط بها الإشراف على تنفيذ قوانين الدولة وسياساتها العنصرية، ولما كانت تعتمد فى دخولها المرتفعة وفرص ازدهارها على الدولة فإنها بالتبعية تتبنى مواقف محافظة فى اتجاهاتها وسلوكها.

وفيما يتعلق بالمجموعة الثانية والتى تضم كبار العاملين فى المشروعات الخاصة فإنه يلاحظ أنها فى معظمها من المتحدثين بالإنجليزية، ويرجع ذلك من جهة إلى أن معظم الشركات الخاصة الكبرى مملوكة لجماعة المتحدثين

---

(1) **Jim Hoagland, Op.cit.,Pp. 31 – 32.**

(2) **Irving Kaplan & Others Op.cit.,Pp.**

بالإنجليزية، كما يرجع من جهة أخرى إلى قدم عهد هؤلاء بهذه الأشكال من المشروعات الاقتصادية، ومن ثم اكتسابهم للخبرات والمهارات المطلوبة في هذا الميدان، واتجاهات هذه المجموعة تبدو ليبرالية إلى حد ما حيث تميل إلى تخفيف القيود، المفروضة على العمالة الأفريقية والسماح للعمال الأفريقيين بشغل الأعمال شبه الماهرة والماهرة وتقديم بعض التسهيلات لهم استمراراً لعملية النمو الاقتصادى للمشروعات الخاصة، وتحقيقاً لمزيد من الأرباح بالتالى.

وعلى أية حال فإن هذه الشريحة فى مجملها تتكون من قلة ثرية، وإن كانت لا تتوافر معلومات عن أعدادها ورواتبها، وهى تقع على هامش الطبقة العليا وترتبط بها فى مصالحها وعلاقاتها الاجتماعية، ومن ثم فإن مواقفها تتأثر إلى حد كبير بمواقف هذه الطبقة واتجاهاتها، وأيما كانت الاختلافات بين مجموعتى هذه الشريحة فيما يتعلق باتجاهاتها نحو غير البيض، فإن الهدف الأساسى لكليهما يتمثل فى استمرار وتدعيم نظام الأقلية البيضاء[1].

---

(1) يمكن أن نستدل على هذه الاتجاهات من دراسة ميدانية استبيانية قام بها هيربرت آدم عام ١٩٦٧/٦٦ على النخبة البيضاء فى جنوب أفريقيا، وسنوجز هنا بعض النتائج التى توصل إليها فى هذا المجال:

(أ) فيما يتعلق بالاتجاهات نحو الأفريقيين، وضرورة إبقائهم على حالهم، جاءت النتيجة:

- ٩٩% من المسئولين (عينة تعدادها ١٠٣) يؤيدون استمرار الوضع القائم.
- ٧٤% من رجال الأعمال (عينة عددها ٢٠٦) يؤيدون استمرار الوضع القائم.

وهى نتيجة تعكس إلى حد كبير التشابه بين اتجاهات الطرفين نحو الأفريقيين.

(ب) فيما يتعلق بالاتجاهات نحو إجراءات عرقلة تدفق الأفريقيين إلى الحضر جاءت النتيجة:

- ٥١% من المسئولين (عينة عددها ١٠٣) يؤيدون استمرار هذه الإجراءات.
- ٢٦% من رجال الأعمال (عينة عددها ٢٠٦) يؤيدون استمرار هذه الإجراءات. =

ثانياً: الشريحة الوسطى فى الطبقة الوسطى:

وتتعدد فئاتها ما بين أساتذة جامعة إلى محامين وأطباء وممرضات ومدرسين، إلى تجار تجزئة ومزارعين صغار، والبيانات المتوفرة عن هذه الشريحة ضئيلة للغاية سواء فيما يتعلق بأعدادها، ودخولها، واتجاهاتها، وإن كانت هناك إشارات إلى أن أغلبية هؤلاء يعيشون فى مستوى اقتصادى معقول (يملكون عربات خاصة)، ويستخدمون خدماً بمنازلهم(1)، ويمكن تصور

- × ٥٩% من رجال الأعمال الأفريكانرز (عينة عددها ٤٤) يؤيدون استمرارها.

× ١٦% من رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية (عينة عددها ١٤٩) يؤيدون استمرارها.

ويلاحظ هنا اختلافات فى الاتجاهات تعكس طبيعة مصالح كل طرف، فرجال الأعمال الأفريكانرز قلة ولا يعانون من مشكلة نقص العمالة بصورة كبيرة، ويعتمدون على العمال الأفريكانرز، فى حين أن رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية مصالحهم منتشرة ومتعددة، وفى حاجة إلى العمالة الأفريقية الرخيصة.

(جـ) فيما يتعلق الاتجاهات نحو حجز الوظائف للبيض، جاءت النتيجة:

- ٧٧% من المسئولين (عينة عددها ١٠٣) يؤيدون استمرار حجز الوظائف.
- ٢٩% من رجال الأعمال الأفريكانرز (عينة عددها ٤٤) يؤيدون استمرار حجز الوظائف
- ٧٣% من رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية (عينة عددها ١٤٩) يؤيدون استمرار حجز الوظائف.

فى حين أن ٧٠% منهم يعارض استمرار حجز الوظائف.

وهى نتيجة تتشابه إلى حد كبير مع النتيجة السابقة، وتعكس مصالح كل طرف

Heribert Adam, "The South African Power – Elite: A Surgey of Ideological Commitment", in Heribert Adam (ed.) , South Africa: Sociological Perspectives, (London : Oxford Univ. Press, 1971), Pp. 73 – 102.

(1) Pierre L. Van Den Berghe, South Africa. Op.cit., P. 63.

وجود اختلافات فى اتجاهات أعضاء هذه الشريحة تتفاوت ما بين تأييد النظام القائم إلى الدعوة لبعض تغييرات فيه كيما يتلاءم مع الأوضاع المتغيرة، وهى اختلافات تعكس من جانب اختلاف المستوى الثقافى والفكرى، كما تعكس من جانب آخر طبيعة المهن والوظائف والمصالح، ففى صفوف المثقفين البيض بعامة تظهر من حين لآخر آراء تطالب بإحداث تحولات سلمية فى النظام، فى حين تظهر بين صفوف مثقفى الأفريكانرز بخاصة، وفى كثير من الأحيان، آراء تدافع عن النظام القائم بل وتضع الأسس الأيديولوجية لتبرير وجوده واستمراره[1] وفيما يتعلق بتجار التجزئة وصغار المزارعين فإن

فى عام ١٩٦٠ بلغ عدد المحامين البيض ما يقرب من خمسة آلاف يشكلون نحو ٩٨ر٢% من المشتغلين بهذه المهنة فى جنوب أفريقيا، وفى نفس العام بلغ عدد الأساتذة والمدرسين البيض نحو ٣٩ ألف ارتفع عام ١٩٧٥ ليصل إلى نحو ٤٦ ألف، وبلغ عدد الأطباء البيض عام ١٩٦٠ نحو ما يزيد على سبعة آلاف طبيب يشكلون ٩٥% من مجموع الأطباء فى جنوب أفريقيا، وقد بلغ عدد الممرضات البيض عام ١٩٧٥ نحو ٣٠ ألف ممرضة ويلاحظ أن دخول ورواتب هؤلاء تزيد بدرجة كبيرة عن رواتب أقرانهم من غير البيض.

أنظر: **Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 590.**

وأيضا: **uriel Horrell & Others, Op.cit., P. 353, 386**

(1) **Colin & Margaret Legum, Op.cit., Pp. 34 – 38.**

وهما يذهبان إلى أن الدور التقليدى للمثقف الأفريكانرى هو دور رجل الحركة أكثر من كونه رجل فكر، وأن المثقفين الأفريكانرز بدءوا حياتهم العامة كقادة سياسيين ثم تحولوا بعد ذلك ليشغلوا المناصب الكبرى فى المؤسسات المالية والتعدينية والصناعية، ويشيران إلى أن هناك نفراً من مثقفى الأفريكانرز قد عارضوا القومية الأفريكانرية لكنهم بذلك فقدوا تأثيرهم على جماعة الأفريكانرز، وينتهيان إلى أن أفكار الابارتهيد، والتطور المنفصل قد نشأت بين صفوف مثقفى الأفريكانرز فى جامعة ستيلنبوخ فى منتصف الأربعينيات عندما=

هؤلاء بعامة يحظون بمساعدة الدولة وحمايتها لهم من منافسة غير البيض فى المناطق البيضاء، وبالتالى فإنه يمكن تصور أن اتجاهاتهم ستتمشى مع مصالحهم فى تأييد النظام القائم.

ثالثا: الشريحة الدنيا فى الطبقة الوسطى:

وهى تتكون من صغار الموظفين، والعمال العاملين لدى الحكومة وشركات الدولة والقطاع العام وشركات القطاع الخاص، وقد قدر فى عام ١٩٧٧ أن إجمالى عدد العاملين لدى الحكومة يقترب من مليون موظف وعامل تصل رواتبهم وأجورهم إلى ما يزيد على بليونى راند سنويا، ولا يدخل فى هذا العدد الآلاف الذين يعملون فى ٢٥ شركة من شركات الدولة والقطاع العام، وفى ٢٢ مجلس من مجالس الإشراف الزراعى، وفى ٢٩ مجلس من مجالس السجون، وفى غيرها من الشركات التى تساهم فيها الدولة[1]، وتجب ملاحظة أن هذا العدد يضم فى داخله موظفين وعمالاً من غير البيض، كما يضم فى داخله كذلك كبار العاملين فى الدولة وشركاتها، وتجب ملاحظة أن معظم العاملين فى الخدمة المدنية من الأفريكانرز، ففى فترة الستينيات قدر أن ١٠% فقط من طالبى الوظائف فى الخدمة المدنية كانوا من المتحدثين بالإنجليزية والباقى من الأفريكانرز[2].

وقد قدر عدد العاملين البيض فى الحكومة المركزية بنحو ١١٤,١١٩ شخص (عام ١٩٧٦)، وفى البوليس بنحو ٣٢٠,٢٠ شخص (عام ١٩٧٥)،

- قام هؤلاء بإنشاء مكتب جنوب أفريقيا للشئون العنصرية (سابرا) ليتولى نشر وتفسير أفكارهم فى هذا المجال.

(1) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record, 1977-1978, (London: Holmes & Meier Publishers, 1td., 1979), Pp. B 961 – 962.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 348.

وفى إدارات المقاطعات ١٩٤,١١٢ شخص (عام ١٩٧٥)، وفى السلطات المحلية بنحو ٩٠٠,٥٧ شخص (١٩٧٦)، وفى السكك الحديدية والموانى والمطارات بنحو ١٢٠,١١١ شخص (عام ١٩٧٥)، وفى البريد والبرق بنحو ٦٠٩,٤١ شخص (عام ١٩٧٦) [١]، وهؤلاء يزيد عددهم عن نصف مليون موظف وعامل أبيض، فإذا أضيف إليهم أعداد العاملين فى شركات الدولة والقطاع العام فإن الرقم قد يرتفع ليصل إلى مليون عامل أبيض.

وفيما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية والاستثمارية ــ وهى فى جزء كبير منها مملوكة للشركات الخاصة ــ يقدر أن عدد العاملين البيض فى الصناعة التحويلية قد بلغ نحو ٢٠٠,٣٠٠ عامل (١٩٧٦) وفى التعدين نحو٩١,٦٣٢عام (١٩٧٤)، فى البناء نحو ٦٣,٥٠٠عامل (عام ١٩٧٥) وفى البنوك نحو ٤٩,١٤٠ عامل (عام ١٩٧٥)، وفى شركات البناء نحو١١,١٣٧ عامل (عام ١٩٧٥) وفى شركات التأمين نحو ٢٤,٦٨٨ عامل (١٩٧٥، وفى تجارة الجملة نحو ٧٩,٤٠٠ عامل (عام ١٩٧٦) وفى تجارة التجزئة نحو ١٣٤,٧٠٠ عامل (عام ١٩٧٦) وهؤلاء يزيد إجمالى عددهم على نصف مليون عامل أبيض. [٢]

مما تقدم يتضح أن أعضاء هذه الشريحة يشكلون أكبر قوة عددية داخل الجماعة البيضاء وهم بالإضافة إلى ذلك يحصلون على رواتب وأجور لا تقل بحال عن ٢٠٠ راند شهرياً فى المتوسط وتزيد فى كثير من الأحيان عن ٥٠٠ راند شهريا[٣]، وهى دخول تزيد كثيراً عن دخول أقرانهم من غير البيض، وتجعلهم يعيشون فى وضع مادى واجتماعى معقول وطالما أنهم

([1]) **Muriel Horrell & Others , Op.cit., P. 306 , 307, 310 , 311.**
([2]) **Ibid., Pp. 294 – 305.**
([3]) **Idem.**

يعتمدون حالياً على الدولة بشكل أو بآخر وطالما أن الدولة تتولى حمايتهم من منافسة غير البيض لهم، فإن اتجاهاتهم فى غالبيتها محافظة، وبالتالى فهم يشكلون السند الحقيقى القاعدى لنظام حكم الأقلية البيضاء.

وقد يكون من الضرورى تناول أوضاع الطبقة العاملة البيضاء بشئ من الإيجاز طالما أنها تشكل طبقة تختلف مصالحها عن مصالح الطبقة العاملة الأفريقية، وطالما أن عددها ــ وبخاصة فى الصناعة والتعدين والبناء ــ يزيد على ثلث القوة العاملة البيضاء، وطالما أن هذه الطبقة العاملة البيضاء تعتبر إحدى الجماعات المتورطة بل والمدعمة لنظام التفرقة العنصرية.

ومنذ البداية نشير إلى أنه مع نشأة الطبقة العاملة فى جنوب أفريقيا فى أواخر القرن الماضى فإن هذه الطبقة ظهرت منقسمة إلى طبقتين عماليتين كل منهما على علاقة مختلفة بالطبقة مالكة أدوات الإنتاج: طبقة عمالية غير بيضاء تخضع لاستغلال اقتصادى كبير، وإكراه سياسى، وطبقة عمالية بيضاء ليست موضع استغلال اقتصادى كبير، كما أنها حرة سياسياً، وهكذا فإن الحديث عن الطبقة العمالية البيضاء يعنى العمال الأحرار سياسياً، وقد تكونت الطبقة العمالية البيضاء فى جنوب أفريقيا من مصدرين:

أولهما ــ هجرة العمال البيض المهرة من أوروبا إلى الراند نتيجة غياب مثل هذا النوع من العمالة فى جنوب أفريقيا أثناء فترة اكتشاف الماس والذهب.

وثانيهما ــ تحول قطاع من الجماعة البيضاء فى جنوب أفريقيا إلى بروليتاريا وهكذا ففى حين أن ندرة العمالة الماهرة قد عكست ظروف سوق العمل، فإن عملية التكوين الطبقى داخل الجماعة البيضاء فى جنوب أفريقيا كانت تطور داخلياً وضرورياً فرضه نظام الإنتاج الجديد فى جنوب أفريقيا، والذى أدى إلى فصل بعض البيض عن وسائل إنتاجهم الزراعى، ومن ثم اضطرارهم

إلى بيع عملهم مقابل أجر كعمال يعملون لدى مالك أدوات الإنتاج فى الحضر وبخاصة فى ترانسفال وأورانج حث مناجم الماس والذهب(١).

وهكذا فإن قوة العمل البيضاء فى صناعة التعدين قد شهدت ظهور جماعتين عماليتين بيضاء إحداهما ماهرة منها مهاجرة من الخارج، والأخرى غير ماهرة مهاجرة من الريف إلى الحضر فى الداخل، وكان الطابع العام لكليهما يتمثل فى الحرية السياسية لهما بمعنى عدم خضوعهما لنظام العمل الإجبارى المطبق على العمال غير البيض، وبرغم أن أعضاء هاتين الجماعتين كانوا فى وضع طبقى عام ومشترك، إلا أنه كانت توجد اختلافات بينهما تتعلق بالمهارة، والوضع الذى تحتله كل منهما فى الهيكل الطبقى، وصحيح أن كل العمال المهرة كانوا من البيض، ولكن لم يكن كل العمال البيض عمالاً مهرة وبات كل العمال البيض يواجهون مشكلات مشتركة نتيجة اعتمادهم الكامل على أجورهم من جانب، ونتيجة لتهديد العمال الأفريقيين ذوى الأجور الرخيصة لأوضاعهم من جانب آخر، ولذا راح العمال البيض المهرة يدعون إلى عدم إتاحة الفرصة أمام العمال الأفريقيين لاكتساب المهارة لأن من شأن ذلك تهديد وضعهم الممتاز، وراح العمال البيض غير المهرة يطالبون بأن تكون لهم الأفضلية على غيرهم فى العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة وبأجور أعلى من أجور غير البيض، ذلك لأن تدفق الأفريقيين إلى الحضر قد

---

(1) كانت وتووترسراند هى محور عملية التحضر فى ترانسفال، فقد بلغ عدد البيض الذين يعيشون فيها عام ١٩٠٤ نحو ١٢٣ ألف نسمة، وارتفع إلى ١٩٦ ألف عام ١٩١١، وإلى ٢٥٠ ألف عام ١٩٢١، وارتفع عدد السكان البيض فى جوهانسبرج من ١٠ آلاف عام ١٨٩١ إلى ١٦٨ ألف عام ١٩٢٦.

أنظر لمزيد من التفصيل:

Frederick A. Johnstone, Class, Race, Op. cit., Pp. 49 – 53.

دفع بأصحاب شركات التعدين إلى تفضيل تشغيلهم على العمال البيض غير المهرة نظراً لرخص أجورهم، وهو الأمر الذى ولد مشكلة ما يسمى بالبيض الفقراء، ففى عام ١٩٢٠ قدر أن عدد البيض الفقراء المتعطلين يتراوح ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٢٠ ألف أى نحو ٨% من السكان البيض، وكانت غالبية هؤلاء من الأفريكانرز، وقد كان وجود هذه الجماعة على جانب كبير من الأهمية فى المجرى التاريخى للعلاقات بين الجماعات فى جنوب أفريقيا وبخاصة فى العشرينيات حيث أسفرت جهود هذه الجماعة عن تقنين نظام التفرقة العنصرية وهكذا فإن هذا النظام هو نتاج نظام إنتاجى معين وهيكل طبقى محدد(١).

على أية حال فإن مطالب الجماعتين العماليتين البيضاء كانت تتعارض إلى حد ما ومصالح أصحاب شركات التعدين، وانتهى الأمر بالصدام بين المصالح فيما عرف بانتفاضة الراند عام ١٩٢٢، والتى انتهت بقمع تمرد العمال البيض بالقوة المسلحة لصالح أصحاب شركات التعدين. على أن العمال البيض وجهوا معركتهم إلى الميدان السياسى فتحالفوا مع المزارعين الأفريكانرز والاتحادات العمالية، واستطاعوا أن يسقطوا حكومة سمطس فى انتخابات عام ١٩٢٤، وقامت حكومة الميثاق بتحقيق كافة مطالب العمال فقننت سياسة الحاجز اللونى لصالح العمال المهرة وطبقت ما سمى بسياسة العمل المتحضر لصالح العمال غير المهرة(٢)، وقد امتدت هذه الحواجز اللونية الطبقية فيما بعد إلى كافة المجالات عندما صدر قانون حجز الوظائف

---

(1) **Ibid., Pp. 57 – 75**

وأنظر أيضا:

Harold Wolpe, Op.cit., Pp. 157 – 159.

(2) لمزيد من التفصيلات عن انتفاضة الراند، أسبابها، أهدافها، مسارها أنظر :

Frederick A. Johnstone, Class, Race, Op .cit., Pp. 125 – 167.

عام ١٩٥٦ والذى يخصص وظائف معينة ويجعلهـا قـصراً علـى البـيض وحدهم[١].

وهكذا فإن نظام الإنتاج فى جنوب أفريقيا قد أدى إلى ظهور تناقضات طبقيـة داخل الجماعة البيضاء، وهذه التناقضات قد تم تسويتها على حساب الجماعات غير البيضاء، ولمصلحة الجماعة البيضاء ككل مـن خـلال نظـام التفرقـة العنصرية.

من كل ما تقدم يمكن أن نورد الملاحظات التالية:

أولاً: إن النظام الطبقى الأبيض متدفق ومفتوح إلى أعلى، وقد يكـون مرجـع ذلك أن جنوب أفريقيا مازالت دولة حديثة لم تستقر فيها الأوضـاع الطبقيـة بعد[٢].

ثانياً: أنه قد بات من الصعب تصنيف الجماعتين الفرعيتين البيـضاء تـصنيفاً رأسياً خاصة بعد عملية التحضر التى شملت غالبية جماعة الأفريكـانرز، وإذا كان صحيحاً أن هذه الجماعة مازالت تعد فى معظمها متخلفة ثقافياً، وأنها فى مجملها تقع فى وضع اقتصادى – اجتماعى أدنـى مـن الجماعـة المتحدثـة بالإنجليزية، إلا أنه يلاحظ أن النظام الطبقى الأبيض صار يخترق الاختلافات اللغوية والدينية بين الجماعتين[٣]، ثم أن المقولة التقليدية والتى كانـت تركـز على أن أحد الألغاز الخاصة بجنوب أفريقيا تتمثـل فـى انفـصال الـسلطة السياسية عن السلطة الاقتصادية – باعتبار أن الأفريكانرز يملكـون الـسلطة السياسية، والمتحدثين بالإنجليزية يملكون السلطة الاقتصادية – هذه المقولة قد

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op. cit., Pp. 591- 594.
(2) Pierre L. Van Den Berghe, South Africa ..., Op. cit., P. 64.
(3) Ibid., Pp. 62 – 63.

تقوضت إلى حد كبير منذ تولى الحزب الوطني للسلطة فى البلاد عام ١٩٤٨ واستمراره فيها حتى عام ١٩٨٠.

إن الدراسة المتأنية للهيكل الاقتصادى – الاجتماعى لجنوب أفريقيا تبرهن على أن هذا اللغز بات أمراً ظاهرياً أكثر من كونه حقيقياً، إذ الواقع أن الأفريكانرز يسيطرون سوياً كجماعة على معظم الميادين الاقتصادية والإدارية والسياسية، فهم يشكلون النفوذ الطاغى فى الاقتصاد لأن رأسمال الدولة والرأسمال المشترك بين الدولة والقطاع الخاص الأفريكانرى، ورأس المال الخاص الأفريكانرى فى تحالف تام لخدمة مصالح جماعة الأفريكانرز(١)، ثم أن هذه الجماعة تسيطر على قطاع الزراعة، وفضلاً عما تقدم فإن الأفريكانرز يسيطرون سيطرة شبه تامة على أدوات الحكم والإدارة والقمع فى الدولة، زد على ذلك أن الجماعة المتحدثة بالإنجليزية ليست فى تناقض أساسى مع نظام الحكم القائم بل هى تشكل حليفاً له، وفى إطار هذا التحالف فإنها تعمل على تدعيمه من خلال إجراء بعض تعديلات شكلية تجعله قادراً على مواجهة الضغوط الداخلية والدولية.

ثالثاً: يلاحظ اختفاء الطبقة الدنيا من الهيكل الطبقى الأبيض إلى حد كبير، فطبقة المزارعين الفقراء، والعمال غير المهرة البيض الفقراء قد اختفت فى معظمها(٢).

وباتت هذه الطبقة تتمتع بوضع قانونى حمائى وبمستوى معيشى مرتفع، وباتت تفتقر إلى الوعى الطبقى كبروليتاريا تواجه البورجوازية البيضاء، كما لا توجد لها مصالح مشتركة مع البروليتاريا غير البيضاء،

---

(1) **Brian Bunting, Op. cit., Pp. 399 – 400.**

(2) د. عبد الملك عودة : سنوات الحسم فى أفريقيا ١٩٦٠ – ١٩٦٩ (القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية – ١٩٦٩) ص ص ٦٣ – ٦٤

ولعل غياب الوعى الطبقى للبروليتاريا البيضاء يفسر ضعف الحركة العمالية في جنوب أفريقيا ذلك لأن الأخيرة كانت ولا تزال مصطبغة بالطابع العنصري، كما أن وظيفتها ارتبطت بحماية العامل الأبيض من منافسة العامل غير الأبيض.

رابعاً: وهكذا فرغم الاختلافات الثانوية بين الجماعتين الفرعيتين البيضاء، ورغم ظهور معالم التكوين الطبقى داخل الجماعة البيضاء، إلا أن هذه الجماعة مازالت تقف كجهة متحدة فى مواجهة الجماعات غير البيضاء، وبخاصة فى مواجهة حركة التحرير الوطني الأفريقى (التى تشكل الجماعة الأفريقية قاعدتها) من ثم فإن التناقضات الطبقية داخل الجماعة البيضاء مازالت تناقضات ثانوية، أو هى قد أصبحت كذلك، وهى تأتى بعد التناقض الأساسى اللونى الطبقى بين الجماعة البيضاء ككل (التى تستحوذ على ٧٣ر٤% من الدخل القومى للبلاد عام ١٩٦٨)[١] وبين الجماعات غير البيضاء ككل، ذلك لأن الوعى اللونى لا يخلق فحسب رابطة التضامن بين كل البيض، بصرف النظر عن الطبقة، لكنه أيضا يحول دون قيام علاقات طبقية تمتد عبر الحواجز اللونية طالما أن التناقضات الطبقية داخل الجماعة البيضاء يتم تسويتها على حساب الجماعات غير البيضاء ومن خلال تكثيف استغلالها.

---

(1) **Leonard Thompson & J. Butler (Eds.), Change in Contemporary South Africa, Op. cit., P. 255.**



الفصل الثاني

الجماعة الأفريقية

المبحث الأول: الطبقة العليا الأفريقية.

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى الأفريقية.

المبحث الثالث: الطبقة الدنيا الأفريقية.

الفصل الثانى

الجماعة الأفريقية

تنتمى الجماعة الأفريقية إلى أصول قبلية عديدة أهمها: قبائل زولو، وأكسهوزا، وتسوانا وبيدى، وشوشو **Shoeshoe**، وشانجان **Shangaan** وسوازى، وفندا[١]، ووفقاً للتعريف الرسمى فإن الأفريقى هو الشخص الذى ينتمى فى الواقع إلى أصل عرقى أفريقى أو إلى أى قبيلة أفريقية أو المقبول عامة كعضو فيها[٢].

ومنذ البداية فإنه يجب أن نشير إلى الملاحظات التالية:

أولاً: إن هذه الجماعات القبلية الأفريقية كان لها وجود فى المنطقة المعروفة الآن باسم دولة جنوب أفريقيا قبل وصول المستوطنين الأوربيين إليها ابتداءً من منتصف القرن السابع عشر، من ثم فإن الحديث عن أن أرض جنوب أفريقيا كانت أرضاً لا مالك لها لحظة وصول المستوطنين الأوربيين إليها[٣] أمر تنفيه الأحداث التاريخية فمنذ وصول هؤلاء إلى الكيب وحتى أواخر القرن الماضى فإن حروب المقاومة الأفريقية القبلية ضد المستوطنين لم تتوقف[٤]، بل أن الواقع الحياتى للجماعات القبلية الأفريقية يهدم المزاعم القائلة بأن المستوطنين الأوربيين الأول وجدوا أماكن خالية فى المنطقة المعروفة الآن باسم دولة جنوب أفريقيا، استوطنوا فيها، ذلك لأن منطقة الجنوب الأفريقى ككل، كانت لحظة وصول المستوطنين تشكل المجال

---

(1) **Muriel Horrell & Others, Op .cit., P. 31.**

(2) الأمم المتحدة (مركز الإعلام العام): الاضطهاد والتمييز العنصري فى أفريقيا الجنوبية، (القاهرة، فبراير ١٩٦٩) ص ١٢.

(3) **T. Malan & P. S. Hattingh, Black Homelands in South Africa, (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 1976), Pp. 1- 4.**

(4) **Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 52 – 54, 59 – 64.**

الحيوى لتحركات وهجرات القبائل الأفريقية بحثاً وانتقالاً وراء العشب والمرعى، وفضلاً عما تقدم فإن الأبحاث الأركيولوجية تؤكد أن القبائل الأفريقية كان لها وجود فى هذه المنطقة منذ القرن الخامس الميلادى(١).

ثانياً: مع بداية فترة الاستيطان الأوربى وحتى أواخر القرن الماضى شهدت القبائل الأفريقية عملية تفكك فى أبنيتها القبلية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، سواء من خلال الحروب مع المستوطنين، وسواء من خلال الضغوط الاقتصادية الواقعة على القبائل الأفريقية والمتمثلة فى انتزاع أراضيها وقطعانها منها، وفى فرض الضرائب النقدية عليها، وكانت ذلك يستهدف إخضاع هذه القبائل، ثم إجبار أفرادها على العمل لدى المستوطنين فى الزراعة والتعدين(٢).

ثالثاً: على أن عملية تحطيم الأبنية القبلية لم تستمر إلى نهايتها(*)، وذلك أن سوء الأحوال المعيشية فى المناطق القبلية القليلة المتبقية قد دفع بالآلاف من أبناء القبائل إلى الهجرة إلى المناطق البيضاء بحثاً عن عمل، ولمواجهة ذلك ظهرت فكرة إقامة المعازل فى أربعينات القرن الماضى(٣) بهدف أساسى يتمثل فى أن تصبح هذه المعازل بوتقة للعمالة الرخيصة تأخذ منها المناطق البيضاء ما تحتاجه من العمال الأفريقيين كلما فرضت الضرورات الاقتصادية ذلك، وقد تلقفت حكومات جنوب أفريقيا المتتابعة هذه الفكرة

---

(1) Leo Marquard, Op .cit., P. 1.

وأنظر أيضاً: UNESCO Fea - tures, (Paris : UNESCO, 1977) , P.4.

(2) لمزيد من التفصيل أنظر:

Martin Legassick, Op. cit., Pp. 238 – 244.

(*) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر الباب الثانى من هذه الدراسة ص ص ١٧٠ – ١٧١ وأيضاً الباب الرابع ص ٣١٢ – ٣١٣.

(3) Irving Kaplan & Others, Op .cit., Pp. 169 – 170.

وراحت تبنى عليها سياستها للعزل والتطور المنفصل، ذلك أن اكتشاف الماس والذهب فى أواخر القرن الماضى بالإضافة إلى سوء أحوال المعازل قد دفع بالمزيد من الأفريقيين إلى الهجرة إلى الحضر بحثاً عن عمل وبات هؤلاء يشكلون تهديداً اقتصادياً للسلطة الحاكمة البيضاء، وتهديداً سياسياً محتملاً من هنا قامت حكومات جنوب أفريقيا بإصدار العديد من التشريعات للحد من هجرة الأفريقيين إلى الحضر(قوانين المناطق الحضرية – تاريخ المرور، إجراءات ضبط التدفق إلى الحضر ..الخ) ثم حددت مساحة من الأرض تبلغ نحو ١٣% من مساحة البلاد (بموجب قانون الأرض عام ١٩١٣، وعام ١٩٣٦) خصصتها للأفريقيين، على أساس قبلى[1]، وراحت تعيد بناء السلطة القبلية مرة أخرى فى هذه المناطق التى أصبحت تسمى بالأوطان المحلية، أو البانتوستانات واتجهت إلى منحها الاستقلال (استقلت ثلاثة منها حتى أواخر عام ١٩٧٩ هى ترانسكاى عام ١٩٧٦ – وبوفوتاتسوانا عام ١٩٧٧ – وفندا عام ١٩٧٩)، وهى بذلك قد قصرت الممارسات السياسية الأفريقية داخل هذه البانتوستانات فحسب، واعتبرتهم أجانب فى باقى مساحة جنوب أفريقيا.

رابعاً: وعلى عكس المقولة القائلة بأنه يتعين على الأفريقيين أن يعيشوا أسلوب حياتهم الكفافى المتخلف فى ظل الأطر القبلية لأنهم فشلوا فى الاستجابة لمقتضيات النظام الاقتصادى الرأسمالي، فإن الدراسات الحديثة تشير إلى استجابة الأفريقيين الفورية لمقتضيات هذا النظام بل أنهم وصلوا فى القرن الماضى إلى حد المنافسة مع البيض وباتوا يشكلون تهديداً اقتصادياً

---

(1) Martin Legassick, Op. cit., Pp. 247 – 250 .

لهم[1]، بل أن هذه الدراسات ترفض المقولة القائلة بأن تقدم القطاع الاقتصادى المتقدم وتخلف القطاع الاقتصادى المتخلف ليس بينهما أدنى ارتباط، وتـــرى على العكس أن تخلف القطاع الأخير هو نتاج ومحصلة لتطور وتقدم القطـــاع الأول[2].

خامـــساً: إذا كانت السلطة الحاكمة البيضاء تعمل على قمع وتسوية التناقضات الطبقية داخل الجماعة البيضاء، على حساب الجماعات الأخـــرى، وبخاصـــة داخل جماعة افريكانرز حفاظاً على تماسكها، فإنها تعمل فى نفس الوقت على تشجيع وتعزيز التناقضات القبلية والطبقية داخل الجماعة الأفريقية، إذ نجـــدها تتبنى خلق نخبة عليا قبلية أفريقية متحالفة معها لتتولى زعامة البانتوســـتانات، ثم هى تشجع قيام طبقة وسطى أفريقية فى الحضر، مـــن رجـــال الأعمـــال والتجار، ترتبط مصالحها بمصالح الجماعة البيضاء، كما أنها تغذى الخلافات داخل صفوف الطبقة الدنيا الأفريقية استناداً إلى دعاوى قبلية مـــرة، ولجـــوءاً مرة أخرى إلى التمييز فى المعاملة بين من يسمون قاطنى الحضر الأفريقيين، ووافدى الحضر الأفريقيين وليس لذلك من هدف إلا تفتيت وحـــدة الجماعـــة الأفريقية، قبلياً وطبقياً، كى تعجز عن مواجهـــة الجماعـــة البيـــضاء كجبهـــة متحدة.

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

Colin Bundy,"The Emergence and Decline of a South African Peasantry", in African Affairs, Vol. 71, No. 285, Oct., 1972, Pp. 369 – 378.

(2) Ibid ., P. 388.

وأنظر أيضا:

Frederick A. Johnstone, Class, Race.. Op .cit., P. 205.

سادســاً: ورغم نجاح السلطة الحاكمة البيضاء جزئياً فى تحقيق أهدافها إلا أن تدهور أوضاع الجماعة الأفريقية ككل – سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، بــل وإنسانياً – قد وضع هذه الجماعة ككل، باستثناء فئة قليلة، فى وضع متماثــل فى مواجهة الجماعة البيضاء، فإذا كانت توجد طبقة عليا أفريقية قبليــة فــى البانتوستانات، وأخرى وسطى فى الحضر والبانتوستانات إلا أن حجم هــؤلاء قليل، ثم أن آمالهم وطموحاتهم محددة فلا يسمح لهم بالوصول إلى أى مستوى من مستويات البيض فى كافة المجالات، فالجميع محرومون مــن المــشاركة السياسية على مستوى الوطن، بل ومن حق التعبير السياسي، كما أن فــرص الازدهار الاقتصادى ليست مفتوحة أمام الجميع وإنما لها حدود معينة يحددها اللون وليس الإنجاز، ومن ثم فإن غالبية هذه الجماعة تشكل القاعدة الأساسية لحركة التحرير الوطني الأفريقى.

ووفقا لتقديرات عام ١٩٧٦ فإن العدد الإجمالى للجماعة الأفريقيــة قــد بلــغ نحو ١٨٫٦٢٩٫٠٠٠ نسمة أى نحو ٧١% من سكان جنوب أفريقيا[1]. ونظراً لعدم توافر إحصاءات تفصيلية عن عام ١٩٧٦، فسنستعين بأرقام تعداد عــام ١٩٧٠، ووفقاً لهذا التعداد كان العدد الإجمــالى للجماعــة الأفريقيــة يبلــغ ١٥٫٠٥٧٫٩٥٢ نسمة، أى نحو ما يزيد قليلاً على ٧٠% من إجمــالى عــدد السكان، ويتوزع هذا العدد بين البانتوستانات والمنطقة البيضاء حيــث يوجــد نحو ٧ مليون نسمة فى الأولى ونحو ٨ مليون نسمة فى الثانية، والرقم الأخير يتوزع بين الحضر فى المنطقة البيضاء (حوالى ٤٫٥ مليون نــسمة) وبــين الريف فى المنطقة البيضاء (نحو ٣٫٥ مليون نسمة)، أى أن نسبة التحــضر بين الأفريقيين تصل إلى نحو ٣٠% ويشكل الأفريقيون فى المنطقة البيــضاء

---

(1) Muriel Horrell & Others, Op. cit. P. 32.

غالبية عددية فى كل المقاطعات، ما عدا مقاطعة الكيب، فهم يشكلون ما يزيد على ٨٠% من سكان مقاطعة أورانج الحرة، وما يزيد على ثلثى سكان مقاطعة ترانسفال، ونحو نصف سكان مقاطعة ناتال، أما فى مقاطعة الكيب فلا تزيد نسبتهم عن ٣٢% من سكان المقاطعة وهم بذلك يحتلون المرتبة الثانية فى العدد بعد الملونين وفى هذا الصدد تجب ملاحظة أن أعداد الأفريقيين فى كل من مقاطعة الكيب وناتال آخذه فى التناقص.

ففى حين بلغ عددهم فى الكيب عام ١٩٦٠ نحو ٣ مليون نسمة فإن هذا العدد قد انخفض إلى ١٧٢ر٣٦٠ر١ نسمه عام ١٩٧٠، ومرجع ذلك قيام الحكومة منذ منتصف الستينيات بتقليل العمالة الأفريقية فى الكيب الغربى، وهكذا بعد أن كان الأفريقيون يحتلون المرتبة العددية الأولى فى المقاطعة تراجعوا ليحتلوا المرتبة الثانية، وفى حين بلغ عددهم فى ناتال عام ١٩٦٠ نحو ٥٧٨ر١٩٩ر٢ نسمة فإن عددهم انخفض عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٤٩٩ر١١٦ر١ نسمة، ومرجع ذلك تطبيق الحكومة لإجراءات طرد العمالة الأفريقية غير المرغوبة إلى البانتوستانات[1]. (انظر الخريطة رقم ٣).

ونتيجة لتوزيع الجماعة الأفريقية بين البانتوستانات، والمنطقة البيضاء وتوزعها فى المنطقة الأخيرة بين الحضر والريف، ونتيجة لتنامى عملية التحضر بين الأفريقيين، فضلاً عن سياسات نظام الحكم الأبيض فى جنوب أفريقيا فإنه يمكن توصيف الهيكل الطبقى للجماعة الأفريقية على النحو التالى:-

المبحث الأول: الطبقة العليا الأفريقية.

المبحث الثانى: الطبقة الوسطى الأفريقية.

---

[1] Julian R. Friedman, Op.cit., Pp. 6 – 10.

أولاً: فى المناطق الحضرية البيضاء.

ثانياً: فى البانتوستانات.

المبحث الثالث: الطبقة الدنيا الأفريقية:

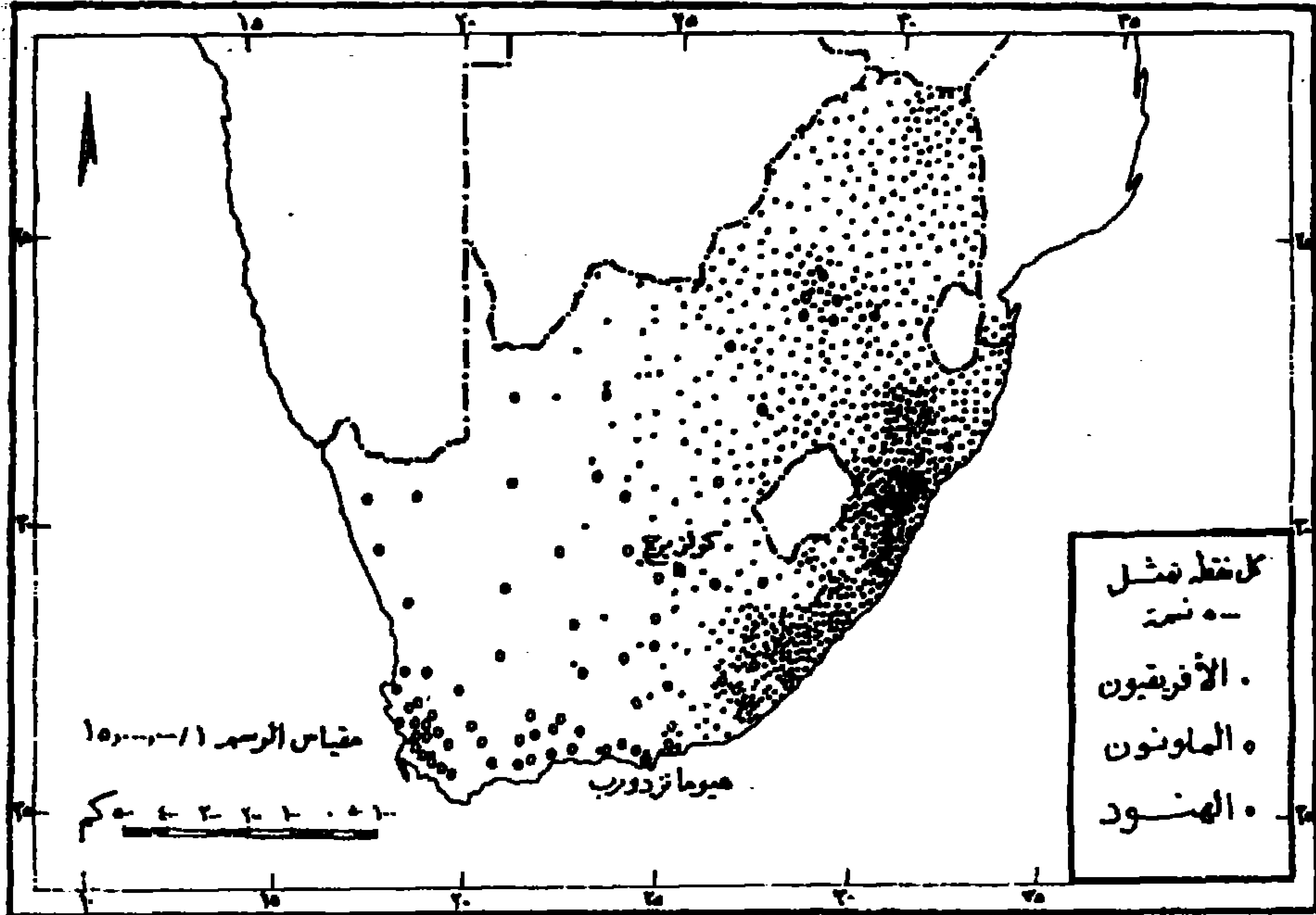
أولاً: فى المناطق الحضرية البيضاء.

ثانياً: فى المزارع البيضاء.

ثالثاً: فى البانتوستانات.

خريطة رقم (٢)

جنوب أفريقيا: توزيع الأفريقيين والملونين والهنود



Harold Fullard (ed.), Philips' Modern College Atlas For Africa, (London: George Philip and Son Limited, 1978), p.42.

المبحث الأول

الطبقة العليا الأفريقية

وتتكون هذه الطبقة بالأساس من الزعامات القبلية السياسية للبانتوستانات ولعل الملاحظات التالية تكفى كمؤشر لتوضيح أوضاع هذه الطبقة وانتماءاتها(١).

أولاً: يلاحظ أن جميع رؤساء السلطة التنفيذية فى البانتوستانات من مواليد العقدين الثانى والثالث من القرن الحالى، أى أنهم ليسوا من جيل الشباب، وبالتالى فهم قد نشأوا وتربوا فى إطار أوضاع مختلفة غلب عليها طابع التوفيق والحلول السلمية لمواجهة مشكلة التفرقة العنصرية.

ثانياً: أن هؤلاء جميعاً من أبناء وأحفاد زعماء قبليين(فيما عدا زعيم جازانكولو وزعيم سيسكاى) وقد عينتهم حكومة جنوب أفريقيا كزعماء قبليين لجماعاتهم القبلية، مع ما يستتبع ذلك من ضرورة ولائهم لها.

ثالثاً: ونظراً لوضعهم القبلى الممتاز فإنهم جميعاً من الحاصلين على شهادات عالية، ومعظمهم اشتغل بالتدريس، وعملوا فى إطار إدارات جنوب أفريقيا للتطور المنفصل ثم أن غالبيتهم قام برحلات عديدة إلى خارج البلاد.

رابعاً: إن مركزهم الاقتصادى الممتاز يرجع بالأساس إلى استغلالهم لمناصبهم للحصول على رواتب عالية سواء من حكومة جنوب أفريقيا، قبل استقلال البانتوستانات، وسواء من حكومات البانتوستانات عقب الاستقلال. وأنهم جميعاً استغلوا مناصبهم لتوسيع قاعدة سلطتهم القبلية من خلال تعيين زعماء القبائل الآخرين فى الجمعيات التشريعية لبانتوستاناتهم ومنحهم رواتب عالية، ومن خلال زيادة رواتب وزراء حكوماتهم إلى حد كبير إذا قورن

---

(١) لمزيد من التفصيلات عن زعماء البانتوستانات. أنظر:

T. Malan & P.S. Hattingh, Op. cit., Pp. 241 – 245.

بمتوسط الدخل الفردى الأفريقي العادى فى البانتوستانات ولعل الجدول التالى يعطى مثالاً لضخامة هذه الرواتب:

جدول رقم (٢)

رواتب وبدلات أعضاء السلطة التنفيذية والتشريعية فى بعض البانتوستانات بجنوب أفريقيا (بالراند سنوياً)*

البانتوستانات	الملك	رئيس الوزراء		الوزراء		أعضاء الجمعية التشريعية	ملاحظات
		راتب	بدلات	راتب	بدلات		
كوازولو	٢٠ ألف	١٨ر٨٦٤	–	١٧ر١١٢	–	١٧ر١١٢	عام ١٩٧٩
ترانسكاى	لا يوجد	١٤ر٠٠٠	١ر٢٠٠	٦ر٥٠٠	ر٩٠٠	٣ر٠٠٠	عام ١٩٧٥
بوفوتاتسوانا	–	١٢ر٠٠٠	–	١٠ر٠٠٠	–	–	عام ١٩٧٤
كواكوا	–	١٠ر٢٠٠	–	٨ر١٠٠	–	٣ر٠٠٠	عام ١٩٧٤
سيسكاى	–	٦ر٥٠٠	ر٥٢٥	٦ر٠٠٠	ر٣٠٠	–	عام ١٩٧٤

المصدر :

a) **Weekly News Briefing, (London: ANC Office) Issue No. 26, 5th Week, June, Vol. 3, 1979, Pp. 32 – 33.**

b) **Thoko Mabanjwa (ed.), Black Review 1974, (Black Community Programmes in S.A: The Lovedale Press, 1975), P.19, 26, 32, 52.**

(*) ملحوظة: لا توجد بيانات فى هذا الصدد بالنسبة للبانتوستانات المتبقية وهى: جازانكولو، وليبوا، وسوازى، وفندا، وجنوب نديبلى.

يتضح من الجدول السابق، وفى حدود ما توافر من بيانات، مدى ارتفاع مرتبات هؤلاء واتجاهها إلى التزايد، ولعل عرضاً سريعاً لأوضاع هذه الطبقة فى ترانسكاى قد يكون مفيداً فى كشف مركز هذه الطبقة وانتماءاتها واتجاهاتها.

فالسياسيون والزعماء فى ترانسكاى تجمعهم سمة مشتركة تتمثل فى أنهم جميعا يحصلون على معظم دخلهم من حكومة ترانسكاى، وحيث أن فرص العمل نادرة، كما أن مستويات الأجور منخفضة بصفة عامة، فإن التعيين لشغل مناصب رسمية سياسية بات يشكل أساساً لوضع اقتصادى ممتاز، ولما كان معظم أعضاء برلمان ترانسكاى يأتون من المناطق الريفية المتخلفة حيث فرص الكسب محدودة فإن عضوية البرلمان باتت تمثل مصدراً هاما للكسب، ففى حين أن متوسط الدخل الفردى السنوى لأبناء ترانسكاى قد ارتفع من ٥٤ راند عام ١٩٦٠ إلى ١٦٩ راند عام ١٩٧٠، إلا أن مرتبات السياسيين من أعضاء االبرلمان قد ارتفعت من ٨٠٠ راند عام ١٩٦٤ إلى ثلاثة آلاف راند عام ١٩٧٥ ولا يتضمن هذا الرقم الأخير مكافأة حضور جلسات البرلمان وقدرها ٨ راند عن كل جلسة على مدى ثلاثة شهور فى العام، ورغم أن عدد أعضاء البرلمان محدود، إلا أن اعتماد هؤلاء على رواتبهم المرتفعة نسبياً والتى يحصلون عليها من الدولة تجعلهم من أكثر المؤيدين لسياسة التطور المنفصل، وتمكنهم من استخدام نفوذهم ومقدرتهم المالية للعودة إلى البرلمان ثانية(١).

(1) Roger J. Southall, " The Beneficiaries of Transkeian Independence", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 15, No. 1 , 1977, Pp. 11-12.

وقد واكب زيادة رواتب أعضاء البرلمان زيادة فى فرص الكسب للزعماء القبليين مرجعها أن هناك خمسة وسبعين زعيماً أعضاء فى البرلمان بحكم مناصبهم مما يجعلهم من أصحاب الرواتب العالية(١)، ثم أن المكافآت الرسمية التى تمنح للزعماء من غير أعضاء البرلمان قد تحسنت كثيراً فى ظل حكومة ماتنزيما، ففى عام ١٩٦٣ كان الزعماء يحصلون على مكافأة سنوية قدرها ٤٨ راند، ولم تزد هذه على المكافأة على مدى الأعوام الستة التالية إلا لتصل إلى ٨٤ راند سنوياً، على أنها ارتفعت فى ظل حكومة ماتنزيما إلى ألف راند سنوياً بالإضافة إلى مكافأة استثنائية تمنح للزعيم تتراوح ما بين ٣٦٠ – ١،٠٨٠ راند سنوياً وهى تقدر استناداً إلى عدد دافعى الضرائب فى المنطقة الإدارية للزعيم، وفضلاً عما تقدم فقد حدثت زيادة كبيرة فى عدد الزعماء الأمر الذى ترتب عليه زيادة عدد الحاصلين على رواتب عالية من الدولة، وذلك نظراً للشروط المرنة التى وضعها ماتنزيما للاعتراف بالزعماء، إذ ترتب على هذه الشروط زيادة عدد الزعماء من ٣٠ زعيماً عام ١٩٥٦ إلى ٦٤ زعيماً فى عام ١٩٦٣ إلى ١٢١ زعيماً عام ١٩٧٧، وكان مرجع ذلك رغبة حكومة ماتنزيما فى الحصول على مزيد من التأييد لسياستها(٢).

---

(1) T. Malan & P.S. Hattingh, Op.cit., P. 216.

(٢) تتمثل الشروط التى وضعتها حكومة ماتنزيما للاعتراف بالزعماء فى:

(أ) أن يتمتع الشخص بالحق التقليدى فى الزعامة بمعنى أن يكون منحدراً من أسرة ملكية.

(ب) يجب أن يكون عدد أتباعه كافياً حتى يعترف بزعامته.

(جـ) يجب أن تشكل القبيلة التى يعترف بزعامة لها وحدة أثنولوجية مميزة وتستمر كذلك.

أنظر: Roger J. Southall, Op .cit., P. 12.

وهكذا فإن استقلال ترانسكاى عام ١٩٧٦ قد أتاح لهذه الفئـة المـستفيدة السيطرة على السلطة السياسية ومكنها مـن اسـتخدامها لتـأمين مـصالحها الاقتصادية وإذا كانت حكومة جنوب أفريقيا قد عملت مـن خـلال سياسـة التطور المنفصل على تكريس النزعة القبلية بين الأفـريقيين، فـإن حكومـة ماتنزيما قد خطت خطوة أبعد من ذلك حين عملت على تكريس نظام الحكـم القبلى، وعلى حد قول ماتنزيما فإننا "سنحافظ على الزعامة إلـى الأبـد "وأن" الرجل الأسود يملك نظامة الديمقراطى الخاص بـه، والـذى يرتكـز علـى الزعماء الملكيين، إن هؤلاء هم مشرعوا الشعب، ذلك لأن العامـة لا تـصنع القوانين للزعماء". ومن هنا فقد عارض حزب ترانسكاى للاستقلال الـوطني، بزعامة ماتنزيما، أبعاد الزعماء عن السياسة(١).

ولا يقف الأمر عند حد اعتماد هؤلاء على الدولـة فـى رواتـبهم التـى يحصلون عليها ولكنهم يـستخدمون سـلطتهم الـسياسية لتـدعيم مركـزهم الاقتصادى ليصبحوا من أصحاب الأراضى حيث يمتلكون مـزارع ضـخمة، وعددا من المشروعات الرأسمالية الصغيرة على اختلاف أنواعها، من ثم فهم يجدون مصلحتهم فى تعزيز النظام العنصري فى جنوب أفريقيا، ويعتبـرون بالتالى فى موقف معاد لحركة التحرير الوطني الأفريقى علـى الأقـل فـى المستقبل المنظور(٢).

---

(1) Ibid., P. 14.
(2) Helmuth Stoecker, " An African Bourgeoisie in South Africa", -In Soicial Classes and Anti-Imperialism struggle in Africa and The Middle East, International Symposium held at Leipzig in August 23 – 25, 1977, (Berlin : Akademie – Verlag, 1978), P. 93.

المبحث الثانى

الطبقة الوسطى الأفريقية

فى عام ١٩٦٥ صدر كتاب يحمل اسم "البورجوازية الأفريقية، الجـنس، الطبقة والسياسة فى جنوب أفريقيا "من تأليف ليو كوبر، الجنـوب الأفريقـي الليبرالى الأبيض وأستاذ علم الاجتماع بجامعة كاليفورنيا، وفى هـذا الكتـاب يحاول المؤلف تحليل التطور والأهمية السياسية لما يراه بورجوازية أفريقيـة فى جنوب أفريقيا، وهو يرى أنه من المبرر استخدام لفظ "بورجوازية" للدلالة على طائفة تضم المدرسين، ورجال الدين، وعدد محدود من المهنيين، والكتبة فى الوظائف العليا وخاصة العـاملون فـى الحكومـة والأجهـزة المحليـة، والممرضات، وعدد محدود من البقالين الذين يعيشون فى الأحياء الحـضرية الأفريقية وفى المعازل، وهكذا فإنه مع حالة غياب رجال البنـوك الأفريقيـة، ورجال الصناعة، وملاك الأرض، والمزارعين الرأسماليين، وتجار الجملـة وحتى الشريحة العسكرية والبيروقراطية، فإن ليـو كـوبر يـرى أن هنـاك بورجوازية أفريقية من نوع خاص يميزها مستوى تعليمى معـين، ووضـع اقتصادى مميز يجعلها تتجمع حول مصلحة مشتركة فى التغيير سـواء كـان سلميا أو ثوريا كيما تتمكن من الازدهار والنمو من خـلال الـسيطرة علـى السلطة السياسية [١].

---

(1) **Leo Kuper, An African Bourgeoisie, Race, Class and Politics in - South Africa, (New Haven: Yale Univ. Press, 1965), Pp. 3 – 8.**

وأنظر أيضا :

Helmuth Stoecker, Op.cit., P. 92.

وقبل أن نستطرد فى الحديث عن الطبقة الوسطى الأفريقيـــة يتعـــين أن نشير إلى ملاحظتين:

الأولى: أن الطبقة الوسطى بعامة ليست مدافعا تلقائيا عن الوضع القـــائم، ثم أن قبولها لنمط وأسلوب الحياة الغربى لا يعنى أنفصامها عـــن روابطهـــا بالماضى.

الثانيـــة: أنه فى إطار مجتمع جنوب أفريقيا فإنه يجب أن نميز بين الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء، وبين تلك الموجـــودة فـــى البانتوستانات لاختلاف وضع كل منهما عـــن الأخـــرى، وبالتـــالى اخـــتلاف مصالحهما وتوجهاتهما.

ومن ثم فسنقوم بتحليل أوضاع كل منهما على حدة :

أولا : الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء:

منذ البداية هناك سمات ثلاث تميز وضع هذه الطبقة ألا وهى :

(أ) أن هذه الطبقة قد اعتنقت، فى معظمها، أسلوب الحياة الغربـــى، وتتمتـــع بوضع اقتصادى فضلا عن مستوى تعليمى أفضل مـــن غيرهـــا مـــن الجماعة الأفريقية ثم أنها نسيت إلى حد كبير لغاتها وعاداتهـــا القبليـــة التقليدية.

(ب) أن الحراك الطبقى لهذه الطبقة غير متدفق إلى أعلى وإنما يتوقف عنـــد حد معين وهذا الحد المعين يتم تحديده استنادا إلى الجنس وليس علـــى الإنجاز أو المركز الاقتصادى(١).

---

(1) Joe Slovo, Op.cit., P. 126.

(جـ) أن الوضع الطبقى لهذه الطبقة بات مهددا إلى حد كبير بعد إنشاء البانتوستانات وحصول ثلاثة منها على الاستقلال، وبخاصة منذ أكتوبر عام ١٩٧٦ عندما أعلن وزير إدارة وتطوير البانتو أن سياسة حكومته تقتضى ربط كل الأفريقيين فى الحضر بالأوطان المحلية، وأضاف أن "كل أمة سوداء ستظل وحدة سواء كان أفرادها يقيمون فى أوطانهم المحلية أو فى المناطق البيضاء فى جنوب أفريقيا"، واستطرد قائلا أن الأفراد البانتويين فى المناطق البيضاء، حتى ولو كانوا يقيمون فيها بصفة دائمة، سيكونوا فى المرتبة الثانية بالنسبة للأفراد البيض".

واعترف الوزير بالحاجة إلى معاملة الأفريقيين فى الحضر "كجماعات، وليس لذلك من معنى إلا ربط هؤلاء بالأوطان المحلية كمرحلة أولى، ثم ترحيلهم إليها فى مرحلة تالية[1].

وفى هذا الإطار سنحلل أوضاع هذه الطبقة، ومصالحها، واتجاهاتها على النحو التالى:

١ - التجار:

ليس هناك من الناحية الفعلية رجال أعمال أفريقيين وإنما الموجود حقيقة هم بالأساس فئة من التجار أصحاب محلات تجارة التجزئة، وتجار الفحم وملاك سيارات الأجرة، والترزية، والمكوجية. وفى عام ١٩١٠ كان عدد هؤلاء لا يتجاوز ٢٧ فردا ارتفع مع حلول عام ١٩٣٦ إلى ٥٥٦ فردا، ثم

(1) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 185.

ارتفع من ٣٨٧١ فردا عام ١٩٥١ إلى ٦٠٣٢ فردا عام ١٩٥٨، وكان معدل نموهم بطيئا من أواخر الخمسينيات[١].

ومنذ عام ١٩٥٥ أنشأ هؤلاء غرفة التجارة الأفريقية بجوهانسبرج التى تمثلت أهدافها الرئيسية فى دفع عجلة التنمية التجارية والصناعية الأفريقية ومنع المنافسة غير المتكافئة فى الأحياء الحضرية الأفريقية من جانب الجماعات غير الأفريقية، وضمان ظروف تجارية أفضل، وبصفة عامة مساعدة التجار الأفريقيين. وقد تغير اسم الغرفة عام ١٩٧٠ ليصبح غرفة التجارة الأفريقية الوطنية وأصبح لها فروع فى مختلف أنحاء البلاد[٢]، ثم تغير إسمها إلى غرفة التجارة الوطنية الأفريقية الفيدرالية منذ عام ١٩٧٣، وهى تضم نحو أربعة آلاف عضو[٣].

وتواجه هذه الفئة عقبات كثيرة تحول دون إزدهارها ونموها بحيث تصبح قوة فاعلة وقادرة على التأثير فى مجريات الأمور فى جنوب أفريقيا، ذلك أنه منذ تطبيق قوانين مناطق الجماعة (رقم ٤١ لعام ١٩٥٠، ورقم ٧٧ لعام ١٩٥٧) والتى من شأنها فصل الجماعات العرقية عن بعضها إقليميا فإن ذلك انتهى إلى توطين الأفريقيين فى أحياء خاصة بهم تبعد عدة أميال عن المراكز الحضرية البيضاء حيث سمح للأفريقيين فحسب بفتح محال تجارية لهم فيها، غير أن هذا الحق قد قيد بعدة قيود منها: قصر التجارة فى هذه المحال على الاحتياجات اليومية الضرورية، وعدم السماح للتاجر الأفريقى ببيع أو تسليم

---

(1) S. M. Motsuenyane, " Black Entrepreneurship", in H.W. van der - merwe & Others (eds.), African Perspectives on South Africa,
(California : Hoover Institution Press, 1978), P. 174.

(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 623.

(3) S. M. Motsuenyane, Op.cit., P. 174.

بضائع لأى شخص غير أفريقى يعيش خارج المنطقة الحضرية الأفريقية، وعدم السماح للتاجر بإنشاء محله الخاص به وإنما يتعين عليه استئجاره من السلطات المحلية، وعدم السماح للتاجر بفتح أكثر من محل تجارى واحد فى المنطقة الحضرية التى له حق الإقامة فيها، كما أنه ليس له الحق فى فتح محل فى المنطقة التى يعيش فيها إذا كان له محل فى مكان آخر[١].

وفى ٧ مايو ١٩٧٥ صدر إعلان حكومى يعدل من الإجراءات والقيود السابقة، على أنه إذا كان هذا الإعلان قد سمح بقيام الشركات التضامنية بين الأفريقيين، كما سمح بتكوين الشركات المساهمة بحيث يكون كل حملة الأسهم أفريقيين، إلا أنه اشترط ضرورة أن يكون المتضامن أو المساهمين يحملون شهادة جنسية من أوطانهم المحلية، وقد اشترط الإعلان نفس الشرط بالنسبة للتجار[٢]. والهدف هنا واضح يتمثل فى أن يحمل هؤلاء شهادات جنسية من أوطانهم المحلية تمهيدا لترحيلهم إليها.

وهكذا فإن وضع هذه الفئة يتحدد استنادا إلى الجنس وليس إلى مقدرتها وإمكانياتها الاقتصادية، كما أن وضعها فى المناطق الحضرية البيضاء قد بات مهددا إلى درجة كبيرة رغم مهادنتها للنظام، وممارستها لنشاطاتها فى إطار سياساته.

٢- المدرسون :

بلغ عدد المدرسين الأفريقيين فى المدارس الأفريقية عام ١٩٦٨ نحو ٣١ر٧٠٥ مدرس. من بينهم نحو ٩٢% يعملون فى المدارس الابتدائية، ٧% فى المدارس الثانوية، و ١% فقط فى مدارس التعليم العالى[٣]، وقد ارتفع هذا

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 617.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 305.
(3) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 255.

العدد فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٨ ألف مدرس. وتجب ملاحظة أن نحـو ثلاثـة أرباع هذا العدد من المدرسات، ثم أن الذى يعمل من هـؤلاء فـى المنـاطق الحضرية البيضاء لا يزيد على ٢٧ ألف مدرس فقط[١]، وفـى عـام ١٩٧٩ لوحظ أن رواتب المدرسين الأفريقيين لازالت منخفضة إذا قورنـت بـأجور أقرانهم البيض، ثم أن هناك تفرقة بين رواتب المدرسين (التـى بلغـت فـى المتوسط ٢٤٠ راند شهريا للمدرس) وبين رواتب المدرسات (وبلغـت ١٦٥ راند شهريا فى المتوسط للمدرسة)[٢].

وقد لوحظ تناقص عدد المدرسين الحاصلين على شهادات جامعية، ففـى المدارس الثانوية والعليا انخفضت نسبتهم مـن ٣ر٣٦% عـام ١٩٦١ إلـى ٥ر٢٥% عام ١٩٦٦، ومرجع هذا النقص يعود فى جانب منه إلـى تعيـين بعض هؤلاء كمفتشين فى إدارة تعليم البانتو، أو كـسكرتيرين فـى مجـالس المدارس، كما يعود فى الجانب الأكبر منه إلى ترك بعض هـؤلاء للخدمـة التعليمية بسبب سوء ظروف العمل والأجور المنخفضة واتجاههم للاشـتغال بالتجارة والصناعة ذات الرواتب الأفضل[٣]. لذلك ففى الفترة مـن ١٩٦٥ – ١٩٧٤ بلغ عدد المدرسين الأفريقيين الذين تركوا مهنة التـدريس والتحقـوا بأعمال التجارة والصناعة نحو أربعة آلاف مدرس[٤].

إن القيود التى وضعها قانون تعلـيم البـانتو لعـام ١٩٥٣ علـى تعلـيم الأفريقيين، وعلى المدرسين قد وضعت المدرس الأفريقى فى أزمـة حقيقيـة

---

(1) Muriel Horrell & Others, op. cit., P. 334.
(2) Weekly News Briefing, (London:ANC Office) , Issue (No, 24, Vol. 3, 3rd week, June 1979). P. 21.
(3) Irving Kaplan & Others Op.cit., P. 256.
(4) Thoko Mbanjwa(ed.),Black Review 1974/75 (Black Community-programmes in S.A. : The Lovedal Press, 1975), P. 154.

فهو إن أراد أن يشكل قيادة ثقافية لجماعته يصبح معاديا للحكومة ويتعرض للفصل من مهنته، وهو إن عمل فى إطار سياسة الحكومة يصبح متهما بالخيانة والعمالة للحكومة من جانب جماعته، ولعل ذلك هو مرجع اتجاه العديد منهم الاستقالة واتجاه البعض الآخر منهم إلى أداء دوره القيادى وتعرضه للفصل والاعتقال(١).

<u>٣- المهنيون :</u>

وتضم هذه الطائفة فئات : الأطباء، والمحامون، والمهندسون، وفيما يتعلق بالأطباء يلاحظ أن عدد الخريجين من الأطباء الأفريقيين قد انخفض عام ١٩٧٥ عما كان عليه فى عام ١٩٤٦. ففى الفترة من ١٩٤٦ - ١٩٥٦ كان المعدل السنوى لتخريج الأطباء الأفريقيين الجدد ٣ر٦ طبيبا، ثم ارتفع هذا المعدل فى الفترة من ١٩٥٦ - ١٩٦٦ إلى ٢ر١٣ طبيبا، وانخفض المعدل ثانية منذ عام ١٩٦٧ - منتصف ١٩٧٣ إلى ١.١ طبيبا بعد إغلاق الحكومة لمدرسة الطب فى جامعة وتووتر سراند أمام الطلبة الأفريقيين. ومع حلول عام ١٩٧٥ لم يزد عدد الخريجين الأفريقيين من الأطباء عن ستة أطباء فقط تخرجوا من جامعة ناتال(٢).

وإجمالا يلاحظ أن عدد الأطباء الأفريقيين ضئيل عدديا، وضئيل كذلك بالنسبة للسكان الأفريقيين الذين هم فى أمس الحاجة إلى الرعاية الطبية من جانب أطباء ينتمون إلى الجماعة الأفريقية فى إطار سياسة التطور المنفصل،

---

(1) لمزيد من التفصيل عن سوء أوضاع المدرسين الأفريقيين والقيود المفروضة عليهم- أنظر:

Leo Kuper, Op.cit., Pp. 169 – 190.
I.B. Tabata, Education for Barbarism in South Africa , (London:Pall Mall Press, 1960). Pp. 60 – 65.

(2) Weekly New Briefing, (London : ANC Office) , Issue No. 26, 5th -week, June, 1979 , Vol. 3, P. 19.

وتشير الإحصاءات إلى أنه فى الفترة من ١٩٥١ – ١٩٧٥ لـم يتخـرج إلا ١٩٩ طبيبا أفريقيا من بين ١٣٫٣٤٧ طبيبا فى جنوب أفريقيا(١).

ومعظم هؤلاء الأطباء يعملون فى المستشفيات الحكومية حيث التفرقة فى المناصب الوظيفية والمعاملة المالية. وهذه التفرقة هى التـى تـشكل أسـاس أزمتهم ومعاداتهم لنظام الحكم، ولكن طبيعة مهنتهم، وعلى عكس المدرسـين، تجعلهم محل إعجاب واحترام من جماعتهم، ثم أن أجورهم الأفـضل نـسبيا تجعلهم فى مراكز اجتماعى أفضل.

ويلاحظ أن عدد المحامين الأفريقيين ضئيل، ثم أن من لديه مكاتب خاصة منهم قليل للغاية، وهؤلاء قد طردوا من مكاتبهم فى المناطق البيضاء، ورحلوا إلى الضواحى الأفريقية الحضرية كذلك نجد أن مهنا أخـرى مثـل هندسـة العمارة، وطب الأسنان، والمحاسبة غير مفتوحة أمـام الأفـريقيين، ولفتـرة قصيرة فإن جامعة وتوترسراند قد فتحـت مجـال الهندسـة أمـام الطلبـة الأفريقيين، ولم يتخرج منها إلا ٥ مهندسين أفريقيين فى الستينيات. غيـر أن هذا الامتياز قد ألغى من جانب الحكومة، وإن كان قد فتح المجال مؤخرا أمام الأفريقيين فى مجال مهنة الصيدلة(٢).

على أنه يلاحظ أن عدد هذه الفئات ضئيل، ثـم أن رواتـبهم وأجـورهم معقولة إلى حد ما فضلا عن أن طبيعة مهنتهم لا تضعهم فى موضع الـصدام المباشر مع الحكومة، من ثم فإن دورهم محدود كجماعة فى مـساندة حركـة التحرير الوطني الأفريقى، وإن كان ذلك لا يمنع من تصدر بعضهم، كـأفراد، للعمل السياسى فى إطار حركة التحرير.

---

(1) Muriel Horrell & Others, Op.cit., Pp. 383 – 384.
(2) Leo Kuper, Op.cit., Pp. 234 – 239.

٤- الممرضات :

ورغم أنه يمكن اعتبارهن ضمن طائفة المهنيين، إلا أنـــه بـــالنظر إلـــى أعدادهن، فضلا عن وضعهن الاجتماعى بتن يشكلن فئة لها طابعهـــا المميـــز إلى حد ما.

ولقد أصبحت مهنة التمريض تعطى أمانا شخصيا للأفريقيين أكثـــر مـــن مهنة التدريس والتى كانت تشكل الطموح الرئيسى للمتعلمين. ففى عام ١٩١٠ عندما كان هناك نحو ٤٤٦ر٣ مدرس (ومدرسة) أفريقى. لم يكن هناك سوى ممرضة واحدة[١]، ومع حلول عام ١٩٧٥ بلغ عدد الممرضـــات الأفريقيـــات نحو ما يزيد على ١٨ ألف ممرضة فى حين أن عدد الممرضات البيض لنفس العام لم يزد عن ٣٠ ألف ممرضة [٢].

وفى دراسة ميدانية قامت بها أنجيلا شيتر – الباحثة الاجتماعية فى كليـــة الدراسات الاجتماعية بجامعـــة روديـــسيا – عـــن الممرضـــات الأفريقيـــات باعتبارهن نخبة هامشية تقرر الباحثة أن نسبة الممرضات الأفريقيـــات إلـــى الممرضين الأفريقيين بجنوب أفريقيا هى ١٠٠-١، وهى ترى أن ذلك لـــيس أمرا غريبا على اعتبار أنه فى الدول التى تسودها نظم الـــسيطرة العنـــصرية فإن النسوة اللاتى ينتمين إلى الجماعات الخاضعة ينظر إلـــيهن مـــن جانـــب الجماعة العنصرية المسيطرة بأنهن يمثلن تهديداً أقل لمركز الرجال المنتمـــين إلى الجماعة المسيطرة. وللتدليل على ذلك فإنها تشير إلى أن إحـــصاء عـــام ١٩٦٠ فى جنوب أفريقيا يبين أن النسوة الأفريقيات يفقن الرجال الأفـــريقيين عددا فى الوظائف المهنية والفنية حيث كان يوجد حـــوالى ٥٠٠ر٢٥ امـــرأة أفريقية تشغلن وظائف من هذا النوع فى مقابل ٢٣ ألف رجل أفريقى. وهـــى

---

(1) Hilda kuper, " Nurses", In Leokuper, Op.cit., Pp. 216 – 218.
(2) Huriel Morrell & Others, Op.cit., P. 386.

ترى أن هذه الفجوة آخذه فى التزايد. وتذهب الباحثة إلى أن الممرضات الأفريقيات يشكلن نخبة حققت مركزها بالتعليم وليس بالعزوة وأنهن من الناحية الهيكلية والثقافية أصبحن يشكلن جزءا من القطاع الحديث لجماعتهم الأفريقية نتيجة لتدريبهن الطبى الحديث فى المستشفيات والمؤسسات الحديثة، وحصولهن على نفس القدر من التدريب الذى يحصل عليه أقرانهن من البيض، فضلا عن حقهن فى الانضمام لرابطة التمريض لجنوب أفريقيا (١).

كل ذلك يمثل قيمة نخبوية بين الممرضات الأفريقيات خاصة وأن الرابطة تضم الممرضات من كل الجماعات العرقية. وتنتهى الباحثة إلى القول بأنه إذا كان ممكنا، بل وضروريا، الاعتراف بالممرضات الأفريقيات فى جنوب أفريقيا باعتبارهن يشكلن نخبة بين السكان الأفريقيين. إلا أنه يصعب النظر إليهن باعتبارهن كذلك فى إطار المجتمع الكلى، ذلك أن الممرضات الأفريقيات يشغلن موقعا سيكولوجيا هامشيا فى المجتمع الكلى فهن مذبذبات ما بين دورهن المهنى ووضعهن العرقى. وهذا الوضع العرقى يؤثر بالقطع

---

(1) فى عام ١٩١٤ شكلت الممرضات البيض، وبخاصة المتحدثات بالإنجليزية، رابطة – التمريض للدفاع عن مصالح المهنة، وإن كن قد طالبن بتدريب الأفريقيات على المهنة إلا أنهن لم يقبلن كعضوات فى الرابطة، وفى عام ١٩٤٤ أصدرت حكومة سمطس قانون التمريض والذى جعل تسجيل الممرضات من كل الأجناس إجباريا، كما فرض العضوية الإجبارية للرابطة على الجميع ومع تولى الوطنيين للحكم عام ١٩٤٨، ودخول الأفريكانريات مهنة التمريض صدر قانون التمريض الجديد لعام ١٩٥٧ والذى فرض تسجيل الممرضات استنادا إلى الجنس، مع وجود تمثيل منفصل داخل الرابطة للأفريقيات والملونات فى إطار لجان استشارية تابعة لرابطة التمريض مع وجود جهاز تنفيذى ومجلس إدارة للرابطة كل أعضائها من الممرضات البيض.

أنظر :

Hilda Kuper, Op.cit., Pp. 219 – 220.

على وضعهن الاجتماعى فى السلم الهرمى - العرقى اللونى لجنوب أفريقيـــا، كما أنه يؤثر على وضعهن داخل مهنة التمريض ذاتها.

فرغم أن التدريب المهنى الطبي واحد لكــل الطوائــف العرقيــة إلا أن الممرضات الأفريقيات يشغلن وضعا مهنيـــا أدنـــى يظهـــر فـــى أن رئيـــسة المستشفى الأفريقية ليس لها سلطة إشرافية على الممرضة البيضاء، كمـــا أن الممرضة الأفريقية المسجلة ليس لها سلطة إشرافية على طالبـــات التمـــريض البيض، كما يظهر ذلك أيضا فى الأجـــور المختلفـــة التـــى تـــدفع لأعـــضاء الجماعات العرقية المختلفة بصرف النظر عـــن التـــساوى فـــى المـــؤهلات والخبرات[1].

فعلى حين يتراوح متوسط الأجر الشهرى للممرضـــة الأفريقيـــة، وفـــق وضعها الوظيفى، ما بين ١٦٠ - ١٩٥ - ٢٨٧ راند عـــام ١٩٧٥ نجـــد أن متوسط الأجر الشهرى للممرضة البيضاء، وفقا لـــنفس الوضـــع الـــوظيفى، يتراوح ما ين ٢٧٥ - ٢٩٠ - ٤٤٠ راند [2].

وهكذا فإنه رغم الوضع المميز للممرضات الأفريقيات فى إطار الجماعة الأفريقية اجتماعيا واقتصاديا ورغم انتمـــائهن لرابطـــة التمـــريض - وهـــى الرابطة الوحيدة فى جنوب أفريقيا على ما يبدو ذات العضوية المشتركة - إلا أنهن ونظرا لانتمائهن العرقى يقعن فى وضع أدنى من أقرانهن البـــيض، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل إنهن صرن مهـــددات بـــالطرد مـــن المنـــاطق

---

(1) Angela P. Cheater, " A marginal Flite ? African Registered Nurses - in Durban, South Africa", In African Studies, (Johannesburge: Witwatersrand Univ. Press) , Vol. 33 , No. 3, 1974. Pp. 143 – 158.

(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 387.

الحضرية البيضاء خاصة بعدما اقترح عام ١٩٧٥ ترحيلهن إلى الأوطان المحلية [1].

وإذا لم يكن هناك دور واضح للممرضات الأفريقيات فى العمل السياسى ومساندة حركة التحرير الوطني الأفريقى، إلا أن دورهن الاجتماعى فى رعاية جماعتهن على جانب كبير من الأهمية، وهو يخدم بصورة غير مباشرة قضية التحرير.

٥- الصحفيون والكتاب:

ليست هنا إحصاءات تشير إلى أعدادهم، وعلى أية حال فهؤلاء، كانوا نشيطين فى حركة التحرير الوطني الأفريقى، ولديهم تقاليد طويلة فى النضال السياسى، ثم هم يشكلون قيادات رأى للجماعة الأفريقية، ولكن يحد من دورهم انخفاض المستوى التعليمى بين الأفريقيين والحواجز اللونية، والافتقار إلى صحافة أفريقية مستقلة، وقلة فرص النشر، ثم مركزهم التابع لرب العمل الأبيض فى المؤسسات الصحفية البيضاء. وقد أدى انتشار الصحافة غير البيضاء إلى فتح فرص عديدة أمام الإبداع الصحفى وأمام دخول الأفريقيين مهنة الصحافة، على أن كلمة صحافة غير بيضاء لا تعنى أنها صحافة أفريقية لأن الصحف الأفريقية المستقلة اختفت أو سيطر عليها الملاك البيض، وبالتالى فكلمة صحافة غير بيضاء هنا تعنى الصحافة البيضاء التى تهتم بشئون الأفريقيين، وبخاصة الصحافة الناطقة بالإنجليزية، هذا النوع من الصحافة قد نما بسرعة نظرا لزيادة القوة الشرائية للأفريقيين إلى حد ما، وزيادة التعليم بينهم على نحو أدى إلى زيادة عدد قراء الصحف فيما بينهم،

---

(1) Ibid., P. 303.

ويات هذا النوع من الصحافة يلقى رواجا لديهم. كنتيجة لـذلك فإنـه سـمح للأفريقيين بالعمل فى هذه الصحف كمحـررين مـؤقتين، أو كأعـضاء فـى كادرها، ثم أن الصحافة الأجنبية قدمت فرصا أخرى لهـم كمراسـلين لهـا. ورغم ذلك فإن الصحفيين الأفريقيين يعملون فى ظـل قيـود محكمـة فمـن يعارض سياسة الحكومة أو يتناولهـا بالنقـد يتعـرض للاعتقـال وحظـر الإقامة..الخ، بل أن أجورهم تقل عن أجور أقرانهم البيض، ثم أن هناك دائما رجلا أبيض يتولى مسئولية الرقيب على كل ما ينشره هؤلاء[1].

٦-موظفوا الخدمة المدنية :

وفى هذا الصدد يجب أن نفرق بين من يعملون فى وظائف يوكـل لهـم بموجبها تنفيذ القوانين القمعية العنصرية، وبين أولئـك الـذين يعملـون فـى وظائف وأعمال خدميه لا تتعلق مباشرة بتنفيذ هذه القوانين.

وقد بلغ عدد الفئة الأولى عام ١٩٧٦/٧٥ نحو ٩٧٩ر٣٦٣ موظف مـن بينهم نحو ١٢٠ ألف موظف يعملـون لـدى الحكومـة المركزيـة، ونحـو ٥٠٠ر١٤ رجل بوليس، ونحو ٨٧ ألف يعملون فى إدارات المقاطعات، ونحو ما يزيد على ١٤٢ ألف يعملون لدى السلطات المحلية.[2]

وهؤلاء رغم وضعهم المادى المعقول إلى حد ما، مع تدنيه عـن وضـع أقرانهم البيض، ورغم مركزهم الأدبى فضلا عن مهاراتهم الإدارية يجـدون أنفسهم فى وضع حرج تجاه جماعتهم الأفريقية، ذلك أنه يطلب منهم، بخاصة، تنفيذ القوانين القمعية، وعلى رأسها قوانين المرور، ضد أبناء جماعتهم علـى نحو يجعلهم محل كراهية من الأفريقيين، ويثير لديهم صراعا من بين ولائهـم للحكومة التى يعملون لديها وفى إطار سياساتها، وما بين ولائهم لجمـاعتهم.

---

(1) Leo Kuper, Op.cit., P. 235, Pp. 247 – 253.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 306, 307, 310.

لذلك فإن وضعهم أكثر تعقيدا. فرجال القانون، والطب، والتمريض وحتى المدرسين (فى ظل قانون البانتو) يستطيعون أن يخدموا جماعتهم بشكل أو بآخر، إلا أن هذه الأمر غير قائم بالنسبة لهؤلاء طالما أن أدوارهم تتحدد وتمارس فى ظل الأهداف السياسية للحكومة. والدور الرسمى الحالى للعديد من موظفى الخدمة المدنية الأفريقية يتمثل فى تنفيذ وتطبيق سياسة التطور المنفصل. وهم بذلك يخدمون مصالح الجماعة البيضاء[1].

أما الطائفة الثانية فقد بلغ عددها عام ١٩٧٥ نحو ما يقرب من ١٧٠ ألف موظف من بينهم نحو خمسة آلاف يعملون فى شركات التأمين، ونحو سبعة آلاف فى البنوك وما يزيد على ألفين فى جمعيات الإسكان، ونحو ١٣٤ ألف فى السكك الحديدية والموانئ والمطارات وما يزيد على ١٨ ألف فى البريد والبرق [2]. وتجب ملاحظة أن العدد الأقل من هؤلاء ينتمى للطبقة الوسطى (فى حين أن الغالبية من العمال الذين يحصلون على أجور منخفضة، وينتمون للطبقة الدنيا)، وهؤلاء على العكس من سابقيهم يستطيعون بصورة أو بأخرى خدمة مصالح جماعتهم الأفريقية، وإن كانوا يشكلون، هم وسابقيهم، مهارات مفيدة لفترة ما بعد التحرير، خاصة وأن مجال الخدمة المدنية كان من الناحية التقليدية مقصورا على المتعلمين.

ثانيا: الطبقة الوسطى الأفريقية فى البانتوستانات:

كما عملت حكومة جنوب أفريقيا، فى إطار سياستها للتطور المنفصل، على تكريس سلطة الزعماء القبليين فى البانتوستانات فإنها عملت فى نفس الوقت على إنماء طبقة وسطى أفريقية فى البانتوستانات كى تشكل سندا للسلطة القبلية المتحالفة مع نظام حكم الأقلية البيضاء.

---

(1) Leo Kuper, Op.cit., Pp. 253 – 257.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 304 , 310 , 311.

وإجمالا فإن هناك سمات ثلاث تميز أوضاع هذه الطبقة عن أوضاع مثيلتها فى المناطق الحضرية البيضاء وهى :

(أ) إن عملية النمو الرأسمالى لهذه الطبقة تلقى تشجيعا من حكومة جنوب أفريقيا، فمنذ أن بدأت هذه تطبيق سياسة التطور المنفصل فإنها تبذل محاولات جادة لتعزيز نمو طبقة رجال أعمال أفريقيين داخل البانتوستانات حتى ولو على حساب الاحتكارات البيضاء العاملة فى البانتوستانات. على أن هذه العملية محصورة فى النشاطات الاقتصادية التى تحتاج لرأسمال صغير بحيث لا تتهدد المصالح الكبرى البيضاء، كذلك فإن حكومة جنوب أفريقيا قامت، وتقوم، بتدريب عدد من المهنيين والكوادر الإدارية الأفريقية كى يتولى هؤلاء مسئوليات الإدارة فى البانتوستانات عقب الاستقلال.

(ب) إن فرص النمو الاقتصادى والاجتماعى مفتوحة أمام هذه الطبقة طالما أنها ليست مقيدة بالقيود المفروضة على الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء سواء كانت قيودا اقتصادية أو عنصرية أو سياسية. فهذه الطبقة تتمتع بحقوق الملكية فى البانتوستان الذى تعيش فيه دون قيود، ثم انها تستطيع التحرك والانتقال بحرية وإنشاء مشاريعها فى أى مكان فى البانتوستان الذى تنتمى إليه، وفيما يتعلق بالمهنيين والإداريين فلا يوجد تمييز بينهم فى الرواتب والأجور استنادا إلى اللون طالما أن الجميع ينتمون إلى قبيلة أفريقية واحدة تعيش داخل بانتوستان واحد. وفضلا عما تقدم فإن هذه الطبقة تتمتع بالحقوق السياسية وتستطيع استخدامها لتعزيز وضعها الطبقى، ولا يحد من فرص النمو الاقتصادى أمام هذه الطبقة إلا صغر حجم السوق داخل كل بانتوستان على حدة وقلة موارده وإمكانياته الاقتصادية طالما أن

هذه الطبقة ملزمة بالعمل فقط داخل البانتوستان الذى تنتمى إليه. وبالتالى فهذه الطبقة ضعيفة عدديا وهشة اقتصاديا، ومفتتة بين عدد من البانتوستانات.

(جـ) إن الوضع الطبقى لهذه الطبقة مصان ويتم تعزيزه لتدعيم قاعدة السلطة الحاكمة القبلية فى البانتوستانات طالما ظلت هذه الطبقة على ولائها للسلطة الحاكمةالقبلية، وإلا فإنها تتعرض لتهديد وضعها الاقتصادى الذى يستند ويعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع حكومات البانتوستانات المتحالفة مع نظام حكم الأقلية البيضاء.

وسنلقى الضوء فيما يلى على أوضاع هذه الطبقة فى حدود ما توافر من معلومات عنها:

١- فى مجال التجارة :

حتى الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك إلا عدد محدود من التجار الأفريقيين فى الأوطان المحلية، إذ كانت التجارة فى معظمها فى يد البيض والهنود الذين استقروا فى هذه الأوطان. أو فى مناطق الحدود مع هذه الأوطان. على أنه منذ إنشاء شركة البانتو للاستثمار عام ١٩٥٩، وشركة اكسهوزا للتنمية عام ١٩٦٦ فى إطار سياسة التطور المنفصل، فقد بذلت جهود مكثفة لتشجيع رجال الأعمال الأفريقيين فى البانتوستانات على السيطرة على الجزء الأكبر من التجارة داخل البانتوستانات.

واتساقا مع سياسة حكومة جنوب أفريقيا والتى تقضى بشراء المصالح التجارية البيضاء وغيرها من المشروعات "الأجنبية" فى البانتوستانات وحظر أى مشاركة أخرى من جانب هذه المشروعات فإن الشركتين حققتا تقدما

ملموسا فى تدريب، وتمويل وإنشاء مشروعات الأعمال الأفريقية علـــى نحـــو أصبحت معه التجارة فى غالبيتها فى يد مواطنى مختلف البانتوستانات[١].

فمنذ إنشاء شركة البانتو للإستثمار عام ١٩٥٩ وحتى ٣١ مارس ١٩٧٥ قدمت الشركة ١٥٦٣ قروضا لرجال الأعمال الأفـــريقيين قيمتهـــا نحـــو ١٢ مليون راند، وفى السنة المالية ١٩٧٥/٧٤ وحدها قدمت الشركة قروضا بلغت قيمتها ٢ مليون راند. وقد بلغ متوسط القرض الواحد فى هذه السنة ٩٤٠ر١٠ راند فى حين كان عام ١٩٦١/٦٠ لا يزيد علـــى ٦٦٢ر٢ رانـــد. وتعطـــى نشاطات الشركة ميدانا كبيرا فى قطاع الأعمال. فحتـــى ٣١ مـــارس ١٩٧٥ مولت الشركة ١٣٦ر١ مشروعا تجاريا أفريقيا من مختلف الأنواع منها ٨٢٥ متجرا عاما ومحلات بيع ملابس، ١٤٥ مطعما وكافتيريا، ٨٧ محـــلا لبيـــع الخمور ٧٥ محلا للجزارة، كما قدمت قروضا لمائتى صناعة خدمية مثـــل : طواحين الحبوب ومحطات البنزين والجراجات، وقدمت ٢٦٠ قرضا لإنـــشاء خمسة مصانع للملابس، وخمسة مصانع للطوب، وأربعة مـــصانع للأثـــاث، وقامت كذلك بإنشاء نحو ٢٣٣ محلا للبقالة والجزارة والمطـــاعم والكافيتريـــا بلغت تكاليفها مليون راند وهى تؤجر لرجال الأعمـــال الأفـــريقيين أو تبـــاع لهم[٢].

كذلك فإن شركة الاكسهوزا للتنمية – والتى أنشئت لخدمـــة بانتوســـتانى ترانسكاى وسيسكاى عام ١٩٦٦ – قدمت قروضا بلغ عددها ١٨٤ قرضا عام ١٩٦٨/٦٧ ارتفعت إلى ٢١٢ر١ قرضا عام ١٩٧٥/٧٤ لتمويل مـــشروعات شبيهه بمشروعات شركة البانتو وقد بلغت جملة القروض المقدمة من الشركة حتى عام ١٩٧٥ نحو ٢١٢ر١ قرضا قيمتها ٥ر٩ مليون راند، كذلك اشترت

(1) T. Malan & P. S. Hattingh, Op.cit., P. 56.
(2) Ibid., Pp. 57 – 59.

الشركة حتى عام ١٩٧٥ حوالى ٥٦٢ محلا من البيض فى ترانسكاى سلم منها نحو ٤٧٤ محلا لأبناء ترانسكاى. وقد انقسمت هذه الشركة مؤخرا إلى شركتين إحداهما لترانسكاى والأخرى لسيسكاى(١).

إن نظرة فاحصة لحجم القروض المقدمة من الشركتين، ومجالات نشاطاتهما توضح من جانب مدى ضآلة حجم القروض. كما توضح أن معظم هذه القروض يتجه إلى أغراض لا علاقة لها بدفع عملية تنمية اقتصاديات البانتوستانات من جانب آخر، إذ أن كل المشروعات الممولة هى مشروعات تجارية طفيلية صغيرة، ولا شك أن ذلك يستهدف إبقاء البانتوستانات توابع اقتصادية لجنوب أفريقيا، ومصدر لتمويلها بالعمالة الرخيصة التى لا تجد مجال عمل لها فى البانتوستانات، ثم هو يستهدف كذلك عدم قيام مشروعات اقتصادية كبرى فى البانتوستانات تهدد مصالح رجال الأعمال البيض خاصة أصحاب صناعات الحدود (المقامة على حدود البانتوستانات) التى تعتمد فى استمرار نشاطها وزيادة أرباحها على استغلال العمال الأفريقيين من البانتوستانات.

٢- المدرسون :

قبل عام ١٩٥٤ كان تعليم الأفريقيين من مسئولية الحكومة المركزية وإدارات المقاطعات، والبعثات التبشيرية، والجماعة الأفريقية ذاتها. على أنه ووفقا لقانون تعليم البانتو لعام ١٩٥٣ فإن إدارة شئون الأهالى خولت السلطة الكاملة على كل ما يتعلق بتعليم الأفريقيين، وفى عام ١٩٥٨ خولت هذه الأمور إلى إدارة تعليم البانتو، ومع إنشاء سلطات الأوطان المحلية خول لهذه

---

(1) Ibid., P. 61.

و أيضا: Roger. J. Southall, Op.cit., Pp. 16 – 17.

السلطات السيطرة على العملية التعليمية من إنشاء المدارس وتأثيثها إلى تعيين المدرسين والإشراف على مجالس المدارس. ومازالـت إدارة تعلـيم البـانتو مسئولة عن تعليم الأفريقيين في المناطق البيضاء، وفى البانتوستانات التى لـم تصبح لها حكومة حتى الآن. وهكذا فإن سلطات البانتوستانات باتت تـسيطر سيطرة كاملة على العملية التعليمية داخلها [١].

وأصبح المدرسون يعملون فى المدارس العامة تحت إشـراف حكومـات البانتوستانات التى من سـلطتها فـصلهم إذا عارضـوا نظـام الحكـم فـى البانتوستانات. وقد بلغ عدد المدرسين فى البانتوسـتانات عـام ١٩٧٥ نحـو ٥٠٠ر٤٢ مدرس[٢].

٣- الأطباء والممرضات :

حتى عام ١٩٦٥ كانت الخدمات الـصحية فـى البانتوسـتانات تخـضع لإشراف إدارة الصحة، ومنذ ذلك التاريخ تولت إدارة، تطوير البانتو مـسئولية إنشاء المستشفيات وتزويـدها بالمعـدات وغيرهـا وان اسـتمرت مجـالس المقاطعات الأربع، وإدارة الصحة والجمعيات التبشيرية تمارس إشرافها علـى مستشفياتها. وفى مارس ١٩٧٠ تقرر تخويل سـلطة الإشـراف علـى كـل المستشفيات فى البانتوستانات إلى إدارة تطوير البانتو وإن ظلت إدارة الصحة مسئولة عن الخدمات الصحية فى البانتوستانات، وتعمل كوكيل يقدم الخدمـة الصحية نيابة عن إدارة تطوير البانتو كما تولى مجلس المستشفيات التبـشيرى الإشراف على كل مستشفيات الإرساليات، وان ظلت كل مستـشفى تبـشيرية تعمل كوحدة مستقلة، وفى إبريل ١٩٧٣ سيطرت إدارة تطوير البانتو عل كل

---

(1) T. Malan & P.S. Hattingh , Op.cit., Pp. 69 – 80.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., Pp. 334 – 335.

مستشفيات الإرساليات فى البانتوستانات تمهيدا لتسليمها إلى سلطات البانتوستانات[١].

وهكذا أصبح العاملون الأفريقيون فى المستشفيات مجرد موظفين مدنيين تابعين لحكومات البانتوستانات يتعين عليهم الالتزام بسياستها. ولا توجد أرقام عن عدد الأطباء الأفريقيين فى مستشفيات البانتوستانات وإن كان من الواضح أن عددهم محدود للغاية وفى عام ١٩٧٥ لم يزد عدد الممرضات فى كل مستشفيات البانتوستانات عن ١٣٫٤٥٧ ممرضة أفريقية[٢].

٤- موظفوا الخدمة المدنية :

ليست هناك بيانات متوافرة عن اعدادهم، وإن كان يتوقع مع حصول مزيد من البانتوستانات على الاستقلال أن يزداد عددهم مع إنشاء الوزارات والمصالح الحكومية. وفى ترانسكاى لم يزد عددهم عن سبعة آلاف عام ١٩٧٧، وهم يحصلون على مرتبات لا تقل عن المرتبات التى يحصل عليها الأفريقيون العاملون فى نفس وظائفهم فى جنوب أفريقيا[٣].

مما تقدم يتضح أن هناك اختلافات بين أوضاع الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء وبين أوضاع مثيلتها فى البانتوستانات. وإذا كانت أوضاع الأخيرة تسمح لها بالنمو الاقتصادى الهامشى فى إطار قلة الموارد وضيق حجم السوق وفى إطار من الولاء الكامل لنظام الحكم فى البانتوستانات إلا أنها ستظل عاجزة عن العمل السياسى الوطني فى المستقبل

---

(1) T. Malan & P.S. Hattingh, Op.cit., Pp. 81 – 90.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 387.
(3) Roger J. Southall, Op.cit., P. 13.

المنظور بالنظر إلى قلة أعدادها، وضعف مركزها، ثم تشتتها فى العديد من البانتوستانات فضلا عن سيطرة التقاليد القبلية عليها.

وفى حين أن أوضاع الطبقة الوسطى فى المناطق الحضرية البيضاء تبدو مهددة بالخطر مع تزايد احتمالات طردها إلى البانتوستانات إلا أن هذا الأمر الذى تروج له حكومة جنوب أفريقيا غير متصور وغير قابل للتنفيذ على الأقل فى المستقبل المنظور. ذلك أن وجود هذه الطبقة فى المناطق الحضرية البيضاء يتمشى مع سياسة التطور المنفصل والتى تقضى بقيام أفراد كل جماعة لخدمة جماعتهم اللونية ولما كان وجود هذه الطبقة فى المناطق الحضرية يعتمد على وجود قوة أفريقية أخرى فى الحضر أكثر عددا وتضم عمال الصناعة والبناء الأفريقيين والذين يزيد عددهم على مليون عامل عام ١٩٧٦/٧٥ وهؤلاء يعملون بصفة دائمة فى القطاعات الاقتصادية الحديثة ولا تستطيع الجماعة البيضاء، نظرا لقلة عددها، الاستغناء عنهم، فإن ذلك يعنى السماح لهؤلاء بالبقاء فى المناطق الحضرية البيضاء، كعمال يحملون جنسية أوطانهم المحلية أى كأجانب (مما يوجد تبريرا سياسيا لحرمانهم من كافة حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بديلا عن التفرقة العنصرية)، ومن الطبيعى أن هؤلاء، ونظرا لسياسة التطور المنفصل، فى حاجة ملحة إلى المهنيين الأفريقيين ورجال الإدارة والدين، والتجار .. الخ لتقديم الخدمات الأساسية لهم، مما يعنى أن وجود الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء سيستمر ما استمرت الحاجة إلى يد عاملة أفريقية دائمة فى الصناعات الحديثة، ومن الواضح أن الحاجة لهذه العمالة ستظل قائمة بل وستتزايد فى المستقبل المنظور مع استمرار النمو الاقتصادى، وعليه فإن إقدام جنوب أفريقيا على طرد الطبقة الوسطى الأفريقية من المناطق الحضرية البيضاء من شأنه فى ذاته أن يهدم سياستها فى التطور المنفصل لأنها ستكون

مضطرة فى هذه الحالة إلى قيام البيض بتقديم كافة الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وغيره للقوة الأفريقية العاملة فى المناطق الحضرية البيضاء.
وهكذا فرغم القيود الصارمة المفروضة على الطبقة الوسطى الأفريقية فى المناطق الحضرية البيضاء إلا أن هذه الطبقة تمتلك بعض عناصر القوة والتى تقلل من احتمال طردها كطبقة من المناطق الحضرية البيضاء، ومن ثم فلا غرابة إذن إذا رأينا أن قيادات الحركة الوطنية الأفريقية قد خرجت من بين صفوف هذه الطبقة فى الحضر حتى إذا ما أخمد نشاط هذه القيادات أوائل الستينيات بالنفى أو الاعتقال، فإن حركة التحرير الوطني الأفريقى انتقلت طوال الستينيات إلى الريف، فما أن ضربت فيه حتى وجدناها تعود مرة أخرى فى السبعينيات إلى الحضر بقيادات جديدة من بين صفوف هذه الطبقة وهى القيادات التى تتصدر حركة الوعى الأسود فى الفترة الحالية فى المناطق الحضرية البيضاء [1].

---

(1)أنظر:

د. عبد الملك عودة : م. س. ذ. ص ص ٥٩ – ٦٣.

وأنظر أيضا :

Leo Kuper, Op.cit., pp. 103 – 104.

وأنظر كذلك :

Govan Mbeki, South Africa:The Peasants' Revolt, (London: Penguin African Library, 1964), Pp. 111- 125.

المبحث الثالث

الطبقة الدنيا الأفريقية

تضم هذه الطبقة إجمالا العمال الأفريقيين العاملين فى الصناعة والبنـــاء، والتعدين والزراعة ...الخ، ونظرا للاختلاف فى أوضاع هؤلاء إلى حـد مـا عن بعضهم سواء فيما يتعلق بالأجور، أو الحراك الجغرافـــى والـــوظيفى، أو فيما يتعلق بعلاقاتهم بأرباب العمل، والأهمية النسبية لكل فئة منهم اقتــصاديا وسياسيا، فسنقوم بدراسة أوضاع هذه الطبقة فى المناطق الحــضرية، وفـــى المزارع البيضاء، ثم فى البانتوستانات على التوالى:

أولا: العمال الأفريقيون فى المناطق الحضرية البيضاء:

منذ أوائل القرن الحالى بدأت عملية التحضر فـــى النمـــو فـــى جنـــوب أفريقيا[١]. حيث بدأت قوى جاذبة للحضر تعمل عملها نتيجة اكتشاف المـــاس والذهب وبدء قيام بعض الصناعات الحديثة وفى نفس الوقـــت بـــدأت قـــوى طاردة من الريف نتيجة للانفجار السكانى فـــى المنـــاطق الريفيـــه، والتـــأثير

---

(1) فى حين لم يزد عدد الأفريقيين فى الحضر عام ١٩٠٤ عن ٤٠٠ ألف أفريقي مقابـــل ٦٠٠ ألف أبيض فإننا نجد أن هذا العدد قد أخذ فى التزايد على النحـــو التـــالى: ٥٠٠ ألف أفريقي مقابل ٧٠٠ ألف أبيض عام ١٩١١، ٧٠٠ ألف أفريقي مقابل ٩٠٠ ألـــف أبيض عام ١٩٢١، ٠٠٠ر٣٠٠ر١ أفريقى مقابل ٠٠٠ر٤٠٠ر١ أبيض عـــام ١٩٣٦، ثم بدأ عدد الأفريقيين فى تخطى عدد البيض فى الحضر ابتداء من عام ١٩٤٦ فبلـــغ عددهم ٠٠٠ر٩٠٠ر١ أفريقي مقابل ٠٠٠ر٨٠٠ر١ أبيض، ارتفع إلى ٠٠٠ر٤٠٠ر٢ أفريقى مقابل ٠٠٠ر١٠٠ر٢ أبيض عام ١٩٥١، ثم ارتفع إلى ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ أفريقي مقابل ٠٠٠ر٦٠٠ر٢ أبيض عام ١٩٦٠، ثم وصل إلى نحو ٥ مليون أفريقى مقابـــل ٠٠٠ر٣٠٠ر٣ أبيض عام ١٩٧٠. أنظر:
Howard Brotz, The Politics of South Africa, Democracy and Racial Diversity, (London: Oxford Univ. Press, 1977), P. 74.

المدمر الناجم عن اتباع بريطانيا لسياسة الأرض المحروقة أثناء حرب البوير ١٨٩٩ - ١٩٠٢، بالإضافة إلى حالات القحط الزراعى الثلاث الكبرى التى حلت بجنوب أفريقيا (١٩٠٣ / ١٩٠٨ - ١٩٢٠ / ١٩٢٣ - ١٩٢٩ / ٣٤) ثم ضيق المساحة المخصصة للأفريقيين فى المعازل بموجب قانون الأرض لعام ١٩١٣ ولعام ١٩٣٦(١).

وقد أدى ذلك إلى الإسراع بعملية نشأة البروليتاريا وتطورها. ففى إطار هذا الوضع تدفق الآلاف من الأفريقيين، والأفريكانرز، إلى المدن بحثا عن عمل ونظرا لتزايد عدد الأفريقيين فى الحضر وتنافسهم فى سوق العمل للعمل فى الأعمال الماهرة بأجور رخيصة فإنهم باتوا يشكلون مصدر تهديد للعمال البيض، وبخاصة عمال الأفريكانرز، فضلا عن أنهم باتوا يشكلون تهديدا محتملا لنظام الحكم العنصري فى جنوب أفريقيا، من هنا عملت حكومات جنوب أفريقيا المتعاقبة، وتحت ضغط من الحركة العمالية البيضاء، على حماية العمال البيض من جهة، وعرقلة نمو طبقة بروليتارية أفريقية من جهة ثانية، ثم الحيلولة دون تنامى التضامن الطبقى بين كل العمال من جهة ثالثة. واستخدمت فى ذلك العديد من التشريعات والسياسات ومنها تأمين وضع العمال البيض المهرة فى صناعة التعدين بتقنين الحاجز اللونى فى قانون الأشغال والمناجم لعام ١٩١١ والذى يمنع الأفريقيين من شغل الأعمال الماهرة، وتأمين وضع العمال البيض غير المهرة فى صناعة التعدين بتبنى سياسة العمل المتحضر عام ١٩٢٦ والتى تقرر قصر أعمال معينة غير ماهرة على العمال البيض بأجور أعلى من السائدة والتى يحصل عليها العمال

---

(1)Dan O'Meara," Analysing Afrikaner Nationalism: The Christian – National assault on white Trade Unionism in south Africam 1934 – 1948", In African Affairs, The journal of the Royal African Society, Vol. 77, No 306, Jan. 1978,). 50.

غير البيض[١]، ثم تبنيها للحاجز اللونى فى قطاع التشييد عام ١٩٥١ من خلال قانون عمال البناء الأهلى الذى عدل عام ١٩٥٣ ثم عام ١٩٥٥ والذى يحظر على الأفريقيين شغل الأعمال الماهرة فى قطاع التشييد فى المناطق الحضرية البيضاء، وتنميتها لسياسة حجز الوظائف بموجب قانون عام ١٩٥٦ المعدل لقانون المساومة الصناعية لعام ١٩٢٤، والذى يخول لوزير العمل سلطة وضع حاجز لونى لأى وظيفة، وتخصيص أعمال معينة فى الصناعة والتجارة والمهن لجنس معين، مع حظر قيام عامل من جنس معين بالحلول محل عامل آخر من جنس آخر. وذلك بهدف حماية العمال البيض من منافسة العمال الأفريقيين لهم[٢]. وفضلا عما تقدم فقد اعتبرت المدن مناطق أوربية لا يحق للأفريقى التواجد فيها إلا إذا كان يؤدى عملا لخدمة البيض، كما لا يحق له التملك فيها، وبموجب ذلك تم نقل الأحياء الأفريقية إلى خارج المدن بهدف تقليل أعداد الأفريقيين فى الحضر قدر الإمكان[٣].

---

(1) Frederick A. Johnstone, Class, Race.. Op.cit., Pp. 66 – 71.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 591 – 594.
(3) وذلك بموجب قانون الأهالى (المناطق الحضرية) لعام ١٩٢٣ والتعديلات اللاحقة التى طرأت عليه والتى بلغت ١٢ تعديلا حتى عام ١٩٦٤. وتنص ديباجة هذا القانون على أن "المدن مناطق أوربية، ولا يوجد فيها مكان للأهلى (الأفريقى) الزائد عن الحاجة الذى لا يعمل (لدى الرجل الأبيض) ولا يخدم شعبه" وكانت أداة تنفيذ هذا القانون هى تصاريح المرور على نحو مكن الدولة من توزيع العمالة الأفريقية بين المزارع والمناجم والقطاعات الرأسمالية، كما مكنها من إبعاد الأفريقيين عن هذه القطاعات عندما لا تكون هناك حاجة لهم. أنظر :
Rodney Davenport, "African Townsmen? South African Natives (Urban Areas) Legislation Through The Years" ; in African Affairs, Vol. 68, No. 271, April 1969, Pp. 98 – 106.

زد على ما تقدم أن هناك تفرقة حادة فى الأجور، للعمل الواحد، بين البيض والأفريقيين حيث يحصل الأخيرين على ادنى الأجور، ثم راحت الحكومة تقلل من أوضاع الأفريقيين فى المناطق الحضرية البيضاء، إلى وضع العمال المهاجرين، ثم فى السبعينات، إلى وضع العمال الأجانب، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الأفريقيين فى مجملهم محرومون من الحقوق السياسية، أيضا من الحقوق النقابية وإن اعترفت الحكومة من الناحية الفعلية بحق التجمع النقابى العمالى الأفريقى إلا أنها ترفض تسجيل النقابات العمالية الأفريقية، ثم أن الحكومة أصبحت تسيطر سيطرة كاملة على عملية تجنيد العمال الأفريقيين للعمل فى كافة القطاعات الاقتصادية البيضاء(١)، ثم أقامت وشجعت ما يسمى بصناعة الحدود والتى تتجه إلى نقل التطور الصناعى إلى حدود النانتوستانات بهدف نقل العمال الأفريقيين من المناطق الحضرية البيضاء للسكنى فى البانتوستانات ويهدف أن تصبح هذه البانتوستانات بوتقة للعمالة الرخيصة يسهل حصول الصناعة البيضاء عليها بأجور أقل من أجور الأفريقيين العاملين فى المناطق الحضرية البيضاء(٢).

ورغم هذه القيود، وغيرها كثير، فإن التطور الاقتصادى فى جنوب أفريقيا قد أدى إلى تزايد تشغيل الأفريقيين فى الصناعة التحويلية والتشييد إذ بلغ عدد عمال الصناعة الأفريقيين عام ١٩٧٦ نحو ٧٠٠ر٧٥٧ عامل، أى نحو ما يزيد على ٥٥% من إجمالى القوة العاملة فى هذا القطاع، وبلغ عدد عمال التشييد الأفريقيين فى نفس العام نحو ٦٠٠ر٢٩٣ عامل، أى نحو ما يزيد على ٧٠% من إجمالى القوة العاملة فى هذا القطاع(٣). فإزاء نقص

---

(1) Martin Legassick, Op.cit., Pp. 260 – 263.
(2) Ruth First & Others, Op.cit., Pp. 77 – 79.
(3) Muriel Horrel & Others, Op.cit., Pp. 294 – 303.

العمال البيض وما فرضته مقتضيات النمو الاقتصادى فإن اقتصاد جنوب أفريقيا بات يعتمد أكثر فأكثر على العمال الأفريقيين، وأصبح هؤلاء، في معظمهم وفي القطاعين سالفي الذكر، عمالا دائمين مع ازدياد مهاراتهم، وأدى ذلك إلى زيادة قدرتهم الاقتصادية والتساومية كمنتجين وكمشترين على نحو ما يظهر في اضراباتهم العديدة في فترة السبعينيات(١)، ثم في التسليم النسبي من جانب الدولة، وأرباب العمل، تجاههم فيما يتعلق بمطالبهم في رفع الأجور حيث وصل متوسط الأجر الشهرى لعامل الصناعة الأفريقي نحو ١١٧ راند ولعامل البناء نحو ١١٥ راند عام ١٩٧٦(٢)، وقد أدى هذا الارتفاع النسبي في أجورهم إلى زيادة قوتهم الشرائية، وباتت المحلات التجارية البيضاء تسعى لاجتذابهم على نحو يثير مسألة احتمال استخدامهم لهذه القوة الشرائية في تحقيق أغراض اقتصادية أو سياسية(٣)، ويتضح هذا الأمر كذلك في التسليم النسبي من جانب الدولة تجاههم في السماح بتشكيل لجان للعمال الأفريقيين داخل وحداتهم الإنتاجية وإن كانت هذه مجرد لجان استشارية معينة تتولى التفاوض مع مدير الوحدة الإنتاجية(٤)، ثم راحت الحكومة تجرى تعديلاً لسياسة حجز الوظائف لتسمح للأفريقيين بتولى أعمال شبه ماهرة بل وماهرة وإن كانت بأجور أقل من أجور البيض(٥).

---

(1) بلغ عدد الإضرابات العمالية الأفريقية في عام ١٩٧٥ فقط نحو ١١٩ اضرابا من بينها ٨٧ إضرابا كانت تستهدف رفع الأجور، وواجه البوليس ٦١ إضرابا منها، واعتقل خلالها ٥٠٣ عامل.

Ibid., pp. 316 – 317.
(2) Ibid., P. 294, 303.
(3) Francis Wilson , Op.cit., Pp. 194.
(4) Thoko Mbanjwa (ed.), Op.cit., Pp. 190 – 191.
(5) Ruth First & Others, Op.cit., Pp. 66- 67 & P. 71.

وإزاء هذه الضغوط الاقتصادية فضلا عن الحاجة إلى العمالة الأفريقية وتزايد هذه الحاجة فإن منظرى سياسة الأبارتهيد راحوا يفكرون فى حلول لوضع عراقيل أمام نمو الطبقة العاملة الأفريقية وتحجيم دورها الاقتصادى والسياسى المحتمل، وانتهوا إلى ضرورة الأخذ بأحد أسلوبين(١):

الأول : يتمثل فى نظام البطاقات : حيث يعطى للعامل الأفريقى بطاقة مدون فيها مدة عمله وخبراته ومهاراته ومكان عمله. وبعد فترة عمل يقضيها بموجب عقد عمل فى المناطق الحضرية البيضاء يعود إلى البانتوستانات، فإذ ما نشأت حاجة جديدة إلى عمله ورغب هو فى العمل يعود إلى نفس عمله السابق بموجب بطاقته. ورغم أن هذا الحل كان يستهدف الاستفادة بخبرات العمال الأفريقيين عند الحاجة، وترحيلهم إلى البانتوستانات كى يستقروا فيها انتظارا للحاجة إليهم إلا أنه يبدو أنه قد عزف عن الأخذ به لأنه يتطلب جهازا إداريا كبيرا للمتابعة والإشراف عليه ثم أن العامل الأفريقى نفسه قد لا تكون لديه رغبة فى العودة إلى نفس صاحب العمل القديم.

الثانى: تصنيف الأعمال إلى أعمال ماهرة تحجز للعمال الأفريقيين المقيمين فى المناطق الحضرية البيضاء، وأعمال غير ماهرة يقوم بها العمال الأفريقيون المهاجرون من البانتوستانات للعمل المؤقت بأجور زهيده. وواضح من هذا الأسلوب أنه يستهدف الاستفادة بمهارات العمال الأفريقيين فى المناطق الحضرية البيضاء من جانب ثم بذر بذور الشقاق بين عمال الحضر الأفريقيين **Urban Insiders** والعمال الأفريقيين المهاجرين من البانتوستانات للعمل فى الحضر **Urban Outsider**.

---

(1) Francis Wilson, Op.cit., Pp. 182 – 183.

ويبدو من الجدل الدائر داخل جنوب أفريقيا طوال النصف الثانى من عام ١٩٧٩ أن حكومة بيتر بوتا تتجه إلى تفضيل الأخذ بالأسلوب الثانى. ويظهر ذلك من اللجان التى شكلتها الحكومة لهذا الغرض ومن المناقشات البرلمانية والتى تتجه إلى إلغاء تصاريح المرور بالنسبة للأفريقيين فى المناطق الحضرية البيضاء، والسماح لهم بحرية الانتقال من مدينة إلى أخرى، والاعتراف بحقوق الملكية لهم فى المناطق الحضرية البيضاء (الأحياء الأفريقية)، ثم الاعتراف الرسمى بنقابات عمال الصناعة الأفريقيين فى المناطق الحضرية فقط دون العمال المهاجرين أو عمال التعدين. وواضح من أن ذلك يستهدف من جانب الاستفادة من هؤلاء، ثم محاولة كسبهم كنخبة عمالية أفريقية لتأييد نظام حكم الأقلية البيضاء، ومن ثم ضرب وحدة الطبقة العاملة الأفريقية، أكثر من ذلك فهناك اتجاها لمنح الأفريقيين المقيمين فى الحضر نوعا من الحكم الذاتى، وبذلك يتم فصلهم، نهائيا، شأنهم شأن الأفريقيين فى البانتوستانات، عن بقية الجماعة الأفريقية(1). وفيما يتعلق بصناعة التعدين، فهى أقدم الصناعات فى جنوب أفريقيا، وكانت تقليديا، ولا تزال إلى حد ما، تعتمد على العمالة المهاجرة المتعاقدة من خارج جنوب أفريقيا، نظرا لرخصها من جانب، وصعوبة تنظيمها فى إطار حركة عمالية لكون العمال أجانب ومن جنسيات مختلفة من جانب ثان، ثم عزوف الأفريقيين من جنوب أفريقيا عن العمل فى المناجم لخطورته، وانخفاض الأجور فيه من جانب ثالث، لا أدل على ذلك من أنه من بين إجمالى القوة العاملة فى مناجم جنوب أفريقيا والذى كان يبلغ نحو ٧٣٠ر٥٩١ عامل عام ١٩٧٤ لا نجد إلا ٤٥٨ر٩٩ عامل أفريقى من جنوب أفريقيا، أى نحو ١٧%

---

(1) لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع أنظر :

The Gurdian, May 22/ 1979 & Sep. 15, 20 / 1979.

فقط من إجمال القوة العاملة فى قطاع التعدين، أما الباقى فقد استقدم من بتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وموزمبيق ومالاوى. على أن عدد العمال الأفريقيين من جنوب أفريقيا قد ارتفع فى قطاع التعدين إلى ١٨٠ ألف عامل عام ١٩٧٥[١] ومرجع ذلك هو الرغبة فى تعويض نقص العمالة المهاجرة من الخارج والناجم عن قرار الرئيس باندا رئيس مالاوى فى إبريل ١٩٧٤ بوقف عمليات تشغيل العمال المالاويين فى جنوب أفريقيا ثم الرغبة كذلك فى تفادى ما يمكن أن يترتب على احتمال قيام موزمبيق بعد استقلالها بوقف تجنيد عمالها للعمل فى جنوب أفريقيا والذى يبلغ عددهم السنوى فى المتوسط نحو ١٠٠ ألف عامل[٢].

وتشير إحصاءات عام ١٩٧٧ إلى زيادة اعتماد قطاع التعدين فى جنوب أفريقيا على العمال الأفريقيين من داخل البلاد وإلى تناقص كبير فى عدد العمال الأفريقيين المتعاقدين للعمل من خارج جنوب أفريقيا. فقد انخفض عدد العمال المالاويين من ١٠٨ر٩٠٢ عامل عام ١٩٧٤ إلى ٢٠٧ عامل فقط عام ١٩٧٧، وانخفض عدد العمال الموزمبيقيين من ٨٤ر٢٣٦ عامل عام ١٩٧٤ إلى ٣٨ر٢٤٤ عامل عام ١٩٧٧، وقد تم تعويض جانب من هذا النقص بتجنيد مزيد من العمال من كل من ليسوتو وبتسوانا وسوازيلاند فزاد

---

(1) Muriel Horrell & Others, Op.cit., Pp. 301 – 303.

(2) اتخذت مالاوى هذا القرار عقب تحطم طائرة كانت تقل ٧٧ عاملا مالاويا فى طريق عودتهم إلى مالاوى بعد انتهاء فترة تعاقدهم للعمل فى جنوب أفريقيا مما أسفر عن مقتلهم.

لمزيد من التفصيلات أنظر :

Roger Leys, " South African Gold Mining in 1974 : The Gold Of Migrant Labour", in African Affairs,(Vol. 74, No. 295, April 1975,) Pp. 200 – 202.

عدد العمال من هذه الدول من ٩١٤ر٩٧ عامل عام ١٩٧٤ إلـــى ٥٣٠ر١٣٦ عامل عام ١٩٧٧ وكما تم تجنيد نحو ٧٢٧ر٢٤ عامل من روديسيا على أنـــه قد تم تعويض الجانب الأكبر من نقص العمال فى قطاع التعدين مـــن خـــلال تجنيد مزيد من العمال الأفريقيين من جنوب أفريقيـــا ســـواء مـــن المنـــاطق الحضرية البيضاء، أو من البانتوستانات. وقد بلغ عدد هـــؤلاء عـــام ١٩٧٧ نحو ٢١٧ ألف عامل يشكلون نحو ٥١% من جملـــة العـــاملين فـــى قطـــاع التعدين(١).

إن تزايد اعتماد قطاع التعدين على العمال الأفريقيين من جنوب أفريقيـــا من شأنه أن يؤدى إلى زيادة قدرتهم الاقتصادية والتساومية. وقد بـــات ذلـــك يتضح فى زيادة اضراباتهم واتجاه بعض شركات التعدين إلى رفع أجـــورهم والتى لم يكن يزيد متوسط الأجر الشهرى للعامل الأفريقى منها عن ٧٩ راند عام ١٩٧٤(٢).

ثانيا : عمال الزراعة الأفريقيون فى مزارع البيض :

إذا كان استغلال العامل الصناعى الأفريقـــى يـــرتبط بوضـــعه الـــوطني (اللونى) فإن هذا الأمر يبدو أكثر وضوحا فى حالة عمال الزراعة الأفريقيين فى مزارع البيض. وكما رأينا سابقا فإنه لا يوجد فـــلاح أبـــيض أو عامـــل زراعة أبيض فهؤلاء الذين يعيشون على الأرض الزراعيـــة فـــى المنطقـــة البيضاء هم مزارعون رأسماليون أو وكلاء يعملون لحسابهم وهـــم يملكـــون الحق الكامل فى امتلاك وزراعة ٨٧% من مساحة جنوب أفريقيا، وليس لأى

---

(1) Ibid., P. 199.

وأنظر كذلك : Colin Legum (ed.) , Op.cit., P. B 927.

(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., Pp. 301 – 302.

أفريقى، أيا كان مركزه الاقتصادى، أى حق قانونى فى امتلاك أو زراعة هذه الأرض اللهم إلا للعمل لمصلحة المالك الأبيض. أما ذلك العدد المتناقص من الأفريقيين من ملاك الأرض بوضع اليد – والمسمون بـ Squsatters – فى المزارع البيضاء فليس لهم حقوق ملكية أو إيجار على الأرض التى يزرعونها وهم بالأساس يشكلون عمالا زراعيين مجبرين على خدمة مالك الأرض الأبيض. وإن كانت أجورهم تدفع عينا. وهكذا يمكن القول بأنه فى مزارع البيض، فإن عملية تجريد الفلاح الأفريقى من حقول الملكية والإيجار على الأرض قد تمت بالكامل [١].

وقد بلغ عدد السكان الأفريقيين فى الريف الأبيض عام ١٩٧٠ نحو ٦٥ر٣ مليون نسمة، أى أنهم فى هذا العام كانوا يشكلون نحو ¼ السكان الأفريقيين فى جنوب أفريقيا[٢].

وهذا العدد يضم عمال الزراعة المأجورين، ومن يسمون بـ Squatters وأسرهم على أنه تجب ملاحظة أن النسبة الغالبة من هذا العدد هم عمال زراعة سواء كان هؤلاء رجالا أو نساء أو أطفالا، مما دفع ببعض الكتاب إلى القول بأن هناك نحو ٢ مليون عامل زراعة أفريقى فى مزارع البيض فى جنوب أفريقيا.

وإجمالا فإن هناك نظامين أساسيين يعمل العامل الزراعى الأفريقي فى كليهما:

الأول: هو نظام العامل الزراعى الذى يحصل على أجر نقدى شهرى بالإضافة إلى جزء عينى، وهذا النظام مطبق فى معظم مزارع الكيب،

---

(1) Joe Slovo, Op.cit., P. 124.
(2) Julian R. Friedman, Op.cit., P. 8.

وأورانج الحرة، وبعض مزارع ناتال وترانسفال[1]. وبموجب هذا النظام فإن متوسط الأجر الشهرى النقدى للعامل الأفريقى لم يكن يزيد على ١٤ راند عام ١٩٧٦[2]، هذا فى حين أن صحيفة بوست الجنوب أفريقية تشير فى عددها الصادر فى ١٩٧٩/٧/١٣ إلى أن أجر العامل الزراعى الأفريقي فى مزارع شركة ليتابا للحمضيات (وهى أكبر شركة زراعية فى جنوب أفريقيا) يتراوح ما بين ٢٠ - ٣٠ راند[3]. شهريا، وهو أجر منخفض بشتى المقاييس. وبسبب نقص العمالة الأفريقية الأجيرة وتفضيل العمال الأفريقيين العمل فى الصناعة والتعدين لارتفاع أجورها نسبيا، فإن حكومة جنوب أفريقيا حولت لاتحادات ونقابات المزارعين البيض منذ عام ١٩٥٢ سلطة إنشاء سجون مزارع يرسل إليها السجناء لقضاء فترة عقوبتهم فى العمل فى المزارع البيضاء وبموجب ذلك أنشيء ٢٢ سجنا من هذا النوع، وظل هذا الأسلوب يشكل مصدرا للعمالة فى المزارع البيضاء، وبخاصة فى ترانسفال. وحتى أواخر الستينيات فإن الأشخاص المتعطلين أو غير المرغوب فيهم فى الحضر يرسلون إلى سجون المزارع لمدة تتراوح بين عامين وثلاثة أعوام. ويتولى قوميساريو البانتو البيض سلطة الحكم على الأفريقى بكونه عاطلا أو غير مرغوب فيه، وقد تم توسيع القواعد التى يبنى عليها هذا الحكم بموجب قوانين البانتو المعدله لعام ١٩٦٤، وأصبح إلقاء القبض على أى أفريقى فى الحضر بموجب هذا النظام ينهض دليلا على إدانته ومن ثم يتعين عليه أن يختار بين المحاكمة أو

---

(1) Leo Marquard, Op.cit., P. 47.

(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 300.

(3) Weekly News Brifing, (London : ANC Office) , Issue. No. 28, - 2nd week, Vol. 3, June 1979, P. 9.

الترحيل إلى سجون المزارع وهناك يعيش فى ظروف سيئه، ويتعرض للاضطهاد والتعذيب على يد المزارعين البيض، بـل إن عديـدا مـن هؤلاء المزارعين يستخدمون وسائل غير قانونية بما فيها القوة، للإبقاء على الأفريقيين حتى بعد انتهاء مدة عقوبتهم(١).

الثاني: وهو نظام العامل الزراعى المقيم الذى لا يحصل على أجر نقدى على الإطلاق بل هو يعمل عددا محددا من أيام السنة لدى المزارع الأبـيض فى مقابل إعطائه الحق فى العيش فـى المزرعـة، ورعـى قطعانـه، وزراعة قطعة من الأرض لحسابه وهؤلاء ممن يسمون بالملاك بوضع اليد، وينتشر هذا النظام فى أجزاء من ترانسفال وناتال(٢).

ويتضح مما تقدم أن علاقة المالك الأبيض بالعامل الزراعى الأفريقى هى علاقة شبه إقطاعية يغلب عليها طابع السيد – الخادم، بل أن تقرير المجلـس الكنائسى العالمى يشير إلى أن الضرب المبرح للعمال الأفـريقيين، وإطـلاق الرصاص عليهم، حتى الموت على يد المزارع الأبيض بات أمرا شائعا(٣)، ثم أن أجور العمال الزراعيين هى أجور لا تصل إلى مستوى الكفاف، بل انهـم يعيشون فى أكواخ تبعد على الأقل نصف ميل عن بيوت المزراعين البـيض وهى مبنية من الطين لا تقى من تغير الأحوال الجوية(٤).

---

(1) Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 22.

وأنظر أيضا: Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 529.

وكذلك : Leo Marquars, Op.cit., P. 48.

(2) Ibid., Pp. 48 – 49.
(3) Ann & Neva Seidman, Op.cit., P. 22.
(4) Leo Marquard, Op.cit., P. 50.

ومنذ عام ١٩٦٤ تولت المجالس المحلية لضبط العمل والتى تتكون من المزارعين البيض وعضو يمثل إدارة تطوير البانتو مهمة تزويد المزارع بالعمال الأفريقيين، وترحيل العمال الفائضين عن الحاجة إذا اقتضى الأمر ذلك، كذلك فإن الحكومة تسعى إلى إحلال الميكنة فى المزارع البيضاء محل العمالة الأفريقية قدر المستطاع، وفى نفس الوقت تسعى إلى القضاء على الحق التقليدى للأفريقيين فى المزارع البيضاء، وإيجاد عمال زراعيين مهاجرين فقط[١].

وهكذا فإن الأسر الأفريقية فى المزارع البيضاء باتت مهددة من جانب الحكومة ثم هى تعتمد على حسن نوايا مالك المزرعة فهى تابعة له، ذلك أن الأسرة التى تطرد من المزرعة ليس لها الحق فى البحث عن عمل فى المدن، كما ليس لها حق مطالبة زعيم البانتوستان بقطعة أرض[٢].

وإذا كان تشتت عمال الزراعة الأفريقيين فى المزارع البيضاء، فضلا عن أميتهم، يحول دون التضامن السياسى بينهم، إلا أنهم فى النهاية يشكلون جيشا من الفقراء ورصيدا احتياطيا لحركة التحرير الوطني الأفريقى عندما تتسع عمليات الكفاح المسلح وتنتشر[٣].

ثالثا : الأفريقيون فى البانتوستانات :

ويبلغ عدد هؤلاء وفقا لإحصاء عام ١٩٧٠ نحو سبعة ملايين نسمة أو ما يقل قليلا عن نصف العدد الإجمالي للجماعة الأفريقية[٤]، وهؤلاء يعيشون فى مساحة لا تتجاوز ١٣% من مساحة البلاد موزعة على عشرة بانتوستانات،

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 529 – 230.
(2) Francis Wilson, Op.cit., P. 175.
(3) R.W. Johnson, How Long will south Africa Survives, (London : - Billing & Sons Ltd., 1977), P. 299.
(4) Julian R. Friedman , Op.cit., P. 7.

ثم أن الوضع الاقتصادي فى هذه البانتويتانات سيئ للغاية لعدم توافر أية موارد اقتصادية فيها تكفى لإعالة سكانها، وباستثناء قلة قليلة من الزعماء القبليين وبعض الساسة وكبار رجال الإدارة فى البانتوستانات فإن الغالبية الساحقة من الأفريقيين فى البانتوستانات يعيشون تحت خطر الفقر، وينتمون بذلك إلى أدنى درجات السلم الاجتماعى – الاقتصادى للجماعة الأفريقية، ويمكن تصنيف هؤلاء إلى فئة منتجين مستقلين، وفئة عمالية:

١ – المنتجون المستقلون (الفلاحون) :

هؤلاء يعيشون طوال العام فى البانتوستانات، ويعتمدون على أراضيهم الزراعية المحدودة وقطعانهم، وهم فى مرحلة من مراحل عمرهم قد اشتغلوا عمالا مهاجرين فى المنطقة البيضاء، وإجمالا فإن دخولهم لا تكفى لإعاشتهم ومن ثم فهم يعتمدون إلى حد كبير على معونة أفراد الأسرة الذين يعملون فى المناطق الحضرية البيضاء[1]. ورغم الأهمية الكبيرة لهؤلاء كمنتجين زراعيين فى المراحل الأولى للتصنيع فى جنوب أفريقيا إلا أن أوضاعهم قد تدهورت منذ بداية القرن الحالى تدهورا كبيرا، ونقص عددهم إلى حد كبير[2]، وكان مرجع ذلك أسباب عدة لعل أهمها وأحدثها ما قامت به الحكومة فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، استنادا إلى تقرير لجنة توملنسون لعام ١٩٥٥، من السعى لخلق طبقة مزارعين دائمة فى البانتوستانات وقد اقتضى ذلك قيام الحكومة بترحيل كل الأفريقيين الذين ليس لهم حق زراعة الأرض فى ظل الاستخدام القبلى بتوزيع غير عادل للأرض، وقد ترتب على برنامج الحكومة قلاقل خطيرة، واندلاع أعمال عنف فى أوائل الستينيات

---

(1) Francis Wilson, Op.cit., P. 175.

(2) لمزيد من التفصيلات عن أسباب تدهور أوضاع الفلاحين الأفريقيين أنظر :
Colin Bundy, Op.cit., Pp. 387 – 388.

وبخاصة فى بوند ولاند، والمناطق الشرقية لترانسكاى على حدود ناتال[1]، وانتهى الأمر بتجريد العديد من الفلاحين من حقوقهم على الأرض إذ يشير تقرير صدر فى خريف ١٩٦٢ إلى أن ٤١ أسرة فقط - تشكل نحو ٣ر٧% من عينة مقدارها ١٠٩٠ أسرة - كانت تقوم بالزراعة على أساس اقتصادى فى منطقة كينج ويليامز بسيسكاى حيث كانت تمتلك كل منها مزرعة تقدر مساحتها بنحو ١١١ آكر (الآكر = ٤٠٠٠ م٢) فى حين أن ٦٠ر٧% من العينة كانت تزرع أقل من ٢ آكر[2]، ويشير إحصاء فى أواخر الستينيات إلى أن نحو ثلث أسر سيسكاى لا يملكون أرضا على الإطلاق، فى حين أنه فى منطقة امتاتا بترانسكاى فإن ٩٥% من الأسر لا يملكون إلا أقل من ٣ر٤ هكتار (هكتار = ١٠٠٠٠م٢) لكل أسرة [3].

ونتيجة لما تقدم فإن غالبية الفلاحين الأفريقيين فى البانتوستانات لا يمتلكون إلا مساحات محدودة من الأرض لا تكفى لإعاشتهم، ثم أن العديد منهم قد جرد من ملكيته وانضم إلى جيش المتعطلين فى البانتوستانات الذين ينتظرون فرصة عمل فى المناطق البيضاء.

٢ - العمال :

نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية فى البانتوستانات فإن الغالبية العظمى من أبنائها ينتمون إلى فئة العمالة غير الماهرة، والنسبة الغالبة من هؤلاء تدخل فى صفوف العمال المهاجرين الذين ينتقلون سنويا ما بين محال إقامتهم فى البانتوستانات وبين أماكن عملهم فى المناطق البيضاء الحضرية والريفية سواء للعمل فى صناعة التعدين أو للعمل فى المزارع البيضاء، ويقدر عدد

---

(1) د. عبد الملك عوده : م. س. ذ. ص ص ٧١ - ٧٤.

(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 522 – 525.

(3) Joe Slovo, Op.cit., Pp. 124 – 125.

هؤلاء بنحو ما يوازى عدد القوة العاملة الأفريقيـة القاطنـة فـى المنـاطق الحضرية البيضاء[١]، وترجع أهمية هؤلاء إلى كونهم يشكلون حلقة الوصـل بين المناطق الحضرية البيضاء وبين البانتوستانات وبالتالى فهم ينقلون كافـة الأفكار والأحداث السياسية التى تدور فى المناطق الحضرية البيضاء ويعدون بذلك أداة فعالة لتنمية الوعى السياسى داخل البانتوستانات [٢].

وبالإضافة إلى ذلك فهناك نسبة ضئيلة من هؤلاء العمال لا يزيد على ٧٩ ألف عامل عام ١٩٧٥ تعمل فى التعدين داخل البانتوستانات، ونـسبة أخـرى تعمل فى صناعات الحدود البيضاء المقامة على حدود البانتوستانات، وبأجور أقل من أجور أقرانهم الأفريقيين العاملين فى نفس وظـائفهم فـى المنـاطق الحضرية[٣].

وهكذا، وفى إطار من ندرة البيانات عن البانتوسـتانات، يمكـن القـول إجمالا بأن معظم سكان هذه البانتوستانات يشكلون جيشا كبيرا من المتعطلـين المعدمين قوامه نحو سبعة ملايين أفريقـي، مكدسـين فـى البانتوسـتانات، ومنفصلين جغرافيا وسياسيا عن المنطقة البيضاء، وإن كانوا متوفرين كعمالة مهاجرة رخيصة تعمل فى الصناعة والمزارع البيضاء. ومثل هذا الأمر يثيـر مسألة إمكانيات العمل السياسى داخل البانتوسـتانات علـى أن ذلـك مـازال احتمالا ضعيفا فى المستقبل المنظور، ذلك لأن قوة جنوب أفريقيا فضلا عـن ولاء أنظمة الحكم فى البانتوستانات لها من شأنه أن يقلل من احتمالات تهديـد نظم الحكم فى البانتوستانات، فضلا عن أنه يحول دون تحول البانتوسـتانات

---

(1) Francis Wilson, Op.cit., Pp. 172 – 173.
(2) R.W. Johnson, Op.cit., Pp. 299-300.
(3) T. Malan & P.S. Hattingh , Op.cit., P. 42.

إلى قواعد للعمل الفدائى من جانب لكون حكوماتها غير صديقة وغير مؤيـدة لحركة التحرير الوطني الأفريقى ومن جانب آخر لضعف هذه البانتوسـتانات وعجزها عن مواجهة ما قد يترتب على تأييدها للعمل الفدائى[١].

وعلى أية حال فإن الغالبية العظمى من سـكان البانتوسـتانات يـشكلون رصيدا احتياطيا لحركة التحرير الوطني الأفريقى يمكن أن يكون سندا لها فى مرحلة متقدمة من الكفاح المسلح.

---

(1) R.W. Johnson, Op.cit., Pp. 300 – 301.



الفصل الثالث

الجماعة الملونة

المبحث الأول: الطبقة العليا الملونة.

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى.

المبحث الثالث: الطبقة الدنيا.

الفصل الرابع: الجماعة الهندية

المبحث الأول: الطبقة العليا

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى.

المبحث الثالث: الطبقة الدنيا.

الهيكل الطبقي لمجتمع جنوب أفريقيا.

الفصل الثالث
الجماعة الملونة

الجماعة الملونة هى تلك الجماعة المنحدرة من أسلاف مختلطة، والتى لا تنتمى إلى البيض أو الأفريقيين أو الهنود. ووفقا للتعريف الرسمى الوارد فى قانون تسجيل السكان المعدل لعام ١٩٦٧ فإن الشخص الملون هو ذلك الشخص المولود لأبوين ملونين، أو لأب أبيض وآخر ملون أوبانتوى(١).

وترجع نشأة الجماعة الملونة فى جنوب أفريقيا إلى عملية الاتصال والتزاوج بين مختلف الجماعات الإثنية فى جنوب أفريقيا على مدى القرون الثلاثة التى أعقبت الاستيطان الأبيض فى الكيب عام ١٦٥٢، فخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر فإن قوى ثلاث أسهمت وشاركت فى تكوين الجماعة الملونة وهى : جماعة الخوا-خوان والتى تضم الهوتنتوت وبعض البوشمان، وجماعة الرقيق المجلوبة من غرب أفريقيا ومدغشقر وجزر الهند الشرقية، ثم الجماعة البيضاء من بحارة وجنود والتى شكلت أساس الاستيطان الأبيض، ومنذ الربع الأخير من القرن الماضى فإن الدماء البانتوية تسربت إلى الجماعة الملونة بعد تغلغل عمال البانتو المهاجرين إلى الكيب الغربى، وهى المنطقة التى تعد من الناحية التقليدية منطقة تركز الجماعة الملونة(٢).

---

(1) W.B. Vosloo , " The Coloured Policy of the National Party" In -N.J Rhoodie (ed.) , South African Dialogue Contrasts in South African Thinking on Basic Race Issue, (Philadelphia : The Westminster Press, 1972), P. 367.

(2) Ibid., P. 361. وأنظر أيضا:

Willem Abram Malgas, "The Coloured People of South Africa", In The African Communist, No. 34, 3rd Quarter 1968, Pp. 52 – 54.

وكنتيجة لهذا التنوع فى الأصول الأثنية فإن الجماعة الملونة تعد من أكثر جماعات جنوب أفريقيا تنوعا من حيث الملامح الفيزيقية ومــن حيــث لــون البشرة. ورغم هذا التنوع فإن التكوين الأثنى للجماعــات الفرعيــة الملونــة، والأنماط التاريخية لاستيطانها فى مناطق معينة قد أديا إلى ظهور جماعــات فرعية متسقة ومتماسكة مثل : ملونوا الكيب والذين يتركزون أساسا فى الكيب الغربى، والمالاويون فى مدينة الكيب وشبه جزيرة الكيب، والجريكواس فــى شمال وشرق مقاطعة الكيب، والباسترز فى شمال غربى الكيب، ثم العديد من الجماعــات الــصغيرة **Dunns , Nunns** فــى ناتــال و **Opperman ,** **Carlous - Baajies** فى أورانج الحرة، **Buys** فى ترانــسفال وبالإضــافة إلى ما تقدم فهناك جيوب صغيرة للملونين فى عديد مــن المنــاطق الريفيــة المتناثرة حول مقار البعثات التبشيرية والمعازل [١].

وعلى أية حال فإن عملية التحضر المستمرة للجماعة الملونــة، ونتيجــة وقف سريان قوانين المرور على الملونين منذ عــام ١٨٢٨، ونتيجــة لعــدم خضوع هؤلاء لإجراءات ضبط الهجرة إلى الحضر، هذه العملية تتجــه إلــى القضاء التدريجي على الاختلاف الإثنى داخل الجماعة الملونة[٢].

ومن خلال الارتباط الوثيق للملــونين بالهيكــل الــسياسي والاقتــصادي والديني فإنهم فى غالبيتهم اعتنقوا أسلوب الحياة الغربــي، وبــات غــالبيتهم يتحدثون الأفريكانية، ثم انهم اندمجوا فى اقتصاد جنوب أفريقيا كجــزء مــن الطبقة العاملة، وإن كانوا يقعون فى مستوى أعلى من الجماعة الأفريقية فــي الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي لجنوب أفريقيا[٣].

---

(1) W.B. Vosloo, Op.cit., Pp. 361 – 362.
(2) Francis Wilson; Op.cit., P. 186.
(3) W.B. Vosloo, Op.cit., P. 362.

وحيث أن الجماعة البيضاء لا تزال ترفض دمج جماعة الملـونين فيهـا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من جانب، كما ترفض من جانـب آخـر إقامـة وطن محلى لهم، على غرار ما تفعله مع الجماعة الأفريقية – باعتبار أن ذلك يعد أمرا غير عملي ويصعب تحقيقه وتتبع إزاءهم سياسـة تـسمى "التنميـة المتوازية "والتي تتضمن إقامة أبنية سياسية واقتصادية واجتماعية منفصلة لهم مستهدفة تنمية أوضاعهم كجماعة لها هويتها المستقلة دون أن يكون لها وطن محلى مستقل(١)، فإن وضع الجماعة الملونة بات قلقا ومتأرجحـا، فـلا هـى يسمح لها بالوصول إلى وضع الجماعة البيضاء، كما لا يسمح لها بأن تـستقر فى وضع الجماعة الأفريقية، وقد أدى ذلك إلى تزايد إحساس الجماعة الملونة بالتمييز ضدها(٢)، ويزيد من صعوبة إمكانية اتخاذ الجماعة الملونـة لموقـف جماعى واضح إزاء سياسة حكومة جنوب أفريقيا البيضاء أن هـذه الجماعـة تشكل أقلية عددية سواء كانت الجماعة البيضاء هى المسيطرة، وسواء تمكنت الجماعة الأفريقية من السيطرة على الحكم، وليس من شك فى أن هذا الوضع يسهم فى ترددها فى اتخاذ موقف جماعى صريح بالتأييد أو المعارضة لهـذه الجماعة أو تلك.

---

(1) N. J Rhoodie, "The Coloured Policy of South Africa, Parallelism - As A Socio – Political Davice To Regulate White – Coloured Integration", in African Affairs, vol. 72, No. 286, Jan. 1973, Pp. 51 – 53.

(2) W.H. Thomas, "Socio – Ecnomic Development of the Coloured - Community", in. H. W. Van der Merwe & C.J Groenewad (eds.), Occupational and Social Change Among Coloured People in South Africa, (Cape Town : Juta & Company 1, ed., 1976), Pp. 68 – 69.

وقد بلغ العدد الإجمالى للجماعة الملونة وفق تقديرات عام ١٩٧٦ نحو ٢٫٤٣٤٫٠٠٠ نسمة يشكلون ٩% من إجمالى سكان جنوب أفريقيا[1]. ونظرا للتوزيع الإقليمى غير المتوازن للجماعة الملونة حيث تجد هذه الجماعة جذورها فى الكيب الغربى، فإن الأهمية العددية لهذه الجماعة تختلف بين المقاطعات والمدن الكبرى. فوفقا لتعداد عام ١٩٧٠ والذى كان يحدد عدد الجماعة الملونة بنحو ٢٫٠١٨٫٤٥٣ نسمة نجد أن أعداد الملونين فى مقاطعة الكيب يبلغ نحو ١٫٧٥١٫٣٦٧ نسمه، وهو عدد يفوق عدد أى جماعة عرقية أخرى فى المقاطعة بما فى ذلك الجماعة الأفريقية، إذ هم يشكلون نحو ٤١% من سكان المقاطعة، ونحو ٨٦٫٧% من إجمالى الجماعة الملونة (من بينهم ٤٧٫١% فى الكيب الغربى، ٢٩٫٦% فى مدينة الكيب)، فى مقاطعة ترانسفال نجد أن نسبتهم لا تزيد على ٧٫٥% من الجماعة الملونة، وتصل نسبتهم إلى ٣٫٣% فقط فى ناتال، ١٫٨% فى أورانج الحرة، ٠٫٧% فى المناطق البانتوية[2]. (أنظر الخريطة رقم ٢).

إن مسألة التوزيع الإقليمى غير المتوازن على درجة كبيرة من الأهمية خاصة إذا أخذنا فى الحسبان التفرقة بين الأقلية الاجتماعية والأقلية العددية ففى حين أن المفهومين مترادفان على مستوى الماكرو، إلا أن التفرقة بينهما على مستوى الميكرو أو المستوى الإقليمي أمر على جانب كبير من الأهمية طالما أن الجماعة الملونة ليست فى وضع أقلية عددية فى مناطق اقامتها التقليدية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن الشطر الأكبر من الجماعة الملونة قد أصابة التحضر، ففى عام ١٩٧٠ بلغت نسبة قاطنى الحضر من الجماعة الملونة نحو ٧٠%، وهو ما يعنى انتقال الشطر الأكبر منهم من

---

(1) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 32.
(2) Julian R. Friedman, Op.cit., Pp. 6 – 12.

العمل فى الزراعة إلى العمل فى القطاعات الاقتصادية الحديثة[1]، ثم هو يعنى كذلك بدء الاختفاء التدريجى لأوضاع الجماعات الفرعية الملونة، وبدء ظهور الاختلافات الطبقية داخل صفوف الجماعة الملونة ككل، ويمكن توصيف الهيكل الطبقى للجماعة الملونة على النحو التالى :

---

(1) Ibid., P. 7.

المبحث الأول

الطبقة العليا الملونة

تتكون هذه الطبقة من شريحتين أساسيتين هما : كبار ملاك الأرض، ورجال الأعمال.

أولا : كبار ملاك الأرض :

يمتلك المزارعون الملونون ويستأجرون نحو٧ر١ مليون هكتار تقع في واحد وعشرين منطقة منفصلة، ومازالت ملكية الملونين للأرض في معظمها ملكية جماعية(١)، ومن جملة المساحة السابقة لا يوجد إلا نحو ٤١٥ر٣٢٣ هكتارا مملوكة ملكية فردية من جانب ٨١٥ مزارعا ملونا. وتتوزع هذه المساحة على النحو التالي :

٦١٧ر٣٠٧ هكتار في مقاطعة الكيب يملكها ٦٧٥ مزارعا، ٢٤٣ هكتار يملكها مزارعين اثنين في الترانسفال، ٨١٦ هكتار يملكها ثلاثة مزارعين في أورانج، ٧٣٩ر١٤ هكتار يملكها ١٣٥ مزارعا في ناتال(٢).

ويتضح من البيانات السابقة أن المزارعين الملونين، بالإضافة إلى الأراضي التي يمتلكونها، يتركزون في مقاطعة الكيب، وناتال. ويبلغ متوسط ملكية المزارع الواحد في كل المقاطعات نحو ٣٩٦ هكتار، ترتفع إلى ٤٥٦ هكتار في مقاطعة الكيب، وبالنظر إلى كبر حجم المساحات التي يمتلكها هؤلاء فإنهم يستخدمون العمل الأجير في الزراعة، وبالنظر إلى ازدحام المناطق التي تقع فيها هذه المساحات بالسكان فإن المزارعين لا

---

(1) W.H. Thomas Op.cit., P. 57.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 300.

يستخدمون الوسائل الزراعية الحديثة، مما جعل الإنتاجية الزراعية ضـــعيفة، وإن كانت أعلى قليلا من المستوى المعيشى[١].

ومنذ منتصف الستينيات أعلنت الحكومة عن سياستها المتعلقة بتجميد عدد القوة الأفريقية العاملة فى الكيب الغربى، ولم يعد مسموحا بزيادة مـــن العـــدد الذى كان عليه فى إغسطس ١٩٦٦، واتجهت الحكومة إلـــى إنقـــاص عـــدد العمال الأفريقيين فى المنطقة بنسبة ٥% سنويا، وهكذا أصبحت منطقة الكيب الغربى بخاصة، وكل المنطقة الواقعة غرب الخط الممتد من هيومـــانز دورب – كولزبرج ، منطقة أفضلية للعمال الملونين، وبموجب ذلك فـــإن أى تنميـــة اقتصادية جديدة فى المنطقة يجب ألا تقوم على العمالة الأفريقيـــة. ويفـــضل العمال الملونون على العمال الأفريقيين فى كل الوظائف والأعمال، ولم يعـــد مسموحا للأفريقيين بدخول المنطقة إلا كعمال مهاجرين فى إطار عقود عمـــل لا تزيد مدتها على عام واحد [٢].

(أنظر الخريطة رقم ٢).

وقد أدت هذه السياسة إلى نقص كبير فى القوة العاملة بالكيـــب الغربـــى. ذلك إن هذه السياسة – فضلا عن ارتفاع نسبة التحضر بين الملونين بالإضافة إلى الفرص التى أصبحت مفتوحة أمامهم نتيجة إغلاق بأن منافـــسة العمـــال الأفريقيين لهم – قد أدت إلى هجـــرة عمـــال الزراعـــة الملـــونين للمـــزارع والارتحال إلى الحضر بحثا عن فرص عمالة أفضل. وقد أدى ذلـــك بـــبعض

---

(1) W.H. Thomas, Op.cit., P. 57.
(2) Sheila R. Vander Horst, " Statutory and Administrative Measures -and Policy Directly Affecting the Employment of Coloured Peresons", in H. W. Van derMerwe & C.J Groenewald (eds.), Op.cit., Pp. 157 – 158.

مزارعى الكيب الغربى إلى معارضة هذه السياسة نظرا لـصعوبة حـصولهم على العمالة الأفريقية المهاجرة المتعاقدة والتى راحت هى الأخرى تبحث عن فرص عمالة أفضل فى قطاعات غير الزراعة، وفى مناطق أخرى من جنوب أفريقيا. لذلك لم يكن غريبا أن تستثنى منطقة نهر هكس (منطقة دى دورنـز) من سياسة تجميد القوى العاملة الأفريقية[١]. وايما كان الوضع فإن المـزارعين الملونين باتوا يعتمدون شيئا فشيئا على العمالة الأفريقية الرخيصة المتعاقـدة، والتى تأتى أساسا من ترانسكاى وسيـسكاى للعمـل فـى مـزارع المـوالح والفاكهة[٢].

ثانيا: رجال الأعمال:

إن عدد رجال الأعمال الملونين الذين يمتلكون أو يـديرون مـشروعات خاصة ليس كبيرا، ومرجع ذلك بالأساس طردهم من المناطق التى أصـبحت مخصصة للبيض فى مدينة الكيب، وترحيلهم إلى المناطق الملونة دون توفير الأماكن المناسبة لهم لبدء مشروعاتهم الجديدة، هذا فضلا عن أن ٣٠% فقـط من القوة الشرائية للملونين تنفق داخل مناطق الجماعة الملونة[٣]

على أنه منذ أوائل الستينيات، ومع تدشـين سياسـة "التنميـة المتوازيـة "للملونين فإن الحكومة سعت إلى خلق طبقة وسطى ملونة تـرتبط مـصالحها بمصالح الجماعة البيضاء بحيث تشكل بداية لنمو طبقة عليا بـين الملـونين، ومن أجل ذلك أنشأت الحكومة شركة تنمية الملونين ١٩٦٢ بهـدف تـشجيع

(1) William Beinart, "Recent Occupational Mobility of Coloured People - in Cape Town ", W.Vander Merwe & Groenewald (eds.), Ibid., P. 91.
(2) Francis Wilson, Op.cit., P. 173.
(3) W.H. Thomas, Op.cit., P. 59.

وتمويل رجال الأعمال الملونين فى المجالات الصناعية والتجارية والمالية من خلال تقديم القروض لهم للقيام بمشروعاتهم فى منـــاطق الجماعـــة الملونـــة فقط[١]. وحتى عام ١٩٧٤ قدمت الشركة قروضا بلغت قيمتها نحو ٩ مليـــون راند لنحو ٢٨٦ مشروعا خاصا ملونا، وبالنسبة للمـــشروعات التـــى تحتـــاج لرأس مال كبير وتزداد فيها درجة المخاطرة على نحو لا يـــستطيع الأفـــراد الملونين الأقدام عليها، فإن الشركة تبدأ هذه المشروعات من جانبهـــا بإنـــشاء شركات يساهم فيها الملونون. ومن أمثلة هذه المشروعات : مراكز تـــسويق، ومحلات بقالة كبرى، ومحطات بنزين، وبنوك ..إلخ. وحتى عام ١٩٧٤ فـــإن الشركة أخذت المبادأة فى ٤٤ مشروعا من هذا النوع بلغت مـــساهمتها فيهـــا نحو ٩ مليون راند أخرى، وفضلا عما تقدم تقوم الشركة بعقد دورات تدريبية لرجال الأعمال الملونين لرفع كفاءتهم الإدارية[٢].

كذلك قامت الحكومة بخطوة أخرى لتشجيع رجال الأعمال الملونين فـــى مجال تجارة المشروعات الكحولية، ذلك لأن المشروعات الملونة فـــى هـــذا المضمار، شأنها شأن مشروعات الجماعات الأخرى غيـــر البيـــضاء، كـــان بمقدورها فقط، وفق قانون الخمور القديم دخول تجارة توزيع الخمـــور وفقـــا لحصة معينة لكل منها، على أن قانون الخمور المعدل لعام ١٩٦٣ جعل مـــن حق الشركات الملونة إقامة المطاعم وصرح لها ببيع الخمور فيهـــا وتقـــديمها فى المناطق الملونة، وقد استفاد رجال الأعمال من ذلك. إذ بمساعدة شـــركة تنمية الملونين أنشئ العديد من المطاعم على هذا النمط[٣].

---

(1) W.B. Vosloo, Op.cit., P. 171.

(2)The Administration of coloured Affairs, "Occpational - Opportunities for the Coloured People", in H.W. Van der merwe & C.J. Groenewald (eds.), Op.cit., Pp. 136 – 137.

(3) Tom Swartz, " Coloured Progress Under Separate. Development ",-in N.J. Rhoodie (ed.), op.cit., P. 385.

وحيث أن رجال الأعمال الملونين يقيمون مشروعاتهم فى مناطق الجماعة الملونة فقط، ولا يستهدفون من إقامتها المنافسة مع المشروعات البيضاء الكبرى، وحيث أنهم استفادوا كثيرا من الفرص التى فتحت أمامهم منذ أوائل الستينيات فإنهم باتوا يشكلون أقلية ممتازة داخل أغلبية ملونة معدمة، وباعتبارهم أرباب عمل لأعمال فإن مصالحهم فيما يختص بالعلاقة مع العمال الملونين، وبأجورهم وباتحاداتهم العمالية باتت تتماثل مع مصالح أرباب العمل البيض. وصحيح أنهم ينادون ويحبذون زيادة القوة الشرائية للملونين بغية السيطرة عليها، كما أنهم يعارضون القيود المفروضة على نشاطهم فى إطار مناطق الجماعة الملونة، لكن ضغوطهم يتم أقلمتها. ولذا فإن الغالبية العظمى منهم تبدو راغبة فى العمل فى إطار سياسية التنمية المتوازية لأنهم يستفيدون منها. وبالتالى يمكن النظر إليهم باعتبارهم جماعة متعاونة مع المصالح البيضاء التى تساعدهم، ومن ثم فهم يؤيدون الوضع الراهن، على أن مصالحهم قد تدفع بهم فى المستقبل إلى المطالبة بإنهاء التفرقة العنصرية فى مجال السلطة السياسية، وإن كانت هذه المطالبة ربما تكون فى إطار الاندماج مع هيكل السلطة البيضاء(١).

---

(1) William Beinart, Op.cit., Pp. 107 – 108.

المبحث الثانى
الطبقة الوسطى الملونة

تضم هذه الطبقة العديد من أصحاب المهن والوظائف الذى يربط بينهم إحساسهم بالتمييز فى الأجور ضدهم إذا قورنوا بنظرائهم من البيض، وحرمانهم من الحقوق السياسية على مستوى الدولة. وقصرها على مجلس تمثيل الملونين، وفيما عدا ذلك فهم مختلفون فيما بينهم سواء فيما يتعلق باتجاهاتهم السياسية، ومستوى دخولهم، ودرجة الأمان الذى تتمتع به كل طائفة منهم. واستنادا إلى ذلك يمكن تقسيم هذه الطبقة إلى شرائح ثلاث الأولى : تضم المدرسون بخاصة، والكتاب والأدباء والمحامون، والثانية : تضم الأطباء والممرضات والعاملون فى البنوك وجمعيات الإسكان وشركات التأمين، والثالثة : تضم رجال الجيش والبوليس وأصحاب المناصب فى الخدمة المدنية.

أولا: المدرسون والكتاب والمحامون:

وهى تأتى على قمة هذه الطبقة سواء نظر إليها من حيث مركزها الاقتصادى – الاجتماعي الذى كانت تتمتع به داخل الجماعة الملونة، وسواء نظر إليها من حيث تاريخها النضالى والقيادى للجماعة الملونة. فقد شكل المدرسون الملونون بخاصة عصب الحركة الراديكالية داخل الجماعة الملونة، وكانت معظم قيادات التنظيمات السياسية الملونة من بين المدرسين ذلك أن دورهم كمعلمين كان هاما فى مجتمع يحترم المؤهل الدراسى، ثم أن المؤهل كان يشكل مفتاحا للمركز الاجتماعى وللدخل المرتفع، وقد أدى ذلك إلى أن أصبح هؤلاء يشكلون القيادة الطبيعية لجماعتهم، على أن هناك عدة عوامل أدت إلى تدهور أوضاع المدرسين وتحجيم أدوارهم القيادية لجماعتهم والحد من فعالية نشاطهم السياسي منها: أن النمو الاقتصادى فى جنوب أفريقيا فى

الستينيات قد أدى إلى ارتفاع أجور وأوضاع العمال المهرة وشبه المهرة، ومن ثم إلى التدهور النسبى للمركز الاقتصادى للمدرسين الذى أثر بالتالى على وضعهم الاجتماعى، ومنها أن طبيعة مهنة التدريس ذاتها كانت تحد من فعالية نشاطهم السياسى، فاعتمادهم على المرتب الشهرى جعلهم فى موقف حرج فإما أن يؤيدوا سياسة الحكومة حفاظا على وظيفتهم، وإما أن يعارضوها مع ما يستتبع ذلك من مخاطر قد تبدأ بالفصل من الوظيفة وتنتهى بالاعتقال. ومن ثم فقد كان موقف الغالبية منهم موقفا وسطا يتمثل فى اللجوء إلى أساليب المقاطعة وعدم التعاون مع السلطات. وإحساسا منهم بضعف موقفهم فى مواجهة الحكومة فإن بعضا منهم انضم إلى عضوية التنظيمات السياسية الأفريقية للحركة الوطنية، كما أن بعض تنظيماتهم قد تحالفت مع هذه التنظيمات(١). وقد بات ذلك يشكل مصدر تهديد لحكومة جنوب أفريقيا، فراحت تقيم مؤسسات تعليمية منفصلة للجماعات العرقية المختلفة فى البلاد بموجب قانون توسيع التعليم الجامعى لعام ١٩٥٩ الذى أنشأ جامعة للملونين فى الكيب الغربى، ثم خولت لإدارة شئون الملونين، والتى أنشئت عام ١٩٦١، سلطة الإشراف على مدارس الملونين عام ١٩٦٤، وعلى كل ما يتعلق بتعليم الملونين حتى أصبحت الإدارة تسيطر على تعيين وترقية المدرسين حتى وظيفة مدير مدرسة، كذلك أنشأت الإدارة مناصب بيروقراطية داخلها تستخدمها كأدوات للترقية لأولئك الذين هم على استعداد لتخفيف معارضتهم لنظام الحكم(٢)، كما أصدرت الحكومة فى عام ١٩٦٨ قانونين: الأول: يحرم ملونى الكيب من التمثيل البرلمانى غير المباشر، وهو الحق

---

(1) Mary Simons, " Organised Coloured Political Movements",In - H. W.van der Merwe &C.J.Groenewald (eds.),op, cit., Pp. 225 – 226.

(2) William Beinart, op.cit, P. 108.

الذى كانوا يتمتعون به منذ أكثر من قرن، والثانى: هو ما يسمى بقانون حظر التداخل السياسى، والذى يحظر وجود منظمات، وأحزاب سياسية تـضم فـى عضويتها أعضاء من جامعات عرقية مختلفة(١)، وقد أدت هذه الإجراءات إلى اضعاف نفوذ المدرسين كقيادة للجماعة الملونـة، كمـا أدت إلـى اضـعاف تضامنهم مع المنظمات السياسية الأفريقية، خاصة بعد إعلان كل من المؤتمر الوطني الأفريقى، ومؤتمر الوحدة الأفريقية منظمتين غيـر شـرعيتين منـذ أحداث شاربفيل عام ١٩٦٠، على نحو دفع بعض المدرسين إلـى الاسـتقالة، والمعارضة السافرة للنظام مع ما يحمله ذلك من مخاطر، ثم اتجاه قلة مـنهم للعمل السرى من الخارج (٢). ورغم ذلك فقد كان يوجد عام ١٩٧٥ نحو أكثر من ٢٢ ألف مدرس ملون يعملون تحت إشراف إدارة شئون الملونين(٣) حيث تعمل الإدارة على احتواء العدد الأكبر منهم إلى جانب سياسة الحكومـة كـى يشكلوا نخبة من نوع جديد متعاونة مع الحكومة.

وبالإضافة إلى المدرسين يوجد نفر قليل من الأدباء والكتـاب الملـونين الذين يعبرون عن مشكلات وطموحات جماعتهم باللغة الأفريكانية، كما يوجد عدد من المحامين الملونين لم يكن يزيد على ثمانية عـام ١٩٦٠(٤) وهـؤلاء بالنظر على قلة عددهم والقيود المفروضة على ممارستهم لنشاطهم، لم يكـن لهم دور بارز فى الحركة السياسية الملونة.

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 388.
(2) David Curry "The Frustration of being Coloured", in N.J. Hoodie, - Op.cit., P. 407.
(3) The Administration of Coloured Affairs, Op.cit., P. 120.
(4) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 590.

ثانيا: الأطباء والممرضات:

وهؤلاء يحصلون على مرتبات مجزية إلى حد ما تفوق مرتبات غيـرهم من المهنيين كما تفوق مرتبات أقرانهم من الأفريقيين، وإن كانت تقـل عـن مرتبات أقرانهم البيض. ولعل العامل الأخير هو سبب شـكواهم المـستمرة، وليس لهؤلاء دور سياسي بارز داخل الجماعة الملونة، إذ يبـدو إن طبيعـة مهنتهم لا تجعلهم فى صدام مع الحكومة، ثم أن عددهم ضئيل لا يسع بتحـول مطالبهم الاقتصادية فى رفع الأجور إلى مطالب سياسية، ففي عام ١٩٦٠ كان عدد الأطباء الملونين لا يتجاوز ٧٨ طبيبا[١]، ولم يزد هذا العدد كثيـرا فـى السنوات اللاحقة إذ تخـرج ١٧ طبيبـا ملونـا عـام ١٩٦٧، و١٩ طبيبـا عام ١٩٧٣، ٢١ طبيبا عام ١٩٦٥[٢]، أما الممرضات الملونـات فقـد بلـغ عددهن عام ١٩٧٥ نحو ٣,٨٤٢ ممرضة[٣].

ويمكن أن يضاف إلى هذه الشريحة كذلك العاملون فى البنـوك (٢,٩٥٧ عام ١٩٧٥) وجمعيات الإسكان(٤١٧ عام ١٩٧٥) وشركات التأمين(٣,٦٥٥ عام ١٩٧٥). وهؤلاء يحصلون على رواتب معقولة إلى حد مـا، وإن كانـت مطالبهم تتركز هي الأخرى في مساواة أجورهم بأجور نظرائهم من البيض[٤].

---

(1) Idem,
(2) Weekly News Briefing, (London: ANCN Office), Issue No. 26,- 5th week, June, vol. 3, 1979; P.19.
(3) Muriel Horrel & Others, op .cit., P. 386.
(4) Ibid., P. 304

ثالثا: أصحاب المناصب العليا في البــوليس والجــيش والخدمـــة المدنية:

وهؤلاء رغم قلة أعدادهم إلا أن دورهم على درجة كبيرة من الأهميـــة، سواء تمثل هذا الدور في تعاونهم مع نظام الحكم، وهو الدور الــذي يؤديـــه حاليا، وسواء تمثل دورهم في المستقبل في مساعدة حركة التحريــر الــوطني والتستر على نشاطاتها. وإن كان ذلك لا يزال احتمالا قابلا للجدل.

وقد بلغ عدد الملونين العاملين في بوليس جنــوب أفريقيــا عــام ١٩٧٥ نحو ١٨٦٧ شخص من بينهم نحو ١٨ ضابطا، نحو ٣١١ صف ضــابط[١]. وفي نفس العام رقى سبعة ملونين إلى رتبة الملازم في جيش جنوب أفريقيـــا، وأصبحوا بذلك أول ضباط غير بيض في جيش جنوب أفريقيا، كــذلك فــتح المجال أمام الملونين في بحرية جنوب أفريقيا وأصبحت أمامهم فرصة الترقي إلى رتب الضباط. وإن كانت القوات الجوية مازالت مغلقة أمامهم[٢].

وفيما يتعلق بالخدمة المدنية فقد بلغ عدد الملونين العاملين فـــي الحكومـــة المركزية عام ١٩٦٧ نحــو ٤٧ ألــف شــخص، وفـــي إدارات المقاطعـــات نحو ٢٠,٥١٣ شخص وفي السلطات المحلية نحو ١٣ ألف شــخص، وفـــي البريد والبرق نحو ٥,٧٨٠ شخص، على أن فئة قليلة من هؤلاء هـــي التـــي تحصل على مرتبات مرتفعة، ففي البريد والبرق على سبيل المثــال لا يوجــد

(1) Ibid., P.307
(2) Cynthia H .Enloe,"Ethni Factors in the Evolution of the South - African Military",in ISSUE, A Quarterly Journal of Opinion,(Massachusetts:African Studies Association, Brandis Univ.), Vol.5, No 4, Winter 1975, P.24

من بين العدد السابق إلا ٥١٠ شخص يحصلون على مرتبات تزيد على ٢٠٠ راند شهريا عام ١٩٧٦[1].

إن طبيعة الوظائف التى يشغلها هؤلاء، فضلا عن حصولهم على رواتبهم العالية من الحكومة وفرص الترقي والازدهار المفتوحة أمامهم تجعلهم يقفون موقف الدفاع عن مصالحهم التى باتت ترتبط فى المرحلة الحاليــة بمــصالح الأقلية البيضاء الحاكمة.

---

(1) Muriel Horrell& Other, Op.cit.,Pp.306 - 311.

المبحث الثالث

الطبقة الدنيا الملونة

تضم هذه الطبقة الغالبية العظمى من الجماعة الملونة ممن ينتمون للطبقة العاملة الملونة(١)، ويشكل العمال الملونون فى قطاعى الـصناعة والبنـاء - بحكم قوتهم العددية، وانتظامهم فى نقابات عمالية - عـصب هـذه الطبقـة، ويقوى من أوضاعهم إنهم - وعلى العكس فى مختلـف الأقـاليم- يـشكلون المقوم الأساسي للعمالة الماهرة فى الكيب الغربي وبخاصة في قطاعي البناء، وصناعة الأثاث(٢) ثم أنهم كذلك، وعلى عكس الحال فى مختلف أرجاء جنوب أفريقيا، يشكلون قوة العمل الرئيسية غير الماهرة فى الكيب الغربي وبخاصـة في صناعات النسيج والأغذية والمشروبات(٣).

---

(1) يبلغ اجمالى عدد هذه الطبقة ما يزيد على نصف مليون عامل موزعون علـى النحـو التالي:

عمال الصناعة التحويلية يبلغ عددهم ٢٢٤ ألف (عام ١٩٧٦) ، وعمال البناء يبلغ عـددهم ٥١ ألف (عام ١٩٧٥، وعمال التعدين يبلغ عددهم ٨آلاف (عام ١٩٧٤)، وعمـال تجـارة التجزئة يبلغ عددهم ٣٦ألف عامل(١٩٧٦)، وعمال تجارة الجملة يبلغ عـددهم ٢٢ ألـف عامل(عام ١٩٧٦)، وعمال الزراعة يبلغ عددهم ١٢٠ألف عامل (عـام ١٩٧٠)، وخـدم المنازل يزيد عددهم على ٨٥ ألف (عام ١٩٧٠). أنظر:

Ibid.,Pp.294 -305.

(2) بلغ عدد العمال الملونين المهرة فى قطاع البناء بالكتب العربـي عـام ١٩٧٤ نحـو ١٦٥٦ عامل فى حين لم يزد عدد العمال البيض المهرة عـن ١٧٥ عـاملا، وبلـغ عددهم فى صناعة الأثاث فى نفس العام ٢١٦ عامل فى حين لم يزيد عـدد العمـال البيض فى هذه الصناعة عن خمسة عمال. أنظر: **Ibid., P. 145**

(3)David Lewis,"Trade Unions and Class Stratification, A - Preliminary Analyses of the Role of Working Class

وكل ذلك يجعل لديهم قوة محتملة بمعنى أنهم يستطيعون، ولــو نظريــا، الانسحاب من العمل، وإن كانوا على أية حال لم يبرزوا أي روح كفاحية فــى السنوات الأخيرة، ولعل مرجع ذلك أن غالبية الاتحــادات العماليــة الملونــة والمختلطة تنطوي تحت لواء مجلس اتحاد العمل لجنوب أفريقيا، وبالتالي تتبع خطة المعتدل، ثم انه فى الاتحادات المختلطة بل وحتى فــى مجلــس اتحــاد العمل فإن العمال الملونين ليس لهم دور فى صنع سياسة الاتحادات العماليــة نظرا لطردهم من المجالس التنفيذية لهذه الاتحادات بحكم قــانون المــساومة الصناعية لعام ١٩٥٦(١).

ويضاف إلى ما تقدم فإن العمال الملونين المهرة وهم فى غالبيتهم أعضاء فى اتحادات عمالية، مازالوا مبعدين جزئيا أو كليا عن عــدد مــن الأعمــال الماهرة المحجوزة لعمل البيض. وهذا يدفعهم إلــى المطالبــة بإنهــاء حجــز الوظائف والحصول على التسهيلات فيما يتعلق بالتدريب واكتــساب المهــرة، لكنهم يخشون فى نفس الوقت من إنهاء القيود المفروضة على شغل الأعمــال الماهرة لأن الأجور المرتفعة التى يتحصلون عليها ترجع في جانب منها إلــى هذه القيود، ومن ثم تحدوهم الرغبة فى حماية أوضاعهم من منافــسة العمــال الأفريقيين الذين هم على استعداد للقيام ببعض أو كل أعمالهم مقابــل أجــور أقل. من هنا نجد موقف العديد منهم فيما يتعلق بالتشريعات العنــصرية فــى ميدان العمل موقفا وسطا يستهدف قيام الحكومة ببعض التعديلات فقــط فــى سياسة العمالة لتخدم مصالحهم دون أن تحدث فيها تحولا كبيرا يهدد من هــذه المصالح.

Organization= = in the Western cape", in H.W. van dormer we & C.J.Groenewald (eds.), Op.cit., p.180

(1) William Beinart, op. cit., Pp. 198-109

أما العمال المهرة والباعة، فهم غير منتظمين فى اتحادات عمالية بـــنفس درجة انتظام العمال المهرة. وهذه الــشريحة العماليـــة يمكنهـــا أن تمـــارس ضغوطا على أرباب العمل خاصة وإن معظم أعضائها لا يتحـــصلون علـــى فوائد اقتصادية مثل العمال المهرة. على أن هؤلاء من جهة أخرى محميـــون من منافسة العامل الأفريقى لهم وهكذا فإن مصالحهم ومـــواقفهم تتفـــق مـــع مصالح ومواقف العمال المهرة. فالجميع يقبلون سياسة الحكومة حول الـــنمط المستقبلى لقوة العمل فى الكيب الغربي[١].

وفيما يتعلق بعمال الزراعة يلاحظ أن أعدادهم تتناقص مع زيادة الفرص المفتوحة أمامهم للعمل فى القطاعات الاقتصادية الحديثة خاصة بعد الحمايـــة التى فرضت لصالح العمال الملونين وحالت دون منافسة العمـــال الأفـــريقيين لهم، كما يلاحظ أن خدم المنازل يشكلون ما يزيد على نصف القـــوة العاملـــة للنساء الملونات[٢].

وهاتان الفئتان تشكلان رصيدا احتياطيا لسوق العمل فى الصناعة، كمـــا أن أعضاءهما يحصلون على أدنى أجور بين الطبقة العاملة الملونة، وهـــؤلاء نظرا لتناثرهم وعدم تنظيمهم ليس لديهم قوة سياسية محتملـــة فـــى المـــستقبل المنظور.

ويمكن إضافة فئة أخرى وهى فئة المعدمين من قاطنى الأكواخ. وهى فئة تقع أدنى السلم الاقتصادي الاجتماعي للملونين. فقد ترتب على قيام الحكومـــة بتخصيص معظم المناطق فى المدن للجماعة البيضاء إلى طرد العديـــد مـــن أبناء الجماعة الملونة إلى أطراف وضواحى المدن - شأنهم شأن الأفريقيين - دون أن توف لهم الحكومة الإسكان أو وسائل المعيشة المناسبة. لا أدل علـــى

---

(1) Ibid., P.109
(2) W.B. Vosloo, Op.cit., Pp. 371-372.

ذلك أنه فى عام ١٩٧٧ قدر أن الملونين يفتقرون إلى مساكن تقدر بنحو ٦٠ألف مسكن فى المنطقة المحيطة بمدينة الكيب وحدها، وأن نحو ١٣١ ألف أسرة ملونة فى حاجة إلى مساكن فى مختلف أنحاء البلاد، وقد ترتب على ذلك أن أصبحت مدن الأكواخ ظاهرة منتشرة فى جنوب أفريقيا، ويوجد أكبر تجمع لهذه المدن فى شبه جزيرة الكيب حيث يوجد نحو ٦٠ مدينة من هذا النمط، وقد قدر أن عدد قاطنى هذه المدن فى شبه جزيرة الكيب وحدها يتراوح ما بين ٢٢٠ألف نسمة إلى ٢٥٠ ألف نسمة معظمهم من الملونين(١).

وإزاء هذا الوضع فليس من الغريب انتشار تعاطى المشروبات الكحولية بين الملونين(٢)، وارتفاع معدلات خرقهم للقوانين التى تبلغ ١٠ أمثال معدلاتها بالنسبة للهنود، وليس من الغريب كذلك ارتفاع نسبة وفيات الأطفال بين الملونين فهي تصل إلى نحو ١٣% بينما لا تزيد عن ٤% بين الهنود، وارتفاع نسبة الأطفال السفاح إلى نحو ٤٣% بين الأطفال الملونين فى حين أنها لا تزيد عن أنها لا تزيد عن ٧% بي الأطفال الهنود(٣).

يتضح من العرض السابق للوضع الاقتصادى – الاجتماعى للجماعة الملونة ما يلي :

---

(1) Ernest Harsch,"South Afria: The Plight of Urban Squatter", - Africa Report, (New Jersey: Rutgers Univ., The African - Amerienn Institute, Inc.), May - June. 1979, Pp. 15-20.

(2) يستثنى من ذلك جماعة مالايو الكيب الذين يدينون بالإسلام، وهم يتمتعون بسمعة حسنة نظرا لكفاءتهم وإمكانية الاعتماد عليهم أكثر من غيرهم من الملونين. انظر:
Irving Kaplan & Others, op .cit., Pp. 167- 168

(3) Kogila A.Moodley," South African Indians: The Wavering - Minority", in L. Thompson & J. Butler(eds.)/ op .cit., Pp. 251-252

أولا: رغم أن الجماعة الملونة تلي الجماعة البيضاء من الناحية العددية، ورغم سريان بعض الدماء البيضاء فى أصولها، ورغم إنها تنتمي ثقافيا ولغويا ودينيا إلى الجماعة البيضاء، وبخاصة جماعة الافريكانرز، إلا أن الجماعة البيضاء الحاكمة لا تزال ترفض دمج واستيعاب الملونين فيها، ورغم تقارب الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية لغالبية الجماعة الملونة مع أوضاع الجماعة الأفريقية إلا أن الجماعة البيضاء لا تزال كذلك ترفض إقامة وطن محلى للملونين على غرار ما فعلته وتفعله بالنسبة للجماعة الأفريقية، وإن كانت تحدد لهم مناطق إقامة مخصصة لهم، وتسعى إلى تحقيق نوع من التنمية لهم فى أطار ما يسمى بالتنمية المتوازية، وهى بذلك قد تركت مسألة تحديد أوضاعهم معلقة ريثما تحدد الظروف فى المستقبل المفاضلة بين أحد الخيارين أو تأتى بخيار جديد.

ثانيا: وبعد أن تمكنت الحكومة من مواجهة الحركة السياسية الراديكالية للملونين والتي كان يقودها المدرسون فإنها راجت تقوى من الرأسمالية الزراعية وطبقة رجال الأعمال الملونين كنخبة ترتبط مصالحها بمصالح الجماعة البيضاء، وإذا كان التطور الاقتصادى قد أفرز قوى اجتماعية جديدة تتمثل فى زيادة أعدا العمال الملونين المهرة وغير المهرة إلا أن هؤلاء باتوا يؤيدون سياسة الحكومة فيما يتعلق بالعمالة إلى حد ما، وبخاصة تجميد وإنقاص القوة العاملة الأفريقية فى الكيب الغربي، حماية لمصالحهم من المنافسة الأفريقية لهم، وإن كانوا ينتقدون سياسة الحكومة فيما يتعلق بالتمييز في الأجور بينهم وبين أقرانهم البيض، ويطالبون بتعديل سياسة حجز الوظائف على نحو يسمح لهم بتولي مختلف الأعمال شأنهم شأن البيض، ولا تزال هناك قوى

اجتماعية أخرى مثل عمال الزراعة وخدم المنازل فضلاً عن المعدمين وهؤلاء وإن شكلوا مصدر قلق وإزعاج للحكومة إلا إنهم في النهاية لا يشكلون خطراً محتملاً على أوضاع الجماعة البيضاء ٠

ثالثاً : من كل ما تقدم يتضح أن أي فعل اقتصادي أو سياسي تقوم به الجماعة الملونة وحدها أو قوى اجتماعية من صفوفها لن يكون له تـأثير علـى الهيكل الاقتصادي – الاجتماعي للجماعة البيضاء ما لم يكن هذا الفعـل مستنداً إلى تحالف هذه الجماعة مع الجماعـة الأفريقيـة بالأسـاس ، وبدون هذا التحالف فإن أي فعل تقوم الجماعة الملونة يـسهل احتوائـه وإذا كان هذا الفعل يمكن أن يؤدي إلى تحسن نسبي في أوضـاعها إلا أن هذا التحسن يمكن أن يكون على حساب الجماعة الأفريقية على نحو ما حدث من تجميد قوة العمالة الأفريقية في الكيب الغربي ثم أن تركـز الجماعة الملونة في الكيب الغربي وأن كان يقوي وضـعها فـي هـذه المنطقة إلا أنه يضعف من إمكانية تحركهـا لوحـدها، سياسـياً علـى مستوى الدولة ٠

٤

الفصل الرابع

الجماعة الهندية

المبحث الأول: الطبقة العليا

المبحث الثاني: الطبقة الوسطى.

المبحث الثالث: الطبقة الدنيا.

الهيكل الطبقي لمجتمع جنوب أفريقيا.

الفصل الرابع

الجماعة الهندية (الآسيوية)

ترجع بداية نشأة الجماعة الهندية في جنوب أفريقيا إلــى عــام ١٨٦٠ م عندما أبرمت الحكومتان الاستعماريتان في كل من الهند وناتال اتفاقاً يقــضي بقيام الأولى بتوريد العمال الهنود للعمل في مزارع القصب بديزبان بموجــب عقود لمدة خمس سنوات يحق للعامل بعدها أن يتعاقــد بنفــسه للعمــل فــي المزارع لمدة خمس سنوات أخرى، أو يقوم بأي عمل آخر ٠ وبعد مرور ١٠ سنوات من وصوله إلى ناتال فإن له أن يختار ما بين العودة ثانية إلى الهنــد على حساب حكومة ناتال أو يستقر في ناتال، وفي الحالة الأخيرة فإنه يمــنح قطعة أرض يزرعها من أراضي التاج، كما ويتمتع بكافة امتيــازات الــسكان البيض ٠ وقد اختار معظم الهنود الاستيطان(١).

---

(1) تضم الجماعة الهندية في صفوفها قلة من الصينيين لا تتعدى عشرين ألفاً، ومن هنــا يطلق على هذه الجماعة أحياناً وصف الجماعة الآسيوية على أنه نظراً الآن الغالبيــة العظمى من هذه الجماعة من الهنود فيفضل وصفها بالجماعة الهنديــة، خاصــةً وأن معظم الدراسات التي عرضت للتحليل لأوضاع هذه الجامعــة تطلــق عليهــا هــذه الوصف، فضلاً على أن البيانات الرسمية لحكومة جنوب أفريقيا بالإضافة إلى وثــائق حركة التحرير الأفريقي تصفها بهذا الوصف، لذا يفضل الباحث اســتخدام مــصطلح الجماعة الهندية في الدراسة حتى لا يحدث سوء فهم حين وصــفها مــرة بالجماعــة الآسيوية وحين وصفها مرة أخرى بالجماعة الهندية التزاماً بما يــرد فــي البيانــات الرسمية لحكومة جنوب أفريقيا ووثائق حركة التحرير الأفريقي.

لمزيد من التفاصيل عن وفود جماعة الهنود في المرحلة الأولى للاستيطان أنظر :

Malbel palmer, The History of the Indians in Natal, (London : Oxford Univ. Press, 1957). Pp.9 - 29

ولما كان هؤلاء المستوطنون الهنود الأول من عمال الزراعة فإنهم عقب فترة تعاقدهم زودوا دير بان بحاجتها من الفاكهة والخضر، أما البعض الآخر منهم فقد انتقل للعمل في مناجم الفحم والسكك الحديدية والبلديات(١). والطابع الغالب على هذه الجماعة أنهم أتوا من جنوب الهند وهم في مجملهم يتحدثون لغتي تأميل وتيلوجو(٢).

وفي ثمانينيات القرن الماضي وفدت إلى ناتال جماعة هندية أخري عرفت باسم "الأحرار" أو "المسافرون"، ومعظم هؤلاء قدموا من موريشيوس وشرق أفريقيا، أما البعض الأخر منهم فقد قدم من شمال الهند، ولا تشكل هذه الجماعة إلا نحو ١٠% من كل المهاجرين الهنود في القرن الماضي، ثم أن غالبية أعضائها يتحدثون اللغة الجيوجاراتيه ومن المسلمين، وقد عمل معظم هؤلاء في التجارة، ووجدوا في اقتصاد ناتال النامي فرصا للكسب ثم تغلغلوا إلى ترانسفال سعيا وراء فرص اقتصادية جديدة (٣).

وسرعان ما أصبحت الجماعة الهندية - بنشاطها الزراعي والتجاري، ثم سيطرتها على أعمال الخدمات في الفنادق والمطاعم - تشكل تهديدا للاحتكار الاقتصادي الأبيض ، ولذلك فلم يكد يمر ثلاثون عاما على وصول الهنود إلى جنوب أفريقيا حتى توالت التشريعات التي تقيد نشاطهم الاقتصادي والسياسي. فحرمتهم حكومة ترانسفال من "حقوق المواطنة"، وحالت دون امتلاكهم لأي مشروع يرتبط بالتعدين وقيدت ملكيتهم في بعض الأحياء المنعزلة، وفرضت عليهم حمل تصاريح مرور. كما وحظرت عليهم التجوال في الشوارع المرصوفة، وقامت حكومة أورانج الحرة بطردهم كلية منها بموجب قانون

---

(1) Kogila A. Moodley, Op.Cit., Pp. 252-253.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.Cit., P 179
(3) Kogila A.Moodley, Op.Cit., P. 2253.

صدر عام ١٨٩١، كما أن حكومة الكيب قيدت هجرتهم إليها باختبار يجرى لهم في القراءة والكتابة ، في حين أن حكومة ناتال قد جردتهم من حقوقهم السياسية في عام ١٨٩٥ (وكان يوجد في هذه الفترة نحو ٢٥١ هندي مقيدون في جداول الناخبين) ، وفرضت عليهم ضريبة رأس مقدارها ثلاثة جنيهات استرلينية، من كل ذكر تعدى الستة عشر عاما، ومن كل أنثي بلغت الثانية عشر عاما ، كما فرضت نفس الضريبة على كل من يرفض التعاقد ثانية، أو يرفض العودة إلى الهند، وقيدت حركة دخول الهنود غير المتعاقدين إليها، كما قيدت إصدار تراخيص تجارية لهم(١).

وعقب إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا فإن الالتزامات الواقعة على حكومة ناتال بموجب اتفاق عام ١٨٦٠ قد آلت من الناحية القانونية إلى حكومة الاتحاد، وهو ما اعترفت به الأخيرة عندما أعلن الجنرال سمطس عام ١٩١٧ - أمام المؤتمر الأمبراطورى - "أن المشكلات الإدارية المثارة بشأن الهنود في جنوب أفريقيا سيتم إيجاد حل لها بطريقة سليمة ومن خلال التشاور مع الهند ". وفى عام ١٩٢٧ تم إبرام اتفاق بين الحكوميين قبلتا بمقتضاه تعيين وكيل هندي (أصبح فيما بعد مفوضا ساميا) في جنوب أفريقيا يراقب شئون الهنود ويطلع حكومة الهند عليها، كما قبلت حكومة جنوب أفريقيا مسئولياتها تجاه الهنود الذين يعيشون في الاتحاد وتعهدت برفع مستواهم التعليمي والاجتماعي وتقديم كافة التسهيلات لهم(٢).

على أنه رغم ذلك فإنه حكومة الاتحاد راحت تعزز من التشريعات المعادية للهنود، وتستصدر تشريعات جديدة، فمع حلول عام ١٩١٣ لم يحد

---

(1) Fatima Mear, "An Indian's views on Apartheid" ,in N. J. Rhoodie - (ed.), Op.cit., P. 436

(2) Ibid., Pp.437-438

مسموحا بدخول الاتحاد إلا لزوجات وأولاد الهنود الموجودين بالفعل داخل الاتحاد، وحتى هذا الحق ألغى تماما عام ١٩٥٣[١].

ثم صدر في عام ١٩٤٦ قانون امتلاك الأرض للآسيويين، والذي يعرف باسم قانون التثبيت والتجميد، لأنة جمد ملكية الهنود للأراضي والمباني عند الوضع القائم آنذاك وحظر عليهم شراء أراض أو منازل أو حوانيت جديدة، وهو ما دفع حكومة الهند، بعد الاستقلال إلى استدعاء مندوبها السامي من جنوب أفريقيا عام ١٩٤٦، وقطع علاقاتها التجارية مع الاتحاد وقد توجت هذه التشريعات بصدور قانون مناطق الجماعة لعام ١٩٥٠، والذي حدد لكل جماعة عرقية، بما فيها الهنود، مناطق معينة لا يجوز لها امتلاك الأراضي أو المباني ألا في إطارها وقد ترتب على ذلك طرد الآلاف من الهنود من منازلهم وحوانيتهم وأراضيهم وترحيلهم من أواسط المدن إلى أحياء منعزلة خاصة بهم في أطرافها[٢]، وبعد أن اطمأنت حكومة جنوب أفريقيا إلى سيطرتها التامة على الهنود أعلنت رسميا في عام ١٩٦١ أن الهنود قد أصبحوا جزءا من سكان جنوب أفريقيا، وأنشأت إدارة الشئون الهندية في نفس العام لتتولى الإشراف على كل ما يتعلق بشئون الهنود[٣].

وتتشابة الجماعة الهندية مع الجماعة الملونة فى كون كل منهما يشكل أقلية عددية داخل جنوب أفريقيا، وإن عدد الجماعة الهندية لا يزيد عن ثلث الجماعة الملونة – من ثم فإن مصيرهما واحد، والسياسة المتبعة إزاءها واحده وتتمثل فى التنمية المتوازية – ثم هي تتشابه معها فى تركيز كل منهما فى مقاطعة معينة ، فإذا كان الملونون يتركزون في مقاطعة الكيب، وبخاصة

---

(1) Ibid., P.436.

(2) Hajee Ebrahim Joosub, " The Future of the Indian Community ", in N. J. Rhoodie (ed .) , Op.Cit., pp. 420-421

(3) Kogila A. Moodley , Op.Cit., p. 265.

فى الكيب الغربى، فإن الهنود - ونظرا للظرف التاريخي لوجودهم فى جنوب أفريقيا - يتركزون فى مقاطعة ناتال، على أن الجماعة الهندية تختلــف عــن الجماعة الملونة في أن مقاطعة أورانج الحرة مغلقة تماما فى وجه أى وجــود هندى فى حين أن للملونين وجود فى هذه المقاطعة وهى تختلف عنها كــذلك فى أن الجماعة الهندية ما زالت إلى حد كبير جماعــة متماسـكة اجتماعيــا وثقافيا، ومازالت تتبع الأسلوب الهندى فى الحياة فى الملبس والمأكل والثقافــة والتقاليد، وقد يكون مرجع ذلك حداثة وجودها فى جنوب أفريقيــا واســتمرار اتصالها بالهند حتى وقت قريب - فى حين أن الجماعة الملونة قد اندمجت في معظمها في أسلوب الحياة الأبيض، وبخاصة الأفريكانرى، ثقافيا ودينيا لقــدم عهدها فى جنوب أفريقيا. ثم ان الجماعة الهندية كذلك تقع فى وضع اقتصادى - اجتماعي أفضل من الجماعة الملونة سواء فيما يتعلق بالدخول الناجمة عن مشروعات خاصة، وسواء فيما يتعلق بالرواتب والأجور التى يحصل عليهــا أعضاءها من أعمالهم فى الحكومة أو المشروعات الخاصة.

وتتشابة الجماعة الهندية مــع الجماعــة البيــضاء، وبخاصــة جماعــة الافريكانرز، فى كون كل منهما جماعة مغلقة، ذلــك لأن الجماعــة الهنديــة ونظرا لتماسكها الثقافى والاجتماعى، ثم استنادها إلى تراث حضارى قديم قــد ولد لديها شعور بالكبرياء ومن ثم الانطواء عن الجماعات العرقية الأخــرى، وقد قوى من هذا الشعور لدى الهنود أن الهند قبل الاستقلال كانت مــستعمرة بريطانية، وكانت أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية تفوق أهمية أية مــستعمرة أخرى، وكان الهنود فى جنوب أفريقيا يعدون أنفسهم رعايا بريطانيين. ومــن

ثم فانهم وإلى عهد قريب، لم يكونوا يعتبرون أنفسهم أقلية فى جنوب أفريقيـــا، وإنما جزء مدعوم بمئات الملايين فى الوطن الأم وبالانتساب لبريطانيا [١].

وقد بلغ العدد الإجمال للجماعة الهنديـــة وفقـــا لتقـــديرات عـــام ١٩٧٦ نحو ٧٤٦ ألف نسمه أو ما يعادل ٢,٩% من إجمالى سكان جنوب أفريقيا[٢]، ونظرا للتوزيع الأقليمى غير المتوازن للجماعة الهندية فى جنوب أفريقيا حيث تتركز غالبيتها فى ناتال. فإن الأهمية العددية لهـــذة الجماعـــة تختلـــف بـــين المقاطعات والمدن الكبرى فوفقا لتعداد عام ١٩٧٠[٣]، والذى يحـــدد إجمـــالى عدد الجماعة الهندية بنحو ٦٢٠,٤٣٦ نسمة، نجد أن عدد الجماعة الهندية فى مقاطعة ناتال يبلغ نحو ٥١٤,٨١٠ نسمة وهو مـــا يـــشكل نحـــو ٨٣% مـــن إجمالى الجماعة الهندية وما يشكل نحو ٢٤% من سكان ناتال، ويزيد عـــددهم بذلك على عدد البيض فى المقاطعة، وإن كان عددهم يـــشكل نحـــو نـــصف الـــسكان الأفـــريقيين فـــى ناتـــال. ويبلـــغ عـــدد الهنـــود فـــى ترانـــسفال نحو ٦٣,٧٨٧ نسمة. وفى الكيب نحو ٢١,٦١٧ نسمة، أما الأورانج فلا يوجد بها سوى خمسة هنود. ويتركز الهنود فى مدينة ديربان بناتال إذ يصل عددهم إلى نحو ٢٣٤,٧٧٢ نسمة أو ما يعادل ٣٨% من إجمالى الجماعـــة الهنديـــة، وما يزيد على ٤٤% من سكان المدينة (انظر الخريطة رقم ٢). وفـــى عـــام ١٩٧٠ كان عدد الهنود المقيمين فى الحضر نحو ٥٣٥,٥٣٦ نسبة. أو نحـــو ٨٦% من إجمالى الجماعة الهندية، وهى نسبة مرتفعـــة وتعنـــى أن الـــشطر الأكبر من الهنود يعملون في القطاعات الاقتصادية الحديثة فى الحضر. وقـــد أدت زيادة نسبة التحضر بين الهنود، فضلا عن النتائج التى أسفر عنها قانون

---

(1) Fatima Meer, Op.cit., Pp. 438-439.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 31.
(3) Julian R. Friedman, Op.cit., Pp. 6-12.

مناطق الجماعة لعام ١٩٥٠ إلى القضاء على نظام الأسرة الممتدة بين الهنود، كما أدت إلى تأكل نظام الطوائف وبدأت تقسيمات طبقية جديدة فـــى الظهـــور داخل الجماعة الهندية تعتمد على الدخل والمستوى التعليمى، والمهنة، ومحـــل الإقامة.

ويمكن توصيف الهيكل الطبقى للجماعة الهندية على النحو التالى:

المبحث الأول

الطبقة العليا الهندية

وهى تتكون من شريحة التجار ورجال الأعمال، وشريحة مـــلاك الأرض على التوالى:

أولا: التجار ورجال الأعمال:

وتتكون هذه الشريحة من جماعة التجار الهنود" المسافرين" والتـــى أخـــذ وضعها الاقتصادى والسياسى فى التدهور، ثم جماعة رجال الأعمال الجديـــدة التى أخذت فى الظهور بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة بـــدعم مـــن الحكومـــة والمشروعات البيضاء كى تشكل نخبة موالية للحكومة وسياساتها.

وقد كانت جماعة التجار الهنود" المسافرين" تشكل الطبقة العليا الثرية بين الجماعة الهندية فى جنوب أفريقيا، وكانت تعتبر نفسها مختلفة ومتميـــزة بـــل ومتفوقة على العمال الهنود المتعاقدين، فأعضاؤها يتحدثون لغة واحـــدة هـــى الجيوجاراتية ثم إنهم كانوا فى وضع أفضل اقتـــصاديا لاشـــتغالهم بالتجـــارة وبعض الصناعات الحرفية، وكانوا كذلك فيما يتعلق بالناحية التعليمية حيـــث كان بمقدورهم إرسال أبنائهم للتعليم فى الخارج وبخاصة فى الميادين الطبيـــة والقانونية والتدريس. وهذه الجماعة فى غالبيتها من المسلمين الذين ارتبطـــوا بالطبقة الحاكمة التى سبقت بريطانيا فى حكم الهند. ونظرا للأوضاع الـــشبيهة بأوضاع الرق التى كان يعيش فى إطارها العمال الهنـــود المتعاقـــدين فـــإن

المسافرين يصفون أنفسهم بأنهم "عرب" تمييزا لهم عن غيرهم من الهنود على أن ذلك لم يحل دون خضوعهم للتشريعات والإجراءات التمييزيـة ذلـك أن مخاوف البيض من منافسة هؤلاء لهم كانت أكبر بكثير مـن مخـاوفهم مـن منافسة العمال الهنود المتعاقدين. ووفقا لرأى غاندى فإن اهتمام هذه الجماعـة كان ينحصر فى جمع الأموال ليس الا(١).

وبحكم كونها طبقة تجارية ثرية من جانـب، وكـون بعـض أعـضائها متعلمون تعليما غربياً حديثا من جانب آخر، فإن هذه الطبقـة ظلـت تـشكل القيادة السياسية للجماعة الهندية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثـم إنهـا، وبحكم طبيعتها وأوضاعها انتهجت الأسلوب السلمى والتفاوضـى التـدريجى لتحقيق مطالب الجماعة الهندية. ومن بين صفوف هذه الطبقة حصل غانـدى على معظم تأييده، ثم إنه كان خير مدافع عن مصالح هذه الطبقة بحكم انتمائه إليها فهو من المتحدثين بالجيوجاراتية، ثم انه من المثقفين ثقافة غربية، وكان لهذين العاملين أثرهما على الاتجاه المحافظ للقيادة السياسية للجماعة الهنديـة بما فيهم غاندى(٢).

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية أثبتت هذه الطبقة عجزها عـن تحقيـق مطالب الجماعة الهندية بل عن تحقيق مصالحها ذاتها، ذلك لأن صدور قانون امتلاك الأرض للآسيويين عام ١٩٤٦، وما أعقبة من انتهاء الحماية الهنديـة للجماعة الهندية، ثم صدور قانون مناطق الجماعة لعام ١٩٥٠ قـد أدى إلـى إبراز عجز هذه الطبقة على المواجهة، كما كانت هذه القوانين ضربة قاصـمة لمصالح هذه الطبقة.

---

(1) Fatima Meer, Op.cit.,P. 43.
(2)Kogile A.Moodley, Op.cit, Pp. 258 – 260.

وفي الوقت الذى بدأت تظهر فيه قيادة جديدة للجماعة الهندية من بين صفوف ابناء جماعة العمال المتعاقدين، فإن جنوب أفريقيا سعت من جانبها لخلق طبقة رجال أعمال هندية جديدة ترتبط مصالحها بمصالح الجماعة البيضاء. ذلك أن ضرب مصالح طبقة التجار، بموجب التشريعات السابق الإشارة إليها، قد انتهى إلى طرد التجار من أراضيهم وبيوتهم وحوانيتهم مما ترتب عليه فقدهم لعملائهم[١]، ثم إن إقامة الحكومة لسلسة من المجمعات التجارية والاستهلاكية الكبرى قد وضع العديد من التجار فى وضع تنافسي صعب ودفعهم إلى محاولة دخول الصناعة، وتنويع مصالحهم ومشروعاتهم. وفضلا عما تقدم فان انتشار التعليم بين ابناء جماعة العمال قد دفع بهم إلى دخول ميدان إقامة المشروعات لزيادة عوائدهم، وقامت الحكومة من جانبها بتشجيع نمو هذه الطبقة، وكذلك فعلت المشروعات البيضاء فراحت تقدم لها الخبرة والتدريب فى ميادين الإدارة والتنظيم والتمويل، وتقدم لها القروض من خلال شركة التنمية الصناعية، كما قدمت لها تسهيلات فى صناعات الحدود، وقامت البنوك وشركات البناء بتقديم القروض لهذه الطبقة الناشئة[٢].

---

(1) يقدر ان نحو ١٧٦٣ هنديا قد جردوا من ممتلكاتهم حيث انتزع منهم نحو ٦,٦٣٨ آكرا (الآكرا = ٤٠٠٠ متر مربع) من جملة الأراضى التى يمتلكونها فى بلدية ديربان والتى تبلغ مساحتها ١٠,٣٢٣ آكر.ومع نهاية عام ١٩٧١ طلب م ١٨,٥٦١ أسرة هندية إخلاء منازلهم تمهيدا لطرها وترحيلها إلى المناطق المخصصة للهنود، كما أبلغ ٤,٥٤٦ تاجرا هنديا بصورة إخلاء حوانتيهم تمهيدا لترحيلهم أيضا. أنظر:

Ibid., P. 263.

وانظر فى تفصيل ذلك:

(2) G.G. Maasdorp & P.N. Pillay," Occupational Mobility Among the - Indian people of Natal", in H.N. van der Merwe & C.J. Groenewald (eds.), Op.cit., Pp. 250 - 2551.

وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأنه رغم وجود عدد من المشروعات الهندية الكبيرة تدار بالوسائل الحديثة، إلا أن غالبية المشروعات الصناعية الهندية مازالت مشروعات صغيرة، وتعتمد على عمالة قليلة، ثم إن تنوع الصناعات مازال محدودا. فما زالت صناعة الملابس هى أكثرها شيوعا، وإن كان الهنود قد دخلوا ميادين صناعة النسيج والدباغة والأحذية، والأدوات الرياضية، والنجف، والبلاستيك، والأثاث والأغذية والحلوى والمياه المعدنية...ألخ. وهناك عدد يعتد به من مقاولى البناء الكبار الذين يسيطرون على عمليات الهدم فى ديربان، ثم أن هؤلاء يقومون بدور يعتد به فى تشييد الأحياء الخاصة بالهنود، ويوجد كذلك عدد من المشروعات الكبيرة فى مجال النقل(١).

ولتدعيم النفوذ السياسى لهذه الطبقة الجديدة الناشئة، وتعزيز تحالفها مع نظام الحكم قامت الحكومة عام ١٩٦٨ بإنشاء ما يسمى بالمجلس الهندى لجنوب أفريقيا ليكون جهازا استشاريا وأداة اتصال بين الجماعة الهندية والحكومة. ويتكون هذا المجلس من خمسة وعشرين عضوا يعينهم وزير الشئون الهندية من بين الجماعة الهندية وغالبية هؤلاء الأعضاء من بين صفوف الطبقة الجديدة(٢). ومن رؤساء هذا المجلس الحاج إبراهيم جوسيب وهو من كبار رجال الأعمال الهنود، ومؤسس أول بنك هندى فى جنوب أفريقيا، وهو يعد من كبار المدافعين عن سياسة حكومة جنوب أفريقيا(٣).

---

(1) Ibid., P. 251 .

(2) Kogila A. Moodley , Op.cit., P. 265. 268-

(3) وهى تشير إلى أن بعض أعضاء المجلس يشغلون مناصب مديرى الشركات التى تقوم بتطوير احياء الهنود كما أن بعضهم يشغل مناصب مديرى إدارات البنوك الهندية الجديدة ، والبعض الثالث يمتلك الشطر الأكبر من العقارات فى المناطق المخصصة للهنود.

Hajee Ebrahim Joosub, Op.cit. Pp. 418-434.

ثانيا: ملاك الأرض:

تتكون هذه الشريحة من بعض أبناء العمال المتعاقـدين ' الـذين ورثـوا الأراضى التى منحت لأبائهم من أراضى التاج فى ناتال وغيرها عقب انتهـاء فترة تعاقدهم، فضلا عما أمكنهم إضافتة إليها بالشراء، كما تضم بعض التجار الذين اتجهوا لشراء الأرض قبل قانون التجميد عام ١٩٤٦ باعتبار أن ذلـك شكل أكثر أنواع الاستثمار أمانا. ووفقا للإحصاء الزراعـى الرسـمى لعـام ١٩٧٣/٧٢ فإنة يوجد نحو ٢٠٧١ مزارعا يمتلكون ٣٨,٤٦٠ هكتارا ولايوجد فى الكيب إلا خمسة مزارعين هنود يمتلكون ٣٥ هكتارا فقط، ويوجـد فـى ترانسفال مزارعين يمتلكان ٢٤٣ هكتارا، فـى حـين لـيس هنـاك وجـود للمزارعين الهنود فى أورانج الحرة .

وهكذا فإن متوسط الملكية الفردية لهؤلاء لا يتجاوز ١٨,٦ هكتارا(١).وقد أضير المزارعون الهنود من جراء خسارتهم لأراضيهم نتيجة قانون التجميد، ونتيجـة للتوسـع الحـضرى العمرانـى والـصناعى وخاصـة منـاطق : Chatsworth, Bayhead, Springfield flats. وأصـبحت مـزارعهم مفتتة إلى وحدات غير اقتصادية ، ثم إن المزارع الهندية قد أهملت رعايتهـا من جانب الحكومة ، ونتيجة لذلك بات معظم المزارعين يعتمدون على دخول من مصادر أخرى(٢).

وعلى أية حال فإن عدد أعضاء هذة الجماعة ضـئيل ثـم ان ملكيـاتهم محدودة ومجمدة بل هى أخذة فى التناقص منذ صدور قانون مناطق الجماعة، هذا فضلا عن أن هذة الجماعة لم يظهر لهـا أى دور يـذكر فـى الحركـة السياسية للهنود.

---

(1) Muriel Morrell & Others, Op.cit., P. 300 .
(2) G.G Maasdorp & P. N Pillay , Op.cit., P. 245.

المبحث الثانى

الطبقة الوسطى الهندية

عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية فإن الفوارق بين طبقة التجار المسافرين وطبقة العمال المتعاقدين أخذت فى الانهيار نتيجة لضرب مصالح طبقة التجار من جانب ثم عجز الزراعة الهندية عن الوفاة بمتطلبات المزارعين الهنود من جانب أخر، فضلا عن الأفاق والفرص الجديدة التى باتت مواتية ومفتوحة أمام الهنود نتيجة التقدم الاقتصادى السريع فى جنوب أفريقيا من جانب ثالث، وبدأت تظهر إلى الوجود طبقة وسطى هندية جديدة لم يكن لها وجود واضح داخل الجماعة الهندية فى الفترة السابقة وتتكون هذه الطبقة بالأساس من الأطباء والمحامين والمدرسين الدين تلقوا تعليمهم فى الخارج، أو حصلوا على تعليمهم فى الداخل منذ افتتاح بعض المعاهد الجامعية أمام الهنود فى جنوب أفريقيا عام ١٩٣٨. وبدأت هذه الطبقة فى إنكار الولاء لبريطانيا كما أخذت تنتقد تصرفات قيادة التجار القديمة ومسلكها التهادنى فى تحقيق مصالح الجماعة الهندية، ولقد تصدرت هذة الطبقة الجديدة الشابة قيادة الجماعة الهندية منذ أواخر الأربعينيات وحتى أواخر الخمسينيات، واتخذت شكلها التنظيمى فيما عرف باسم مجلس معارضة الفصل ،وهو حركة تشكلت داخل المؤتمر الهندى لناتال (١) .

وإحساسا من هذة القيادة الجديدة بضعف قوتها العددية من جانب، فضلا عن عجز القيادة القديمة من جانب أخر، فإنها راحت تبحث لها عن قاعدة جماهيرية بين العمال الهنود تتولى الدفاع عن مصالحها، ثم راحت تتحالف مع غيرها من الحركات السياسية المناهضة لنظم الحكم وبخاصة المؤتمر

---

(1) Kogila A. Moodley , Op.cit., Pp. 260-261.

الوطني الأفريقى الذى اشتركت معة فى حملة العصيان على القوانين الظالمة عام ١٩٥٢، ثم اشتركت فى مؤتمر الشعب عام ١٩٥٦، والذى صاغ ميثاق الحرية. ومنذ ذلك التاريخ باتت هذة القيادة تشكل مصدر إزعاج للحكومة، على نحو دفع الأخيرة إلى حل المجلس التنفيذى لمؤتمر ناتال الهندى، كضربة لهذة القيادة، عام ١٩٦٠ عندما حظرت نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقى ومؤتمر الوحدة الأفريقية عقب أحداث شاربفيل عام ١٩٦٠[1].

وما أن تم للحكومة ضرب هذة القيادة الجديدة حتى اتجهت إلى تشجيع ظهور طبقة وسطى هندية جديدة ترتبط مصالحها بمصالح الأقلية البيضاء الحاكمة وذلك من خلال إنشاء جامعة وستفيل بديربان للهنود بموجب قانون توسيع التعليم الجماعى لعام ١٩٥٩ ، ومن خلال إدارة الشئون الهندية التى أنشئت عام ١٩٦١ وباتت تشرف على كل ما يتعلق بشئون الهنود وأخذت تستقطب العديد منهم للعمل بها من خلال فرص عمل جديدة وبأجور مرتفعة إلى حد ما، أو من خلال السماح بانضمام الهنود إلى صفوف البوليس والجيش وهكذا تمكنت الحكومة من السيطرة على كل ما يتعلق بتعليم الهنود أو تدريبهم أو تشغيلهم أو أجورهم. ويلاحظ أن الرواتب والأجور التى تدفع للعاملين الهنود أفضل بكثير من تلك التى تدفع لأقرانهم من الجماعات غير البيضاء الأخرى. وفى منتصف الستينيات كانت أوضاع هذه الطبقة على النحو التالى : فى عام ١٩٧٥ بلغ عدد الهنود المشتغلين بالعملية التعليمية - تخطيط وإشراف وتدريس - نحو ٧,٢٧ هندى يعملون تحت إشراف إدارة الشئون الهندية من بينهم نحو ٥٢٥ يشغلون وظائف عليا[2]. وبلغ عدد الأطباء

---

(1) Fatima Meer, Op.cit., Pp. 447-448 .
(2) Muriel Horrell & Others, op.cit., P. 349.

نحو ٣٥٠ طبيبا ، وعدد الممرضات نحو ٤٣٩ ممرضة [١]، كما بلغ عدد العاملين منهم فى الحكومة المركزية ٩,٠٧٦ بمتوسط أجر شهرى للفرد يبلغ نحو ٢٦٨ راند، وبلغ عدد العاملين فى إدارات المقاطعات نحو ٣,٢٩٥ بمتوسط أجر شهرى للفرد يبلغ نحو ٢٣٦ راند، وعدد العاملين لدى السلطات المحلية فى عام ١٩٧٦ بلغ نحو خمسة ألاف بمتوسط أجر شهرى للفرد يصل إلى ٤١٩ راند وعدد العاملين من ذوى المناصب العليا فى إدارة البريد والبرق نحو ١٨٣ بمتوسط أجر شهرى للفرد يتراوح بين ٢٠٠ راند وما يزيد على ٤٠٠ راند، كما بلغ عدد العاملين فى البوليس عام ١٩٧٥ نحو ٨٢٦ هندى بينهم خمسة ضباط[٢].

ومنذ منتصف عام ١٩٧٤ بدئ التخطيط لإنشاء فيلق عسكرى للهنود على غرار الملونين حيث أعادت الحكومة افتتاح جزيرة سالسبورى كقاعدة بحرية لتدريب الهنود ، ومع بداية عام ١٩٧٥ بدئ فى تجنيد ٢٠٠ هندى للتدريب على أعمال البحرية، وأعلن إنهم لن يشتركوا فى العمليات وإنما سينحصر دورهم فى الأعمال الإدارية والخدمية[٣] ويمكن أن يضاف إلى هذة الطبقة العاملون الهنودفى المشروعات البيضاء، ففى عام ١٩٧٥ بلغ عددهم فى البنوك ١,٣٥٨ بمتوسط أجر شهرى للفرد يبلغ ٢٣٩ راند وفى جمعيات البناء ٢٦٣ بمتوسط أجر شهرى للفرد ٢٨٠ راند، وفى شركات البناء ٩٠٧ بمتوسط أجر شهرى للفرد ٣٣١ راند[٤].

إنه بالنظر إلى ارتفاع أجور أعضاء هذه الطبقة، وفرص الترقى والازدهار التى باتت مفتوحة أمامهم، وبالنظر إلى أن معظمهم يعمل لدى

---

(1) Ibid., Pp. 384-386
(2) Ibid., Pp. 306-311.
(3) Cynthis H. Enloe, Op.cit., Pp.24-26
(4) Muriel Horrell & Others, op. cit. P. 304.

قطاعات حكومية ويتلقون أجورهم منها فإن هذه الطبقة قد تم تحييدها سياسيا إلى حد كبير، ويقتصر دورها، إن كان قد بات لها دور، على ممارسة بعض الضغوط لتحقيق فرص اقتصادية لها سواء للوصول إلى مناصب أعلى، أو الحصول على رواتب أفضل. ومن ثم فإن دورها السياسي فى إطار حركة التحرير الوطني دور محدود بالنسبة لغالبية أعضائها، وإن كان يمكن القول بأن فرص الازدهار الاقتصادى أمام هذه الطبقة قد تدفع بها فى المستقبل إلى المطالبة بالحقوق السياسية إذ أمكنها تحقيق المساواة فى الفرص الاقتصادية مع البيض، ومرة أخرى فإن هذه المطالبة ستتم فى الغالب بأسلوب سلمى تفاوضى.

المبحث الثالث

الطبقة الدنيا الهندية

تتركز فى هذه الطبقة معظم القوة العاملة الهندية ففى عام ١٩٧٦ قدر عدد العمال الهنود فى قطاع الصناعة التحليلية بنحو ٨٣,٨٠٠ عامل بمتوسط أجر شهرى للفرد ١٦٧ راند وفى قطاع البناء عام ١٩٧٥ بنحو ٥,٦٠٠ عامل بمتوسط أجر شهرى للفرد ٢٩٩ راند، وفى قطاع التعدين لنفس العام بنحو ٩٥٥ عامل بمتوسط أجر شهرى للفرد ٢٢١ راند، ويدخل فى عداد هذة الطبقة كذلك الباعة فى الحوانيت والشركات التجارية، وفد بلغ عددهم عام ١٩٧٦ فى تجارة الجملة نحو ١١,١٠٠ عامل بمتوسط أجر شهرى للفرد قدره ١٧٦ راند وفى تجارة التجزئة بلغ عددهم ٩٠٧ عامل بمتوسط أجر شهرى للفرد قدرة ١٤٩ راند[١]. وهذة الفئة الأخيرة بالإضافة إلى عمال الزراعة الهنود– الذين انخفضت نسبتهم داخل القوة العاملة الهندية من ١٢,١% عام ١٩٦٠ إلى ١٠,٨% عام ١٩٦٩[٢]– يقعون فى أدنى السلم الطبقى للجماعة الهندية على عكس الحال بالنسبة للجماعة الملونة. ومرجع ذلك هو التقاليد الهندية التى كانت تحظر خروج المرأة للعمل فلما انسابت هذة التقاليد وسمح للمرأة بالتعليم، ومن بعده بالعمل، فإن المرأة الهندية اشتغلت فى ميادين أخرى مثل التمريض والتدريس وأعمال السكرتارية وما شاكل[٣] .

---

(1) Ibid., Pp. 294, 303, 305.
(2) Hajee Ebrahim Joosub, Op.cit., P. 427
(3) G.G. Maasdorp & P. N. Pillay , Op.cit., Pp. 2447-248

ويتضح من البيانات السابقة بأن أجور الفئات التى تنظمها هـذه الطبقـة تعلـو أجور مثيلتها بالنسبة للملونين[1]، كما يتضح كذلك أن عمـال الـصناعة التحويليـة والبناء الهنود بحكم قوتهم العادية ، فضلا عن انتظامهم فى نقابات عمـال يـشكلون عصب هذه الطبقة زد على ما تقدم أن عمال الصناعة التحويلية الهنـود لهـم وزن ملموس فى القوة العاملة بناتال. ففى عام ١٩٧٠ كانوا يشكلون نحـو ٣٠,٤% مـن العاملين فى صناعة الملابس، ونحو ١٢,٥% فى صناعة الأحذية، ونحـو ١٠,٥% فى صناعة الغزل، ونحو ٦% فى صناعةالأخشاب والأثـاث ،ونحـو ٥,٧% فـى صناعة الورق والطباعة[2] وهذه العوامل تجعل لديهم بعض عناصـر القـوة ، وإن كانت هذه القوة لم تظهر فى شكل عمل إيجابى حتى أواخر الـسبعينيات، ومرجـع ذلك أن نقاباتهم العمالية سواء كانت هندية أو مختلطة، مثلها مثـل نقابـات العمـال الملونين، تتبع مجلس اتحاد العمل لجنوب أفريقيا وتنتهج خطه المعتدل مـن جهـة، ثم أن العمال الهنود، كأقرانهم الملونين، يخشون منافسة العمال الأفـريقيين لهـم إذا ما ألغيت سياسة حجز الوظائف من جهة أخرى. من هنا فإن مـوقفهم فيمـا يتعلـق بسياسة الحكومة بشأن العمالة يتلخص فى أنهم يسعون إلى إحداث بعض تغييـرات فى هذه السياسة لتحقيق مصالحهم دون أن يحدث تحول كبير فيها يهـدد مـصالحهم وفى هذه المسألة تتشابه مصالح العمال الهنود المهرة وغير المهرة.

---

(1) فى عام ١٩٧٥ كان متوسط الأجر الشهرى للعمال الهنود والملونين والأفريقيين علـى التوالى فى قطاع التعدين ٢٢١ راند شهريا، ١٦٧،٠٧٤ فى قطاع الصناعية التحويلية ١٥٠-١٣١-١٠٦، وفـى قطـاع البنـاء ٢٥٣-١٧٩-١٠٤، وفـى قطـاع التجزئة ١٤٠-٩٩-٧٧

أنظر : Muriel Horrell & Others, Op.cit., Pp. 278 - 279

(2) G.G. Maasdrop & P. N. Pillay , Op.cit., P. 242.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض مظاهر للتحسن فى أوضاع عمال الصناعة التحويلية الهنود وبخاصة فيما يتعلق بدخولهم إلى الوظائف القيمة ذات الأجور المرتفعة. ففى عام ١٩٦٩ قدر أن نحو ٧٤,٢% من هؤلاء عمال إنتاج، ٢٠,٦% مشرفون أعمال مهرة ومشبه مهرة ، و ٤,٤% فنين ، ٠,٨% تحت التدريب، فى حين أن نسب عام ١٩٧٣ أصبحت على التوالى : ٦٩,٨%، ٢١,٢%، ٦,٩%، ١,٩%. وهكذا فهناك بعض التحسن فى هذه الفترة خصوصا فى فئة الفنيين والمتدربين، ذلك أن عدد هؤلاء قد زاد بنحو ٥٠% فى الفترة المذكورة من ٤١٠٠ إلى ٦٥٠٠ عامل وربما يكون أهم تقدم حققه العمال الهنود فى السنوات القليلة الماضية هو داخولهم ميدان صناعة الحديد والصلب فمنذ إنشاء المصنع الثالث لشركة الحديد والصلب الحكومية (اسكور) فى نيوكاسل بناتال، فإن عددا من فرص العمالة قد فتح أمام العمال الهنود، وقدر عددهم فى هذه الصناعة فى منتصف السبعينات بنحو ألف عامل[1].

من كل ما سبق يتضح مايلى:

أولا: أن الجماعة الهندية أضعف أقلية غير بيضاء فى جنوب أفريقيا من الناحية العددية ثم أن تركزها فى ناتال يضعف من نشاطها السياسى على المستوى الوطني، وإن كانت من الناحية الاقتصادية تفضل الجماعة الملونة والأفريقية.

ثانيا: إن سياسة حكومة جنوب أفريقيا إزاء الجماعة الهندية تتماثل فى سياستها تجاه الجماعة الملونة فيما يتعلق بالتنمية المتوازية، على انه إذا كان ثمة جدل يدور حول إمكانية دمج الجماعة الملونة فى المستقبل

---

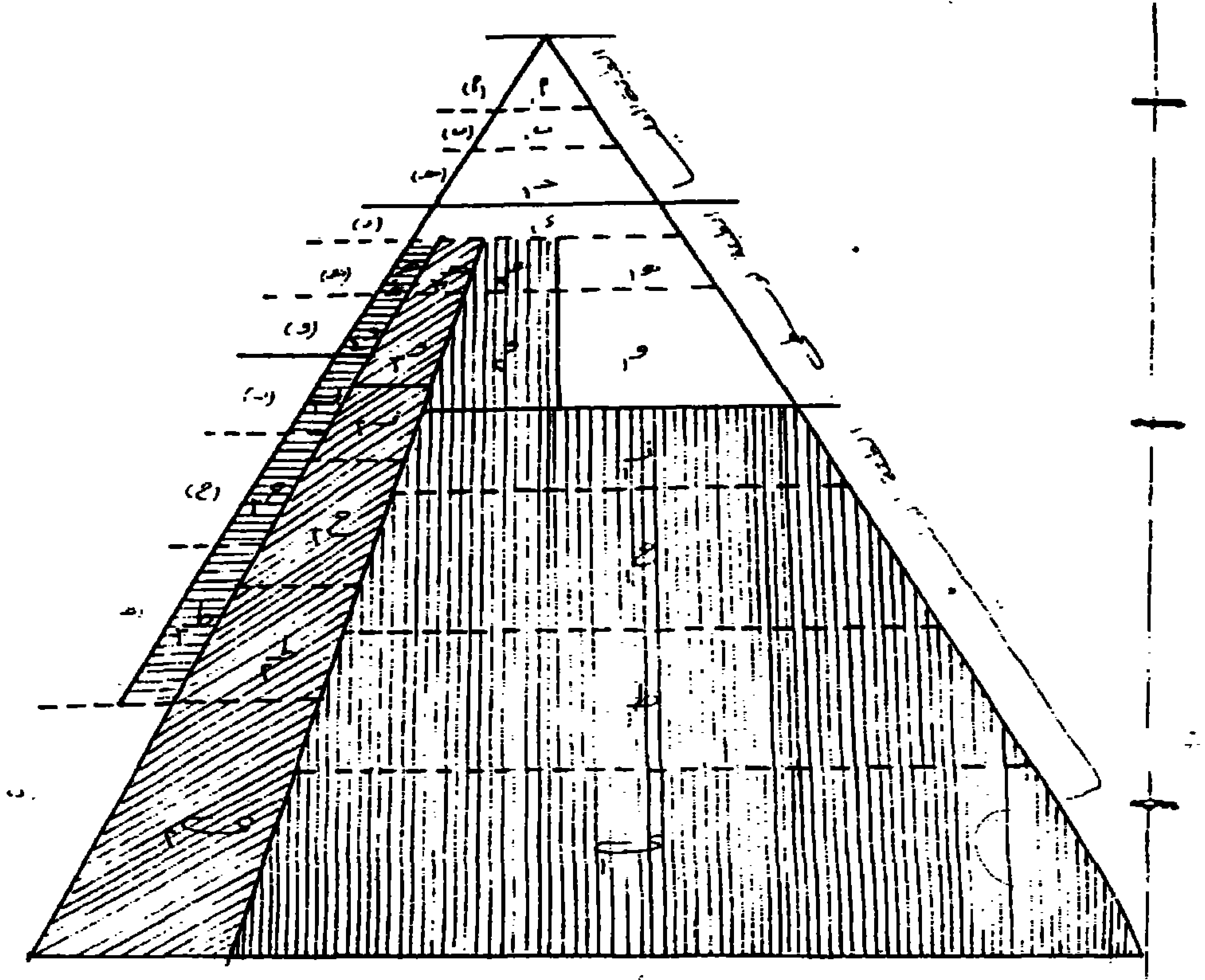
(1) Ibid., Pp. 244-245.

بالجماعة البيضاء، نظرا لتشابهما الثقافى واللغوى والديني معها. إلا أن هذا الأمر غير وارد بالنسبة للجماعة الهندية نظرا لانغلاقها وهويتها الثقافية واللغوية والدينية المختلفة. وقد أدركت القيادات الجديدة الموالية لنظام الحكم تلك الحقيقة فراح بعضها ينادى بإقامة "هندوستان" للهنود على غرار الأوطان المحلية للأفريقيين انطلاقا من خشيتهم ان تصبح الجماعة الهندية هى الأقلية الوحيدة فى جنوب أفريقيا. غير أن هذا الاحتمال هو الآخر يبدو أنه أمر غير وارد فى المستقبل المنظور فى إطار سعى حكومة جنوب أفريقيا فى النصف الثانى من السبعينيات إلى محاولة إقامة نظام حكم يشبه إلى حد ما نظام الحكم الفيدرالى - ولكنها فيدرالية عرقية وليست إقليمية - يحتوى فى إطاره كلا من الجماعة الملونة والجماعة الهندية.

ثالثا: أن حكومة جنوب أفريقيا تمكنت إلى حد كبير من ضرب الحركة السياسية الهندية وتمكنت إلى حد ما من استقطاب قطاعات عديدة داخل الجماعة الهندية إلى صفوفها. ومن ثم فإن إمكانية قيام حركة سياسية راديكالية للهنود بات أمرا صعبا فى المستقبل المنظور، ولم يعد أمام القيادات الهندية المعارضة لنظام الحكم إلا الانضمام أو التحالف مع حركة التحرير الوطني الأفريقى.

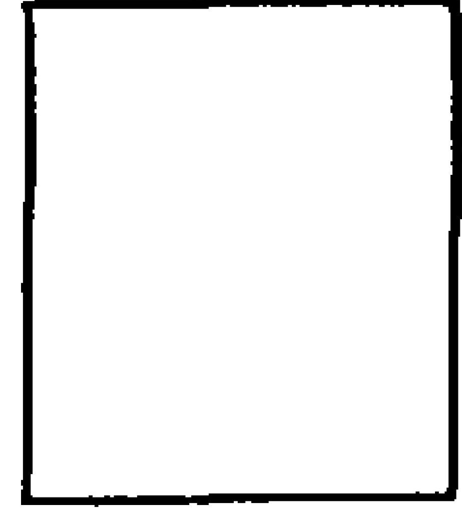
وعلى الرغم من كل ما تقدم، وعلى نحو ما رأينا من وجود اختلافات اقتصادية واجتماعية وثقافية بين مختلف الجماعات العرقية فى جنوب أفريقيا، ومن وجود اختلافات طبقية داخل كل جماعة عرقية على حدة إلا أن كل هذه الجماعات تعيش فى إطار مجتمع واحد وتخضع لنفوذ سياسى واحد، كما ويوجد بينها وبين أفرادها تداخل وتفاعل فى المجال الاقتصادى. بل وأيضا

فى التوجهات السياسية على نحو يجعل فى الإمكان تصور الهيكل الطبقى لمجتمع جنوب أفريقيا بكامله، وهو التصور الذى يوضحه الشكل التالى:

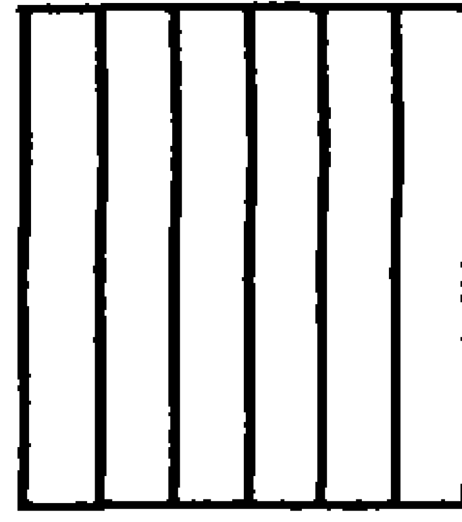


شكل رقم (١)

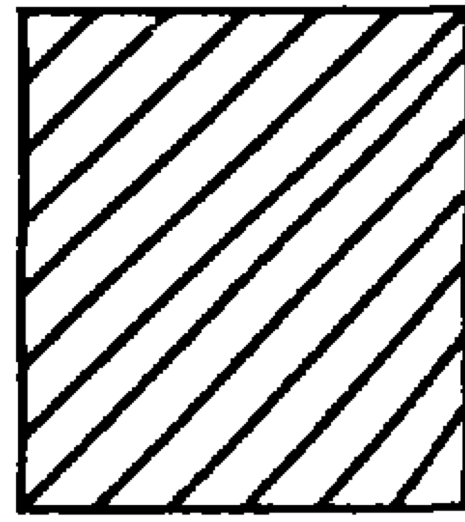
الهيكل الطبقي لمجتمع جنوب أفريقيا



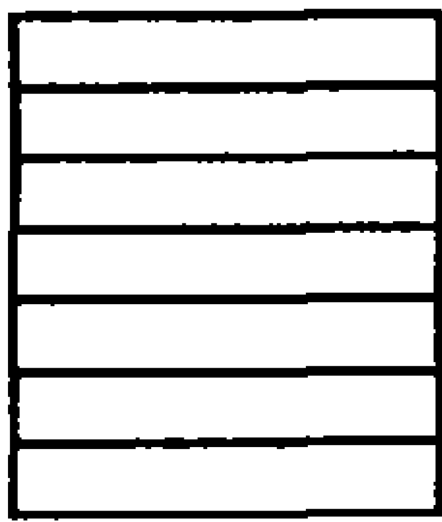
الجماعة البيضاء



الجماعة الأفريقية



الجماعة الملونة



الجماعة الهندية

ولتوضيح الشكل نشير إلى ما يلى:

أولا: الطبقة العليا – وتضم:

(أ) أ ١ – كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية وبخاصة اليهود منهم.

(ب) ب١– كبار رجال الأعمال المتحدثين بالافريكانية.

(جـ) جـ١– كبار ملاك الأراضى البيض.

ثانيا: الطبقة الوسطى – وتضم:

(د) د١– البيض أصحاب المناصب العليا فى الخدمة المدينة، وشركات الدولة والقطاع العام والخاص.

(هـ) هـ١– مهنيون بيض، وتجار تجزئة، ومزارعون صغار بيض.

هـ٢– زعماء البانتوستانات، وكبار الساسة فى البانتوستانات.

هـ٣–كبار رجال الأعمال الملونين، وأصحاب الأراضى الملونين.

هـ٤– كبار رجال الأعمال الهنود، وأصحاب الأراضى الهنود.

(و) و١– صغار الموظفين والعمال البيض.

و٢– رجال الأعمال الأفريقيون والتجار الأفريقيون فى الحضر والبانتوستانات، والمهنيون.

و٣ – المهنيون الملونون، وأصحاب المناصب من الملونين فى الجيش والبوليس والخدمة المدنية.

ثالثا: الطبقة الدنيا – وتضم:

(ز) ز١– الموظفون الأفريقيون فى الخدمة المدنية فى المناطق الحضرية البيضاء والبانتوستانات.

ز٢– الموظفون الملونون فى الخدمة المدنية.

ز٣– الموظفون الهنود فى الخدمة المدنية.



الباب الثاني

البنية السياسية

(إطار الحياة السياسية)

الباب الثاني

البنية السياسية (إطار الحياة السياسية)

البنية السياسية لجنوب أفريقيا هي إلى حد كبير، نتاج للبنية الاقتصادية-الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا طالما أن علاقات القوى بين مختلف الجماعات الوطنية وبين الطبقات الاجتماعية في هذا المجتمع قد تم تقنينها في إطار البنية السياسية، على أن مثل هذا القول لا يعنى أن البنية السياسية هي نتاج تلقائي للبنية الاقتصادية - الاجتماعية فقط، فما لا شك فيه أن هذه البنية في نشأتها وتطوراتها قد أثرت في البنية الاقتصادية - الاجتماعية بالتمييز والتكريس سواء من خلال الممارسة وسواء من خلال العديد من التشريعات العنصرية المتلاحقة، الأمر الذي أدى إلى وجود تفاعل بين البنيتين انتهى إلى حدوث اتساق بينهما على نحو جعل مسألة أحداث أي تغيير في البنية الاقتصادية - الاجتماعية يتطلب بداءة إحداث تغيير في البنية السياسية مع ما يعنيه ذلك من إعادة توزيع للسلطة وإعادة ترتيب لأوضاع وعلاقات القوى ثم إعادة توزيع للثروة.

وسنعرض لدراسة هذا الباب في فصلين:

الفصل الأول: مؤسسات الحكم على المستوى المركزي.

الفصل الثاني: مؤسسات الحكم على المستوى المحلى.



الفصل الأول

مؤسسات الحكم على المستوى المركزي

المبحث الأول: السلطة التنفيذية.

المطلب الأول: رئيس الدولة.

المطلب الثاني: المجلس التنفيذي.

المبحث الثاني: السلطة التشريعية.

المطلب الأول: مجلس الشيوخ

المطلب الثاني: مجلس الجمعية.

المطلب الثالث: سلطات البرلمان

المبحث الثالث: السلطة القضائية.

المبحث الرابع: الخدمة المدنية.

الفصل الأول

مؤسسات الحكم على المستوى المركزي

تعد جمهورية جنوب أفريقيا دولة موحدة. تأخذ بنظام الحكم البرلماني، ولها دستور مكتوب ومرن(1)، وتمارس مؤسسات الحكم على المستوى المركزي سيادة كاملة على كافة المؤسسات الإقليمية والمحلية، وإذا كان قانون اتحاد جنوب أفريقيا لعام ١٩٠٩- على نحو ما عدل به في الدستور الجمهوري لعام ١٩٦١- يعطى اختصاصات تشريعية محدودة لأجهزة الحكم المحلى، في مقاطعات الجمهورية الأربع، وفى البانتوستانات التي لم تستقل بعد - محددة على سبيل الحر - إلا أن هذه الاختصاصات تمار تحت إشراف مؤسسات الحكم المركزية وبموافقتها.

وقد وافق برلمان اتحاد جنوب أفريقيا على الدستور الجمهوري للدولة الذي أصبح ساري المفعول منذ ٣١ مايو عام ١٩٦١، إلا أن هذا الدستور لم يكن يشكل بحال خرقا للاستمرارية السياسية والدستورية فى جنوب أفريقيا،

---

(1) أثناء المؤتمر الوطني الذي عقده ممثلوا الجماعة البيضاء عامي ١٩٠٨، ١٩٠٩ لوضع مشروع دستور اتحاد جنوب أفريقيا، ظهر خلاف بين المؤتمرين حيث نادى فريق بالأخذ بالنظام الفيدرالى وتزعم هذا الفريق وفد ناتال إلى المؤتمر ، في حين رفض فريق آخر الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة وأكد على ضرورة الأخذ بالشكل البسيط الموحد. وانتهى الأمر بتبنى وجهة النظر الأخيرة، هذا رغم الوصف الذي يطلقه دستور عام ١٩٠٩ على الدولة بأنها" اتحاد جنوب أفريقيا" انظر حجج كل من الفريقين في:

L.M. Thompson, the Unification of South Africa, 1902, 1910.(Oxford: the Clarendon press, 1960, Pp. 187 - 190

وأنظر أيضا:

د. عبد الملك عودة - السياسة والحكم فى أفريقيا - الطبعة الأولى (القاهرة - الإنجلو المصرية - ١٩٥٩) ص ٤٧٧.

فهو إلى حد كبير نفس قانون اتحاد جنوب أفريقيا- الذى صدق عليه البرلمان البريطانى عام ١٩٠٩- على نحو ما عدل بـه عـدة مـرات، ثـم أن كـل التشريعات البرلمانية ظلت كما هى دون تعديل بعد صدور الدستور الجديـد. ونتيجة لما تقدم فإن الأسس القانونية لسياسة جنـوب أفريقيـا ظلـت تـستمد مصادرها من الدستور المكتوب، والعديد مـن التـشريعات الـصادرة عـن البرلمان، وأحكام المحكمة العليا، والعرف والممارسات التي تـدعمت عبـر السنين(١).

وهناك مبدآن أساسيان يهيمنان على نظام الحكم في جنوب أفريقيا أولها – يتمثل في السيادة المطلقة للبرلمان، ذلك أن السلطة النهائية يمارسها البرلمـان وحده، وبصفة خاصة مجلسه الأدنى (مجلـس الجمعيـة) وبـصفة أخـص المجموعة البرلمانية لحزب الأغلبية الحاكم(٢).

وثانيهما – يتمثل في أن النظام قد صم بالدرجة الأولى ليضمن اسـتمرار مصالح، وسيطرة الجماعة البيضاء على الحكم، فمنذ عام ١٩٧٠ لم يعـد لأي شخص غير أبيض حق الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة لانتخاب ممثـل أبيض عنه في البرلمان، في حين أن أي مواطن أبيض يبلغ من العمر ثمانيـة عشر عاما له الحق الكامل في التصويت والترشيح(٣).

---

(1) L.M Thompson, Politics in The Republic of South Africa, - (Boston: Litte, Brown &company, 1966), P.57.

(2) يشكل نظام الحكم البريطاني النموذج الذي أخذ عنه نظام الحكم في جنوب أفريقيا وإن كان النظام الأخير قد أخذ ينحرف كثيرا عن النموذج البريطاني منذ تـولى الحـزب الوطني للسلطة في جنوب أفريقيا عام ١٩٤٨. لمزيد من التفصيل عن نظـام الحكـم البريطاني أنظر:

د. محمد فتح الله الخطيب، دراسات في الحكومات المقارنة (القـاهرة: دار النهـضة العربية، ١٩٦٦) ص ص ٢٧ – ٩٧.

(3) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 331.

المبحث الأول

السلطة التنفيذية

المطلب الأول: رئيس الدولة:

قبل صدور دستور عام ١٩٦١ كان ملك بريطانيا هو ملك اتحاد جنوب أفريقيا ويمثله في الاتحاد حاكم عام. وقد اقتضى التحول من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري بموجب دستور عام ١٩٦١ خلق منصب جديد هو منصب رئيس الدولة الجنوب أفريقي(١)

وينتخب رئيس الدولة في اقتراع سرى في جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان على شكل مجمع انتخابي، ويقبل ترشيحه بناء على اقتراح أي عضوين في البرلمان ويتم الاقتراع بالأغلبية البسيطة لكل أعضاء المجلسين، فإذا لم يتقدم إلا مرشح واحد فإنه يتولى منصب رئيس الدولة تلقائيا دون حاجة إلى اقتراع، وإذا تقدم أكثر من مرشحين ولم يحصل أي منهما على الأغلبية البسيطة في الاقتراع الأول فإنه يتم استبعاد المرشح الذي حصل على أقل عدد من الأصوات ويعاد الاقتراع ثانية حتى يحصل مرشح على الأغلبية البسيطة، فإن تساوت أصوات المرشحين فإن المجمع الانتخابي ينعقد لدراسة الموقف، فإذا استمر الوضع كما هو فإن رئيس المحكمة العليا أو نائبه، عليه أن يقترع بالصوت المرجع(٢).

ويتولى رئيس الدولة مهام منصبه لمدة سبع سنوات من تاريخ أدائه لليمين الدستورية ولا يجوز إعادة انتخابه مرة أخرى إلا إذا وافق المجمع الانتخابي على ذلك، ويحدد الدستور مرتب رئيس الدولة ومعاشه، ويحظر عليه تولى

(1) L.M. Thompson, Politics. Op.Cit., P. 58.
(2) Irving Kaplaan & Others, Op.Cit., P. 333.

أي منصب عام بأجر أثناء توليه مهام منصبه،كمـــا يحظـــر الدســـتور علـــى البرلمان إنقاص مرتب رئيس الدولة أو معاشه طوال مدة رئاسته(١).

ويمكن لرئيس الدولة أن يستقيل(٢). كما يمكن أن يقال من منصبه، وتكون إقالته بالأغلبية البسيطة لأصوات أعضاء مجلسي البرلمان، وبسبب عدم الثقة فيه، أو ثبوت عجزه عن تحمل مهام منصبة بفعالية، وأي طلب بإقالة رئـــيس الدولة يجب أن يقدم من ثلاثة عشر عضوا في البرلمان علـــى الأقـــل الـــذين يطلبون تشكيل لجنة مشتركة من مجلسي البرلمان للنظر في الطلب، فإذا قرر المجلسان، دون مناقشة ، تشكيل مثل هذه اللجنة وإذا جاء تقرير اللجنة لغيـــر صالح رئيس الدولة فإن طلب الإقالة ينظر فيه.

ويقرر الدستور تعيين قائم بأعمال رئيس الدولة عنـــدما يخلـــو منـــصبه بالوفاة، أو الإقالة أو الاستقالة، أو في حالة سفرة للخارج، أو في حالة مـــا إذا كان عاجزا عجزا مؤقتا يقعده عن تحمل التزاماته، ويتم اختيار القائم بأعمـــال رئيس الدولة وفق التسلسل التالي: رئيس مجلس الشيوخ ، فـــرئيس مجلـــس الجمعية، ثم أي عضو آخر يختاره مجلس الوزارة (٣).

وقد ظلت مهام رئيس دولة جنوب أفريقيا مماثله لمهام ملـــك بريطانيـــا – ملك جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٦١ – في إطار الدستور الجديد، على أنة إذا كانت واجبات الملك في بريطانيا يحددها العرف إلى حد كبير، فإنه في جنوب

---

(1) Idem.

(2) لم تحدث الإحالة وحيدة للاستقالة منذ عام ١٩٦١ وهى استقالة فورستر مـــن رئاســـة الدولة في يونيو رئاسة عام ١٩٧٩ بعد فترة أقل من عام لثبوت تورطه في فـــضيحة وزارة الإعلام المعروفة باسم – فضيحة مولدرجية – انظر:

Africa Research Bulletin, Political Social and Culturel Series, (Exeter: Africa Research Ltd.), vol, 16, No 6, Jul 15 , 1979, Pp. 5295 - 5297.

(3) Irving Kaplan & Others , op. cit., Pp. 333 - 334.

أفريقيا فإن معظم الأعراف البريطانية في هذا الصدد قد تم تقنينها في الدستور الجديد المكتوب [١].

ورئيس دولة جنوب أفريقيا هو رئيس الجمهورية، والقائد الأعلى لقوات الدفاع ولا ينظر إليه باعتباره شخصية غير سياسية بوجه عام باعتبار أنه يمثل رمز الولاء للدولة وينسب الدستور له السلطات التنفيذية للحكومة، وإن كان يعطيه سلطة عادية في بعض المسائل المحددة مثل سلطة دعوة وفض دورات البرلمان، وسلطة حل مجلسي البرلمان أو أحدهما، وتعيين الوزراء، وغير ذلك من المناصب العليا ومنح الأوسمة والنياشين، وحق العفو العام، وتعيين واستقبال السفراء، والدخول في المعاهدات وإبرامها، وإعلان الأحكام العرفية وإنهائها وإعلان حالة الحرب والسلم، كما يمارس المهام الأخرى الموكولة إلية بموجب قوانين أخرى [٢].

وعلى أية حال فإن الدستور قد أكد على أن ممارسة رئيس الدولة لأي من سلطاته السابقة إنما تتم باعتبار أنه هو الذي يشكل المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) ومن ثم فإن أي قرار أو منشور رسمي يتطلب توقيع رئيس الدولة يقتضى كذلك وفى نفس الوقت توقيع الوزير المختص، ثم أن أي تصرف رسمي يقوم به رئيس الدولة يقتضى أن يأخذ فيه بمشورة المجلس التنفيذي، فيما عدا سلطته فى تعيين الوزراء، ودعوة وفض دورات البرلمان ،وحل مجلس الجمعية ، وحتى في هذه الحالات فإنه ملتزم بالأعراف الدستورية السائدة، رغم عدم تقنينها، والتي تفرض علية أن يقوم بمهامه استنادا إلى مشورة المجلس التنفيذي قدر الإمكان.

---

(1) L.M. Thompson, Poliitics in. Op.cit., p. 58.
(2) Idem .

وعليه فإنه لا توجد لرئيس الدولة أية سلطة اللهم إلا في الظروف الاستثنائية. ومن أمثلة هذه الظروف أن يكون حزب الأغلبية الحاكم منشق على نفسه كأن يفقد رئيس الوزراء ثقة مجلس الجمعية وطالب بحل المجلس، في هذه الحالة يكون لرئيس الدولة سلطة اختيار حقيقية ما بين الموافقة على الحل، أو اختيار شخص أخر لتشكيل الحكومة. وهذا ما حدث عام ١٩٣٩ عندما انشق الحزب المتحد الحاكم حول مسألة اشتراك جنوب أفريقيا في الحرب العالمية الثانية ، فقد رفض الحاكم العام لجنوب أفريقيا طلب رئيس الوزراء الجنرال هيرتزوج بحل مجلس الجمعية، وإجراء انتخابات جديدة، واختار سمطس – نائب رئيس الوزراء آنذاك – لتشكيل وزراة جديدة [١].

ومنذ إعلان قيام الجمهورية في جنوب أفريقيا عام ١٩٦١ وحتى منتصف عام ١٩٨٠ تولى رئاسة الدولة فيها خمسة رؤساء هم : سوارت (١٩٦١ – ١٩٦٨)، وفوشية (١٩٦٨ – ١٩٧٥) ، ودو ديدريتش الذى توفى قبل إتمام مدته (١٩٧٥ – ١٩٧٨) [٢]، وفورستر الذي استقال من منصبه بعد أقل من عام من توليه الرئاسة (١٩٧٨ – ١٩٧٩) ثم ماريـاس فيلجون (١٩٧٩ _) [٣].

المطلب الثاني : المجلس التنفيذي :

يطلق الدستور على مجلس الوزراء في جنوب أفريقيا اسم المجلس التنفيذي، ويتكون هذا المجلس من رئيس الوزراء، وكل الوزراء الذين وصل عددهم عام ١٩٧٩ سبعة عشر وزيرا [٤] ولا يضم المجلس نواب الوزراء الذين لا يجب أن يزيد عددهم عن ستة نواب وفقا للقانون، والواقع انه لا توجد

---

(1) Ibid.,P.59.
(2) Africa at Glance, Op.cit., P. 56
(3) Africa Research Bulletin, Op.cit., Vol. 16,No. 6, July 15,1979 ,- Pp. 5295 - 5297
(4) Ibid., P. 5297

وزارات بمعنى الكلمة في جنوب أفريقيا ، وبــدلا مــن ذلــك يوجــد وزرا يترأسون واحدة أو أكثر من المصالح الحكومية. ويــساعد رئــيس الــوزراء مكتب تنفيذي يطلق علية اسم مكتب رئيس الوزراء (١)

ورغم أن مصطلحات مثل : الحكومــة المــسئولة، ورئــيس الــوزراء، والحكومة، والحزب لا وجود لها في الدســتور المكتــوب. إلا أن مــصطلح حكومة مسئولة يعنى ذلك النمط المطبق فــي دول الكومنولــث وبريطانيــا، بمعنى حكومة تتكون من رئيس وزراء، ووزراء آخرين يختارهم ، وتتــولى هذه الحكم تحت زعامة رئيس الوزراء الذي هو زعيم حــزب الأغلبيــة (أو الائتلاف الحزبي) في مجلس الجمعية (٢).

وعقب إجراء الانتخابات العامة لمجلس الجمعية يقوم رئيس الدولة بتكليف زعيم حزب الأغلبية بتشكيل الوزارة، ويقوم الأخير في الغالب الأعم بتــشكيل وزارته من بين أعضاء حزبه الذين يكونون أعــضاء فــي أحــد مجلــسي البرلمان. أما الوزراء الذين ليسوا أعضاء في أحد المجلسين فيتعين عليهم أن يصبحوا أعضاء في أي منهما خلال مدة لا تزيد على ثلاثة شهور من تاريخ تعيينهم كوزراء، والوزير الجديد الذي ليس له مقعد في مجلس الجمعية يمكن أن يعين في أحد مقاعد مجلس الشيوخ الشاغرة والتي تشغل بالتعيين ولذا لــم يكن هناك مقعد شاغر في مجلس الشيوخ فإنه يطلب من أحد الشيوخ المعينين تقديم استقالته ليقوم الوزير الجديد بشغل مقعده. على أنــه نــادرا مــا يعــين الوزراء من غير أعضاء البرلمان، كما يلاحظ أن معظم الوزراء يختــارون من مجلس الجمعية ويحاول رئيس الوزراء في تشكيله للمجلس التنفيــذي أن تكون كل مقاطعة ممثلة في المجلس(٣).

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.Cit., P. 334.
(2) L. M. Thompson, Politics in. Op.Cit., 60.
(3) Irving Kaplan & Other Op.Cit., P. 334.

ويستمد المجلس التنفيذي سلطته الكبيرة على تصرفات رئيس الدولة من العرف والدستور، ومن خلال قدرته على السيطرة على غالبية أعضاء مجلس الجمعية الذين يقومون بالتطبيق الصارم لنظام الحزب الحاكم، وعن طريق ذلك يتمتع المجلس بحرية كبيرة في الموافقة أو عدم الموافقة على مشروعات القوانين التي وافق عليها مجلسي البرلمان.

كما انه يتمتع بحرية كبيرة أيضا في إعادة أي مشروع إلى البرلمان لإعادة النظر فيه إذا ما أحس بضرورة تعديله[1].

وللوزراء حق التحدث أمام مجلسي البرلمان، وإن لم يكن لهم حق التصويت إلا في المجلس الذي يكونون أعضاء فيه، وهم يمارسون مهامهم على أساس من المسئولية الجماعية وعليه فإن قرارات المجلس التنفيذي تعد ملزمة لكل الوزراء، وإذا لم يوافق وزير على أحد قرارات المجلس - على نحو ما فعل هوفمير، وزير الداخلية عام ١٩٣٩ عندما صوت ضد مشروع الحكومة بإبعاد الناخبين الأفريقيين في الكيب من القائمة العامة للانتخاب - فإنه يستقيل بحكم العادة حيث لا يوجد قانون يفرض عليه ذلك، فإذا رفض الاستقالة فإن رئيس الوزراء يقوم بتقديم استقالة حكومته إلى رئيس الدولة الذي يكلفه بتشكيل حكومة جديدة يستبعد منها ذلك الوزير على النحو ما فعل لويس بوتا عام ١٩١٢ عندما استبعد الجنرال هيرتزوج من حكومته[2].

وعلى أية حال فإنه إذا قرر رئيس الوزراء إخلاء مسئولية حكومته من تصرف عضو في وزارته فإنه يستطيع أن يفعل ذلك بسهولة طالما أنه يحتفظ دائما بثقة غالبية أعضاء مجلس الجمعية، وإذا حدث خلاف جوهري داخل الحكومة بشأن سياسة الحزب الحاكم فإن رئيس الوزراء يطلب من الوزراء المعارضين تقديم استقالاتهم، فإن رفضوا يكون بمقدوره طردهم من الحكومة،

---

(1) Idem.
(2) L.M. Thompson, Politics in. Op.cit., P. 61.

وهذا ما فعله رئيس الوزراء فورستر عندما قام بطرد د. البرت هيرتـزوج – وزير البريد والبرق – من حكومته في فبراير عام ١٩٦٩، تم دعوته لإجراء الانتخابات العامة في أوائل عام ١٩٧٠ – قبل موعدها الدستوري بما يزيد عن عام – لتأكيد شعبية حزبه(١).

ويجب أن يظل المجلس التنفيذي محتفظا بتأييد غالبية أعضاء مجلس الجمعية في حالة التصويت بالثقة ، وإلا فإنه يستقيل. وليست هناك شروط محدده يجب توافرها لاستقالة الحكومة في حالة هزيمة أحد مشروعاتها أمام البرلمان. ولا توجد أمثلة لهذه الحالة في جنوب أفريقيا حتى عام ١٩٨٠ ، لأن النظام الحزبي كان من الصرامة بحيث حال دون حدوث أي انشقاق خطير في الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم داخل مجلس الجمعية.

وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك إلا حزبين سياسيين هامين في جنوب أفريقيا هما الحزب الوطني الحاكم والذي فاز في انتخابات عام ١٩٧٧ بـ ١٣٤ مقعدا من مقاعد مجلس الجمعية البالغ عددها ١٧١ مقعدا، والحزب الفيدرالي التقدمي – حزب المعارضة الرئيسي – الذي لم يفز إلا بـ ١٧ مقعدا(٢). وكلا من الحزبيين له أداة حزبية واضحة لاختيار زعيمه، ومن ثم فإن الشخص الذي يختار لرئاسة الوزراء يكون معروفا ، ولا يكون أمام رئيس الدولة من خيار إلا قبوله وقبول وزرائه الذين اختارهم، وقد أعطى ذلك لرئيس الوزراء سلطة قويه داخل حزبه، وقد أنتج هذا النظام رؤساء وزراء أقوياء في جنوب أفريقيا هم: بوتا(١٩١٠– ١٩١٩)، وسمطس

---

(1)Dennis J. Worrall, ' afrikaner Nationalism: Contemporary - Analysis" in Christian P. potholm & Richard Dale, (eds.), Southern Africa in Perspectives, Essay in Regional Politics, (New York: The Free Press, 1972), P. 24.

(2)Matthew Midlane, "The south African General Elction of 1977," - in African Affairs(Vol. 78, No. 312, July 1979), P. 382.

(١٩١٩- ١٩٢٤/١٩٣٩- ١٩٤٨)، وهيرتزوج (١٩٢٤- ١٩٣٩) ومالان (١٩٤٨- ١٩٥٤)، وستريشدوم (١٩٥٤- ١٩٥٨)، وفيرفورد (١٩٥٨- ١٩٦٦)، وفورستر (١٩٦٦ - ١٩٧٨)، وبيتربوتا (١٩٧٨-).

المبحث الثاني

السلطة التشريعية

يمارس البرلمان مهام السلطة التشريعية، وهو يتكون من رئيس الدولة، ومجلس الجمعية، ومجلس الشيوخ، والسلطات البرلمانية لرئيس الدولة شبيهة بسلطات الملك في المملكة المتحدة، فهو يفتتح رسميا كل دورات البرلمان حيث يلقى خطابا يحدد فيه البرنامج التشريعي للحكومة، ولكن هذا الخطاب تعده الحكومة، وهو يصدق على القوانين التي تصدر من مجلسي البرلمان، أو يمتنع عن التصديق عليها بناء على نصيحة الحكومة(١).

ويخضع الدستور مجلس الشيوخ لمجلس الجمعية، ويجعل دور الأول تابعا على نفس النمط الذي يخضع به قانون البرلمان البريطاني مجلس اللوردات لمجلس العموم، فالتشريعات المالية تناقش فقط في مجلس الجمعية، وتصدر عنه وليس لمجلس الشيوخ إلا تمريرها ثم تقدم لرئيس الدولة للتصديق عليها في نفس الدورة البرلمانية التي صدرت فيها من مجلس الجمعية حتى ولو لم تحظ بموافقة مجلس الشيوخ. وهناك نوع أخر من التشريعات التي تناقش في أي من مجلسي البرلمان ثم ترسل للمجلس الأخر، وهذه التشريعات ترسل لرئيس الدولة للتصديق عليها، فإن كانت قد صدرت عن مجلس الجمعية في دورتين برلمانيتين متتاليتين، ورفض مجلس الشيوخ الموافقة عليها فإنها ترسل لرئيس الدولة للتصديق عليها دون حاجة لموافقة مجلس الشيوخ والاستثناء الوحيد على ذلك يتمثل في التشريع الذي يؤثر على الوضع الرسمي لأي من اللغتين الإنجليزية والافريكانية، فهذا التشريع يتطلب

---

(1) L.M. Thompson, Politics, in.. op.cit ., P. 61.

لصدوره موافقة ثلثي العدد الإجمالي لأعضاء المجلسين في جلسة مشتركة وفى القراءة الثالثة(١).

وينص الدستور على ضرورة اجتماع البرلمان مرة كل عام على الأقل، وأن الحد الأقصى لكلا المجلسين هو خمس سنوات، وقد أعطى الدستور لرئيس الدولة سلطة حل مجلس الجمعية، أو كلا المجلسين معا في أي وقت بناء على طلب رئيس الوزراء قبل انتهاء مدة الخمس سنوات.. ويلاحظ أنه في الفترة من ١٩٦١ – ١٩٧٧ لم يستكمل البرلمان مدته القصوى إلا مرة واحدة في الفترة من ١٩٦١ – ١٩٦٦ ذلك أن الانتخابات العامة – التي أجريت أعوام ٧٠، ٧٤، ١٩٧٧ لانتخاب نواب مجلس الجمعية – قد عقدت قبل موعدها الدستوري بعام على الأقل، ورغم إعلان حل كلا مجلسي البرلمان أو أحدهما قبل انتهاء المدة المقررة في الدستور إلا أن أعضاء البرلمان يظلون في مقاعدهم حتى اليوم السابق مباشرة على انتخاب أعضاء مجلس الجمعية الجديد(٢).

ويحكم العرف عمل النظام الحزبي داخل البرلمان، ومن أمثلة ذلك العرف السائد والذي يحظر على الأعضاء المؤيدين أو المعارضين لمشروع قانون – أثناء مناقشته في البرلمان – حضور الاقتراع على المشروع، وكذلك العرف السائد حول التمثيل العادل للمعارضة البرلمانية في اللجان البرلمانية المختارة، ثم أن القانون يؤكد على وجود النظام الحزبي، والمعارضة الرسمية، وزعيم محدد للمعارضة، ولكل من المجلسين سلطة اتخاذ الإجراءات واللوائح التنظيمية التي يراها ملائمة لحسن سير عمله، فيما عدا النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد المجلسين والذي يحدده القانون بخمسة عشر شيخا لمجلس الشيوخ، وبثلاثين نائبا لمجلس الجمعية، وينتخب كل

---

(1) Ibid., P. 62.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 335.

مجلس من بين صفوفه رئيسا يسمى **President** فـي مجلـس الـشيوخ و **Speaker** في مجلس الجمعية وللرئيس صوت مرجح عند تساوى الأصوات أثناء الاقتراع وفى غير ذلك فليس له حق التصويت، ويحدد الدستور طريقـة انتخاب رئيس كما من المجلسين كل يحدد مواصفات أعضاء البرلمان والتـي أهمها أن يكونوا جميعا من البيض(١).

المطلب الأول : تشكيل مجلس الشيوخ :

شهد مجلس الشيوخ العديد من التغييرات في عـدد أعـضائه وطريقـة تشكيله منذ إنشاء الاتحاد، وإن ظل أحد ملامحه البارزة مستمرا ويتمثل فـي أن المجلس يضم في عضويته الشيوخ البيض فقط سواء كانوا يمثلون السكان البيض أو غيرهم.

وعقب إنشاء الاتحاد كان يشترط في الشيخ شروطاً معينة مثـل الملكيـة غير أن هذا الشرط قد ألغى، واقتصرت الشروط على أن يكون الـشيخ مـن الجماعة البيضاء ولا يقل عمرة عن ثلاثين عاما، وان يكـون متمتعـا بحـق التصويت، وأن يكون مقيما في الدولة لفترة لا تقل عن خمس سنوات سـابقة على دخوله مجلس الشيوخ(٢).

وقد كان أول مجلس للشيوخ في جنوب أفريقيا يتكون من اثنين وثلاثـين شيخا، ينتخبون بطريقة غير مباشرة، من جانب مجمع انتخابي يضم مجلـس كل مقاطعة بالإضافة إلى أعضاء مجلس الجمعية عن كـل مقاطعـة، علـى أساس من التمثيل النسبي للأحزاب بحيث يكون لكل حزب عدد من الـشيوخ

---

(1) Idem
(2)Africa South of the Sahara, 1977 - 1978 (London: Europa - Publications Ltd., 1977), P. 839

يتناسب مع إجمالي عدد أعضائه في مجلس كل مقاطعة وفى مجلس الجمعيــة عن كل مقاطعة[١].

وكان لكل مقاطعة تمثيل متساو في مجلس الشيوخ، فلكل منهــا ثمانيــة شيوخ ينتخبون بالطريقة السابقة، بالإضافة إلى ثمانية شيوخ يعيــنهم رئــيس الدولة بناء على اختبار المجلس التنفيذي على أساس أن لكل مقاطعة شــيخين معينين [٢].

وحتى عام ١٩٣٦ عندما كان هناك عدد محدود من الناخبين الأفــريقيين في الكيب مدرج في القائمة العامة للناخبين، فــإن هــؤلاء كــان بمقــدورهم الاشتراك بطريقة غير مباشرة في انتخاب الشيوخ البيض طالما أنة كان لهــم الحق في الاشتراك المباشر في انتخابات مجلس الجمعية ومجلــس مقاطعــة الكيب. على أنه منذ ذلك التاريخ تم وضع هؤلاء الناخبين على قائمة انتخابية منفصلة، وبات لهم الحق في انتخاب ثلاثة مرشحين بيض عنهم فــي مجلــس الجمعية، ومرشحين آخرين من البيض ليمثلوهم في مجلس مقاطعــة الكيــب، وهؤلاء الخمسة من البيض بالإضافة إلى زعمــاء القبائــل الأفريقيــة فــي المقاطعات الشمالية (ترانسفال، واورانج، ناتال) كانوا يشكلون مجمعا انتخابيا يتولى مهمة انتخاب أربعة شيوخ من البيض ليمثلوا مصالح الجماعة الأفريقية في المقاطعات الشمالية في مجلس الشيوخ. وظل الحال على هذا المنوال حتى قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥٩ والذي شطب الناخبين الأفريقيين في الكيب من جداول الناخبين وبالتالي فقدوا حقهم في انتخــاب أي ممثلــين عنهم في مجلس الجمعية أو في مجلس مقاطعة الكيب وكــذلك فــي مجلــس الشيوخ[٣].

---

(1) L.M. Thompson, Politics in. Op.cit., P. 62.
(2) Ibid., Pp. 65 - 66

(3) أنظر في هذا الصدد :

ونفس الشئ حدث بالنسبة للملونين فحتى عام ١٩٥٦ كـــان هنـــاك عـــدد محدود من الناخبين الملونين في الكيب مدرج في القائمة العامة للناخبين، وقد كان بمقدورهم - من خلال الاشتراك في انتخابات مجلس الجمعية، ومجلـــس مقاطعة الكيب - الاشتراك بطريقة غير مباشرة في انتخابات الشيوخ البيض، على انه منذ صدور قانون التمثيل المنفصل للناخبين الملونين عام ١٩٥٦ فإن هؤلاء منحوا حق انتخاب أربعة من البيض يمثلونهم في مجلـــس الجمعيـــة، واثنين من البيض في مجلس مقاطعة الكيب، على أن هؤلاء الممثلين البـــيض الستة لم يكونوا يشكلون مجمعا إنتخابيا يتولى انتخاب أعضاء مجلس الـــشيوخ البيض عن الملونين، وإنما تولى هذه المهمة رئيس الدولة بناء على ترشـــيح من الحكومة حيث كان يقوم بتعيين خمسة شيوخ من البيض لتمثيل الملـــونين في مجلس الشيوخ، شيخ عن كل مقاطعة من المقاطعات الأربع، وشيخ خاص إضافي يعين "استنادا إلى إلمامه بالمطالب والحاجات المعقولة للشعب الملـــون في مقاطعة الكيب"(١).

ومنذ عام ١٩٦٨ شطب الناخبين الملونين من جداول الناخبين ولم يعد لهم بالتالي أي تمثيل في مجلس البرلمان(٢).

ومنذ عام ١٩٤٩، وفى إطار سعى حكومة الحزب الوطني فـــي جنـــوب أفريقيا لضم إقليم ناميبيا إليها، فإنها أعطت للناخبين البيض في الإقلـــيم حـــق انتخاب ستة أعضاء في مجلس الجمعية، وحق انتخاب شيخين فـــي مجلـــس الشيوخ من جانب مجمع انتخابي يتكون مـــن أعـــضاء الجمعيـــة التـــشريعية البيضاء للإقليم وأعضاء مجلس الجمعية عن الإقليم، وعلى أساس من التمثيل النسبي للأحزاب البيضاء في الإقليم. كما أعطى لرئيس دولة جنوب أفريقيـــا

= د. عبد الملك عوده - السياسة والحكم في أفريقيا م. س. ذ. - ص ص ٤٧٥ -٧٧.

(1) L.M. Thompaon, Politics in. Op.cit., Pp. 63 – 66

(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., p. 340

(الحاكم العام آنذاك) حق تعيين شيخين آخرين – من البيض في الإقليم – لمجلس الشيوخ لتمثيل مصالح السكان البيض[١].

وفي عام ١٩٥٥ عندما فشلت حكومة الحزب الوطني في الحصول على موافقة مجلسي البرلمان على مشروع قانون بإبعاد الناخبين الملونين في الكيب من القائمة العامة للانتخاب – حيث يشترط الدستور موافقة ثلثي أعضاء المجلسين في جلسة مشتركة – فإنها استصدرت تشريعا من البرلمان بالأغلبية الخاصة المطلوبة لإبعاد الناخبين الملونين، وبموجب هذا التشريع زادت عضوية الشيوخ من ثمانية وأربعين عضوا إلى تسعة وثمانين عضوا، ولم يعد هناك تمثيل متساو للمقاطعات في مجلس الشيوخ، ذلك أن عدد أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبون عن كل مقاطعة أصبح يعتمد على عدد أعضاء مجلس الجمعية عن المقاطعة فقط وبات من حق المجموعة البرلمانية الحزبية داخل كل مقاطعة. صاحبة الأغلبية في مجلس الجمعية – انتخاب كل شيوخ المقاطعة. ولكن خصص حد أدنى من المقاعد لا يقل عن ثمانية لكل مقاطعة، ونتيجة لذلك أصبح لترانسفال ٢٧ مقعدا بالانتخاب، وللكيب ٢٢ مقعدا؛ ولكل من ناتال وأورانج ٨ مقاعد ولناميبيا مقعدين. وارتفعت المقاعد المخصصة لكل مقاطعة بالتعيين من مقعدين إلى أربعة، وظل لناميبيا مقعدين، وأصبحت المقاعد الأربعة المخصصة للإفريقيين يجرى شغلها بالتعيين من جانب رئيس الدولة[٢]

(1) لمزيد من التفصيل عن التطور الدستوري لإقليم ناميبيا – أنظر:
C.M Ushewokunzeen, Turnhalle Constitutional Propos als for An Interim Government in Namibia: An Endorsement of Apartheid Injustice, Paper pubished by the UN institute For Namibia, Lusaka, Zambia, August 1977 , Pp. 5-12

(2) L. Longmore. " Recostituting The Senate in South Africa". in African Affairs (Vol. 59. No. 237. Dit., 1960). P. 328

(انظر الجدول رقم ٣)

جدول رقم (٣) تشكيل مجلس الشيوخ

تشكيل مجلس الشيوخ / المقاطعة	مجلس الشيوخ قبل يونيو ١٩٥٥			مجلس الشيوخ من نوفمبر ١٩٥٥			مجلس الشيوخ منذ يونيو ١٩٦٠		
	انتخاب	تعيين	المجموع	انتخاب	تعيين	المجموع	انتخاب	تعيين	المجموع
ترانسفال	٨	٢	١٠	٢٧	٤	٣١	١٥	٢	١٧
كيب	٨	٢	١٠	٢٢	٤	٢٦	١١	٣	١٤
ناتال	٨	٢	١٠	٨	٤	١٢	٨	٢	١٠
اورانج	٨	٢	١٠	٨	٤	١٢	٨	٢	١٠
ج.غ.أ(ناميبيا)	٢	٢	٤	٢	٢	٤	.٢	٢	٤
الأفريقيون	-	٤	٤	-	٤	٤	-	-	-
المجموع	٣٤	١٤	٤٨	٦٧	٢٢	٨٩	٤٤	١١	٥٥
	١) ممثلوا الأفريقيين الأربعة من البيض وينتخبون بطريقة غير مباشرة من بين الإفريقيين. ٢) لا يظهر أي تمثيل للملونين لأنهم كانوا على قائمة انتخابية واحدة مع البيض			ممثلوا الأفريقيين الأربعة من البيض ويعينهم رئيس الدولة.			١) استبعد أى تمثيل للأفريقيين بعد صدور قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥٩. ٢) ظهر تمثيل منفصل للملونين بعد وضعهم على قائمة انتخابية منفصلة، وأصبح لهم خمسة شيوخ بيض معينين في مجلس الشيوخ اثنين عن مقاطعة الكيب، وواحد عن كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث الأخرى ٣) اختفى تمثيل الملونين كلية منذ عام ٦٨ وإن بقيت المقاعد التي تشغل بالتعيين كما هي		

المصدر: البيانات الوارده فى الجدول مستقاه من المعلومات الواردة فى

L.Longmore, Op. Cit., Pp. 328-332:

وبعد أن حققت حكومة الحزب الوطني هدفها في إبعاد الناخبين الملـــونين في الكيب عن القائمة العامة للانتخاب، ووضعتهم على قائمة منفصلة، فإنهـــا عادت واستصدرت تشريعا من البرلمان أوائل عام ١٩٦٠ يقلـــل مـــن عـــدد أعضاء مجلس الشيوخ، وإن ظل التمثيل غير المتساوي للمقاطعـــات قائمـــا، على أن مثل هذا التمثيل وبدلا من استناده فقط إلـــى نـــسبة عـــدد أعـــضاء المقاطعة في مجلس الجمعية – أصبح يستند إلى إجمالي نسبة عـــدد أعـــضاء المقاطعة في مجلس الجمعية بالإضافة إلى عدد أعـــضاء مجلـــس المقاطعـــة وأصبح من حق كل عشرة أعضاء من هؤلاء انتخاب شيخ واحد، وقـــد فـــتح ذلك المجال، إلى حد ما، أمام المعارضة الحزبية ليكون لها تمثيل في مجلـــس الشيوخ، ففي السابق وحين لم يكن للمعارضة الحزبية أعضاء يمثلون مقاطعة من المقاطعات الأربع في مجلس الجمعية فإنه لم يكن أمامها فرصة لانتخـــاب شيخ يمثلها، على أنه مع إضافة أعضاء مجلس المقاطعة فإنه أصـــبح هنـــاك احتمال في أن يكون لها ممثلين في مجلس المقاطعة يقومون بانتخـــاب شـــيخ يمثلها.

وإذا كان القانون الجديد قد أعاد نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلـــس الشيوخ إلا أنه عجز عن تحقيق مبدأ التمثيل المتساوي فـــي المجلـــس لكـــل المقاطعات.

وقد كان أول مجلس للشيوخ يشكل وفق هذا القـــانون فـــي يونيـــو عـــام ١٩٦٠، وقد بلـــغ عـــدد أعـــضائه ٥٥ عـــضوا مـــن بيـــنهم ٤٤ عـــضوا بالانتخابات(للترانسفال ١٥ مقعدا والكيب ١١ مقعدا واورانج ٨ مقاعد وناتـــال ٨ مقاعد وناميبيا مقعدين واستبعدت مقاعد ممثلى الأفريقيين) و ١١ عـــضوا

بالتعيين (اثنين عن كل مقاطعة احدهما يمثل مصالح الملونين واثنين عن ناميبيا وواحد إضافي يمثل مصالح الشعب الملون في الكيب[١].

ومنذ عام ١٩٦٨ لم يعد للملونين أي تمثيل في مجلس الشيوخ بعد شطبهم من جداول الناخبين، وإن ألغى الشيخ الإضافي المعين الذي يمثل مصالح الشعب الملون في الكيب، إلا أن الشيوخ المعينين الأربعة والذي كان كل واحد منهم يمثل الملونين في مقاطعة من المقاطعات الأربع قد باتوا هم كذلك يمثلون البيض.

ويعنى هذا أنه ما زالت هناك عشرة مقاعد تشغل بالتعيين في مجلس الشيوخ. وقد مكن ذلك الحكومة من الحصول على غالبية مقاعد المجلس، ذلك أن هذه المقاعد العشرة تخلو عندما تتغير الحكومة، أو عندما يتغير رئيس الوزراء داخل نفس الحزب الحاكم، ويمكن ذلك الحكومة الجديدة أو رئيس الوزراء من اختيار الشيوخ العشرة الموالين لحزبه، وفضلا عن ذلك فإنه يتعين على مجلس الشيوخ أن يحل خلال ١٢٠ يوما من تاريخ حل مجلس الجمعية، أو انتهاء مدة مجالس المقاطعات وذلك أيضا يمكن الحكومة من تعيين أنصارها في المقاعد العشرة الخالية في مجلس الشيوخ[٢].

ويتضح مما تقدم أن مجلس الشيوخ قد افتقد سبب وجوده والمتمثل في تمثيل المقاطعات على قدم المساواة، بل انه أصبح صورة ممسوخة وتابعة لمجلس الجمعية، ثم انه منذ عام ١٩٧٠ لم يعد يمثل إلا مصالح الجماعة البيضاء فقط. رد على ذلك أن مجلس الشيوخ سواء من حيث وجوده، وسواء من حيث سهولة تشكيله قد بات وسيلة في يد الحزب الحاكم لتعزيز وضعه البرلماني وتمكينه من إصدار أي تشريع يراه.

---

(1) Ibid., Pp. 231 - 232.
(2) L.M Thompson, politis in. op.cit., Pp. 66-67.

المطلب الثاني: تشكيل مجلس الجمعية:

تغير حجم عضوية مجلس الجمعية، واختلفت طريقة تشكيله من وقت لآخر، ورغم ذلك ظل الطابع المسيطر على عضوية المجلس يتمثل في إنه يضم نوابا بيض فقط سواء مثل هؤلاء النواب الناخبين البيض، أو سواء كان بعضهم في فترة من الفترات يمثل الناخبين غير البيض.

والسبب في تغير عدد أعضاء مجلس الجمعية من وقت لآخر يعود إلى النظام الانتخابي جنوب أفريقيا والذي يقوم على أساس تقسيم البلاد، وداخل كل مقاطعة إلى دوائر انتخابية متساوية في عدد سكانها من الناخبين البيض قدر الإمكان، على أن يكون لكل دائرة مقعدا واحدا في مجلس الجمعية يجرى التنافس عليه بين مرشحي الأحزاب المختلفة في كل انتخاب عام، على أن يفوز المرشح بمقعد الدائرة إذا حصل على الأغلبية البسيطة لأصوات الناخبين فيها.

ونتيجة لما تقدم فإن النمو السكاني في البلاد، مع ما يستتبعه من زيادة في عدد الناخبين البيض، يفرض من وقت لآخر مراجعة أعداد الدوائر الانتخابية وزيادتها وبالتالي زيادة مقاعد مجلس الجمعية.

وكان قانون اتحاد جنوب أفريقيا الصادر عام ١٩٠٩ قد نص على إنشاء مجلس جمعية يتكون من ١٢١ عضوا وقدم صيغة للزيادة التدريجية في حجم المجلس حتى ١٥٠ عضوا (١)، كذلك فإنه وضع أسسا لنظم يستهدف إعادة تخطيط الدوائر الانتخابية في كل مقاطعة، وقد استمر ذلك في ظل الدستور الجمهوري الذي سمح بزيادة عدد مقاعد مجلس الجمعية إلى أكثر من ١٥٠ مقعدا، ويقوم بعملية إعادة التخطيط لهذه اللجان مشكلة من قضاة المحكمة العليا كل خمس أو عشر سنوات على أن تأخذ هذه اللجان في اعتبارها تقسيم

---

(1) Ibid., Pp. 63 - 54 .

كل مقاطعة إلى عدد صحيح من الدوائر الانتخابية، وأن تضم كل دائرة عددا متساويا من الناخبين البيض قدر الإمكان، وقد أعطى لهذه اللجان نسبة سماح قدرها ١٥% زيادة أو نقصانا في عدد الناخبين في الدائرة، على أن تراعي عند قيام إعادة التخطيط عدة عوامل من أهمها معدل النمو السكاني في كل مقاطعة. وعند قيام هذه اللجان بمهامها في السنوات الماضية فإنها أعطت أهمية كبيرة لهذا العامل الذي جاء في صالح المناطق الريفية. فلقد أعطيت هذه المناطق عددا من المقاعد يتراوح بين ٣-٦ مقاعد زيادة عما لو أخذ في الاعتبار الفعلي للناخبين البيض فيها. وقد كان في ذلك تحقيقا لمصلحة الحزب الوطني حيث أن معظم الناخبين الأفريكانرز من مؤيدي الحزب، يتمركزون في المناطق الريفية(١).

وفيما يتعلق بتغير طريقة تشكيل مجلس الجمعية من وقت لآخر، فإنه يلاحظ أنه رغم كون المجلس لا يضم إلا نواب بيض فقط إلا أنه منذ عام ١٩٣٦ أعطى للناخبين الأفريقيين في الكيب، بعد إبعادهم عن القائمة العامة للانتخاب، حق انتخاب ثلاثة نواب بيض يمثلونهم في مجلس الجمعية. وقد ألغى هذا الحق مع صدور قانون الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥٩ وبالتالي ألغيت المقاعد التي كان مخصصه لتمثيلهم في مجلس الجمعية.

ونفس الشئ حدث بالنسبة للناخبين الملونين في الكيب عام ١٩٥٦ عندما وضعوا على قائمة انتخابية منفصلة وأعطوا الحق في انتخاب أربعة نواب بيض يمثلونهم فى مجلس الجمعية. وقد ألغى هذا الحق هو الآخر عندما شطب الناخبون الملونون من جداول الانتخاب عام ١٩٦٨، وبالتالي ألغيت مقاعدهم الأربعة.

---

(1) William Henry Vatcher (Jr.) Op.cit., Pp. 136 – 138

ومنذ عام ١٩٤٩ منح الناخبون البيض في إقليم ناميبيا حق انتخاب ستة نواب عنهم في مجلس الجمعية [١]

وهكذا فإن مجلس الجمعية منذ انتخابات عام ١٩٧٠ م أصبح لا يمثل إلا مصالح الناخبين البيض فقط ، فضلاً عن أنه ينتخب من البيض فقط اللذين لا تزيد نسبتهم عن ١٧ % من مجموع سكان البلاد .

وفقاً للتشكيل الأخير لمجلس الجمعية الناجم عن انتخابات عام ١٩٧٧ م فإن عدد الدوائر الانتخابية في جنوب إفريقيا بالإضافة إلى ناميبيا بلغت ١٧١ مقعداً منها ٦٥ مقعداً لدوائر جنوب أفريقيا موزعة على النحو التالي : ترنسفال ٧٥ مقعداً والكيب ٥٥ مقعداً وناتال ٢٠ مقعداً، وأورانج ١٤ مقعداً. وقد فاز الحزب الوطني الحاكم منها بـ ١٣٥ مقعداً والحزب الفيدرالي التقدمي بـ ١٧ مقعداً وحزب الجمهورية الجديدة بـ ١٠ مقاعد وحزب جنوب أفريقيا بـ ٣ مقاعد[٢].

المطلب الثالث: سلطات البرلمان

ينص الدستور الجمهوري في هذا الصدد على أن" للبرلمان سلطة تشريعية سيادية في الجمهورية وعليها، وله كامل السلطة في صنع القوانين لإقرار السلام، والنظام، والحكم الصالح"(م ٥٩ / ١)، كما ينص على أنه" ليس لأية محكمة قانونية أهلية التحقق من، أو الفصل في دستورية أي قانون صادر عن البرلمان فيما عدا القانون الذي يلغى أو يعدل، أو يتجه إلى إلغاء أو تعديل مواد القسم ١٠٨ أو ١١٨" (م ٥٩ / ٢).

---

(1) حول النظام الانتخابي في جنوب إفريقيا انظر :
Matthew kidlane , Op.Cit., Pp 67 - 377

(2) Ibid., P. 82.

ويقر القسم ١٠٨ من الدستور بأن اللغتين الإنجليزية والأفريكانية هما اللغتان الرسميتان للبلاد، في حين أن القسم ١١٨ يعطى للبرلمان سلطة إلغاء أو تعديل أية مادة في الدستور، ويؤكد أنه لا يجوز قانونا إبطال أو تغيير مواد القسم ١٠٨ أو ١١٨ إلا بعد صدور قرار من مجلسي البرلمان في جلسة مشتركة وبأغلبية الأعضاء في القراءة الثالثة(١).

ويتضح مما تقدم أن الدستور الجمهوري يؤكد على قاعدة سمو البرلمان، فهو يستطيع إصدار أي قانون يراه بالأغلبية البسيطة، كما ويستطيع إلغاء أو تعديل أي مادة في الدستور بنفس الطريقة، وليس لأية محكمة سلطة إعادة النظر في هذه القوانين أو إعلان عدم دستوريتها. وإذا كان هناك استثنائيين على ذلك أهمها ما يتعلق باستخدام اللغتين الإنجليزية والأفريكانية كلغتين رسميتين للبلاد على قدم المساواة وعدم جواز تغيير أو إلغاء النص المتعلق بذلك إلا بأغلبية موصوفة، إلا أن هذه الأغلبية المطلوبة يمكن تحقيقها طالما أن الحزب الحاكم يتمتع بغالبية مقاعد مجلس الجمعية، وغالبا ما يستحوذ على معظم مقاعد مجلس الشيوخ، وحتى إذا لم يكن الحزب الحاكم يتمتع بالأغلبية في المجلس الأخير، فإنه يستطيع من خلال أغلبيته البرلمانية في مجلس لجمعية أن يستصدر قانونا بالأغلبية البسيطة يعدل من طريقة تشكيل مجلس الشيوخ على نحو يحقق له الأغلبية المطلوبة وذلك ما فعله الحزب الوطني الحاكم عام ١٩٥٥ عندما رغب في استبعاد ملوني الكيب من القائمة العامة للناخبين(٢).

---

(1) L.M. Thompson, Politics in. Op.cit., Pp. 70 74

(2) في عام ١٩٥٠ تمكنت حكومة الحزب الوطني من الحصول على موافقة البرلمان على قانون التمثيل المنفصل للناخبين والذي يستبعد ملوني الكيب من القائمة العامة للانتخاب، على أن المحكمة العليا لجنوب أفريقيا أعلنت عدم دستورية هذا القانون لأنه صدر بالأغلبية البسيطة في حين أنه يستلزم لصدوره موافقة ثلثي أعضاء مجلس البرلمان. ولمواجهة ذلك الموقف فإن الحكومة استطاعت أن تمرر قانون المحكمة العليا للبرلمان عام ١٩٥٢ والذي انشأ محكمة برلمانية وجعل لها سلطة أعلى من

على أن قاعدة سمو البرلمان تبدو شكلية طالما أن السلطة التشريعية الحقيقية تتركز في يد الحزب الحاكم صاحب الأغلبية في البرلمان. ذلك أن الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم تستطيع أن تستصدر أي قانون، بل وتستطيع أن تلغى أو تعدل أي مادة في الدستور على النحو الذي يخدم أهداف ومصالح الحزب الحاكم. ولعل هذا هو السبب في قلة الإجراءات الاستثنائية في جنوب أفريقيا إذ رغم الطبيعة الدكتاتورية للنظام، على الأقل فيما يتعلق بالجماعة غير البيضاء، إلا أنه يرتكز في معظم ممارساته على قوانين صادرة من البرلمان، بل ولعل هذا السبب أيضا في أن جنوب أفريقيا هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقنن الإجراءات العنصرية، طالما أن هذه القوانين لا تخضع لرقابة من أية محكمة في جنوب أفريقيا.

سلطة المحكمة العليا فيما يتعلق بالمسائل الدستورية، وقد قامت هذه المحكمة فور تشكيلها من أعضاء البرلمان بإلغاء قرار المحكمة العليا على أن الأخيرة أعلنت هي= =الأخرى أن قانون المحكمة العليا للبرلمان غير دستوري ونتيجة لذلك اتجهت الحكومة إلى تقييد سلطة المحكمة العليا فاستصدرت قانون من البرلمان عام ١٩٥٥ سمي قانون نصاب دائرة الاستئناف. وبموجبه زيد عدد أعضاء قضاة الاستئناف من خمسة قضاة إلى أحد عشر قضيا، وقامت الحكومة بشغل المناصب الستة الجديدة من بين مؤيديها، وبذلك أمكنها السيطرة على المحكمة العليا لجنوب أفريقيا، ولكي تثبت الحكومة أقدامها أكثر من ذلك فإنها استصدرت قانون سمو البرلمان. والذي ألغى حقوق المحاكم فيما يتعلق بالنظر في دستورية القوانين - إلا في الاستئنافين السابق الإشارة إليهما - ورغم كل هذه الإجراءات فإن الحزب الحاكم لم يستطع استصدار قانون يبعد الناخبين الملونين من القائمة العامة. ومرجع ذلك أنة لم يكن يستحوذ حتى هذه الفترة على ثلثي مقاعد مجلس البرلمان، وكي يتسنى له ذلك فإنه استصدر قانونا في عام ١٩٥٥ بشأن مجلس الشيوخ حيث عدل هذا القانون من طريقة تشكيل المجلس، وعدد أعضائه على نحو مكن الحزب الوطني من الحصول على أغلبية ثلثي مقاعد مجلس البرلمان في التصويت الذي جرى عام ١٩٥٦ على مشروع قانون استبعاد الناخبين الملونين في الكيب من القائمة العامة.

لمزيد من التفاصيل أنظر :

William Henry Vatcher (Jr.), Op.cit., Pp. 142-143

خلاصة ما تقدم أن حزب الأغلبية في مجلس الجمعية يتمتــع بــسلطات تعادل، بل وتفوق، سلطات حزب الأغلبية في مجلس العموم البريطاني، فلكل منهما سلطة قانونية لتغيير بعض أو كل مؤسسات الدولة، ولديهما قدرة كبيرة على التخلص من معارضة المجلس الأعلى بعد مرور عام واحد من تــاريخ صدور التشريع من المجلس الأدنى ورغم ذلك فهناك اختلافات جوهرية بــين المجلسين، فمجلس العموم البريطاني ينتخب من جماهير السكان البريطــانيين البالغين بصرف النظر عن الجنس، في حين أن مجلس الجمعية ينتخب مــن أقلية بيضاء تقل نسبتها عن خمس سكان جنوب أفريقيا ، أكثر من ذلك فــإن الأعراف السياسية لها احترامها واعتبارها في بريطانيا. فحزب الأغلبية فــي مجلس العموم يظل متمسكا بالأعراف التي نمت وتبلورت عبر السنين لأنــه يمكن أن يعانى سياسيا، إذا تجاهلها، عندما يفوز الحزب الآخر بالأغلبية فــي مجلس العموم، وعلى الجانب الآخر فإن الحزب الوطني - الذي يحصل على الأغلبية في مجلس الجمعية منذ ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٧ - اعتاد تجنب هذه الأعراف في الكثير من الحالات بدعوى إنها ليــست نتاجــا محليــا، وإنمــا مستورده من بريطانيا. وفى الممارسات البريطانية فإن سيادة البرلمان تــضع محددات على سلطة الحكومة في حين أنه في جنوب أفريقيا، فإن الممارسات تشير إلى أن البرلمان لا يعدو أن يكون أداة لإضــفاء طــابع قــانوني علــى رغبات الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم[1].

---

(1) L.M. Thompson, politics in. Op.cit., P. 75.

المبحث الثالث

السلطة القضائية

تأثر النظام القانوني لجنوب أفريقيا بنوعين من التقاليد القانونية وهم التقاليد الهولندية الرومانية، والتقاليد الإنجليزية، فقد حملت الجماعتان الفرعيتان البيضاء هذه التقاليد إلى جنوب أفريقيا ثم طورتها على النحو الذي يتمشى مع الاعتبارات العنصرية، وفضلا عما تقدم فإن حكومة جنوب أفريقيا عملت على إقامة نظام قانوني آخر للأفريقيين، وزعمت أنه مستمد من الأعراف التقليدية القبلية وقد أدى ذلك إلى وجود نظامين قانونيين يطبقان في جنوب أفريقيا أحدهما يسرى على المنطقة المخصصة للبيض، والأخر يسرى على المنطقة المخصصة للأفريقيين، أكثر من ذلك فإن هذا الوضع أدى إلى خضوع الأفريقيين لنظام قانونيين مختلفين أحدهما يطبق عليهم حين وجودهم في المنطقة البيضاء، والأخر يطبق عليها حين وجودهم في المنطقة المخصصة للأفريقيين[1].

ولعل هذا يفسر، إلى حد ما، خصوصية النظام القانوني لجنوب أفريقيا والذي يستهدف من جهة السيطرة على غير البيض، وبخاصة الأفريقيين، من خلال القوانين العنصرية العديدة ولعل أهمها قانونين المرور، كما يستهدف من جهة أخرى تدعيم النظام السياسي الذي يسيطر علية البيض من خلال العديد من القوانين التي صدرت لحماية النظام مثل قانون قمع الشيوعية لعام ١٩٥٠، والقانون المعدل لمكافحة التخريب لعام ١٩٦٢، وقانون مكافحة الإرهاب لعام ١٩٦٧[2].

---

(1) Irving Kaplan Others, op. cit. P. 349.
(2) Ibid., Pp. 345 - 350 .

وتتمتع السلطة القضائية في جنوب أفريقيا بالاستقلال، فإذا كانت الحكومة تقوم بتعيين القضاة إلا أن هؤلاء يظلون في مناصبهم حتى سن السبعين حيث يتعين عليهم التقاعد، كما أنهم يتمتعون بحصانه قضائية ضد العزل ولا يمكن إنقاص رواتبهم، كما لا يمكن عزلهم إلا بناء على طلب من مجلسي البرلمان بسبب "سوء السلوك، أو عدم الكفاءة"، ولم يحدث أن عزل قاض منذ إنشاء الاتحاد، على أن قاعدة استقلال القضاء بات مشكوكا فيها منذ تولى الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨ ، ومرجع ذلك عدة أسباب أهمها: أن حكومة الحزب الوطني عمدت إلى تعيين معظم القضاة من الأفريكانرز - أنصار الحزب الوطني - ثم إنها خرقت قاعدة الأقدمية في الترقية في السلك القضائي. ففي عام ١٩٥٧ ولأول مرة منذ إنشاء الاتحاد، عين قاض أفريكانرى ليرأس المحكمة العليا في حين أنه لم يكن قاضى استئناف. ونفس الشئ حدث عام ١٩٥٩ [١]، أكثر من ذلك فإن الحكومة استخدمت سلطتها في تعيين قضاة المحكمة العالية لتحقيق أغراض سياسية مثلما حدث في الخمسينيات أثناء الصراع بين المحكمة العليا والحكومة حول دستورية قانون التمثيل المنفصل للناخبين الملونين حيث قامت الحكومة، مستندة إلى أغلبيتها في البرلمان، بإصدار قانون عام ١٩٥٥ زاد عضوية دائرة الاستئناف في المحكمة العليا من ستة قضاة إلى أحد عشر قاضيا وقامت بشغل المناصب الجديدة بقضاة من مؤيديها على نحو مكنها من الحصول على موافقة أغلبية أصوات قضاة الدائرة على القانون[٢]

(1)Thomas Karis, " South Africa " , in Gwendolin Carter (ed.) Five - African States, Responses to Diversity, (New york : Cornell Univ. press, 1963). Pp. 583 -584

(2) L.M.Thompson, politics in. Op.cit., P. 74

وفضلا عما تقدم فإن زيادة إعداد التشريعات العنصرية التي صدرت منذ عام ١٩٤٨ قد جعل دور القضاء محدودا في التأثير في طابع الحياة الوطنية ذلك أن كثرة هذه القوانين حال دون أي اجتهاد من جانب القاضي لتطبيق مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة على الأفراد(١)، زد على ذلك أن محاكم جنوب أفريقيا تعمل في إطار الهيكل الحكومي الذي يؤكد على سيادة البرلمان، وبالتالي فإنه ليس لهذه المحاكم سلطة النظر في دستورية القوانين الصادرة عن البرلمان على نحو ما أشرنا سابقا.

والنظام القضائي لجنوب أفريقيا نظام موحد، فالمحكمة العليا تتكون من دوائر المقاطعات، والدوائر المحلية، ودوائر ناميبيا، ويتم استئناف أحكام هذه الدوائر أمام دائرة الاستئناف في بلومفونتين بأورانج، ومنذ عام ١٩٥٠ أصبحت دائرة الاستئناف للمحكمة العليا هي المحكمة صاحبة القول الأخير في جنوب أفريقيا، وقد أضيف لدوائر المقاطعات الأربع (ترانسفال، كيب، ناتال، أورانج) دوائر للكيب الشرقي وبذلك تقلصت السلطة القضائية لدائرة الكيب لتسرى على الكيب الغربي فقط، أما الدوائر المحلية (وتووتر سراند، ديربان، الساحل، جريكوا لاند الغرب) فهي محاكم ذات اختصاص قضائي ابتدائي في المناطق كثيفة السكان، والمناطق الصناعية، ويستثنى فقط دائرة جريكوا لاند الغرب حيث تتمتع باختصاص قضائي ابتدائي واستئنافي، وتعمل كمحكمة مؤقتة في منطقتها (٢).

وبالإضافة إلى ما تقدم يوجد عدد من المحاكم العليا المتخصصة مثل: محاكم المياه، ومحاكم استئناف خاصة بضرائب الدخل، ومحكمة قوميسارى

---

(1) Thomas Karis, Op.cit., P. 585.
(2) Ibid., Pp. 585 - 586.

وأنظر أيضا :

Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 355-356.

براءات الاختراع وغيرها من المحاكم التي تنشأ بموجب قانون، وهى تتعامل مع مسائل محددة، كما أن هناك محاكم جنائية تشكل كمحاكم مؤقتة من جانب رئيس الدولة، وبناء على توصية النائب العام، لتتولى نظر قضايا الخيانة، والتحريض على الفتنة، وأعمال العنف، والترويج للشيوعية وغيرها من الأمور المماثلة، وتشكل هذه المحاكم من قاضيين أو ثلاثة من قضاة المحكمة العليا (١).

ويلي هذه المحاكم العليا نوعان آخران من المحاكم الدنيا، وهما محاكم المناطق والمحاكم القضائية الإقليمية.

فالجمهورية مقسمة إلى مناطق قضائية تشكل وحدات قضائية وإدارية في نفس الوقت، ويتغير عدد وحدود هذه المناطق مع النمو الاقتصادي والسكاني وفى أواخر الستينات كان يوجد نحو ٣٠٠ منطقة قضائية، يوجد في كل منها محكمة قضائية لها اختصاص ابتدائي في القضايا المدنية التي لا تزيد قيمتها عن ٤٠٠ راند كما أن لها اختصاص الفصل في كل القضايا الجنائية فيما عدا القتل، والخيانة والسرقة والتي تتضمن عقوبات مالية، على أنه ونظرا للسلطة الجزائية المحدودة لمحاكم المناطق بالإضافة إلى زيادة العبء على دوائر المقاطعات والدوائر المحلية في القضايا الجنائية، فلقد أنشئت المحاكم القضائية الإقليمية عام ١٩٥٢، وأعطيت سلطة جزائية كبيرة في القضايا الجنائية فقط (٢).

على أن السلطة القضائية للمحاكم المذكورة آنفا أصبحت تسرى إلى حد كبير على المنازعات داخل المنطقة البيضاء فقط، فمنذ عام ١٩٢٧ أنشأ

---

(1) Ibid., P. 356.
(2) Ibid., Pp. 356 – 357.

وأنظر أيضا :

Leo Marquard, Op.cit., Pp. 109 – 110.

قانون إدارة الأهالي محاكم خاصة تتولى مهمة تطبيق القانون العرفي القبلي على المنازعات بين الأفريقيين في أماكن تواجدهم، وحتى أوائل الستينيات فإن مصطلح الأهالي **Natives** كان يستخدم في هذه المحاكم، ثم حل محله مصطلح البانتو **Bantu** منذ عام ١٩٦٤، ومنذ منتصف السبعينات حل محل المصطلح الأخير مصطلح السود **Blacks** لوصف الأفريقيين.

ووفقا لقانون عام ١٩٢٧ أنشئت أربعة أنواع من المحاكم لنظر منازعات الأفريقيين وهى: محاكم الزعماء، ومحاكم قوميسا ريو البانتو، ومحاكم البانتو للاستئناف، ومحاكم البانتو للطلاق[1].

وتقوم محاكم الزعماء بتسوية المنازعات المدنية بين الأفريقيين، كما تحاكمهم لخرقهم القانون الجنائي الأفريقي المحلي، في حين أن محاكم قوميساريى البانتو تنظر الاستئناف المقدم من محاكم الزعماء وإن لم يكن لها سلطة الحكم فيه لأن ذلك يدخل في اختصاص محاكم البانتو للاستئناف، وهذه يمكنها إحالة الاستئناف إلى دائرة الاستئناف للمحكمة العليا، كذلك فإن لوزير إدارة وتطوير البانتو سلطة عرض القضية أمام دائرة الاستئناف إذا اعتقد بأن أحكام محاكم البانتو للإستئناف خاطئة، ومن حيث الأصل فإن القضايا التي تعرض على محاكم البانتو للطلاق يمكن أن تعرض ابتداء على دوائر المقاطعات والدوائر المحلية، وإن كانت الحكومة تفضل لجوء الأفريقيين لمحاكم البانتو فى هذا النوع من القضايا[2].

وقد أعطى قانون إدارة الأهالي للحاكم العام (رئيس الدولة منذ عام ١٩٦١) سلطة تعيين والاعتراف بالزعماء، ومنحهم سلطات قضائية، كما أعطى لرئيس الدولة كذلك سلطة تعيين قوميساريو البانتو من موظفي الخدمة

---

(1) Thomas Karis, Op.cit., P. 586.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 365.

المدنية البيض الذين اجتازوا امتحان القانون الذي يعقد للمحامين، وفي المعازل، حيث الأفريقيون هم الغالبية فإن قوميسارى البانتو يمكن أن يصبح حاكما وقاضيا في نفس الوقت، كذلك الحال في المناطق الريفية البيضاء، أما في المناطق الحضرية البيضاء فإن قوميسارى البانتو هو من حيث الأصل حاكما وقاضيا[١].

وتتكون كل محكمة استئناف للبانتو من ثلاثة أعضاء، أحدهم قاض يتولى رئاستها بصفة دائمة، والاثنين الأخريين من بين قوميسارى البانتو أحدهما يعين بصفة دائمة، والآخر بصفة مؤقتة.

ويقوم نظام محاكم البانتو الذي يسيطر عليه البيض على افتراض يتمثل في أن قوميسارى البانتو لديهم معرفة بالقانون القبلي الأفريقي، ومن ثم فليس هناك شروط تقتضى بأن يكون هؤلاء المعينون في هذه المناصب على إلمام باللغة الأفريقية المحلية، أو القانون العرفي القبلي، من ثم فإن معظم قوميسارى البانتو يعتمدون على تصوراتهم للقانون القبلي التي تكون غالبا تصورات خاطئة[٢].

يتضح مما تقدم أن إنشاء محاكم خاصة للأفريقيين، ومحاولة خلق قوانين خاصة تطبقها هذه المحاكم إنما هو جزء من سياسة التطور المنفصل التي تسعى إلى تكريس العزل والفصل بين الأجناس في المجال القانوني والقضائي.

---

(1) Idem,
(2) Ibid., Pp. 365- 366.

المبحث الرابع
الخدمة المدنية

رغم أن أعضاء المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) لجنوب أفريقيا يطلق عليهم وصف الوزراء إلا أنهم لا يرأسون وزارات، وبدلا من ذلك يتولون الإشراف على واحدة أو أكثر من المصالح الحكومية، أو الهيئات الكبرى العامة المستقلة[١].

ويتولى رئيس الوزراء وحكومته وضع كل القواعد التي تحكم تشكيل وعمل الجهاز الإداري، وكل وزير مسئول بمفرده أمام البرلمان عن كل ما يتعلق بموظفي الخدمة المدنية في وزارته، ومازال الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري متأثرا بالنمط البريطاني حيث يلي الوزراء في السلم الإداري الهرمي سكرتاريون دائمون يرأسون الوزارات، وهناك عدد كبير من الأجهزة المستقلة، والشركات العامة يمارس كل منها قدرا يعتد به من الاستقلال خارج الهيكل الإداري، وكل منها تعد تقريرا سنويا عن نشاطها وميزانيتها إلى البرلمان يعرضه الوزير المختص[٢].

والاختصاصات الوزارية غالبا ما تكون مختلطة ومتنوعة، فأحد الوزراء يمكن أن يتولى مسئولية الإشراف على عديد من المصالح المختلفة، وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٦٩/٦٨ كان أحد الوزراء يتولى مسئولية الإشراف على مصالح السياحة، والرياضة، والإبداع، والشئون الهندية، في حين كان وزير آخر يشرف على مصلحة العمل، وشئون الملونين، وكان وزير ثالث يتولى الإشراف على مصلحتي العدل والسجون، وفي عام ١٩٧١/٧٠ كان أحد الوزراء يشرف على مصلحتي الشئون الاقتصادية والبوليس، وفي عام

---

(1) Ibid., P. 346.
(2) Thomas Karis, Op.cit., P. 571.

١٩٧٦/٧٥ كان هناك وزير يشرف على مصلحتي الداخلية والإعلام، وفي عام ١٩٧٧/٧٦ كان هناك وزير يشرف على مصالح التعليم الوطني، والرياضة، والإبداع [١].

وعلى أية حال فإنه خلال فترة الستينيات والسبعينيات يلاحظ أن مصالح المالية، والخارجية، والدفاع ظلت كل واحدة منها تخضع لإشراف وزير واحد.

والمصالح الحكومية مستقرة في عددها وتشكيلها إلى حد كبير، هذا رغم عدم استنادها بصفة عامة إلى هيكل تنظيمي داخلي مشترك.

وبالإضافة إلى المصالح الحكومية السابقة، فإن الحكومة تدير مباشرة عديدا من الهيئات العامة الكبرى من خلال الإشراف الوزاري المباشر عليها ومن أمثلتها هيئة السكك الحديدية، والموانئ، والإذاعة، والطاقة الكهربية، وأقدم هذه الوحدات هي شركة الحديد والصلب المملوكة للدولة والتي أنشئت في العشرينيات أما باقي الوحدات فقد أنشئ معظمها منذ عام ١٩٤٨ وتشمل شركات الدولة التي يمارس بعضها احتكارا قانونيا في ميادين صناعة الأسلحة، والأسمدة، والتنقيب عن البترول، وتطوير صناعة الأسماك..الخ[٢].

وقد أنشئت مصالح منفصلة لكل من حكومات المقاطعات، وناميبيا، والبانتوستانات هذا رغم أن موظفيها يعدون أعضاء في جهاز الخدمة المدنية الوطنية، وإن كانوا يمارسون مهامهم في المصالح الإقليمية، كذلك فإن أجهزة

---

(1) أنظر التشكيل الوزاري لحكومات جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٦٨ فى :

Colin Legum (ed.) Africa Conteamporary Record, 1968/69, P. 332 , & 1970 / 71 , P. B 518 , & 1975 / 76. Pp. B 569 – 570, & 1976 / 77, P B 808.

(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 347.

الحكم المحلي في البلديات هي أجهزة تابعة للحكومة المركزية، ويحصل موظفوها على أجورهم من الخزانة العامة[١].

وقد أدى تبني حكومة الحزب الوطني لسياسة الأبارتهيد منذ عام ١٩٤٨ إلى ضرورة زيادة حجم وعدد المصالح الحكومية للوفاء بتنفيذ هذه السياسة، كما أدى إلى صعوبات في التنسيق بين هذه المصالح. فقد كان عدد أعضاء الوزارة عام ١٩٤٨ اثنا عشر وزيرا فقط، وهو عدد لم يزد إلا اثنين عما كان عليه عام ١٩١٠، وقد ظل رئيس الوزراء يشغل منصب وزير الخارجية حتى عام ١٩٥٥، على أن فير فورد قام عقب توليه الوزارة في عام ١٩٥٨ بزيادة عدد وزراء حكومته من أربعة عشر وزيرا إلى ستة عشر وزيرا وقام لأول مرة بتعيين أربعة نواب للوزراء، كما قسم مصلحة شئون الأهالي إلى مصلحة إدارة وتطوير البانتو، ومصلحة تعليم البانتو، وقبل أن تحل نهاية عام ١٩٦١ فإنه أضاف وزيرين من المتحدثين بالإنجليزية إلى وزارته ليصبح عدد وزرائه ثمانية عشر وزيرا، وهؤلاء يتولون الإشراف على ما يتراوح ما بين ٢٧ – ٣٥ مصلحة[٢].

وقد قامت حكومة الحزب الوطني، وبخاصة في ظل فير فورد، بإعادة تنظيم المصالح الحكومية استنادا إلى المعيار العنصري، وليس إلى نوع المهام التي تمارسها، وقد أدى ذلك إلى نشوء مصالح حكومية خاصة بالأفريقيين، وأخرى خاصة بالملونين، وثالثة خاصة بالهنود[٣].

وقد بلغ عدد العاملين بالخدمة المدنية عام ١٩٧٦ نحو ٢٩٥ ألف عامل[٤]، من بينهم عدد يعتد به يعمل تحت رعاية لجنة الخدمة العامة التي

---

(1) Idem.
(2) Thomas Karis, Op.cit., Pp. 571 – 572.
(3) Ibid., Pp. 572 – 573.
(4) Mouriel Horrell & Others, Op.cit., P. 306.

تتكون من ثلاثة أعضاء تعينهم الحكومة لمدة خمس سنوات، ولا يمكن إقالتهم خلال هذه الفترة إلا بناء على موافقة من مجلس البرلمان، وتعد هذه اللجنة جهازا محايدا يتولى حماية المواطنين المدنيين من الفصل التعسفي، أو خصم المرتب، أما التعيين والترقية والإشراف العام على الكادر الإداري فإنه يدخل في اختصاصات الوزير المسئول الذي يتعين عليه أن يأخذ في اعتباره منذ البداية توصيات اللجنة في حالة الترقية فقط (١).

ومن الناحية النظرية، فإن الخدمة المدنية محايدة وتعمل بعيدا عن الاعتبارات السياسية، فالتعيينات والترقيات تتم دون اعتبار للانتماء السياسي الحزبي على أن ذلك ليس هو الحاصل في التطبيق، ذلك أن قاعدة الحياد تظل قائمة حتى يحدث اختلاف رئيسي في السياسة بين الأحزاب عندها يحدث خرق لهذه القاعدة، فعلى سبيل المثال فإن الحزب المتحد الحاكم (سمطس) أثناء الحرب العالمية الثانية امتنع عن ترقية مؤيدي الحزب الوطني (مالان) في المناصب الإدارية العليا، نظرا لمعارضة الحزب الأخير اشتراك جنوب أفريقيا في الحرب، وعقب تولي الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨ فإنه قام بتعديل وتغيير العديد من الترقيات التي تمت أثناء الحرب، ومنها منصب المدير العام للسكك الحديدية حيث أقالت الحكومة المدير المتحدث بالإنجليزية وعينت مكانه أفريكانريا، وكذلك الحال عندما خلا منصب سكرتير شئون الأهالي فإن الحكومة أهملت توصيات لجنة الخدمة العامة وعينت شخصا مواليا لسياسة الحكومة (٢).

---

(1) Thamas Karis, Op.cit., P. 574.

وأنظر أيضا : Leo Marquard, Op.cit., P. 99.

(2) Ibid., Pp. 99 – 100.

ويقع على الخدمة المدنية في جنوب أفريقيا عبء كبير نظرا لأن الحاجة إلى أعداد وفيره من الإداريين لمواجهة أعباء دولة يزيد تعدادها على ٢٥ مليون نسمة لا يقابلها وجود هذا العدد نظرا للقيود المفروضة على اختيار الأشخاص في الوظائف الإدارية والتي تقصر الاختيار في إطار الجماعة البيضاء، وقد ظهرت هذه المشكلة وازدادت حدة منذ الحرب العالمية الثانية مع استمرار النقص العام في العمالة البيضاء نتيجة لإقبال هذه العمالة على العمل في المشروعات الخاصة ذات الأجور العالية الأمر الذي فرض على الخدمة المدنية ضرورة مواجهة هذه المنافسة، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الخدمة المدنية لا تجذب إليها إلا قطاعا محدودا من السكان المتحدثين بالإنجليزية، وليس مرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى التفرقة في الممارسة ضد هؤلاء في شغل الوظائف العليا في الخدمة المدنية بقدر ما يرجع إلى انجذابهم للعمل في المشروعات الخاصة ذات الأجور العالية، ثم أن الالتحاق بالخدمة المدنية يتطلب معرفة باللغتين الرسميتين الإنجليزية والأفريكانية وهو أمر لا يتوافر لدى المتحدثين بالإنجليزية وقد أدى ذلك إلى أن أصبح معظم العاملين في جهاز الخدمة المدنية، بالإضافة إلى المناصب العليا فيه، من الأفريكانرز الذين لا يشكلون إلا نحو ١/٩ سكان البلاد وكل ذلك بلا شك يلقى أعباء ضخمه على كاهل جهاز الخدمة المدنية (١).

---

(1) Thomas Karis, Op.cit., Pp. 575 – 577.

وأنظر أيضا:

Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 347 – 348.



الفصل الثاني

مؤسسات الحكم على المستوى المحلى

المبحث الأول: مؤسسات الحكم المحلى للبيض.

المبحث الثاني: مؤسسات الحكم المحلى لغير البيض في المنطقة الحضرية البيضاء.

المطلب الأول : مجالس بانتو الحضر.

المطلب الثاني: أجهزة الحكم المحلى للملونين.

المطلب الثالث: أجهزة الحكم المحلى للهنود.

المبحث الثالث: مؤسسات الحكم المحلى والذاتي للأفريقيين في البانتوستانات.

الفصل الثاني

مؤسسات الحكم على المستوى المحلى

إذا كانت مؤسسات الحكم على المستوى المركزي، أصبحت منذ عام ١٩٧٠ تنتخب بالكامل من جانب الناخبين البيض وتمثلهم فقط، فإن مؤسسات الحكم على المستوى المحلى مازال يوجد فيها شكل ما من أشكال التمثيل لغير البيض، وإن كان هذا التمثيل قائما على أساس منفصل لكل جماعة لونية على حدة، بل إن أجهزة تمثيل غير البيض على المستوى المحلى آخذة فى التطور لتتحول إلى أجهزة حكم ذاتى لهم فى إطار من سيطرة وإشراف مؤسسات الحكم المركزية.

المبحث الأول

مؤسسات الحكم المحلى للبيض

تتكون أجهزة الحكم المحلى على مستوى المقاطعات من مجلس المقاطعة، واللجنة التنفيذية للمقاطعة، والحاكم الإداري.

ومجلس المقاطعة: هو جهاز منتخب من الناخبين البيض في المقاطعة لمدة خمس سنوات، ويتمشى حجم وعدد أعضاء المجلس مع عدد الدوائر الانتخابية البرلمانية في المقاطعة حيث تمثل كل دائرة بعضو في المجلس، ومن ثم فإن عدد أعضاء المجلس يكون متساويا مع عدد أعضاء وفد المقاطعة في مجلس الجمعية. ورغم ذلك فهناك حد أدنى لأعضاء مجلس كل مقاطعة وهو خمسة وعشرين عضوا وحتى أواخر السبعينات كان حجم مجلس المقاطعات بكل من ناتال وأورانج لا يزيد عن الحد الأدنى بينما كان مجلس مقاطعة الكيب يضم ٥٤ عضوا، ومجلس مقاطعة ترانسفال يضم ٦٧ عضوا، وفى كلتا المقاطعتين الأخيرتين الكبيرتين فإن الدوائر الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس المقاطعة تتماثل مع الدوائر الخاصة بانتخاب أعضاء

مجلس الجمعية عن المقاطعة، أما في المقاطعتين الصغيرتين ناتال وأورانـــج فإن تقسيما خاصا للدوائر الانتخابية لمجلس المقاطعة قد تم وضعه كي يسمح بوصول عدد أعضاء مجلس المقاطعة في كل منهما إلى الحد الأدنى هـــو ٢٥ عضوا [١].

وعندما استبعد الناخبون الأفريقيون في الكيب من القائمة العامة للانتخاب عام ١٩٣٦ فإنهم أعطوا الحق في انتخاب عضوين من البيض ليمثلوهم فـــي مجلس مقاطعة الكيب إلا أن هذا الحق ألغى بحلول عام ١٩٦٠، كذلك عنـــدما أبعد الناخبون الملونون في الكيب من القائمة العامة للانتخـــاب عـــام ١٩٥٦ فإنهم أعطوا الحق في انتخاب عضوين من البـــيض ليمثلـــوهم فـــي مجلـــس مقاطعة الكيب إلا أن هذا الحق ألغى بحلول عام ١٩٧٠[٢].

ونظرا لأن حكومة جنوب أفريقيا تدعى أن لها سلطة تشريعية مطلقة على إقليم ناميبيا، فإنها أنشأت فيها جمعية تشريعية تعادل فـــي ســـلطتها مجـــالس المقاطعات وتتكون من ١٨ عضوا ينتخبون من جانب الناخبين البـــيض فـــي الإقليم لمدة خمس سنوات[٣].

أما اللجنة التنفيذية للمقاطعة فهي تتكون من أربعة أعضاء ينتخبهم مجلس المقاطعة لمدة خمس سنوات، وحتى عام ١٩٦٢ كان انتخاب أعضاء اللجنـــة التنفيذية للمقاطعة يتم على أساس التمثيل النسبي لكـــل حـــزب فـــي مجلـــس المقاطعة. على أنه منذ ذلك الحين أصبح من حق حزب الأغلبية في مجلـــس المقاطعة انتخاب كل أعضاء اللجنة التنفيذية [٤].

---

(1) Ibid., Pp. 338 – 339.

وأنظر أيضا : **L.M. Thompson, Politics in. Op.cit., P. 76.**

L.M. Thompson, Politics in. Op.cit., P. 76.

(2) Ibid., Pp. 76 – 77.

(3) C.M. Ushewokunze, Op.cit., Pp. 5 – 12.

(4) L.M. Thompson, Politics in.. Op.cit., P. 76. =

ورغم أنه ليس من الضروري أن يكون الأعضاء المنتخبون في اللجنـة التنفيذية أعضاء في مجلس المقاطعة، إلا أن الممارسات السابقة تشير إلى أن أعضاء اللجان التنفيذية كانوا في الغالب من بين أعضاء مجالس المقاطعـات، واللجنة التنفيذية للمقاطعة لا تستقيل إلا إذا فقدت ثقة مجلس المقاطعة[1].

والحاكم الإداري للمقاطعة : يعين من قبل الحكومة لمدة خمس سـنوات، ويكون في الغالب من سكان المقاطعة، ويحصل على راتبه من الحكومة، ولا يقال من منصبه إلا بحكم في دعوى قضائية ضده أو إذا رأت الحكومة التـي عينته إقالته، فليس من حق حكومة جديدة تتولى الحكم بعد تعيينـه أن تقيلـه، كما أنه ليس من حق مجلس المقاطعة، أو اللجنة التنفيذية للمقاطعة إقالته مـن خلال التصويت بعدم الثقة فيه، ورغم أن هذا المنصب ليس منصبا سياسـيا، إلا أن الشخص الذي يتولاه غالبا ما يكون شخصية سياسية.

والحاكم الإداري للمقاطعة هو ممثل الحكومة الوطنية، كما يعد في نفـس الوقت المسئول التنفيذي في حكومة المقاطعة، وهو يتمتع بحق الفيتو في كـل ما يتعلق بالقوانين المالية الصادرة عن مجلس المقاطعـة طالمـا أن معظـم ميزانية المقاطعة تأتى من الخزانة العامة، ويحق للحـاكم الإداري حـضور جلسات مجلس المقاطعة، وإن لم يكن له حق التصويت فيها، وهـو لا يملـك سلطة إدارة شئون المقاطعة لأن هذه السلطة من اختصاص اللجنـة التنفيذيـة ككل. وهو يرأس اللجنة التنفيذية وله صوت واحد فيها فإذا كـان مـن شـأن غياب أحد أعضاء اللجنة، عند التصويت على مسألة ما، حدوث تعـادل فـي

وأنظر أيضا: =Thomas Karis ; Op.cit., P. 580.

وكذلك : Leo Marquard, Op.cit., Pp. 84 – 86.

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 338.

الأصوات، يكون له صوت إضافي مرجح ويتعين على الحاكم الإداري تنفيذ القرارات التي تصدر بالأغلبية من اللجنة[١].

وقد أعطى الدستور لمجالس المقاطعات سلطة إصدار قوانين محلية في عدد من المسائل المحلية حددت على سبيل الحصر ومنها: إدارة الضرائب والمستشفيات، والشئون البلدية، والطرق المحلية، والتعليم المدرسي للبيض على أنه حتى في مثل هذه الميادين فإن تشريعات المقاطعات تخضع لموافقة الحكومة المركزية، أكثر من ذلك فإن للبرلمان كامل الحرية في إصدار قوانين تنظم نفس المسائل، فإن حدث تنازع بين القوانين، فإن قوانين البرلمان تكون لها السيادة دائما على قوانين المقاطعات، بل يمكن للبرلمان في أي وقت تقييد اختصاصات مجالس المقاطعات [٢].

والواقع يشير إلى أن سلطات مجالس المقاطعات قد تقلصت عبر السنين، ذلك أن الحكومة المركزية قد ضيقت سلطات هذه المجالس فيما يتعلق بالضرائب وانتزعت منها السيطرة على تعليم غير البيض، كما أنها أنشأت أجهزة محلية أخرى في الحضر، وبالإضافة إلى ذلك فإن المقاطعات كانت عاجزة دائما عن تمويل نفسها ذاتيا، وباتت تعتمد في ذلك على الحكومة المركزية إلى حد كبير [٣].

ويلي أجهزة الحكم المحلى على مستوى المقاطعات، أجهزة الحكم المحلى على مستوى البلديات حيث كان يوجد في أوائل السبعينات نحو ٣٠٠ مجلس مدينة، وأكثر من ٨٠ مجلس قروي، وأكثر من ٥٠ مجلس حي، وتنتشر هذه المجالس في المنطقة المخصصة للبيض، وتنتخب هذه المجالس لمدة خمس سنوات، ويقوم أعضاؤها بانتخاب لجان تنفيذية بالإضافة إلى رئيس البلدية

---

(1) Idem.
(2) L.M. Thomposon, Politics in.. Op.cit., P. 77.
(3) Ibid., Pp. 77-78.

(عمدة) الذي يكون منصبه شرفيا بالدرجة الأولى، أما الرئيس التنفيذي فهو أمين البلدية المعين من الحكومة لمدة خمس سنوات ويعد مسئولا أما المجلس، وتستطيع اللجنة التنفيذية حل مجلس البلدية والدعوة لانتخابات جديدة [١].

ويستمد المسئولون المحليون سلطتهم القانونية من مجالس المقاطعات، وإن كانوا يلعبون دورًا هاما في العلاقة بين الحكومة الوطنية وسكان مناطقهم، وذلك إن سياسة الحكومة فيما يتعلق بمشكلات المناطق الحضرية تستهدف إلقاء عبء التعامل مع هذه المشكلات على عاتق أجهزة الحكم المحلي في الحضر أكثر من وضعها على عاتق الحكومة الوطنية، أو حكومات المقاطعات، فمسئولو البلديات مثلا يعدون مسئولين عن الإشراف على السكان الأفريقيين في الحضر سواء كانوا يمثلون قوة عاملة، أو كانوا من سكان المناطق الحضرية، وفى هذه المسألة وغيرها فإن الحكومة الوطنية تحتفظ بسلطتها الكاملة في إصدار تشريع عام ينظم هذه المسائل كذلك فإن من الضروري تصديق الوزراء المختصين على القوانين التي تصدرها البلديات والتي تؤثر على الأفريقيين [٢].

ولأن الحكومة الوطنية لا تزود البلديات إلا بنحو ٧% من إيراداتها فقط فهي لا تستطيع ممارسة ضغوط عليها من خلال سلطتها المالية المحدودة، ولذلك تبدى البلديات أحيانا اتجاهات مستقلة في المسائل المتعلقة بالمصلحة المحلية بما في ذلك العلاقات بين الأجناس، وغيرها مما يدخل في اختصاصها، فنجد أن مكاتب العمل والتي تتحكم في تدفق وإرسال العمال الأفريقيين للعمل في الحضر أحيانا ما تتجاهل السياسة الوطنية وتسمح بإبقاء ودخول أعداد متزايدة من العمال الأفريقيين في الحضر، كذلك فإن المجلس

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 340.
(2) Idem .

البلدي لمدينة الكيب قد قاوم لفترة جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق العزل بين الملونين والبيض في الخدمات العامة مثل الشواطئ، و السيارات.. الخ.

ولا تسيطر البلديات على البوليس، اللهم إلا شرطة المرور، أما البوليس فيخضع للحكومة الوطنية [1].

المبحث الثاني

مؤسسات الحكم المحلى لغير البيض في المنطقة البيضاء

لا يوجد للجماعات غير البيضاء التي تعيش في المنطقة المخصصة للبيض قاعدة أرضية تسمح بإقامة معازل لهم عليها على غرار ما حدث بالنسبة للأفريقيين في المعازل، فالأفريقيون الذين يعيشون بصفة دائمة في المناطق الحضرية البيضاء أو أولئك الذين ولدوا فيها، يعيشون في أحياء منعزلة حول المدن البيضاء وهم بذلك منتشرون ومشتتون في مختلف أنحاء البلاد.

ورغم أن بعض الملونين يشغلون مساحة ممتدة من الأرض تبلغ نحو ٦ر١ مليون هكتار شمال غربي الكيب، إلا أن نسبة القاطنين في هذه المساحة لا يتجاوز ٢% من إجمالي الجماعة الملونة. وبالتالي فإن هذه المساحة لا تصلح كي تكون معزلا أو وطنا محليا للجماعة الملونة. ومرجع ذلك انتشار معظم أعضاء الجماعة الملونة في المناطق الحضرية البيضاء وبخاصة في الكيب الغربي، وفضلا عما تقدم فإن الهنود لا يمتلكون أية مساحة أرضية ممتدة تسمح بإقامة معزل لهم عليها[2]

ومن هنا وجدت الحكومة صعوبة في تطبيق سياسة التطور المنفصل، على هذه الجماعات غير البيضاء إقليميا، على نحو ما فعلت مع الأفريقيين

---

(1) Ibid., Pp. 340 – 341.
(2) L.M. Thompson, Politics in.. Op.cit., P. 85.

في المعازل واتجهت إلى إنشاء مؤسسات منفصلة لكل جماعة منها على حدة تتولى إدارة شئونها المحلية في مناطق تجمعاتها.

المطلب الأول: مجالس بانتو الحضر:

منذ عام ١٩٢٣ أنشئ المجلس الاستشاري لأهالي الحضر، في كل تجمع أو ضاحية حضرية يسكنها الأفريقيون خارج المعازل وكان المجلس يضم خليطا من الأعضاء المنتخبين والمعينين، وحتى عام ١٩٤٨ كان رئيس المجلس عادة مسئولا أوربيا معينا. ويتولى المجلس إسداء المشورة إلى المكتب المحلى لمصلحة إدارة وتطوير البانتو -، وكذا للمجلس الأبيض في المنطقة الحضرية التي يوجد فيها - في كل ما يتعلق بمشكلات السكان الأفريقيين. ومهمة مثل هذه المجالس استشارية، ولذلك غالبا ما كانت تتجاهلها السلطات المحلية البيضاء، الأمر الذي أدى إلى تدهور شعبية وسمعة هذه المجالس بين الأفريقيين.

ومنذ عام ١٩٤٨ فوضت الحكومة لأجهزة الحكم المحلى البيضاء سلطة الإشراف على المناطق الحضرية للأفريقيين المجاورة لها أو التي تقع في ضواحيها، على أن تقوم هذه بالإنفاق على مناطق الأفريقيين من ميزانيتها. غير أنه نادرا ما قامت هذه الأجهزة بذلك. ثم أن هذه الأجهزة أصبحت مسئولة عن شئون العمالة الأفريقية. وعن إدارة المشروعات المتعلقة بأفريقي الحضر في مجالات الإسكان والرعاية الاجتماعية..الخ والتي تمول من جانب الحكومة المركزية، كذلك فإنها باتت تملك سلطة إنشاء، وتفويض، سلطات معينة للمجالس الاستشارية لأهالي الحضر في إطار الحدود التي ترسمها الحكومة المركزية (١)

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 345.

وفى عام ١٩٦٣ صدر قانون من البرلمان ينص على إنشاء مجالس بانتو الحضر على أن تعطى هذه المجالس تدريجيا بعض السلطات المعقولة في مجال الشئون المتعلقة بالحكم المحلى داخل ضواحي الأفريقيين الحضرية، وقد حلت هذه المجالس تدريجيا محل المجالس الاستشارية، ويتكون كل مجلس منها من ستة أعضاء بعضهم بالتعيين، والبعض الآخر بالانتخاب، والأعضاء المعينون يمكنهم أن يصبحوا أعضاء في مثل هذه المجالس إذا اختيروا من جانب من يسمون "بالسفراء القبليين" وهم الذين يرسلهم الزعماء القبليون في المعازل لتمثيلهم لدى أبناء قبائلهم في الحضر.

وحتى أواخر السبعينات كانت وظائف هذه المجالس مازالت منحصرة في الدور الاستشاري، ولم تحصل على سلطات الحكم المحلى الممنوحة للمجالس المحلية البيضاء (١).

وقد ظهرت اقتراحات من جانب الحكومة في منتصف السبعينيات تتفاوت ما بين الدعوة إلى منح هذه المجالس سلطة كاملة في الشئون المحلية على أن تكون منتخبة بالكامل، إلى الدعوة إلى إعطاء الأفريقيين في الحضر شكلا ما من أشكال الحكم الذاتي تحت أشراف الحكومة المركزية، وعلى أية حال فإن الحكومة المركزية مازالت تصر، وحتى أواخر السبعينيات، على ضرورة ربط الأفريقيين في الحضر بالأوطان المحلية (٢).

المطلب الثاني: أجهزة الحكم المحلى للملونين :

عقب استبعاد الملونين في الكيب من القائمة العامة للانتخاب عام ١٩٥٦، فإن الحكومة المركزية راحت تنشئ مؤسسات منفصلة لهم في إطار ما يسمى بالتنمية المتوازية. ففي عام ١٩٥٩ أنشأت الحكومة مجلس شئون الملونين،

---

(1) L.M. Thompson, Politics in.. Op.cit., P. 87.
(2) Mouriel Horrell & Others, Op.cit., P. 183.

كجهاز استشاري يتكون من ١٥ عضوا من الملونين تعينهم الحكومة، ١٢ عضوا آخر ينتخبهم الناخبون الملونين في مقاطعة الكيب لمدة خمس سنوات[١].

وفى عام ١٩٦١ أنشأت الحكومة مصلحة (وزارة) شئون الملونين لتتولى الإشراف الفعلي على كل ما يتعلق بشئون الملونين، وأصبحت مهمة المجلس إسداء المشورة لهذه المصلحة دون أية سلطات حقيقة. وفى عام ١٩٦٤ صدر قانون المجلس التمثيلي للأشخاص الملونين الذي عدل عام ١٩٦٨، وبموجب القانون المعدل تم إنشاء المجلس الجديد الذي تشكل منذ عام ١٩٦٩ من ٦٠ عضوا من بينهم ٤٠ عضوا ينتخبهم الناخبون الملونون الذين بلغت أعمارهم ٢١ عاما لمدة خمس سنوات، حيث يجرى الانتخاب على أساس الدوائر الانتخابية التي يكون لكل دائرة منها مقعدا واحدا وقد وزعت المقاعد الأربعين على النحو التالي: ستة مقاعد لملوني ترانسفال، وثلاثة مقاعد للملونين في كل من ناتال، وأورانج، ٢٨ مقعدا للملونين في الكيب، أمّا المقاعد العشرين المتبقية فتقوم الحكومة المركزية بشغلها بالتعيين[٢].

ويقوم المجلس التمثيلي بانتخاب مجلس تنفيذي من بين صفوفه مكون من خمسة أعضاء، وهو يقوم بمهامه تحت إشراف رئيس معين من الحكومة، وتقتصر مهام المجلس التمثيلي على توجيه المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بشئون الملونين، كما أعطى القانون لرئيس الدولة تفويضا باستخدام السلطة التشريعية للمجلس في ميادين الحكم المحلى، والتعليم، والرعاية الاجتماعية، ومن ثم تقبل أن يناقش المجلس أي مشروع يعرض عليه أولا أن

---

(1) L.M. Thompson, Politics in.. Op.cit., P. 86.
(2) Maru Simons, op, cit., P. 228.
وأنظر أيضا : **Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 346.**

يحصل على موافقة وزير شئون الملونين، ووزير المالية، وقبل أن يصبح المشروع قانونا فإنه يتطلب تصديق رئيس الدولة عليه، كما نص القانون على أن رئيس الدولة سيقوم تدريجيا بتخويل صلاحيات التشريع التي يتولاها إلى المجلس (١).

هذا على المستوى الوطني للملونين، أما على المستوى المحلى فقد أنشئت منذ عام ١٩٦٨، ٥٥ لجنة تنظيمية واستشارية تمثل السكان الملونين في ضواحي الحضر ومعازل الملونين، ومن بين هذه اللجان توجد لجنة واحدة أعضاؤها منتخبون، أما باقي اللجان فأعضاؤها معينون. واللجان الاستشارية سلطتها استشارية بحتة، وإن كان هناك اتجاه لتحويلها إلى لجان تنظيمية منتخبة تتولى مسئوليات الشئون المحلية في مناطق الملونين(٢).

المطلب الثالث : أجهزة الحكم المحلى للهنود :

يأخذ الحكم المحلى للهنود شكل ومسار الحكم المحلى للملونين، وإن كان لا يزال في مراحله الأولى. وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الجماعة الهندية في جنوب أفريقيا، لم تمارس – في أي وقت ومنذ إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا – أي حقوق سياسية وعقب اعتراف الحكومة عام ١٩٦١ بالهنود كجزء من سكان البلاد فإنها أنشأت مصلحة (وزارة) الشئون الهندية في نفس العام كي تتولى الإشراف على كل ما يتعلق بشئون الهنود. وفى عام ١٩٦٨ أنشأت الحكومة المجلس الهندي لجنوب أفريقيا وهو مجلس استشاري كل أعضائه معينون من الحكومة (٣).

وفى عام ١٩٧٢ صدر القانون المعدل للمجلس الهندي لجنوب أفريقيا وبموجبه أصبح المجلس يتكون من خمسة عشر عضوا بالتعيين، وخمسة

---

(1) Idem.
(2) Idem.
(3) Kogila A. Moodley, Op.cit., P. 265.

عشر عضوا منتخبين ومدة المجلس خمس سنوات، ويتم انتخاب الأعضاء الخمسة عشر من جانب مجمعات انتخابية للهنود في كل مقاطعة، وليس على أساس حق التصويت العام لهم وسلطات المجلس استشارية شأنه شأن المجلس التمثيلي للملونين، ويقوم المجلس بانتخاب لجنة تنفيذية من خمسة أعضاء من بين صفوفه يرأسها رئيس تعينه الحكومة (١).

وعلى المستوى المحلى كانت توجد ست لجان استشارية في ضواحي الهنود عام ١٩٦٨، وفى ناتان، مركز تجمع الجماعة الهندية، أنشئ نظام حكم محلى منفصل للهنود حيث توجد لجان للشئون المحلية منها ١١ لجنة أصبح غالبية أعضائها بالانتخاب منذ عام ١٩٦٨(٢).

يتضح ما تقدم أن السلطة الهرمية القديمة للمقاطعات والمحليات آخذة في التقلص لتسرى فقط على البيض، فمن حيث الأصل كانت أجهزة المقاطعات والمحليات مسئولة عن إدارة الشئون المحلية لكل السكان في دائرة اختصاصها، وفى الوقت الحاضر فإن هذه الأجهزة فقدت معظم، أن لم يكن كل، سلطتها على غير البيض، فالبعض قد انتزعته أجهزة الحكومة المركزية، والبعض الآخر نقل إلى أجهزة جديدة يديرها غير البيض.

ومحصلة ذلك كله أنه بات يوجد أسفل أجهزة الحكومة المركزية عديدا من الأجهزة المنفصلة، كل منها ينتخب من جانب البالغين في كل جماعة عرقية على حده، وتتحمل هذه الأجهزة مسئولية رعاية شئون جماعتها، إذ توجد مجالس المقاطعات والمجالس المحلية للبيض، ومجالس بانتو الحضر للأفريقيين، ومجلس تمثيل الأشخاص الملونين للملونين، والمجلس الهندي

---

(1) Thoko Mbanjwa (ed.), Op.cit., Pp. 70 – 71.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 346.

للهنود، بالإضافة إلى اللجان الاستشارية والإدارية، ورغم وجود هذه الأجهزة العرقية المنفصلة إلا أن البرلمان – الذي يتشكل من البيض، ويمثـل البـيض فقط – مازال يحتفظ بالسلطة القانونية السياسية في التشريع علـى نحـو مـا يشاء، وفى كل الموضوعات وعلى كل المناطق، وعلى أي جماعة في الدولة، بل وفى الموضوعات التي تدخل في اختصاص الأجهزة العرقية.

وإزاء هذا الوضع، ومع صعوبة تخصيص معازل للملونين والهنود، فـإن الحكومة تتجه منذ عام ١٩٧٧ إلى السعي لإقرار مـشروع دسـتور جديـد للبلاد[١]، يتوج المراحل التي مرت بها عملية التنميـة المتوازيـة للملـونين والهنود، فهو يستهدف منح حق تقرير المصير للجماعتين الملونة والهنديـة، على أساس عرقي وليس إقليمي، وفى إطار هياكل حكومية منفصلة (للبيض، والملونين، والهنود) تتولى كل منها تمثيل ورعاية مصالحة جماعتها، وإصدار التشريعات المتعلقة بهذا الشأن، على أن يأتي أعلى هذه الهياكل شكلا ما مـن أشكال الحكم الفيدرالي العرقي تناقش في إطار أجهزته المركزية المسائل ذات الاهتمام المشترك وتصدر عنها التشريعات المتعلقة بهذه المسائل فحسب.

ويلاحظ أن هذا المشروع لم يدرج أفريقي الحضر في إطار الهياكل التي ينتوى إنشاءها، كما أنه لاقى معارضة، وانتقادات كثيرة من جانـب أحـزاب المعارضة البيضاء، وأيضا من جانب قادة كافة الجماعـات غيـر البيـضاء لأسباب متنوعة، وحتى أوائل عام ١٩٨٠ لم يقدم مشروع الدستور الجديد إلى البرلمان لإقراره وإصداره، وإن كان قد أحيل في عـام ١٩٧٩ إلـى لجنـة برلمانية مختارة لدراسته[٢].

---

(1) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record, 1977-1978,- Op.cit., Pp. B 879 – B 882.

(2) Africa Research Bulletin, Vol. 16, No. 3, April 15 1979, Op.cit., - P. 5191

المبحث الثالث

مؤسسات الحكم المحلى والذاتي للإفريقيين في البانتوستانات

إن سياسة حكومة جنوب أفريقيا تجاه الأفريقيين في البانتوستانات تنحو منحنى مختلفا عما سبق، وهى سياسة يمكن وضعها بأنها تنطوي على الإبعاد الكلى للأفريقيين المقيمين في هذه البانتوستانات من النظام السياسي لجنوب أفريقيا وإقليميا وسياسيا.

وقد مرت هذه السياسة بغدة مراحل من منح الأفريقيين في البانتوستانات شكلا من أشكال الحكم المحلى، يتطور إلى شكل من أشكال الحكم الذاتي، وينتهي بالاستقلال الكامل. ويبدو من ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا قد وضعت نفسها في وضع شبيه بوضع السلطة الاستعمارية البريطانية عندما كانت بريطانيا تتجه إلى منح الاستقلال لمستعمراتها بعد الحرب العالمية الثانية.

على أية حال، فإن مناقشة مثل هذه السياسة أبعادها، وأهدافها ستأتي في موضع آخر(*). وسنكتفي هنا بعرض للمراحل التي مرت بها هذه السياسة وما أفرزته كل مرحلة من هياكل إدارية وسياسية.

المرحلة الأولى : الفترة السابقة على عام ١٩٥١:

إن الأساس القانوني للفصل الإقليمي للأفريقيين تم وضعه بموجب قانون أرض الأهالي لعام ١٩١٣ والذي نص على إنشاء معازل الأفريقيين ثم بموجب قانون عام ١٩٣٦ والذي أنشأ صندوق البانتو ليقوم بشراء أرض

(*) أنظر الباب الرابع.

جديدة لزيادة مساحة المعازل القائمة حتى تصل مساحتها إلى ٧ر١٣% من مساحة جنوب أفريقيا[١].

وحتى نهاية عام ١٩٥١ كانت توجد للأفريقيين ثلاثة أشكال من المجالس الإدارية على المستوى المحلى وهى [٢]:

١- المجالس المحلية في الكيب وهى عبارة عن مجلس استشاري تقوم بمناقشة أي موضوع تراه، فإن تعلق الموضوع بمصلحة وطنية حول إلى الحاكم العام، وإن تعلق بمصلحة محلية فإن القرار بشأنه يصبح واجب النفاذ.

٢- المجالس المحلية في ترانسفال، وناتال.

٣- مجالس المعازل في أورانج الحرة.

لذا كانت هذه المجالس تمثل علامة على تفسخ النظام القبلي، ذلك أن المبادئ التي كانت تحكم تشكيلها ومهامها كانت مبادئ غربية، ولم تأخذ في اعتبارها القيم القبلية، كما لم تراع نظام السلطة القبلية الذي كان قائماً. وقد أدى وجود هذه المجالس إلى تغيير في الممارسات السياسية القبلية خاصة مع تجاهل الزعماء الأفريقيين القبليين في تشكيل هذه المجالس[٣].

وعلى أية حال فإن هذه المجالس في تشكيلها وممارستها لوظائفها كانت تخضع لإشراف الحكومة المركزية، فقانون اتحاد جنوب أفريقيا لعام ١٩٠٩

---

(1) William B. Harvey & W.H.B. Dean, " The Independence Of - Transkei – alargely Constitutional Inquiry",In The Journal of Modern African Studies, Vol. 16 No. 2, 1978, Pp. 189 – 190

(2) لمزيد من التفصيل – أنظر :

Leo Marquard, Op.cit., P. 105.

ويشير المؤلف إلى أن الطابع الغالب على هذه المجالس أن العدد الأكبر من أعضائها كانوا منتخبين.

(3) T. Malan & P.S. Hattingh, Op.cit., P. 7.

جعل سلطة الإشراف والإدارة على "شئون الأهالي" في يد مجلس الحاكم العام، وقد أعطى الحاكم العام سلطات واسعة على الأفريقيين، تم تعريفها وتوسيع نطاقها بموجب قوانين صادرة من برلمان الاتحاد، وقد قننت هذه السلطات في الدستور الجمهوري الذي نص على أن رئيس الجمهورية هو " الزعيم الأعلى" لكل السكان الأفريقيين وأن له سلطة التشريع – بموجب إعلانات وقرارات جمهورية – للإفريقيين في مناطق البانتو – المعازل، كما وأن له سلطات واسعة كذلك في إصدار أوامر القبض والاعتقال عليهم دون تدخل قضائي، وفى التطبيق فإن هذه السلطات أصبح يمارسها وزير مصلحة (وزارة) إدارة وتطوير البانتو عن طريق قوميساريى الشئون البانتوية البيض[1].

وما أن تولت حكومة الحزب الوطني السلطة في البلاد عام ١٩٤٨ حتى عملت على إلغاء هذا النظام الإداري واستبداله بآخر يدعم الهياكل القبلية على المستويين المركزي، والمحلى بالنسبة للأفريقيين.

المرحلة الثانية : الفترة من ١٩٥١ – ١٩٧٠:

في هذه المرحلة صدر قانونين برلمانيين وضعا الأساس القانوني لسياسة الأبارتهيد أو التطور المنفصل التي تعهدت حكومة الحزب الوطني بتنفيذها منذ تولت السلطة عام ١٩٤٨ وهما :

الأول: القانون المسمى بقانون سلطات البانتو رقم ٦٨ لعام ١٩٥١ [2]: ويهدف هذا القانون إلى إنشاء نظام حكم محلى للأفريقيين في المعازل من القاعدة إلى القمة يوضع في يد الزعامات القبلية. ورغم أنه لا توجد زعامات قبلية من هذا النوع للقسم الأكبر من السكان الأفريقيين حتى

---

(1) L. M. Thompson, Politics in.. Op.cit., Pp. 79 – 80.
(2) Irving Kaplan & Others , Op.cit., P. 341.

في المعازل التاريخية الأفريقية – حيث تحطم النظام القبلي تماما مع تدعيم السلطة البيضاء – إلا أن الحكومة أكدت على أنها تستهدف من وراء ذلك استعادة الهيكل القبلي حتى يستطيع الأفريقيون ابتداء من قاعدة المعازل حكم أنفسهم بعيدا عن الخضوع لسيطرة المؤسسات السياسية البيضاء في البلاد.

ويموجب قانون سلطات البانتو ألغيت أجهزة الحكم المحلي السابقة، وحل محلها أجهزة قبلية مرتبة هرميا من أسفل إلى أعلى على النحو التالي:(١)

١-السلطات القبلية: وهى تأخذ في اعتبارها قوانين وأعراف البانتو التي تتضمن الاعتراف بسلطة الزعماء القبليين على قبائلهم، أما في المناطق التي لا يوجد فيها أي أثر للسلطة القبلية، فقد أنشئ فيها ما سمى بسلطات الجماعة.

٢-سلطات المناطق **Regional**: وفيها يتم تمثيل السلطات القبلية وتقوم كل سلطة من هذه بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقتها.

٣-سلطة الإقليم **Territorial** : وفيها تمثل مختلف سلطات المناطق وتؤدى مهامها باعتبارها المؤسسة المركزية للسلطة على كل الأفريقيين المنتمين إلى جماعة قبلية واحدة، سواء كانوا يعيشون في الإقليم – المعزل أو خارجه.

ويرأس كل مستوى من المستويات السابقة زعيم قبلى، يعين وفق التقاليد القبلية الأفريقية، وإن كان للحكومة المركزية سلطة الاعتراض على تعيينه وسلطة عزله كما أن لها سلطة تعيين عدد آخر من أعضاء مجالس هذه السلطات. وتدفع الحكومة رواتب للزعماء القبليين استنادا إلى نسبة عدد

---

(1) T. Malan & P. S. Hattingh, Op.cit., P. 8.

دافعي الضرائب من إتباعهم، واستنادا كذلك إلى التقارير التي يرسلها القوميساريون البيض عن مدى ولائهم للحكومة المركزية(١).

وسلطات البانتو مسئولة عن القانون والنظام في مناطقها، وقد أعطيت صلاحيات قضائية وتنفيذية وإدارية محدودة، كما أن لها سلطة إصدار التشريعات وإن كان ذلك يتطلب موافقة الحكومة المركزية(٢).

القانون الثاني: قانون تعزيز الحكم الذاتي للبانتو رقم ٤٦ لعام ١٩٥٩ : وقد اعترف هذا القانون بوجود ثماني "وحدات وطنية"، أو بالأحرى ثماني جماعات قبلية أفريقية، وإن كان لم يحدد مفهوم الحكم الذاتي، إلا أنه قرر أن كل وحدة " وطنية " من هذه الوحدات ستعطى الفرصة لتتطور كوحدة مستقلة ذاتيا على أساس من نظام حكم تطوره لنفسها. ونص القانون على أن السلطة النهائية ستكون في يد القوميساريين العموميين البيض المعينون من الحكومة حيث يترأس كل منهم "وحدة وطنية" من هذه الوحدات، ويمارس مهام شبيهة بتلك التي كان يمارسها الحاكم العام البريطاني أو الفرنسي في المستعمرات، ويعمل كل منهم كحلقة وصل بين المؤسسات المركزية الثمانية في الأوطان المحلية – المعازل أو البانتوستانات – من جانب، وبين حكومة البلاد المركزية من جانب آخر. وقرر القانون منح السلطات الإقليمية حق تعيين ممثلين أفريقيين عنها يتولون مهمة الإشراف على الضواحي الأفريقية في المناطق الحضرية البيضاء، وتكون لهم سلطة تعيين مجالس استشارية فيها، بحيث يصبحوا أداة ربط رسمية بين الوحدات الوطنية وبين مواطنيها الذين يعملون خارجها. وكل ذلك بهدف دمج أفريقي الحضر في الهياكل الإدارية والسياسية للأوطان المحلية، وبالإضافة إلى ما تقدم ألغى القانون قانون تمثيل الأهالي

---

(1) L.M. Thompson, Politics in.. Op.cit., P. 80.
(2) Idem.

لعام ١٩٣٦، كما ألغى التمثيل غيـــر المباشـــر للأفـــريقيين فـــي البرلمـــان الأبيض[١].

وقد أكد القانون على ضرورة حدوث نقل تدريجي للسلطة التشريعية مـــن أجهزة الحكومة المركزية إلى الأجهـــزة التـــشريعية (الـــسلطات الإقليميـــة) للوحدات الوطنية خاصة فيما يتعلق بالشئون المحلية حتى تصل هذه الأجهـــزة الأخيرة إلى مستوى من الكفاءة يسمح بأن تحل محلها جمعيات تشريعية تقـــوم كل واحدة منها بحكم وحدة وطنية[٢].

وهكذا فإن هذين القانونين قد أسفرا عن إعادة بناء هياكل الـــسلطة القبليـــة من جديد، واستبعاد الأفريقيين تماما من أية مشاركة سياســـية فـــي المنطقـــة البيضاء، ومهدا السبيل لإعطاء الأوطان المحلية الحكم الذاتي ثـــم الاســـتقلال وقد كان ترانسكاى أول وحدة وطنيـــة تـــدخل مرحلـــة الحكـــم الـــذاتي ثـــم الاستقلال[٣]، فوفقا للإعلان رقم ١٨٠ لعـــام ١٩٥٦ مـــنح ترانـــسكاى حـــق إقامة ١٢٩ سلطة قبلية و٩ سلطات مناطق، وسلطة إقليمية، وفى عام ١٩٦١ قررت السلطة الإقليمية لترانسكاى طلب الحكم الذاتي، وأعدت مشروعا بذلك تحت توجيه مصلحة إدارة وتطوير البانتو عرض على برلمان جنوب أفريقيـــا

---

(1) T. Malan & P. S. Hattingh, Op.cit., P. 8.
(2) Idem.

(3) لمزيد من التفصيل عن تطور الوضع الدستورى لترانسكاى – أنظر :

Ibid., P. 9.

وكذلك :

Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 343 – 345.

وأيضا :

Z. Nkosi, " Elections in South Africa". In The African Communist, No. 42, 3rd Quarter, 1969, Pp. 72 – 74.

وأنظر بصورة خاصة :

William B. Harvey & W.H.B. Dean, Op.cit., Pp. 193 – 213.

الذي وافق عليه باعتباره القانون الدستوري لترانسكاى لعام ١٩٦٣، وقد نص هذا القانون على أن ترانسكاى إقليم يتمتع بالحكم الذاتي في إطار جمهورية جنوب أفريقيا، وأن ولايته التشريعية والتنفيذية والقضائية تسرى على المناطق التي يسكنها الأفريقيون في إقليم ترانسكاى، وبهذا فهو قد استبعد المناطق التي يسكنها البيض في ترانسكاى من الخضوع لولاية سلطة ترانسكاى مثل العاصمة أمتاتا، وميناء سان جونز، ٢٥ مدينة أخرى، وأيضا الشريط الساحلي لترانسكاى لاعتبارات الأمن، وقد نص القانون على إعادة معظم هذه المناطق إلى ترانسكاى بعد رحيل البيض عنها، وقد أجيز لترانسكاى أن يكون له علم ونشيد وطني وجنسيه، وإن ظل مواطنوه يحملون في نفس الوقت جنسية جمهورية جنوب أفريقيا، كما أكد القانون على أن حق الانتخاب مكفول لجميع أبناء ترانسكاى ممن يتجاوزن أعمارهم ٢١ عاما، ولمن تبلغ أعمارهم ١٨ عاما إذا كانوا من دافعي الضرائب، وأعلن القانون أن الأكسهوزا هى اللغة الرسمية لترانسكاى، كما نص على إلغاء السلطة الإقليمية لترانسكاى وأحل محلها الجمعية التشريعية التي تتكون من ١١٠ عضوا معظمهم معينون (٥ زعماء كبار، ٦٠ زعيم منطقة أعضاء في الجمعية بحكم مناصبهم و ٤٥ عضوا ينتخبون من جانب الناخبين المسجلين في ترانسكاى)، وأعطى للجمعية اختصاص إصدار القوانين في عدد من المسائل المحددة، على سبيل الحصر، على أنها كي تصبح نافذة لابد من تصديق رئيس دولة جنوب أفريقيا عليها، ومن هذه المسائل: التعليم: والموارد الطبيعية، والطرق والكباري المحلية، والعمل والرعاية الاجتماعية، والحكم المحلى، وسلطة فرض الضرائب على مواطني ترانسكاى حتى على أولئك الذين يقيمون خارج ترانسكاى فى المناطق الحضرية البيضاء.

وقد احتفظت حكومة الجمهورية لنفسها بالسيطرة على المسائل الهامة مثل: الأمن الداخلي، والعلاقات الخارجية، والإعلام، والسكك الحديدية

والطرق الوطنية والهجرة من وإلى ترانسكاى، والمالية العامة والبنوك والجمارك، وحق فرض الضرائب، وسلطة تعديل دستور ترانسكاى، أكثر من ذلك فقد احتفظ رئيس دولة جنوب أفريقيا لنفسه بسلطة التشريع عن طريق إعلان في كل مناطق الأفريقيين بما فيها ترانسكاى.

وتنتخب الجمعية التشريعية مجلس وزراء من صفوفها، ولكن القانون الدستوري لترانسكاى لم يحدد ما إذا كان هذا المجلس مسئولا أما الجمعية التشريعية أم لا ؟ وطالما انتخب مجلس الوزراء فإنه يظل في الوزارة طيلة فترة الجمعية التشريعية ومدتها القصوى خمس سنوات، ويستطيع رئيس دولة جنوب أفريقيا بناء على طلب من مجلس الوزراء، أو من الجمعية التشريعية ذاتها أن يصدر قرارا بحل الجمعية كما يحتفظ بالحق في إقالة واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الوزراء بناء على طلب الجمعية التشريعية، أو بناء على رغبته إذا رأى ذلك ضروريا، وفى ظل دستور ترانسكاى أجرى أول انتخاب للأعضاء المنتخبين في الجمعية التشريعية عام ١٩٦٣.

وجرت الانتخابات دون وجود أحزاب وتشكلت في أعقابها أول جمعية تشريعية لترانسكاي حيث انتخب الزعيم القبلى قيصر ماتزيما رئيسا للوزراء بأغلبية ٥٤ صوتا ضد ٤٩ صوتا وشكل أول وزارة لترانسكاى، وفى أعقاب ذلك بدأت تنشأ الأحزاب السياسية داخل ترانسكاى. ففي ينـاير ١٩٦٤ قام الزعيم الأكبر فيكتور بوتو بتشكيل الحزب الديمقراطي، وأعلن أن العضوية فيه مفتوحة لكل الأجناس وأكد أن الحزب يدعو إلى "الديمقراطية مع التعدد العرقى" لكل الترانسكيين وللجميع في كل جنوب أفريقيا" وفى إبريل من نفس العام قام الزعيم قيصر ماتزيما بتشكيل حزب الاستقلال الوطني لترانسكاى الذي يؤيد سياسة التطور المنفصل، ويعارض إقامة مجتمع متعدد الأعراف، وقد فاز الحزب الأخير بأغلبية مقاعد الجمعية التشريعية في الانتخابات التي أجريت عام ١٩٦٨، وقام ماتزيما بتشكيل الحكومة ثانية.

وفى عام ١٩٧٦ صدر قانون ترانسكاى رقم ١٠٠ عن برلمــان جنــوب أفريقيا، والذي نص على أن ترانسكاى ستصبح "دولة مــستقلة ذات ســيادة" وأنها لن تصبح جزءا مــن جمهوريــة جنــوب أفريقيــا ابتــداء مــن ٢٦ أكتوبر ١٩٧٦ وفى اليوم المحدد للاستقلال أصــدرت الجمعيــة التــشريعية لترانسكاى القانون الدستوري لجمهورية ترانسكاى والذي أعلن أن ترانــسكاى "دولة مستقلة ذات سيادة، تأخذ بالنظام الجمهوري" (١).

ومنذ ذلك التاريخ توقفت مؤسسات الحكم في جنوب أفريقيا عن ممارســة أية سلطة لها على ترانسكاى التي أصبح لها نظامها السياسي الخاص المستقل والمنفصل وإن استمرت تبعيتها الاقتصادية بل الــسياسية لجنــوب أفريقيــا، وحتى أوائل عام ١٩٨٠ لم تعترف أية دولة من دول العالم بدولة ترانسكاى.

المرحلة الثالثة : من الفترة من ١٩٧٠ – أوائل عام ١٩٨٠ :

في المرحلة السابقة عالجنا وضع ترانسكاى حتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٧٦، وسبب تخطى الفترة الزمنية للمرحلة الــسابقة، يرجــع إلــى أن ترانسكاى حصلت على الحكم الذاتي ثم الاستقلال في إطار تشريعات صدرت خصيصا لها، وليس في إطار سياسات أو تشريعات عامة صــدرت لتنطبــق على كل الأوطان المحلية. وفى المرحلة التى نحن بــصددها فــإن التطــور الدستوري للأوطان المحلية قد دخل مرحلة جديدة منذ عام ١٩٧٠، تحدد فيها بوضوح مفهوم "جنسية" الأوطان المحليــة ومفهــوم الحكــم الــذاتي، ففــي عام ١٩٧٠ صدر قانون جنسية الأوطان المحلية رقم ٢٦ عن برلمان أفريقيا، والذي جعل أبناء كل وطن محلى مواطنين له يحملون جنسيته، وقد حدد هــذا القانون – على نحو ما عدل به عام ١٩٧٤ – معايير الجنسية ونص على أن المواطنين لوطن محلى هم أولئك الأفريقيون الذين ولدوا فيه، أو يقيمون فيه،

(1) Mouriel Horrell & Others, Op.cit., P. 229.

وأولئك الأفريقيون " الذين ولدوا في جمهورية جنوب أفريقيا ويتحدثون إحدى لغات البانتو أو اللهجة التي يستخدمها الأفريقيون في الوطن المحلى وأولئك الذين ولدوا في جمهورية جنوب أفريقيا، ويرتبطون برباط القرابة مع أي فرد من السكان الأفريقيين في ذلك الوطن، أو أولئك الذين ينتسبون إلى أي جزء من هؤلاء السكان استنادا إلى خلفيتهم العرقية والثقافية، وأكدت المذكرة التفسيرية لهذا القانون على أن "كل مجموعات البانتو تقع داخل هذا الإطار"، كما أكد القانون على أن كل أفريقي ليس مواطنا في إقليم متمتع بالحكم الذاتي سيصبح مواطنا في إقليم أو آخر من هذه الأقاليم، رغم أنه فيما يتعلق بالعلاقات الدولية فإنه سيظل متمتعا بوضعه كمواطن لجمهورية جنوب أفريقيا(١).

وفى عام ١٩٧١ صدر القانون الدستوري للأوطان المحلية للبانتو رقم ٢١ عن برلمان جنوب أفريقيا. وقد قدم هذا القانون نفس نموذج التطور الدستوري في ترانسكاى لكل من بوفوتاتسوانا، وسيسكاى، وجازانكولو، وليبوا، وكواكوا، وفندا، وهو ببساطة قد مد نظام ترانسكاى إلى الأوطان المحلية الأخرى خاصة عندما ألغى السلطات الإقليمية في هذه الأوطان وأحل محلها جمعيات تشريعية، وليس في هذا القانون أي اختلافات جذرية عن القانون الدستوري لترانسكاى الصادر عام ١٩٦٣ إلا في نقطة واحدة تتمثل في أنه لم ينص على شكل دستوري موحد يتعين على هذه الأوطان أن تحذو حذوه، كما أنه ترك لمختلف الأوطان المحلية فرصة الاختيار ما بين الأخذ بالشكل الفيدرالي أو الموحد للدولة (٢).

وفى إطار هذين القانونين تم تهيئة كافة الأوطان المحلية للحصول على الحكم الذاتي، ثم الاستقلال، وفى إطارهما أيضا حصلت بوفوتاتسوانا على

---

(1) Ibid., P. 230

(2) T. Malan & P.S. Hattingh, Op.cit., Pp. 10 –12.

الحكم الذاتي في يونيو ١٩٧٢، ثم على الاستقلال في ٦ ديسمبر ١٩٧٧[١]، كما حصلت فندا على الحكم الذاتي في فبراير ١٩٧٣ ثم على الاستقلال في ١٣ سبتمبر ١٩٧٩ [٢].

أما بقية الأوطان فقد حصلت على الحكم الذاتي تمهيدا لاستقلالها :

فسيسكاى حصلت على الحكم الذاتي في أغسطس ١٩٧٢، وليبوا في أكتوبر ١٩٧٢، وجازانكولو في فبراير ١٩٧٣، وكواكوا في نوفمبر ١٩٧٤، وكوازولو في فبراير ١٩٧٧ وقد أنشأت الحكومة وطنا محليا تاسعا هو سوازى (كانجوانى) وقد منح جمعية تشريعية في سبتمبر ١٩٧٧، كذلك أعلنت الحكومة في أكتوبر ١٩٧٧ إنشاء سلطة قبلية جديدة لنديبلى تمهيدا لإنشاء وطن محلى عاشر وقد انتزعت الأرض التي سيقام عليها هذا الوطن المحلى من بوفوتاتسوانا[٣].

---

(1) لمزيد من التفصيل عن التطور الدستوري لبوفوتاتسوانا أنظر :
Africa Institute Bulletin, (Pretoria : Africa Institute) , Vol. 15, No/s 9 & 10, 1977, Pp. 256 – 261.

(2) Herald Tribune, Paris, Friday, Sept. 14, 1979, P.3.
-

(3) Colin Legum (ed.), Africa contemporary Record, 1977 – 1978,
-
Op.cit., Pp. 911 – B. 912.



الباب الثالث

الديناميات السياسية
(الأحزاب السياسية، وتنظيمات حركة التحرير الأفريقي)

الباب الثالث

الديناميات السياسية

(الأحزاب السياسية، وتنظيمات حركة التحرير الأفريقي)

يدور النشاط السياسي في جمهورية جنوب أفريقيا على محورين:

المحور الأول: وهو يتم في الداخل، في إطار من الشرعية حينا، وفى إطار من عدم الشرعية أحيانا حيث يمارس النشاط السياسي على ثلاثة مستويات على الأقل، وهو بذلك يعكس انقسام المجتمع إلى جماعة بيضاء مسيطرة، وجماعات غير بيضاء تابعة.

فعلى المستوى الأول – يحدث التفاعل بين مختلف قطاعات الجماعة البيضاء، وبصفة عامة بين الأفريكانرز من جانب وبين المتحدثين بالإنجليزية من جانب آخر، وأيضا بين العناصر المحافظة وبين العناصر الليبرالية داخل الجماعة البيضاء، ويسيطر على علاقة التفاعل هذه طابع التعاون والاندماج، وإن سادها بعض التوترات من حين لآخر.

وعلى المستوى الثاني – يحدث التفاعل بين الجماعة البيضاء من جهة، وبين الجماعتين الملونة والهندية وسكان الحضر الأفريقيين من جهة أخرى، ويسيطر على علاقة التفاعل هنا رغبة الجماعة البيضاء في الفصل العرقي الجزئي لهؤلاء – دون الفصل الإقليمي – مع السعي لإيجاد أرضية مشتركة للتعاون معهم في إطار سياسة التنمية المتوازية، ورفض من جانب الجماعات غير البيضاء لمثل هذا النمط من التفاعل، فهي علاقة يسيطر عليها الاستبعاد الجزئي مع التعاون من جانب والرفض لنمط هذه العلاقة من جانب آخر.

وعلى المستوى الثالث – يحدث التفاعل بين الجماعة البيضاء من جانب، وبين الأفريقيين في البانتوستانات من جانب آخر، وعلاقة التفاعل هنا يسيطر عليها رغبة الجماعة الأولى في الاستبعاد الكلي – وليس الاستيعاب –

للجماعة الأخيرة من الهيكل السياسي لجنوب أفريقيا في إطار سياسة التطور المنفصل مع رغبة في التعاون في المجال الاقتصادي، ورغبة الجماعة الأخيرة حينا في التأقلم مع هذا التفاعل، ورغبتها أحيانا في تحويل نمط هذه العلاقة على نحو يخدم مصالحها.

المحور الثاني: وهو يتم في إطار علاقة تصادمية بين الداخل والخارج، أي بين النظام السياسي في الداخل الذي يستند إلى الجماعة البيضاء ويمثلها، ويتمتع بالشرعية الدستورية والدولية من جانب، وبين حركة التحرير الوطني الأفريقي في المنفى التي تستند إلى الجماعات غير البيضاء في الداخل، وتتمتع بالشرعية الشعبية والدولية من جانب آخر. ويسيطر على علاقة التفاعل هنا طابع صراعي تصادمي، فعلى حين يسعى الطرف الأول في العلاقة إلى التمتع بالشرعية الشعبية وتأكيد استمرار شرعيته الدولية، يسعى الطرف الثاني إلى تأكيد شرعيته الشعبية والثورية، ثم الدستورية.

وسنعالج في هذا الباب موضوع الأحزاب السياسية، وتنظيمات حركة التحرير الوطني الأفريقي. ومنذ البداية تجب الإشارة إلى ما يلي :

أولا: إن مصطلح الأحزاب السياسية لا وجود له في الدستور المكتوب لجمهورية جنوب أفريقيا، من ثم فإن وجودها يستند إلى العرف، وإلى القوانين التي تنظم تسجيلها وإعلانها وممارستها لنشاطاتها (أخذا بالتقليد البريطاني) وعليه فما أن يعلن عن قيام حزب حتى يصبح له وجود فعلي، وإن كان اكتسابه للشرعية القانونية يتطلب تسجيله. وفي هذا الإطار يمكن فهم وجود تنظيمات حركة التحرير الوطني الأفريقي حتى عام ١٩٦٠ وممارستها لنشاطاتها في الداخل، ثم حظر نشاطاتها بموجب قانون صادر عن البرلمان عام ١٩٦٠، كما يمكن فهم عدم مشاركة أحزاب حركة التحرير في الانتخابات البرلمانية في البلاد، ومرجع ذلك هو أن الدستور ينص على أن يكون المرشح لانتخابات

البرلمان من أصل أوربي، فضلا عن قلة عـــدد النـــاخبين الأفـــريقيين والملونين المسموح لهم بممارسة حق التصويت.

ثانيا: ومنذ عام ١٩٦٨ صدر قانون حظر التداخل السياسي، والـــذي حظـــر انضمام أعضاء ينتمون إلى جماعات عرقية مختلفة إلى حزب سياســـي واحد. ورغم أن القانون كان يستهدف توجيـــه ضـــربة إلـــى أحـــزاب المعارضة البيضاء، وبخاصة الحزب التقـــدمي والحـــزب الليبرالـــي – حيث كان كل منهما يضم في صفوفه أعضاء من الأفريقيين والملـــونين ويحظى بتأييدهم – إلا أنه انتهى إلى جعل الأحزاب في جنوب أفريقيـــا أحزابا إثنيه في عضويتها. ورغم ذلك نشأت أحزاب غير بيـــضاء فـــي السبعينات – مثل مؤتمر الشعب الأسود، ومنظمة شعب أزانيا – تـــضم في عضويتها أعضاء من مختلف الجماعات غير البيضاء خروجا على ما قرره القانون سالف الذكر.

ثالثا : وتفريعا على ما تقدم فإن هناك تعددا حزبيا في جنوب أفريقيـــا، لكـــن تجب ملاحظة أن الأحزاب البيضاء وحـــدها هـــي التـــي يـــسمح لهـــا بالممارسة السياسية الوطنية لا لوجود قانون ينص على ذلك، ولكن لأن عضوية البرلمان مقصورة على البـــيض بموجـــب الدســـتور، ثـــم أن الناخبين الأفريقيين والملونين لم يعد لهم حـــق الإدلاء بأصـــواتهم فـــي الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٦٠، ١٩٧٠ على التوالي، على أنـــه رغم التعدد الحزبي داخل الجماعة البيضاء، إلا أنه يلاحـــظ أن هنـــاك حزبا واحدا مسيطرا هو الحزب الوطني الذي اعتلـــى الـــسلطة عـــام ١٩٤٨ ومازال فيها حتى منتصف عام ١٩٨٠.

رابعا : وعلى هذا النحو يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في جنوب أفريقيـــا إلى نوعين:

النوع الأول: أحزاب سياسية تعمل من داخل البلاد: وهى كلها أحزاب إثنيه أي أن العضوية فيها مقصورة على أعضاء جماعة عرقية واحدة، فعضوية الأحزاب البيضاء مقصورة على أعضاء الجماعة البيضاء، وعضوية الأحزاب الملونة مقصورة على أعضاء الجماعة الملونة، وعضوية الأحزاب الهندية مقصورة على أعضاء الجماعة الهندية، وعضوية أحزاب البانتوستانات مقصورة على أبناء البانتوستان الواحد الذي تدعى حكومة جنوب أفريقيا أنهم ينتمون إلى أصل قبلي واحد. وقد أصبح هذا الأمر أكثر وضوحا منذ صدور قانون حظر التداخل السياسي عام ١٩٦٨، ولا يخرج عن هذه القاعدة إلا مؤتمر الشعب الأسود، ومنظمة شعب أزانيا.

ورغم الطابع الآثنى الذي يطغى على عضوية هذه الأحزاب. إلا أنها تختلف فيما بينها على النحو التالي:

١- فالأحزاب البيضاء أحزاب إثنية ولكنها وطنية بمعنيين، فعضويتها مفتوحة أمام كل البيض أينما كانوا على إقليم الدولة، ثم أنها هي وحدها التي تشارك في الانتخابات العامة والمحلية وفى مؤسسات الحكم على المستويين المركزي والمحلى.

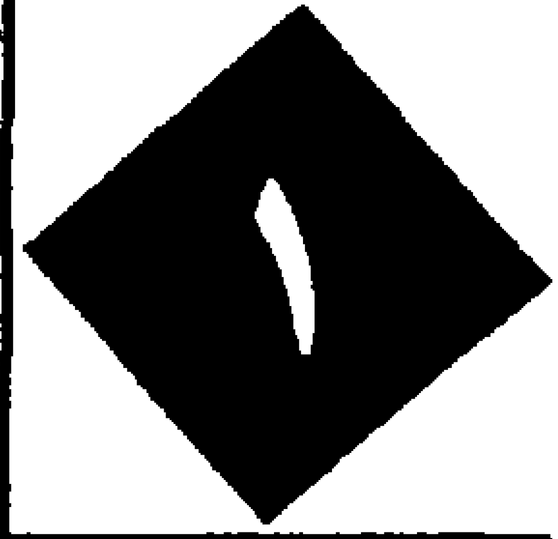
٢- والأحزاب الملونة والهندية - أحزاب إثنيه، ولكنها وطنية إذا نظر إليها من حيث كون عضويتها مفتوحة لكل أبناء الجماعة الملونة والهندية على التوالي أينما كانوا على إقليم الدولة، إلا أن هذه الأحزاب هي أيضا أحزاب محلية إذا نظر إليها من حيث مشاركتها في النشاط السياسي وفى مؤسسات الحكم، فهي تتنافس فيما بينها في الانتخابات المحلية التي تجرى داخل كل جماعة من هاتين الجماعتين لانتخاب ممثلي كل جماعة لمؤسسات الحكم المحلى لهذه الجماعة وليس الوطني.

٣- أما أحزاب البانتوستانات فهي أحزاب إثنية ضيقة، فعضويتها ليست مفتوحة أمام كل الأفريقيين، وإنما مفتوحة فقط لأبناء القبيلة الواحدة التي

ينتظمها بانتوستان واحد، ولكنها وطنية بمعنى أن عضويتها مفتوحة لكل أبناء البانتوستان أينما كانوا، وهى في نفس الوقت أحزاب إقليمية بمعنى أنها في نشاطاتها وممارستها لمهامها تنحصر في إطار الإقليم أو البانتوستان الذي توجد فيه.

٤- ورغم أن العضوية في مؤتمر الشعب الأسود، ثم في منظمة شعب أزانيا ظلت مغلقة أمام البيض، وبالتالي فهما حزبان إثنيان، إلا أنهما في نفس الوقت حزبان وطنيان فعضويتهما مفتوحة أمام كل غير البيض أينما كانوا على إقليم الدولة، ثم أن سياستهما تقوم على رفض المشاركة أو العمل في إطار مؤسسات الحكم العنصري القائمة.

النوع الثاني : أحزاب سياسية تعمل من خارج البلاد في المنفى – تنظيمات حركة التحرير الأفريقي – ويمثلها المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ومؤتمر الوحدة الأفريقية، وحركة الوحدة لغير الأوربيين، وهى كلها تنظيمات وطنية غير إثنية، فعضويتها مفتوحة أمام جميع أبناء جنوب أفريقيا بيضا أو سودا – ما عدا حركة الوحدة – وإن كانت تختلف فيما بينها فيما يتعلق بتوسيع أو تضييق باب العضوية أمام البيض وتقلدهم مناصب قيادية فيها، وهى أيضا تنظيمات وطنية بمعنى أنها تتبنى قضية تحرير الجميع سودا أو بيضا في مواجهة النظام العنصري.



الفصل الأول

الأحزاب السياسية التي تعمل من داخل البلاد

المبحث الأول: الأحزاب الاثنية – الوطنية (الأحزاب البيضاء).

المطلب الأول: الحزب الوطني.

المطلب الثاني: أحزاب المعارضة البيضاء.

المبحث الثاني: الأحزاب الاثنية – الوطنية- المحلية.

المطلب الأول: أحزاب الملونين.

المطلب الثاني: أحزاب الهنود.

المبحث الثالث: الأحزاب الاثنية – الوطنية – الإقليمية (أحزاب البانتوستانات) .

المبحث الرابع: الأحزاب الاثنية المفتوحة – الوطنية (أحزاب حركة الوعي الأسود)

المطلب الأول: مؤتمر الشعب الأسود.

المطلب الثاني: التحالف الأسود لجنوب أفريقيا

المطلب الثالث: منظمة شعب أزانيا.

الفصل الأول

الأحزاب السياسية التي تعمل داخل البلاد

المبحث الأول

الأحزاب الأثنيه – الوطنية (الأحزاب البيضاء)

المطلب الأول : الحزب الوطني:

وهو الحزب الحاكم في البلاد منذ عام ١٩٤٨، وقد قام الجنرال هيرتزوج بتشكيل هذا الحزب عام ١٩١٤ عقب انشقاقه على حزب جنوب أفريقيا الحاكم عام ١٩١٢، وقد ظل الحزب في صفوف المعارضة حتى انتخابات عام ١٩٢٤ عندما دخل في ائتلاف مع حزب العمل مكنه من تشكيل حكومة الميثاق التي خرج عليها حزب العمل عام ١٩٣١.

وقد استمرت حكومة الحزب الوطني حتى انتخابات عام ١٩٣٣ حينما تشكل ائتلاف جديد بين الحزب الوطني وحزب جنوب أفريقيا انتهى بدمج الحزبين عام ١٩٣٤ فيما عرف باسم الحزب المتحد، وقد أدى اندماج الحزبين إلى خروج مجموعة على الحزب الوطني بزعامة د. مالان، وشكلت هذه ما عرف باسم الحزب الوطني النقي في نفس العام، وقد خرج الجنرال هيرتزوج على الحزب المتحد عام ١٩٣٩ وانضم إلى الحزب الوطني النقي إلا أنه سرعان ما خرج عليه عام ١٩٤٠ لينضم إلى حزب الأفريكانرز عام ١٩٤١.

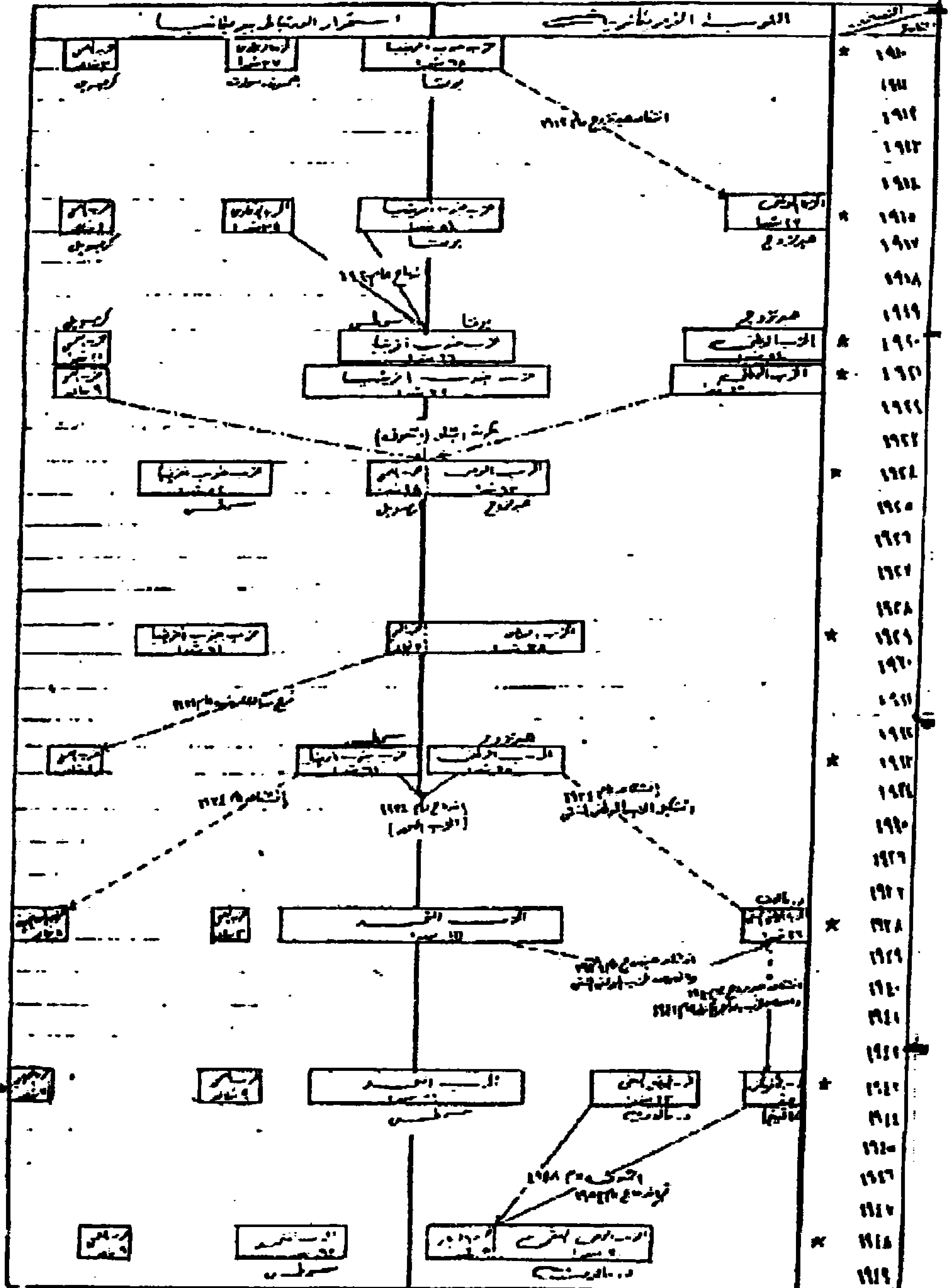
وقد ظل الحزب الوطني النقي يشكل حزب المعارضة الرئيسي منذ نشأته وحتى عام ١٩٤٨ عندما تمكن من الوصول إلى السلطة وظل ممسكا بها حتى عام ١٩٨٠.

(أنظر الشكل رقم – ٢ –).

تابع شكل (٢) أ

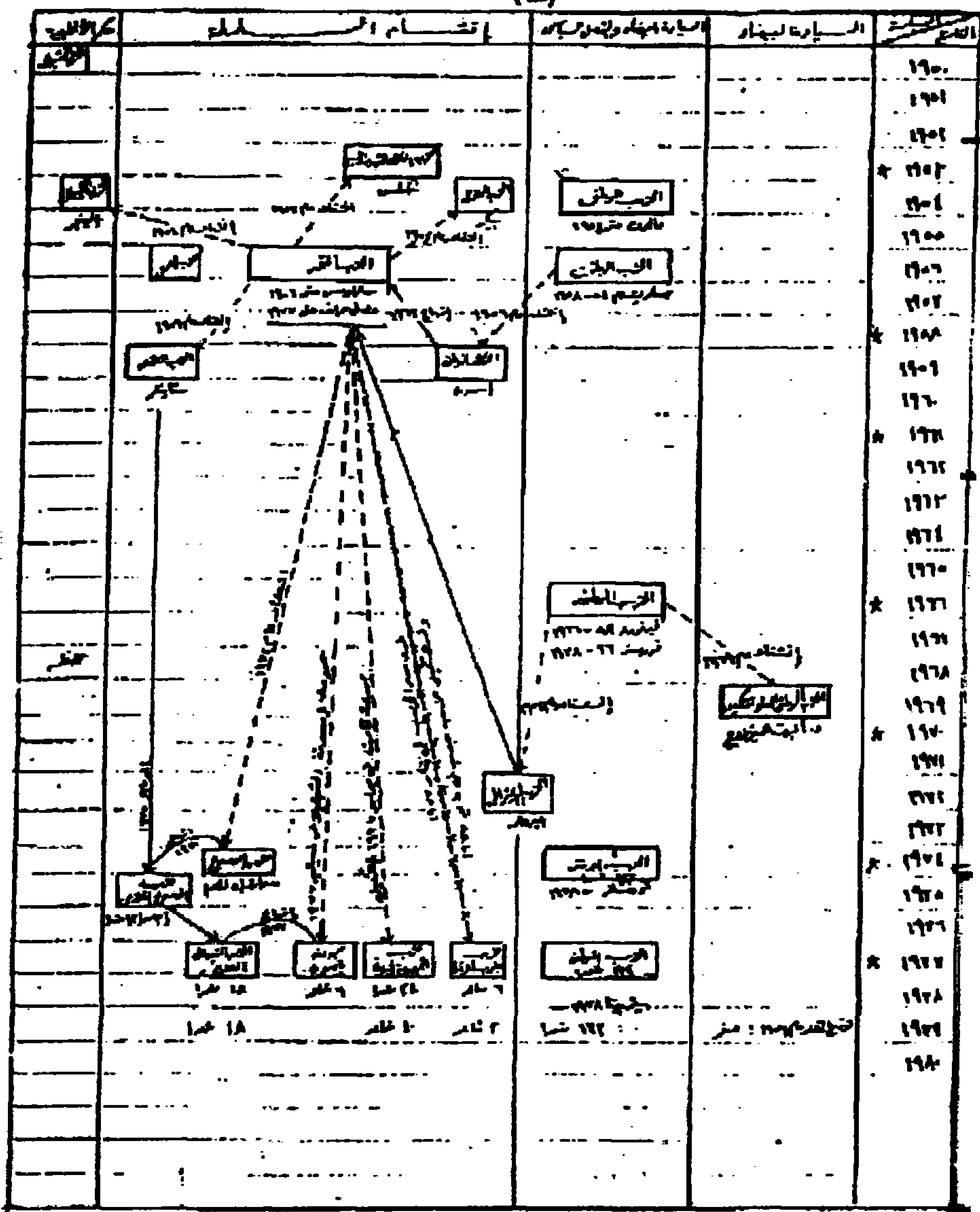
الأحزاب السياسية البيضاء في جنوب أفريقيا

(١٩١٠ - ١٩٨)



تابع شكل (٢)

(ب)



إنشقاق -----
إئتلاف ———
طرد -x-x-x-
إندماج ....
أعوام انتخابات ★

مصادر الشكل :

a) Howard Brotz, Op.Cit., P. 2, 22.
b) Julius Friedman, Op.Cit., Pp. 30 - 32.
c) L. M. Thompson, Politics in... Op.Cit., P. 95.
d) Africa Institute Bulletin, (Pretoria: Africa Institute of S.A.), Vol. 16, No. 1, 1978, Pp. 15-21.

العضوية والقاعدة الاجتماعية للحزب :

تقضى شروط العضوية في الحزب بضرورة أن يصنف الفـرد، راغـب الانضمام، أولا كأبيض، وأن يكون مقيما في إحدى مقاطعات البلاد، أو فـي إقليم ناميبيا، وإلا يقل عمره عن ثمانية عشر عاما، وألا يكون عضوا فـي أي حزب سياسي آخر أو في أي تنظيم ذو غرض سياسي [١].

وتجدر الإشارة إلى أن الحزب الوطني ليس مجرد تنظيم سياسـي، وإنمـا هو تجسيد لجماعة الأفريكانرز بأسرها، إذ يقدر أن حـوالي ثلـث جماعـة الأفريكانرز أو يزيد أعضاء في الحزب الوطني [٢].

على أنه إذا كان الحزب يمثل جماعة الأفريكانرز ككل، إلا أنه على وجـه التحديد يمثل قطاعا معينا داخل هذه الجماعـة، فهـو يمثـل البورجوازيـة الأفريكانريه الصغيرة بل أن قياداته في معظمها تنتمي إلى هذه الطبقة، ذلـك أن التطور الرأسمالي في جنوب أفريقيا في العشرينات والثلاثينات قـد أثـر على هذه الطبقة، فالضغوط على الزراعة، والانفجار السكاني في الريف قـد دفع بالآلاف من الأفريكانرز إلى الهجرة إلى الحضر، ووجد هؤلاء أن هنـاك قيودا وعراقيل كثيرة تعوق ازدهارهم وتقدمهم، فالاقتصاد الصناعي الحـديث كان خاضعا للمصالح الإنجليزية "الامبريالية" واللغة الإنجليزيـة هـي لغـة الاقتصاد، أكثر من ذلك فإن الحزب المتحد الذي نشأ مـن انـدماج الحـزب الوطني مع حزب جنوب أفريقيا عام ١٩٣٤ كان يمثل مصالح كبـار رجـال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية فضلا عن أصحاب المـزارع الكبـرى مـن الأفريكانرز في كل من ترانسفال وأورانج. ونتيجة لما تقـدم، وغيـره فـإن المجموعة التي انشقت على الحزب الوطني عام ١٩٣٤، وشـكلت الحـزب

---

(1) William H. Vatcher (Jr.) Op.cit., P. 118.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 378 , 383.

الوطني النقي كانت في مجملها تمثل البورجوازية الأفريكانرية الصغيرة في مواجهة الطبقة الرأسمالية التي يمثلها الحزب المتحد، لكن وضع هذه الطبقة كان هشا وضعيفا وهو الأمر الذي دفعها للتحالف والبحث عن مؤيدين لها من بين صفوف العمال الأفريكانرز، وأصبحت مسألة تبني قضايا هؤلاء واكتساب تأييدهم أمرا لابد منه كيما يتسنى للحزب الجديد الوصول إلى السلطة السياسية [١].

وبالفعل فإن وصول الحزب الوطني إلى السلطة عام ١٩٤٨ كان يرجع في جانب كبير منه إلى تأييد عمال الإفريكانرز له، إذ استطاع الحزب في انتخابات عام ١٩٤٨ ولأول مرة منذ نشأته، أن ينتزع ستة مقاعد برلمانية، في دوائر صناعة التعدين من الحزب المتحد، وحزب العمل، وهذا التأييد الذي حصل عليه الحزب من جانب العمال البيض، وبخاصة الأفريكانرز، هو الذي مكنه من الفوز بأغلبية برلمانية تقدر بخمسة مقاعد على الحزب المتحد[٢].

وما تقدم يؤكد حقيقة أن الحزب الوطني كان يمثل هجوم البورجوازية الأفريكانرية الصغيرة، متحالفة مع عمال الأفريكانرز، على الطبقة الرأسمالية، وبخاصة المتحدثة بالإنجليزية، وهو الهجوم الذي توج بوصول الحزب إلى السلطة عام ١٩٤٨ واستمراره فيها حتى عام ١٩٨٠.

الهيكل التنظيمي للحزب:

تجب ملاحظة أن الهيكل التنظيمي لمعظم، أن لم يكل كل، الأحزاب في جنوب أفريقيا يأخذ الطابع الفيدرالي، بمعنى أن كل حزب يتكون في الغالب من خمسة أحزاب فرعية يوجد كل واحد منها في مقاطعة من مقاطعات البلاد

(1) Dan O'meara, Op.cit., Pp. 52- 54.
(2) Ibid., P. 45.

الأربع بالإضافة إلى ناميبيا. ولكل حزب من هذه الأحزاب دستوره، وهيكله التنظيمي، وزعيمه؛ ولكن على مستوى قمة الهيكل التنظيمي لهذه الأحزاب الفرعية يوجد جهاز فيدرالي تمثل فيه هذه الأحزاب، وزعيم أعلى للحزب الأم، ويقوم الجهاز الفيدرالي بوضع برنامج الحزب الذي يعد برنامجا للأحزاب الفرعية، ولا يخرج الهيكل التنظيمي للحزب الوطني عن هذا الإطار، على أنه تجدر الإشارة إلى أن الهيكل التنظيمي للأحزاب الوطنية الفرعية قوى ومتين على مستوى المقاطعات، في حين أن الهيكل التنظيمي للحزب الوطني الأم ضعيف على المستوى الوطني.

ويأخذ الهيكل التنظيمي للأحزاب الوطنية على مستوى كل مقاطعة التسلسل التالي:(١)

المستوى الأول: توجد "المجموعات المحلية" أو "الخلايا" التي تشكل الوحدة القاعدية للحزب الفرعي في المقاطعة، وتضم كل واحدة منها نحو عشر أعضاء، ويرأس كل منها رئيس ينتخب سنوياً من المجموعة أو الخلية تتمثل مهمته الأساسية في تحقيق الانضباط الحزبي، وتجنيد أعضاء جدد للحزب، وحشد المؤيدين للحزب أثناء الانتخابات.

المستوى الثاني: في كل وحدة انتخابية توجد "فروع الحزب"، حيث يمارس كل فرع الإشراف على عدد من الخلايا، وفى الأماكن التي لا يوجد فيها عدد يعتد به من الأعضاء يسمح بتشكيل مجموعات أو خلايا فإن الفرع يعتبر الوحدة القاعدية للحزب ويقوم أعضاء الفرع سنويا بانتخاب "لجنة الفرع"، وتقوم هذه بتعيين "لجنة تنفيذية" تتولى سلطة لجنة الفرع في حالة عدم انعقاد الأخيرة. وفى المناطق الحضرية تتجمع الفروع في أحياء حيث تتشكل

---

(1) كل المعلومات المتعلقة بالهيكل التنظيمى للحزب مأخوذه من المصدرين التاليين :
William H. Vatcher (Jr), Op.cit., Pp. 119 – 125.
Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 383 – 384.

لجنة لكل حي تتكون من رؤساء وسكرتيري الفروع وعضو إضافي عن كل فرع يقع داخل الحي، وتقوم هذه بانتخاب لجنة تنفيذية للحى تتكون من رئيس وسكرتير وثلاثة أعضاء آخرين كي تقوم بعمل لجنة الحي في فترة عدم انعقادها.

المستوى الثالث: وهو مستوى الدائرة الانتخابية – حيث توجد "لجنة الدائرة" التي تتشكل من رؤساء وسكرتيري كل لجان الأحياء بالدائرة بالإضافة إلى ثلاثة ممثلين عن كل حي، وحيث لا توجد أحياء فإن لجنة الدائرة تتكون من رئيس، وسكرتير، وعضو من كل فرع، وفى حالة ما إذا كان هناك فرع واحد في الدائرة الانتخابية فإن لجنة الفرع تمارس عملها كلجنة دائرة، وتتولى لجنة الدائرة الإشراف على الفروع والأحياء التابعة لها، ويمكن لها تفويض بعض اختصاصاتها للجان الأحياء فيما عدا التصديق على إسقاط العضوية، وحل الفروع، وتقرير بعض المسائل المتعلقة بالانتخابات، وتجتمع لجنة الدائرة مرة على الأقل سنويا، وتقوم كل عام بانتخاب "لجنة تنفيذية" تتكون من رئيس، ونائبه، وسكرتير، وأمين صندوق، وعضو مجلس الرئاسة ونائبه، وأي عضو آخر ترى اللجنة ضمة إليها، وتقوم هذه بممارسة مهام لجنة الدائرة في حالة عدم انعقادها، ومن المهام الخاصة للجنة مسئوليتها عن تنظيم وإدارة الحملة الانتخابية للحزب، كما أن كل لجنة دائرة يجب أن تصادق على جدول أعمال الفرع، وجمع الأموال لتمويل نشاطات الحزب.

المستوى الرابع: وهو مستوى المقاطعة – حيث يوجد "مجلس رئاسة الحزب" وهو يتكون من ممثل عن كل لجنة دائرة، وعدد من الأعضاء يعينهم المجلس، وعدد آخر ينتخبه مجلس رئاسة عضو الشباب الوطني، وزعيم الحزب الوطني في المقاطعة، وزعيم مجلس المقاطعة الوطني، وكل الوزراء في حكومة الحزب الوطني من أبناء المقاطعة وأعضاء اللجنة التنفيذية للمقاطعة الذين يكونون أعضاء في الحزب الوطني، ويملك المجلس سلطة حل

أي لجنة أو جهاز من أجهزة الحزب، ويتمتع بسلطة مراجعة قرارات كافة المستويات الدنيا للحزب، ويقوم سنويا بالدعوة لعقد المؤتمر السنوي للحزب كما يتولى إعداد جدول أعمال المؤتمر، وهو يجتمع مرتين على الأقل سنويا، وفيما بين دورات انعقاده يفوض اختصاصاته إلى "لجنة تنفيذية" مكونة من رئيس مجلس الرئاسة ونائبة، وسكرتير مجلس الرئاسة الذين يشغلون نفس المناصب في اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى زعيم الحزب في المقاطعة، وزعيم مجلس المقاطعة الوطني، وزعيم عصبة الشباب الوطني في المقاطعة، وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ويوجد على مستوى المقاطعة كذلك "مؤتمر الحزب"، وهو يعد بمثابة السلطة العليا للحزب في المقاطعة، وهو يجتمع سنويا، ويتكون من: أعضاء مجلس الرئاسة ومندوب عن كل فرع، ومندوبين اثنين عن كل لجنة إقليمية لعصبة الشباب الوطني، وأعضاء الحزب الوطني في البرلمان الذين يمثلون المقاطعة، وأعضاء الحزب الوطني في مجلس المقاطعة، وممثلين عن المجلس الفيدرالي، والأخيرين ليس لهم حق التصويت في المؤتمر، ومن بين مهام المؤتمر: انتخاب زعيم الحزب في المقاطعة وممثلي المقاطعة في المجلس الفيدرالي للحزب، وفيما بين دورات انعقاده يخول المؤتمر سلطته إلى مجلس الرئاسة، ويمكن للمؤتمر في ظروف معينة تخويل سلطته إلى زعيم الحزب في المقاطعة.

هذا هو الإطار العام للهيكل التنظيمي للأحزاب الوطنية الخمسة، أما على المستوى الوطني (الجمهورية): فيوجد "المجلس الفيدرالي" الذي يتكون من: الزعيم البرلماني للحزب – وهو ينتخب من جانب المجموعة البرلمانية للحزب الوطني في مجلس البرلمان ومن بين صفوفها – وسبعة ممثلين يعينهم المؤتمر السنوي لكل حزب من الأحزاب الخمسة، وممثل واحد يعنيه المجلس الفيدرالي ذاته عن عصبة الشباب الوطني، وزعماء أحزاب كل مقاطعة،

والزعيم البرلماني للحزب هو رئيس المجلس الفيدرالي، وهو في نفس الوقت الزعيم الأعلى للحزب، وعندما يكون الحزب الوطني في السلطة فإنه يكون رئيسا للوزراء.

ويجب أن يجتمع المجلس الفيدرالي مرة كل عام على الأقل، ولأي عضو من أعضائه حق حضور مؤتمر من مؤتمرات الأحزاب الوطنية السنوية، والمشاركة في مداولاتها دون أن يكون له حق التصويت إلا إذا كان عضوا فيها. وللمجلس سلطة الدعوة لعقد مؤتمر عام للحزب على مستوى الجمهورية لبحث المسائل ذات الأهمية الوطنية، لكن هذه المؤتمرات استشارية ولم تنعقد منذ عام ١٩٤٢. ويتولى المجلس مهمة وضع برنامج الحزب.

ويستخدم المجلس نظام اللجان في ممارسته لعمله على أن أهمها لجنتان هما: "لجنة الإعلام" التي تتولى إصدار نشرات الحزب، وصحيفته الرسمية، "ولجنة التوجيه" التي تتكون من زعماء الأحزاب الوطنية الخمسة، وهى منبع السلطة الحقيقة للحزب فهي تجتمع مرة كل شهر تقريبا، وتضع سياسة الحزب التي يجب أن تصادق عليها المؤتمرات السنوية للأحزاب الخمسة، وطالما أن أعضاء هذه اللجنة هم زعماء أحزاب المقاطعات، ويكونون في نفس الوقت وزراء أساسيين في الحكومة فإن علاقة الحزب بالحكومة تصبح علاقة قوية، بل إن مبادئ الحزب تصبح هي مبادئ الحكومة.

أهداف الحزب :

يعلن برنامج مبادئ الحزب – والذي أصدره المجلس الفيدرالي عام ١٩٥٢ – [1] أن "السيادة والتوجيه للرب القادر" وأن الحزب يسعى "لتطوير

(1) أنظر نص البرنامج فى :

D.W. Kruger (ed.), South African Parties and Policies 1910 – 1960, Aselect Source Book, (London: Bowes & Bowes, 1960) Pp. 95 – 100.

بلدنا على أساس من القومية – المسيحية" ويؤكد البرنامج على أن الحزب مسئول عن "تنمية الشعوب الوطني بالاعتماد على الذات والاستقلال"، وأيضا عن تنمية الشعور العميق بالوحدة الوطنية "تحت شعار"جنوب أفريقيا أولا"، ويضيف البرنامج أن الحزب سيحمى "حقوق كل فئات السكان" وأنه يعترف بالحقوق اللغوية المتساوية لكل من الأفريكانية والإنجليزية، كما أنه يعترف بالأفريقيين والملونين باعتبارهم "قطاعات" دائمة من سكان البلاد في ظل المبدأ الأساسي للوصاية المسيحية للأجناس الأوربية، ويضيف البرنامج أن "الحزب يؤكد تأييده للفصل السياسي والإقليمي... والفصل.. بصفة عامة في أماكن الإقامة، وأيضا في ميدان الصناعة بقدر ما يسمح به التطبيق"، ويعلن أن الحزب يرفض بشدة دعوى " الصراع الطبقي، أو التضحية بأية مصلحة وطنية لصالح الرأسمالية المنظمة، كما أنه يولى اهتماما خاصا لمصالح العمال البيض، وأيضا لسكان الريف وبخاصة طبقة المزارعين الصغار.

ويذهب البرنامج إلى أن الحزب جماعة سياسية مستقلة، منظمة على أساس فيدرالي، وأنه سيضع برنامجا للعمل من وقت لآخر على أساس من برنامج المبادئ على ألا يتعارض برنامج العمل مع أي من هذه المبادئ.

وينتهي البرنامج إلى القول بأن هذا البرنامج للمبادئ يحتوى على المبادئ العامة لتنظيمات الحزب الوطني لجنوب أفريقيا المرتبطة بالحزب الفيدرالي، وأنه لن يتم تغيير هذه المبادئ من جانب مؤتمرات هذه التنظيمات إلا بعد تشاورها سويا في إطار المجلس الفيدرالي.

القوة الانتخابية للحزب :

فاز الحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٧٧ – وهى آخر انتخابات عامة أجريت في البلاد حتى عام ١٩٨٠ – بأكبر عدد من مقاعد مجلس الجمعية يحصل عليه حزب في تاريخ جنوب أفريقيا، كما أنه حصل في هذه الانتخابات، ولأول مرة في تاريخه، على أكبر حجم من التأييد الشعبي من

جانب الناخبين البيض، مؤكدا بذلك أنه – وبعد تسعة وعشرين عاما من توليه الحكم وحتى الانتخابات – قد أصبح حزبا مهيمنا ومسيطرا على الحياة السياسية في جنوب أفريقيا.

إذ رغم فوز الحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٤٨ وتوليه السلطة منذ ذلك التاريخ إلا أن حجم التأييد الانتخابي له ظل يشكل أقل من نصف أصوات الناخبين في انتخابات ١٩٤٨ (٣٧ر٣٦%) وانتخابات ١٩٥٣ (٥٠ر٤٥%) وانتخابات ١٩٥٨ (٣٤ر٤٨%)، على أنه منذ انتخابات عام ١٩٦١ فإن الحزب بدأ يحصل على غالبية أصوات الناخبين، وإن عادت هذه الغالبية تتجه إلى التناقص حتى انتخابات عام ١٩٧٤ ففي انتخابات عام ١٩٦١ حصل الحزب على ١٢ر٥٧% من أصوات الناخبين ارتفعت في انتخابات عام ١٩٦٦ إلى ٩٦ر٥٩%، ثم انخفضت عام ١٩٧٠ إلى ٤٣ر٥٤% ثم انخفضت ثانية عام ١٩٧٤ إلى ٥ر٥٠% (١).

كذلك فإنه رغم فوز الحزب الوطني في انتخابات عام ١٩٤٨ بعدد من المقاعد في مجلس الجمعية فاق ما حصل عليه الحزب المتحد بخمسة مقاعد، واطراد تزايد هذه الأغلبية في الانتخابات التالية (٧٠ مقعدا عام ١٩٤٨، و٩٤ مقعدا عام ١٩٥٣، ١٠٣ مقعدا عام ١٩٥٨، ١٠٥ مقعدا عام ١٩٦١، ١٢٦ مقعدا عام ١٩٦٦) إلا أن أغلبيته في مجلس الجمعية تناقصت في انتخابات عام ١٩٧٠ لتصل إلى ١١٧ مقعدا حيث خسر الحزب لأول مرة – منذ عام ١٩٤٨ – هذه المقاعد لصالح الحزب المتحد المعارض وإن عادت هذه الأغلبية إلى الارتفاع الطفيف لتصل إلى ١٢٢ مقعدا عام ١٩٧٤.

---

(1) أنظر الجدول رقم(٤).

جدول رقم (٤)

القوة الانتخابية والبرلمانية للأحزاب البيضاء (١٩٤٨ – ١٩٧٧)

أعوام الانتخابات / الحزب	١٩٤٨		١٩٥٣		١٩٥٨		١٩٦١		١٩٦٦		١٩٧٠		١٩٧٤		١٩٧٧	
	نسبة أصوات الناخبين	عدد المقاعد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
الحزب الوطني	٢٦,٣٧	٧٠	٤٥,٥٠	٩٤	٤٨,٣٤	١٠٣	٥٧,١٢	١٠٥	٥٩,٩٦	١٢٦	٥٤,٤٣	١١٧	٥٠,٥	١٢٢	٦٥,٨	١٣٤
حزب الأفريكانرز	٣,٥٩	٩	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحزب المتحد	٥٠,٣٨	٦٥	٥١,٦٢	٥٧	٥١,٠٣	٥٣	٣٣,٩٥	٤٥	٣٦,٢٢	٣٩	٣٧,٢٣	٤٧	٣٥,٠	٤١	-	-
الحزب التقدمي	-	-	-	-	-	-	٤,٩٦	١	٢,٧٤	١	٣,٤٣	١	٧,٤	٦	١٧,١	١٧
حزب الجمهورية الجديدة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١١,٥	١٠
حزب جنوب أفريقيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٧	٣
الحزب الوطني المعاد تشكيله	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٣,٣٦	-	٣,٢	-	٣,٣	-

المصدر :

a) Joward Brotz, Op.cit., P. 22.

b) Julian R. Fredman, Op.cit., Pp. 29 – 30 .

c) A.W. Stadlar, “ The 1974 General Election in South Africa”, in African Affairs, Vol. 74, No. 295, April 1975, Pp. 212 – 213.

d) Matthew Midlane, “ The South African General Election of 1977. in Afreican Affairs, Vol, 87, No. 312, July 1979, Pp. 383 – 384.

من هنا فإن نتائج انتخابات عام ١٩٧٧ تكتسب أهمية خاصة، فقد حصل فيها الحزب الوطنى على ٦٥٫٨% من أصوات الناخبين، وفاز بـ ١٣٤ مقعدا من بين ١٦٤ مقعدا فى مجلس الجمعية جرى التنافس عليها موزعة على النحو التالى: ٦٦ مقعدا من بين ٧٥ مقعدا لترانسفال، ٤٤ مقعدا من بين ٥٥ مقعدا للكيب، وكل مقاعد أورانج الـ ١٤، و ١٠ مقاعد من بين ٢٠ مقعدا لناتال. فإذا استثنينا المقاعد الخمسة التى فاز بها الحزب الوطنى عن ناميبيا فى انتخابات عام ١٩٧٤، فإن الحزب الوطنى يكون بذلك قد أضاف إلى مقاعده ١٧ مقعدا، والجدير بالملاحظة أن الحزب قد فاز بـ ١٢ مقعدا من المقاعد السابقة فى دوائر لم يكن قد سبق له الفوز بمقاعدها فى الانتخابات الماضية (١).

وما سبق يؤكد أن الحزب يحظى بتأييد مطلق فى أورانج، وبتأييد الغالبية الساحقة للناخبين فى كل من ترانسفال والكيب، كما أنه بدأ يحصل على مزيد من تأييد الناخبين فى ناتال، والتى كانت تمثل معقل الأحزاب المعارضة للحزب الوطنى، أو بمعنى آخر فإن الحزب بدأ يحصل على تأييد معظم الناخبين المتحدثين بالإنجليزية، بالإضافة إلى الأفريكانرز.

ويمكن إجمال الأسباب التى مكنت الحزب الوطنى من تولى السلطة عام ١٩٤٨ واستمراره فيها حتى عام ١٩٨٠ فيما يلى :

أولا: إن النظام الانتخابى فى جنوب أفريقيا يقوم على تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية لكل منها مقعد واحد، والمرشح الذى يفوز بالأغلبية النسبية لأصوات الناخبين فى الدوائر يفوز بمقعدها وحيث أن غالبية المؤيدين للحزب الوطنى من الأفريكانرز يقيمون فى الدائرة الريفية وينتشرون فيها، ولما كانت

---

(1) Matthew Midlane, Op.cit., P. 384.

لجنة تحديد الدوائر الانتخابية قد وزعت المناطق الريفية بين أكبر عـدد مـن الدوائر فإن ذلك مكن الحزب من الحصول على غالبية مقاعد هـذه الـدوائر بعدد من أصوات الناخبين يقل عما كان يحصل عليه الحـزب المتحـد مـن أصوات مؤيديه الذين يتركزون فى الحضر ويتوزعون بين عـدد أقـل مـن الدوائر. وكانت محصلة ذلك أن الحزب المتحد فى الوقت الذى كان يحـصل فيه على غالبية أصوات الناخبين بعامة فإنه كان يفوز بعدد من المقاعد أقـل مما يحصل عليه الحزب الوطنى، أكثر من ذلك فإن الحزب الوطنى تمكن من الحفاظ على مؤيديه فى الدوائر الريفية، ثم اسـتفاد تـدريجيا مـن التحـضر المتزايد للأفريكانرز، حيث لم يؤد هذا التحضر إلى تضاؤل سيطرة الحـزب الوطنى على الناخبين الأفريكانرز فى الحضر، وإن كان للبيئة الحضرية دور هام فى التأثير على اتجاهات المناقشات داخل الحزب [1].

ثانيا: من الملامح البارزة فى انتخابات جنوب أفريقيا وجود عدد كبير من المقاعد التى لا يجرى التنافس عليها، وإنما يفوز بها المرشحين لها بالتزكيـة، ومرجع ذلك هو النفوذ المسيطر للحزب الوطنى فى كثير من الدوائر الريفية، ففى انتخابات عام ١٩٧٧ حصل الحزب الوطنى على ٤٢ مقعـدا بالتزكيـة، وفى خمسين دائرة أخرى لم ينافسه على مقاعدها إلا مرشحى الحزب الوطنى المعاد تشكيله والمنشق على الحزب الوطنى ١٩٦٩، وهو حزب ليس له تأثير كبير. وهذا يعنى أن الحزب الوطنى قد حقق أغلبيته البرلمانية (٩٢ مقعدا من بين ١٦٤ مقعدا) قبل أن تجرى الانتخابات[٢].

ثالثا: أن محتوى الحياة الاجتماعية والسياسية فى جنوب أفريقيـا يـؤثر، ويضع محددات وضوابط قاسية، على تنوع الجدل السياسي أثناء الحملة

---

(1) Ibid., Pp. 371 – 373.

(2) أنظر الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

النتائج التفصيلية للانتخابات العامة فى جنوب أفريقيا لعام ١٩٧٧

المقاطعة / الحزب	ترانسفال				الكيب				ناتال				أورانج				الجمهورية			
	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤	١	٢	٣	٤
الحزب الوطنى	٦٢	٥٥	١١	٦٦	١٩	١٧	٢٧	٤٤	١٤	١٠	-	١٠	١٠	١٠	٤	١٤	١٠٥	٩٢	٤٢	١٣٤
الحزب الفيدرالى التقدمى	٢٥	٧	٢	٩	١٩	٧	-	٧	١١	١	-	١	٢	-	-	-	٥٧	١٥	٢	١٧
حزب الجمهورية الجديدة	١٣	-	-	-	١٤	١	-	١	١٧	٩	-	٩	١	-	-	-	٤٥	١٠	-	١٠
حزب جنوب أفريقيا	-	-	-	-	٥	٣	-	٣	٢	-	-	-	-	-	-	-	٧	٣	-	٣
الحزب الوطنى المعاد تشكيله	٤	-	-	-	٧	-	-	-	٢	-	-	-	٦	-	-	-	٥٦	-	-	-
المجموع	١٠٤	٦٢	١٣	٧٥	٦٤	٢٨	٢٧	٥٥	٤٦	١٩	٣	٢٠	١٩	١٠	٤	١٤	٢٧٠	١٢٠	٤٤	١٦٤

ملاحظات :

١- عدد المرشحين الحزبيين فى الدوائر المتنافس على مقاعدها .

٢- عدد المقاعد التى فاز بها مرشحى كل حزب فى المعركة الانتخابية .

٣- عدد المقاعد التى فاز بها كل حزب بالتزكية .

٤- إجمالى ٢ + ٣ .

المصدر :

Matthew Midlan, Op.cit., P. 383

الانتخابية، ذلك أن مسائل مثل البطالة، والتضخم والإسكان..الـخ نـادرا مـا يثور الجدل حولها أثناء الحملة الانتخابية بين الأحـزاب المتنافـسة، وإنمـا ينصب تركيز الأحزاب حول كيفية الحفاظ على الدولـة والـسيادة البيـضاء، ووضع تصور لشكلها المستقبلى على نحو يسمح باستمرار الـسيادة البيـضاء فى ظل الظروف المتغيرة، وفى هذه المسائل فإن الأحزاب تكون متشابهه إلى حد كبير. من هنا فإن أحزاب المعارضة تكون عاجزة عـن تقـديم أى تحـد فكرى لبرنامج الحزب الوطنى الذى يؤكد على سيادة البـيض واسـتمرارها، وأية محاولة لتبنى وجهة نظر معارضة لذلك من شـأنها تعـريض أحـزاب المعارضة للإخفاق التام[1].

رابعا: وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك وسائل عديدة استخدمها الحـزب الوطنى لتعزيز مركزه فى السلطة ومنها : منح البيض فى ناميبيا ستة مقاعـد فى مجلس الجمعية عام ١٩٤٩ وقد ظل الحزب يسيطر علـى معظـم هـذه المقاعد، ومنها خفض سن التصويت من ٢١ عاما إلى ١٨ عامـا فـى عـام ١٩٥٨ وقد مكن ذلك الحزب من الحصول على تأييد الشباب ومعظمهم مـن الأفريكانرز، ومنها إبعاد الملونين عن القائمة العامة للانتخاب فى الكيب عـام ١٩٥٦، وإلغاء الحقوق الانتخابية للأفريقيين عـام ١٩٥٩، وهـؤلاء كـانوا يصوتون إلى جانب أحزاب المعارضة[2]، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن مركـز الحزب الوطنى كان يتعزز مع كل انشقاق يحدث فى صفوف المعارضة، بـل ان الأمر الملاحظ فى هذا المجال أن الحزب الـوطنى كـان يـسارع إلـى استغلال الانقسامات بين صفوف المعارضة، وإلى التخلص مـن المعارضـة

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 385.
(2) William H. Vatcher (Jr.), Op.cit., Pp. 140 – 144.

داخله عن طريق إجراء الانتخابات العامة قبل موعدها بما لا يقل عـن عـام لتأكيد نفوذه وسيطرته(١).

(1) من أمثلة ذلك أن أحد أسباب التبكير بعقد الانتخابات العامة فى ابريل عـام ١٩٧٠ – قبل موعدها بعام – يرجع إلى رغبة الحزب الوطنى فى تفادى الآثار الناجمـة عـن انشقاق الحزب الوطنى المعاد تشكيله عام ١٩٦٩، وتأكيد نفوذه فـى مواجهـة هـذا الانشقاق، كما أن التبكير بعقد انتخابات ابريل عام ١٩٧٤ – قبل موعدها بعام – كان يرجع إلى رغبة الحزب الوطنى فى تكـريس الانـشقاقات داخـل الحـزب المتحـد والاستفادة منها لتدعيم مركزه، كذلك فإن التبكير بعقد انتخابات نوفمبر ١٩٧٧ – قبل موعدها بعام ونصف – كان يرجع إلى رغبة الحزب فى الاستفادة من تصدع الحزب المتحد، وعدم إعطاء جماعات المعارضة فرصة كافية لإعادة تنظيم صفوفها.

لمزيد من التفصيل – أنظر :

Peter Mackintosh, "Behind the 1970 South African Elections: when Thieves Fall Out", in The African Communist, No. 40 1st., Quarter, 1970, p. 60.

وأيضا :

A.W. Stadler, Op.cit., P. 209.

وكذلك :

Matthew Midlane, Op.cit., P. 374.

الخلافات داخل الحزب:

شهد الحزب الوطنى، منذ اعتلائه للسلطة عام ١٩٤٨، عديدا من الخلافات داخل صفوفه، انتهت بطرد بعض زعاماته أو استقالتهم وانضمامهم لصفوف المعارضة ففى عام ١٩٥٩ طرد جابى باسون من الحزب نتيجة معارضته إلغاء تمثيل الأفريقيين فى البرلمان، وقام بتشكيل الاتحاد الوطنى عام ١٩٦١، الذى اندمج مع الحزب المتحد عام ١٩٦٢، ثم خرج عليه عام ١٩٧٧ لينضم إلى الحزب التقدمي، وفى عام ١٩٦٩ طرد د. ألبرت هيرتزوج ومجموعته التي تمثل الجناح اليمينى من الحزب، وكان مرجع ذلك عدة أسباب لعل أهمها إصرار المجموعة على تعزيز القومية الأفريكانرية الحضرية، ورفضها دعوة الحزب لما أسمى بالقومية البيضاء التى تضم فى صفوفها كلا من المتحدثين بالإنجليزية والأفريكانرية، ودعوة المجموعة إلى تراجع اللغة الإنجليزية لتحتل مرتبة اللغة الثانية بعد الأفريكانرية، ثم قيامها بتوجيه نقد عنيف للحزب لما اعتبرته تراجعا عن خطه المتشدد فى المسألة العنصرية حين قبل وأعلن عن استعداده لقبول ممثلين دبلوماسيين سود من الدول الأفريقية المجاورة، وحين أعلن قبوله لاشتراك غير البيض فى الفرق الرياضية الوطنية المسافرة للمباريات فى الخارج، أو فى الفرق الأجنبية القادمة للمباريات فى الداخل، وعقب طرد هذه المجموعة فإنها قامت بتشكيل الحزب الوطنى المعاد تشكيله فى نفس العام، وهو الحزب الذى فشل فى الحصول على أى مقعد فى البرلمان حتى انتخابات عام ١٩٧٧. وفى عام ١٩٧٢ استقال جيردنر – وزير الداخلية فى حكومة الحزب الوطنى – من الحزب، وشكل الحزب الديمقراطى الذى اندمج مع الحزب المتحد فيما بعد[1].

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

Peter Mackintosh, Op.cit., Pp. 61- 66, 69 – 70.

وبصرف النظر عن الأسباب المباشرة التى انتهت بطرد هذه المجموعة أو استقالة تلك من الحزب، فإن السبب الأساسى للخلافات المتنامية داخل الحزب الوطنى يرجع إلى تغير القاعدة الاجتماعية للحزب، فبينما كان الحزب عند نشأته فى الثلاثينات يمثل البورجوازية الأفريكانرية الصغيرة، والمتحالفة مع عمال الأفريكانرز، فإنه لم يعد كذلك منذ توليه السلطة وحتى أواخر السبعينات، فاستمرار عملية التحضر بين الأفريكانرز، وارتفاع مستواهم الاقتصادى، وتنامى مصالح رجال الأعمال الأفريكانرز واتجاههم للتعاون مع نظرائهم من المتحدثين باللإنجليزية، كل ذلك أدى إلى وضوح التباين الطبقى داخل جماعة الأفريكانرز ومن ثم إلى الاختلافات داخل الحزب الوطنى الذى أصبح عاجزا عن تحقيق الوحدة بين طبقات الأفريكانرز [1]، كما أن الحزب أصبح غير قادر على التوفيق بين اتجاهات الحزب الوطنى لترانسفال، وهى الاتجاهات المحافظة التى تستند فى تغذيتها إلى أفكار البورجوازية الأفريكانرية الصغيرة المتحالفة مع عمال الأفريكانرز، وبين اتجاهات الحزب الوطنى للكيب، الليبرالية إلى حد ما، والتى تستند فى تغذيتها إلى رجال الأعمال الأفريكانرز حيث تشكل الكيب محورا لنشاط شركاتهم، إذ رغم نجاح غالبية أفريكانرز الترانسفال فى ميدان السياسة إلا أن هناك تفاوت اقتصادى كبير بينهم وبين أفريكانرز الكيب، وبينهم وبين المتحدثين بالإنجليزية من رجال الأعمال فى مقاطعتهم. لذلك نجد أن ترانسفال، ومعها أورانج، يوجد بها أكبر قوة محافظة أفريكانرية. وعلى أية حال فإن الاختلافات بين أجنحة الحزب يجب أن ينظر إليها كذلك باعتبارها منافسة إقليمية أكثر من كونها

وأيضا :

Dennis J. Worrall, Op.cit., Pp. 23 – 25.
(1) Ibid., P. 29.

خلافات حول المبدأ، أو حول الاقتصاد، فالترانسفاليون يحاولون تجنب سيطرة الكيب وزعمائها سواء كانت هذه السيطرة حقيقة أو وهمية(١).

ومن بين الأسباب الأخرى التى أدت إلى ظهور الاختلافات داخل الحزب، إن طول بقاء الحزب فى السلطة قد أدى إلى تبديد مخاوف الأفريكانرز تجاه أقرانهم المتحدثين بالإنجليزية، وأنهى عقلية المعسكر التى ظلت تسيطر عليهم حتى عام ١٩٤٨ والتى كانت تدفعهم إلى التجمع والوحدة لمقاومة الخطر، وقد أدى ذلك إلى تهدئة حماس شباب الأفريكانرز فيما يتعلق بضرورة تعزيز وحدتهم، وقل اهتمامهم بأنشطة التنظيمات الثقافية والدينية بل والسياسية، وباتوا أكثر اهتماما برفع مستواهم الاقتصادى، ثم ان تزايد خطر المقاومة الأفريقية دفع بالأفريكانرز إلى السعى لتحقيق الوحدة مع المتحدثين بالإنجليزية، والأخيرين ومعهم بعض رجال الأعمال الأفريكانرز يطالبون بإحداث تعديلات شكلية فى النظام تمكنه من الاستجابة للمتغيرات الجديدة، ولتفتح المجال أمام التوسع الصناعى على نحو يمكن من الاستفادة بالعمالة الأفريقية الرخيصة، وزيادة حجم الأسواق الخارجية للبلاد(٢).

وعلى أية حال فرغم وجود مثل هذه الخلافات داخل الحزب الوطنى، إلا أن توقع حدوث انشقاق خطير وكبير داخل الحزب لا يبدو أمرا واردا فى المستقبل المنظور ومرجع ذلك أن الأفريكانرز مازالوا مقتنعين بأن استمرار الحزب الوطنى فى السلطة واحتكاره لها، إنما يعتمد على تعزيز وحدة الأفريكانرز بأى ثمن، ثم ان الخوف من الاغتراب السياسى يحول دون انشقاق العديد من المتذمرين داخل الحزب نظرا لإحساسهم بأن الخروج على الحزب بالاستقالة أو الطرد إنما يعنى نهاية لحياتهم السياسية على نحو ما

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 378.
(2) Daved Welsh," The Politics of white Supremacy", In Leonard -Thompson & Jeffrey Butler (eds.), Op.cit., Pp. 67 – 70.

حدث مع باسون، ود. هيرتزوج، وجيردنر. ولا أدل على ذلك من أن الخلاف الذى تنامى داخل صفوف الحزب، منذ ا،اخر السبعينات، وبين الجناح اليمينى فى الحزب بزعامة اندرياس ترورنشت - زعيم الحزب الوطنى لترانسفال، ووزير الأشغال العامة، والإحصاء والسياحة فى حكومة بوتا منذ يونيو ١٩٧٩ - وبين الجناح المعتدل بزعامة بيتر بوتا - رئيس الوزراء - لم يؤد إلى انشقاق فى الحزب، فقد حرص الجناح اليمينى على عدم وضع نفسه فى موضع يفرض عليه الخيار بين الاستقالة أو الطرد من الحزب[١].

ذلك أن المعتدلين بزعامة بيتر بوتا ادركوا أن إبعاد كل الأفريقيين إلى البانتوستانات أمر غير واقعى نظرا لحاجة البلاد إلى القوة العاملة السوداء الدائمة إذا ما أريد تعزيز النمو الاقتصادى، ولذلك سعوا إلى تطويع سياسة الأبارتهيد لتتمشى مع الظروف المتغيرة دون التضحية بالأساس القاعدى لهذه

---

(1) Africa Confidential, (London : Miramoor Publication Ltd.), Vol. - 20, No. 16, August, I, 1979, Pp. 1-3.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة ترورنشت تضم : برام روبنهيمر (وزير شئون المياه والغابات) ولويس لى جرانج (وزير البوليس والسجون)، وجيمى كريجر (رئيس مجلس الشيوخ)، وويلم كرا يواجن (حاكم ترنسفال)، فى حين أن مجموعة بيتر بوتا - رئيس الوزراء تضم عشرة وزراء من بين السبعة عشر وزيرا فى حكومته المشكلة فى يونيو ١٩٧٩ وهم : كورنهوف (وزير التعاون والتنمية لشئون السود)، وبيك بوتا (وزير الخارجية)، وفانو بوتا (وزير استغلال القوى البشرية)، وهندريك شويمان (وزير الخارجية)، والسناتور أوين هوروود (وزير المالية وزعيم الحزب الوطنى لناتال)، وشيرس هيونس (وزير النقل)، واليان شيلبوسى (وزير الداخلية، وزعيم الحزب الوطنى لأورانج، وهى سميث (وزير البريد والبرق)، وبونت جانسون (وزير التعليم الوطنى للبيض)، ومونيك (وزير الصحة، والشئون الاجتماعية والتأمينات).

وأنظر:

Africa Research Bulletin, Political.. Vol. 16, No, 6, July 15, 1979, Pp. 5296-5297.

السياسة، والمتمثل فى استمرار سيطرة وسيادة البيض، وتتمثل أهم التغييرات التى اقترحوها فى منح الملونين والهنود دورا، وإن كــان تابعــا، فــى إدارة شئون أنفسهم، وفى إدارة شئون البلاد فى ظل مشروع دستورى جديد مقترح، مع منح عمال الحضر الأفريقيين بعض الحقوق النقابيــة، وإلغــاء تــصاريح المرور وكل ذلك فى إطار نظام تعددى، ينــشأ بعــد تمــام حــصول كــل البانتوستانات على استقلالها، ويأخــذ شــكلا فيــدراليا أو كونفــدراليا بــين البانتوستانات، والأقليات غير البيضاء، والبيض[1]. وقــد عــارض الجنــاح اليمينى – بزعامة تروونشت – هذه المقترحات، وأكد على أن محاولة القضاء على الفصل العنصرى بين الأجناس (الأبارتهيد الصغير) يعنى القضاء علــى الفصل الإقليمى (الأبارتهيد الكبير)، كما أعلن ترورنشت معارضته للأفكــار "التعددية" ، وأكد أنه من الخطورة بمكان اعتبار الملونين والهنــود والــسود الذين يعيشون فى الحضر جزءا من المجتمع التعددى، وأضاف أنه لا يوجــد رجل أسود فى المنطقة البيضاء لا يتمتع بالحقوق السياسية، إذ هو يتمتع بهــا بين شعبه وداخل إقليمه أو وطنه المحلى، وانتهى إلى التأكيد علــى أن فكــرة الفيدرالية بعيدة تماما عن سياسة الحزب الوطنى، وأن جنوب أفريقيــا ليــست "مجتمعا تعدديا" وإنما هى تتكون من "مجتمعات متعددة" لكل منهــا قوميتهــا ومن ثم فإنه يجب الفصل بين هذه القوميات حتى لا يحدث الصدام [2].

وإزاء هذه الخلافات فإنه من المتصور، لو ازدادت حدتها، أن يسعى بوتا ومجموعته إلى الضغط على الجناح اليمينى لإجباره على الاستقالة، أو طرده من الحزب وهذا ما يسعى ترورنشت ومجموعته إلى تجنبه، وقد يلجــأ بوتــا

(1) Michael Spicer, " Change in South Africa? Mr. Botha's Strategy and Policies", in The World Today, (London : Chatharn House), Vol. 36, No. 1, Jan. 1980, Pp. 34 – 35.

(2) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record 1977 / 78, Op.cit., Pp 885, 893.

إلى الدعوة لانتخابات برلمانية جديدة لإثبات قوته فى مواجهة خصومه، على نحو يمكنه من تنفيذ التغييرات المقترحة.

المطلب الثانى : أحزاب المعارضة البيضاء:

عقب الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٧٤، فإن هيكل المعارضة الحزبية قد تغير بصورة كبيرة، فقد فاز الحزب التقدمى، الذى انشق على الحزب المتحد عام ١٩٥٩، بستة مقاعد جديدة أضيفت إلى مقعدة الوحيد الذى ظل يحتفظ به منذ انتخابات عام ١٩٦١، وقد انتزع هذه المقاعد من الحزب المتحد، الذى ظل يشكل حزب المعارضة الرئيسى منذ عام ١٩٤٨ وحتى حله عام ١٩٧٧، وفى نفس الوقت فإن الخلاف بل والانهيار، أخذ يسود صفوف الحزب المتحد بين مجموعة محافظة أطلق عليها وصف "الحرس القديم" وبين مجموعة إصلاحية أطلق عليها وصف " الأتراك الشبان **Young Turks**"، وقد أدى ذلك إلى انشقاق المجموعة الأخيرة، بقيادة هارى سوارز، عن الحزب عام ١٩٧٤ وتشكيلها لحزب الإصلاح الذى اندمج مع الحزب التقدمى عام ١٩٧٥ فيما عرف باسم حزب الإصلاح التقدمى، وبذلك أضيفت خمسة مقاعد برلمانية جديدة للحزب التقدمى كانت تستحوذ عليها مجموعة سوارز.(١)

وإزاء هذا الوضع تشكلت لجنة تنسيق فى أكتوبر ١٩٧٦ – برئاسة القاضى مارياس– لتبحث مسألة إمكانية توحيد أحزاب المعارضة فى مواجهة الحزب الوطنى، وقد ضمت اللجنة ممثلين عن الحزب المتحد، وحزب الإصلاح التقدمى، والحزب الديمقراطى(٢)، على أن ستة أعضاء من زعامات الحزب المتحد، ومن ممثليه فى البرلمان بزعامة سترتشر، رفضوا فكرة

---

(1) A.W. Stadler, Op.cit., Pp. 209 – 212.
(2) Muriel Horrell & Others, Op.cit., P. 9.

الدخول فى تحالف مع حزب الإصلاح التقدمى، وترتب على ذلك طردهم من الحزب فى يناير ١٩٧٧ حيث قاموا بتشكيل حزب جنوب أفريقيا فى مايو ١٩٧٧ [١].

كذلك فإن زعيم الحزب المتحد السير دى فيليرز جراف رفض هو الآخر مقترحات لجنة التنسيق، وأعلن حل الحزب فى ٢٨ يونيو ١٩٧٧، وقد أسفر ذلك عن تجمع بعض أعضاء الحزب المتحد المنحل ودخولهم فى تحالف مع الحزب الديمقراطى انتهى بتشكيل حزب الجمهورية الجديدة فى اليوم التالى لحل الحزب، وفى نفس الوقت فإن ستة أعضاء من زعامات الحزب المتحد، ومن ممثليه فى البرلمان – وكانوا يشكلون ما يسمى بمجموعة باسون – رفضوا الانضمام إلى حزب الجمهورية الجديدة، وانضموا إلى حزب الإصلاح التقدمى فى سبتمبر عام ١٩٧٧ ليتشكل الحزب الفيدرالى التقدمى الذى أضيفت له بذلك ستة مقاعد برلمانية أخرى ليصبح عدد مقاعده فى مجلس الجمعية قبل انتخابات نوفمبر ١٩٧٧ ثمانية عشر مقعدا.[٢]

وهكذا فإن صورة أحزاب المعارضة – مع حلول انتخابات عام ١٩٧٧ – كانت على النحو التالى :

- الحزب الفيدرالى التقدمى – بزعامة كولين اجلن، ويشغل ١٨ مقعدا فى مجلس الجمعية.
- حزب الجمهورية الجديدة – بزعامة كادمان، ويشغل ٢٤ مقعدا فى مجلس الجمعية.
- حزب جنوب أفريقيا – بزعامة سترتشر، ويشغل ٦ مقاعد فى مجلس الجمعية.

---

(1) Matthew Midlane, Op.cit., P. 375.
(2) Idem.

- الحزب الوطنى المعاد تشكيله – بزعامة جاب مارياس، وليس له أى تمثيل فى مجلس الجمعية.

أولا : الحزب الفيدرالى التقدمى :.... The Progressive Federal Party

نشأ الحزب فى إطار ظروف تمثلت فى استبعاد الناخبين الملـونين مـن القائمة العامة للانتخاب، وتوالي إصدار حكومة الحزب الوطنى للعديـد مـن التشريعات القمعية منذ عام ١٩٤٨، ثم تزايد حركـة المقاومـة مـن جانـب الجماعات غير البيضاء تحت قيادة تحالف الكونجرس، وهذه الظروف دفعـت بالأقلية داخل الحزب المتحد إلى الاعتقاد بأن التغيير بـات ضـروريا حتـى يمكن تفادى الثورة المسلحة.

وقد كان مؤتمر الحزب المتحد الذى انعقد فى بلومفونتين فـى أغـسطس عام ١٩٥٩ بداية لانشقاق مجموعة الأقلية داخل الحزب وتـشكيلها للحـزب التقدمى، ففى هذا المؤتمر وافقت الأغلبية على قرار يـدعو الحكومـة إلـى التوقف عن شراء أراض جديدة لتنفيذ سياسـتها المتعلقـة بزيـادة مـساحة البانتوستانات، وقد اعتبرت الأقلية داخل الحزب أن مثل هذا القرار، يعد خرقا للالتزامات الواقعة على الحكومة بموجب قانون الأرض عام ١٩٣٦ والـذى ألزمها بشراء أراض إضافية تضم إلى المعازل حتى تـصل مـساحتها إلـى ١٣% من مساحة البلاد، ونتيجة لما تقدم استقال اثنا عشر عضوا برلمانيا من الحزب احتجاجا على القرار، وانضم إليهم ستة أعضاء يمثلون الحزب المتحد فى مجلس الشيوخ بالإضافة إلى أعضاء آخرين من الحزب، وتجمع هـؤلاء فى مجموعة واحدة بزعامة د. جان ستايتلر و أنشأوا الحـزب التقـدمى فـى نوفمبر ١٩٥٩ الذى عقد أو مؤتمر عام له فى نفس الشهر.[1]

---

(1) Z. Nkosi, " What the Progressive Party Stand For", In The - African Communist, No, 59, 4th Quarer 1974, P. 62.

العضوية والزعامة :

وفقا لسياسة الحزب التى أقرها المؤتمر السنوى له فى نـوفمبر ١٩٦٠، فإن الحزب يقف إلى جانب تعزيز قيم الحضارة الغربيـة، ويؤيـد الاقتـصاد الحر، ويطالب بحماية حقوق الإنسان الأساسية بصرف النظر عن الجـنس أو اللون أو الأصل، كما يطالب الحزب بوضع دستور جامد للـبلاد يلحـق بـه إعلان للحقوق يحمى مصالح الأقليات(١).

على أن جوهر سياسة الحزب تتمثل فى مقترحاته المتعلقة بحق الانتخاب، وهى المقترحات التى تكشف على الفور أن الحزب لا يقف إلى جانب الحقوق المتساوية، وأنه لا يستهدف تحقيق حكم الأغلبية استنادا إلى مبدأ "صوت واحد للرجل الواحد"، فعلى حين يطالب الحزب بـأن يكـون النـاخبون مـواطنين لجنوب أفريقيا ممن بلغوا سن الحادية والعشرين، إلا أنه يطالب بـأن تكـون هناك قائمتين منفصلتين للناخبين إحداهما هى القائمة (أ) أو القائمـة العاديـة، والأخرى هى القائمة (ب) أو القائمة الخاصة ولكى يكون الناخب مؤهلا فـى القائمة العادية يجب أن تتوفر فيه شروط متعددة تتعلق بالمـستوى التعليمـى، والدخل أو امتلاك عقارات، والمعرفة باللغتين الرسميتين، وأن يكون مـدرجا قبل ذلك فى أى قائمة للناخبين، وذلك يشمل تلقائيا كل البيض، أما لكى يصبح الناخب مؤهلا لقيد اسمه فى القائمة الخاصة فإنه يجب أن يكون ملمـا فقـط بإحدى اللغتين الرسميتين، ويكون للناخبين المدرجين على هذه القائمـة حـق انتخاب ١٠% فقط من أعضاء مجلس الجمعية، وذلك قبل ثلاثة شـهور مـن تاريخ إجراء الانتخابات العامة وفى دوائر انتخابية محددة لهذا الغرض.

---

(1) D.W. Kruger (ed.), Op.cit., Pp. 107 – 111.

واستنادا إلى التصنيف السابق فإن الحزب التقدمى فتح باب عضويته فقط للناخبين المؤهلين لإدراج أسمائهم على القائمة العادية، أما أولئك الناخبون المؤهلون للقيد فى القائمة الخاصة فإن الحزب راح ينظمهم فى فروع خاصة دون أن يكون لهم أى دور فى صنع سياسة الحزب[١].

وعندما أصدرت الحكومة قانون حظر التداخل السياسى عام ١٩٦٨، فإن الحزب التقدمى قام بقصر عضويته على البيض فقط، وقام بطرد الأعضاء الأفريقيين والملونين من عضويته [٢].

ويضم الحزب فى صفوفه الليبراليين المتحدثين بالإنجليزية والأفريكانية، على أن قاعدته الأساسية ترتكز على المثقفين والشريحة العليا للطبقة الوسطى البيضاء فى الحضر وبخاصة فى مدينة الكيب، وجوهانسبرج، ويضم الحزب نسبه عالية من أصحاب الرأى من الأدباء، والمدرسين، والأطباء، والمحامين، ورجال الجامعات من مختلف التخصصات، كما يضم بعض عمال السكك الحديدية، وأصحاب المتاجر الصغيرة[٣].

ولما كان الحزب يدعو إلى تعزيز قيم الحضارة الغربية، وتدعيم النظام الاقتصادى القائم على المشروع الخاص فإن أغلبية قياداته ومموليه من كبار رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية وبخاصة اليهود، فهارى أوربنهيمر، رئيس مجموعة أنجلو أمريكان أحد زعامات الحزب ومن أكبر المؤيدين والممولين له على نحو دفع البعض إلى اتهام الحزب بأنه يشكل الجناح السياسى لمجموعة أنجلو-أمريكان، كذلك فإن جوردون وادل الزوج السابق لابنة أوبنهيمر، ومدير مجموعة أنجلو- أمريكان، هو زعيم الحزب التقدمى

---

(1) Z. Nkosi, what the progressive.. Op.cit., P. 63.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 388.
(3) P.B. Harris, " South Africa : Astudy of a Political Process", in P.B.Harris, Studies in African Politics, (London : Hutchinson Univ. Library, 1970), P.118.

فى جنوبى ترانسفال، وعضو اللجنة المركزية لتمويل الحزب، والتى تضم أيضا ماكس بوركم سمسار الأسهم المالية، والمدير المالى للحزب، واحد الممولين الرئيسيين له [١].

أما د. أليكس بوريانى مستشار مجموعة أنجلو- أمريكان لشئون العلاقات الصناعية السوداء فهو نائب برلمانى للحزب التقدمى منذ انتخابات عام ١٩٧٤، كذلك فإن د. زاك دى بير، وهو أفريكانرى ومدير مجموعة أنجلو - أمريكان للصناعة والتعدين، هو أحد زعماء الحزب التقدمى، وهو فى نفس الوقت عضو فى أعلى جهاز تنفيذى لمجموعة أنجلو - أمريكان[٢].

وعلى أيه حال، وسواء كان الحزب التقدمى هو الجناح السياسى لمجموعة أنجلو-أمريكان أو المتحدث الرسمى باسمها، أو لم يكن، فالذى لا شك فيه أن هناك انسجاما بين الحزب والمجموعة، وبخاصة فيما يتعلق بالمقولة التى تذهب إلى أن هناك علاقة بين النمو الاقتصادى والتغير السياسى. وقد هوجمت هذه العلاقة وما يتفرع عليها من جانب الحزب الوطنى ليس فقط بسبب أن المحصلة السياسية للنمو الاقتصادى يمكن أن تكون ذا طبيعة اندماجية ولها تأثير مخرب على السيادة البيضاء، ولكن أيضا بسبب أن الاستغلال الرأسمالى للعمال البيض هو أمر بغيض لدى القومية الأفريكانية [٣].

القوة الانتخابية للحزب :

كان الحزب عند نشأته عام ١٩٥٩ يتمتع بإثنى عشر مقعدا فى مجلس الجمعية وهى المقاعد التى آلت إليه نتيجة خروج أصحاب هذه المقاعد على الحزب المتحد وتشكيلهم للحزب التقدمى، على أنه فى الانتخابات العامة

(1) Africa Confidential, vol. 20, No. 14, July 4, 1979, P. 2.
(2) Z. Nkosi, " What the Progressive.. Op.cit., P. 70.
(3) Matthew Midlane, Op.cit., Pp. 378 – 379.

الثلاثة التالية لتشكيل الحزب (انتخابات عام ١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٧٠) فإن الحزب لم يفز إلا بمقعد واحد ظلت تستحوذ عليه السيدة هيلين سوزمان – يهودية – عن دائرة هوغتون بجوهانسبرج، واستمرت تحتفظ به حتى انتخابات عام ١٩٧٧، وكان مرجع ذلك هو التأييد الكبير الذى تحظى به من جانب الجماعة اليهودية فى هذه الدائرة (١).

على انه تجب ملاحظة أن الحزب التقدمى، وبحكم انشقاقه عن الحزب المتحد، ظل يتنافس مع الحزب المتحد فى الدوائر الحضرية التى كان الحزب الأخير يتمتع فيها بنفوذ كبير، وعليه فإن أى نصر انتخابى حققه الحزب التقدمى فى السنوات اللاحقة كان على حساب الحزب المتحد وليس على حساب الحزب الوطنى الحاكم (٢).

ففى انتخابات عام ١٩٧٤ فاز الحزب التقدمى بستة مقاعد فى جوهانسبرج ومدينة الكيب، كما فاز بمقعد سابع فى الانتخابات الفرعية. وكان مرجع ذلك تدهور وضع الحزب المتحد وتعمق الخلافات داخلة، وفى هذه الانتخابات لوحظ أن هناك تحولامن الناخبين بنسبة ١٣% عن تأييد الحزب المتحد إلى تأييد الحزب التقدمى (٣).

وقد تعزز وضع الحزب التقدمى بعد ذلك مع كل انشقاق حدث فى صفوف الحزب المتحد ففى عام ١٩٧٥ انضمت إليه مجموعة هارى سوراز المنشقة مع الحزب المتحد وكانت تستحوذ على خمسة مقاعد فى مجلس

---

(1) P. B. Harris; Op.cit., P. 117.
(2) Z. Nkosi, Elections in S.A... Op.cit., Pp. 81-82.
(3) أنظر فى تحليل نتائج هذه الانتخابات :
H. F. Oppenheimer, " South Africa After The Election", In African Affairs, Vol. 73, No. 295, Oct. 1974, Pp. 401 – 402.

الجمعية، وفى عام ١٩٧٧ انضمت إليه مجموعة جابى باسون، وكانت تستحوذ على ستة مقاعد فى مجلس الجمعية [١].

وهكذا فإنه مع حلول انتخابات سبتمبر عام ١٩٧٧ كان للحزب التقدمى ١٨ مقعدا فى مجلس الجمعية، وفى هذه الانتخابات فاز الحزب بـ ١٧ مقعدا (٧ عن الكيب، ٨ عن ترانسفال ، ٢ عن ناتال)، وحصل على ١٧,١% من أصوات الناخبين[٢].

وهكذا تزايدت القوة الانتخابية للحزب، وإن كانت على حساب الحزب المتحد، فقد تدعمت فى الكيب، وترانسفال، وامتدت إلى ناتال. وأصبح الحزب يشكل حزب المعارضة الرئيسى، وعلى أية حال فإن إمكانية تشكيل الحزب لتهديد انتخابى للحزب الوطنى تبدو أمرا غير وارد فى المستقبل المنظور طالما إن الحزب الوطنى مازال يحتفظ بدوائره بل أنه فى هذه الانتخابات حصل على أكبر تأييد انتخابى له وعلى أكبر عدد من المقاعد منذ توليه السلطة، وطالما أن الحزب التقدمى مازال عاجزا عن منافسة الحزب الوطنى فى دوائره الريفيه بالأساس، ولعل هذا هو أحد الأسباب الهامة فى الخلافات الدائرة فى صفوف الحزب التقدمى منذ انتخابات عام ١٩٧٧.

الخلافات داخل الحزب :

بدلا من أن يستغل الحزب الأزمة التى واجهت الحزب الوطنى الحاكم نتيجة فضيحة وزارة الإعلام – التى عرفت فى الصحافة باسم فضيحة مولدرجيت [٣]. فإنه انتهى فى الدورة البرلمانية لعام ١٩٧٩ إلى حالة من

---

(1) Matthew Midlane, Op.cit., P. 375.
(2) Ibid., P. 383.

(3) وهى الفضيحة التى تم الكشف عن أبعادها عام ١٩٧٨ والتى تتلخص فى قيام وزارة الإعلام فى جنوب أفريقيا بانفاق مبالغ طائلة سرا – دون علم البرلمان، وبمعرفة عدد من كبار شخصيات الدولة – على أغراض الدعاية لجنوب أفريقيا فى الخارج، وقد=

الفوضى. فقد ساد شعور قوى بعدم الرضا بين صفوف الهيئة البرلمانية للحزب وبين صفوف الحزب نتيجة فشل زعامة الحزب فى استغلال هذه الفضيحة لتدعيم مركز الحزب وجذب مؤيدين جدد له، أكثر من ذلك فإن تركيز زعامة الحزب على هذه الفضيحة جعلها تغفل التركيز على المسائل الأكثر حيوية مثل المسألة العنصرية، والعدل الاجتماعى، والسياسة الخارجية، وقد سرى إحساس لدى كل قطاعات الحزب بأن الحزب بدأ يأخذ موقف الدفاع، وأن مواقفه تجاه العديد من المسائل الحيوية باتت مشوشة (١).

ولم يعبر الليبراليون البيض وحدهم عن اهتمامهم باتجاه سياسة الحزب، ولكن الحزب نفسه فشل فى تدعيم مركزه عقب انتخابات عام ١٩٧٧، فهو لم

-شملت هذه الخطة تمويل نحو ١٣٨ عملية بلغت تكاليفها الرسمية نحو ٧٧ مليون دولار ومن بين هذه العمليات – تمويل الحملة الانتخابية للرئيس كارتر بمبلغ ٢٠ ألف دولار فى نفس العام، وتمويل نادى العشرة فى لندن بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار، وهو الذى يتولى نشر وتوزيع صحف جنوب أفريقيا فى بريطانيا، وهولندا، وألمانيا الغربية، وكندا، وأستراليا، والولايات المتحدة، وتوجيه بعض الأموال لتلويث سمعة حركة مقاومة الأبارتهيد فى بريطانيا وتصويرها على أنها حركة ماركسية، وإنفاق بعض الأموال على عملاء جنوب أفريقيا فى فرنسا كى يقوموا بتلويث سمعة رئيس الوزراء السابق شيراك فى انتخابات مارس ١٩٧٨، وامتدت العمليات إلى النرويج حيث تم تمويل صحيفة أحد رجال الأعمال المحافظين النروجيين والمتعاطف مع جنوب أفريقيا، كما تم تمويل القس موزوريوا فى روديسيا بمبلغ ٣,٥ مليون دولار، وتمويل تحالف تيرنهال الديمقراطى فى ناميبيا بمبلغ ١,٢ مليون دولار.. إلى غير ذلك من العمليات التى اتهم بتدبيرها وزير الإعلام د. كونى مولدر، وسكرتير وزارة الإعلام د. أيشيل رودى بمعرفة ومباركة رئيس الوزراء السابق فورستر، والجنرال هندريك فان دن بيرغ رئيس وكالة المخابرات.

أنظر :

Africa Report, May – June 1979, Pp. 24 – 26.

(1) Africa Confidential, Vol. 20, No. 14, July 4, 1979, P. 1

يستطع أن يجذب إليه أى تأييد انتخابى أو برلمانى جديد لـــه علـــى حـــساب الحزب الوطنى، أو على حساب حزب الجمهورية الجديدة، ففـــى الانتخابـــات البرلمانية الفرعية التى جرت عام ١٩٧٩ فإن أيا من مرشحى الحزب التقدمى لم يتمكن من الفوز، أكثر من ذلك فإن نتائج هذه الانتخابات برهنت علـــى أن فضيحة وزارة الإعلام دفعت ببعض الأفريكانرز إلى التخلى عن تأييد الحزب الوطنى والاتجاه إلى اليمين لتأييد الحزب الوطنى المعاد تشكيله، هذا فى حين أن بعض المتحدثين بالإنجليزية والذين كانوا يؤيدون الحـــزب الـــوطنى قـــد اتجهوا إلى تأييد حزب الجمهورية الجديدة وليس الحزب التقدمى [1].

إن مشكلات الحزب التقدمى تتشابه إلى حد ما مع تلك المـــشكلات التـــى تواجه أى تجمع ليبرالى خاصة فى بلد تعتبر فيه الليبرالية مرادفه للـــشيوعية من جانب النخبة الأفريكانريه الحاكمة، وحيث مازالت السياسة البيضاء تـــدار إلى حد كبير على أساس الاختلاف بين الأفريكانرز، والمتحدثين بالإنجليزية، إذ رغم محاولات الحزب التقدمى لتوسيع قاعدته الجماهيرية، إلا أنه مـــازال يوصف من جانب الأفريكانرز بأنه حزب يعكس المصالح الطبقية " للمؤسسة الرأسمالية الأنجلو – ساكسونية / اليهودية".

وتعد مسألة تحديد هوية الحزب أحد الأســباب الهامـــة للخـــلاف داخـــل صفوف الحزب، فعندما كانت السيدة هيلين سوزمان وحـــدها تمثـــل الحـــزب التقدمى القديم فى البرلمان فإن هوية الحزب لم تكن موضع جدال، فقـــد قبـــل الحزب حقيقة أنه يحظى بتأييد أقلية من البيض، وكان يـــرى أن دوره يتمثـــل أساسا فى نقد الحكومة فيما يتعلق بالمسائل العنصرية والعمل علـــى تعزيـــز روابطه مع الغالبية السوداء، على أن اندماج حزب الإصـــلاح فـــى الحـــزب التقدمى عام ١٩٧٥ ثم اندماج مجموعة جابى باسون عام ١٩٧٧ قد أدى إلى

---

(1) Africa Research Bulletin, Political.., Vol. 16, No. 10. Nov. 15, 1979, P. 5438.

تغييرات هامه فى طابع الحزب، ذلك أن بعض الأعضاء الجدد أكثر محافظة فيما يتعلق بمسائل مثل "الإرهاب" التى تمارسه الحركة الوطنية السوداء، ومسائل الدفاع والشئون الخارجية، وكان هذا يعنى أن الحزب أصبح أكثر تسامحا فى هجومه على الحكومة[1]، وقد أدت مسألة تحديد هوية الحزب إلى ظهور انقسامات بين صفوف الحزب خصوصا فيما يتعلق بالدور الذى يتعين على الحزب أن يلعبه باعتباره حزب المعارضة الرسمى ذلك أن مجموعة الغالبية داخل الحزب ترى أن الدعوة لقيام الحزب بتخفيف اتجاهه الراديكالى تحمل مخاطر تحول الحزب إلى شبيه بالحزب المتحد المنحل خاصة إذا فعل الحزب ذلك عن رغبة فى توسيع قاعدة مؤيديه بين الناخبين البيض، وهذه المجموعة التى ترتكز على أعضاء الحزب التقدمى القديم تشعر أن على الحزب أن يقدم سياسة بديلة لسياسة الحزب الوطنى فيما يتعلق بالمسائل العنصرية، وترى هذه المجموعة أنه يتعين على الحزب ألا يسعى ليصبح حزبا جماهيريا أبيض ولكن يتعين عليه أن يستخدم وضعه فى البرلمان لتنوير الرأى العام الأبيض، وفى نفس الوقت يقيم الجسور مع الجماعة السوداء، أما مجموعة الأقلية وترتكز على أجنحة سوارز وباسون فإنها ترى أن الفرصة أصبحت مواتية أمام الحزب للحصلون على تأييد الناخبين البيض خاصة أولئك الذين ساءهم موقف الحكومة من فضيحة وزارة الإعلام لكنهم يعتقدون أن الجناح "اليسارى" للحزب الذى يمثله سوزمان يحول دون ذلك.

ولم تقف الخلافات داخل الحزب عند هذا الحد ولكنها امتدت إلى مجال العلاقات الشخصية بين زعاماته فهناك صراع شخصى بين سوزمان، وسوارز والعلاقات بينهما سيئه منذ البداية خاصة عندما رفضت الأولى قبول انضمام مجموعة سوارز إلى الحزب التقدمى فى عام ١٩٧٥، ولا شك أن

(1) Africa Confidential, Op.cit., Vol. 20, No. 14, July 4, 1979, P. 1.

هذا الخلاف بين هاتين الشخصيتين الهامتين فى الحزب يقلل من كفاءة الحزب خاصة وأنهما أقدر نائبين برلمانيين للحزب [١].

وقد ألقيت كافة المشكلات التى تواجه الحزب على عاتق زعيمه كولين أجلن حيث وجهت الانتقادات إليه بأنه غير كفء فى المناقشات البرلمانية، وأنه عاجز عن جذب تأييد الناخبين البيض للحزب، بل ان مصادر الحزب أشارت إلى أن العديد من المتعاطفين مع الحزب يمتنعون عن الانضمام إليه بسبب زعيمه، كما وجهت الانتقادات إلى أجلن بأنه عاجز عن فرض سيطرته على الأجنحة المتصارعة داخل الحزب [٢]، وقد أدت هذه الانتقادات إلى استقالة أجلن من زعامة الحزب فى سبتمبر ١٩٧٩، وانتخاب د. فردريك فان زايل سلابرت زعيما للحزب، وهو أفريكانى يوصف بأنه يشكل قوة وسط بين جناحى الحزب وأنه بذلك يمكن أن يقيم التوازن داخل الحزب، وباعتباره أستاذا لعلم الاجتماع بجامعة ستيلنبوخ فإنه يستطيع جذب المثقفين البيض إلى عضوية الحزب، وباعتباره شابا لا يتجاوز عمره ٣٩ عاما وأفريكانريا فإن ذلك يمكن أن يكون دافعا لجذب عدد من شباب الأفريكانرز إلى صفوف الحزب [٣]. وقد كان سلابرت المخطط الأساسى للسياسة الدستورية الجديدة للحزب، ففى عام ١٩٧٧ تراس اللجنة الدستورية الرباعية للحزب والتى انتهت إلى صياغة سياسة دستورية جديدة للحزب فى أكتوبر ١٩٧٨ والتى تهدف إلى العمل على تحقيق تغيير دستورى سلمى فى جنوب أفريقيا، وهى السياسة التى تحولت من المناداه بحق التصويت المكفول بشروط فى داخل

---

(1) **Ibid., P. 2.**
(2) **Idem.**
(3) **The Guardian, 9/8/1979 & 4/9/1979.**

وأنظر أيضا :

Africa Research Bulletin, Political.., vol. 1, No. 9, Oct.15, 1979, pp. 5403 – 5404.

مجتمع موحد إلى المناداة بحق التصويت العام – ولكنه لا يقوم علـــى مبـــدأ صوت واحد للرجل الواحد – فى إطار نظام فيدرالى يقوم علـــى عـــدد مـــن التوازنات التى تحول دون سيطرة جماعة على أخرى [(١)].

وقد نجح الحزب فى ظل زعامة سلابرت فـــى انتـــزاع أحـــد المقاعـــد البرلمانية من الحزب الوطنى فى الانتخابات الفرعية التى جرت فـــى دائـــرة ايدنفيل (ترانسفال) فى نوفمبر ١٩٧٩، وهذه هى أول مرة يخسر فيها الحزب الوطنى مقعدا لصالح الحزب التقدمى.

وقد فسرت هذه النتيجة بأنها ترجع إلى امتناع العديد مـــن الأفريكـــانرز المحافظين فى الدائرة عن الاشتراك فى الانتخاب لتأييد الحزب الوطنى بسبب فضيحة وزارة الإعلام، والسياسات الجديدة التى تطبقها حكومة بوتـــا والتـــى يعتبرها هؤلاء ليبرالية، كما فسرت بأنها ترجع كذلك إلى انخفاض نسبة تأييـــد المتحدثين بالإنجليزية للحزب الوطنى، ففى انتخابـــات عـــام ١٩٧٧ قـــدر أن ٣٣,٥% من الناخبين المتحدثين بالإنجليزية قـــد صـــوتوا لـــصالح الحـــزب الوطنى، على أنه منذ ذلك التاريخ فإن هذه النسبة أخذت فى التضاؤل لتـــصل إلى ٢٠% نتيجة فضيحة وزارة الإعلام [(٢)].

ثانيا: حزب الجمهورية الجديدة : New Republic Party

وقد تشكل فى ٢٩ يونيو ١٩٧٧، بزعامة كادمان، على أنقـــاض الحـــزب المتحد، وعند نشأته فإنه كان يسيطر على ٢٤ مقعدا فى مجلس الجمعية، ومن ثم كان يعد أكبر أحزاب المعارضة قبل إجراء انتخابات نوفمبر ١٩٧٧، على أنه، ونظرا لعدم مرور فترة كافية بين تشكيل الحزب وعقد الانتخابات العامة

---

(1) Africa Diary, (New Delhi: Africa Publications), Vol. XIX, No. 4, Jan. 22-28, 2979, P. 9363.

(2) Africa Research Bulletin, Political.. vol. 16, No. 11, Dec. 15, 1979, Pp. 5470 – 5471.

فإنه لم يكن أمام الحزب أية فرصة لتنظيم صفوفه في معظم الدوائر الانتخابية، بل لم يكن في مقدوره الاعتماد على تقاليد وولاءات الحزب المتحد، وبالتالي تمثلت مشكلة الحزب الرئيسية في العمل على تمييز نفسه فكريا عن بقية الأحزاب القائمة، وقد أكد الحزب في حملته الانتخابية على أنه حزب وسط معتدل يعارض تطرف الحزب الوطني نحو اليمين، وتطرف الحزب الفيدرالي التقدمي نحو اليسار، على أن سياسة الحزب اعتمدت إلى حد كبير على سياسة الحزب المتحد المنحل فابتداء من مقولة أن أي جماعة عرقية يجب ألا تسيطر على الجماعات الأخرى فإن الحزب أكد على ثلاثة أوجه رئيسية لسياسته وهي[1]، ضرورة الاعتراف بهوية كل جماعة داخل جنوب أفريقيا عن قناعة بأن الطابع المسطر على البنية الاجتماعية لجنوب أفريقيا هو التعددية العرقية والثقافية، وطالما أن ذلك كذلك فمن الضروري وضع دستور للبلاد يأخذ في اعتباره هذه الحقيقة، كما أنه من الضروري الأخذ بلا مركزية السلطة مع نقل السلطة إلى الجماعات المحلية.

ولقد جاءت نتائج انتخابات عام ١٩٧٧ مخيبة لآمال الحزب، إذ تقلصت مقاعده في مجلس الجمعية من ٢٤ مقعدا إلى عشرة مقاعد فقط حصل على تسعة منها في ناتال، وواحد في الكيب، بل أن زعيم الحزب ذاته هزم في الانتخابات[2].

ثالثا: حزب جنوب أفريقيا: South African Party.

تشكل في مايو عام ١٩٧٧ بزعامة سترتشر، وكان آنذاك يسيطر على ستة مقاعد في مجلس الجمعية، ولقد ركز الحزب في دعايته الانتخابية التي سبقت انتخابات ١٩٧٧ على أن سياسته متماثلة مع سياسة الحزب المتحد

---

(1) Matthew Midlane, Op.cit., P. 380.
(2) Ibid., Pp. 382 – 384.

المنحل، ونادى الحزب "بالزعامة البيضاء على كل شعوب جنوب أفريقيا باعتبارها شرطا للتقدم" كما طالب الحزب بتبنى الشكل الفيدرالى للدولة الذى يسمح بتمثيل كافة الجماعات، وأكد الحزب على ضرورة السماح للسكان السود بالبقاء فى الحضر، ومنحهم حق تملك المساكن لأن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى الاستقرار، وتعزيز نمو الطبقة الوسطى السوداء، وقد طالب الحزب كذلك بإلغاء قانون حظر الزواج المختلط على أن يصنف النسل الناجم عن زواج البيض بغيرهم فى إطار الجماعة الملونة. ونتيجة لهذه السياسة المعلنه للحزب فإنه اتهم من جانب منافسيه بأنه متماثل فى أهدافه مع الحزب الوطنى، وتوقع البعض أن يندمج الحزب فى الحزب الوطنى عقب الانتخابات خاصة بعد النداءات التى وجهها فورستر إلى الناخبين بتأييد حزب جنوب أفريقيا، على أن الحزب لم يفز إلا بثلاثة مقاعد فى انتخابات عام ١٩٧٧ حصل عليها فى الكيب حيث لم يتعرض مرشحوه لمنافسة من الحزب الوطنى فى الدوائر الثلاث التى فازوا بها(١).

رابعا: الحزب الوطنى المعاد تشكيله: Hertstigte National Party

وقد انشق عن الحزب الوطنى عام ١٩٦٩ عقب خلاف تنامى بين جناحين داخل الحزب فى الستينيات، إحداهما أطلق عليه جناح المتعصبين أو المحافظين **Verkrampte** والآخر أطلق عليه جناح المتنورين أو الإصلاحيين **Verligte** وقد كان لهذا الخلاف والانقسام أبعاد اجتماعية – اقتصادية ذلك أن التحضر، والتعليم، وارتفاع مستوى معيشة الأفريكانرز قد أدى إلى تغيير فى البنية الاجتماعية – الاقتصادية لجماعة الأفريكانرز ومن ثم القاعدة الاجتماعية للحزب الوطنى، وأصبح الاتساق الاجتماعى – الاقتصادى للأفريكانرز أمرا من مخلفات الماضى فقد باتت غالبيتهم تنتمى

---

(1) Ibid., P. 381.

إلى الطبقة الوسطى البيضاء ذات الأجور والرواتب العالية، كذلك فإن النجاح الذى حققه العديد من رأسماليى الأفريكانرز دفع بشباب الأفريكانرز إلى السعى لتحقيق الثراء فى الميدان الاقتصادى، وأضحت جاذبية العمل بالسياسة كمهنة تتوارى فضلاعن أن نفوذ السياسيين قد اتجه إلى التقلص.

وكنتيجة لذلك فإن التفاوت فى المصالح داخل الحزب الوطنى بدأ يتسع، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى مطالب أيديولوجية جديدة داخل الحزب عجزت القيادة عن استيعابها[1].

وقد تركز الخلاف بين المتعصبين والمتنورين حول أربعة مسائل أساسية هى:

١- مسألة اشتراك غير البيض فى الفرق الرياضية الوطنية المسافرة للمباريات فى الخارج.
٢- مسألة الهجرة إلى البلاد.
٣- الشروط التى يجب توافرها لإقامة علاقات دبلوماسية بين جنوب أفريقيا والدول الأفريقية المجاورة.
٤- طبيعة العلاقة بين المتحدثين بالإنجليزية، وبين المتحدثين الأفريكانرية.

وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأن الخلاف بين الجناحين قد تركز حول المسألة الأخيرة منذ أكد جناح المتعصبين بزعامة د. ألبرت هيرتزوج على أنه لا توجد سوى قومية واحدة هى القومية الأفريكانرية وأن الحزب الوطنى قد تشكل على أساس أنه يمثل جبهة لجماعة الأفريكانرز وللقومية الأفريكانرية وعليه بالتالى أن يحرص على ذلك، وأعلن أنصار هذا الجناح أنه لا توجد هوية يمكن أن يطلق عليها اسم أمة جنوب أفريقيا البيضاء،

---

(1) Dennis J. Worrall, Op.cit., P. 23.

وإنما يوجد فقط شعبين، وفى المقابل فإن جناح المتنورين الذى يمثل غالبية الحزب قد أكد أن هناك وجودا لأمة جنوب أفريقيا البيضاء التى تعلو مصالحها على أية مصالح فئوية، وأن حكومة الحزب الوطنى لا تستطيع، ولا تملك ولا يمكنها فى المستقبل أن تحكم جنوب أفريقيا بمفهوم أن الأفريكانرز وحدهم هم الذين يعيشون فى البلاد[١].

وقد تفرعت على هذه المسألة المسائل الثلاث الأخرى، فقد رفض المتعصبون قبول المهاجرين الأجانب إلى البلاد باعتبار أن معظمهم يتجهون إلى الارتباط بالجماعة المتحدثة بالإنجليزية ويصوتون إلى جانب المعارضة، بل ان القسم الأكبر منهم برتغاليين وإيطاليين كاثوليك وهؤلاء أقرب إلى غير البيض، ومن ثم فهم يشكلون مصدر تهديد للسيادة البيضاء وللكنيسة الهولندية الإصلاحية، وفى المقابل فإن المتنورين أعلنوا قبولهم للهجرة باعتبار كونها تشكل مصدرا لتعزيز الجماعة البيضاء [٢].

وعلى حين رأى المتعصبون أن إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الأفريقية من شأنه تقويض السيادة البيضاء نظرا لأن وجود الدبلوماسيين السود فى البلاد من شأنه القضاء على الحاجز اللونى، رأى المتنورون العكس طالما أن جنوب أفريقيا فى حاجة إلى الحفاظ على أصدقائها القليلين التى استطاعت أن تكسب ثقتهم، ثم ان هذا الوضع من شأنه أن يقلل من حالة العداء على حدود البلاد، ونفس الخلاف ثار حول مسألة الفرق الرياضية المختلطة، فقد رأى فيها المتعصبون تهديدا للأوضاع العنصرية فى البلاد فى حين ذهب المتنورون إلى أنه لا علاقة لذلك بالأوضاع العنصرية الداخلية فى البلاد ولن تؤثر فيها[٣].

---

(1) Ibid., P. 24.
(2) Peter Mackintosh, Op.cit., Pp. 61 – 62.
(3) Irving Kaplan & Others, Op.cit., Pp. 379 – 380.

وقد اشتدت حدة الصراع بين الجناحين داخل الحزب، واصبح انشقاق الجناح اليمينى أمرا لا معدى عنه خاصة عندما قام رئيس الوزراء بطرد د. هيرتزوج من الحكومة فى فبراير ١٩٦٩، ونتيجة لذلك انشق د. هيرتزوج وأتباعه عن الحزب الوطنى وشكلوا الحزب الوطنى المعاد تشكيله فى أكتوبر ١٩٦٩ [١].

ولم ينحرف الحزب الجديد كثيرا عن سياسة الحزب الوطنى فيما يتعلق بالمسألة العنصرية، وإن كان اعتراضه الأساسى على هذه السياسة يتمثل فى أنها لم تطبق بالسرعة والفعالية اللازمة والكفيلة بإتمام خطة البانتوستانات، وإخلاء الأفريقيين تماما من المناطق البيضاء[٢]. لكن الحزب يقف إلى جانب الهيمنة الكاملة للأفريكانرز على جنوب أفريقيا البيضاء. وينادى بأن تتراجع اللغة الإنجليزية لتحتل مرتبة اللغة الرسمية الثانية، كما يطالب بإلغاء النظام البرلمانى وإحلاله بالنظام الرئاسى لجمهوريات البوير القديمة، ويدعو الحزب إلى حماية القطاع الضعيف من البيض من الاستغلال، وضمان استمرار ملكية البيض للأرض، وتشجيع منظمات الأعمال الصغيرة واستقلال صغار الزراع، كما يعارض الحزب الاحتكارات الكبيرة والمزارع الكبيرة [٣]. والحزب بذلك يعيد أفكار الحزب الوطنى ومبادئه التى كان يعتنقها قبل عام ١٩٤٨.

ويلاحظ أن قادة الحزب الجديد ينتمون فى معظمهم إلى الطبقة المهنية العليا من رجال دين، ومحامين، ومدرسين، كما أن الحزب يسعى إلى الحصول على تأييد لمبادئه من بين القيادات الشابه بين طلبة الجامعات الأفريكانرية، والاتحادات العمالية، وبعض رجال الأعمال الأثرياء المحافظين

---

(1) Dennis J. Worrall, Op.cit., P. 22.
(2) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 380.
(3) Peter Mackintosh, Op.cit., Pp. 69 – 70.

بالإضافة إلى المجموعة الكبيرة من ملاك الأرض فى ترانسفال، ولذلك نجـد أن مصدر قوة الحزب تتركز فى ترانسفال، وإن كان الحزب يحظـى بتأييـد محدود فى أورانج والكيب (١).

ولم ينجح الحزب فى الفوز بأى مقعد فى مجلس الجمعيـة منـذ نـشأته عام ١٩٦٩ وحتى انتخابات عام ١٩٧٧، وإن كان يلاحظ أنـه تمكـن فـى انتخابات عام ١٩٧٧ من الحصول على عدد من أصوات الناخبين يفوق مـا حصل عليه حزب جنوب أفريقيا الذى فاز بثلاثة مقاعد فى مجلس الجمعيـة، وكان مرجع ذلك تركز الأصوات المؤيدة للحزب الأخير فى الكيب فى حـين أن الحزب الوطنى المعاد تشكيلة تتركز أصوات مؤيديه فى ترانسفال حيـث يلقى منافسة كبيرة من الحزب الوطنى (٢).

وفى الانتخابات الفرعية التى جرت فى عام ١٩٧٩ لوحظ أن هناك تحولا من الناخبين فى ترانسفال عن تأييد الحزب الوطنى إلى تأييد الحزب الـوطنى المعاد تشكيله خاصة بعد فضيحة وزارة الإعلام، لكن هذا التحول لم يؤد إلى فوز الحزب الوطنى المعاد تشكيله بأى من مقاعد مجلس الجمعية (٣).

وعلى أية حال فإنه لا يمكن الحكم على قوة الحزب الوطنى المعاد تشكيله من خلال الانتخابات، لأن السبب الأساسى فى وجود الحزب ليس الحـصول على أصوات الناخبين فى حد ذاتها، ولكنه يتمثل فى تحويل الحزب الـوطنى الأم في اتجاه مبادئه عن طريق تشكيل تهديد انتخابى من اليمين يدفع الحزب الأم إلى التحرك نحو اليمين خاصة وأن عددا كبيرا من قادتـة المتعـصبين

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 380.
(2) Matthew Midlan, Op.cit., P. 384.
(3)Africa Research Bulletin, Political.. Vol. 16, No. 8, Sept. 15, 1979, Pp. 5370 – 5371.

والمحافظين بما فيهم بعض النواب البرلمانيين مازالوا أعضاء وقادة في الحزب الأم(١).

خامسا: الحزب الوطني المحافظ: National Conservative Party

وتشكل في ٧ نوفمبر ١٩٦٩ حيث انتخب كوني مولدر - وزير الإعلام السابق والزعيم السابق للحزب الوطني لترانسفال، والذى اضطر إلى الاستقالة من الحكومة في نوفمبر ١٩٧٨، وطرد من الحزب في إبريل ١٩٧٩ نتيجة ثبوت تورطه في فضيحة وزارة الإعلام - زعيما للحزب الجديد. وقد أعلن مولدر أن الحزب الجديد سيكون على يمين الحزب الوطني الحاكم "إن الحزب الوطني في ظل زعامة رئيس الوزراء بيتر بوتا تحرك بعيدا إلى اليسار خلال عام واحد، وأن هذا الاتجاه الجديد ليس مقبولا على الإطلاق من جانب الشعب الذى كان يؤيد الحزب تلقائيا"، وأضاف مولدر "أن الحزب كان يقف على يمين مركز الحياة السياسية، أما الآن وبعد تحركه نحو اليسار، فإن حزبنا سيقوم بملء الفراغ الذى خلفه هذا التحرك(٢).

---

(1) Irving Kaplan & Others, Op.cit., P. 382.
(2) Africa Research Bulletin, Political.. Op.cit., Vol. 16, No. 11, Dec. 15,1979. P. 5472.

المبحث الثانى

الأحزاب الإثنية – الوطنية – المحلية

(أحزاب الملونين والهنود)

ترجع بداية نشأة الحركة السياسية لكل من الملونين والهنود في جنوب أفريقيا إلى أواخر القرن الماضى، وقبل إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا، وقد كان لهذه الحركة تأثيراتها بالسلب والإيجاب على فكر وممارسات الحركة السياسية للأفريقيين، وسنعرض فيما يلى لأحزاب كل من الملونين والهنود على التوالى:

المطلب الأول: أحزاب الملونين:

ترجع أصول الحركة السياسية للملونين إلى المنظمة السياسية الأفريقية التى تشكلت عام ١٩٠٢، وأعيد تسميتها عام ١٩١٩ بمنظمة الشعب الأفريقى. ذلك أن هذه المنظمة سواء فى قصرها لعضويتها على الملونين، سواء فى قياداتها، وسواء فى تغير اتجاهاتها الفكرية – وبخاصة فى ظل زعامة د. عبد الله عبد الرحمن فى الفترة من ١٩٠٤ – ١٩٤٠ – قد ألقت بظلالها على كافة التنظيمات السياسية للملونين حتى نهاية السبعينات[1].

---

(1) يلاحظ فى هذا الصدد ما يلى:

(أ) إن كل المنظمات السياسية للملونين ظلت تقتصر عضويتها على أبناء الجماعة الملونة.

(ب) أن عددا محددا من الأسر الملونة قد سيطر على زعامة الحركة السياسية للملونين فالدكتور عبد الله عبد الرحمن، هو طبيب، ظل يتزعم المنظمة السياسية الأفريقية لنحو خمسة وثلاثين عاما، أما ابنتاه ..Cissie، ...Waradia وزوجته الثانية نيللى فقد كن عضوات نشيطات فى عصبة التحرير الوطنى التى تشكلت عام ١٩٣٥ تحت زعامة Cissie التى كانت عضوة نشطة فى الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا فى نفس الوقت، ثم أنها كانت زوجة للدكتور .A.H. Gool وكان هذا وأخوه الدكتور G.H. Gool عضوين نشيطين فى كل من عصبة التحرير الوطنى، ومؤتمر كل الأفريقيين – تشكل عام ١٩٣٥ –، والجبهة الوطنية لغير الأوربيين – تشكلت عام ١٩٣٨ –، وكان الدكتور G.Gool نائبا لرئيس الجبهة عام ١٩٥١، والحركة الوطنية المعارضة لإنشاء وزارة شئون الملونين – تشكلت عام ١٩٣٤ – وحركة الوحدة لغير الأوربيين – تشكلت عام ١٩٤٣ بزعامة=

ويمكن القول إجمالا بأن الجماعة الملونة، بحكم كونها تلى الأقلية البيضاء عددا وبحكم انتمائها الاثنى واللغوى والثقافى لجماعة الأفريكـانرز، وبحكـم تردى أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذه العوامـل وضـعت الحركة السياسية أمام ضرورة الخيار بين بدائل خمسة فى أهدافها وممارستها لنشاطاتها. وتتمثل هذه البدائل فيما يلى :

أولا: البقاء كتابع أو لاحقة للجماعة البيضاء: وذلك حتى يتمكن الملونون مـن الحفاظ على وضعهم كمواطنين من الدرجة الثانية على أمل أن يؤدى ذلك فى النهاية إلى مساواتهم اقتصاديا وسياسيا مع البيض، وهذا هو اتجاه من

=الدكتور **G.Gool** كذلك فإن أختى **Gool** وهما **..Janub** و **..Minnie** كن عضوتين فى عصبة التحرير الوطنى، وكانت الأولى عضوه فى مؤتمر كل الأفـريقيين منـذ عـام ١٩٣٦، وقد تزوجت من شاب أفريقى هو تاباتا الذى تزعم حركة الوحدة لغير الأوربيـين فيما بعد، وأصبح من كبار منظريها، ثم أن زوج أخت تاباتا وهو تسوتسى انتخب رئيـسا لمؤتمر كل الأفريقيين عام ١٩٤٨. وقد نفيت **Janub** وزوجها وزوج أخت زوجها إلـى خارج البلاد عام ١٩٦٣ باعتبارهم يشكلون زعامة الاتحاد الديمقراطى للـشعب الأفريقـى فى جنوبى أفريقيا، واتخذوا من زامبيا مقرا لهم.

(جـ) إن الاتجاه الفكرى للمنظمة السياسية الأفريقية تحت زعامة د. عبد الله عبد الـرحمن قد تغير من وقت لآخر، فقد بدأ هذا كراديكالى اشتراكى يؤيد وحدة الطبقة العاملة فى النضال ضد الرأسمالية، على أنه بعد الحرب العالمية الأولى فإن موقفـه أخـذ فـى التأرجح، فتحالف مع الحزب الاتحادى الأبيض، ثم بعد ذلك مع حزب جنوب أفريقيـا ضد الحزب الوطنى الأبيض، ثم اتجه إلى إقامة اتحادات عمالية للملونين فقط، وتخلى عن فكرة التضامن العمالى الطبقى لصالح الوحدة السوداء، على أن كل هذه المواقـف كانت متناقضة فتعاونه مع المتحدثين بالإنجليزية كان يتعارض مع الوحدة السوداء، ثم أن إنشاءه لاتحادات عمالية ملونة أدى إلى تقسيم الطبقة العاملة السوداء، ورغم دعوته إلى الوحدة الأفريقية – الملونة عام ١٩٢٦ للقيام بنضال وطنى، إلا أنه فى الثلاثينات بات أكثر محافظة حين دعا إلى الإصلاح الاجتماعى والاهتمـام بحقـوق الملـونين، وحين عارض التغيير الراديكالى الثورى.

لمزيد من التفصيل – أنظر :

Edward Roux, Time Longer Than Rope, A History of the Black Man's Struggle for freedom in South Africa, (Maidson : The Univ. Of Wisconsin Press, 1964), Pp. 356 – 359. وأنظر أيضا :

Mary Simons, Op.cit., Pp. 209 – 215 & Pp. 235 – 236.

يسمون بالمحافظين الاندماجيين ويمثلهم الاتحاد الوطنى للشعب الملون فى الأربعينيات والحزب الفيدرالى للشعب الملون منذ منتصف الستينات.

فقد تشكل الاتحاد الوطنى لشعب الملون عام ١٩٤٤ من جانب الأعضاء المحافظين فى المنظمة السياسية الأفريقية، وقد أيد هؤلاء إنشاء المجلس الاستشارى للملونين الذى اقترحته حكومة سمطس ثم عادوا فرفضوه فى الأربعينيات، ودعوا إلى الاندماج الكامل للملونين فى النظام السياسي الأبيض كما عارضوا أية محاولة لتشكيل جبهة متحدة تضم الملونين والهنود والأفريقيين(١).

أما الحزب الفيدرالى للشعب الملون فقد تشكل عام ١٩٦٤ فى إطار من تأييده لسياسة الحكومة فى التنمية المتوازية للملونين، وتتكون زعامته من طبقة وسطى جديدة، استفادت اقتصاديا من إنشاء المؤسسات المنفصلة فى الخمسينيات والستينيات، نتيجة حمايتها من منافسة التجار والعمال البيض والأفريقيين والهنود، واستفادت كذلك من مساعدة الحكومة لها من خلال شركة تنمية الملونين، وقد كان الحزب عند نشأته يرى أن الملونين يشكلون جماعة منفصلة لها هويتها الخاصة من ثم يجب عزلها عن كافة الجماعات الأخرى على أن تظل تحت وصاية البيض، وكان يرى فى سياسة التنمية المتوازية وسيلة لتقدم الملونين، على أنه عاد أوائل السبعينيات ليعلن أنه يقبل التنمية المتوازية بهدف تحقيق المساواة بين البيض والملونين تمهيد لدمج الملونين فى النظام السياسى الأبيض(٢)،ومنذ يناير ١٩٦٨ تغير اسم الحزب إلى حزب الحرية لجنوبى أفريقيا، وراح يدعو إلى منح حق المواطنة الكامل لكل أبناء جنوب أفريقيا من خلال المفاوضات(٣).

---

(1) Ibid., P. 219
(2) Idem.
(3) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record 1977 / 78, Op.cit., P. B. 901. =

ثانيا: التأكيد على أن للملونين هوية اجتماعية تختلف عن غيرهم من الجماعات السوداء: وهذا هو اتجاه من يسمون بالمحافظين الانفصاليين، ويمثل هذا الاتجاه الرابطة الوطنية الأفريقية فى العشرينات، والمنظمة السياسية الأفريقية فى الثلاثينات والحزب الوطنى للشعب الملون منذ الستينات.

وقد نشأت الرابطة الوطنية الأفريقية عام ١٩٢٥ بزعامة لى جرانج - العضو السابق فى اللجنة التنفيذية للمنظمة السياسية الأفريقية - أثر وعود من جانب حكومة هيرتزوج بمد الحقوق الانتخابية للملونين فى المقاطعات الشمالية، ودعوتها إلى اعتبار ملونى الكيب جزءا من الجماعة البيضاء. وقد أيدت الرابطة سياسة هيرتزوج العزلية، وأكدت على وجود هوية اجتماعية ملونة منفصلة. وإن طالبت بالمساواة السياسية والاقتصادية بين الجماعتين البيضاء والملونة، وقد خضعت الرابطة لإشراف لجنة من الحزب الوطنى الأبيض منذ يونيو عام ١٩٣٠، وانتهى الأمر بها إلى الاختفاء(١).

كذلك فإن المنظمة السياسية الأفريقية بدعوتها فى الثلاثينات إلى الإصلاح الاجتماعى، والاهتمام فقط بأوضاع وحقوق الملونين قد سارت فى نفس اتجاه التأكيد على وجود هوية اجتماعية منفصلة للملونين(٢).

وقد أصر الحزب الوطنى للشعب الملون الذى نشأ عام ١٩٦٧ - فى إطار سياسة التنمية المتوازية. على ضرورة الفصل التام بين الأجناس، وأكد على أن الملونين جنس مختلف لهم هوية منفصلة(٣).

ثالثا: التحالف مع الأفريقيين والهنود فى وحدة سوداء للكفاح الوطنى: وقد ساد هذا الاتجاه بين الملونين منذ العشرينيات، استنادا إلى حقيقة أن الملونين بمفردهم لن يتمكنوا من انتزاع حقوقهم السياسية والاقتصادية،

- وأنظر أيضا: Thoko Mabanjwa (ed.), Op.cit., P. 63.

(1) Mary Simons, Op.cit., P. 213.

(2) Ibid., P. 214.

(3) Ibid, P. 219.

فضلا عن أنهم عجزوا عن الحفاظ على ما كان لديهم من حقوق، ونتيجة لما تقدم ساهم عديد من مثقفى الملونين فى تشكيل تحالفات مع المنظمـــات السياسية للأفريقيين والهنود، لكنهم أصروا فى نفـــس الوقـــت علـــى أن يحتفظوا لأنفسهم بدور فى زعامة هذه التحالفات، كما عارضـــوا تـــشكيل تنظيم سياسي موحد تكون عضويته مفتوحة لكل أبناء الجماعـــات غيـــر البيضاء، خشية أن يتضاءل دورهم القيادى فى مواجهة الغالبيـــة العدديـــة للأفريقيين ومن أهم هذه التحالفات مؤتمر كل الأفريقيين الذى تشكل عـــام ١٩٣٥ وقد سمح هيكله الفيدرالى بتمثيل الحركات الوطنية للجماعات غير البيضاء، التى ترتبط بأهداف مشتركة، كما أنه حقق رغبة الملونين فـــى عـــدم ســـيطرة الأغلبيـــة الأفريقيـــة علـــيهم، وفـــى الفتـــرة مـــا بـــين عامى ٣٥ – ١٩٣٧ كان المؤتمر بمثابة جبهة وطنية، إلا أنه سرعان ما أخذ فى الانهيار عنـــدما انـــسحب منـــه المـــؤتمر الـــوطنى الأفريقـــى عام ١٩٣٧، والذى كان يطالب بإقامة تنظيم موحد له ســـلطة مركزيـــة، وأيديولوجية وحيدة، وكان ذلك يتعارض بالطبع مع طموحات الزعامـــات الملونة فى مؤتمر كل الأفريقيين، والذين كانوا يهدفون إلى قيادة الحركـــة الوطنية للأفريقيين والملونين والهنود فـــى الكيـــب مـــن خـــلال تنظـــيم فيدرالى[1].

ونتيجة لذلك تشكلت حركة الوحدة لغير الأوربيين فى ديسمبر عام ١٩٤٣ من تنظيمات سياسية، وجمعيات ثقافية، وبعض الاتحادات العماليـــة، وتبنـــت اتجاها اشتراكيا أكد على الوحدة السوداء، وعـــارض القـــادة الملونـــون فـــى الحركة، كأعضاء فى جماعة أقلية، أى احتمال لتحالف ملـــون – أبـــيض إلا على أساس طبقى. على أن الحركة فشلت فى ترعم حركة التحرير الـــوطنى

---

(1) Ibid., Pp. 220 – 221.

نتيجة عزوف المؤتمر الوطنى الأفريقي عن الاشتراك فيها، وعجزها عن مقاومة الإجراءات والتشريعات العنصرية[١].

ونتيجة لعدم كفاءة حركة الوحدة، فإن الأعضاء الأفريقيين فيها وبعض الملونين قاموا بتشكيل الاتحاد الديمقراطى للشعب الأفريقى فى جنوب أفريقيا (Apdusa) عام ١٩٦٢ وقد انتسب الاتحاد إلى حركة الوحدة تحت قيادة تاباتا، وتسوتسى، وهونونو[٢].

لكن الاتحاد هو الآخر عجز عن تحقيق أهدافه فتشكل ما سمى **YuiChui Chan Club** والذى أصبح يطلق عليه فيما بعد اسم جبهة التحرير الوطنى وسيطر عليه مثقفو الملونين وبعض الأعضاء الأفريقيين الذين دعوا إلى النضال الثورى من المنفى[٣].

وهكذا مع حلول فترة الستينيات فإن كل التنظيمات السياسية للملونين والتى تدعوا إلى الوحدة السوداء قد عجزت عن تحقيق أهدافها فى الوحدة السوداء والنضال الوطنى، وتعرضت لعمليات قمع وإرهاب من جانب النظام انتهت ببعضها إلى الإنهيار فى حين اتجهت بعض قيادات الملونين إلى اللجوء إلى المنفى والانغماس فى الكفاح المسلح بالتعاون مع المؤتمر الوطنى الأفريقى، أو مؤتمر الوحدة الأفريقية.

وفى عام ١٩٦٥ تشكل حزب العمل لجنوب أفريقيا، وهو حزب ملون نشأ فى إطار سياسة التنمية المتوازية، وقد قبل الحزب العمل فى إطار مجلس تمثيل الأشخاص الملونين باعتباره مؤسسة مؤقتة يمكن استخدامها لتقويض سياسة التنمية المتوازية وتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية

---

(1) Ibid., Pp. 223 – 224.

(2) I. B. Tabata, His Presidential Address delivered at the First - National Conference of Apdusa, April 1962, Cape Town, (New York: Alexander Defence Committiee, 1965), P. 3.

(3) Mary Simons, Op.cit., P. 226.

للملونين، ورغم أن الحزب يعمل فى إطار المؤسسات القائمة إلا أنـــه يــدعو إلى إقامة مجتمع موحد يتمتع فيه كل أبناء جنوب أفريقيا بـــالحقوق الـــسياسية المتساوية، وهو فى سعيه لتحقيق هذا الهدف يدعو لوحدة الشعب الأسود مـــن خلال اشتراكة فى مؤتمر الشعب الأسود عام ١٩٧٢، ثم دخوله فى التحـــالف الأسود لجنوب أفريقيا عام ١٩٧٨، ولعل مرجع ذلك أن معظم قيادات الحزب كانوا أعضاء سابقين فى مؤتمر الشعب الملون الذى نشأ عام ١٩٥٣ والـــذى تحالف مع المؤتمر الـــوطنى الأفريقـــي فـــى إطـــار تحـــالف الكـــونجرس عام ١٩٥٥.[١]

رابعا: الدعوة إلى الوحدة الوطنية على أساس الهوية الجنوب أفريقيـــة:ولا نجد لهذا البديل إلا صدى ضئيلا فى صفوف الملونين وتنظيماتهم الـــسياسية، فعقب وفاة د.عبد الله عبد الرحمن رئيس المنظمة السياسية الأفريقية فى أوائل الأربعينات نشأت دعوى فى صفوف المنظمـــة – بزعامـــة د. ديترتـــشرز – تطالب بتعزيز الروابط بين البيض والسود، على أنه مع حلـــول عـــام ١٩٥١ فإن المنظمة أخذت فى الذبول وراحت تمارس عملها كفرع محلى أكثر مـــن كونها منظمة وطنية، ونجد استمرارا لهذا الاتجاه فى مؤتمر الشعب الملـــون الذى تشكل عام ١٩٥٣ خاصة عندما دخل تحالف الكونجرس مـــع المـــؤتمر الوطنى الأفريقى، ومؤتمر الديمقراطيين البيض، والمؤتمر الهندى، وشـــارك فى إصدار وتبنى ميثاق الحرية عام ١٩٥٥، وهو الميثـــاق الـــذى أعلـــن أن "جنوب أفريقيا هى ملك لكل الذين يعيشون فيها، بيـــضا أو ســـودا، وأن أيـــة حكومة لا تستطيع أن تبرر سلطتها ما لم تكن مستندة إلى رغبة الشعب [٢].

---

(1) Thoko Mbanjwa (ed.) , Op.cit., P. 57 , 65.

(2)Duma Nikwe,"The National Liberation Movement of South Africa", n The African Communist, No. 36, 4th Quarter 1968, Pp. 33 – 34.

كذلك يوجد صدى ضئيل لهذا الاتجاه فى سياسة حزب العمل الملون حيث يدعو إلى إنشاء مجتمع موحد فى جنوب أفريقيا يتمتع فيه الجميع بالحقوق المتساوية.

خامسا: الدعوة إلى وحدة الطبقة العاملة فى جنوب أفريقيا لشن نضال طبقى ضد النظام الرأسمالى فى البلاد : وقد لاقى هذا البديل تأييدا واسعا بين الزعامات والتنظيمات السياسية الملونة، فالدكتور عبد الله عبد الرحمن نادى، قبل الحرب العالمية الأولى، بوحدة الطبقة العاملة ككل لإسقاط النظام الرأسمالى وما أن بدأ موقفه فى التحول حتى رفع هذا الشعار قادة ملونون آخرون، وقد كان الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا – نشأ عام ١٩٢١ – أداة فعالة فى تشكيل مثل هذا التحالف الطبقى خاصة وإن عضويته وقيادته كانت مفتوحة لجميع الأجناس، على أن القادة الملونين سرعان ما اختلفوا مع القادة البيض للحزب الشيوعى، ففى حين أن الأول كانوا ينادون بالوحدة الوطنية وتبنى فكرة الثورة الديمقراطية – البورجوازية كمرحلة أولى، فإن القادة البيض نادوا بالوحدة والحرب الطبقية، وانتهى الأمر بطرد بعض الملونين من الحزب، واستقالة البعض الآخر(١).

وفى عام ١٩٣٥ تشكلت عصبة التحرير الوطنى بزعامة السيدة سيسى عضوة الحزب الشيوعى، وتولى لاجوما منصب السكرتير العام للعصبة – وقد كان سكرتيرا للحزب الشيوعى فى العشرينيات، وطرد منه نتيجة للخلاف السابق الإشارة إليه –، وقد نادت العصبة بالنضال لتحقيق المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لغير الأوربيين مع الأوربيين فى جنوب أفريقيا، وإن أكدت على أن مصالح السود لها الأولوية (٢).

---

(1) Mary Simons, Op.cit., Pp. 210 – 211 , 220.
(2) Edward Roux, Op.cit., Pp. 357 – 358.

وكان أعضاء العصبة هم أداة تشكيل الجبهة المتحدة لغير الأوربيين عام ١٩٣٨، وهى جبهة لتنظيمات سياسية، وجمعيات ثقافية، وبعض الاتحادات العمالية، على أن الزعامة السياسية الملونة انقسمت على نفسها، فالسيدة سيسى ظلت محتفظة بعضوية الحزب الشيوعى، ودعت إلى إقامة تنظيم غير عنصرى مفتوح لكل العمال بحيث يستطيع هؤلاء - أيا كانت انتماءاتهم العرقية - تولى المناصب القيادية فيه، أما الدكتور جولام جول، ولاجوما، فقد كانا يرغبان فى منع البيض من تولى مناصب قيادية فى الجبهة، ونتيجة لذلك طرد كليهما من العصبة، ومن الجبهة.

وما أن قامت الحرب العالمية الثانية حتى أصبحت الجبهة تحت سيطرة أعضاء الحزب الشيوعى الذين رأوا فى الحزب نضالا ضد الفاشية - بعد غزو المانيا للاتحاد السوفيتى - واقتربوا بذلك من تصور المؤتمر الوطنى الأفريقى للحزب على نحو أدى إلى تقارب التنظيمين (١).

ويتضح مما سبق أنه منذ أوائل الستينيات فإن مجال الاختيار قد ضاق أمام القيادات والتنظيمات السياسية الملونة فى الداخل وانحصر فى البدائل الثلاثة الأولى - والتى تتمثل فى المناداة بالاندماج فى الجماعة البيضاء، أو المطالبة بهوية اجتماعية منفصلة، أو الدعوة إلى الوحدة السوداء، بل ان البديل الثالث بات يقع هو الآخر خارج مجال الاختيار. أما القيادات والتنظيمات السياسية الملونة التى أصرت على اعتناق أحد البديلين الأخيرين فإنها قمعت وحظر نشاطها وهو الأمر الذى اضطر بعض تلك القيادات والتنظيمات إلى العمل من المنفى.

---

(1) Ibid., P. 358.

ونتيجة لما تقدم لم يعد هناك من تنظيمات سياسية للملونين فى الداخل إلا تلك التنظيمات التى نشأت منذ منتصف الستينيات فى إطار سياسة التنمية المتوازية، ورغم اختلاف اتجاهاتها إلا أنها تنحصر فى إطار البديلين الأول والثانى، وإلى حد ما الثالث وهذه التنظيمات هى: حزب العمل (وقد انشق عنه الحزب الديمقراطى الاجتماعى فى السبعينيات)، والحزب الفيدرالى للشعب الملون (وتغير اسمه منذ يناير عام ١٩٧٨ ليصبح حزب الحرية لجنوبى أفريقيا)، والحزب الجمهوري الملون، والحزب الوطنى للشعب الملون، والحزب الفيدرالى المستقل، والحزب المحافظ وتتنافس هذه الأحزاب فيما بينها على مقاعد المجلس التمثيلى للأشخاص الملونين والتى تشغل بالانتخاب، وعددها أربعون مقعدا.

وفى الانتخاب الأول الذى جرى فى سبتمبر ١٩٦٩، فاز حزب العمل بستة وعشرين مقعدا من المقاعد الأربعين المنتخبة، ولم يحصل الحزب الفيدرالى للشعب الملون إلا على أحد عشر مقعدا، على أنه لكى يتحقق لحزب العمل السيطرة على المجلس فإنه كان من الضرورى حصوله على واحد وثلاثين مقعدا (حيث يتشكل المجلس من ستين عضوا، أربعون بالانتخاب، وعشرون بالتعيين)، وقد فشل الحزب فى الحصول عليها ونظرا لأن الحزب الفيدرالى للشعب الملون يؤيد سياسة الحكومة فى التنمية المتوازية فإن الحكومة قامت بتعيين أعضاء من هذا الحزب ليشغلوا المقاعد العشرين المتبقية والتى تملأ بالتعيين، وقد مكن ذلك الحزب الفيدرالى من الحصول على الأغلبية المطلوبة للسيطرة على المجلس، وفى نفس الوقت قامت الحكومة بتعيين سوارتز – رئيس الحزب – رئيسا للمجلس التنفيذى [1].

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

Z. Nkosi, Op.cit., Pp. 77 – 68.

وفى الانتخاب الثانى للمجلس التمثيلى للأشخاص الملونين والذى أجرى فى مارس ١٩٧٥، فاز حزب العمل بأغلبية ٣١ مقعدا، وبالتالى تحققت له السيطرة على المجلس وعين رئيسه سونى ليون رئيسا للمجلس التنفيذى، غير أنه أعلن فى سبتمبر من نفس العام فض دورة المجلس فى محاولة من الحزب لتدمير المجلس من داخله وقد انتهى الأمر بقيام الحكومة بإقالة ليون من رئاسة المجلس التنفيذى، وتعيين عضو مستقل محله فى رئاسة المجلس[1]، على أن حزب العمل استخدم أغلبيته فى المجلس بصورة عطلت عمل المجلس تماما، الأمر الذى دفع الحكومة إلى حل مجلس تمثيل الأشخاص الملونين عام ١٩٨٠، وتشكيل مجلس الأشخاص الملونين وكل أعضائه بالتعيين، وهكذا أمكن لحزب العمل تحقيق هدفه المتمثل فى تدمير المجلس من الداخل [٢].

المطلب الثانى: أحزاب الهنود:

ظلت الحركة السياسية الهندية فى جنوب أفريقيا – منذ نشأتها أواخر القرن الماضى وحتى أربعينيات القرن الحالى – مغلقة على نفسها، فلم تتفاعل أو تتحالف مع الحركات السياسية للجماعات المضطهده الأخرى، بل انها ظلت إصلاحية طوال هذه الفترة وتدعو إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية – دون السياسية – للهنود من خلال استخدام الوسائل السلمية للمقاومة، والتعاون – إلى حد ما – مع البريطانيين ومحاولة إزالة مخاوف البيض ككل من التهديد الاقتصادى الهندى لمصالحهم. وكان مرجع ذلك عدة عوامل أهمها

---

(1) Thoko Mabanjwa (ed.), Op.cit., P. 62 & Pp. 64 – 65.
وأنظر أيضا : Muriel Horrell & Others (eds.), Op.cit., Pp. 13 – 15.

(2) Barry streek, " Black Strategies Against Apartheid", In Africa - Report, Vol. 25, No. 4, July August, 1980, Pp. 36 – 37.

كون الهنود أصغر أقلية عددية فى البلاد سواء حكمت البلاد من جانب الأفريقيين أو من جانب البيض، ثم الهوية الثقافية الاجتماعية الخاصة والمتميزة للهنود، وسيطرة طبقة التجار من المسافرين على الحركة السياسية الهندية طوال الفترة المذكورة، ثم نظر الهنود إلى أنفسهم باعتبارهم رعايا بريطانيين مرتبطين بالهند فى نفس الوقت، وقد دفعهم ذلك إلى عدم المطالبة بحقوقهم السياسية. والتركيز على حمايتهم مصالحهم الاقتصادية لذلك لم يكن من الغريب أن يكون الهنود هم الجماعة الوحيدة غير البيضاء التى لم تتمتع بأية حقوق سياسية منذ إنشاء جنوب أفريقيا، كما لم تحصل على أى تمثيل ولو غير مباشر، فى برلمان جنوب أفريقيا.

وقد قاد المهاتما غاندى الحركة السياسية الهندية فى جنوب أفريقيا فى أوائل الفترة المذكورة (١٨٩٣ – ١٩١٤)، بل انه هو الذى قام بتشكيل تنظيمات هذه الحركة من المؤتمر الهندى لناتال عام ١٨٩٤ إلى الرابطة الهندية البريطانية لترانسفال عام ١٩٠٣، إلى المجلس الهندى – البريطانى للكيب فى نفس الفترة – وعقب مغادرة غاندى لجنوب أفريقيا عام ١٩١٤ فإن قيادة الحركة السياسية الهندية ظلت فى يد جماعة التجار الهنود من المسافرين والتى كان يمثلها غاندى(١).

---

(1) هناك العديد من الآثار السلبية للتجربة الغاندية فى جنوب أفريقيا، فمن جانب كان غاندى معجبا بالحضارة الغربية، وبالتجربة البرلمانية البريطانية وبالطابع المساواتى للمسيحية، ومن جانب ثان فإنه رغم انتقاده للأفريكانرز – نظرا لاتجاهاتهم العنصرية نحو الهنود – إلا أنه، ونظرا للطابع المتميز للجماعة الهندية ثقافيا واجتماعيا، قد أيد الجوانب الإيجابية للاختلاف الثقافى والاثنى، ومن جانب ثالث، ونتيجة لما تقدم، فإنه وقف موقفا شبه عنصرى تجاه الأفريقيين. إذ نظرا لاهتمامه بالضعف العددى للجماعة الهندية فإنه راح يصنف الهنود باعتبارهم أعلى مرتبة من الأفريقيين، وأكد أن تصنيف الهنود ومعاملتهم كالأفريقيين أمر يتعارض والقوانين والأعراف الأوربية. لا أدل على موقفه هذا

ولم تتحول الحركة السياسية الهندية إلى حركة وطنية إلا فى عام ١٩٢٣ عندما تم تشكيل المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا، والذى انتسبت إليه التنظيمات السياسية الهندية الثلاثة السابقة، على أنه وحتى عام ١٩٤٦ فـإن الأعـضاء النشطين سياسيا فى المؤتمر الهندى كانوا ينحدرون من بين صفوف جماعـة المتحدثين بالجيوجاراتية وبالتالى من جماعة المسافرين والتجار، وكان مرجع ذلك أن هذه الجماعة وحتى ثلاثينيات القرن الحالى كانت تشكل جماعة قرابية متماسكة، ومنظمة، ومركزة فى المدن، وقد مكنها ذلك من الـسيطرة علـى زعامة المؤتمر، فمن بين ٤١ شخصية قيادية للمـؤتمر عـام ١٩٤١ كـان

من أن مؤتمر ناتال الهندى تحت زعامته نجح فى إقناع سلطات ناتال بتخصيص ثلاثـة= =مداخل للمصالح الحكومية أحدها للبيض، وثانيها للهنود، وثالثها للأفريقيين. وإنطلاقا من ذلك نجد غاندى يعلن عام ١٩٠٦ " أنه ليس لدينا اهتمام حال بمسألة معاملـة الأهـالى – يقصد الأفريقيين " الذين كان ينظر إلى غالبيتهم باعتبارهم غير متحضرين، ومن ثم فهو لم يبذل أى جهد فى تكوين جبهة من غير البيض لمواجهة البيض... على أنه رغم هذه الآثار السلبية التى خلفتها التجربة الغاندية فى فكر وممارسات الحركة السياسية الهندية فى جنوب أفريقيا، فإنه توجد فى المقابل العديد من الجوانب الإيجابية لهذه التجربة منهـا أن غانـدى بشر بنهاية الاستعمار فى أفريقيا، ومنها أنه أدخل إلى الحركة السياسية الأفريقية أسـاليب جديدة للمقاومة السلبية تمثلت فـى العـصيان، والإضـراب، والمقاطعـة الاقتـصادية، والاحتجاج. على أنه يلاحظ أنه فى استخدامه لهذه الأساليب لم يكن يهـدف مـن ورائهـا الحصول على الحقوق السياسية للهنود، وإنما تأمين المصالح والأوضاع الاقتصادية لهـم انطلاقا من حقيقة أن حصول الهنود على الحقوق السياسية لن يأت بجديد طالما أنهم أقليـة ضعيفة.

لمزيد من التفصيل أنظر :

Paul F. Power, " Gandhi in South Africa", in The Journal Of Modern African Studies, Vol. 7, No. 3, 1969, Pp. 442 – 453.

يوجد ٢٦ منهم من المسلمين المتحدثين بالجيوجاراتية فى حين لم يكن يوجد إلا اثنين فقط من أبناء العمال المستقدمين من جنوب الهند[١].

وهكذا سيطر على الحركة السياسية الهندية خلال الفترة المذكورة أسلوب خاص حركته عقلية التجار، وارتكز على وعى ضئيل بالحقوق، وتركيز كبير على وسائل كسب صداقة البيض، واتسم بالمفاوضات، وتقديم الالتماسات، وعقد المؤتمرات استنادا إلى استراتيجية المساومة، والتدرج، وقبول الحلول الوسط[٢].

على أنه منذ منتصف الثلاثينات فإن تغييرات عديدة حدثت فى صفوف الجماعة الهندية، وأدت تراكماتها إلى تغيير طابع الحركة السياسية الهندية ابتداء من منتصف الأربعينات. فاتفاق مدينة الكيب الذى أبرم عام ١٩٢٧ بين ممثلى حكومة الهند الاستعمارية، وحكومة جنوب أفريقيا، قد أوجد فرصا تعليمية للهنود، وراح الهنود يمولون مدارسهم، ويشكلون منظمات دينية وثقافية واجتماعية، وأخذوا فى إرسال أبناءهم للتعليم فى الخارج، ومن بين هؤلاء الذين تعلموا فى الخارج تشكلت القيادة السياسية الجديدة، وحتى أولئك الذين درسوا فى الداخل فإنهم اكتسبوا خبرة من خلال تعاملهم مع مدرسيهم البريطانيين، ومع البعثات التبشيرية البيضاء، وقد أدى ذلك إلى تسييس الطبقة الوسطى الشابة، كذلك فإن العمال الهنود الشبان وجدوا أن الحركة النقابية والاشتراكية تتمشى مع أوضاعهم وتتفق مع مصالحهم، وفضلا عما تقدم فإن عملية التباين الطبقى داخل الجماعة الهندية ذاتها قد ازدادت وضوحا الأمر الذى أدى إلى انفصال بين القاعدة الجماهيرية للحركة السياسية الهندية وبين زعاماتها من التجار الأثرياء[٣].

---

(1) Fatima Meer, Op.cit., P. 441.
(2) Kogila A. Moodley, Op.cit., P. 260.
(3) Ibid., Pp. 290 – 291.

وهكذا بدأ الصراع بين القيادة الجديدة الشابة من مثقفى الهنود ومعهم العمال من جانب، وبين القيادة القديمة للمؤتمر الهندى من جانب آخر، وقد تمكن الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا من اجتذاب أول عضوين هنديين إليه من بين صفوف العمال الهنود فى ديربان وهما: بونين، ونيادو، وتبعهم عدد من الهنود بعد ذلك، وقد أخذ النفوذ الشيوعى يتنامى بين صفوف الهنود مع تشكيل كتلة الوطنيين فى مارس ١٩٣٩ داخل المؤتمر الهندى، وقد تزعم هذه الكتلة فى ترانسفال الدكتور يوسف دادو، عضو الحزب الشيوعى، والذى أصبح رئيسا للمؤتمر الهندى لترانسفال عام ١٩٤٥ [١].

وقد تمكنت جماعة اليسار فى ناتال من تشكيل مجلس معارضة العزل داخل المؤتمر الهندى لناتال، وقد سيطر عليه الشيوعيون، وطالب هؤلاء بإعادة انتخاب قيادة المؤتمر، على أن القيادة القديمة نجحت فى تأجيل الانتخابات لفترة من الوقت خروجا على دستور المؤتمر، مما دفع المعارضة إلى اللجوء إلى المحاكم، وقد انتهى الأمر بعقد مؤتمر فى أكتوبر ١٩٤٥

---

(1) فى عام ١٩٣٨ كان الدكتور يوسف دادو أحد مؤسسى الجبهة المتحدة لغير الأوربيين فى جوهانسبرج، وأصبح سكرتيرا لها، ثم انضم إلى الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا عام ١٩٣٩، وفى عام ١٩٤٦ أصبح عضوا فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى، ورئيس فرع الحزب عن دائرة جوهانسبرج، ثم انتخب عام ١٩٥٠ رئيسا للمؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا الذى انضم مع المؤتمر الوطنى الأفريقى فى حملة العصيان عام ١٩٥٢، وفى عام ١٩٦٩ انتخب دادو نائبا لرئيس المجلس الثورى حيث تولى أوليفر تامبو – رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى – منصب رئيس المجلس، الذى يستهدف تعزيز الكفاح المسلح فى جنوب أفريقيا وفى عام ١٩٧٢ انتخب دادو رئيسا للحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا.

لمزيد من التفصيل أنظر :

Essop Pahad, " A Proud Hisrory of Struggle", in The African Communist, No. 78, 3rd Quarter 1979, Pp. 50-56.

انتخب فيه لجنة تنفيذية جديدة للمؤتمر فاز فيها الـ ٤٦ عضوا المرشحين من جانب معارضة العزل، وكان يوجد من بين هؤلاء اثنا عشر عضوا شيوعيا، وقد ترأس اللجنة التنفيذية الدكتور نياكر(١).

وهكذا فإن قيادة الحركة السياسية الهندية قد انتقلت من القيادة القديمة المحافظة إلى قيادة جديدة شابه راديكالية، كما أنها انتقلت من يد جماعة المتحدثين بالجيوجاراتيه من التجار والمسافرين القادمين من شمال الهند إلى يد أبناء العمال المتعاقدين والذين قدم أباؤهم من جنوب الهند. ففى عام ١٩٤٨ لوحظ أن قيادات ثلاثة فروع للمؤتمر الهندى لناتال، أخذت كعينة، كانت تتشكل على النحو التالى : قيادة فرع سيفيو كانت تضم ١٩ هندى جنوبى، و٢ من المتحدثين بالهندوكية، و٢ من المسلمين المتحدثين بالأردية، وقيادة فرع بيتر مارتز بورج كانت تضم ١١ هندى جنوبى و ٥ من المتحدثين بالهندوكية، و٢ من المتحدثين بالجيوجاراتية، وقيادة فرع ستاتجر كانت تضم ١٠ هنود جنوبيين، و٢ من المتحدثين بالهندوكية، و٢ من المتحدثين بالأردية(٢).

وهكذا فإن الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية قد شهدت تغيرات راديكالية فى طابع المؤتمر الهندى، فلقد أصبح لأول مرة يحمل طابع الحركة الوطنية الحقيقية، وتلاشت الفوارق بين المسافرين والعمال المتعاقدين فى عضويته وزعامته التى أصبحت تعبر عن قطاع كبير من الجماعة الهندية، والأمر الأكثر أهمية أنه لأول مرة فى التاريخ السياسي لهنود جنوب أفريقيا نجد أن طموحات الأفريقيين يتم التعبير عنها فى برامجهم كما أن الأفريقيين قد عبروا عن طموحات الهنود. وقد أدى استقلال الهند ثم قيامها بقطع علاقاتها مع جنوب أفريقيا إلى تعزيز هذا التحول، فقد أحس الهنود بضرورة

---

(1) Edward Roux, Op.cit., P. 360.
(2) Fatima Meer, Op.cit., P. 441.

الاعتماد على أنفسهم دون مساعدة الهند، كما أحسوا بضرورة أن يكون لهم حلفاء من بين الجماعات المضطهدة الأخرى وخصوصا الأفريقيين[١]. وقد أسفر ذلك عن توقيع اتفاق مارس ١٩٤٦ من جانب د. أكسوما – رئيس المؤتمر الوطنى الأفريقى –، ود. نياكر عن مؤتمر ناتال الهندى، ود. دادو عن مؤتمر ترانسفال الهندى، بهدف أن يتعاون هؤلاء سويا من أجل الحصول على الحقوق السياسية والفرص المتساوية للجميع. وقد كان هذا الاتفاق أساسا لتحالف المؤتمر الذى نما فى جنوب أفريقيا، فمنذ ذلك الحين أصبح المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا شريكا مع المؤتمر الوطنى الأفريقى فى كل حركات المقاومة، وكانت أولى منجزات هذا التحالف اشتراك المؤتمرين فى حملة العصيان عام ١٩٥٢، ثم اشتراكها معا فى إطار المؤتمر الذى أسفر عن صدور ميثاق الحرية عام ١٩٥٥ [٢].

على أن هذه التطورات كانت تتعارض تماما مع مصالح وأهداف وسياسات القيادة القديمة التى اتجهت إلى إنشاء المنظمة الهندية لناتال عام ١٩٤٧، وراحت تكيل الاتهامات والانتقادات إلى المؤتمر الهندى لناتال لتخليه غير الضرورى عن الحصول على تأييد البيض وتعاطفهم، ولتحوله إلى توجه شيوعى، واتجاهه إلى تحطيم الأوضاع الاقتصادية للهنود، وهكذا ولأول مرة يظهر الاختلاف فى المصالح والأهداف والسياسات داخل الجماعة الهندية، وتكتلت كل جماعة لتعبر عن مصالحها بوضوح خاصة و أن المنظمة الهندية لناتال كانت تتشكل فى غالبيتها من المسلمين المتحدثين بالجيوجاراتيه من أصول المسافرين ذوى المصالح التجارية، فى حين أن المؤتمر الهندى لناتال كان يمثل العمال بخاصة تحت قيادة المثقفين الشبان[٣].

---

(1) Ibid., Pp. 442 – 447.
(2) Duma Nokwe, Op.cit., Pp. 36 – 37.
(3) Kogila A. Moodley, Op.cit., P. 262.

وفى عام ١٩٦٠ عندما حظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى، فإن اللجنة التنفيذية لمؤتمر ناتال الهندى قد شاركته نفس المصير بعد ذلك، رغم أن المؤتمر ذاته لم يحل أو يحظر نشاطه. وقد بدأت مرحلة جديدة فى الحركة السياسية الهندية منذ أوائل الستينيات ذلك أن حكومة جنوب أفريقيا عمدت فى خلال هذه الفترة إلى قمع القيادات الراديكالية للهنود الأمر الذى دفع ببعضهم إلى اللجوء إلى المنفى، وممارسة العمل السياسى من خلال تنظيمات حركة التحرير فى المنفى، وفى نفس الوقت اتجهت الحكومة للعمل على إنماء طبقة هندية جديدة تكون موالية لها من خلال اعترافها بالهنود أولا كرعايا دائمين لجنوب أفريقيا، ثم إنشائها لوزارة الشئون الهندية عام ١٩٦١ وإنشائها لمؤسسات تعليمية واقتصادية منفصلة، وقد توجت ذلك عام ١٩٦٨ بإنشاء المجلس الهندى لجنوب أفريقيا كجهاز حكومى خاص للهنود يعمل كجهاز استشارى للحكومة، وكحلقة وصل بينهما وبين الجماعة الهندية. وقد أدى ذلك إلى ظهور طبقة هندية جديدة استفادت من هذه المؤسسات، راح بعض أعضائها يؤيدون سياسة الحكومة فى التنمية المتوازية، ويعتبرون أنفسهم حلفاء مع البيض فى نضال مشترك لاحتواء ما أسموه بالحظر الأفريقي المهدد للمصالح الهندية، فى حين راح البعض الآخر يعلن تبنيه لهذه السياسة ومؤسساتها على اعتبار أنها تحمل فى طياتها بذور فنائها، بل وزعم هؤلاء أن مشاركتهم فى مثل هذه المؤسسات يمكنهم من استخدامها لتقويض هذه السياسة. ورغم ذلك فإن البقية الباقية من أعضاء مؤتمر ناتال الهندى ظلت تعارض سياسة التنمية المتوازية، وما أفرزته من مؤسسات منفصلة على أساس أن الهدف من هذه السياسة هو تمزيق الجبهة السوداء المتحدة [1]. ومن خلال هؤلاء انبعثت الحركة السياسية للهنود من جديد مع مطلع السبعينيات

---

(1) Ibid., pp. 265 – 267.

عندما عقد مؤتمر ناتال الهندى أول مؤتمر له فى أكتوبر ١٩٧١، وحضره العديد من الطلبة والمثقفين الهنود على اختلاف اتجاهاتهم، وراح هؤلاء يبحثون عن إطار بديل للتعبير السياسى فى مواجهة مؤسسات الحكم الهندى المنفصلة. على أنه ونتيجة لضرب القيادة الراديكالية للمؤتمر فى أوائل الستينيات، ومع الضعف العددى للجماعة الهندية، فضلا عن نشوء طبقة جديدة هندية ارتبطت مصالحها بمؤسسات الحكم المنفصلة، فإن الطابع الجديد لمؤتمر ناتال الهندى قد اتجه ليصبح أكثر محافظة، فرغم اعتراف المؤتمر بأن فلسفة الوعى الأسود هى "رد فعل للاضطهاد الأبيض" وأنها تسعى إلى "إبراز صورة الرجل الأسود فى شكل جديد"، وأنها "تعارض كل القيم البيضاء القائمة"، إلا أنه انتهى – فى مؤتمر أكتوبر ١٩٧١ – إلى أن فلسفة الوعى الأسود تشكل خطرا حقيقيا لما قد تحمله فى طياتها من بذور لعنصرية سوداء، وأنها بذلك لا تصلح كبرنامج سياسى، كذلك فإن المؤتمر الجديد ظل يقصر عضويته على الهنود فقط على أساس أن هناك عديد من العقبات القانونية تحول دون قيام منظمة غير عنصرية، وفيما يتعلق بمسألة التعاون مع المجلس الهندى لجنوب أفريقيا، فقد اتفق المؤتمرون – عام ١٩٧١ – على إرجاء بحث هذه المسألة حتى عام ١٩٧٤ عندما تجرى انتخابات المجلس، لكن المؤتمر السنوى لمؤتمر ناتال الهندى والذى عقد عام ١٩٧٣ اتجه إلى تشجيع أعضائه لشغل مناصب لهم فى لجان الشئون المحلية الهندية، وفى المجلس الهندى بحجة العمل للقضاء على هذه الأجهزة من الداخل [(١)].

وحتى وقت إجراء أول انتخابات للمجلس الهندى لجنوب أفريقيا فى ٦ نوفمبر ١٩٧٤ لم تكن قد نشأت أحزاب هندية للمشاركة فى هذه

---

(1) Ibid., Pp. 270 – 271.

الانتخابات، كما أن مؤتمر ناتال الهندى، ورغم تشجيعه لأعضائه على دخول المجلس، إلا أنه رفض المشاركة فى هذه الانتخابات كحزب سياسى يتنافس على مقاعد المجلس، وقد أجريت الانتخابات لانتخاب خمسة عشر للمجلس الهندى، من خلال مجمعات انتخابية للهنود، وليس على أساس منح الهنود ككل حق التصويت، ونتيجة لذلك ثارت انتقادات عديدة داخل الجماعة الهندية، وخصوصا من جانب أعضاء لجان الشئون المحلية الهندية، على أسلوب الانتخابات ذلك أن الحكومة خططت لها على أساس أن يقوم أعضاء لجان الشئون المحلية الهندية، ومجالس المدن وحدهم بانتخاب الخمسة عشر عضوا، وكان هذا الأسلوب يعنى استبعاد كل الجماعة الهندية من الاشتراك فى هذه الانتخابات باستثناء ٤٠٠ ناخب فقط، وهكذا فإن المعارضة للانتخابات لم تنصب من حيث المبدأ على الاشتراك فى المجلس الهندى، ذلك لأن الذين قادوا المعارضة هم أصلا أعضاء فى لجان الشئون المحلية الهندية الحكومية، ولكنها استهدفت أن يتمتع الهنود بحق التصويت فى انتخابات المجلس، غير أن هذه الاعتراضات لم تؤد إلى أية نتيجة إيجابية فى منح الهنود حق التصويت، وتم انتخاب الخمسة عشر عضوا فى المجلس بالأسلوب المذكور حيث حصلت ناتال على عشرة مقاعد، وترانسفال على أربعة مقاعد، والكيب على مقعد واحد (١).

وحتى أواخر عام ١٩٧٨ لم يكن قد نشأ إلا حزب هندى واحد بقيادة شاينسامى فى عام ١٩٧٧ وهو حزب الإصلاح، ويدعو الحزب إلى معارضة المجلس الهندى، وإن كان يتجه فى نفس الوقت إلى محاولة الحصول على غالبية مقاعد المجلس فى الانتخابات القادمة بدعوى تدميره من الداخل، وقد

(1) Thoko Mabnjwa (ed.), Op.cit., Pp. 70 – 73.

دخل الحزب فى تحالف مع المنظمة الثقافية للزولو (انكاثا)[*]، وحزب العمـــل الملون، فى إطار ما يعرف باسم التحالف الأسود لجنوب أفريقيا (ســـابا) فـــى يناير ١٩٧٨ [١].

---

[*] سنعود للحديث عنها تفصيلا فى الباب الرابع.

(1) Colin Legum (ed.) , Africa Contemporary Record 1977/78, Op.cit., P. B 901.

المبحث الثالث

الأحزاب الاثنية – الوطنية – الأقليمية

(أحزاب البانتوستانات)

حتى أواخر عام ١٩٧٧ كانت توجد أحـزاب سياسـية داخـل سـتة بانتوستانات[1]، وهى تلك البانتوستانات التى قطعت شوطا بعيدا فـى الحكـم الذاتى، أو حصلت على الاستقلال، أما البانتوستانات التى لم يكن فيها أحزاب حتى هذا التاريخ فكانت جازانكولو، وكوازولو، وسوازى، وجنـوب نـديبلى. ويلاحظ على أحزاب البانتوستانات بصفة عامة ما يلى:[٢]

أولا: أنها نشأت فى إطار سياسة التطور المنفصل، كيما تتنافس فيما بينها داخل البانتوستان الواحد على مقاعد الجمعية التشريعية، بالتالى فهى كلها تؤيد سياسة التطور المنفصل فيما عدا الحزب الديمقراطى المعارض فى ترانسكاى والذى ينادى ببقاء ترانسكاى جزءا لا يتجزأ من جنوب أفريقيا[٣]، فحزب الاستقلال الوطنى لترانسكاى (الحزب الحاكم) يؤكد على "تأييد لمبدأ التطور المنفصل، ورفضه التام لقيام مجتمع مندمج متعدد الأجناس" [٤]، كذلك فإن حزب الاستقلال الوطنى لسيسكاى (الحزب الحاكم) يطالب – فى مبادئه – "حكومة جنوب أفريقيا بالتطبيق الكامل لسياسة التطور المنفصل بهدف تحسين أوضاع شعب سيسكاى اقتصادي

---

(1) أنظر جدول رقم (٦) فى الصفحة التالية.

(2) كل المعلومات الواردة فى هذا المبحث تـستند إلـى وثـائق أحـزاب البانتوسـتانات والمنشورة فى:

Hendrik W. van der Merwe & Others (eds.), African Perspectives on South Africa, Op.cit., Pp. 385 – 563.

(3) Idid., P. 410.

(4) Ibid., 389.

ا جدول رقم (٦) أحزاب البانتوستانات حتى عام ١٩٧٧

الأحزاب / البانتوستانات	الحزب الحاكم	أحزاب المعارضة
ترانسكاى	حزب الاستقلال الوطني لترانسكاى **Transkei National Independence party.** يرأسه : الزعيم قيصر ماتنزيما	-الحزب الديمقراطى **-Democratic Party.** يرأسه: نولدج جوزانا
بوفوتا تسوانا	الحزب الديمقراطى لبوفوتا تسوانا Bophuthatswana Democrtic Party. - يرأسه : الزعيم لوكاس مانجوبى	**-Seoposengwe Party.** **-Nathioal Seoposengwe** **-Boph. National Party.**
فندا	حزب الشعب لاستقلال فندا لاند -Vendaland Independence People's Party. - يرأسه : بالدوين ماديو	لا يوجد
سيسكاى	حزب الاستقلال الوطنى لسيسكاى **-Ciskei National Independence Party.** - يرأسه : سيبى	-الحزب الوطنى لسيسكاى **-Ciskei National Party.**
ليبوا	حزب شعب ليبوا Lebowa People's Party. - يرأسه : د. فاتودى	-الحزب الوطنى لليبوا **-Lebowa National P.**
كواكوا	حزب ديكوا نكويتلا **-Dikwankwetla Party.** - يرأسه : كينيث موبيلي	-حزب وحدة باسوتو **-Basotho unity P.** -الحزب الوطني لباسوتو

المصادر :

a) T. Malan & P.S. Hattingh, op. cit., Pp. 116-117, 134 , 173-180-194, 216 – 217, 232.

b) Dr. C.I. Moritz, "Bophutha Tswana – Second General Election", in Bulletin, (Pretoria: Africa Institute of S. A.) , vol. 15, No's 9&10, 1977, Pp. 256 – 257.

واجتماعيا وتعليميا"[١]، أما الحزب الوطنى لسيسكاى (الحزب المعارض) يعلن أنه "وإن كان يؤيد سياسة التطور المنفصل إلا أن موقفه فى هذا الصدد سيظل مرنا ليستجيب للظروف المتغيرة" [٢]، ثم أن الحزب الوطنى لبوفوتا تسوانا (الذى أعيد تسميته بالحزب الديمقراطى منذ عام ١٩٧٤ وهو الحزب الحاكم فيؤكد على "قبوله وتأييده للجوانب الإيجابية لسياسة التطور المنفصل بمعنى أنه تطور منفصل ولكنه متساوى فى كل مجالات الحياة، وأن حكومة الحزب ستمارس مهامها فى إطار هذه السياسة"[٣]، كذلك فإن الحزب الوطنى (المعارض فى بوفوتا تسوانا) يعلن "أننا نقبل سياسة التطور المنفصل فقط إذا كانت ستؤدى إلى استقلال نوطننا المحلى – أرض الأجداد – وبخاصة إذا كانت ستؤدى إلى منح بوفوتا تسوانا استقلالها الكامل[٤].

ثانيا: إنه فى البانتوستانات الستة التى قامت فيها أحزاب يلاحظ وجود تعدد حزبى داخل كل بانتوستان فيما عدا فندا حيث يوجد فيها حزب واحد هو حزب الشعب لاستقلال فندا، كما يلاحظ أن هناك معارضة من جانب الزعماء القبليين فيها لوجود الأحزاب أصلا باعتبار أن الحزبية شئ غريب وأجنبى عن تقاليد شعب فندا[٥].

---

(1) Ibid., P. 430.
(2) Ibid., P. 437.
(3) Ibid., P. 512.
(4) Ibid., P. 513.
(5) Ibid., P. 553.

ثالثا: إن معظم الأحزاب تنادى بالحفاظ على التقاليد القبلية، وتقوية مركز الزعامات القبلية. فحزب الاستقلال الوطنى لترانسكاى يؤكد على أنه "سيحافظ على القوانين وأعراف القبلية وسيعززها" وإن هدفه " تحقيق الرفاهية لكل قبائل ترانسكاى"، وأنه يتعهد بالحفاظ على الزعامة القبلية، وحقها التلقائى فى عضوية الجمعية التشريعية لترانسكاى"(١)، كما أن الحزب الديمقراطى لترانسكاى يعلن أنه يستهدف "تدعيم وتعزيز مؤسسات الزعامة القبلية"(٢)، كذلك فإن حزب الاستقلال الوطنى لسيسكاى يؤكد على "حماية حقوق وامتيازات الزعماء، وحقهم التلقائى فى عضوية الجمعية التشريعية (٣)، وأيضا فإن الحزب الوطنى لسيسكاى يؤكد على "الحفاظ على الزعامة القبلية، وتدعيم نظام السلطة القبلى، وتكييفه ليتواءم مع نظام الحكم الديمقراطى(٤)، ثم أن حزب ديكواتكويتلا الحاكم فى كواكوا يعلن أنه" سيحافظ على مؤسسات الزعامة المستنيرة، وأنه سيعزز من فعالية الإدارة القبلية، ومن التعاون بين السلطات القبلية وبين الحكومة الوطنية فى كواكوا(٥)، كذلك فإن حزب الشعب لاستقلال فندا يؤكد على "الولاء المطلق والاحترام الكامل لزعماء فندا كرموز للوحدة القبلية، وأنه سيقوم بالتشاور والتعاون معهم"(٦)، كما يؤكد وقوفه إلى جانب "استعادة سلطة زعماء فندا كقادة روحيين واقتصاديين لقبائلهم مسئولين عن التوزيع العادل للأراضى الصالحة للزراعة"(٧).

---

(1) Ibid., P. 388.
(2) Ibid., P. 410.
(3) Ibid., P. 430.
(4) Ibid., P. 437.
(5) Ibid., P. 436.
(6) Ibid., P. 549.
(7) Ibid., P.551.

رابعا: إن غالبية هذه الأحزاب تعبر عن إعجابها بالحضارة الغربية، واحترامها للقيم المسيحية، واعتناقها لنظام الاقتصاد الحر، فحزب الاستقلال الوطنى لترانسكاى يعلن أنه "سيحافظ على الحقوق السياسية، وأن سيربط النظام السياسى التقليدى بالمفهوم المعاصر للديمقراطية"(١)، كما أن قسم الولاء للحزب يتضمن فقرة تقول "أتعهد بأن أعمل بروح من الأخوة مع باقى أعضاء الحزب لتطوير الحياة الوطنية فى ترانسكاى على أساس من القومية – المسيحية"(٢)، ويعلن الحزب الديمقراطى لترانسكاى أنه يستهدف "تشكيل حكومة استنادا إلى المبدأ الديمقراطى – حكم الشعب بالشعب وللشعب(٣)، ويؤكد حزب الاستقلال الوطنى لسيسكاى وقوفه إلى جانب "الحفاظ على المسيحية، والديمقراطية وحكم القانون"(٤)، ويعترف الحزب الوطنى لسيسكاى "بالولاء للمسيحية وتطبيقها العملى فى الحياة الوطنية والسياسية للبلاد"، كما يعلن وقوفه إلى جانب "مبدأ الحرية الفردية الكاملة على نحو يمكن الفرد من تنمية قدراته، إلى جانب مبدأ مساواة الجميع أمام القانون (٥)، ويؤكد حزب الشعب لليبوا أنه يستهدف "تحقيق التقدم الاجتماعى وتحسين مستويات المعيشة من خلال تنمية فعالة لاقتصاد حديث قائم على أساس المشروع الخاص" كما يقرر اقتناعه "بتعزيز ونشر الحضارة الغربية من خلال نظام تعليمى يستند إليها"(٦). كذلك فإن حزب ديكوانكويتلا فى كواكوا يعلن "اعتناقه للمبادئ المسيحية والديمقراطية" وأنه يسعى إلى "تحويل الاقتصاد المعيشى التقليدى إلى

---

(1) Ibid., P. 388.
(2) Ibid., P. 391.
(3) Ibid., P.410.
(4) Ibid., P.430.
(5) Ibid., P.437.
(6) Ibid., P.526 – 528.

اقتصاد سوق"، وأنه يسعى إلى "تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مفاوضات مع جنوب أفريقيا والدول الغربية للحصول على المساعدات المالية والفنية لتحقيق هذه الغرض"، وأيضا فإن حزب الشعب لاستقلال فندا يعلن أنه "سيشجع المشروع الحر، وسيجتذب إلى فندا رؤوس أموال للاستثمار والتنمية"[1].

خامسا: إن عددا من هذه الأحزاب يدعوا إلى إقامة اتحاد فيدرالى بين البانتوستانات عقب تمام حصولها على الاستقلال، ومنها حزب الاستقلال الوطنى لترانسكاى، وحزب الاستقلال الوطنى لسيسكاى، والحزب الوطنى لسيسكاى[2]، على أن هذه المقولة غير قابلة للتطبيق العملى خاصة وأن البانتوستانات تضم ما يزيد على ثلاثين منطقة متفرقة ومنتشرة داخل جنوب أفريقيا، فضلا عن ارتكاز كل بانتوستان إلى قاعدة قبلية، ثم أن محاولات البانتوستانات، قبل حصولها على الاستقلال – لتعزيز إقليمها – أى لجعله يقع على مساحة واحدة من الأرض قد باءت بالفشل إزاء رفض حكومة جنوب أفريقيا لذلك. ومن ثم فإن كل بانتوستان فى حد ذاته يتكون من العديد من الأقاليم المنفصلة التى تقع داخل جنوب أفريقيا، الأمر الذى يثير فى حد ذاته مشكلات الاتصال بين أجزاء البانتوستان الواحد، فضلا عن مشكلات الانتقال.

وفى إطار ذلك يمكن فهم دعوة كل أحزاب البانتوستانات إلى إقامة علاقات ودية مع جنوب أفريقيا خاصة وأن كل البانتوستانات أقاليم حبيسة داخل إقليم جنوب أفريقيا، وليس لها منافذ على البحر فيما عدا ترانسكاى، وسيسكاى، وكوازولو إلى حد ما.

---

(1) Ibid., Pp. 536 – 537.
(2) Ibid., P. 407 , 430 , 473.

المبحث الرابع

الأحزاب الأثنية المفتوحة – الوطنية – الوطنية

(أحزاب حركة الوعى الأسود)

المطلب الأول: مؤتمر الشعب الأسود:

Black People's Convention

نشأ أوائل السبعينيات، كتنظيم سياسى " لملء الفراغ السياسى فى البلاد الناجم عن حظر نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى، ومؤتمر الوحدة الأفريقية فى مارس ١٩٦٠"، على حد قول وثائق المؤتمر(١).

وقد سبق تشكيل المؤتمر عقد العديد من المؤتمرات التى حضرها ممثلون عن عدة تنظيمات سوداء عام ١٩٧١، فقد عقد أول مؤتمر لهذا الغرض فى بلومفونتين فى ٢٤ أبريل عام ١٩٧١ تحت شعار "التعاون بين المنظمات السوداء المتعددة ذات المنظور الوطنى، وتنسيق العمل فيما بينها، "وأصدر المؤتمر قرارا يدعو الشعب والمنظمات السوداء لمؤتمر موسع، وقد عقد هذا المؤتمر الموسع فى منتصف أغسطس عام ١٩٧١ وحضره أكثر من مائة مندوب عن المنظمات السوداء، الطلابية والتعليمية، والثقافية، والرياضية، والدينية، وكانت أهم قرارات المؤتمر دعوته لكل المنظمات الأفريقية بالانضمام والعمل على تشكيل منظمة كونفدرالية تمثل الرأى السياسى الأفريقى، وتدفع عملية تطوير الشعب الأفريقى ثقافيا، واقتصاديا وتعليميا،

---

(1)The BPC, Communique to the OAU Members and - Government And People's of Friendly and Freedom-Loving Communities, Signed by: Sipho Buthelezi, BPO National Executive Committee & External Representstive In Gaborone, Botswana, n.d.p.l, (Mimeographed.).

وقد شكل المؤتمر لجنة مؤقتة تتولى وضع مقترحات بشأن التنظيم الجديد المزمع قيامه أطلق عليها اسم " مؤتمر التنظيمات الوطنية"(١).

وقد قدمت اللجنة المؤقته مقترحاتها بهذا الشأن إلى المؤتمر التالى الذى عقد فى سويتو فى الفترة من ١٧-١٩ ديسمبر عام ١٩٧١، وحضره أربعون مندوبا، حيث جرت مناقشات حول طبيعة التنظيم الجديد، وقد ظهر اتجاهان أثناء المناقشات إحداها تنادى بإنشاء تنظيم ثقافى يجمع فى إطاره كل المنظمات الأفريقية فى البلاد، وثانيها تنادى بضرورة إنشاء تنظيم سياسى لكل السود، وقد اتفق المؤتمرون فى النهاية على إنشاء تنظيم سياسى أسود "حصرى" يستطيع السود من خلاله التعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ومثالياتهم، وغاياتهم ويسعون لتحقيقها. وقد انتخب المؤتمر فى نهاية أعماله لجنة مؤقتة تلخصت مهمتها فى العمل على اتخاذ الخطوات لتشكيل مؤتمر الشعب الأسود(٢).

ويلاحظ على أعضاء هذه اللجنة أنهم فى معظمهم ينتمون إلى التنظيمات الوطنية التى حظرت أو قمع نشاطها منذ أوائل الستينيات، كما يمثلون كافة قطاعات الجماعات غير البيضاء، ويعبرون عن مختلف الاتجاهات السياسية داخلها، وفضلا عن ذلك فهم جميعا من المثقفين الذين يقطنون الحضر(٣).

وقد أصدرت اللجنة المؤقتة فى ١٤ يناير ١٩٧٢ بيانا صحفيا أعلنت فيه إنشاء مؤتمر الشعب الأسود، فى ظل أيديولوجية الوعى الأسود، وتم عقد

---

(1) BPC. A brief Historical Background, n. d., p.I, (Mimeographed).-
(2) Idem. -

(3) رئيس هذه اللجنة كان السيد/ دراكى موراكى، وهو صحفى، وكان عضوا فى الحزب الليبرالى المنحل، وواحد من بين جماعة داخل هذا الحزب كانت تنادى بمحاربة كل أشكال الشمولية بكافة الوسائل، ومن بين أعضاء اللجنة كان الدكتور ويليام نكومو الراحل، وكان قد طرد من رئاسة عصبة شباب المؤتمر الوطنى الأفريقي فى الخمسينات، والسيدة سادى موتلانا، وكانت عضوة فى المؤتمر الوطنى الأفريقى حتى حظر نشاطه عام ١٩٦٠، والسيد سونى ليون زعيم حزب العمل الملون الذى يضم فى قياداته العديد من الأعضاء السابقين لمؤتمر الشعب الملون الذى كان متحالفا مع المؤتمر الوطنى الأفريقى، وكذلك الدكتور آدم صمول، وهو شاعر، وأستاذا للفلسفة بجامعة بلفيل للملونين، والسيد شاندرد وسويرساد، وكان عضوا بارزا فى المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا. أنظر :
Alfred Kgokong, " The Black People's Convention" in Africa Today, vol. 19, No. 3, Summer 1972, Pp. 36 – 37.

المؤتمر التأسيسى للتنظيم الجديد فى ١٠ يوليو عام ١٩٧٢ حيث تمت الموافقة على دستور الحزب ثم عقد الحزب أول مؤتمر وطنى له فى ديسمبر ١٩٧٢ حيث انتخبت السيدة وينفريد كجوارى كأول رئيس لمؤتمر الشعب الأسود[١]

العضوية:

وفقا لنص القسم الخامس من دستور المؤتمر، فإن العضوية فى المؤتمر مفتوحة للسود فقط، المقيمين فى جنوب أفريقيا، ممن تعدوا سن السابعة عشرة، والذين يقبلون مبادئ، وأهداف، وسياسات، وغايات، وفلسفة الحزب، ويقدمون طلب عضوية إلى اللجنة التنفيذية الوطنية التى لها حق قبول أو رفض طلب العضوية مع إبداء الأسباب فى حالة الرفض. وقد أوضح الدستور فى الجزء الختامى المتعلق بالتفسير إنه "ودون تعارض مع محتوى الدستور، فإن كلمة السود يجب أن تفسر على أنها تعنى أولئك الذين هم، بحكم القانون أو العرف مضطهدون اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا كجماعة فى مجتمع جنوب أفريقيا، ويعتبرون أنفسهم وحدة فى النضال لتحقيق طموحاتهم"[٢].

ويفهم مما تقدم أن عضوية المؤتمر مفتوحة للأفريقيين والملونين والهنود، ودون البيض، وهذا ما أوضحته اللجنة المؤقتة فى بيانها الصحفى فى ١٤ يناير ١٩٧٢، حين أعلنت أنه "من الحقوق الثابتة لأية جماعة أن يكون لها تنظيم سياسي يعبر عن طموحات أعضائها ويسعى لتحقيقها. وفى هذه الدولة فإن الأفريقيين والهنود والملونين يشكلون الجماعة السوداء التى

(1) Race Relations News, (Johannesburg : S A Institute Of Race Relations), Vol. 35 , No. 1, Jan. 1973, P. 7.

(2) Constitution of the Black People's Convention, n.d., Section 5 & Interpretation of Clauses, (Mimeographed).

حرمت من هذا الحق الثابت. فلمدة طويلة كان هناك فراغ سياسي داخل الجماعة السوداء[١].

وتجب ملاحظة أن العضوية في المؤتمر، على هذا النحو، تتعارض وقانون حظر التداخل السياسي الصادر عام ١٩٦٨ والذي يحظر إقامة تنظيمات سياسية تضم في عضويتها أعضاء من جماعات عرقية مختلفة، ولعل ذلك كان واضحا في أذهان أعضاء اللجنة المؤقتة فهم يعلنون في بيانهم الصحفي المذكور ".... يوجد انطباع زائف بأنه ليس شرعيا ولا قانونيا، قيام السود بتشكيل حركات سياسية تمارس النشاط السياسي ما لم توافق الحكومة والمجتمع الأبيض على ذلك[٢].

الهيكل التنظيمي للمؤتمر:

وهو منظم على أساس وطني، لا محلي، ليشمل كل أنحاء البلاد، ولا يأخذ في اعتباره الحدود الإدارية للمقاطعات، وينتظم الهيكل وفقا للتسلسل الهرمي التالي:[٣].

١- الفروع: وهي الوحدات القاعدية للمؤتمر، ويتكون كل منها من ٢٥ عضوا على الأقل، ولكل فرع لجنة تنفيذية يرأسها رئيس منتخب من أعضاء الفرع.

٢- الأقاليم: ويتكون كل منها من ثلاثة فروع على الأقل، تقع في منطقة جغرافية واحدة، ويرأس الإقليم مديرا ينتخبه رؤساء الفروع من بين صفوفهم، ويسقط عن الشخص رئاسته للفرع إذا انتخب مديرا للإقليم، وينتخب شخص آخر يحل محله في رئاسة الفرع، ويتم انتخاب المدراء الإقليميون سنويا قبل شهر من انعقاد المؤتمر حيث يقوم الأخير بالتصديق

(1) BPC, A Brief Historical.. Op.cit., P. 1.
(2) Ibid., Pp. 1 – 2.
(3) Constitution of the BPC, Op.cit., From, Section 6 to Section 9.

على انتخابهم، ومن سلطة مدير الإقليم إنشاء فروع فى إقليمه بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية.

٣- على المستوى الوطنى توجد الأجهزة التالية :

(أ) المؤتمر الوطني: وهو أعلا جهاز لصنع سياسة الحزب، ويجتمع مرة كل عام فى المكان والوقت الذى تحدده اللجنة التنفيذية الوطنية، وهو يتكون من مندوبى الفروع، وأعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية. وللمؤتمر سلطة اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فى كل ما يتعلق بالسياسة، والمبادئ والتنظيم، والتمويل، والانضباط. وقراراته ملزمة لكل أعضاء وأجهزة الحزب، لكن المؤتمر لا يملك سلطة تعديل أو إلغاء القرارات المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأغراض، و لا سلطة تعديل الدستور إلا بموافقة أصوات ثلثى الأعضاء الحاضرين.

(ب) المجلس الوطنى التنفيذى: وهو يتكون من رئيس الحزب، ونائبه، وسكرتير عام وسكرتير إعلام، والمدراء الإقليميون، ورؤساء الفروع، ويقوم المؤتمر الوطنى سنويا بانتخاب هؤلاء من بين المدراء الإقليميين، والمدير الإقليمى الذى ينتخب فى عضوية المجلس يسقط منصبه فى الإقليم وينتخب آخر محله، ورئيس الحزب يمثل الحزب داخليا ودوليا، وهو مسئول عن متابعة تنفيذ مبادئ وسياسات الحزب، ويترأس كل اجتماعات المجلس التنفيذى، التى يتعين أن تكون مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

(جـ) اللجنة التنفيذية الوطنية : وهى تتكون من نفس أعضاء المجلس التنفيذى باستثناء رؤساء الفروع، وتشكل أعلا جهاز تنفيذى للحزب.

وفى عام ٧٦ / ١٩٧٧ كان للحزب تشكيلات إقليمية كل منها يضم ما بين ٣ أو ٤ فروع فى شمالى ترانسفال، وغرب الراند، وشرق الراند، وناتال، وشرقى الكيب، وغربي الكيب[١].

أهداف ومبادئ المؤتمر:

يعتنق المؤتمر أيديولوجية ترتكز على ركائز ثلاث هى: فلسفة الوعى الأسود، والتضامن الأسود، والكوميونالية السوداء، وسنعرض تفصيليا لهذه الأيديولوجية فى الباب الرابع ونكتفى هنا بالتركيز على أهداف ومبادئ الحزب فقد نص القسم الثالث من دستور المؤتمر على أن "الغرض من التنظيم هو توحيد سود جنوب أفريقيا فى حركة سياسية سوداء، تعمل على تحريرهم، وإنعتاقهم من الاضطهاد النفسى والبدنى، وأن المؤتمر سيعمل خارج التنظيمات الحكومية البيضاء، وهياكلها، أو مؤسساتها، ولن يبحث له عن دور انتخابى فى إطارها[٢].

أى أن المؤتمر قد وضع نفسه موضع المعارضة لأجهزة الحكم القائمة، وأغلق الباب تماما أمام أية محاولات من الحكومة لاستيعابه فى إطار المؤسسات الحكومية القائمة.

وقد حدد القسم الثانى من الدستور أهداف ومبادئ الحزب على النحو التالى[٣]:

١- توحيد وتقوية الشعب الأسود فى جنوب أفريقيا، بهدف تحريره وانعتاقه من الاضطهاد النفسى والبدنى.

٢- التبشير، ونشر، وتطبيق فلسفة الوعى الأسود والتضامن الأسود.

---

(1) BPC, Budget Proposal (1976 / 1977), Signed by Kenneth Rachidi (President), & Thandisi zwe Mazibuko (Secretary – General), n.d., p. 1, (Mimeographed).

(2) Constitution of The BPC, Op.cit., Section 3.

(3) Ibid., Section 2.

٣- وضع وتنفيذ نظام تعليمى يتمشى مع احتياجات الأمة.

٤- خلق، وتدعيم مجتمع المساواة حيث ترفرف العدالة على الجميع.

٥- وضع، وتطبيق مبادئ وفلسفة الكميونالية السوداء - فلسفة المشاركة.

٦- خلق، وتدعيم نظام اقتصادى عادل يقوم على مبادئ وفلسفة الكوميونالية السوداء.

٧- التعاون مع الوكالات القائمة، لإعادة صياغة النظام الدينى على نحو يجعل العقيدة متمشية مع حاجات، وطموحات، ومثاليات، وغايات الشعب الأسود.

على أنه ونتيجة للنشاطات العلنية السياسية السلمية للمؤتمر، وبخاصة دوره فى أحداث سويتو فى يونيو ١٩٧٦ فإن الحكومة أعلنت أن المؤتمر هو امتداد وواجهة لمنظمات المنفى - المؤتمر الوطنى الأفريقى، مؤتمر الوحدة الأفريقية - وأنه يتبنى برنامجا للعنف يستهدف قلب نظام الحكم، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين ربطت بين فلسفة الوعى الأسود والشيوعية. وانتهى الأمر بقيام الحكومة بحظر نشاط المؤتمر فى أكتوبر ١٩٧٧ (١).

المطلب الثانى : التحالف الأسود لجنوب أفريقيا:

South Africa Black Alliance (SABA)

وقد تشكل فى يناير ١٩٧٨، عقب حظر نشاط مؤتمر الشعب الأسود، من تحالف ضم المنظمة الثقافية للزولو المعروفة باسم **Inkatha** بزعامة جاتشا بوتهليزى رئيس وزراء كوازولو، وحزب العمل الملون بزعامة سونى ليون، وحزب الإصلاح الهندى بزعامة شاينسامى، وحزب ديكوانكوتيلا الحاكم فى كواكوا، وقد انتخب بوتهليزى رئيسا للتحالف. وعقد أول اجتماع عام للتحالف فى ١٣ مارس عام ١٩٧٨ بمدينة الكيب حيث أعلن قادة التحالف أنهم

---

(1) Thoko Mabanjwa (ed.), Op.cit., Pp. 131 – 132.

سيعملون معا "في إطار النظام القائم"، وأنهـم يؤيـدون الاعتـدال وأسـلوب التفاوض في تعاملهم مع النظام. وقد أوضح قادة التحالف أن تنظيمـاتهم لـن تندمج سويا حتى لا يعد ذلك خرقا لقانون حظر التداخل السياسي، كما أعلـن بوتهليزي أن الهدف الأساسي للتحالف يتمثل في عقد "مؤتمر وطنـي" يـضم ممثلين عن كافة جماعات السكان في البلاد ليبحث عن حلول سلمية من خلال المفاوضات، لمشكلات البلاد، وأضـاف أن التحـالف لا يـسعى للانتحـار السياسي من خلال توريط نفسه في شرك توجيه النقد لـرئيس الـوزراء، إذ يكفينا المتاعب التي نعمل في إطارها" وادعى بوتهليزي أنه يعمـل للـضغط على فورستر للتفاوض وتحقيق تسوية داخلية(١).

على أن قادة منظمات الوعي الأسود راحوا يوجهون انتقادات عديدة للتحـالف تمثلت في أن منظمة انكاثا هي منظمة قبلية للزولو، وهي أكثـر التنظيمـات المتحالفة عددا فهي تضم نحو ٢٠٠ ألف عضو وهي بـذلك تـسيطر علـى التحالف. ثم أن بوتهليزي نفسه ينحدر من الأسرة الملكية للزولـو، ويـرفض أبناء الزولو أنفسهم زعامته لماضي أسرته المشين في إذلالهم، وفضلا عمـا تقدم فإن قادة التحالف أنفسهم وبخاصة بوتهليزي، متورطون في العمـل فـي إطار مؤسسات التطور المنفصل.(٢)

---

(1)Africa Research Bulletin, Political.,Vol.15, No.3, April 15 1978,
(2) Ibid., P. 4780.

وأنظر أيضا :

Colin Legum (ed.) , Africa Contemporary Record 1977 / 78, Op.cit., Pp. B 900 – 901.

المطلب الثالث : منظمة شعب أزانيا*

(Azania People's Organization (Azapo

تشكلت فى أواخر إبريل عام ١٩٧٨ لملء حالة الفراغ السياسى الناجمة عن حظر نشاط مؤتمر الشعب الأسود. وترفع المنظمة نفس شعار المؤتمر "أزانيا واحدة، وشعب واحد"، ويترأس اللجنة التنفيذية المؤقتة للمنظمة الجديدة السيد إسماعيل ماخابيلا عضو لجنة العمل لسويتو، تسير المنظمة على نفس نهج وأفكار مؤتمر الشعب الأسود، فهى تعتنق أسلوب عدم العنف إلا أنها ترفض التعاون مع النظام القائم وتعارض كافة المؤسسات الحكومية ابتداء من البانتوستانات وانتهاء بمجالس الجماعات وتعلن عزمها على تشجيع وإنماء القيم السوداء وخلق مجتمع واحد يوجد له برلمان واحد فى دولة موحدة، حيث يوجد نظام تعليمى واحد. وقد حضر المؤتمر التأسيسى للمنظمة قيادات حركة الوعى الأسود والزعامات الدينية الإنجليكانية، والكاثوليكية الرومانية حيث عقد المؤتمر فى إحدى الكنائس الإنجليكانية. والعضوية فى المنظمة الجديدة مفتوحة أمام السود من أفريقيين وملونيين وهنود، وإن كانت مغلقة فى وجه البيض. ويعتقد قادة المنظمة أنه يتعين على السود أن يحرروا أنفسهم أولا قبل الحديث عن إقامة مجتمع غير عرقى، وأنه إذا حيل بينهم وبين تحقيق هذا

(*) كلمة "أزانيا" هى الاسم الوطنى لجنوب أفريقيا، وكان قادة مؤتمر الوحدة الأفريقية هم أول من استخدموا هذه الكلمة منذ ١١ سبتمبر عام ١٩٦٥، وبرروا ذلك بأن "أزانيا" اسم قديم كان يطلق على بلاد الرجل الأسود، وأنه يستمد جذوره من كلمة **Zenj – Zanj** التى كان يستخدمها اليونان، والرومان والمصريون لوصف السود فى أفريقيا.
لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر :

Azania News, Official Organ of The Pan Africanist of Azania (S.A.), (Dar el Salaam : PAC Office), Vol., 13, Nos. 1-3, January – March 1978 ; Pp. 29-31.

الهدف فإن العنف سيصبح أمرا حتميا لا معدى عنه. على أن الحكومة سرعان ما اتخذت خطوات لمواجهة هذه المنظمة الجديدة إذ قامت فى ٤ مايو ١٩٧٨ - وبعد المؤتمر التأسيسى بأربعة أيام- باعتقال اثنين من زعامتها هما ماخبيلا وليبون ماسابا بعد ما تردد من أن أزابو تخطط لعقد مؤتمر عام فى سويتو تستعرض فيه حجم اتباعها[١].

ورغم ذلك فإن ازابو عادت للظهور من جديد حين عقدت أول مؤتمر عام لها بالقرب من جوهانسبرج فى ٣٠ سبتمبر ١٩٧٩، وحضره ٢٠٠ مندوب انتخبوا أول رئيس لها وهو السيد / كورتس نكوندو.[٢]

يتضح مما سبق أن تنظيمات الوعى الأسود، وبخاصة مؤتمر الشعب الأسود ومنظمة شعب أزانيا، هى امتداد بالفعل، إن لم تكن واجهة لحركة التحرير الأفريقى فى المنفى ورغم قيام الحكومة بقمع هذه التنظيمات، إلا أنه لا يزال لها وجود فى الداخل حيث يقوم أعضاؤها بنشر أفكارهم، وتنمية الإحساس لدى السود بالاعتماد على الذات، واحترام النفس، والاعتزاز بقيمهم وثقافتهم باعتبار أن ذلك يشكل الخطوة الأولى نحو وحدة الشعب الأسود فى طريق طويل ينتهى بالتحرير.

---

(1) Africa Research Bulletin, Political., Vol. 15, No.5, June 15, 1978, Pp. 4847 – 4848.

(2) Africa Research Bulletin, Political.. Vol. 16, No. 10 , Nov. 15, 1979, P. 5439.



الفصل الثاني

تنظيمات حركة التحرير الوطني الأفريقي في المنفى

المبحث الأول: المؤتمر الوطني الأفريقي.

المبحث الثاني: مؤتمر الوحدة الأفريقية.

المبحث الثالث: الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا

المبحث الرابع: حركة الوحدة لجنوب أفريقيا.

الفصل الثانى

تنظيمات حركة التحرير الوطنى الأفريقي

نشأت تنظيمات حركة التحرير الأفريقى لجنوب أفريقيا فى إطار بيئة متفردة ومختلفة إلى حد ما عن البيئة التى نشأت فيها كافة تنظيمات حركة التحرير فى أفريقيا، وقد أثرت هذه البيئة على تنظيمات الحركة تنظيما، وفكرا، وممارسة. وتتمثل أهم المعالم الخاصة لهذه البيئة فى ثلاثة – فمن جانب يلاحظ أن حركة التحرير فى جنوب أفريقيا تواجه أقلية عنصرية بيضاء "محلية" – حيث هناك تسليم من جانب كافة فصائل حركة التحرير الأفريقى لجنوب أفريقيا بأن هذه الأقلية تشكل جزء لا يتجزأ من سكان البلاد – وهذه الأقلية قوية عدديا واقتصاديا وسياسيا، كما تمكنت، جماعة الأفريكانرز فيها من السيطرة على السلطة السياسية منذ عام ١٩٤٨ وفرض قوميتها، ومن جانب ثان يلاحظ أن حركة التحرير مارست وتمارس نشاطها فى إطار (وفى مواجهة) نظام اقتصادى متقدم تمكن من استيعاب الأفريقيين فى إطاره، ومن جانب ثالث فإن الحقوق السياسية للأفريقيين فى جنوب أفريقيا قد أخذت فى التقلص والتآكل بدلا من أن يتم تعزيزها، منذ إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا(١).

ونتيجة لما تقدم فإن كافة تعبيرات حركة التحرير قد تم أقلمتها من جانب السلطة المتفوقة للجماعة البيضاء التى حددت سياساتها وأفعالها فى إطار البيئة التى تعمل فيها حركة التحرير وهى البيئة التى أخذت فى التصلب والجمود تجاه التغيرات التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية، فعلى خلاف ما حدث فى المستعمرات الأفريقية حين اضطرت القوى الاستعمارية

---

(1) Gwendolen M. Carter, " African Concepts of Nationalism In South Africa", In Heribert Adam (ed.), op.cit., P. 103.

للاستجابة للمتغيرات الدولية والمحلية وراحت تسلم باستقلال مستعمراتها، فإن الوضع فى جنوب أفريقيا أخذ اتجاها معاكسا استهدف تحقيق مزيد من دعم سلطة الأقلية البيضاء(١).

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك عوامل أخرى أثرت على حركة التحرير نذكر منها أن تنامى عملية تحضر الأفريقيين منذ أوائل القرن الحالى، واحتكاكهم بغيرهم من الأجناس، ثم دخول أفكار التجمع النقابى والحركة العمالية والأفكار الاشتراكية إليهم من خلال العمال الأوربيين المهاجرين إلى جنوب أفريقيا، كل ذلك كان له تأثير فى تنمية الوعى السياسى لدى الأفريقيين(٢).

وقد كان لكنائس البعثات التبشيرية فى جنوب أفريقيا دور فى بث الوعى السياسى بين الأفريقيين، ذلك أن الأفريقيين الذين اعتنقوا المسيحية خرجوا من دائرة الخضوع للسلطان القبلى إلى دائرة الولاء للكنيسة، بدءوا يشكلون نخبة جديدة، أصبح يربط بينها – على اختلاف الانتماءات القبلية – رباط واحد هو المسيحية، وكان ذلك فى حد ذاته مؤشرا على بدء ظهور وعى سياسى أفريقى، وقد أخذ هذا الوعى يزداد عمقا حين راحت معظم كنائس التبشير تمارس التفرقة العنصرية داخلها بين أتباع الدين الواحد استنادا إلى اللون سواء فى إقامتها للشعائر الدينية لكل جنس على حدة وسواء فى إنكارها لتحمل الأفريقيين أى دور قيادى فى الكنائس، وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة الكنائس المنفصلة أو ما عرف "بالأثيوبية " حيث نشأت الكنيسة الأثيوبية الأفريقية مستقلة عن كنائس البعثات التبشيرية البيضاء عام ١٨٩٢، والتى

---

(1) Ibid., pp. 103 – 104.

(2) F.Meli, "Nationalism and Internationaslism in South African Luberation", In The African Communist, No., 57, 2nd Quarter 1974, Pp. 42 – 43.

ارتبطت بالكنيسة الأفريقية الميثورستيه الأسقفية للزنـوج الأمـريكيين فـى الولايات المتحدة منذ يونيو ١٨٩٦، ومنذ البداية فإن وظائف هـذه الكنـائس امتدت إلى أبعد من ممارسة الشعائر الدينية وراحت تمثل القومية السوداء فى مراحلها الأولى(١).

ولما كان الهيكل التعليمى في جنوب أفريقيا فى هـذه الفتـرة لا يـسمح بالتعليم العالى لقلة عدد الطلاب من جانب، ونقص الإمكانيات المادية والفنيـة لدى بعثات التبشير من جانب آخر، فـإن عـددا مـن الطـلاب الأفـريقيين المسيحيين، وبمساعدة بعثات التبشير، قد سافر لاستكمال تعليمه العـالى فـى الخارج وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد قـدر عـدد هؤلاء بما يتراوح بين ١٠٠-٤٠٠ طالب فى السنوات الأولـى مـن القـرن العشرين، وقد تأثر أولئك الذين سافروا إلـى الولايـات المتحـدة بحركـات الأفرو-أمريكان، وحركة الجامعة الأفريقية التى كانت آخذه فى الازدهار فى هذه الفترة، كما تأثر أولئك الذين سافروا إلى بريطانيـا بالتقاليـد الليبراليـة والبرلمانية. وعندما عاد هؤلاء إلى بلدهم فإنهم حملوا معهم رؤية نقدية جديدة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعبهم، فقد اعتنقـوا مثاليـات التسامح العنصرى، واعتقدوا فى أهمية التطور التدريجى من خـلال زيـادة المشاركة السياسية للأفريقيين المتعلمين فى إطار مجتمع متعدد الأجناس(٢).

---

(1) Clement Tsehleane Keto, Black American Involvement in South frica's Race Issue : Perspectives and Prospects, Paper Presented at 15th Annual Meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Now. 8-11, 1972, P. 4.

(2) A.P. Walshe, " The Origins of African Political Consciousness in South Africa", in the Journal Of Modern African Studies, vol. 7, No. 4, 1969, Pp. 590 – 596.

ويشير المؤلف إلى أن القس جون ديوبى أرسل إلى الولايات المتحدة أوائـل القـرن الحالى فى بعثة مولتها إحدى كنائس التبشير الأمريكية فى جنوب أفريقيا، وأنه تأثر هناك=

وهكذا فإن إخضاع القبائل الأفريقية ككل للنفوذ الاستعماري ثم ظهور قوى اجتماعية جديدة من العمال الأفريقيين والمثقفين الأفريقيين المسيحيين، فضلا عن تعدد المناهل الفكرية لهذه القوى الاجتماعية الجديدة بالإضافة إلى تقاليد الكيب الليبرالية، وفوق ذلك الاضطهاد الذي أخذت تحس به هذه القوى الجديدة كل ذلك وغيره أفرز القيادات الأولى لحركة التحرير في جنوب أفريقيا، كما أثر على تنظيمات الحركة وأفكارها وممارستها.

وفي إطار هذه الأوضاع فليس بمستغرب إذن أن تستند حركة التحرير في جنوب أفريقيا عند نشأتها إلى قاعدة حضرية، وأن تنحدر قياداتها الأولى من بين صفوف مثقفي الطبقة الوسطى ممن تلقوا تعليمهم في الخارج، واعتنقوا المسيحية وتأثروا بكل التراث الفكري الذي حملوه معهم، وليس بمستغرب كذلك أن تساهم كافة الأجناس في جنوب أفريقيا – من بيض،

=بأفكار بوكر واشنطن والتي تتلخص في أن العدالة يمكن أن تتحقق دون حصول الزنوج على حقوقهم السياسية، إنما من خلال تحسين ظروفهم الاقتصادية ذاتيا. وعندما عاد ديوبي إلى جنوب أفريقيا فإنه أنشأ معهد أو هلانجي في ناتال – على غرار معهد الزنوج في أمريكا الذي أقامة بوكر واشنطن – بهدف تدريب الزولو – في إطار المسيحية – على العمالة غير الماهرة في المنازل، والمخازن والورش والمزارع، ثم تدريبهم بعد ذلك على العمالة الماهرة. وقد أدى ذلك إلى أن يطلق على ديوبي اسم "بوكر واشنطن ناتال" – ويشير المؤلف إلى أن أفكار ويليام دبيوا هي الأخرى قد انتشرت في جنوب أفريقيا في هذه الفترة، وهي الأفكار التي تركز على ضرورة إقامة تنظيمات سياسية للزنوج بهدف تمكينهم من الحصول على حقوقهم السياسية، ويستدل على ذلك من أن أحد المثقفين الأفريقيين وهو تنجو جابافو، والذي تلقى تعليمه في جنوب أفريقيا قد تمكن من إقامة علاقات مع زنوج الولايات المتحدة، وأنه حضر المناقشات التمهيدية في عام ١٨٩٩ – والتي سبقت انعقاد مؤتمر الجامعة الأفريقية الأول عام ١٩٠٠، كما أنه تقابل هو والقس الأفريقي روبوسانا مع ويليام دبيوا في مؤتمر الأجناس عام ١٩١١.

وأفريقيين، وملونيين، وهنود – فى تشكيل فلسفات وتكتيكات حركة التحريـــر الوطنى الأفريقى وكذا فى أنماطها التنظيمية بالسلب والإيجاب(١).

ومنذ بداية القرن الحالى بدأت التنظيمات السياسية الأفريقية فى الظهــور، فمع انتهاء حرب البوير عام ١٩٠٢، وخضوع المستعمرات الأربع فى جنوب أفريقيا (ناتال – ترانسفال – الكيب – أورانج) للنفوذ البريطانى، فإن الـدوائر الاستعمارية البريطانية بدأت فى مناقشة مصير هذه المــستعمرات متجاهلـة تماما مسألة اشتراك الأفريقيين فى هذه المناقشات. وقد دفع ذلــك الأفــريقيين إلى إنشاء تنظيماتهم السياسية فى المستعمرات الأربع، ففى مــستعمرة ناتــال تشكل المؤتمر الأهلى لناتال، وفى الكيب تشكلت رابطة الأمن الأهليــة فــى ترانسكاى، والمؤتمر الأهلى لجنوب أفريقيا فى غربى الكيب، وفــى أورانــج تشكلت رابطة الأمن الأهلية لمستعمرة نهر أورانج، وفــى ترانــسفال تــشكل مؤتمر ترانسفال، واتحاد بابيدى، ورابطة باسوتو. والملحوظة الهامة فى هــذا المضمار أن كل تنظيم من التنظيمات السابقة ادعى تمثيله للأفــريقيين ككــل داخل كل مستعمرة على حده بصرف النظر عن الولاءات والانتماءات القبلية. على أنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن كل هذه التنظيمات استندت إلــى قاعــدة حضرية، واعتمدت فى عضويتها وقياداتهــا علــى الأفــريقيين المــسيحيين المتعلمين، ولم تحظ بتأييد من الزعماء القبليين،

وفضلا عما تقدم فإنها كانت تسعى للتعاون مع السلطة الاستعمارية بهدف الحفاظ على حقوق الأفريقيين من جانب، وتحقيق التقدم التدريجى لهــم مــن جانب آخر، ثم انها لم تكن تسعى إلى حــصول الأفــريقيين علــى حقــوقهم

---

(1) Gwendolen M. Carter, Op.cit., P. 104.

السياسية فورا، وإنما تدريجيا، بعد أن تتاح لهم فرص الحصول على القدر المناسب من التعليم (١).

على أن انعقاد المؤتمر الوطنى عام ١٩٠٨ – والذى ضم ممثلى الأفريكانرز والبريطانيين فقط فى المستعمرات الأربع – لوضع مسودة دستور اتحاد جنوب أفريقيا، واتجاه المؤتمرين إلى تقنين الحاجز اللونى وتجاهل حقوق الأفريقيين تماما، قد أدى إلى رد فعل من جانب الأفريقيين دفعهم إلى تجاوز الولاءات القبلية وتخطى الحدود الإقليمية للمستعمرات الأربع حيث اجتمع ممثلون عن الأفريقيين فى المستعمرات الأربع عام ١٩٠٨ لبحث مسودة الدستور وإبداء رأيهم فيها، وأعقب ذلك تقديم عريضة من المؤتمر الأهلى لترانسفال إلى السلطة الاستعمارية يطلب فيها منح حق التصويت العام للجميع على قائمة موحدة بالإضافة إلى وجود قائمة منفصلة للأفريقيين الذين لم يستوفوا الشروط اللازمة لتأهيلهم للتصويت على القائمة الموحدة (٢).

وطوال عام ١٩٠٩ انعقدت عدة مؤتمرات إقليمية للأفريقيين فى المستعمرات الأربع للنظر فى مسودة دستور الاتحاد، وقد توجت هذه الجهود بانعقاد المؤتمر الأهلى لجنوب أفريقيا فى مارس ١٩٠٩ والذى حضره ستين مندوبا منتخبين عن المؤتمرات الإقليمية وقد هاجم المؤتمرون الحاجز اللونى وعدم مد الحقوق السياسية إلى غير الأوربيين فى المستعمرات الشمالية (ترانسفال – أورانج – ناتال)، وأرسل وفدا إلى لندن لحث البرلمان البريطانى على تعديل الدستور، كما انتخب لجنة تنفيذية "لتعزيز التنظيم والدفاع عن مصالح الأهالى"(٣).

---

(1) A.P. Walshe, Op.cit., Pp. 600 – 602.
(2) Ibid., Pp. 602 – 605.
(3) F. Meli, " A nation is born", in The African Communist Vol. 48, 1st Quarter 1972, P. 22.

وبصرف النظر عما صدر من قرارات عن المؤتمر، فإن انعقاده فى حد ذاتـــه كان يعد بادرة على ظهور الوعى السياسى الوطنى الأفريقى الذى يتخطى الولاءات القبلية،بل والحدود الإقليمية الضيقة لكل مستعمرة على حدة، بل ان هذا المؤتمر هو الذى يشكل اللبنة الأولى لنشأة أول حركة تحرير وطنية أفريقية حديثة فـــى جنـــوب أفريقيا وهى المؤتمر الوطنى الأهلى الأفريقي عام١٩١٢،وهو الذى أصبح يعـــرف منذ العشرينيات بالمؤتمر الوطنى الأفريقى.

المبحث الأول

المؤتمر الوطنى الأفريقى African National Congress

عقب إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا وتجاهل دســتوره لحقــوق الأفــريقيين وتقنينه للحاجز اللونى، فإن جماعة من المثقفين الأفريقيين الذين تلقوا تعليمهم فى الخارج أخذوا يدعون إلى ضرورة إقامة تنظيم سياسى واحد للأفــريقيين يعزز من وحدتهم، ويدافع عن حقوقهم. وقد أسفرت جهــودهم عــن انعقــاد المؤتمر التأسيسى للمؤتمر الوطنى الأهلى لجنوب أفريقيا فى بلومفونتين فــى ٨ يناير ١٩١٢، وقد حضر المؤتمر العديد من زعماء القبائل، ورجال الــدين الأفريقيين ـــ بالإضافة إلى المثقفين الأفريقيين، إذ انتخب القس جون ديــوبى أول رئيس للمؤتمر – حصل على تعليمه فى إحدى الجامعــات الأمريكيــة – كما انتخب سولومون بلاتيجى سكرتيرا عاما له – صحفى وكاتب – وانتخــب د. كاسيمى أمينا عاما للصندوق – تلقــى تعليمــة فــى جــامعتى كولومبيــا وأكسفورد (١).

(1) Duma Nokwe, Op.cit., P. 30.

وأنظر أيضا :

ANC of South Africa, (Dar es Salaam : ANC Office) , Nov. 7, 1963, P. 7.

على أن الهيكل التنظيمة للمؤتمر الوطنى قد تأثر إلى حد ما بالنمط البرلمانى البريطانى، فقد أوجد إطارا تنظيميا يسمح بتمثيل خاص لزعماء القبائل حين نص دستور المؤتمر على وجود مجلسين: مجلس للزعماء وهو المجلس الأعلى، ومجلس للعموم وهو المجلس الأدنى(١).

وقد أعلن المؤتمر أنه يسعى لتوحيد كل " التنظيمات الصغيرة " فى هذا "التنظيم السياسي الوطنى الكبير"، وأكد أن هدفه يتمثل فى توحيد كل القبائل الأفريقية المختلفة وأنه سيطالب باسم كل الجنوب أفريقيين السود بالحقوق المتساوية والعادلة(٢)، وأنه سيتبنى المطالب السياسية للشعب فى كل المناسبات. أو على حد قول د. كاسيمى فان المؤتمر يسعى إلى "إيجاد السبل والوسائل لإنشاء اتحاد وطنى واحد، بهدف خلق وحدة وطنية للدفاع عن حقوقنا وامتيازاتنا"(٣).

وقد فتح باب العضوية فى هذا التنظيم الجديد لكل الأفريقيين على اختلاف قبائلهم ودياناتهم واتجاهاتهم الفكرية، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبذا فإن المؤتمر الوطنى الأفريقي منذ نشأته لم يكن حزبا سياسيا بالمعنى البرلمانى الضيق للاصطلاح وإنما كان حركة تحرير وطنى عريضة تضم فى صفوفها كل الأفريقيين الذين يرغبون فى تحقيق التحرير الوطنى للشعب الأفريقي، كذلك فإن نشأة المؤتمر كانت تعنى ميلاد أمة، وخلق ولاء وطنى عريض يتخطى الولاءات القبلية الضيقة (٤).

---

(1) F. Meli, A nation.. Op. cit., P. 22.
(2) Edward Roux, Op.cit., P. 110.
(3) Duma Nokwe, Op.cit., P. 30.
(4) ANC of South Africa, Op.cit., P. 7.

زعامة المؤتمر:

لم يكن الجيل الأول من قادة المؤتمر – وبخاصة الأعضاء البارزين فى اللجنة التنفيذية الوطنية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية – مؤهلا لإنماء وتطوير القومية الأفريقية ومرجع ذلك عدة أسباب أهمها: انغماس هؤلاء فى أسلوب الحياة المسيحى والغربى، وتخليهم عن الجماهير، واستمرار اعتمادهم، إلى حد ما، على الولاءات القبلية.

فقد تلقى هذا الجيل تعليمه فى الإرساليات، واعتنق المسيحية، وحصل العديد من أفراده على شهادات علمية من الخارج، وتأثروا بالديمقراطية المسيحية، وقد ظهر هذا الجيل فى وقت كان فيه الأفريقيون فى الكيب يتمتعون بحق التصويت، وكان لأفراد هذا الجيل ارتباطات مع الليبراليين البيض المسيحيين الأمر الذى جعلهم يعتنقون أسلوب التطور التدريجى باعتباره يخدم مصالحهم، وعليه فقد كانت المشكلة الرئيسية أمام هؤلاء القادة تتمثل من جانب فى الدعوة إلى الوعى الليبرالى المسيحى المتوارث عن الرجل الأبيض، ومحاولة رفع مستوى الأفريقى اقتصاديا وتعليميا وفقا للقيم الغربية من جانب آخر وقد اعتقدوا أن المساواة ستعد من طبائع الأشياء عندما يحصل الأفريقى على المستويات المطلوبة من التعليم والمدنية فى إطار من كسب تعاطف البيض. وهو الأمر الذى كان يشكل الأهداف الرئيسية لأول دستور للمؤتمر(١).

---

(1) **Fatima Meer, " African Nationalism, Some Inhibiting Factors", In Heribert Adam(ed.), Op.cit., P. 126.**

جدول رقم (٧)

أسماء ومراكز ومهن أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية الأولى للمؤتمر الوطني الأفريقي

الاسم	المركز والمهنة
القس / جون ديوبي	رئيس المؤتمر (طبيب، تلقى تعليمه الجامعي في إحدى الجامعات الأمريكية).
القس/ روبوسانا	نائب الرئيس (قس، حاصل على الدكتوراه الفخرية في الآداب من جامعة ماكنلي بأمريكا).
سولومون بلاتيجي	السكرتير العام (رئيس تحرير صحيفة Ntsala بكمبرلي، ومؤلف العديد من الكتب).
مونتسوا	السكرتير الإداري (محام أمام المحكمة العليا بجوهانسبرج).
د. كاسيمي	أمين الصندوق (محام أمام المحكمة العليا بجوهانسبرج، تلقى تعليمه في جامعتي كولومبيا وأكسفورد).
بابيكيلا	المتحدث الوطني (مقاول بناء).
القس/ مكوبولي	الزعيم الروحي للمؤتمر (قس ميتودستي)
القس / نجكابيبا	مساعد الزعيم الروحي (رئيس الكنيسة الإثيوبية)
ماكجاتو	نائب الرئيس (رئيس الكنيسة الميتودستية لويلز - تلقى تعليمه الجامعي في بريطانيا).
مانجينا	نائب الرئيس (محام - تلقى تعليمه الجامعة في بريطانيا).
بليم	نائب الرئيس (رجل أعمال).

مصادر الجدول :

a) Gail M. Gerhart & Thimaskaris, " Political Profiles 1882-1964", Vol. 4, in Thomas Karis & Gwendolen M. Carter (eds.), From Protest to challenge, A Documentary History of African Politics in South Africa 1882-1964, (Stan-ford: Hoover Institution press, 1977), P. 68, 73 , 74, 104, 126, 134.

b) Leokuper, An African Bourgeoisie..op. cit., Pp. 101-102.

وانطلاقا مما تقدم فإن تعاون قادة هذا الجيل مع الحكومة لم يكن موضع غرابة، وقد أدى مثل هذا الأمر، وعلى عكس توقعاتهم، إلى مزيد من استغلال واضطهاد الشعب الأفريقي على نحو ما حدث في قانون الأرض لعام ١٩١٣، ثم قانون الأرض لعام ١٩٣٦ والذي وضع الناخبين الأفريقيين في الكيب على قائمة انتخابية منفصلة، ورغم معارضة هؤلاء القادة للقانونين إلا أنهم اقتصروا في معارضتهم لهما على إرسال الشكاوى المهذبة والوفود سواء إلى لندن أو إلى حكومة جنوب أفريقيا، دون أن يلجأوا إلى مواجهة الحكومة بعمل إيجابي يوقف تنفيذ هذين القانونين بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين اشتركوا في مجلس تمثيل الأهالي الذي أقامته الحكومة بموجب قانون عام ١٩٣٦، وهو المجلس الذي ألغي عام ١٩٥١ عندما صدر قانون سلطات البانتو[1].

ومن جانب ثان فإن هؤلاء القادة راحوا يبحثون عن وسيلة يتخلصون بها من ثقافتهم الأفريقية التي تبدو متخلفة، ومن ثم وضعهم المتخلف، وذلك من خلال التشبع بالثقافة البيضاء، والتحول إلى " رجال بيض " وانتهى الأمر بهم إلى الاندماج في أسلوب الحياة الغربي أملا في إخفاء عرقهم وثقافتهم الأفريقية، على أن مثل هذه القيم التي اعتنقوها – من خلال دراستهم واحتكاكهم بالمجتمعات الغربية في الولايات المتحدة وبريطانيا – لم تكن تتمشى والوضع في جنوب أفريقيا حيث يتحدد وضع الفرد استنادا إلى لون بشرته، لكنهم رغم ذلك ظلوا يصرون على أن هناك علاقة حتمية بين الرجل الأبيض والقيم الغربية، وهو الأمر الذي أضعف دورهم وقضيتهم، كما ظلوا يشعرون بالخجل من تراثهم. وطالما أن شعبهم استمر في التمسك بهذا التراث فإن شعورهم بالخجل امتد إلى الشعب، وكان هذا يعني أنهم يخشون الجماهير

---

(1) Thomas Karis, Op.cit., P. 536.

الأفريقية مثلما يخشون البيض. وتأثرا بأصدقائهم الليبـرالين البـيض فـإنهم أصبحوا حلفاء مع المصالح البيضاء مدعين بـأن هـذه المـصالح تفرضـها الحضارة المسيحية، وأنه من الضرورى الحفاظ عليها بأى ثمن. لذلك لم يكن غريبا عدم تبنى هؤلاء القادة لقضية منح الحقوق السياسية للـشعب الأفريقـى على قدم المساواة مع البيض، وإصرارهم على أن الأبيض مؤهـل بطبيعتـه للحصول على هذه الحقوق، أما غير الأبيض فهو فى حاجة إلى قدر معقـول من التعليم وقسط معين من الرفاهية الاقتصادية حتى يصبح مؤهلا للتمتع بهذه الحقوق (١).

ومن جانب ثالث فإن هذا الجيل من قادة المؤتمر عجز عن إنماء وتطوير القومية الأفريقية بسبب أن أعضاءه اختفوا وراء القبلية، فـالمؤتمر الـوطنى الأفريقى فى نشأته كان تجمعا للزعماء القبليين والمثقفـين.، علـى أن هـذا التجمع أخذ فى التفكك منذ العشرينيات عندما تعارضت مـصالح الطـرفين، وكان مرجع ذلك اتجاه المؤتمر الوطنى الأفريقى إلـى الإرتبـاط بـالحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا الذى نشأ عام ١٩٢١ وذلك مـن خـلال الأعـضاء الأفريقيين فى الحزب الشيوعى الذين كانوا فى نفس الوقـت أعـضاء فـى المؤتمر. وقد أدى ذلك إلى إثارة مخاوف الزعماء القبليين من تهديد سلطانهم القبلى(٢). وإذا كان صحيحا أن الهدف المعلن للمثقفين الأفريقيين من قيـادات

---

(1) Fatima , Meer, "African Nationalism.. Op.cit., Pp. 127-128.

(٢) أثناء انعقاد المؤتمر الوطنى السنوى للمـؤتمر الـوطنى الأفريقـي فـى بلومفـونتين عام ١٩٢٨ عبر أعضاء المجلس الأعلى للمؤتمر من الزعماء القبليـين عـن هـذه المخاوف فأعلن أحدهم أن "القيصر كان رجلا عظيما فى بلده ويـسرى الـدم الأزرق فى عروقه مثلنا. فأين هو الآن ؟ وأعلن آخر " أنه سيكون يوما مشئوما بالنسبة لـى عندما يتولى حكمى رجل كان يفلح أراضى ويحلب أبقاري". أنظر :

Edward Roux, Op.cit., P. 211.

المؤتمر يتمثل فى بعث القومية الأفريقية، وبالتالى فهم ضد القبليـــة، إلا أنـــه يلاحظ القيم أن هؤلاء، ونظر لتعلمهم فى الخارج، لم يكتسبوا خبرة الاحتكاك القبلى وإن اكتسبوا القيم الغربية. وقد انتهى ذلك بهم إلى الارتبـــاط بقبـــائلهم حيث لم يكن يوجد مجتمع أفريقى غير قبلى يندمجون فيه، وأصـــبح هـــؤلاء يشكلون منافسا للزعامة القبلية التى اتجهت، ورغبة منها فى الحفـــاظ علـــى مراكزها، إلى التعاون مع الحكومة. وانتهى الأمر بالزعماء القبليين إلـــى أن يصبحوا موظفين تابعين للحكومة يحصلون على رواتب منها(١).

وأثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها بدأت تظهر قيادة جديـــدة مـــن بـــين صفوف عصبة شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى. والطابع الغالب علـــى هـــذه القيادة يتمثل فى أن معظم أفرادها ينتمون إلى أسر فقيرة، وأنهم فى معظمهـــم احترفوا العديد من المهن فى المزارع والمناجم فى بداية حياتهم، وأنهـــم فـــى غالبيتهم تلقوا تعليمهم فى جامعات جنوب أفريقيا حيث تعـــودوا علـــى عـــدم احترام الحواجز القبلية وحيث اكتسبوا خبرة الاحتكـــاك القبلـــى مـــن خـــلال اختلاطهم كطلاب فى المدارس والجامعات(٢).

---

(1) Fatima Meer, African Nationalism.. Op.cit., Pp. 128-129.

(2) من أهم الشخصيات البارزة فى هذه القيادة الشابه الجديدة كل من ليمبيدى ومدا، أوليفر تامبو، ووالتر سيسولو، ونسلسون مانديلا. ويلاحظ على هؤلاء أنهـــم – فيمـــا عـــدا مانديلا– كانوا ينتمون إلى أسر فقيرة، فوالد ليمبيدى كان عامل زراعة، ووالـــد مـــدا كان صانع أحذية، ووالد تامبو كان مزارعا فقيرا، وسيسولو تربى يتيما واشتغل عامل مناجم، وطباخ، وخباز، وعامل فى مصنع، كما يلاحظ على هؤلاء أنهم – فيما عـــدا سيسولو – قد درسوا القانون، واشتغل بعضهم بالمحاماه وأنهم جميعا حـــصلوا علـــى تعليمهم فى مدارس وجامعات جنوب أفريقيا. لمزيد من التفصيل أنظر :

Inez. Smith Reid, " Africa Nationalism in South Africa and Zimbabwe", in Christian P. Potholm & Richard Dale (eds.), Op.cit., Pp. 32 – 33.

وأنظر أيضا :

Gail M. Gerhart & Thomas Karis, Op.cit., Pp. 71 – 72 , 85 – 86.

وكان ذلك بداية لظهور تيار جديد داخل المؤتمر الــوطني راح يــرفض الاعتماد على الأيديولوجيات الأجنبية باعتبارها غير صالحة لمعالجة القــضية الأفريقية، ويعلن أن الوعي الليبرالي المسيحي لم يصلح أحــوال الأفــريقيين طالما أن المسيحية ذاتها قد انتهت إلى أن تصبح وسـيلة لتعزيــز مــصالح السيادة البيضاء وطالما أن دور الليبراليين البيض اقتصر على العمــل علــى تقليل التوتر ومنع الصراع، وهو الأمر الذى كان دائما على حساب المــصالح الأفريقية، وقد بشر هؤلاء بعهد جديد من الثقة بالنفس والاعتماد على الــذات. وعلى حين أن القادة القدامى رفضوا ماضيهم، فإن هؤلاء رفعوا شعار "العودة إلى أفريقيا"، واحترام التراث الأفريقي وبدعوا يــسعون لاجتــذاب الجمــاهير الأفريقية لمساندتهم، فنادوا بمقاطعة انتخابات كل الأجهزة الحكومية، ودعــوا إلى استخدام سلاح الإضراب والعصيان المدنى، وعدم التعاون مع الحكومــة، على أن هذا التيار لم يقدر له الاستمرار طويلا خاصة فيمــا يتعلــق بمــسألة الاعتماد على النفس وعدم التعاون مع التنظيمات السياسية للجماعات العرقية الأخرى، وكان مرجع ذلك أن الظروف التى تلت الحرب العالمية الثانية قــد فرضت ضرورة تعاون كافة التنظيمات السياسية لمختلف الجماعات العرقيــة داخليا لمواجهة الإجراءات القمعية لحكومة الحزب الــوطنى، كمــا فرضــت تعاونها دوليا فى الأمم المتحدة، خاصة وأن الجماعة الهندية أبدت تعاطفها مع المسألة الأفريقية، ثم أن الحكومتين الهندية والباكستانية عرضتا مشكلة التفرقة العنصرية على الأمم المتحدة عام ١٩٤٦، وقدمتا تأييــدهما لوفــد المــؤتمر الوطنى الأفريقى بزعامة د. أكسوما – رئيس المؤتمر آنذاك – أثناء عــرض قضية شعبه أمام المنظمة العالمية وقد توج هــذا التعــاون بتــشكيل تحــالف المؤتمر عام ١٩٥٣ والذى ضم التنظيمات الــسياسية لمختلــف الجماعــات

الأخرى. وهو التحالف الذى أسفر عن صدور ميثاق الحرية عام ١٩٥٥ كبرنامج رسمى مشترك للتنظيمات المتحالفة[1].

ومنذ منتصف الخمسينيات أصبح المؤتمر أكثر كفاحية فى أسلوب نضاله وتحول إلى حركة جماهيرية عريضة، ورغم أن قيادته ظل يطغى عليها الطابع البورجوازى، إلا أنه لوحظ تزايد نسبة مشاركة الطبقة العاملة فى قيادة المؤتمر فى هذه الفترة، وقد كشف محاكمات الخيانة العظمى - والتى بدأت عام ١٩٥٦ واتهم فيها قيادات المؤتمر بالسعى لقلب نظام الحكم فى البلاد - إن غالبية المتهمين كانوا ينتمون إلى الطبقة البورجوازية، وإن كان يوجد عدد يعتد به بين المتهمين من بين صفوف الطبقة العاملة. والجدول التالى يوضح هذه الحقيقة.

جدول رقم (٨)

التركيب الطبقى لقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقي عام ١٩٥٦

مهن المتهمين فى محاكمات الخيانة العظمى	%
مهنيون	١٣
تجار، وسماسرة، ومصورين	١٤
أعمال كتابية وما يتعلق بها	٢١
قيادات عمالية	١٠
طلبة	٢
باعة	٨
حرفيون - يعملون لدى الغير أو لحسابهم - وسائقون وحمالون	١٤
عمال مصانع، وميكانيكيون، وغسالون، وعمال زراعة، وغيرهم من العمال.	١٧
مزراع فلاح	١
إجمالى	%١٠٠

مصدر الجدول :

Leo Kuper, op. cit., P. 103.

---

(1) Fatima Meer, African Nationalism.. Op.cit., 129-130.

ورغم ما سبق فإن التركيب العمرى والطبقى للقيـادة العليـا للمـؤتمر – اللجنة التنفيذية الوطنية – عام ٥٧ / ١٩٥٨ يشير إلى أن معظم أعضاء هـذه القيادة ممن تعدوا سن الأربعين كما يشير كذلك إلى غلبة الطابع البورجوازى على هذه القيادة.

والجدول التالى يوضح ذلك :

جدول رقم (٩)

التركيب العمرى والطبقى للجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى الأفريقى

الأعمار	النسبة	العدد	الطبقة	النسبة	العدد
٢٠-٢٩	–	–	النخبة المهنية	٧٠	٩
٣٠-٣٩	٣٠,٨	٤	طبقة وسطى	٢٢,٨	٣
٤٠-٤٩	٣٠,٨	٤	طبقة عاملة	–	–
فوق الخمسين	٣٨,٤	٥	نقابيون	٧,٢	١
			طلبة جامعة	–	–
الإجمالى	١٠٠%	١٣	الإجمالى	١٠٠%	١٣

مصدر الجدول :

Gail M. Gerhart, Black Power in South Africa, The Evolution of an Idedogy, (Berkeley : Univ. of California Press, 1978), Pp. 318 – 319.

على أنه فى حين أن القيادة العليا للمؤتمر كانت تحمل طابع كبر الـسن، والطابع البرجوازى فإن التركيب العمرى والطبقى للقيادات الوسطى والـدنيا للمؤتمر يشير إلى عكس ذلك، فمن خلال دراسة أجريت على عينة من هـذه القيادات بلغ عددها ٨٤ عضوا ممن اعتقلـوا عـام ١٩٥٦ بتهمـة الخيانـة العظمى، لوحظ أن غالبية هؤلاء دون سن الأربعين، وأن معظمهم ينتمى إلى الطبقة العاملة.

والجدول التالى يوضح هذه الحقيقة :

جدول رقم (١٠)

التركيب العمرى والطبقى للقيادات الوسطى والدنيا للمؤتمر الوطنى عام ١٩٥٦

الأعمار	النسبة	العدد	الطبقة	النسبة	العدد
٢٠-٢٩	١٤,٣	١٢	النخبة المهنية	٣,٦	٣
٣٠-٣٩	٤٧,٧	٤٠	الطبقة الوسطى	٤٥,٢	٣٨
٤٠-٤٩	٢٦,٠	٢٢	الطبقة العاملة		
فوق الخمسين	١٢,٠	١٠	والقيادات النقابية	٥١,٢	٤٣
الإجمالى	١٠٠%	٨٤	الإجمالى	١٠٠%	٨٤

مصدر الجدول :

Idem.

العضوية فى المؤتمر :

لم يكن المؤتمر الوطنى الأفريقى، فى سنواته الأولى، تنظيما للنخبة، كما أنه لم يكن فى نفس الوقت تنظيما جماهيريا[1]، ولم يكن مرجع ذلك وجود شروط معينة فى دستوره تقيد الانضمام إليه، فالعضوية فيه كانت مفتوحة لكل "الأفريقيين" الذين يتبنون قضية الشعب الأفريقى فى العدالة والمساواة، إنما كان مرجع ذلك طبيعة الظروف والأوضاع التى نشأ فيها المؤتمر، والتى فرضت فى الواقع أن يكون معظم أعضائه من المثقفين، والزعماء القبليين ممثلى سكان الريف، وذلك فى وقت كانت فيه الطبقة الأفريقية العاملة لا تزال ضعيفة، وقد أدى تعاون المؤتمر مع الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا ابتداء

(1) F. Meli, Nationalism & Intern.. Op.cit., P. 44.

من العشرينيات إلى خروج العديد من الزعامات القبلية على المـؤتمر خوفـا على مصالحها ومراكزها، وقبل بعض هؤلاء الزعماء فى النهاية العمل لـدى الحكومة كموظفين بأجر. وفى الوقت الذى أخذت فيه الطبقة العاملة الأفريقية فى النمو فإن المؤتمر لم يستطيع أن يجذب إلى صفوفة أعدادا كبيرة منها بـل أن اتحاد التجارة والصناعة الذى أنشأه كلمنت كادالى عـام ١٩١٩، كاتحـاد عمالى، تمكن من اجتذاب معظم العمال الأفريقيين إلى صفوفة منافـسا بـذلك المؤتمر، أما ذلك القطاع من العمال الأفريقيين الذى لم يكن مؤيدا لكادالى فقد اتجه للانضمام إلى الحزب الشيوعى، واستطاع من خلال عضويته المزدوجة فى الحزب الشيوعى والمؤتمر الوطنى أن يقيم علاقة التعاون بين التنظيمـين منذ العشرينات(١). وهى العلاقة التى ظلت قائمة حتى أواخر السبعينيات.

وهكذا فإنه منذ نشأة المؤتمر الوطنى الأفريقى وحتى الحـرب العالميـة الثانية فإن الطابع الذى ظل يطغى على عضويته يتمثل فى أنه يضم الجانـب الأكبر من المثقفين الأفريقيين وقلة من العمال، أو على حد تعبير بادمور فإن المؤتمر أصبح بمثابة "جيش جنرالات دون جنود "، وساده الضعف طوال هذه الفترة خاصة عندما راح كل جنرال يحارب الجنرالات الآخرين(٢).

لم تتغير القاعدة الاجتماعية لعضوية المؤتمر إلا عقب الحـرب العالميـة الثانية، وكان مرجع ذلك تنامى الطبقة العاملة الأفريقية، ثم ظهـور قيـادات جديدة للمؤتمر حصلت على تعليمها فى داخل البلاد، سـعت إلـى اجتـذاب العمال الأفريقيين إلى عضوية المؤتمر وعلى أية حال فإن المؤتمر الـوطنى

---

(1) George Padmore, Africa : Britain's Third Empire, (London : Dennis Dobson Ltd., 1948, P, 220.

(2) Idem.

الأفريقى ظل يرتكز على قاعدة حضرية بين صفوف المثقفين وعمال الحضر الأفريقيين حتى حظر نشاطه عام ١٩٦٠ [(١)].

ومنذ صدور الدستور الأخير للمؤتمر فى أواخر عام ١٩٥٧، فإن العضوية فى المؤتمر أصبحت مفتوحة "لكل شخص" فوق الثامنة عشرة، والذى يقبل مبادئ وسياسة المؤتمر ويكون مستعدا للالتزام بدستوره وتعليماته[(٢)]. وهو بذلك قد فتح باب العضوية، أمام جميع أبناء جنوب أفريقيا بما فيهم البيض مؤكدا بذلك أنه تنظيم وطنى عريض لا يسمح بالعنصرية فى صفوفه ولا يقبلها فى ممارساته.

على أنه رغم النص السابق ذكره فإن العضوية فى المؤتمر ظلت من الناحية الفعلية مقصورة على الأفريقيين وحدهم استنادا إلى مقولة أن الأفريقيين يستطيعون بمفردهم شن النضال لتحقيق أهدافهم، وإذا كان للجماعات العرقية المضطهدة الأخرى دور فهو دور تابع ومساعد وليس دورا أساسيا، ولما كان ذلك كذلك فإن المؤتمر الوطنى الأفريقى اكتفى بالتعاون مع الملونين والهنود والبيض من خلال تنظيماتهم التى تتفق أهدافها مع أهدافه دون أن يفتح باب العضوية الفردية أمام أبناء هذه الجماعات للانضمام إلى صفوفه[(٣)].

وقد استمر ذلك الوضع حتى انعقاد مؤتمر موروجورو بتنزانيا عام ١٩٦٩ وهو المؤتمر الذى قرر فتح باب العضوية الفعلية فى المؤتمر أمام غير الأفريقيين، وقد اعتبر هذا القرار تتويجا لمرحلة طويلة من تعاون

(1) Gwendolen M. Carter, Op.cit., P. 104.
(2) Constitution of African National Congress of South Africa, (Lusaka : ANC Office) , Jan 1958, P. 1.
(3) The ANC of S.A. , " Excerpts from Policy and programme" (Dar es Salaam: ANC External Mission), 1968, Pp. 21 – 22.

المؤتمر الوطنى مع الليبراليين والشيوعيين البـيض وأيـضا مـع الملـونين والهنود.

الهيكل التنظيمى للمؤتمر:

لم يصدر المؤتمر أول دستور حديث واضح له إلا فى عام ١٩٤٣ وقد وضع هذا الدستور هيكلا تنظيميا للمؤتمر إلا أنه عجز عن ربط هذا الهيكل ببعضه على نحو أدى إلى ظهور مشكلات متعددة تنظيمية ومالية وإشرافية داخل التنظيم. وفى محاولة للتخلص من هذه المشكلات تم وضع الدستور الجديد والحالى للمؤتمر أواخر عام ١٩٥٧.

على أن أسباب الضعف التنظيمى للمؤتمر كانت قد تعمقت على نحو جعل من الصعوبة بإمكان تلافيها بدستور جديد فى هذه المرحلة.

ويتشكل الهيكل التنظيمى للمؤتمر من أسفل إلى أعلى على النحو التالى:[1]

١- **الفروع**: وهى الوحدة القاعدية للفرع، ويتكون كل منها من عشرين عضوا على الأقل، ولكى يكون للفرع وجود رسمى فإنه يتعين تسجيله لدى اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى المقاطعة وينتخب الفرع سنويا لجنة الفرع التنفيذية التى تتكون من رئيس وسكرتير وأمين صندوق وستة أعضاء آخرين. وتتولى هذه مسئولية العمل الدعائى والتنظيمى للمؤتمر، وتجنيد أعضاء جدد، وهى تقدم تقاريرها فى هذا الشأن إلى اجتماع الفرع واللجنة الإقليمية دوريا، كما تقوم بانتخاب لجنة مصغرة من صفوفها لتتولى مسئولية العمل اليومى.

٢- **الإقليم** : وهو يتكون من ثلاثة فروع أو أكثر فى منطقة واحدة بغية تحقيق الانسجام بين نشاطات هذه الفروع. وعقب تشكيل الإقليم تقوم اللجان التنفيذية للفروع أعضاء الإقليم بانتخاب لجنة الإقليم سنويا فى اجتماع مشترك بينها، وتتكون لجنة الإقليم من رئيس، وسكرتير، وأمين صندوق، وعضوين آخرين، وعضو يمثل كل فرع داخل الإقليم، ومن

---

(1)Constitution of ANC of S.A. , Op.cit., p. 5-6.

مهام اللجنة تنسيق عمل ونشاطات الفروع، وإرسال تقارير بذلك إلى اللجنة التنفيذية للمقاطعة، كما تقوم بمتابعة تنفيذ تعليمات اللجنة التنفيذية للمقاطعة ولجنة عمل المقاطعة.

٣- **المقاطعة**: وينص دستور المؤتمر على أنه ولأغراض التنظيم فإن الدولة ستقسم إلى مقاطعات يحددها المؤتمر، وعلى مستوى المقاطعة توجد الأجهزة التنظيمية التالية:

(أ) مؤتمر المقاطعة – وهو أعلا جهاز تنظيمى للمؤتمر فى المقاطعة، ويتكون من مندوب ينتخبه كل فرع عن كل عشرين عضو فيه، على ألا يزيد عدد مندوبى أى فرع عن عشرة مندوبين، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للمقاطعة بحكم مناصبهم، ويجتمع المؤتمر سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعا استثنائيا بناء على طلب اللجنة التنفيذية للمقاطعة، أو بناء على طلب يقدم من ثلث الفروع فى المقاطعة على الأقل إلى اللجنة التنفيذية للمقاطعة، أو من جانب لجان الأقاليم. ومن مهام المؤتمر متابعة تنفيذ قرارات وتعليمات المؤتمر الوطنى واللجنة التنفيذية الوطنية، ولجنة العمل الوطنية ومناقشة التقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية للمقاطعة.

(ب) اللجنة التنفيذية للمقاطعة – وهى تنتخب سنويا من جانب مؤتمر المقاطعة وتعد بمثابة جهاز إدارى له، وتتكون من رئيس المؤتمر فى المقاطعة، ونائب الرئيس، وسكرتير، وأمين صندوق، ورئيس أو سكرتير عصبة المرأة فى المقاطعة – وهى التنظيم النسائى للمؤتمر – ورئيس عصبة الشباب فى المقاطعة – وهى التنظيم الشبابى للمؤتمر – وثمانية أعضاء آخرين وهى تجتمع كل ثلاثة شهور، ومن مهامها تنفيذ قرارات وتعليمات مؤتمر المقاطعة، واللجنة التنفيذية الوطنية، ولجنة العمل الوطنية، وإدارة أموال

وممتلكات المؤتمر فى المقاطعة، وإرسال تقارير إلى اللجنة التنفيذية الوطنية عن وضع التنظيم فى المقاطعة وأوضاعه المالية، وتنظيم الفروع والأقاليم فى المقاطعة.

(جـ) لجنة العمل للمقاطعة – وتنتخبها اللجنة التنفيذية للمقاطعة، وهى تتكون من سبعة أعضاء على ألا يبعد مقر إقامة هؤلاء عن مائة ميل من مقر مؤتمر المقاطعة، وتتولى اللجنة أعمال ووظائف اللجنة التنفيذية للمقاطعة، وترسل تقارير دورية إليها.

٤- <u>على المستوى الوطنى : توجد الأجهزة التالية :</u>

(أ) المؤتمر الوطنى – وهو أعلا جهاز للمؤتمر، يتكون من مندوب ينتخبه كل فرع عن كل عشرين عضو فيه، على ألا يزيد مندوبى أى فرع عن عشرة مندوبين بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية والوطنية بحكم مناصبهم، وهو يجتمع سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعا استثنائيا بناء على دعوة اللجنة التنفيذية الوطنية، أو بناء على دعوة مؤتمرى مقاطعتين. ومن مهام المؤتمر صياغة وإقرار سياسة وبرنامج المؤتمر الوطنى الأفريقى، واستلام ومناقشة التقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية الوطنية ومن اللجان التنفيذية للمقاطعات، ويقوم المؤتمر بوضع المبادئ الأساسية للسياسة العامة كما يمكن أن يعدل دستور وبرنامج المؤتمر.

(ب) اللجنة التنفيذية الوطنية – وتنتخب من جانب المؤتمر الوطنى لمدة ثلاث سنوات، ويمكن إعادة انتخاب أعضائها مرات متتالية، وهى تتكون من الرئيس العام (وهو الزعيم الوطنى للمؤتمر)، ونائب الرئيس، والسكرتير العام، وأمين الصندوق، وثمانية أعضاء آخرين. بالإضافة إلى رؤساء المقاطعات، والرئيس الوطنى أو السكرتير الوطنى لكل من عصبة الشباب وعصبة المرأة بحكم

مناصبهم. وهى تجتمع مرتين سنويا وتقوم فور انتخابها بتعيين المتحدث الرسمى للمؤتمر، ونائبه، والزعيم الدينى للمؤتمر ولا يشترط أن يكون هؤلاء من بين صفوف اللجنة التنفيذية الوطنية، ثم هى تقوم كذلك بتعيين السكرتير الوطنى للتنظيم. ومن مهامها متابعة تنفيذ قرارات وتعليمات المؤتمر الوطنى، وإرسال التعليمات وتلقى التقارير من لجان المقاطعات ولجان الأقاليم والفروع، والإشراف على أعمال وإدارة ممتلكات المؤتمر، كما تبذل كل جهدها لتنفيذ سياسة وبرنامج المؤتمر.

(جـ) لجنة العمل الوطنية – وتقوم اللجنة التنفيذية الوطنية باختيار أعضائها من بين صفوفها على ألا يزيد عددهم عن سبعة أشخاص ممن يقيمون فى مناطق لا تبعد أكثر من خمسين ميلا عن المقر الوطنى للمؤتمر.

المنظمات الجماهيرية للمؤتمر :

أنشأ دستور المؤتمر لعام ١٩٤٣، ومن بعده دستور ١٩٥٧، منظمتين جماهيريتين تابعتين للمؤتمر هما عصبة المرأة وعصبة الشباب.

١- عصبة المرأة – وهى تمارس نشاطها فى ظل التوجيه السياسى للمؤتمر، وتعتنق سياسة وبرنامج المؤتمر. وتتولى تجنيد وتنظيم النسوة "الأفريقيات" فى تنظيم قوى بحيث يشكل قوة إضافية للمؤتمر فى نضال التحرير الوطنى. وتقوم العصبة بحل المشكلات ومعالجة المسائل الخاصة بالمرأة، وتتولى الدعاية ضد الأبارتهيد والقوانين العنصرية بين النسوة الأفريقيات، كما تضع لائحتها التى لا تتعارض مع سياسة المؤتمر.

٢- عصبة الشباب – وقد نص دستور ١٩٥٧ على أن العصبة تهدف إلى تعبئة الشباب للنضال، واعدادهم لتولى قيادة المؤتمر، وأن العضوية فيها مفتوحة "لأى شخص" لا يتجاوز عمره الثلاثين عاما. على أنه ما أن

يصل الشخص إلى السن التى تؤهله لعضوية المؤتمر – وهى ثمانية عشر عاما – فإنه يصبح تلقائيا عضوا فى المؤتمر له كل الامتيازات وتقع على كاهله كافة الالتزامات. ومن مهام العصبة تعبئة الشباب الأفريقى، وأقلمة اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية بما يتمشى مع مبادئ المؤتمر، وتشجيع النشاطات الاجتماعية والثقافية بين الشباب ومعالجة المشكلات الخاصة بهم.

والشيء الملحوظ هنا ان المؤتمر الوطنى الأفريقى لم يقم تنظيما عماليا تابعا له رغم أهمية وجود هذا التنظيم بالنسبة لتمويل المؤتمر أو بالنسبة لنشر أفكاره ودعم نشاطاته بين صفوف العمال الأفريقيين. ولعل ذلك يرجع إلى أن قانون المساومة الصناعية لعام ١٩٢٤ قد عرف العامل على نحو استبعد غالبية القوة العاملة الأفريقية، كما أنه حظر على هؤلاء تشكيل أو الانضمام إلى النقابات العمالية المسجلة وإذا كان القانون قد سمح لهم بتشكيل نقابات عمالية غير مسجلة إلا أن مثل هذه النقابات تعرضت للاضطهاد والقمع من الحكومة، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن قانون المساومة الصناعية لعام ١٩٥٦ قد عرف العامل بأنه "أى شخص غير الأفريقى "، كما حظر على النقابات العمالية تقديم أية مساعدة مالية لأى تنظيم سياسى أو الولوج إلى ميدان السياسة.(١)

وترتيبا على ما تقدم فإن إقدام المؤتمر الوطني على تشكيل تنظيم عمالى تابع له كان يعنى أن مثل هذا التنظيم لم يكون مفيدا فى تمويل المؤتمر من جهة، ثم أنه سيكون غير مسجل من جهة أخرى، مع ما يعنيه ذلك من تعرض قيادته لخطر المطاردة وتحديد الإقامة والاعتقال، فضلا عن أن مثل هذا التنظيم كان ولابد أن يصبح تنظيما عماليا حصريا – أى لا يضم فى

---

(1) David Lewis, Op.cit., Pp. 173 – 188.

صفوفه إلا العمال الأفريقيين، وهو الأمر الذى يتعارض وسياسة المؤتمر فى فتح باب العضوية فيه وفى منظماته الجماهيرية لكل الجماعات العرقية فى البلاد.

ونتيجة لذلك فإن المؤتمر الوطنى استغنى عن ذلك بالتعاون الوثيق مع مؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا **SACTU** وهو التنظيم العمالى الذى نشأ عام ١٩٥٥ بعد قيام مجلس الاتحادات العمالية لجنوب أفريقيا **TUCSA** بطرد العمال الأفريقيين من عضويته، وقد ظل هذا التعاون قائما حتى أواخر السبعينيات(١).

ورغم أن الهيكل التنظيمى للمؤتمر والذى أقامه دستور عام ١٩٥٧ كان يستهدف بالأساس رفع كفاءة وقدرة التنظيم فى الممارسة إلا أن هناك جوانب ضعف عديدة اعترضت هذا الهيكل، وقللت من مقدرته على تعبئة الجماهير. ويمكن إيجاز جوانب الضعف هذه فيما يلى(٢):

١- عدم الانضباط داخل التنظيم - وكان مرجع ذلك الصراع على السلطة بين القيادات وهو الأمر الذى أدى إلى نمو "شلل" تنظيمية داخل المؤتمر، وأيضا فإن المؤتمر عانى من مشكلة ضرورة الاعتماد على الكادر المتطوع فى القيام بمهام التنظيم. وخاصة وأنه لم يكن فى استطاعته الاستعانة بموظفين دائمين بأجر، وبالتالى فقد اعتمد المؤتمر على خدمات يحصل عليها من أعضائه المستعدين لمنح بعض من وقتهم لأعمال المؤتمر. وإذا كان الموظفون المتطوعون مهمين لأية حركة سياسية إلا أن مثل هذه الحركة لا تستطيع أن تعتمد تماما على العمل التطوعى

---

(1) Africa Confidential, Vol.2; No.3, Jan , 30 , 1980, Pp. 3-4.

(2)Edward Feit, South Africa, The Dynamics of the African - National Congress, (London:Oxford Univ.Press, 1962), Pp. 17 –25.

وحده، لأن الأمر يتطلب إداريين متخصصين ومنظمين ثم أن الموظفين المتطوعين عادة ما يكونون أقل التزاما وانضباطا، ولا يستطيعون تقديم الوقت الكافي للحركة. ومع الافتقار إلى السيطرة، فضلا عن الخلاف بين الزعامات فإن المتطوعين أصبحوا في وضع لا يسمح لهم ببذل أقصى جهدهم في خدمة المؤتمر.

٢- ضعف الاتصال والتنسيق بين مستويات التنظيم - ذلك أن مثل هذا الأمر كان مفتقدا بين اللجان التنفيذية للمقاطعات واللجنة التنفيذية الوطنية، وكانت شبكة الاتصال التي يتم من خلالها إرسال المعلومات والتقارير والأوامر شبه معطله فلم ترسل التعليمات إلى الفروع في معظم الأحيان، بل أن الفروع كثيرا ما كانت تتجاهلها - إذا وصلت إليها - لضعف الرقابة والمتابعة، ثم أن العديد من الفروع كان يضم أعدادا ضخمة في عضويته على نحو أدى إلى صعوبة السيطرة على الأعضاء، كما أن قيادات الفروع كانت منشغلة بإدارة حملات المؤتمر على نحو لم يتح لها الوقت الكافي لمناقشة المسائل التنظيمية أو حتى أعداد تقارير عن أنشطتها. وكنتيجة لذلك فإن اللجنة التنفيذية الوطنية، وهي عصب التنظيم تركت دون معلومات كافية. ولم تكن هناك قوائم عضوية خوفا من استيلاء البوليس عليها، وتركت المستويات الدنيا دون مساءلة، بل انتهى الأمر إلى أن بعض فروع المؤتمر ظلت غير معروفة للجنة التنفيذية الوطنية.

٣- قلة التمويل - وكان مرجع ذلك عدة عوامل تتمثل في ضآلة اشتراكات الأعضاء وتخلف وسائل جمع وتوزيع الاشتراكات، وغياب أي تمويل خارجي. وذلك أن الاشتراك السنوي للعضو لم يكن يزيد على شلنين وستة بنسات، وهو على ضآلته إلا أنه كان يعد مبلغا كبيرا بالنسبة للدخول المنخفضة للأفريقيين، وقد أدى ذلك إلى صعوبة قيام المؤتمر

بوظائفه الأساسية فلم يكن في مقدوره إصدار نشرات دعائية مطبوعة إلا قليلا، كذلك فإن زيارات قيادات المؤتمر ومسئولية – (وهي التي ترفع معنويات الأعضاء) – للمستويات الدنيا للمؤتمر لجمع التبرعات كان يصعب القيام بها، فضلا عما يطلبة انعقاد المؤتمر الوطني السنوي، ومؤتمرات المقاطعات من أموال لتنظيم مثل هذه المؤتمرات، وقد أضيف إلى الصعوبات التي خلفتها قلة اشتراكات الأعضاء صعوبة أخرى تتمثل في تخلف وسائل جمع وإنفاق وتوزيع مثل هذه الاشتراكات. ذلك أن الدستور قد نص على أن يقوم كل عضو بدفع اشتراكه لفرعه الذي يحتفظ بجزء منه ويرسل الجزء الآخر إلى اللجنة التنفيذية للمقاطعة، وهذه هي الأخرى تحتفظ بجزء وترسل الباقي إلى اللجنة التنفيذية الوطنية، وقد ترتب على ذلك أن أصبحت المستويات العليا للمؤتمر واقعة تحت رحمة المستويات الدنيا ماليا[1]، فحيث لا توجد قوائم عضوية، أو وسيلة ملائمة لجمع الاشتراكات فإن المراجعة المالية باتت هي الأخرى مستحيلة.

يضاف إلى ما تقدم أن الطابع الكفاحي للمؤتمر، فضلا عن توجهه الاشتراكي منذ الخمسينيات، أدى إلى صعوبة حصوله على تبرعات من الأثرياء الأفريقيين والهنود، وبالتالي لم يكن أمامه أي خيار إلا الاعتماد على التمويل الضئيل الذي يتحصل عليه من اشتراكات أعضائه، وقد قلل ذلك من مقدرته على الاتصال بالجماهير سواء من خلال الكلمة المكتوبة أو المسموعة[2].

رغم كل ما تقدم فإن المؤتمر تمكن من تدشين العديد من الحملات السلمية المعادية للأبارتهيد، والتي تطالب بالمساواة والعدالة للجميع حتى تم حظر

---

(1) أنظر في ذلك:

Constitution of ANC of S.A, Op.cit., P. 16,

(2) Edward Feit; Op.cit., Pp. 24 – 25.

نشاطه عام ١٩٦٠ وانتقل ليتحول إلى تنظيم سرى، مع ما يفرضه مثل هـذا التحول من تغيرات فى الهيكل التنظيمى، فضلاً عما يضيفه ذلك من صعوبات أخرى إضافية فى عمليات الإتصال والتنسيق.

وعقب تحول المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى تنظيم سرى، يمارس نـشاطه الأساسى من المنفى، فإن عدة تغيرات حدثت فى الهيكل التنظيمى للمؤتمر من أهمها ما يلى:

١- إنشاء تنظيم عسكرى للمؤتمر أواخر عام ١٩٦١ وهو "رمح الأمة".

٢- ما قررة مؤتمر موروجورو بتنزانيا عام ١٩٦٩ حين انتخب لجنة تنفيذية وطنية جديدة مصغرة برئاسة أوليفـر تـامبو كـرئيس عـام للمـؤتمر، وعضوية كل من ماركس، ومابدها، وموسيس كوتـانى، وجوماسـيوس، ونكوبى، وموكجومانى، وبيليسو، وقد أنشأ المـؤتمر كـذلك مـا سـمى بالمجلس الثورى الذى يمثل كل "الجماعات الوطنية"، والقوى الثورية فـى جنوب أفريقيا، وقد ضم هذا المجلس بين صفوفه كلا من د.يوسـف داذو (هندى) وريجى سبتمبر (ملون) وجوسـلوفو (أبـيض) تحـت رئاسـة أوليفرتامبو(١).

٣- تحول عصبة شباب المؤتمر عقب مؤتمر مورجـورو إلـى مـا أسـمى "القطاع الطلابى والشبابى للمؤتمر الـوطنى الأفريقـى"، وقـد ترأسـه سكرتارية معينة من قبل اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر تخضع للإشراف والتوجيه السياسى من جانب اللجنة التنفيذية الوطنية وبخاصة من جانـب السكرتير العالم للمؤتمر، وقد فتح باب العضوية فى هـذا الجهـاز لكـل شباب وطلبة جنوب أفريقيا فى الخارج بصرف النظر عـن الجـنس أو

---

(1) Richard Gibson, African Liberation Movements, - Contemporary Struggles Against With Minority Rule, (London: Oxford Univ. Press, 1972,) , P. 73.

اللون أو الأصل والذين يقبلون مبادئ وسياسة وبرنامج المؤتمر. وقد أوكل لسكرتارية الجهاز مهمة تنفيذ كل قرارات وتوصيات اللجنة التنفيذية الوطنية بين الشباب والطلبة فى الخارج والقيام بتنسيق نشاطات فروع القطاع فى الخارج، بحيث تكون الأداة الوحيدة للاتصال مع كل التنظيمات الطلابية والشبابية العالمية[1].

الخلافات والانشقاقات داخل المؤتمر:

واجه المؤتمر منذ نشأته عديدا من أوجه المعارضة من داخلة ومن خارجة فبالإضافة إلى المعارضة الشديدة من جانب نظم حكم الأقلية البيضاء لوجوده ولنشاطاته، فإن المؤتمر واجه من وقت لآخر معارضة تتفاوت ما بين منافسات سياسية محدودة بين أعضائه، إلى نشاطات انقسامية داخل صفوفه، ورغم ذلك ظل المؤتمر حيا واستطاع أن يتخطى ويتجاوز هذه التحديات، وإلى جانب الخلافات الداخلية بين صفوف المؤتمر، فإنه واجه تحديات من تنظيمات أخرى مستقلة، ففى العشرينيات واجه المؤتمر تحديا قويا من جانب اتحاد التجارة والصناعة بزعامة كليمنت كادالى والذى بدأ كاتحاد عمالى للأفريقيين ثم تحول نشاطه إلى الميدان السياسى وراح يجتذب العمال الأفريقيين إلى صفوفه على حساب المؤتمر، وفى الثلاثينيات واجه المؤتمر تحديا من جانب مؤتمر كل الأفريقيين حين حاول هذا المؤتمر استيعاب كل فصائل حركة التحرير الوطنى فى إطاره من خلال هيكل تنظيمي فيدرالى يتيح لزعامات الجماعة الملونة تولى قيادة فروع المؤتمر الوطنى فى الكيب، وقد خرج المؤتمر الوطنى على مؤتمر كل الأفريقيين مؤكدا على ضرورة

(1) Working Document of ANC youth and students for the - Mobilisation of ANC Youth and Students Abroad , Issued by Secretariat of the ANC Youth and , Students Section. Morogoro, Tanzania, Sep., 1969, pp. 2-6.

وجود تنظيم مركزى موحد. وفى الأربعينيات واجه المؤتمر الوطنى تحديا من جانب الحزب الديمقراطى الأفريقى تحت زعامة بول موساكا الذى خرج على المؤتمر وراح يكيل له التهم ويوجه الانتقادات إلى زعامته، أما فرع المؤتمر فى ترانسفال فقد واجه المتاعب عندما قام سيلوبى ثيما المتحدث الوطنى للمؤتمر واحد المؤسسين القدامى له - بالانشقاق على المؤتمر وتشكيل كتله المتعلقين الوطنين **Nationalist Minded Block** بالتعاون مع جوسياس مادزيونيا الذى أصبح عضوا قياديا ومؤسسا لمؤتمر الوحدة الأفريقية عام ١٩٥٨[١].

ورغم كل هذه التحديات و الانشقاقات فإن الشعب الأفريقى ظل على ولائه للمؤتمر ومكنه ذلك من تجاوز هذه التحديات، والاستمرار فى تحمل رسالته. ذلك اتحاد التجارة والصناعة ومؤتمر كل الأفريقيين، والحزب الديمقراطى، وكتلة المتعلقين الوطنيين، لم يعش أى منها طويلا ودخلت دائرة النسيان.

على أنه فى فترة الخمسينيات حدث أخطر خلاف داخل المؤتمر بين جناحين أحدهما هو ما أصبح يطلق عليه وصف "الأفريكانست"- أو الأفريقانيين - والآخر هو ما بات يوصف باسم "الميثاقيين" - نسبة إلى ميثاق الحرية [٢].

وقد ثار هذا الخلاف وتعمق داخل المؤتمر الوطنى عندما قام المؤتمر فى عام ١٩٥٣ بتشكيل تحالف المؤتمر مع كل من مؤتمر الديمقراطيين (وقد تشكل عقب حل الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا عام ١٩٥٠ من مجموعة من

---

(1) ANC of S.A. (Dar es Salaam : ANC Office) , Nov. 7, 1963, Pp. 15-16.

(2) لمزيد من التفصيل حول هذه الخلافات أنظر :

Edward Feit, Op.cit., Pp. 11-18.

الليبراليين والشيوعيين البيض)، والمؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا، ومنظمة الشعب الملون، ثم مؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا، وهو التحالف الذى أسفر عن صدور ميثاق الحرية فى عام ١٩٥٥ كبرنامج رسمى تلتزم به التنظيمات المتحالفة.

وقد عارض الأفريكانست قيام المؤتمر بالتعاون أو التحالف مع التنظيمات السياسية للجماعات الأخرى على أساس أن الهنود والأوربيين يستفيدون من اضطهاد واستغلال الأفريقيين، ومن ثم فإن هؤلاء ليس بمقدورهم التحالف لشن نضال حقيقى من شأنه الأضرار بمصالحهم الاقتصادية، وفضلا عن ذلك فإن أيا من مؤتمر الديمقراطيين أو المؤتمر الهندى ليس له قاعدة شعبية قوية بين جماعته، ومن ثم فإن التحالف معهما لن يشكل أية إضافة حقيقة للمؤتمر الوطنى الأفريقي.

ومن جهة أخرى فقد ثار خلاف بين الجناح اليسارى والجناح اليمينى داخل المؤتمر حول مستقبل جنوب أفريقيا فهل يجب النضال لإنشاء دولة اشتراكية متعددة الأجناس أو دولة يسيطر عليها الأفريقيون؟ ولقد سعى الجناح اليسارى للحصول على تأييد الجماعات العرقية الأخرى لدفع موقفه فى المناداة بإنشاء دولة اشتراكية متعددة الأجناس، فى حين عارض الأفريكانست هذا الموقف وطالبوا بإنشاء دولة يسيطر عليها الأفريقيون، ودون تحالف مع الجماعات العرقية الأخرى لتحقيق هذا الهدف على أنه لما كان كل من الجناح اليسارى المتطرف، والجناح اليمينى المتطرف داخل المؤتمر غير قوى بالدرجة الكافية لفرض آرائه على المؤتمر، فإن المجموعات الاشتراكية معا شكلت أغلبية داخل المؤتمر، وباتت قادرة على دفع مسألة التحالف مع تنظيمات الجماعات العرقية الأخرى، وقد تم تعزيز مركز هذه المجموعات نتيجة لسيطرة الزعامات الشيوعية على المؤتمر الهندى منذ أواخر الأربعينيات، ونتيجة للاتجاه اليسارى لكل من مؤتمر الديمقراطيين ومنظمة

الشعب الملون، فضلا عن تدفق الشيوعيين الأفريقيين للانضمام إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى عقب حل الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا عام ١٩٥٠. وقد أصبحت قيادة هذا التحالف في يد المؤتمر الوطنى الأفريقي، فى حين أن قيادة التنظيمات الأخرى المتحالفة كانت فى معظمها قيادة دون قاعدة جماهيرية عريضة بين جماعاتها العرقية، وبالتالى فإن الأفريقيين باعتبارهم أكبر وأفقر جماعة فى البلاد باتوا يشكلون القاعدة الجماهيرية العريضة لهذا التحالف.

وقد قام تحالف المؤتمر بتشكيل لجان تنسيق تضم ممثلى التنظيمات المتحالفة يعلوها مجلس العمل الوطنى لمؤتمر الشعب الذى استهدف من قيامه أمرين هما: وضع مسودة "ميثاق الحرية" كبرنامج للتنظيمات المتحالفة، وتنظيم عقد "مؤتمر الشعب" كمؤتمر جماهيرى للتصديق على الميثاق.

وقد اجتمع مؤتمر الشعب يومى ٢٥، ٢٦ يونيو عام ١٩٥٥، وصدق على الميثاق الذى تضمن، بالإضافة إلى الحقوق الإنسانية، بنودا تطالب بتأميم المناجم والصناعات الرئيسية، وإعادة توزيع الأرض، على أنه رغم التصديق على الميثاق فى هذا الاجتماع الجماهيرى إلا أن بعض أعضاء المؤتمر الوطنى من الأفريكانست أعلنوا عدم التزامهم بما جاء فيه.

وكان من الضرورى بالنسبة للمؤتمر الوطنى الأفريقى، أن يتم التصديق على ميثاق الحرية من جانب أعلى جهاز تنظيمى فيه وهو المؤتمر الوطنى، حتى يصبح الميثاق برنامجا رسميا للمؤتمر، على أن مثل هذا المؤتمر لم ينعقد إلا فى ديسمبر ١٩٥٥ وهو الأمر الذى أعطى لكل من الأفريكانست والميثاقيين مهلة خمسة شهور للدعوة لآرائهم برفض أو تأييد الميثاق، وقد أصبح الميثاق مثار خلاف رئيسى داخل المؤتمر، فقد اختلف الميثاقيون فيما بينهم حول الذى ذهب إليه الميثاق فيما يتعلق بالبنود ذات الطابع الاشتراكى، وحول توقيت تبنى هذه البنود، على أنهم من ناحية أخرى وقفوا كتلة واحدة داخل المؤتمر فى مواجهة الأفريكانست أثناء عملية التصديق على الميثاق.

وقد سارت المعركتين متوازيتين، ففيما يتعلق بالميثاقيين – على اختلاف اتجاهاتهم الاشتراكية– فإن المعتدلين منهم رفضوا مسألة تبنى المؤتمر الوطنى الأفريقى لبرنامج اشتراكى راديكالى خشية أن يفسر ذلك على أن المؤتمر قد أصبح تنظيما شيوعيا مع ما يعنيه ذلك من خطر حظر نشاطه، أما المتطرفون منهم فقد رأوا فى البنود الخاصة بالتأميم مجرد خطوة أولى فى الطريق نحو الجمهورية الشعبية، وهكذا فإن الخلاف لم يكن حول المبدأ وإنما حول التوقيت، وفيما يتعلق بالأفريكانست فإنهم عارضوا ميثاق الحرية مصرين على أنه يتبنى أيديولوجيات أجنبية غير صالحة للأفريقيين، وإن الميثاق بذلك قد وضع الأفريقيين تحت سيطرة وقيادة غير الأفريقيين، وذهبوا إلى أبعد من ذلك حين عارضوا مسألة المساواة مع الجماعات العرقية الأخرى وبخاصة البيضاء وحين عارضوا ما جاء فى الميثاق من بنود اقتصادية، وانتهوا إلى أن هدف الميثاقين إنما يتمثل فى تفتيت القومية الأفريقية، وقد فشل المؤتمر الوطنى الذى عقد فى ديسمبر ١٩٥٥ فى التوصل إلى اتفاق بشأن التصديق على ميثاق الحرية، وعقد مؤتمر وطنى استثنائى فى أواخر إبريل عام ١٩٥٦ حيث نجح الميثاقيون فى الحصول على تصديق المؤتمر على الميثاق الذى أصبح منذ ذلك الحين بمثابة برنامج المبادئ للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

على أن الخلافات بين الأفريكانست والميثاقيين استمرت ونمت بعد ذلك خصوصا إزاء معارضة الأفريكانست الاشتراك فى حملات المقاومة السلمية التى راحت تدعوا إليها التنظيمات المتحالفة، ونتيجة لذلك الموقف تم طرد قادة الأفريكانست من المؤتمر الوطنى الأفريقي، وبخاصة بوتلاكو ليباللو، وجوسياس مادزيونيا، وقد أشاع هؤلاء أن عملية طردهم لم تأت من جانب المؤتمر الوطنى الأفريقى، وإنما من جانب التنظيمات المتحالفة معه من خلال نفوذها عليه، وإن ذلك يعنى أن الأفريقيين قد فقدوا السيطرة على تنظيمهم.

وقد قام الأفريكانست ومؤيدوهم بتشكيل مؤتمر الوحدة الأفريقية فى إبريل عام ١٩٥٩ حيث انضم إليهم فرع أورلاند وبجوهانسبرج أكبر فروع المؤتمر الوطنى وأكثرها فعالية وقد أعلن هؤلاء تبنيهم لسياسة أكثر كفاحية من سياسة المؤتمر الوطنى، وقاموا بتدشين حملة معارضة تصاريح المرور وغيرها من الحملات التى انتهت بمذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠ وأدت إلى حظر نشاط كل من المؤتمر الوطنى الأفريقى ومؤتمر الوحدة الأفريقية منذ مارس عام ١٩٦٠ واضطرارهما إلى العمل من المنفى منذ ذلك التاريخ(١).

ولم تتوقف الانشقاقات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد دخوله مرحلته الجديدة من العمل من المنفى واللجوء إلى الكفاح المسلح، غير أن هذه الانشقاقات كانت محدودة فى آثارها، وتعكس إلى حد كبير الخلافات الأيديولوجية داخل المؤتمر من جانب، كما تعكس من جانب آخر إصرار قيادة المؤتمر على الاستمرار فى تأكيد الخط الأساسى للتنظيم والذى يتمثل فى كونه تنظيما وطنيا مفتوحا، عضوية وقيادة، لكل أبناء جنوب أفريقيا بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الأصل، والذى يتمثل كذلك فى كون التنظيم تنظيما ذو توجه اشتراكى.

ومن أمثلة هذه الانشقاقات قيام لورانس ماكهوبو – السكرتير السابق لفرع المؤتمر الوطنى فى أورلاندو والغربية بجنوب أفريقيا، ثم عضو اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر وممثلها فى موسكو بعد ذلك – باللجوء السياسى إلى كينيا هو وأربعة من مقاتلى المؤتمر عام ١٩٦٨ معلنين خروجهم عن المؤتمر، والتزامهم بالنضال، ومقاومة كل المحاولات الرامية لجعل ثوار جنوب أفريقيا لعبة فى يد الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا، أو فى يد الحزب الشيوعى السوفيتى، وأخذ هؤلاء يتهمون قيادة المؤتمر بالعمالة لموسكو،

---

(1) Edward Roux, Op.cit., P. 404.

والفساد، والقبلية، واتهموها كذلك بممارسة الإرهاب ضد الكوادر في مغامرات عسكرية داخل روديسيا رغبة منها في التخلص من غير المرغوب فيهم، وزعموا كذلك أن هناك صراع داخل المؤتمر بين القيادة التي تنتمي إلى أكسهوزا، وبين الجماهير أعضاء المؤتمر التي تنتمي إلى زولو وسوتو(١).

على أن أبرز خلاف شهده المؤتمر حدث في منتصف السبعينيات عندما قام المؤتمر بطرد ثمانية أعضاء من قياداته، أطلقت عليهم دوائر المؤتمر وصف "عصابة الثمانية" واتهمتهم بالعداء للثورة والعمالة للامبريالية العنصرية والقبلية(٢).

وقد شكل هؤلاء ما سمى " بالوطنيين الأفريقيين / المؤتمر الوطني الأفريقي"، وأخذوا يوجهون انتقادات إلى المؤتمر يمكن إيجازها فيما يلي(٣).

---

(1) Richard Gibson, Op.cit., Pp. 70 – 72.

(2) أنظر :

Sechaba, " Conspirators Expelled, Official. Statement by the ANC on the expulsion of certain Members of the ANC", (London : Sechaba Publications) , Vol, 10, Second Quarter 1976, Pp; 40 – 43.

(3) لمزيد من التفصيل عن آراء الوطنيين الأفريقيين أنظر :

Statement on the Expulsion From the ANC of South Africa of T. Bonga, A.M. Makiwane, J.D. Mathlou, G.M. Mbele, A.K. Mqota, P. Ngakwan, T X. Makiwane, and O.K. Setlhapelo, Issued by the expelled eigh members, London, 27th dec. 1975, Pp. 1-27. (Mimeographed).

ANC of South Africa (African Nationalists), In Defence Of the African Image and Heritage, Dar es Salaam, Feb., 1976, Pp. 1033.

ويركز هذا المنشور هجومه على الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا

وأنظر كذلك:

ANC of South Africa (African Nationalists), Against Manipulation of the South African Revolution, Dar es Salaam, Oct. 1975, Pp. 1-39.=

أولا : أن اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر فى المنفى (بلندن) تحولت إلى جهاز بيروقراطى، فلم يعد مسموحا بإعادة انتخابها لتجديد القيادة، وهو الأمر الذى أدى إلى انفصال اللجنة عن جماهير المؤتمر، ونظرا لتمتع أعضائها بالأمان فى مراكزهم فإنهم باتوا يتصرفون بطريقة غير ديمقراطية فى مواجهة كل عضو يحاول توجيه النقد لتصرفاتهم، وبالتالى فإنهم أصبحوا غير أكفاء لتمثيل المؤتمر، كما أصبحوا عاجزين عن تنفيذ برنامجه الثورى، بل أن أوليفر تامبو – والذى انتخب نائبا لرئيس المؤتمر عام ١٩٥٩، ثم أصبح قائما بأعمال الرئيس بعد وفاة البرت لوتولى فى يوليو ١٩٦٧ – رفض أية محاولة جادة لانتخاب رئيس جديد للمؤتمر.

ثانيا : انه ومنذ انعقاد مؤتمر موروجورو بتنزانيا عام ١٩٦٩ والذى سمح بانضمام غير الأفريقيين إلى المؤتمر فإن هناك محاولات لتشويه الطابع الأساسى للنضال فى جنوب أفريقيا– على حد قولهم – من خلال تصنيف الأفريقيين إلى تقدميين ورجعيين، وإحلال المسلك الطبقى محل المسلك الوطنى فى النضال. فى حين أن المؤتمر – على حد قولهم – ليس حزبا سياسيا. وإنما هو تنظيم وطنى "أفريقى" يلتزم بالنضال لتحرير الشعب الأفريقي من السيطرة البيضاء، وتحطيم النظام السياسى الذى يقوم على الاضطهاد الوطنى والاستغلال الاقتصادى "دون الالتزام بأيديولوجية معينة" وقد أدى تولى بعض قيادات الحزب الشيوعى لمناصب قيادية فى المجلس الثورى للمؤتمر الوطنى الأفريقي الذى تشكل أثناء مؤتمر

-ويركز هذا المنشور على عدم مشروعية قرار طرد الأعضاء الثمانية فى الصفحات من ١–٨، ثم يتعرض بالنقد لأوضاع المؤتمر الوطنى الأفريقى، ولقرارات مؤتمر موروجورو. عام ١٩٦٩ وبخاصة من صفحة ٢٣ – ٢٧.

موروجورو عام ١٩٦٩، إلى اتجاه هؤلاء إلى مهاجمة غير الشيوعيين داخل المؤتمر الأمر الذى أدى إلى تشويه الطابع الوطنى للمؤتمر خاصة وأن كل من أخذ يدعوا "للقومية الأفريقية" اتهم بأنه "بورجوازى وطنى" ويضيف "الوطنيون الأفريقيون" أن الحزب الشيوعى يقوم بتجنيد غير البيض فى جنوب أفريقيا للقيام بالمهام الأساسية للحزب فى حين أن أعضاءه من البيض يعيشون فى بحبوحة ورفاهية بلندن، وبدلا من أن يبحثوا عن تجنيد أعضاء جدد لحزبهم فإنهم اعتمدوا كلية على أعضاء المؤتمر، وهو الأمر الذى يثير قضية الولاء المزدوج.

ثالثا: ويرى "الوطنيون الأفريقيون" أن الشعب الهندى، والشعب الملون فى جنوب أفريقيا أقليات وطنية مضطهدة، وهى تشكل جزءا لا يتجزأ من قوى الكفاح الوطنى للإنعتاق من السيادة البيضاء، والاستغلال إلا أنهم يطلبون من هؤلاء ضرورة تكييف أنفسهم لخدمة القضية الأفريقية. وإنطلاقا مما تقدم فإنهم يرفضون انضمام أعضاء هاتين الجماعتين إلى المؤتمر الوطنى كأفراد، على نحو ما حدث منذ مؤتمر موروجورو، ويصرون على أن يكون التعاون معهم تعاونا بين تنظيم وتنظيم تأكيدا لاستقلال المؤتمر خاصة وأن تحالف المؤتمر – فى رأيهم – قد انتهى لسببين :

الأول: حظر نشاط المؤتمر الوطنى منذ عام ١٩٦٠، وحل مؤتمر الديمقراطيين عام ١٩٦٢ فى حين أنه لم يتم حظر نشاط المؤتمر الهندى، ومؤتمر الشعب الملون، ومؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا.

الثانى: أنه فى حين أن المؤتمر الوطنى تحول إلى تنظيم سرى، وقرر اللجوء إلى الكفاح المسلح فإن أيا من هذه التنظيمات لم تعتنق هذا الأسلوب.

ويضيف هؤلاء أنه جرت محاولة فى عام ١٩٦٦ لبعث تحالف المؤتمر مرة أخرى على أن هذه المحاولة لم تنجح، وفى عام ١٩٦٩ تمكن الحزب الشيوعى من دفع دعوته إلى "اندماج كل الثوار" تحت مظلة المؤتمر الوطنى الأفريقي، وأنه منذ ذلك الحين تمكن غير الأفريقيين من فرض سيطرتهم على المؤتمر.

وانطلاقا مما تقدم أعلن " الوطنيون الأفريقيون " رفضهم لطردهم غير الشرعى والتعسفى من المؤتمر، وتعهدوا بالتصميم على أن يفعلوا كل ما فى وسعهم لإنقاذ المؤتمر الذى أصبح فى رأيهم مكانا لرجال غير مسئولين وخونه، كما تعهدوا بتعبئة الشعب فى معركة الحرية الفاصلة، وأعلنوا أن أهدافهم تتمثل فيما يلى :

١- إعادة السيادة والكرامة، والدور القيادى للمؤتمر، وإعادة تنظيمه داخل البلاد وخارجها من خلال إعادة بث الروح الديمقراطية فى مؤتمراته الوطنية.

٢- دفع وتعزيز الوحدة الأفريقية باعتبارها القاعدة الأساسية التى يمكن أن يتشكل عليها ائتلاف عريض لكل القوى الديمقراطية والثورية.

٣- اعتناق سياسة خارجية تقوم على عدم الانحياز.

٤- تكثيف الكفاح المسلح ضد حكم الأقلية البيضاء، والاضطهاد الوطنى، والاستغلال والنضال من أجل انتصار أهداف وغايات المؤتمر الوطنى الأفريقى، وانتصار الديمقراطية الوطنية فى جنوب أفريقيا.

ويلاحظ مما تقدم أن انتقادات هؤلاء، وسابقيهم، للمؤتمر الوطنى الأفريقي شبيهه إلى حد كبير بتلك الانتقادات التى وجهها الأفريكانست للمؤتمر الوطنى فى الخمسينيات ولذلك لم يكن غريبا أن يقوم هؤلاء فى مارس ١٩٧٦

بمحادثات مع زعامة مؤتمر الوحدة الأفريقية، وحركة الوحدة بهدف تـشكيل جبهة متحدة فى مواجهة المؤتمر الوطنى الأفريقي[١].

ويتردد أن " الوطنيين الأفريقيين " يلقون تأييدا مـن عـدد مـن الـدول الأفريقية الموالية للغرب، والتى تسعى إلى تعزيز المحاولات الرامية لإقامـة جبهة متحدة بهدف إحباط واحتواء ما تراه هذه الدول احتواء للمؤتمر الوطنى الأفريقى من جانب موسكو، وفى نفـس الوقـت فقـد حـاول " الوطنيـون الأفريقيون"، الارتباط بصفة خاصة بحركة الوعى الأسود فى جنوب أفريقيـا معتقدين أنها أصبحت تشكل القوة الديناميكية الحية الوحيـدة داخـل جنـوب أفريقيا، كما يتردد أن بعض الجماعات الأمريكيـة تبـدى اهتمامـا بهـؤلاء وبحركة الوعى الأسود باعتبارهما منافسين للمؤتمر الأفريقى. ويبدو أن عدم انضمام الوطنيين الأفريقيين لمؤتمر الوحدة الأفريقية يرجع إلـى الـصعوبات التى يواجهها التنظيم الأخير منذ نهاية السبعينيات فضلا عن ضعف قيادتـه، وانتشار الخلافات داخل صفوفه[٢].

---

(1) The African Nationalists, A Journal of the African National - Congress of South Africa (African Nationalists), Dar es Salaam, Editorial office Vol. 1, Nov. 1976, Pp. 20 – 22.

(2) Africa Confidential, vol. 0, No. 5, Feb. 28, 1979, P. 2

المبحث الثانى

مؤتمر الوحدة الأفريقية

Pan - Africanist Congress of Azania (PAC)

نشأ مؤتمر الوحدة الأفريقية فى إبريل عام ١٩٥٩ فى أعقاب طرد قـادة الأفريكانست من المؤتمر الوطنى الأفريقـي، وبخاصـة بوتلاكـو ليبـاللو، وجوسياس مادزيونيا عام ١٩٥٨ نتيجة لمعارضتهم لميثاق الحرية، ورفضهم الاشتراك فى الحملات التى دعا إليها تحالف المؤتمر، ودعـوتهم للأفـريقيين بعدم المشاركة فيها[١].

وقد ترتب على ذلك استقالة الأفريكانست من فروع المؤتمر الوطنى فـى ترانسفال أثناء انعقاد المؤتمر السنوى للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى مقاطعـة ترانسفال فى نوفمبر ١٩٥٨، وقد حصل هؤلاء على بعض التأييد من فـروع المؤتمر الوطنى فى الكيب الشرقى، فى حين أن الأفريكانـست فـى فـروع المؤتمر الوطنى للكيب الغربى، وناتال، وأورانج لم ينـشقوا عـن المـؤتمر وفضلوا الاستمرار فى العمل من داخله[٢]. وقد تردد فـى ذلـك الوقـت أن استقلال غانا عام ١٩٥٧، ثم انعقاد مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول فيها عـام ١٩٥٨ كان له "تأثير، ونفوذ كبير على انشقاق أفريكانست ترانـسفال" الـذين أخذوا يحسون أن هناك تأييدا أفريقيا خارجيا لفكرهم وآرائهم خاصـة تحـت التأثير القوى لتطور حركة الوحدة الأفريقية فى أفريقيا منذ ذلك الوقت[٣].

وقد قام هؤلاء بعقد المؤتمر التأسيسى لتنظيمهم فى أورلاند وبجوهانسبرج فى ١٥ إبريل ١٩٥٩ وحضر المؤتمر نحو ثلثمائه مندوب من مختلف أنحـاء

---

(1) Edward Feit., Op.cit., Pp. 17-18.
(2) Edward Roux., op.cit. , P. 404.
(3) C.J.B. Le Roux, :Pan-Africanism in South Africa", in The South Africa Journal of African Affairs, (Pretoria : The Africa Institute of S.A.), vol. 9, No. 1, 1979, P. 37).

البلاد وكانت الشخصيتان البارزتان فى المؤتمر هما: روبرت سوبوكوى – الذى كان يعمل آنذاك محاضرا للغات البانتو فى جامعة وتووترز سراند – وجوسياس مادزيونيا. وقد قرر المؤتمر تشكيل تنظيم جديد هو مؤتمر الوحدة الأفريقية، كما انتخب المؤتمر سوبوكوى كأول رئيس له، وبوتلاكو ليباللو سكرتيرا وطنيا، فى حين أن مادزيونيا لم ينتخب فى أى منصب الأمر الذى دفعه إلى الهجوم على التنظيم الجديد، وقد انتهى الأمر بطرده من التنظيم [1]. على أن هذا التنظيم الجديد لم يمارس نشاطه فى إطار من الشرعية داخل جنوب أفريقيا طويلا، إذ سرعان ما حظر نشاطة فى مارس ١٩٦٠ عقب أحداث شاربفيل.

زعامة المؤتمر:

يلاحظ على زعامة المؤتمر بصفة عامة، أنها تنتمى للطبقة الوسطى، وأنها تضم فى صفوفها عددا من المثقفين كلهم حصلوا على تعليمهم فى داخل البلاد، على أنه لما كانت طبيعة مهن هؤلاء، وبخاصة المدرسين منهم، تجعل من الصعب عليهم المشاركة فى حركات جماهيرية تنطوى على خطر الإضرار البدنى والمادى لهم، ولما كان هؤلاء أكثر وعيا من الجماهير ويعانون من الحاجز اللونى، فإنهم بحثوا عن تعويض نفسي لهم فى برامج متطرفة إلى حد صعوبة تطبيقها من حيث الواقع، فقد راحوا يدعون إلى مقاطعة كل الأجهزر الحكومية، ويحثون الشعب على عدم حمل تصاريح المرور. على أن مثل هذه المقاطعة انتهت لتكون مقاطعة للمؤتمر الوطنى الأفريقي بالأساس من جانب مؤتمر الوحدة الأفريقية[2].

---

(1) Edward Roux, Op.cit., P. 404.
(2) Ibid., P. 405.

ويشير تشكيل الأجهزة العليا فى مؤتمر الوحدة الأفريقية إلى انتماء قيادة المؤتمر للطبقة الوسطى. ففى إطار الفترة القصيرة التى عمل فيها المؤتمر فى إطار من الشرعية فى الداخل فإن لجنته التنفيذية لناتال كانت تتكون من ثلاثة من حملة المؤهلات العليا، وصاحب مكتبة، وموظفين كتابيين اثنين، وصاحب توكيل سفريات وعامل، وكذلك فإن اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر كانت تضم مدرس لغات بجامعة وتووترز سراند، وثلاثة مدرسين، وطالب حقوق، وطالب طب سابق، وموظفين كتابيين اثنين، وطالب جامعة، وعضو حاصل على بكالوريوس العلوم، وعضو لم تعرف وظيفته. ويلاحظ أن أربعة من الأحد عشر عضوا فى اللجنة التنفيذية الوطنية كانوا حاصلين على شهادات جامعية، كما أن اثنين آخرين حصلا على تعليم عال[1].

واستنادا إلى عينة ضمت ثلاثة وثلاثين عضوا من قيادات المؤتمر حوكموا بتهمة اشتراكهم فى حملة معارضة تصاريح المرور فى ٢١ مارس عام ١٩٦٠ بالإضافة إلى واحد وخمسين عضوا آخر من قيادات المؤتمر ظهرت أسماؤهم فى سجلات البوليس باعتبارهم من القيادات النشطة فى المؤتمر، فإنه يلاحظ أن التركيب العمرى والطبقى لقيادات المؤتمر يشير إلى أن معظم قيادات المؤتمر هم دون سن الأربعين من جانب، أى أنهم من جيل الشباب، كما يشير من جانب آخر إلى أن غالبية أعضاء القيادة العليا للمؤتمر – اللجنة التنفيذية الوطنية– ينتمون إلى النخبة المهنية والطبقة الوسطى، فى حين أن غالبية القيادات الوسطى والدنيا للمؤتمر ينتمون إلى الطبقة العاملة.

أى أن الاختلاف الواضح بين زعامة المؤتمر الوطنى الأفريقي من جانب وبين زعامة مؤتمر الوحدة الأفريقية من جانب آخر يبرز على مستوى القيادة

---

(1) Leo Kuper, Op.cit., P. 105.

العليا ويتعلق بعامل السن فحسب، فمعظم القيادات العليا للتنظيم الأول ممن تعدوا سن الأربعين فى حين أن معظم القيادات العليا للتنظيم الثانى هم دون ذلك (راجع الجدولين ٩، ١٠) والجدولان التاليان يوضحان ذلك.

الجدول رقم (١١)

التركيب العمرة والطبقى للقيادة العليا لمؤتمر الوحدة الأفريقية ١٩٦٠/٥٩

الأعمار	النسبة	العدد	الطبقة	النسبة	العدد
٢٠-٢٩	٣٣,٣	٥	النخبة المهنية	٢٠,٠	٣
٣٠-٣٩	٤٠,٠	٦	الطبقة الوسطى	٥٣,٣	٨
٤٠-٤٩	٢٦,٧	٤	الطبقة العاملة	-	-
٥٠	-	-	قيادات نقابية عمالية	٦,٧	١
			طلاب جامعيون	٢٠,٠	٣
إجمالى	١٠٠%	١٥	إجمالى	١٠٠%	١٥

الجدول رقم (١٢)

التركيب العمرى والطبقى للقيادات الوسطى والدنيا لمؤتمر الوحدة الأفريقية ١٩٦٠/٥٩

الأعمار	النسبة	العدد	الطبقة	النسبة	العدد
٢٠-٢٩	٤٦,٤	٣٢	النخبة المهنية	-	-
٣٠-٣٩	٣٦,٢	٢٥	الطبقة الوسطى	٤٠,٦	٢٨
٤٠-٤٩	١١,٦	٨	الطبقة العاملة	٥٩,٤	٤١
٥٠	٥;٨	٤	والقيادات النقابية		
إجمالى	١٠٠%	٦٩	إجمالى	١٠٠%	٦٩

مصدر الجدولين:

Gail M. Gerhart, op. cit., Pp. 318 – 319.

العضوية فى المؤتمر:

تنص المادة / ٣ من دستور مؤتمر الوحدة الأفريقية، فى هذا الصدد، على أن " كل أفريقى" يبلغ من العمر ستة عشر عاما أو يزيد، ويقبل مبادئ وبرنامج ونظام مؤتمر الوحدة الأفريقية يكون مؤهلا للعضوية بالشروط التالية:

ألا يكون (أو تكون) عضوا فى أى تنظيم سياسي تتعارض سياسته مع سياسة مؤتمر الوحدة الأفريقية..[1]، أما باقى الشروط فهى شروط إجرائية من نحو تقديم طلب العضوية إلى جهة الاختصاص، وقبول الطلب.

وقد يبدو من الوهلة الأولى أن العضوية فى المؤتمر مقصورة على "الأفريقيين" وحدهم لكن الأمر على خلاف ذلك تماما، فإذا كان من الصحيح أن المؤتمر يرفض فكرة التعاون مع التنظيمات السياسية للبيض والملونين والهنود – انطلاقا من سياسته المعلنة فى رفضه مثل هذه التحالفات وفى رفضه لقيام دولة متعددة الأجناس فى جنوب أفريقيا. على اعتبار أنه لا يعترف إلا بوجود قومية وحيدة فى البلاد هى القومية الأفريقانية Africanism– إلا أن المؤتمر يفتح باب العضوية فيه لأعضاء الجماعات العرقية المختلفة فى البلاد بوصفهم أفراد لا قوميات، وبشرط أن يكيفوا أنفسهم ماديا وثقافيا وروحيا مع القومية الأفريقانية، فإن تحقق ذلك فيهم فهو يقبلهم كأعضاء باعتبارهم أفريقيين لا بيض أو هنود أو ملونين. ويؤكد ذلك برنامج المؤتمر حين يقول "... وفى إطار البيئة الاجتماعية للأمة الأفريقية

---

(1) Pan – Africanist Congress: - Constitution-, Adopted at Inamgural Conference of the Pan-Africanist Congress, Heldat Orlando, Johannesburg , On The 4th, 6th April of 1959, Clause 3, P. 1, (Mimeographed).

سيكون هناك مكان لكل الأفراد الذين يكيفون أنفسهم ماديا وثقافيا وروحيا مع الأمة الأفريقية[١].

واستنادا إلى ما تقدم فإن مؤتمر الوحدة الأفريقية ضم أول أبيض إلى عضويته وهو باتريك دنكان – ابن الحاكم العام السابق لجنوب أفريقيا – أوائل الستينيات وظل هذا يتمتع بالعضوية فى المؤتمر حتى وفاته عام ١٩٦٧[٢]، كذلك فإن مؤتمر الوحدة الأفريقية قبل فى مارس عام ١٩٦٦ إنضمام أعضاء مؤتمر الشعب الملون إليه، ولكنه قبلهم كأفراد، وباعتبارهم أفريقيين لا ملونين، وبعد أن أعلن المؤتمر حل نفسه[٣].

وفيما يتعلق بالأعضاء والمؤيدين الذين تمكن مؤتمر الوحدة الأفريقية من اجتذابهم إلى صفوفة خلال فترة وجوده القانونى القصيرة فإنه يلاحظ ما يلى[٤]:

أولا: أن معظم الأعضاء من الشباب، بل أنهم يمثلون نوعية خاصة من الشباب الأفريقى تضم طلبة المدارس العليا، طالما أن مدرسيهم يشكلون قيادة المؤتمر، كما تضم الشباب العاطلين ومن هم دون سن العمل والذين تدفقوا على إحياء الأفريقيين فى المدن الصناعية. وتضم أيضا مجموعة متفردة من الشباب الأفريقي – تميز عضوية المؤتمر – وهى ما يطلق عليها "صبية الحى" أو "تسوتسى – **Tsotsis** "، ورغم أن سمات هذه المجموعة تختلف

---

(1) The Manifesto of the PAC, Adopted bt the Inaugural Conference Of the PAC in April 1959, P. 6 (Mimeographed).
(2) Richard Gibson, Op.cit., P. 94.

(3) لمزيد من التفصيل أنظر :

International Bulletin of the South African Coloured People's Congress, Printed by Columbia Ptrs. (T.U.), March 1966, Pp. 1-3.
(4) Gail M. Gerhart, Op.cit., Pp. 221 – 225.

وأنظر أيضا:

Leo Kuper, Op.,Cit., P. 131

من مدينة إلى أخرى إلا أن الطابع العام الذى يطغى عليها يتمثل فى كونها تمثل نمطا معينا من شباب الحضر الأفريقيين الذين يصنفون طبقيا بين البروليتاريا والطبقة الوسطى، فهم أكثر تعلما من البروليتاريا لكنهم غير قادرين على الولوج إلى صفوف البورجوازية الصغيرة، ونتيجة لتذمرهم من وضعهم المتدنى ومن الأجور المنخفضة التى يتحصلون عليها من أعمالهم فإنهم منغمسون فى أعمال العربدة والمقامرة والسرقة، وهم يتمثلون بنمط حياة الطبقة الوسطى، ويستعينون على ذلك بالتخصص فى ارتكاب الجرائم والسرقات التى تحتاج إلى مهارة أكثر من استخدام العنف. وقد استعان مؤتمر الوحدة الأفريقية بهذه المجموعة الأخيرة فى الحصول على ما يحتاجه من تمويل وأدوات طباعة وما شاكل ذلك عن طريق السرقة من المكاتب الحكومية حيث شكل من بين صفوفهم ما سمى " بقوات المهمة " ومن هؤلاء تشكلت نواة الجناح العسكرى للمؤتمر المعروف باسم بوكو **Poqo**.

ولعل ما سبق يفسر جنوح المؤتمر إلى التطرف والمواجهات العنيفة من جانب، كما يفسر من جانب آخر عدم وجود جناح شبابى للمؤتمر طالما أن غالبية أعضائه من الشباب، ويفسر من جانب ثالث كذلك عدم وجود جناح نسائى للمؤتمر طالما أن المؤتمر لم يشرك النسوة فى عضويته من الناحية الفعلية، واقتصرت عضويته على الرجال.

ثانيا : قلة عدد العمال المنتمين لعضوية مؤتمر الوحدة الأفريقية، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى تمكن المؤتمر الوطنى الأفريقي من جذب العمال الأفريقيين إلى صفوفه عن طريق تحالفه الوثيق مع مؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا، كما يرجع فى جانب آخر منه إلى فشل جهود مؤتمر الوحدة الأفريقية فى الارتباط بتنظيم عمالى فقد ساهم المؤتمر فى تكوين الاتحاد الفيدرالى الحر للنقابات العمالية الأفريقية **FOFATUSA** لكن علاقته انتهت بالاتحاد منذ عام ١٩٦٠ عندما حظر نشاط المؤتمر.

وقد أدى ذلك إلى أن العدد القليل من عمال الصناعة الذين انضموا إلى المؤتمر أو أيدوه قد فعلوا ذلك كأفراد وليس من خلال نقابات عمالية. وقد فشلت كل جهود المؤتمر فى جذب عدد يعتد به من العمال إلى صفوفه فى معظم المراكز الصناعية الحيوية مثل ديربان، وبورت اليزابيث، ومدينة الكيب، ومنطقة فال.

ثالثا : يمكن القول بأن أعضاء الطبقة الوسطى يمثلون قطاعا كبيرا من مؤيدى مؤتمر الوحدة الأفريقية، خاصة إذا اعتبرنا طلبة المدارس العليا – وهم يشكلون شريحة هامة فى المؤتمر، ضمن الطبقة الوسطى، ذلك أن المدرسين فى ترانسفال، وكثير منهم أعضاء فى المؤتمر، تمكنوا من جذب عدد كبير من الطلبة إلى المؤتمر، وهو الأمر الذى أعطى مبررا لقادة المؤتمر للزعم بأن غالبية أعضاء المؤتمر على درجة أكبر من التعليم من أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى.

الهيكل التنظيمى للمؤتمر :

ووفقا لما نص عليه دستور المؤتمر، فإن الهيكل التنظيمى للمؤتمر يتشكل من أسفل إلى أعلى على النحو التالى: [1]

١-**الفرع** : وهو الوحدة القاعدية للمؤتمر، ويتكون من خمسة عشر عضوا على الأقل، ويجتمع مرة كل أسبوعين على الأقل، ويدير الفرع لجنة تنفيذية منتخبة فى الاجتماع السنوى للفرع تتكون من الرئيس، ونائبه، والسكرتير والسكرتير المساعد، وأمين الصندوق، وأربعة أعضاء آخرين. ومن مهام اللجنة القيام بالعمل التنظيمى والدعائى بين الجماهير، وتجنيد أعضاء جدد للمؤتمر، وتحصيل اشتراكات العضوية وتأديب الأعضاء

(1) PAC – Constitution -.. Op.cit.,-Clause 6- Clause 16, Pp. 3-6.

الخارجين على نظام المؤتمر، وإرسال تقارير دورية إلى اللجنة التنفيذية الإقليمية عن نشاطها.

٢-**الإقليم** :وقد قسمت البلاد إلى ستة أقاليم، على أنه رؤى بعد ذلك إعادة نفسها إلى سبعة عشر إقليما، ويضم كل إقليم الفروع التى تدخل فى نطاقة الجغرافى. على مستوى كل إقليم يوجد المؤتمر الإقليمى الذى يتكون من ممثلين عن كل فرع محلى سدد اشتراكه بالكامل بحيث يكون هناك ممثل فى المؤتمر عن كل خمسة عشر عضوا فى الفرع، وعلى ألا يزيد عدد ممثلى أى فرع لدى المؤتمر عن عشرة. أما الفروع التى لم تسدد اشتراكها أو لم تف بالتزاماتها بالكامل فلا يكون لها حق الاشتراك فى المؤتمر. ويقوم المؤتمر بانتخاب لجنة تنفيذية إقليمية تتكون من الرئيس ونائبه، والسكرتير والسكرتير المساعد، وأمين الصندوق، أربعة أعضاء آخرين وهؤلاء ينتخبون لمدة عامين. ومن مهام اللجنة تنظيم الفروع المحلية والتنسيق بين نشاطاتها، وتنفيذ برنامج وسياسة مؤتمر الوحدة الأفريقية، والتعليمات الصادرة من اللجنة التنفيذية الوطنية، وتقديم التوصيات لها فيما يتعلق بنشاط التنظيم فى إقليمها. وتنفيذ قرارات المؤتمر الإقليمى شريطة ألا تكون متعارضة مع برنامج وسياسة التنظيم، ويقوم أمين الصندوق فى نهاية كل سنة مالية بأعداد تقرير عن الحساب الختامى للمؤتمر الإقليمى مع ملاحظة أن اللجنة التنفيذية الوطنية هى التى تقرر الأسلوب الذى تحفظ به أية أموال خاصة بالإقليم.

٣- على المستوى الوطنى – توجد الأجهزة التالية :

(أ) المؤتمر الوطنى – وهو الجهاز الأعلى للتنظيم – ويتكون من ممثلين عن الفروع التى سددت اشتراكها بالكامل فى حدود ممثل عن كل خمسة عشر عضوا فى الفرع، على ألا يزيد ممثلى أى فرع عن عشرة، كما يضم أيضا أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وأعضاء لجنة العمل الوطنى بحكم

مناصبهم – وهؤلاء جميعا يجب أن يكونوا قد سددوا اشتراكات العضوية.

ومن مهام المؤتمر :

وضع الخطط الأساسية والعريضة لسياسة التنظيم، وقراراته ملزمة لكل أعضاء وأجهزة التنظيم، وهو يجتمع مرة كل عام، ويمكن أن يجتمع فى دورة خاصة فى حالات الطوارئ بناء على طلب اللجنة التنفيذية الوطنية، أو بناء على طلب مقدم للجنة التنفيذية الوطنية من جانب ثلث أعضاء الفروع التى اشتركت فى المؤتمر السابق.

(ب) اللجنة التنفيذية الوطنية – وهى تنتخب من جانب المؤتمر الوطنى لمدة ثلاث سنوات، وتضم الرئيس الوطنى، والسكرتير الوطنى، والأمين العام للصندوق، وسكرتيرى شئون الوحدة الأفريقية، والشئون الخارجية، و النشر والإعلام، والعمل، والتعليم والثقافة، والشئون الوطنية، والمنظم الوطنى، وثلاثة أعضاء آخرين بالإضافة إلى رؤساء الأقاليم الذين يصبحون تلقائيا نواب للرئيس، وتقوم اللجنة التنفيذية الوطنية بانتخاب النائب الأول للرئيس من بين صفوفها وتجتمع اللجنة شهريا، ويمكن أن تجتمع اللجنة شهريا، ويمكن أن تجتمع فى حالات الطوارئ.

(جـ) لجنة العمل – وهى الجهاز الفرعى الرئيسى للجنة التنفيذية الوطنية، وتتكون من الرئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية الوطنية من بين أعضائها ومهمة اللجنة متابعة تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية الوطنية، وقرارات المؤتمر الوطنى، والإشراف على الأداة الإدارية للمنظمة على المستوى الوطنى والإقليمى والمحلى، واتخاذ التدابير التى تراها مناسبة لتدعيم تنفيذ قرارات وبرنامج التنظيم.

وفى محاولة للتخلص مما اعتبره زعماء المؤتمر جوانب ضعف فى تنظيم المؤتمر الوطنى الأفريقى فإن لائحة المؤتمر أكدت على المبادئ التالية[١]:

١- احترام رأى الأغلبية – فالقرارات التى تصدر بعد مناقشات ديمقراطية وموضوعية تصبح ملزمة حتى لأولئك الذين لم يوافقوا عليها، وبمجرد صدور القرار فلا يجوز الخروج عليه، وإن حدث ذلك فإن لرئيس الجهاز الذى صدر عنه القرار سلطات دكتاتورية لتوقيع الجزاء على العضو المخالف.

٢- الديمقراطية المركزية – وهى تعنى تركيز سلطة إدارة التنظيم فى يد اللجنة التنفيذية الوطنية، ويمارس هذه السلطة رئيس التنظيم الذى يتمتع بسلطات مطلقة طالما أنه يتصرف فى إطار القرارات التى أصدرها التنظيم بعد مناقشات ديمقراطية، والهدف من ذلك ضمان تنفيذ القرارات بفعالية، كما تعطى اللائحة لرئيس التنظيم سلطات استثنائية فى حالات الطوارئ فله حق تعطيل العمل بدستور التنظيم ليتمكن من الخروج بالتنظيم سالما فى حالات الأزمات، أثناء هذه الفترة فإنه يدير التنظيم بقرارات من جانبه تكون موضع مراجعة فى أول مؤتمر وطنى يعقد بعد ذلك.

٣- النقد الذاتى – وتذهب اللائحة إلى أنه ولكى تتم مواجهة الانشقاقات داخل التنظيم والقضاء عليها فى مهدها فإنه يجب فتح المجال أمام النقد الذاتى فإذا ما فشلت المناقشات الحرة فى القضاء على مثل هذه

---

(1) PAC – Disciplinary Code- Adopted at Inaugural Conference - of The PAC, Held at Orlando, Johannesburg, on the 4th – 6th April of 1959, Clause 13,14,15, Pp. 3-4. (Mimeographed).

الاتجاهات الانقسامية فإنه يتعين على رئيس التنظيم استخدام سلطته الدكتاتورية للقضاء على عناصر الانقسام أيا كانت أهميتها.

ما يجب ملاحظته هنا هو أن مؤتمر الوحدة الأفريقية لم يقم أجهزة تنظيمية له على مستوى المقاطعات، كما أنه لم ينشئ منظمات جماهيرية تابعة له، وقد أتينا على ذكر أسباب ذلك آنفا.

وفي الفترة من إبريل عام ١٩٥٩ – وهو تاريخ إنشاء التنظيم وصدور برنامجه ودستوره ولائحته – وحتى ديسمبر عام ١٩٥٩ فإن التنظيم ركز جهوده على تجنيد أعضاء جدد، وتدعيم الأجهزة التنظيمية له، وقد حالفه الحظ عندما تمكن من السيطرة على فرع أورلاندو بجوهانسبرج والذى كان تابعا للمؤتمر الوطنى الأفريقي، وكان من أكبر فروعه وأكثر فعالية، ثم اتجه التنظيم إلى إقامة فروع له في الكيب الغربى، وجنوبى ترانسفال على نحو مكنه من عقد المؤتمر الوطنى الأول له في جوهانسبرج في الفترة من ١٩-٢٠ ديسمبر ١٩٥٩، وهو المؤتمر الذى قرر الدعوة إلى تنظيم حملة معارضة تصاريح المرور التى انتهت بمذبحة شاربفيل ولانجا في ٢١ مارس ١٩٦٠ وما تبعها من حظر نشاط مؤتمر الوحدة الأفريقية، والمؤتمر الوطنى الأفريقي.(١)

ومنذ ذلك التاريخ تحول التنظيم إلى السرية، فتحولت فروعه إلى خلايا سرية، وكذا أجهزته على مستوى الأقاليم، وتمكن معظم أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر من اللجوء إلى المنفى لبدء مرحلة جديدة في النضال. وفى عام ١٩٦٦وبعد أن حل مؤتمر الشعب الملون نفسه، وانضم أعضاؤه إلى مؤتمر الوحدة الأفريقية فإن اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر

---

(1) Richard Gibson, Op.cit., P. 89.

ضمت فى صفوفها الزعماء الثلاثة لمؤتمر الشعب الملون وهم بارنى ديزيا، وكاديف مارنى، كينيث جوردا[١].

الخلافات داخل المؤتمر :

لم تكن تمض شهور قليلة على إنشاء المؤتمر حتى أعلن جوسياس مادزيونيا سحب تأييد، لروبرت سوبوكوى رئيس المؤتمر، وأعلن أن ذلك يرجع إلى تواطؤ زعامة التنظيم مع الحزب الليبرالى الأبيض، وفى أغسطس عام ١٩٥٩ أعلن زعيم المؤتمر فى بريتوريا د.بيتر تشيلى انشقاقه على المؤتمر وقام بتشكيل ما أسماه حركة حرية البان أفريكانست Pan-Africanist Freedom Movement وهى التى لم يسمع عنها أى شئ بعد ذلك [٢].

ومنذ حظر نشاط المؤتمر داخل جنوب أفريقيا عام ١٩٦٠ فإن الخلاف أخذ يدب بين صفوف زعاماته فى المنفى، وقد تركزت هذه الخلافات حول زعامة ليباللو للمؤتمر – خاصة منذ اعتقال سوبوكوى عام ١٩٦٠ ثم تحديد إقامته عام ١٩٦٩ حتى وفاته عام ١٩٧٨– كما ظهرت خلافات أخرى داخل المؤتمر كان مرجعها سوء الإدارة المالية من جانب والفساد التنظيمى من جانب آخر، ثم توجيه الانتقادات للتنظيم بسبب رفضه التعاون مع تنظيمات حركة التحرير الأخرى من جانب ثالث.

فعقب حظر نشاط التنظيم فى جنوب أفريقيا فإنه نقل مقره الرئيسى إلى ماسيرو عاصمة باسوتولاند (ليسوتو حاليا) عام ١٩٦٢، وسرعان ما وجهت زعامات المؤتمر انتقادات عدسدة لليباللو حيث اتهمته بأنه بتصريحاته العنيفة

---

(1) Ibid., P. 97.

(2) Brian Bunting, Moses Kotane, South African Revolutionary, a Political Biography, (London: Inkulueko Publications, 1975), Pp. 245 – 246.

والمتسرعة قد أدى إلى قيام بوليس جنوب أفريقيا بغارة مفاجئة على مركز التنظيم فى ماسيرو فى إبريل عام ١٩٦٣ كانت نتيجتها الاستيلاء على قوائم العضوية وكشف خلايا الجناح العسكرى للتنظيم – بوكو – فى جنوب أفريقيا(١).

وعقب ذلك غادر ليباللو باسوتولاند إلى غانا عام ١٩٦٤ ليستقر هناك فى حين أن المقر الرئيسى للتنظيم انتقل إلى دار السلام بتنزانيا، على أن الخلافات انتهت بإغلاق مركز التنظيم مؤقتا عام ١٩٦٧ حتى تمكنت لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا من تنظيم اجتماع للجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر فى موشى بتنزانيا فى الفترة من ١٩-٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ (٢)، وقد انتهى هذا الاجتماع بتأكيد زعامة ليباللو للمؤتمر ورفض دعوى كل من نجكوبو، وراموروكو – عضوى اللجنة التنفيذية الوطنية – بضرورة تدخل الأمم المتحدة فى جنوب أفريقيا، وتعليق عضوية نجكوبو من اللجنة التنفيذية الوطنية، وإقالته من مركزه كأمين عام للصندوق بسبب اتهامه بالفساد وتبديد أموال التنظيم، وفى محاولة للتخلص من جوانب الضعف التنظيمية التى انتابت المؤتمر، خاصة مع عدم احترام العديد من كوادر المؤتمر لبرنامج ودستور ولائحة المؤتمر، فإن اللجنة التنفيذية الوطنية وجهت نداء إلى كل الأعضاء السابقين فى المؤتمر والذين أضيروا نتيجة إيقاف عضويتهم أو طردهم بالاتصال بأقرب مكتب للتنظيم لإعادة النظر فى أوضاعهم كما قررت

---

(1) C.J.B. Le Roux, Op.cit., P. 39.

(2) أنظر ما دار فى الاجتماع :

PAC of Azania, Report of National Executive Committee Meeting, Moshi, Tanzania, 19th to 22nd Sept. 1967, Issued by Dept. of Publicity & Information Lusaka, Zambia, Pp. 39 – 44.

اللجنة كذلك تشكيل القيادة الثورية للتنظيم لتتولى قيادة العمل اليومى، والحفاظ على الهيكل الثورى الكفاحى الجديد للتنظيم.

وقد ترتب على ذلك إعادة افتتاح مقر التنظيم مرة ثانية فى تنزانيا، إلا أن زعامة التنظيم كانت قد قررت نقل المقر الرئيسى من تنزانيا إلى زامبيا، وبالفعل تمت عملية النقل، على أنه سرعان ما أغلق المقر الرئيسى فى زامبيا فى مايو عام ١٩٦٨ نتيجة محاولة وحدة من قوات التنظيم القيام بعملية عسكرية ضد جنوب أفريقيا منطلقة من أراضى زامبيا عبر موزمبيق دون استشارة حكومة زامبيا، وبالإضافة إلى فشل العملية، واكتشاف هذه الوحدة داخل أراضى موزمبيق، فإن حكومة زامبيا قامت بإلغاء كل تسهيلاتها للتنظيم وأغلقت معسكرات تدريبه، وكذا مقره فى لوساكا، كما قامت بطرد أعضاء التنظيم من البلاد، وأعلنت زامبيا أن قرارها فى هذا الشأن يرجع إلى تجدد الخلافات بين زعامات التنظيم[1].

وقد ترتب على ذلك قيام لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا بوقف مساعداتها المالية للتنظيم فى نفس العام. وبالفعل فإنه فى هذه الفترة نشأت خلافات جديدة داخل قيادة التنظيم خاصة عندما قام موليتى سكرتير الدعاية والإعلام، وليتلاكا عضوى اللجنة التنفيذية الوطنية بتوجيه الاتهامات إلى ليباللو عام ١٩٦٨، وأعلنا طرده من التنظيم على اعتبار أنه ليس مواطنا جنوب أفريقي (ولد فى ليسوتو)، وقد انتهى الأمر بتدخل لجنة التنسيق فى نوفمبر عام ١٩٦٨ على نحو أكد زعامة ليباللو للتنظيم مرة ثانية، وتم طرد ليتلاكا من تنزانيا وكنتيجة لذلك أعادت لجنة التنسيق مساعدتها المالية للتنظيم أوائل عام

(1) **Richard Gibson, Op.cit., Pp. 102 – 103.**

١٩٦٩ [١]. على أن الخلافات لم تتوقف داخل زعامة المؤتمر ففى نفس العام – ١٩٦٨ – دعا ماثيونكوانا – الرئيس السابق لأحد أقاليم المؤتمر فى جنوب أفريقيا، ثم ممثل التنظيم إلى تشكيل جبهة أفريقية متحدة ضد النظم العنصرية فى الجنوب الأفريقى، وقد انتقد كلا من زانو (الاتحاد الوطنى الأفريقى لزمبابوى) ومؤتمر الوحدة الأفريقية لهجومها على تحالف زابو (اتحاد الشعب الأفريقي لزمبابوى) والمؤتمر الوطنى الأفريقى، وقد قام نكوانا بإعلان نفسه سكرتيرا عاما وأمينا للصندوق، وقام بتشكيل لجنة تنسيق هدفها الدعوة إلى عقد مؤتمر يتولى إعادة تنظيم مؤتمر الوحدة الأفريقية، وتجميع كل القوى المعادية لليباللو، على أن مساعيه لم تحقق أى نجاح[٢].

وفى عام ١٩٧٠ فإن ليباللو واجه موقفا مختلفا، فقد اتهم بالتواطؤ والتعاون مع بعض التنزانيين من أنصار السكرتير العام السابق لحزب تانو – أوسكار كاميونا – والذين أدينوا بتهمة الخيانة العظمى لسعيهم لقلب نظام حكم الرئيس نيريرى. وقد اتهم ليباللو بأنه كان يجرى اتصالات سرية مع كاميونا وأعوانه فى لندن، وهو ما اعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية لتنزانيا من جانب حزب أجنبى[٣].

ورغم أنه فى كل خلاف حول الزعامه فإن ليباللو كان يتمكن من تأكيد زعامته بل أنه انتخب فى المؤتمر الوطني للتنظيم المنعقد فى دار السلام فى يونيو ويوليو عام ١٩٧٨ رئيسا للتنظيم – خلفا لسوبركوى عقب وفاته – إلا أن شخصية ليباللو مازالت مثيرة للخلاف.

---

(1) Ethel Khopung, Apartheid-The Story of a dispossessed People, (Dar es Salaam: National Printing Company, 1972); Pp. 84-85.

(2) Richard Gibson, Op.cit., Pp. 103-104.

(3) Ibid., Pp. 104 – 105.

ففى إبريل عام ١٩٧٨ قامت حكومة سوازيلاند بإلقاء القبض على ستين من أعضاء مؤتمر الوحدة الأفريقية بعد قيامهم بمظاهرة احتجاجا على اعتقال بعض زعمائهم، وقد جاء اعتقال هؤلاء عقب زيارة قام بها ليبااللو لمكتب المؤتمر فى سوازيلاند حيث وجد أن العديد من أعضاء فرع المؤتمر فى مياباني يرفضون قبول زعامته. وأعلنت حكومة سوازيلاند أن أعضاء المؤتمر لديها أصبحو غير مسئولين تماما وأنهم راحوا يقومون بغارات مسلحة عبر حدود جنوب أفريقيا "دون معرفة أو موافقة مقر التنظيم بها"، وتردد كذلك أن هؤلاء انشقوا على التنظيم، واتجهوا للتعاون مع رجال حرب العصابات التابعين –للمؤتمر الوطنى الأفريقي[١].

---

(1) Africa Confidential, vol. 20, No. 5, Feb. 28, 1979, P. 2.

المبحث الثالث

الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا

ترجع أهمية تناول الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا بالدراسة ضمن تنظيمات حركة التحرير الوطنى الأفريقى إلى عدة اعتبارات، لعل أهمها، أن الحزب ومنذ نشأته عام ١٩٢١ كان هو الحزب الوحيد فى جنوب أفريقيا الذى فتح باب عضويته وقيادته، نظريا، وفعليا، لجميع أبناء جنوب أفريقيا بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الأصل ثم أنه لم تكن تمر فترة قصيرة على نشأة الحزب حتى أصبح غالبية أعضائه من الأفريقيين، ويضاف إلى ما تقدم فقد كان لهذا الحزب –ولا يزال – تأثير ملحوظ على فكر وممارسات المؤتمر الوطنى الأفريقي، وهو التأثير الذى انتهى إلى تأكيد التحالف بين التنظيمين فى إطار المجلس الثورى الذى شكله مؤتمر موروجورو عام ١٩٦٩، على أن مثل هذا التأثير وذلك التحالف بين التنظيمين كان له نتائج إيجابية وأخرى سلبية سواء داخل المؤتمر الوطنى الأفريقي، وسواء فى علاقة تنظيمات حركة التحرير الوطنى الأخرى بالمؤتمر الوطنى الأفريقى.

وقبل نشأة الحزب الشيوعى عام ١٩٢١ كانت هناك ارهاصات فى الحياة السياسية لجنوب أفريقيا مهدت لظهورة وتشكيله. ففى عام ١٩٠٩ تشكل حزب العمل لجنوب أفريقيا وكان بذلك أول حزب سياسى فى جنوب أفريقيا يشكل على أساس وطنى متخطيا الحواجز الاستعمارية بين المستعمرات الأربع فى جنوب أفريقيا – وقد شاركت كل الاتحادات العمالية والجمعيات الاشتراكية البيضاء تقريبا فى إنشاء هذا الحزب الجديد فيما عدا حزب العمل الاشتراكى – وقد كان هدف هؤلاء يتمثل فى السعى لتوحيد جهودهم على

نحو يمكنهم من أن يكون هناك تمثيل ملائم للعمال البيض فى برلمان الاتحاد، ومختلف مجالس المقاطعات والمجالس المحلية (١).

ومنذ نشأة هذا الحزب فإن الخلافات برزت داخل صفوفه بين جناح يمينى بزعامة كريسويل، وآخر يسارى تبنى اتجاهات اشتراكية أممية، وقد تمكن الجناح الأخير من أن يضمن دستور الحزب بعض الأهداف الاشتراكية، كما تمكن من جعل الحزب ينتمى إلى الأممية الثانية، إلا أنه فيما يتعلق بكافة المسائل الحيوية الأخرى، وبخاصة اتجاهات الحزب نحو الغالبية الأفريقية، فإن أفكار الجناح اليمينى كان لها الغلبة. وهى الأفكار التى ارتكزت على مقولة أن اتخاذ مسلك راديكالى تجاه "المسألة الوطنية" من شأنه تقليل تأييد الناخبين البيض للحزب، وقد انتهى ذلك بالحزب إلى اعتناق سياسات شوفينية بيضاء مثل بقية الأحزاب الأخرى، لا أدل على ذلك من أن حزب العمل – رغم تمثيله فى برلمان الاتحاد – لم يحتج ضد قانون أرض الأهالى لعام ١٩١٣، وقد أدى ذلك إلى إثارة خلافات داخل الحزب دفعت بمؤتمر الحزب المنعقد عام ١٩١٣ إلى فتح باب العضوية فى الحزب للملونين وانتخاب لجنة تنفيذية أكثر تقدمية من سابقتها، وقد قدر لثلاثة من أعضاء هذه اللجنة أن يلعبوا دولا فعالا فى تشكيل فكر وممارسات الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا وهم : الرئيس اندروز، والسكرتير العام جونز، وبسنتتج.

وقد أدت الحرب العالمية الأولى ثم اشتراك جنوب أفريقيا فيها إلى جانب بريطانيا إلى تعميق الخلافات بين جناحى الحزب، فعلى حين أيد الجناح اليمينى للحزب مشاركة جنوب أفريقيا فى الحرب، فإن الجناح اليسارى عارض ذلك، وقام فى سبتمبر عام ١٩١٤ بإنشاء ما سمى "الحرب على

---

(1) A. Lerumo, Fifity Fighting Years, The South African Comunist Party 1921 – 1971, (London : Inkululeko Publications, 1971), P. 34.

عصبة الحرب **War on War League** بزعامة كل من بنتنج، وجـونز، وكولين وادى، وقد ركز هؤلاء على الأساس الرأسمالى للحزب وعلى الطابع الأممى لتضامن الطبقة العاملة، ورفعوا شعار "ياعمال العالم اتحدوا" ورغـم ذلك فإن الجناح اليمينى تمكن من الحصول على موافقة مـؤتمر الحـزب - المنعقد فى أغسطس عام ١٩١٥ - بشأن تأييد قرار اشتراك جنوب أفريقيا فى الحرب (١).

ونتيجة لما تقدم استقال ثمانية من أعـضاء اللجنـة التنفيذيـة للحـزب بزعامة الرئيس أندروز، والسكرتير العام جونز، وانضم هؤلاء إلـى تنظـيم "الحرب على عصبة الحرب"، وعقد الجميع مؤتمرا فى سبتمبر ١٩١٥ انتهى إلى انشاء تنظيم جديد هو العصبة الاشـتراكية الأمميـة لجنـوب أفريقيـا. **International Socialist League of South Africa.** وقد انـضم إليهم حزب العمـل الاشـتراكى - الـذى يعتنـق أفكـار دى ليـون فـى تفسير الماركسية(*).

وراحت العصبة تنادى بأن " الأممية التى لا تطالـب بـالحقوق الكاملـة للطبقة العاملة الأفريقية المؤهلة لذلك تصبح عارا، إننا ما لم نحرر الأهالى - تقصد الأفريقيين - فليس هناك أمل فى تحرير البيض"(٢).

---

(1) F. Meli, Nationalis,.. Op.cit., P. 45.

(*) كان هذا الحزب يعتنق الرؤية الماركسية للأحزاب المثيله له فى بريطانيـا والولايـات المتحدة والتى تقوم على أفكار وتفسيرات دانييل دى ليون للماركسية وهى التفسيرات التى تدين قادة الجناح اليمينى فى الحركة العمالية، وترفض نقابات الحرفيين، وقد كان لهذه الأفكار نفوذ قوى على معظم البلاد الناطقة بالإنجليزية على نحو أدى إلى تشكيل "اتحاد عمال الصناعة العالمى **The Wobblies**

(2) والذى يشكل علامة فى تاريخ الحركة العمالية الأمريكية. وتجـد " الـدى ليونيـه " تعبيرها فى رفض كل أشكال النشاط السياسى البرلمانى وفـى مقاطعـة النقابـات -

وقد أصدر المؤتمر السنوى للعصبة المنعقد في ٥-٦ يناير ١٩١٩ برنامجا للعصبة سمى "إعلان المبادىء"، وهو يعد أول برنامج ماركسى في القارة الأفريقية إذ يعلن أن " دكتاتورية البروليتاريا هى الهدف العاجل فى جنوب أفريقيا". وقد رحبت العصبة بتشكيل الأممية الثالثة (الكومنترن) وكانت من بين الأحزاب الأولى التى انتسبت إليها، كما شاركت فى المؤتمر العالمى الثالث للأممية الشيوعية الذى عقد فى موسكو عام ١٩٢٠ (١).

على أن مشاركة حزب العمل الاشتراكى فى العصبة، وسيطرة اتجاهاته الفكرية عليها قد أدى إلى انقسام أيديولوجى داخل العصبة دفع بها إلى الدعوة لتشكيل الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا، وقد عقد المؤتمر التأسيسى للحزب فى الفترة من ٣٠يوليو – أول أغسطس عام ١٩٢١ وشارك فيه بالإضافة إلى العصبة كل من: الاتحاد الفيدرالى الديمقراطى الاجتماعى بمدينة الكيب والحزب الشيوعى لمدينة الكيب، والجمعية الاشتراكية اليهودية لمدينة الكيب والجمعية الاشتراكية اليهودية لمدينة جوهانسبرج، والنادى الماركسى فى ديربان، وغيرها من التنظيمات الاشتراكية والأفراد، وقد وجه المؤتمرون نداء إلى كل عمال جنوب أفريقيا، المنظمين وغير المنظمين البيض والسود، بالمشاركة فى دفع عملية " إسقاط النظام الرأسمالى، والقضاء على الطبقة الرأسمالية، وإقامة كومنولث العمال فى مختلف أنحاء العالم"، وقد قرر

=العمالية والحرفية لصالح تشكيل اتحاد عمالى واحد قوى يستخدم أسلوب الإضراب العام بصورة تؤدى إلى سقوط الرأسمالية واستيلاء العمال على السلطة.

أنظر :

John Philips, " The South African Wobblies: The Origins Of Industrial Unions in South Africa" , in UFAHAMU, Journal of the African Activist Association, (Los Angeles : African Studies Center), Vol. VIII, No. 3, 1978, Pp. 125 – 128.
A. Lerumo, Op.cit., P.37.
(1) F. Meli, Nationalism.. Op.cit., P. 48.

المؤتمر إنشاء الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا – الفرع الجنوب أفريقى للأممية الشيوعية.

The Communist Party of South Africa / Section of the Communist International. وتبنى المؤتمر دستورا وبرنامجا للحزب، وانتخب لجنة تنفيذية اتخذت من جوهانسبرج مقرا لها [(١)].

العضوية :

إذا كانت عضوية الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا، ومنذ نشأته، ظلت مفتوحة أمام جميع أبناء جنوب أفريقيا على اعتبار أن الحزب نشأ بهدف توحيد العمال الأفريقيين والبيض لمواجهة النظام الرأسمالى فى جنوب أفريقيا، إلا أنه يلاحظ أن القاعدة الاجتماعية للحزب فى سنواته الأولى كانت ترتكز على الطبقة العاملة البيضاء، بحكم نشأة الحزب داخل الحركة العمالية البيضاء[(٢)].

ولم تكد تمر ستة شهور على تأسيس الحزب حتى وجد نفسه أمام موقف صعب فقد ووجه بانتفاضة الراند عام ١٩٢٢ والتى قام بها العمال البيض ضد الإجراءات الرامية إلى إحلال العمال الأفريقيين محلهم فى صناعة التعدين، وتخفيض أجورهم. ونظرا لأن الغالبية العظمى من أعضاء الحزب كانوا أصلا من قيادات الحركة العمالية البيضاء فإنه لم يكن بمقدورهم الوقوف بمنأى عن الصدام بين اتباعهم من العمال البيض وبين الطبقة الرأسمالية والحكومة. ورغم محاولة بعض من هؤلاء وتركيزهم فى دعايتهم بين صفوف العمال البيض على أن غرفة المناجم والحكومة هما العدو

---

(1) A. Lerumo, Op.cit., p. 117.

(2) Michael Harmel, " The Communist Party of South Africa", in Alex La Guma (ed.), Apartheid: A Collection of Writings on South African Racism, By South Africans, (Berlin : Seuen Seas Publishers, 1971), Pp. 207-210.

الرئيسى للعمال البيض، وليس العمال الأفريقيين، إلا أنهم لــم يتمكنــوا مــن السيطرة على العمال البيض الذين راحوا يتبنون موقفا عدائيا تجـاه العمــال الأفريقيين باعتبارهم المنافس الأساسى لهم، وما أن سقطت حكومة ســمطس وتشكلت حكومة الميثاق عام ١٩٢٤ من ائتلاف بين الحزب الوطنى وحــزب العمل حتى حصل العمال البيض على وضع ممتاز قانونا من خــلال حجــز الوظائف وسياسة العمل المتحضرة، وهو الأمــر الــذى أدى إلــى تقــويض كفاحيتهم ووعيهم الطبقى الثورى ثم ارتماءهم فى أحضان الطبقة الرأسمالية، وتأييدهم للنظام الحاكم فى مواجهة الطبقة الأفريقية العاملة[١].

وقد ترتب على ذلك توجيه انتقادات للحزب الشيوعى الذى اتهم بالوقوف إلى جانب الاتجاهات العنصرية للعمال البيض، فى نفس الوقت الذى أخذ فيــه الحزب يفقد مؤيديه بين الطبقة البيضاء العاملة التى لم تعد تجد مصالحها فــى إطاره، ونتيجة لما تقدم فإن الحزب حول اهتمامه إلى تنظيم العمال الأفريقيين وإنماء الوعى الطبقى بين صفوفهم، واتجه فى نفس الوقت إلى إقامة علاقــة تعاون مع المؤتمر الوطنى الأفريقى[٢].

وقد كان لذلك آثار إيجابية على الحزب، فقد تزايد عدد أعضائه، كمــا أن تركيبه الاجتماعى قد تغير، فعلى حين كان الشيوعيين الأفــريقيين يــشكلون أقلية فى الحزب عام ١٩٢٤ فإنهم مع حلــول عــام ١٩٢٨ بــاتوا يــشكلون الأغلبية الساحقة فى الحزب إذ بلغ عددهم نحو ١٦٠٠ عضو من بين ١٧٥٠ عضو هم مجموع أعضاء الحزب آنذاك. على أن هذا التحول لم ينعكس فــى زعامة الحزب ولا فى سياسته أو منظوره ورغم أن المؤتمر السنوى الخامس للحزب عام ١٩٢٧ قد انتخب الشيوعيين الأفريقيين – ماكــابينى، وخــايلى، وتنيدى – أعضاء فى اللجنة التنفيذية، إلا أن كل مسئولى الحزب كــانوا مــن

---

(1) Idem.
(2) Gail M. Gerhart, Op.cit., P. 31.

البيض، كما أن الوفد الذى أختير ليمثل الحزب فى المؤتمر السادس للأممية الشيوعية الذى انعقد فى موسكو فى يوليو عام ١٩٢٨ كان كل أعضائه من البيض(١)

وفى فترة الثلاثينيات، ونتيجة لعدة عوامل كان أهمها الخلافات الأيديولوجية بين زعامات الحزب، فإن عضوية الحزب أخذت فى التقلص، وإن اتجهت بعد ذلك إلى التزايد فى فترة الأربعينيات حتى وصلت قمتها عام ١٩٤٨ حين بلغ عدد أعضاء الحزب نحو ألفى عضو من بينهم ١٥٠ عضو أبيض، و ٢٥٠ هندى، والباقى أفريقيين(٢).

ومنذ حل الحزب عام ١٩٥٠ – نتيجة لصدور قانون قمع الشيوعية فى نفس العام – ثم إعادة تشكيله سرا فى الداخل عام ١٩٥٣ تحت اسم.

The South African Communist Party.

فإن الحزب راح يعتمد على تجنيد أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى صفوفه، كما أخذ يدفع بأعضائه الأفريقيين إلى عضوية المؤتمر وإلى قيادته العليا، وهو الأمر الذى أوجد تلك العلاقة المتداخلة بين الحزب الشيوعى والمؤتمر الوطنى الأفريقى ومكن الأول من تأكيد استمرار وجوده وتأثيره الفكرى على المؤتمر، وإن قبل العمل مع المؤتمر ومن داخله تحت قيادة المؤتمر.

وأيا ما كان الأمر فإن عضوية الحزب الشيوعى مازالت محدودة، ويرجع ذلك إلى عدة عقبات حالت دون أن تجد الأيديولوجية الماركسية رواجا لها فى جنوب أفريقيا، ومن أهم هذه العقبات – اضطهاد الحكومة للشيوعيين، ثم

---

(1) A. Lerumo, Op.cit., P. 63.

(2) Brian Bunting, Op.cit., P. 149. Thomas Karis, " Hope & Challenge 1935-1952", vol.2,in op.cit., P. 107.

الاتجاهات المعادية للشيوعية والتى روجت لها البعثات التشبيرية ومن تلقــوا تعليمهم لديها من الأفريقيين، وانتشار الأمية بين الأفريقيين، ثــم ان الطبقــة الأفريقية العاملة، والتى لديها بعض الوعى السياسى، أدركت علــى الفــور، ومن خلال ممارساتها اليومية، إن العرق وليس الطبقة هو المحــدد المباشــر للوضع الاجتماعى وفضلا عما تقدم فإن الطبقة الوسطى الأفريقية المتعلمة – من الجيل القديم – لم تتقبل الأفكار الاشتراكية، وراحت ترى فيها خطرا على طموحاتها، وكان لتعلم أفرادها فى مدارس التبشير أثر كبير فى ذلك [١].

الزعامة والخلافات داخل الحزب :

رأينا كيف أن زعامة الحزب الشيوعى فى سنوات نشأته الأولى ظلت فى يد الشيوعيين البيض، وإن ذلك كان مرجعه نشأة الحــزب داخــل الحركــة العمالية البيضاء وتحت تأثير من هذه الزعامة البيضاء فإن الحزب رفع فــى عام ١٩٢٥ شعار "إقامة جمهورية العمال والفلاحين" باعتبار أن ذلك يــشكل هدفه الحال والعاجل وهو بذلك انحرف عن الشعار الــذى رفعتــه العــصبة الاشتراكية الأممية عام ١٩١٩ والذى كان يتمثــل فــى "إقامــة دكتاتوريــة البروليتاريا" باعتبارها الهدف الحال والعاجل [٢].

ورغم انتخاب بعض الشيوعيين الأفريقيين فى اللجنة المركزيــة للحــزب عام ١٩٢٧ إلا أن هؤلاء لم يظهر لهم نفوذ أو تأثير فكرى على الحزب فــى هذه الفترة.

وقد كان المؤتمر السادس للأممية الشيوعية المنعقــد فــى موســكو فــى يوليو ١٩٢٨ علامة تحول فى الاتجاه الفكرى للحزب وفى ممارســاته، فقــد قرر هذا المؤتمر ضرورة أن يرفع الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيــا شــعار

---

(1) Gail M. Gerhart, Op.cit., P; 10 , 38.
(2) F. Meli, Nationalism.. Op.cit., Pp. 48-49.

"جمهورية أفريقية مستقلة، مع الحماية الكاملة لحقوق الأقليـات" باعتبـار أن ذلك يشكل مرحلة تؤدى إلى " حكم العمال والفلاحين وقد انتقد وفـد الحـزب الشيوعى لجنوب أفريقيا إلى المؤتمر، وكله من البيض، هذا الشعار، وأصـر على أن المسائل الطبقية – لا الوطنية – هى التى تحتل الأولوية فى جنـوب أفريقيا، وأكد بنتنج – رئيس الوفد – على أن الصراع الطبقـى وحـده هـو الكفيل بحل المسألة الوطنية فى جنوب أفريقيا، على أن المؤتمر رفض هـذه الانتقادات، وأكد على أن " المسألة الوطنية القائمة على المـسألة الزراعيـة تشكيل أساس الثورة فى جنوب أفريقيا"، وعلى أن الأفريقيين يشكلون جماهير هذه الثورة [١].

وباعتباره فرعا من الأممية الشيوعية فإن الحـزب وافـق علـى هـذه المقولات، ففى مؤتمره السنوى السابع عام ١٩٢٩ فإن الحزب تبنى برنامجـا جديدا وافق فيه على سياسة الأممية الشيوعية، كما انتخـب المـؤتمر لجنـة تنفيذية ضمت بنتنج (رئيسا) وولتـون – صـحفى بريطـانى (سـكرتيرا)، وألبرت نزولو (منظما). وبعد رحيل ولتون إلى بريطانيا ثم الاتحاد السوفيتى بعد ذلك، فإن نزولو تولى منصب سكرتير عام الحـزب، وكـان بـذلك أول أفريقى يتولى هذا المنصب[٢].

ومع بداية الثلاثينيات اشتعل الخلاف الأيديولوجى داخل صفوف الحزب، خاصة عندما اعتلى المناصب الرئيسية فى الحزب زعامات يمكـن وصـفها بأنها "زعامات أجنبية". ففى أواخر عام ١٩٣٠ عاد ولتـون مـن موسـكو مسلحا بمنصب "ممثل الأممية الشيوعية" فى جنوب أفريقيا، وسرعان ما حـل ولتون محل بنتنج كسكرتير عام للحزب – وكان الأخير وقـد تـولى هـذا المنصب عقب رحيل نزولو إلى موسكو للدراسة واستمراره فيها حتى وفاتـه

---

(1) A. Lerumo, Op.cit., Pp. 63 – 64.
(2) Ibid., Pp. 65-66.

عام ١٩٣٣ – وفى عام ١٩٣١، انضم إليه فى زعامة الحزب لازار باش، وهو مهاجر شاب قدم من لاتفيا إلى جنوب أفريقيا عام ١٩٣١، وانضم إلى الحزب الشيوعى، وأصبح عضوا فى مكتبة السياسى فى نفس العام. وقد قام الرجلين بشن هجوم على من أسموهم بالجناح اليمينى الانتهازى فى الحزب، وتمكنا من طرد كل من اندروز وبنتنج من الحزب وقاما بعد ذلك بابعاد موسيس كوتانى (أفريقى) من رئاسة تحرير صحيفة الحزب (العامل).

ومنذ أن اعتلى وولتون زعامة الحزب، وحتى رحيله النهائى إلى بريطانيا عام ١٩٣٣ فإن الخلافات الأيديولوجية تعمقت داخل الحزب، وأضعفت من نفوذه. فعلى حين راح باش يفسر شعار " جمهورية أفريقية مستقلة" باعتباره دعوة للثورة الاشتراكية مباشرة وليس دعوة للثورة الديمقراطية الوطنية، فإن كوتانى عارض ذلك، وأكد على أن الوعى الوطنى للبروليتاريا يفوق وعيها الطبقى، وأخذ يدعو إلى إقامة جبهة متحدة، وعندها اتهم بانه من أنصار البورجوازية الأفريقية وقد أيد معظم الأعضاء وجهة نظر كوتانى، وانتهى الأمر بعزل باش من المكتب السياسى، حيث قام الأخير بمغادرة البلاد إلى موسكو لرفع شكواه أمام المؤتمر السابع للأممية الشيوعية عام ١٩٣٥، وقد فشل فى مسعاه، ولم يعد بعد ذلك إلى جنوب أفريقيا[1].

ورغم ما تركته هذه الخلافات من آثار سلبية على الحزب، إلا أنها انتهت بتأكيد الزعامة داخل صفوف الحزب من جانب، وبتأييد الاتجاه الفكرى الذى عبر عنه كوتانى فى الثورة الديمقراطية الوطنية باعتبارها مرحلة نحو الثورة الاشتراكية من جانب ثان، وبتأكيد ضرورة تشكيل جبهة متحدة مع تنظيمات حركة التحرير الأخرى من جانب ثالث. ذلك أنه ونتيجة لاستمرار الخلافات داخل المقر الرئيسى للحزب بجوهانسبرج، فقد اقترح كوتانى نقل المقر

---

(1) Ibid., pp. 70-72.

الرئيسى من جوهانسبرج إلى مدينة الكيب[١]، وقد وافـق المـؤتمر الطـارئ للحزب الذى عقد أول عام ١٩٣٩ على ذلك كما انتخب لجنـة تنفيـذ جديـدة ضمت أندروز رئيسا، وكوتانى سكرتير عاما، وقد ظل مقر الحزب الرئيـسى فى مدينة الكيب حتى حل الحزب عام ١٩٥٠ [٢].

ومنذ ذلك التاريخ فإن زعامة الحزب انحصرت فى أعضائه مـن أبنـاء جنوب أفريقيا على اختلاف أجناسهم وألوانهم كما أن الزعامة باتت متوازنـة إلى حد كبير فأخذت تضم فى صفوفها إلى جانب البيض أعـضاء أفـريقيين وملونين وهنود، وراحت هذه الزعامة تؤكد على استمرار تحالفها مع المؤتمر الوطنى الأفريقى وتحت قيادته لإشعال الثورة الوطنية الديمقراطية حتى بعـد إعادة تشكيل الحزب سرا عام ١٩٥٣، وتبنيه لبرنامجه الجديـد عـام ١٩٦٢ وهو البرنامج الذى يعتنق نفس المقولات السابقة على نحو ما سنرى فى الباب الرابع.

---

(1) Ibid., Pp. 72 – 75.
(2) Michael Harmel, Op.cit., Pp. 212 – 213.

المبحث الرابع
حركة الوحدة لجنوب أفريقيا

نشأت حركة الوحدة من بين صفوف مؤتمر كل الأفريقيين، وهو التنظيم الفيدرالى المؤقت الذى نشأ عام ١٩٣٥ تحت زعامة د. جابافو فى فترة التدهور التى مر بها المؤتمر الوطنى الأفريقي، وقد كان الهدف من هذا المؤتمر مقاومة مشروعين عنصريين قدما للبرلمان من جانب حكومة هيرتزوج فى منتصف الثلاثينيات، أحدهما – يتجه للقضاء التدريجى على الحقوق الانتخابية للأفريقيين فى الكيب بوضعهم على قائمة انتخابية منفصلة، حيث سمح لهم بانتخاب ثلاثة ممثلين بيض عنهم فى مجلس الجمعية، وأربعة شيوخ بيض من خلال مجمع انتخابى مشكل من الزعماء القبليين كما قرر المشروع انشاء مجلس تمثيل الأهالى كجهاز استشارى يتكون من أفريقيين منتخبين بالإضافة إلى الزعماء القبليين وممثلى الحكومة المعينين، وثانيهما – ما سمى بقانون صندوق الأهالى والذى حظر على الأفريقيين شراء أراض خارج معازلهم الوطنية حيث لم يعد مسموحا لهم بامتلاك ما يزيد على ١٣% من مساحة البلاد.

وقد حضر مؤتمر كل الأفريقيين الذى انعقد وشكل فى ١٦ ديسمبر ١٩٣٥ نحو ١٥٠ منظمة بما فيها المؤتمر الوطنى الأفريقي والحزب الشيوعى، وقد مثلت هذه المنظمات بنحو خمسمائة مندوب، وبذا فإن هذا المؤتمر كان يعد أكبر تجمع غير أبيض فى تاريخ جنوب أفريقيا، وقد عارض المؤتمر كلية كلا المشروعين السابقين، لكن المؤتمرين انقسموا على أنفسهم فيما يتعلق بكيفية المواجهة، فعلى حين طالبت الأقلية بعمل كفاحى، مظاهرات وإضرابات، إلا أن الغالبية فضلت تقديم التماسات إلى الحكومة علها تعدل عن إصدار التشريعين، وقد لعبت حكومة هيرتزوج

على هذه الخلافات فقام هيرتزوج بدعوة وفد من المؤتمر لمقابلته، وحـــثهم على أن يكونوا مسئولين وقد انتهى الأمر بصدور التشريعين[١].

وقبل المعتدلون داخل المؤتمر، وتحت تأثير مـــن الحـــزب الـــشيوعى لجنوب أفريقيا وبتأييد المؤتمر الوطنى الأفريقـــى، إنـــشاء مجلـــس تمثيـــل الأهالى بل أن بعضا من زعامات المؤتمر احتل مقاعد فيه. كما قبل هـــؤلاء مسألة التمثيل غير المباشر لهم فى البرلمان[٢].

وقد عارضت الأقلية هذا الاتجاه، ومعظمهم مـــن مثقفـــى الأفـــريقيين والملونين، والعديد منهم من المدرسين، ونادى هـــؤلاء بالمقاطعـــة الكاملـــة لكافة الأجهزة الحكومية وعدم التعاون مع الحكومة وسرعان ما أتهم هؤلاء بالتطرف والتروتسكية من جانب الحزب الشيوعى، وقد كان لهذا الاتهام ما يبرره لأن هذه الجماعة فى معظمها تعتنق الاتجـــاه التروتـــسكى، وكانـــت ترتبط بالتجمعات التروتسيكة البيضاء فى جنوب أفريقيا فى هذه الفترة وهى التجمعات التى كانت تنتمى للأممية الرابعة (التروتسكيه). على أن مثل هذه العلاقة باتت أقل وضوحا عندما قام تاباتا – أفريقـــى – زعـــيم المجموعـــة بالانشقاق عن التجمعات التروتسكية البيضاء، وقد أعطى ذلك انطباعا طيبـــا للوطنيين الأفريقيين الذين اتجـــه بعـــضهم للانـــضمام إلـــى مـــؤتمر كـــل الأفريقيين[٣].

---

(1) A. Lerumo, Op.cit., Pp. 74 – 75.
(2) Richard Gibson, Op.cit., P. 77.

(3) منذ أوائل الثلاثينات كانت للمجموعات التروتسكية وجود فى جنوب أفريقيا وكانت هذه فى معظمها منتسبة إلى الأممية الرابعة، وراحت تحارب ما أسمته بالستالينية الأممية حفاظا على نقاء الأفكار الماركسية – اللينينية. وقد ترعرعت الحركة التروتسكية فـــى مدينة الكيب بين المثقفين الأوربيين عامى ٣٤، ١٩٥٣ من خلال نادى لينين الثقـــافى، وفى عام ١٩٣٤ انقسمت الحركة التروتسكية إلى فريقين أحدهما – أســـمى نفـــسه=

وفى الفترة ما بين عامى ٣٥ – ١٩٣٧ كان فـى مقـدور مـؤتمر كـل الأفريقيين أن يزعم بأنه يشكل جبهة وطنية لكل التنظيمات غيـر الأوربيـة، لكنه ونتيجة للخلافات داخل المؤتمر فإن المؤتمر الوطنى الأفريقـى انـسحب منه، وباءت كل المحاولات لإعادته بالفشل، فعلى حين أصر قادة مؤتمر كـل الأفريقيين على ضرورة إقامة تنظيم فيدرالى مفتوح لكـل التنظيمـات غيـر الأوربية فإن المؤتمر الوطنى الأفريقى أصر على ضرورة إقامة تنظيم موحد ذو سلطة مركزية تكون قيادته للأفريقيين(١).

ونتيجة للانتقادات الموجهة لمؤتمر كل الأفريقيين من جانـب كـل مـن الحزب الشيوعى والمؤتمر الوطنى الأفريقى، فإن تاباتا وجـه هجومـه إلـى الطرفين فوصف زعامة الحزب الشيوعى بالانتهازية كمـا وصـف زعامـة المؤتمر الوطنى الأفريقي بالعنصرية على أساس أنهم يتصرفون استنادا إلـى اللون، وأعلن تاباتا أن اقتراح هؤلاء بإنشاء تنظيم وطنى أفريقى متحد يعـادل

=حزب عمال جنوب أفريقيا وأنشأ ناد جديد له هـو نـادى **Spartcist** وثانيهمـا – أسمى نفسه الأممية الرابعة (التروتسكية) لجنوب أفريقيا، وظل يمارس نـشاطه مـن خلال نادى لينين وكان سبب الانقسام يرجع إلى الخلاف بين الفريقين حـول طبيعـة الحركة الوطنية الأفريكانية فعلى حـين رأى فيهـا الفريـق الأول حركـة معاديـة للإمبريالية، فإن الفريق الثانى رفض هذا الرأى. وقد كان للفريق الثانى نفوذ كبير بين جيل الشباب من المدرسين الملونين فى الكيب، وطلبة الكيب، وبعض الأفريقيين. وقد لعب كل من د. جولام جول (ملون) و تاباتا (أفريقى) دورا بارزا فى الدعاية لأفكـار هذا الفريق

أنظر :

Edward Roux, Op.cit., Pp. 311-313.

(1) لمزيد من التفصيل أنظر :

Thomas Karis, Hope & Challenge 1935 – 1952. Op.cit., Pp. 114 – 119.

الفاشية، وهكذا فشلك كل المحاولات لتشكيل تحالف بين مؤتمر كل الأفريقيين والمؤتمر الوطنى الأفريقى.[1]

ونتيجة لذلك اتجه قادة مؤتمر كل الأفريقيين إلى السعى لتشكيل تنظيم فيدرالى دائم لغير الأوربيين، ففى يونيه ١٩٤٣ أصدرت لجنة الكيب الغربى للمؤتمر بزعامة تاباتا منشورا يدعو كل الأفريقيين "المهتمين بوحدة غير الأوربيين للمشاركة فى مؤتمر يضم ممثلين عن المؤتمر الهندى لجنوب أفريقيا، ومجلس معارضة الفصل – وهو الذى تشكل بين الملونين لمعارضة قيام الحكومة بإنشاء وزارة شئون الملونين – وعن مؤتمر كل الأفريقيين فى ديسمبر عام ١٩٤٣"، واستجابة لذلك أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر كل الأفريقيين بيانا يحمل اسم "الدعوة إلى الوحدة" فى ٢٦ أغسطس ١٩٤٣، كما أصدر المؤتمر الهندى بيانا أكد فيه على أن الوقت قد حان للتعاون فيما بين التنظيمات غير الأوربية حول "مسائل معينة" ، وقد عقد المؤتمر بالفعل فى ديسمبر عام ١٩٤٣ وحضره ممثلون عن مؤتمر كل الأفريقيين، ومجلس معارضة الفصل، مع غياب ممثلى المؤتمر الهندى، وقد تبنى المؤتمر "مسودة إعلان الوحدة"، "وبرنامج النقاط العشر"، كما شكل لجنة متابعة للتمهيد لمؤتمر الوحدة وهو الذى انتهى بتشكيل حركة الوحدة لغير الأوربيين، حيث تبنى مجلس معارضة الفصل برنامج النقاط العشر فى مؤتمره المنعقد فى يناير ١٩٤٤، كما تبنى مؤتمر كل الأفريقيين نفس البرنامج فى مؤتمره المنعقد فى ديسمبر ١٩٤٤. وهكذا ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركة الوحدة لغير الأوربيين استنادا إلى برنامج النقاط العشر، وهو البرنامج الذى مازال يشكل برنامج الحد الأدنى للحركة حتى أواخر السبعينيات. وقد أصدرت اللجنة التنفيذية لمؤتمر كل الأفريقيين فى ٧ يوليو ١٩٤٤ أعلانا يحمل اسم "الطريق

---

(1) Ibid., P. 118.

الجديد" وقد وضع هذا الإعلان أساسا لسياسة حركة الوحدة وأساليبها فى تنفيذ برنامجها، ويركز الإعلان على سياسة عدم التعاون، ومقاطعة كل الأجهزة الحكومية القائمة.(١)

وما أن صدر هذا الإعلان حتى اجتمع ممثلو المؤتمر الهندى، ومؤتمر كل الأفريقيين ومجلس معارضة الفصل فى ٨ يوليو عام ١٩٤٤ فى ثانى مؤتمر لحركة الوحدة. غير أن المناقشات فى هذا المؤتمر أوضحت أن الوحدة مع المحافظين من قيادة المؤتمر الهندى على أساس " برنامج النقاط العشر" يعد أمرا مستحيلا. وقد تأكد ذلك عندما ركز قادة المؤتمر الهندى على استعدادهم للتعاون فى " مسائل محددة" فقط دون الالتزام ببرنامج حركة الوحدة. وحتى رغم حضور الراديكاليين الهنود للمؤتمر الثالث لحركة الوحدة فى يناير عام ١٩٤٥، ثم تمكنهم من السيطرة على قيادة المؤتمر الهندى أواخر عام ١٩٤٥، فإن هؤلاء لم يشكلوا تحالفا مع حركة الوحدة وإنما اتجهوا للتحالف مع كل من الحزب الشيوعى والمؤتمر الوطنى الأفريقى(٢).

وهكذا نلاحظ مما تقدم أن اتجاه الملونين فى معظمه كان إلى جانب حركة الوحدة، فى حين أن اتجاه الهنود كان إلى جانب التحالف مع المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى. وفى عام ١٩٤٨ أنتسبت رابطة المدرسين الأفريقيين فى الكيب إلى حركة الوحدة وكان ذلك أكبر تجمع أفريقى ينتسب إليه. على أنه رغم ذلك فإن حركة الوحدة فشلت فى أن تكون منافسا للمؤتمر الوطنى الأفريقى، كما عجزت عن أن تصبح "المتحدث السياسى باسم الشعب الأفريقى" على عكس ما قرره مؤتمرها التأسيسى فى ديسمبر ١٩٤٣، وكان

---

(1) أنظر نص بيان "الدعوة إلى الوحدة"، ونص مسودة إعلان الوحدة "، وكذا "برنامج النقاط العشر " فى : **Ibid., Pp. 347 - 357.**

(2) Ibid., P. 114.

مرجع ذلك عجزها عن الحصول على تأييد من الغالبية الأفريقية التى ظلت ترى فى المؤتمر الوطنى الأفريقى تنظيمها الأم، ثم سيطرة المثقفين الملونين على قيادة الحركة، فضلا عن أن هؤلاء – ومعظمهم من المدرسين – لم يكن لديهم الوقت الكافى للعمل التنظيمى، وتجنيد مزيد من الأعضاء خاصة وأنهم ركزوا جهودهم على التدريب السياسى والمعارضة المبدئية لنظام الحكم، يضاف إلى ما تقدم أن نشاط الحركة فى معظمه كان يتركز فى الكيب ولم يمتد إلى المقاطعات الأخرى [١].

وفى عام ١٩٦١ وبعد حظر نشاط كل من المؤتمر الوطنى الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية بنحو عام، فإن حركة الوحدة – والتى لم يحظر نشاطها حتى ذلك الحين – قامت بتشكيل تنظيم جديد هو الاتحاد الديمقراطى لشعب جنوبى أفريقيا بزعامة تاباتا "كجهاز موحد، وحزب سياسى داخل الهيكل الفيدرالى لحركة الوحدة، وحيث تحتل مصالح العمال والفلاحين الأولوية، وحيث يمكن للأفراد الانضمام إليه مباشرة"[٢].

على أنه لم تكد تمر فترة قصيرة على نشأة الاتحاد حتى تزايدت عمليات القمع من جانب الحكومة ضد أعضائه وزعمائه على نحو دفع قيادة حركة الوحدة والاتحاد فى مايو ١٩٦٣ إلى إصدار قرار بسفر تاباتا إلى المنفى ليشرف على بناء التنظيم بالخارج. وقد تمكن تاباتا من الفرار عبر سوازيلاند إلى زامبيا حيث انشأ مقرا خارجيا دائما للحركة فى لوساكا، ثم انضم إليه بعد ذلك باقى قيادات الحركة[٣].

---

(1) Richard Gibson, Op.cit., P. 78.

(2) I.B. Tabata, His Presidential Address.. Op.cit., Pp. 3-4.

(3) قيادات الحركة فى المنفى هم : تاباتا (رئيسا)، تسوتسى (نائب الرئيس) على فطار (السكرتير المشارك)، ود. أحمد ليمبادا (أمين الصندوق)، والسيدة جانوب جول-

ومازالت الحركة حتى أواخر السبعينيات تعمل من لوساكا تحت زعامة تاباتا، ورغم مساعيها المستمرة للحصول على اعتراف بها من لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا إلا أنها لم تحصل على مثل هذا الاعتراف(١).

ويبدو أن حركة الوحدة لم تقطع كل صلاتها مع الأممية الرابعة (التروتسكية)، فهى تحصل على مساعدات من التنظيمات التروتسكية الرسمية مثل حزب العمال الاشتراكيين فى الولايات المتحدة، كما أن الجماعات التروتسكية فى أنحاء كثيرة من العالم تبدى تعاطفها مع حركة الوحدة وتقدم لها المساعدات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تشكيل ما يسمى "لجنة الدفاع عن الكساندر – لمساعدة ضحايا الاضطهاد فى جنوب أفريقيا " من جانب الجماعات التروتسكية فى الولايات المتحدة عقب اعتقال د. ينفيل الكساندر، عضو حركة الوحدة، وأربعة من رفاقة فى مدينة الكيب عام ١٩٦٤ بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم(٢).

ومن أكثر الأمور التى تميز حركة الوحدة هو تحليلها الماركسى للوضع فى جنوب أفريقيا وهو التحليل الذى يحظى باحترام الكثيرين، ولا شك أن

=(زوجة تاباتا وممثلة التنظيم فى لوكاسا)، هونونو (رئيس مؤتمر كل الأفريقيين). وكلهم يعيشون فى المنفى بلوساكا ما عدا الأخير الذى يعيش فى دار السلام بتنزانيا.
أنظر :

Report of Unity Movement of South Africa Submittee to The OAU, Coordinating Committee Fortheliberation of Africa,8th Jan. 1973, P. 2.

(1) حول طلب حركة الوحدة الاعتراف بها من جانب لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا

– أنظر : **Ibid., Pp. 1-2**

وحول موقف لجنة التنسيق فيما يتعلق بالاعتراف بالحركة انظر :

OAU/ CCLA, Report of the Standing Committee on Policy & Information, (XXI-S/C. 17/ Doc. 2) 8th Jan. 1973, Pp. 18-19.

(2) Richard Gibson, Op.cit., P. 81.

ذلك يرجع إلى حالة الضعف الأيديولوجي للحزب الشيوعى والذى ظل لسنوات طويلة يتحدث بلغة ليبرالية، ويركز على الحقوق الديمقراطية.

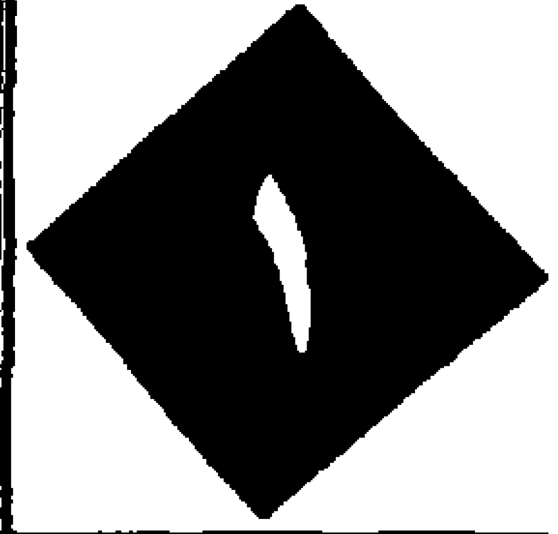
وهكذا فإن تاباتا يعد من أبرز المنظرين للماركسية فى جنوب أفريقيا، وعلى الرغم من البداية العريضة لمؤتمر كل الأفريقيين فإن حركة الوحدة تبدو ومنذ انتقالها إلى المنفى فى لوساكا كأسرة ممتدة تتجمع حول زعيم الحركة وليس حول الحركة[١].

(1) لمزيد من التفصيلات عن الروابط الأسرية بين زعماء الحركة أنظر المبحث الثانى من الفصل الأول من هذا الباب.



الباب الرابع

المواجهة بين حركة التحرير والنظام السياسي



الفصل الأول

طبيعة الصراع، وقوى التغيير

المبحث الأول: رؤية النظام لطبيعة الصراع، وقوى الصراع.

المبحث الثاني: رؤية حركة التحرير لطبيعة الصراع وقوى الصراع.

المطلب الأول: المؤتمر الوطني الأفريقي.

المطلب الثاني: مؤتمر الوحدة الأفريقية.

المطلب الثالث: الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا.

المطلب الرابع: حركة الوحدة لجنوب أفريقيا.

المطلب الخامس: مؤتمر الشعب الأسود.

الفصل الأول

طبيعة الصراع وقوى التغيير

انطلاقا من مقولة أن الفهم الخاص لطبيعة مشكلة ما يقود إلى تصور خاص وفى نفس الاتجاه لكيفية حلها فإنه يمكن القول إجمالا بأن كلا من النظام السياسي في جنوب أفريقيا من جانب ومختلف فصائل حركة التحرير الوطني في جنوب أفريقيا من جانب آخر لهما تصورات مختلفة لطبيعة الصراع القائم في مجتمع جنوب أفريقيا، بل يمكن أن نضيف إلى ذلك أن السبب الأساسي في الاختلافات والانقسامات بين مختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي إنما يرجع إلى الاختلاف بينهما في تحليل طبيعة الصراع الذي يواجهه الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا . فهل هو صراع عنصري أم قومي أم طبقي أم أنه يجد أساسه في وجود استعمار استيطاني تقليدي؟؟

فالاختلاف في تحديد هوية الصراع يؤدى بطبيعة الحال إلى اختلاف الرؤية الفكرية والممارسة العملية لمنهج وأساليب حل الصراع، فالقول بأن الصراع عنصري أو قومي يعنى أنه صراع داخلي يتعين حله فى إطار النظام القائم إما بالوسائل السياسية السلمية – سواء من خلال الاندماج العنصري أو الوطني أو سواء من خلال الاعتراف بحق كل عنصر (وجماعة وطنية) في تقرير مصيره في إطار حل فيدرالي أو كونفدرالى أو عن طريق الانفصال – وإما بالقوة عند الاقتضاء . أما القول بأن الصراع صراع طبقي بين البورجوازية البيضاء المالكة لزمام السلطة والاقتصادية من جانب وبين الجماهير الأفريقية العريضة المضطهدة سياسيا والمستغلة اقتصاديا من جانب آخر، فهو قول يعنى أن أسلوب حل الصراع لن يكون إلا بالثورة على النظام الاقتصادى – الاجتماعى القائم بغية تحطيمه وإقامة مجتمع تسيطر عليه وتقوده الطبقة الكادحة . على أنه إذا ما تمثل الصراع

فى وجود استعمار استيطانى فإنه يعنى أنه مسألة استعمارية وأن حله يكمن فى طرد المستوطنيين البيض وتحقيق الاستقلال الذى تصبح فيه الغالبية الأفريقية مالكة لزمام أمرها.

المبحث الأول

رؤية النظام لطبيعة الصراع وقوى الصراع

يمكن القول إجمالا بأن النظام السياسي في جنوب أفريقيا يرى في الصراع القائم صراعا "عنصريا" بين أجناس جنوب أفريقيا فلكل جنس ثقافته ووسائله الخاصة بالحياة وطالما أن هذه الأمور تختلف من جنس إلى آخر فإنه يجب على كل جنس إذا أراد البقاء والتقدم أن يتتبع خطوات ماضيه لبناء مستقبله[١].

على أنه إذا كان النظام يرى أن الصراع عنصري في محتواه إلا أنه ظل يؤكد على أنه لا توجد إلا "قومية وحيدة" في جنوب أفريقيا هي القومية الأفريكانية "فالأفريكانرية هى الأمة الوحيدة الحقيقية في الاتحاد" على نحو ما تشير إلى ذلك نشرة صادرة عن الحزب الوطنى عام ١٩٤٠ [٢]. كما أن "كل الأجناس غير البيضاء سيتم فصلها عن الجنس الأبيض في مناطق الإقامة وفى ميادين العمل ...." على نحو ما ورد في مشروع الجمهورية الصادر عن الحزب الوطني والذي نشر في يناير عام ١٩٤٢ [٣].

---

(1) A.B. Davidson," The Republic of South Africa", in S.r. Smirnov (ed.) A History of Africa 1918-1967, (Moscow: Nauka Publishing House, 1968), Pp. 478 – 480.

(2) تحمل هذه النشرة اسم وعنوان" جنوب أفريقيا – ثورة القرن العشرين" وقد كتبها الدكتور د.أوتودى بليسيز السكرتير الثقافى للحزب الوطنى آنذاك . لمزيد من التفصيل أنظر:

William Henry Vatcher (Jr.), Op.cit., Ip. 68 – 69.
(3) Ibid., P. 73.

وإذا كانت لا توجد إلا أمة وحيدة في البلاد هي الأمة الأفريكانرية وما عداها يعدون جماعات لونية يجب فصلها والحيلولة دون اندماجها مع البيض وبخاصة الأفريكانرية، فإن هذه الجماعات يجب أن تظل خاضعة لوصاية البيض وبخاصة الأفريكانرية على نحو ما يشير برنامج المبادئ الأول للحزب الوطنى الصادر عام ١٩١٤ حين يقرر أن "المبدأ الأساسى المتعلق باتجاه الحزب حيال الأهالى (يقصد الأفريقيين) يتمثل فى سيادة السكان الأوربيين استنادا إلى الوصاية المسيحية، وفى معارضة أية محاولة للاختلاط بين الأجناس كما أن الحزب يهدف إلى أن يقدم للأهالى فرص تطوير أنفسهم استنادا إلى مواهبهم وتقاليدهم ...."(١)

كما تشير وثيقة التعليم الوطني المسيحي التي أصدرها المعهد الوطني للتعليم المسيحي عام ١٩٤٨(*) إلى"أننا لا نريد اختلاطا في اللغات ولا في الثقافات ولا في العقائد ولا في الأجناس" وإن "كل جماعة عرقية أو عنصرية سيسمح لها بالتطور وفق كفاءتها في إطار ثقافتها ولغتها وتقاليدها في ظل توجيه الأفريكانرز" وتستطرد الوثيقة إلى القول بأن" الله قد أعطى لكل شعب وطنا ومهمة وإن مهمة الأفريكانرز هي حكم جنوب أفريقيا وليس لأحد الحق في أن يسأل عن الحكمة الإلهية في ذلك" وتؤكد الوثيقة على أن الهدف من تعليم الأفريقيين" هو غرس وجهة النظر الأوربية في الحياة وخصوصا نظرة أمة البوير والتي تؤكد أنهم أوصياء على البانتو"(٢) وينجو

---

(1) D.W. Kruger (ed.), op cit., P. 71.

(*) أنشأ هذا المعهد الاتحاد الفيدرالي للتنظيمات الثقافية الأفريكانرية كما يتولى صياغة مبادئ التعليم الوطني المسيحي ويتولى الإشراف على تنفيذها. وسنعود للإشارة إلى هذا المعهد في الفصل الثالث من هذا الباب. أنظر ص:

(2) William Henry Vatcher (Jr.), op cit., Pp. 101-103.

برنامج المبادئ للحزب الوطني الصادر عام ١٩٥٢ نفس المنحى في تأكيد "الوصاية المسيحية للجنس الأوربي" على الأجناس غير الأوربية(١).

ونفس الرؤية كان يعتنقها الحزب المتحد المنحل – والذي كان يشكل حزب المعارضة الرئيسي حتى عام ١٩٧٧ وهي رفض سياسة المساواة أو الاستيعاب "وأنه يقف إلى جانب" الوصاية الأوربية والسلطة ويؤكد على مبدأ الوصاية المسيحية تجاه الشعوب الأهلية باعتبارها جزءا دائما من السكان" على نحو ما تشير السياسة الأهلية للحزب المتحد الصادرة عن الحزب عام ١٩٤٩(٢).

كذلك فإن الحزب التقدمي – الذي بات يشكل حزب المعارضة الرئيسي – يعترف فى برنامجه الصادر عام ١٩٥٩ بأن" جنوب أفريقيا مجتمع تعددى يتكون من العديد من الجماعات العرقية".(٣)

وإذا كانت القومية الأفريكانية ظاهرة عنصرية في محتواها، إلا أن الهدف النهائي لهذه القومية يتمثل في الحصرية **Exclusivness** وهي التعبير المعاصر للمعسكر **Laager** (*) ذلك أن هناك عوامل عدة أسهمت في تشكيل هذه القومية منها: هروب الأفريكانرز من النفوذ البريطاني في الكيب إلى الشمال حيث أسسوا جمهوريتي البوير (ترانسفال وأورانج) في القرن الماضي وهو الأمر الذي أكد هويتهم كجماعة منفصلة، ثم حروبهم مع القوات البريطانية والتي كان آخرها حرب البوير ١٨٩٩ – ١٩٠٢ وهزيمتهم فيها على نحو ولد لديهم خبرة تاريخية مشتركة، هذا بالإضافة إلى

---

(1) D.W. Jruger (ed.), op cit., Pp. 93-98.
(2)Ibid., P. 408.
(3) Ibid., P. 105.

(*) كلمة **Laager** هنا تعنى ذلك المعسكر الذي كان يقيمه البوير أثناء الهجرة الكبرى حيث كان يأخذ شكل دائرة تنتظم حولها العربات التي تجرها الثران وداخل تلك الدائرة أو المعسكر كان ينام البوير محصنين بها من هجمات القبائل الأفريقية.

لغتهم المشتركة وعقيدتهم البروتستانتيه، فضلا عن أوضاعهم الاقتصادية المتردية في مواجهة الجماعة المتحدثة بالإنجليزية .

ورغم أن القومية الأفريكانية هي بالأساس ظاهرة حضرية حديثة أخذت تتضح معالمها منذ توافد الأفريكانرز على الحضر في أوائل القرن الحالي إلا أن ذلك لم يؤد إلى استيعاب الأفريكانرز في البيئة الحضرية الغربية عنهم، فقد راح هؤلاء يقيمون مؤسساتهم وتنظيماتهم الخاصة التي نجحت في عزل الأفريكانرز عن غيرهم من الجماعات في الحضر على نحو جعل الأفريكانرى يعيش في بيئة حضرية أفريكانرية خاصة به. ورغم انعزال هؤلاء إلا أن وجودهم في الحضر قد أدى إلى تحول في اتجاهاتهم التقليدية إلى اتجاه وصفه أحد الكتاب" بالمحافظة الجديدة" ذلك لأن الشعور بالهوية الثقافية ظل يشكل عاملا حاسما فى الاتجاهات السياسية للأفريكانرز(١) .

ولم تكن القومية الأفريكانريه في بدايتها حركة سياسية وإنما كانت حركة ثقافية ولغوية نشأت لتدافع عن اللغة الأفريكانية في مواجهة سعى بريطانيا إلى فرض اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للبلاد، وقد نجحت هذه الحركة في انتزاع الاعتراف بالأفريكانية كلغة رسمية عام ١٩٢٥ (٢) ثم تحولت هذه الحركة لتأخذ مضمونا اقتصاديا في الثلاثينيات استهدف تقوية مركز الأفريكانرز اقتصاديا فى مواجهة المتحدثين بالإنجليزية، ومنذ النصف الثاني من الثلاثينيات وأثناء الحرب العالمية الثانية فإن القومية الأفريكانرية بدأت تأخذ مضمونا أيديولوجيا فقد اتجه بعض مثقفي الأفريكانرز في هذه الفترة إلى محاولة إعطاء القومية الأفريكانرية

---

(1) André Dutoit, "Ideological Change, Africkaner Nationalism And Pragmatic Racial Domination in South Africa", In Leonard Thompson & Jeffrey Butler (eds.), op cit., P. 26.

(2) لمزيد من التفصيل عن مسألة اللغة أنظر:

Dennis J. Worrall, op cit., Pp. 20-21.

إطار ثقافيا وفلسفيا يتمشى مع القومية المسيحية في حين اتجه البعض الآخر منهم إلى اعتناق أيديولوجيات شمولية من أوربا (القومية الألمانية النازية) وهى أيديولوجيات فاشستيه تتراوح ما بين معاداة السامية إلى رفض الديمقراطية البرلمانية والتعدد الحزبي لصالح دولة شمولية[١] وإذا كان العقد السابق على عام ١٩٤٥ قد شهد تناميا في الوعي السياسي من جانب السياسيين والمثقفين الأفريكانرز إلا أن ذلك لم يؤدى إلى ظهور أيديولوجية سياسية متكاملة، صحيح أن المضمون السياسي للقومية الأفريكانرية قد ظهر في هذه الفترة ولكنه ارتكز على مشروع الدستور الجمهوري الذي أعلنه الحزب الوطني عام ١٩٤٢ والذي كان يهدف إلى إنهاء الرابطة الدستورية لجنوب أفريقيا بالتاج البريطاني وهى المسألة التي جذبت حولها الاهتمام من جانب الأفريكانرز إلا أن تحقيق الجمهورية عام ١٩٦١ قد أنهى هذه المرحلة[٢].

ويلاحظ من مسار الحركة القومية الأفريكانرية فى هذه المرحلة السابقة على عام ١٩٤٨ – عندما تولى الحزب الوطني السلطة في البلاد – أن هدف القومية الأفريكانرية كان يرتكز بالأساس على تقوية مركز الأفريكانرز لغويا وثقافيا واقتصاديا ثم سياسيا في مواجهة الجماعة المتحدثة بالإنجليزية.

ومنذ عام ١٩٤٨ فإن فلسفة الأبارتهيد – أو ما بات يطلق عليها بعد ذلك سياسة التطور المنفصل – أصبحت تشكل أيديولوجية القومية الأفريكانرية فهي تهدف إلى الحفاظ على نقاء وبقاء البيض والحفاظ على الهوية الأفريكانرية من جانب وتهدف إلى استمرار السيادة الأفريكانرية على

---

(1) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:

William Hehry Vatcher (Jr.), op cit., Pp. 58 – 75.

(2) Andre Dutoit, op cit., Pp. 31 – 32.

كل جنوب أفريقيا من جانب آخر، وهكـذا ظهـر الأبارتهيـد كأيديولوجيـة سياسية للسيادة الأفريكانريه.

على أنه منذ أواخر الخمسينيات ظهرت عدة عوامـل أدت إلـى تغيـر طابع الأبارتهيد كأيديولوجية للقومية الأفريكانرية منها، استقلال العديد مـن الدول الأفريقية وتنامي الروح الوطنية ببين الأفريقيين في الداخل ثم تزايـد موجة النقد الدولي للممارسات العنصرية لجنوب أفريقيا وقد سار هذا التغير في اتجاهين متواكبين:

الأول: اتجاه النظام السياسي في جنوب أفريقيا إلى الاعتماد على الجماعـة البيضاء ككل بدلا من جماعة الأفريكانرز فقط وتمثل ذلك فيما يلي (1):

١- رفع شعار القومية البيضاء بديلا عن شعار القومية الأفريكانرية، والدعوة إلى جنوب أفريقيا البيضاء بدلا من جنوب أفريقيا الأفريكانرية ففي عـام ١٩٦١ صرح رئيس الوزراء الأسبق فيرفورد "إنني أرى الحزب الوطني اليوم .. حزبا يقف إلى جانب الحفاظ علـى الرجـل الأبـيض والحكـم الأبيض لجنوب أفريقيا" واستنادا إلى ذلك أنشأت الحكومـة فـي عـام ١٩٦١ وزارة الهجرة لتشجيع هجرة البيض إلى جنوب أفريقيـا، وهـو الأمر الذي كان يلقى معارضة من جانب الأفريكانرز قبل ذلـك حتـى لا يختل التوازن العددي داخل الجماعة البيضاء لصالح الجماعـة المتحدثـة بالإنجليزية، ثم قام فيرفورد بتعيين وزير من المتحدثين بالإنجليزية لهـذه الوزارة، كما عين وزيرا آخر من المتحدثين بالإنجليزية لوزارة الإعـلام والسياحة ويعد هذا أمرا جديدا، ذلك أنه منذ تولى الحزب الوطني للسلطة

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

Newell M. Stultz," The Politics of Security: South Africa Under Verwoerd 1961 – 6," in The Journal of Modern African Studies, Vol. 7, No. 1, 1969, Pp. 8-13.

عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦١ فإن الأفريكانرز فقط هم الذين كانوا يشغلون المناصب الوزارية.

٢- رفع شعار الوحدة البيضاء بديلا للوحدة الأفريكانرية . فمنذ عام ١٩٦٠ بدت الحكومة أكثر تسامحا فيما يتعلق بمشاركة الأفريكانرز والمتحدثين بالإنجليزية جنبا إلى جنب في المنظمات الثقافية والشبابية والخيرية والاقتصادية – بعد أن كان الأفريكانرز في السابق مطالبون بالانسحاب من هذه التنظيمات وتشكيل تنظيماتهم الخاصة الحضرية – ففي عام ١٩٦٤ أنشأت الحكومة جامعة في بورت اليزابيث ليتم التدريس فيها بالإنجليزية والأفريكانرية معا لأول مرة، كما أن الحكومة استخدمت سلطتها للحيولة بقدر الإمكان، ولمنع أي ارتباط تنظيمي بين البيض وغير البيض، ففى نهاية عام ١٩٦٢ قامت الحكومة بتهديد كل المؤسسات العلمية والمهنية – التى تحصل على مساعدات من الحكومة – بقطع هذه المساعدات إذا لم تقم هذه المؤسسات بطرد غير البيض من عضويتها، وفى عام ١٩٦٨ أصدرت الحكومة قانون حظر التداخل السياسي وبموجب هذا القانون اعتبرت جريمة عضوية شخص من جنس معين في تنظيم" لجماعة عرقية أخرى" يكون ذا طابع سياسي.

٣- رفع شعار العداء للشيوعية بهدف توحيد الجماعة: إذ راحت أجهزة دعاية جنوب أفريقيا تفسر الضغوط الدولية على جنوب أفريقيا باعتبارها محصلة للجهود الشيوعية الرامية إلى السيطرة على العالم، وأن هدف هذه الضغوط ليس القضاء على التمييز العنصري ولكن تحطيم النفوذ الغربي في أفريقيا الذي تمثله جنوب أفريقيا، كما أخذت تفسر عمليات التخريب داخل جنوب أفريقيا بأنها نتاج للامتداد الشيوعي داخل البلاد وهكذا فإن الهجوم على جنوب أفريقيا من الداخل والخارج فسر على أنه نتاج

لمؤامرة تدبرها الشيوعية الدولية – وليس باعتباره نتاجا للبنية الاقتصادية الاجتماعية الظالمة – وهو الأمر الذي لن تتسامح جنوب أفريقيا تجاهه.

الثاني: التحول من مقولة أن جنوب أفريقيا مجتمع متعدد الأجناس إلى مقولة أنها مجتمع "متعدد القوميات" وفى حين أخذ النظام السياسي يركز على وجود قومية بيضاء واحدة، فإنه اتجه إلى الزعم بأنه لا توجد قومية أفريقية واحدة وإنما يوجد العديد من القوميات الأفريقية فالقبائل الأفريقية "شعوب" وكل شعب له قوميته الخاصة، والنظام يسعى إلى منح كل شعب حقه في تقرير مصيره في إطار الأوطان المحلية (البناتوستانات) التي تتحول إلى دول مستقلة[1] وليس بخاف أن الهدف من وراء ذلك هو تمزيق وحدة الأفريقيين وإضعاف حركة التحرير الوطني وشل قدرتها على الحركة والنضال، لكن مجرد قيام جنوب أفريقيا بذلك يضعها في موضع الدولة الاستعمارية التي تسلم بحق الشعوب المستعمرة في الاستقلال، وطالما أن ذلك كذلك فإنه كان من الضروري التخلي عن مفهوم "الوصاية البيضاء" على الجماعات غير البيضاء طالما أن الأخيرة ستحصل على استقلالها والبحث عن بديل آخر له يحقق نفس الغرض المتمثل في إبقاء الجماعة الأفريقية تابعة للجماعة البيضاء وقد عبر فيرفورد عن ذلك بقوله عام ١٩٦١، "أننا لا نبحث فقط ولا نناضل من أجل حل يحقق لنا البقاء كجنس أبيض، ولكننا أيضا نبحث عن حل يؤكد البقاء والتطور الكامل – سياسيا واقتصاديا – لكل الجماعات العرقية الأخرى ... إننا نريد أن تقوم كل مجموعة من السكان بحكم نفسها كما يحدث بالنسبة للأمم الأخرى، ويمكن لهؤلاء أن يتعاونوا – كما في الكومنولث – في إطار رابطة اقتصادية مع الجمهورية ومع بعضهم، وفى المرحلة الانتقالية فإن الوصاية يجب أن يكون هدفها التعليم والإرشاد، إن هذه هي سياستنا في

(1) David Welsh," The Culture Dimension of Apartheid", in African Affairs, Vol. 71, No. 282, Jam. 1972, P. 46.

التطور المنفصل، إن جنوب أفريقيا تهدف إلى إحلال السلام والرفاهية والعدل للجميع من خلال وسائل الاستقلال السياسي المتواكب مع التداخل الاقتصادي"(١).

يتضح مما تقدم أن النظام السياسي في جنوب أفريقيا كان يرى في الصراع القائم "صراعا عنصريا" بين الجنس الأوربي وغيره، من الأجناس، تتولى إدارته القومية الأفريكانريه- القومية الوحيدة الحقيقية في البلاد – في ظل أيديولوجية الأبارتهيد التي تتضمن الفصل بين الأجناس اجتماعيا وإقليميا في ظل وصاية البيض وبخاصة الأفريكانرز . وقد تغير منظور النظام للصراع منذ أواخر الخمسينيات فأصبح يرى فيه "صراعا قوميا" بين قومية بيضاء واحدة وقوميات أفريقية متعددة تتولى إدارته القومية البيضاء في ظل أيديولوجية التطور المنفصل التي تنطوي على الفصل الكامل بين هذه القوميات في إطار دول مستقلة (البانتوستانات) لا تخضع للوصاية البيضاء وإن كانت تخضع للتبعية الاقتصادية من جانب الدولة طالما أن البانتوستانات المستقلة عاجزة اقتصاديا عن تقديم فرص العمالة والحياة لمواطنيها.

على أن القول بأن الصراع صراع قومي بين قومية بيضاء وحيدة من جانب وقوميات أفريقية متعددة وقومية ملونة وأخرى هندية من جانب آخر لا يجد سندا له في الواقع لعدة أسباب أهمها:

أولا: أنه إذا كان صحيحا أن الجماعة البيضاء ككل ترتبط ببعضها بعدة روابط تتمثل في اللون والمصلحة المشتركة في استمرار سيطرتها السياسية واستغلالها الاقتصادي للجماعات الأخرى ناهيك عن رباط الخوف الذي يوحدها في مواجهة غيرها من الجماعات إلا أنه فيما عدا ذلك فلا يوجد أي أساس مشترك للترابط القومي داخل هذه الجماعة، الأمر الذي يجعل الحديث عن وجود قومية بيضاء حديثا فارغ المضمون فالأصول الأولى للمستوطنين

---

(1) Leonard M. Thompson, Politics in….., op cit., P. 5.

البيض مختلفة وبصرف النظر عن حالة الشعور بالعداء المتأصلة لدى الأفريكانرز تجاه المتحدثين بالإنجليزية منذ حرب البوير، فإنه ليست هناك لغة واحدة لهذه الجماعة بل لغتين هما الأفريكانية والإنجليزية، ثم أن الإصرار فى الدستور على أن اللغتين على قدم المساواة وكلتاها لغة رسمية إنما يشير إلى عمق الاختلافات بين الجماعتين الفرعيتين داخل الجماعة البيضاء وبالإضافة إلى ذلك فهناك اختلاف ثقافي بل وديني بينهما، وإذا كان هناك اتفاق مصلحي بين الجماعتين تجاه غير البيض إلا أنه يوجد تفاوت في المصالح بينهما.

ثانيا: إن القول بوجود قوميات أفريقية متعددة استنادا إلى التعدد القبلي، وأنه يجب فصل هذه القبائل "الشعوب" كل على حده في إطار دولة مستقلة كيما يتسنى لكل منها التطور وفق عاداتها وتقاليدها وفى إطار مؤسساتها يثير تساؤلات عدة فما هي هذه المؤسسات وتلك القيم ؟ وهل هي تستند إلى أساس قبلي قائم؟ وهل هذه المؤسسات والقيم ملائمة لكل الأفريقيين ؟ وهل ثمة ضرورة للحفاظ عليها؟ من المعلوم أن المؤسسة الرئيسية في النظام القبلي كانت تتمثل في الزعامة القبلية وكان احترام هذه الزعامة يمثل القيمة الأساسية في هذا النظام طالما أن الزعيم يستند في تصرفاته إلى الأعراف القائمة ويصدر قراراته بعد مشاورات ومناقشات مع أتباعه المقربين، على أن مثل هذه المؤسسة وتلك القيمة قد انهارت منذ أواخر القرن الماضي عندما قامت السلطة الاستعمارية البريطانية في الكيب الشرقي بالقضاء على سلطة الزعماء. وإذا كانت حكومة جنوب أفريقيا قد عمدت إلى استعادة سلطة الزعماء بموجب قانون تقرير الحكم الذاتي للبانتو عام ١٩٥١ إلا أن ذلك تم بصوره تختلف عن الوضع الأصلي للنظام القبلي حيث أصبح الزعماء القبليون معينون من الحكومة يحصلون على رواتب منها وتشكل إلى جوارهم مجالس بعض أعضائها بالتعيين والبعض الآخر بالانتخاب وكلها مفاهيم

غريبة على النظام القبلي، ويضاف إلى ما تقدم فـإن المجتمعـات الأفريقيـة القبلية قد انفتحت على بعضها وعلى المدن الحضرية البيضاء منذ إقامة اتحاد جنوب أفريقيا وكان استقرار العديد من الأفريقيين – على اختلاف قبائلهم في المدن ثم حصولهم على التعليم الغربي لدى البعثات التبشيرية وفـي الخـارج عاملا أساسيا في تقويض عـاداتهم وانتمـاءاتهم القبليـة . بـل إن العمـال المهاجرين من البانتوستانات والمتعاقدين للعمل في المدن الحضرية البيـضاء باتوا يشكلون عند عودتهم عاملا أساسـيا فـي نقـل المفـاهيم والمعتقـدات الحضرية إلى البانتوستانات، وعليه فإن الحديث عن وجود قوميـات أفريقيـة متعددة تستند إلى قيم ومؤسسات قبلية يصبح هو الآخر حديثا فارغ المضمون طالما أن هذه القيم والمؤسسات قد انهارت فعلا. (١)

ثالثا: ثم إن الحديث عن وجود قومية ملونة لها هويتها الخاصة هو أمـر تحوطه شكوك عديدة طالما أن الملونين هم أقرب جماعات جنـوب أفريقيـا شبها بجماعة الأفريكانرز فهم أثنيا ينحدرون من أصلاب الأفريكـانرز الأول الذين تزاوجوا مع نـسوه البوشـمان والهوتنتـوت وهـو لغويـا يتحـدثون الأفريكانرية ودينيا يدينون بالبروتستانتية وهم لا يختلفون عن الأفريكانرز إلا في لون بشرتهم وبالتالي فإن الزعم بوجود قومية ملونة إنما يكشف عن عمق الطابع العنصري لفكر النظام طالما أن هذه القومية المزعومة تستند فحـسب إلى اختلاف لون الملونين عن الأفريكانرز .

رابعا: وإذا كان من الممكن الحديث عن وجود قومية هندية فـي جنـوب أفريقيا نظرا لانغلاق الجماعة الهندية على نفسها وتماسكها ثقافيا وحـضاريا إلا أنه يلاحظ أن هذه الجماعة أخذت تنفتح على الجماعات الأخـرى ثقافيـا

---

(1) Christopher R. Hill," The Future of Separate Development In South Africa" in Christion P. Potholm. & Richard Dale, (eds.), op cit., Pp. 62-64.

وحضاريا من خلال تركزها في الحضر على نحو أدى إلى تآكل كثير من القيم التقليدية الهندية كنظام الطوائف مثلا.

نتيجة لما تقدم فإن مفكري النظام اتجهوا إلى البحث عن مفهوم آخر لطبيعة الصراع وانتهوا في السبعينيات إلى أنه يتمثل في" التعدد الثقافي"(١) فمجتمع جنوب أفريقيا – على حد قولهم – يتسم بالتعددية الثقافية وطالما أن ذلك كذلك فإن الاختلافات الثقافية داخل المجتمع يجب أن تبقى طالما أنها لا تتعارض مع قيم ومعتقدات الثقافة المسيطرة.

وخلصوا إلى تعريف لهذا المفهوم يتمثل في أنه "حالة من التعايش المتكافئ في إطار علاقات متبادلة داخل حدود أو إطار أمة واحدة متنوعة في ثقافاتها مع وجود نماذج مختلفة في المعتقدات والسلوك واللون وفى عديد من الحالات وجود لغات مختلفة .

على أن دعاة هذا المفهوم قد استبعدوا الأفريقيين في البانتوستانات من حسابهم طالما أن هذه البانتوستانات استبعدت من جنوب أفريقيا و"أصبحت تشكل إطار جيوبوليتيكيا للسيادة السوداء" .

ومرة أخرى يتضح أن الهدف من التبشير بهذا المفهوم الجديد هو استبعاد الأفريقيين الذين يشكلون غالبية سكان البلاد – بعد تمزيقهم بين البانتوستانات – من النظام السياسي لجنوب أفريقيا كلية على نحو يسهل للنظام عملية السيطرة على الجماعتين الملونة والهندية في إطار ما بات يسمى بالتعددية الثقافية .

ويتضح مما تقدم أنه رغم محاولات النظام السياسي في جنوب أفريقيا إضفاء طابع غير عنصري على الصراع، فهو صراع قومي، ثم ثقافي إلا أن

---

(1) أنظر:

P.G.J. Koornhof," A future view... the swiss centon system For South Africa?". In Africa Institute Bulletin, (Pretoria: Africa Institute), Vol. 15, No's 6&7, 1977, Pp. 140 – 142 .

الطابع العنصري للصراع مازال أساسيا طالما ظل الهدف يتمثل في الحفاظ على مصالح جماعة لونية بذاتها (هي الجماعة البيضاء) واستمرار سيطرتها على السلطة السياسية والاقتصادية في البلاد .

على أنه إذا كان الأبارتهيد – التطور المنفصل – يمثل أيديولوجية القومية الأفريكانرية – القومية البيضاء – في استمرار سيادتها على غير البيض فإنه كان من الضروري البحث عن منطلق فكرى ثان يحقق وحدة الجماعة البيضاء ويحفظها من أية أيديولوجيات "أجنبية" قد تؤدى إلى انقسامها، وقد وجد مفكروا النظام فيما سمى بأيديولوجية "القومية المسيحية" ضالتهم الفكرية باعتبارها بديلا فكريا لمبدأ "الصراع الطبقي" خاصة في إطار رفض النظام إعطاء الصراع مضمونا طبقيا.

ويمكن تلخيص آراء هؤلاء فيما يتعلق "بالقومية المسيحية" في النقاط التالية [1]:

أولا: الأمة – هي الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي وهى نتائج لمشيئة الرب، لكن كل أمه تختلف عن الأخرى من حيث المهمة الدينية الملقاة على عاتقها استنادا إلى خلفيتها الثقافية، وداخل الأمة – تلك الوحدة العضوية

---

(1) لمزيد من التفصيل حول القومية المسيحية أنظر:

Dan O'meara, op cit., Pp. 59 – 64.

ويلاحظ أن أيديولوجية القومية المسيحية" قد ظهرت داخل رابطة إخوان الأفريكانرز في أربعينيات القرن الحالي، وكان من أبرز المدافعين عنها – البروفيسور دى بليسيز عضو اللجنة التنفيذية للرابطة، ود. ماير الذي أصبح رئيسا للرابطة عام ١٩٦٠ ود. ألبرت هيرتزوج الذي أصبح وزيرا للبريد والهاتف في حكومة فورستر حتى طرد منها عام ١٩٦٩، ود. ديدرتش الذي كان رئيسا للدولة في الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٧٨، وشومان الذي كان وزيرا في حكومة ستريشدوم وحكومة فيرفورد ثم في حكومة فورستر حتى ١٩٧٥.

السماوية – فإن الأفراد ينقسمون إلى شرائح اجتماعية في إطار سلم هرمي حيث اقتضت مشيئة الرب وجود تقسيم للعمل بين هذه" الشرائح الاجتماعية، وهذه الشرائح تعمل بانسجام مع بعضها لأن إرادة الرب لم تستهدف تقسيم الأمة إلي طبقات متعادية . وإذا كان يقع على الشريحة العليا من الرأسماليين إعطاء أفضل الأجور للعمال فإنه يقع على العمال عبء تقديم أقصى ما لديهم من جهد في عملهم . على أنه لما كان هذا النوع من الرأسماليين غير موجود في جنوب أفريقيا فإن هؤلاء راحوا يفسرون ذلك بأن يعود إلى أن الرأسماليين في جنوب أفريقيا معظمهم من "الأجانب" وحيث أنهم لا يشكلون جزءا من" أمة الأفريكانرز" فإنهم يفتقرون إلى"الحس الوطني" الذي يمنعهم من الاستغلال، فإذا ما حل محلهم الأفريكانرز فإن مثل هذا الاستغلال لن يوجد في إطار الوحدة العضوية للأمة، لأن الأفريكانرز لن يستغل تابعه الأفريكانرى الذي يؤدى عمله بإخلاص، وفى المقابل فإن العمال الأفريكانرز ونتيجة لانغماسهم في أيديولوجية غريبة عنهم "الشيوعية" راحوا يركزون على الجوانب المادية من مطالبة بأجور أفضل وتحسين لظروف العمل وهو الأمر الذي وضع كلا من الرأسمالي والعامل في صراع طبقي مع الآخر بالمخالفة مع مشيئة الرب. وقد ذهب هؤلاء إلى أن المشكلة في جنوب أفريقيا لا تتمثل في النظام الرأسمالي في حد ذاته، وإنما في هيكل هذا النظام القائم في جنوب أفريقيا حيث يسيطر الأجانب "الإمبرياليون" على الاقتصاد من جهة وحيث يسعى العمال السود إلى جر العمال البيض وبخاصة الأفريكانرز إلى تحالف طبقي تحركه الشيوعية وانتهى هؤلاء إلى القول بأن الشعب الافريكانرى بات محاصرا بالأيديولوجيات الأجنبية المعادية ومن ثم تعين عليه أن يتضامن مع اختلاف شرائحه لمواجهة مثل هذه الأيديولوجيات التي تستهدف تخريب عقيدته المسيحية وخيانة بشرته البيضاء وتحطيم نظامه الاجتماعي.

ثانيا: الدولة – وجدت لتكون وسيطا بين الأمة وأفراد تلك الأمة، وبصفة خاصة لتكون حكما يسوى المنازعات والخلافات بين الوظائف المحددة للشرائح الاجتماعية المتنوعة ولتكون أداة لمواجهة سيطرة الاحتكارات الأجنبية على الاقتصاد، والتي تهدف إلى خدمة المصالح الإمبريالية.

ثالثا: وطالما أن ذلك كذلك فإن قيام أية علاقة بين العمال البيض والعمال السود مرفوضة تماما وتخالف تعاليم السماء طالما أن كلا منهما ينتمي إلى أمة مختلفة، وطالما أن كل أمه منهما تحكمها قوانين إلهية مختلفة.

ويؤكد المقولات السابقة ذكرها أن برنامج المبادئ للحزب الوطني الصادر عام ١٩٥٢ يقرر أنه [1]، في الميادين الاقتصادية فإن رغبة الحزب في ربط كافة قطاعات ومستويات الشعب معا (الشعب هنا يعنى الأفريكانرز) إنما يستند إلى منحهم الأمان وتعزيز روح الثقة المتبادلة والتضامن والمسئولية الوطنية المشتركة، وعليه فإن الحزب يناضل لخلق ظروف اقتصادية تؤكد مستوى معيشي ملائم لكل قطاع وتحمى الجميع وبخاصة القطاع الضعيف اقتصاديا من الاستغلال أيا ما كان شكله، واستنادا إلى ذلك فإن الحزب يعلن معارضته لأية سياسة تستهدف تعزيز الصراع الطبقي أو تتجه إلى التضحية بأية مصلحة وطنية لصالح قوى المال المنظمة".

ويضيف البرنامج أن الحزب سيسعى "إلى تنمية الإحساس بمصالح الجماعة ودفع التعاون المتبادل بين رب العمل والعامل" .

ويتضح مما تقدم أن الرؤية الفكرية للنظام السياسي في جنوب أفريقيا – على نحو ما عبرت عنه القومية الأفريكانرية كنظام فرعى حتى عام ١٩٤٨ ثم كنظام رئيسي منذ ذلك التاريخ – لطبيعة الصراع هي رؤية عنصرية بالأساس طالما أنها تستهدف حماية مصالح جماعة لونية بعينها، وأنها تستند

---

(1) **D.W. Kruger (ed.),** ***op cit.*****, P.** ***98.***

إلى منطلقين فكريين أحدهما هو الأبارتهيد – أو التطور المنفـصل – الـذي يستهدف تمزيق وحدة الأفريقيين واستبعادهم كلية من النظام السياسي تـدعيما للسيادة البيضاء.

وثانيهما هو القومية المسيحية – التي ترفض دعاوى الـصراع الطبقـي بغية الحفاظ على تماسك الجماعة البيضاء وبخاصة جماعة الأفريكانرز فـي مواجهة غيرها من الجماعات، على اعتبار أن ذلك مطلـب أساسـي لبقائهـا واستمرارها، كما يتضح مما تقدم أيضا أن النظام السياسي يعتمد فـي تنفيـذ مقولاته الفكرية هذه على الجماعة البيضاء وبخاصة على جماعة الأفريكانرز التي يرى فيها الجماعة الوحيدة المؤهلة لدفع هذه المقولات وتطبيقها كما يرى فيها أداته وقاعدته الاجتماعية للمواجهة.

المبحث الثاني

رؤية حركة التحرير الوطني الأفريقي لطبيعة الصراع وقوى الصراع

المطلب الأول: المؤتمر الوطني الأفريقي:

منذ نشأته وحتى أوائل أربعينيات القرن الحالي فإن المـؤتمر الـوطني الأفريقي لم يكن يرى في الوضع القائم في جنوب أفريقيا علاقـة صـراعية تحتاج إلى تحديد لهويتها استنادا إلى منطلق فكرى معين، وقد تركـز هدفـه خلال هذه المرحلة على توحيد الأفريقيين لتمكينهم من الحصول على حقوقهم السياسية شأنهم شأن البيض في إطار "النظام القائم"، وفى إطار أمة جنـوب أفريقيا العريضة المتنوعة، وهو في سعيه لتحقيق ذلك لم يكن يهـدف إلـى السيطرة على السلطة السياسية وإنما المشاركة فيها، وحتى في سعيه لتحقيق مثل هذه المشاركة فإنه لم ينادى بمنح الحقوق السياسية لكل الأفريقيين، وإنما نادى بوضع شروط على ممارسة هذه الحقوق من جانب الأفـريقيين تتمثـل في حد معين من التعليم ونصاب معين من الملكية أو الدخل، من هنا نجد أن البرنامج الأول للمؤتمر الصادر عام ١٩١٩ يركز على تقدم الأفريقيين فـي مجالات التعليم وتحسين أوضاعهم الاقتصادية، حين يعلن أن المؤتمر يسعى إلى "إحباط ومواجهة العنصرية والخلافات القبلية والقضاء عليهما من خلال التداخل الاقتصادي والتعليم وحسن النية وغير ذلك" وحين يقـرر"الـدعوة بوسائل معينة لإنهاء الحاجز اللوني في التعليم والصناعة" وحـين يطالـب "بحق التعليم للجميع" أي أن المؤتمر كان يرى في المسألة "مشكلة دستورية" يمكن إيجاد حل لها من خلال قيامة "بتقديم التوصيات والاقتراحات للحكومة كي تتبناها كقوانين لحماية مصالح الأجناس الأهليـة ومتابعـة مـشروعات القوانين المقدمة للبرلمان والتي تؤثر على مصالح الأهالي ووضع التعديلات

لهذه المشروعات" على نحو ما يذهب برنامج عام ١٩١٩، يؤكد ذلك أن البرنامج ينص على أن أحد أهداف المؤتمر يتمثل في"تجميع شكاوى ومطالب الشعب الأهلي والبحث عن تحقيقها من خلال "الوسائل الدستورية"(١).

كذلك فإن دستور المؤتمر الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٤٣ يؤكد أن أحد أهداف المؤتمر يتمثل في "النضال والعمل من أجل المشاركة الكاملة للأفريقيين في حكم جنوب أفريقيا"(٢).

وقد استمرت رؤية المؤتمر الوطني الأفريقي للمشكلة على هذا النحو حتى تشكلت عصبة الشباب – الجناح الشبابي للمؤتمر – عام ١٩٤٤ ومنذ ذلك التاريخ نشأ تيار فكرى جديد داخل المؤتمر ساهم في تشكيله كل من ليمبيدى ومدا زعيمي العصبة وتم تعميقه بظهوره في "السياسة الأساسية لعصبة شباب المؤتمر" عام ١٩٤٨.

ويمكن إيجاز أهم معالم هذا التيار الفكري فيما يلي(٣):

---

(1) أنظر نص برنامج المؤتمر الصادر عام ١٩٢٩ في:

Sheridan Johns, III, "Protest and Hope, 1882- 1934", Vol. 1 , In Thamas Karis & Gwendolen M. Carter (eds.), op cit., Pp. 77-78.

(2) أنظر نص دستور المؤتمر الصادر عام ١٩٤٣ في:

Thamas Karis," Hope & Challenge 1935 – 1959" Vol, 2, in Thamas Karis & Gwendolen M. Carter (eds.), Ibid., Pp. 204 – 208 .

(3) لمزيد من التفصيل حول هذا التيار الفكري أنظر:

ـــ المقال الذي كتبه أنطوان ليمبيدى حول "بعض المبادئ الأساسية للقومية الأفريقية" فى فبراير ١٩٤٥.

ـــ المقال الذي كتبه أنطوان ليمبيدى حول "سياسة عصبة شباب المؤتمر" مايو ١٩٤٦

ـــ"السياسة الأساسية لعصبة شباب المؤتمر الوطني الأفريقي "بيان صادر عن اللجنة التنفيذية الوطنية للعصبة في عام ١٩٤٨.

أولا: أن الصراع في طبيعته هو صراع "وطني" - ذلك "أن الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا مضطهد كجماعة ذات لون خاص وهو يعانى من الاضطهاد الوطني مثله مثل الآلاف والملايين من شعوب المستعمرات المضطهدين في أرجاء العالم" وعليه فإن هدف القومية الأفريقية يتمثل في "خلق أمة متحدة تتخطى الخلافات القبلية وتحرير الأفريقيين من السيطرة الأجنبية والزعامة الأجنبية" ولكن طالما أن الجماعة المسيطرة (البيضاء) لن تتنازل خيارا عن وضعها الممتاز فإن القومية الأفريقية كمنظور كفاحي لشعب مضطهد تشكل أساسا للتضامن القومي من أجل إشعال نضال طويل ومرير لتحقيق الحرية الوطنية" و "إنهاء السيطرة البيضاء".

ثانيا: أن جنوب أفريقيا هي"بلد القوميات" - إذ يوجد فيها أربع قوميات رئيسية: ثلاث منها - الأوربية والهندية والملونة - تشكل أقليات قومية، وثلاث منها - الأفريقية والملونة والهندية- تعانى من الاضطهاد الوطني، ولكن طالما أن الأفريقيين يشكلون أكبر جماعة وطنية مضطهدة في البلاد، وطالما أن جنوب أفريقيا هي وطنهم الوحيد والأصيل فإنهم يعتبرون أساس الحركة الوطنية الديمقراطية في البلاد وبالتالي فإن لهم الحق في قيادة هذه الحركة تحت لواء القومية الأفريقية التي تعد القوة المحركة الوحيدة للجماهير السوداء لما تقدمه لهم من ثقة بالنفس ومقدرة على شن نضال ناجح .

ثالثا: إن التعاون بين الأفريقيين وبين غيرهم من الجماعات في النضال من أجل الحرية الوطنية يجب أن يكون تعاونا مؤقتة وحول المسائل ذات الاهتمام المشترك، كما يجب أن يقوم بين الأفريقيين كوحدة واحدة وبين غيرهم كوحدات منفصلة وعلى أساس تعاون بين تنظيم وتنظيم، وفيما يتعلق

ويمكن الرجوع للنصوص الكاملة لهذه الموضوعات في: =

=Ibid., Pp. 314 – 330 .

بالتعاون مع الجماعات غير الأفريقية يذهب أنصار هذا التيار الفكري إلى ما يلي:

١- فيما يتعلق بالأوربيين: فإن غالبيتهم يشاركون بنصيب في السيطرة البيضاء كما ولديهم مصالح في هذا المجتمع الاستغلالي الطائفي صحيح أن قلة منهم تحب العدل وتدين الاضطهاد العنصري لكن صوتهم لا يعتد به، وهم فى التحليل الأخير لا قيمة له، بل أن الأفريقيين سيضيعون وقتهم ويبددون قواهم إذا هم نظروا لهم لمساندتهم في النضال .

٢- فيما يتعلق بالهنود: فهم مضطهدون كجماعة ولم يفدوا إلى البلاد غزاة ومستغلين وإنما كمستغلين وطالما أنهم لن يهددوا النضال الوطني فإنهم لن يصنفوا كأعداء .

٣- فيما يتعلق بالملونين: وهؤلاء مضطهدون أيضا كجماعة، وإن كان الاضطهاد الواقع عليهم يختلف في الدرجة عن الاضطهاد الواقع على الأفريقيين، كما لا يوجد لهم وطن آخر غير جنوب أفريقيا ثم أنهم أقرب الجماعات إلى الأفريقيين لأنهم خلف للهوتنتوت. وبالتالى فهم يشكلون سندا للنضال.

رابعا: رفض مفهوم الصراع الطبقي والعنصري – فالأفريقيون يشكلون كلا لا يتجزأ، وأساس وحدتهم الوطنية يتمثل في الشعور بكونهم أفريقيين بصرف النظر عن الانتماء القبلي أو الوضع الاجتماعي أو المستوى التعليمي أو الطبقة الاقتصادية، ثم أنهم مضطهدون كأمة لا كطبقة، ومن ثم يتعين رفض الأيديويولجيات "الأجنبية" المستوردة بما في ذلك الأيديولوجيات العنصرية كالفاشية والنازية لأنها يمكن أن تضر بقضية الشعب الأفريقي طالما أن هذا الشعب يسلم بوجود الجماعات العرقية الأخرى في البلاد بعد إسقاط السيطرة البيضاء وإقامة مجتمع يحظر فيه الاضطهاد العنصري .

ويتضح مما سبق أن أفكار العصبة تتشابه إلى حد ما مع أفكار النظام السياسي فيما يتعلق بكون الصراع صراعا قوميا وفي رفض دعوى الصراع الطبقي، وإن كانت أفكار العصبة حول مبدأ القومية تختلف عن أفكار النظام إلى حد كبير فإذا كانت القومية الأفريكانرية ثم القومية البيضاء بعد ذلك لا تعترف بأية حقوق للجماعات العرقية – "القومية" الأخرى – وبخاصة الأفريقية داخل النظام السياسي لجنوب أفريقيا ارتكانا إلى طابعها الحصري، إلا أن القومية الأفريقانية أقل حصرية في هذا المجال حين تؤكد على حق الجماعات العرقية الأخرى في البقاء وحقها في التمتع بحقوق المواطنة بعد أن يحقق النضال الوطني غاياته، ذلك أن "السياسة الأساسية لعصبة الشباب" تشير إلى أن "هناك تيارين للقومية الأفريقية أحدهما يرتكز على شعار ماركوس جارفى "أفريقيا للأفريقيين، وانطلاقا من ذلك فهو ينادى بتحرير أفريقيا وإلقاء الرجل الأبيض في البحر وهذا التيار متطرف وذو نزعة ثورية غوغاء، أما ثانيهما فهو الأفريكانزم – الأفريقانية – وهو تيار معتدل تعتنقه العصبة ذلك أن العصبة وقد درست الوضع الخاص لجنوب أفريقيا تؤكد على بقاء الجماعات العرقية، لكنها تصر على أن ظروف السلام العرقي والتقدم تتطلب إنهاء السيطرة البيضاء".

بل تذهب السياسة الأساسية للعصبة إلى أبعد من ذلك حين تشير إلى أن "هناك مجال على أية حال لاحتمال المساومة إذ يمكن للأفريقيين أن يعترفوا للأوربيين بنصيب في ثروة أفريقيا على أساس .

(أ) أن يتخلى الأوربيون تماما عن السيطرة على أفريقيا .

(ب) أن يوافقوا على إعادة توزيع الأرض على أساس عادل .

(ج) أن يسهموا في تحقيق الديمقراطية الشعبية الحرة في جنوب أفريقيا بخاصة وفى أفريقيا بعامة".

على أنه يلاحظ أن زعامة المؤتمر الوطني الأفريقي - ورغم اتجاهها التسامحي نحو ليمبيدى وعصبة الشباب - لم تبارك وجهة النظر القائلة بأن جنوب أفريقيا يجب أن تكون أمة سياسية يسيطر عليها الأفريقيون، صحيح أن معظم القيادات القديمة في المؤتمر وافقت على "برنامج العمل" - وهو بيان عن سياسة المؤتمر الوطني الأفريقي تبناه المؤتمر السنوي له في ١٧ ديسمبر ١٩٤٩ - والذي يشير إلى أن الصراع في طبيعته صراع قومي وإن "الحرية الوطنية لدينا تعني الحرية من السيطرة البيضاء والحصول على الاستقلال السياسي وإن الشعب الأفريقي مثل كل الشعوب الأخرى يطالب بحقه في تقرير المصير" وإن المؤتمر سيناضل لتحقيق هذه الأهداف" تحت قيادة ولواء القومية الأفريقية" [١] إلا أنه تجب ملاحظة أن الغالبية العظمى من هذه القيادات لم تكن ترى في ذلك قبولا لأفكار ليمبيدى أو عصبة الشباب ذلك أن هؤلاء وأولئك الذين حاولوا أن يعبروا عن رأيهم فيما يتعلق بأهداف التحرير الأفريقي قد فسروا القومية بصورة أوسع وأشمل من منظور ليمبيدى وعصبة الشباب فليس الهدف إنشاء "أمة أفريقية" ولكن تحقيق هدف التحرير بوضع الأفريقيين في المكان المتساوي في إطار "أمة" جنوب أفريقيا المتنوعة[٢].

وفى إطار ذلك وحفاظا على ولائه للمبادئ المسيحية وتأكيدا لقناعته بالأنماط المعتدلة للعمل، فإن المؤتمر الوطني الأفريقي ظل يسعى ويأمل في إيجاد صيغة للتعايش بين أجناس جنوب أفريقيا، ذلك أن الخوف من التوتر العرقي وإثارة مخاوف البيض كان له تأثير دائم على سياسة المؤتمر ودفعه

---

(1) أنظر نص برنامج العمل في:

Ibid., Pp. 337 - 339 .

(2) Thomas Karis & Gail M. Gerhart, "Challenge and Violence. 1953-1964", vol. 3, in Thomas karis & Gwendolen M. Carter (eds.), Ibid.,

ذلك طوال تاريخه إلى محاولة صياغة أهداف الأفريقيين بصورة تقلل من احتمالات الصراع مع البيض[١].

وإذا كان المؤتمر قد دعا في الخمسينيات إلى منح الحقوق السياسية للجميع – الانتخاب والترشيح – بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العنصر – على نحو ما جاء في ميثاق الحرية الصادر في ٢٦ يونيو ١٩٥٥ – وهى السياسة التي يمكن – لو طبقت – أن تنتهي بوضع السلطة السياسية في يد الغالبية الأفريقية، إلا أن قادة المؤتمر ظلوا يؤكدون على أن هدفهم هو اقتسام الأفريقيين للسلطة ومشاركتهم فيها – في ظل النظام القائم – وليس حكم جنوب أفريقيا، وذلك انطلاقا من مقولة أن جنوب أفريقيا تختلف عن غيرها من بلدان أفريقيا وأنها ذات وضع خاص متفرد فهي – على نحو ما كتب البروفيسور جوماثيوز عام ١٩٥٧ وهو من أشهر زعامات المؤتمر الوطني –" تختلف عن الأقاليم الأخرى في أفريقيا مثل غانا ونيجيريا ... ففي هذه الأقاليم فإن القوة العددية للرجل الأسود تفوق بكثير القوة العددية للرجل الأبيض على نحو يجعل من المؤكد الحديث عن مثل هذه الدول بأنها دول الرجل الأسود . أما في جنوب أفريقيا فإن الأفريقيين – ورغم قوتهم العددية – يعيشون مع جماعات أخرى ذات قوة عددية ... وبالتالي فإن هذه الدولة يجب أن يعترف بها بوضوح على أنها دولة متعددة الأجناس مع كل ما يعنيه ذلك" .

وهكذا فإن جنوب أفريقيا – من وجهة نظر ماثيوز وغيره من زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي – ذات وضع خاص يجعلها مختلفة عن غيرها من دول القارة الأفريقية، ومن ثم بات من غير الملائم ويصبح معارضا لسياسة

---

(1) Idem.

المؤتمر إعطاء مصطلحات "حق تقرير المصير" أو "الاستقلال" نفس المعنى الذي يسرى على مختلف أنحاء القارة[١].

ويؤكد المقولة السابقة ما جاء في الدستور المعدل للمؤتمر الوطني الأفريقي الصادر في ديسمبر ١٩٥٧ ذلك أن هذا الدستور لم يتحدث عن حق تقرير المصير والاستقلال واقتصر في تحديده لأهداف المؤتمر على كونها تتمثل في"توحيد الشعب الأفريقي ... لتأمين تحريره الكامل من كل أشكال الاضطهاد العنصري والوطني ... وتعزيز وحماية مصالح الشعب الأفريقي في كل المسائل التي تؤثر فيها ... والنضال من أجل منح حق التصويت العام للبالغين وإقامة جنوب أفريقيا الديمقراطية المتحدة استنادا إلى المبادئ التي حددها ميثاق الحرية"[٢].

وحتى بعد حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي منذ عام ١٩٦٠ وتحوله إلى تنظيم سرى وانتقال زعاماته إلى المنفى، فإن أهدافه لم تتغير بل لقد أكدها البرنامج الثوري للمؤتمر الوطني الأفريقي الصادر عام ١٩٦٩، ولم يحدث تغيير إلا في وسائل تحقيق هذه الأهداف حيث فرضت الظروف استحالة تحقيقها في إطار النظام القائم، من هنا كانت دعوة البرنامج إلى القيام بثورة مسلحة لإسقاط نظام الحكم القائم على نحو يفتح الطريق أمام تحقيق الأهداف المعلنة للمؤتمر الوطني الأفريقي[٣].

وفى عام ١٩٦٩ صدر برنامج العمل للمؤتمر الوطني الأفريقي والذي يحمل اسم "استراتيجية وتكتيكات المؤتمر الوطني الأفريقي" ويعتبر هذا

---

(1) Ibid., P. 321.

(2) أنظر نص الدستور في:

Ibid., Pp. 413 - 426.

(3) أنظر نص البرنامج الثوري للمؤتمر الوطني الأفريقي في:

ANC Speaks, Documents and Statement of the African National Congress 1955 – 1976, (September 1977), Pp. 16-25.

البرنامج أشمل وثيقة صادرة عن المؤتمر من حيث تحديدها لطبيعة الصراع القائم وطبيعة التحالفات التي يسعى المؤتمر إلى إقامتها ومن حيث تحديدها للقوى الاجتماعية المساندة للمؤتمر في نضاله ولتلك القوى التي يسعى إلى استقطابها إلى صفوفه .

ويمكن إيجاز أهم مقولات هذا البرنامج فيما يلي[1]:

أولا: يذهب البرنامج إلى أن" البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا والعلاقات النابعة منها هي بنية متفردة إلى حد ما، فجنوب أفريقيا ليست مستعمرة إلا أنها تعد كذلك بالنسبة للغالبية العظمى من شعبنا حيث تحمل معظم سمات البنية الاستعمارية الكلاسيكية من غزو وسيطرة من جانب شعب أجنبي، ونظام للعنصرية والاستغلال قائم على العرق، وتكنيك للحكم غير المباشر وهذه وغيرها تشكل الإطار التقليدي للبنية الاستعمارية الكلاسيكية، ورغم أن جنوب أفريقيا على أحد المستويات تعد دولة وطنية – مستقلة – إلا أنها على المستوى الآخر تعد دولة محكومة بأقلية بيضاء ومما يجعل هذه البنية متفردة ويضيف إلى تعقيداتها أن الأمة التي تمارس الاستغلال ليست منعزلة جغرافيا – مثلما كان عليه الحال في العلاقات الإمبريالية الكلاسيكية – عن الأمة التي يقع عليها الاستغلال ولكن كلاهما موجود داخل حدود واحدة، ثم أن الأمة التي تمارس الاستغلال لديها جذور في بلدنا منذ ما يزيد على ثلاثة قرون وهي بذلك تعتبر جسما غريبا فقط في المعنى التاريخي".

وهكذا يلاحظ أن هناك إصرارا وتأكيدا على تفرد وخصوصية البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا الأمر الذي يجعلها مختلفة عن غيرها

---

(1) أنظر نص "الإستراتيجية والتكتيكات" في

Ibid., Pp. 172 – 190 .

من دول القارة الأفريقية ويفرض بالتالي تصورات مختلفة لأهداف النضال ووسائله.

ثانيا: يركز البرنامج على أن الصراع "وطني" المحتوى وأن اتخذ في بعض مراحله سمات عنصرية . إذ يذهب البرنامج إلى أن "التحرير الوطني هو المحتوى الأساسي للنضال" وإلى أن "المحتوى الأساسي للثورة الجنوب أفريقية في المرحلة الحالية يتمثل في التحرير الوطني للشعب الأفريقي الذي يشكل جماعة الأغلبية الأكثر عرضة للاضطهاد وإلى أن "الطابع الوطني للنضال يجب أن يسيطر على مسلكنا ... ولكنه نضال وطني يتخطى مسألة التحرير من الاضطهاد الأجنبي إلى ما هو أبعد من الاستقلال السياسي الشكل ليصل إلى التحرير الاقتصادي "لكن البرنامج يعود ليشير إلى" أن المواجهة القائمة على اللون على الأقل في المراحل الأولى للصراع ليست من اختيارنا كما أنه ليس من السهولة بمكان تجنب المآسي المترتبة عليها ولكن ذلك لا يعني أنها ستستمر".

ثالثا: رغم أن الصراع وطني المحتوى إلا أنه صراع "طبقي" أيضا وعلى حد قول البرنامج فإن المحتوى الوطني للصراع" لا يتعارض بأي حال مع مبادئ الأممية" ذلك أن تحرير الغالبية العظمى من السكان الأصليين "يضع أساس مسلك جديد ويعمق الأممية" من هنا نجد البرنامج يؤكد على أن "دافعنا نحو التحرير الوطني يرتبط برباط حقيقي مع التحرير الاقتصادي" وإن "هذا يتمشى مع وجود طبقة عاملة قوية متنامية في بلدنا يرتبط وعيها الطبقي بوعيها الوطني .... وأن اضطهادها واستغلالها المزدوج كطبقة عاملة يشكل أساسا للتحرير والاشتراكية كما وان ذلك لا يتعارض بحال مع المصلحة الوطنية "بل أن البرنامج يذهب إلى أبعد من ذلك حين يقول" أنه ليس بمستحيل ومع تغير الوضع تجاه الطبقة العاملة البيضاء أو جزء يعتد به منها إلى الاقتناع بأن مصالحها في الأمد الطويل تنسجم مع مصالح العمال غير

البيض ويجب ألا تضيع أية فرصة الآن أو في المستقبل لجعل هذه الطبقة تشعر بهذه الحقيقة وتنشق على سياسة السيطرة العنصرية".

رابعا: وفيما يتعلق بالقوى الرئيسية للتغيير والتحرير فإن البرنامج يذهب إلى أن الجماهير الأفريقية هي الركيزة الأساسية للتحرير الأمر الذي يفرض ضرورة "تعبئة الشعب الأفريقي باعتباره أمة مجردة من الملكية ومضطهدة عنصريا" ويؤكد البيان على أن "قوميتنا ليست شوفينيه أو قومية ضيقة كما كان عليه الحال في المرحلة السابقة".

وفيما يتعلق بالجماعة البيضاء يشير البرنامج إلى أهمية السعي لاستقطاب الطبقة العاملة البيضاء أو جزء منها في نضال التحرير على نحو ما رأينا آنفا . أما فيما يتعلق بالجماعتين الملونة والهندية فإن البرنامج يذهب إلى أنهما" يعانيان من الاضطهاد والعنصرية وأنهما يشكلان جزءا من القاعدة غير البيضاء التي تقوم عليها امتيازات البيض وبذلك فإنهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من القوى الاجتماعية المعادية للسيادة البيضاء... ومن ثم فإن تحريرهما يرتبط بتحرير الشعب الأفريقي".

ويركز البرنامج على نمط التحالف الذي يجب أن يقوم بين هذه الجماعات المضطهدة حين يقول" أن وحدة العمل بين كل الجماعات المضطهدة تشكل أساسا لتقدم نضال التحرير" لكنه يؤكد على أنه "أيا ما كانت الأداة التي تخلق للتعبير عن هذه الوحدة فإنه من الضروري التكيف مع فرضيتين أساسيتين هما: أولهما – ألا يكون هناك جدال حول الدور الأساسي والمبدئي للجماهير الأفريقية المضطهدة، وثانيهما – أنه فيما يتعلق بأولئك الذين ينتسبون للجماعات المضطهدة الأخرى والقلة من البيض الثوريين المستعدون للدفاع عن القضية المشتركة وتبنى طموحاتنا، فإن عليهم أن يندمجوا بالكامل على أساس من المساواة الفردية "ويستطرد البرنامج فيقول" أن المساواة في المشاركة في جبهتنا الوطنية لا يعنى تساويا في الممارسة، ومرة أخرى على حساب الأغلبية ولكنه

يعطى لعدونا كذلك فرصة التحدث عن التحالف متعدد الأجناس الذي تسيطر عليه جماعات الأقلية ومثل هذا الأمر لم يكن ولن يكون":

يلاحظ مما تقدم أن المقولات التي وردت في البرنامج السابق ذكره تتفق إلى حد كبير مع المقولات التي أتى بها ليمبيدى وعصبة الشباب فمن جهة أكد البرنامج على المنظور الوطني – القومي – للصراع، كما أكد على الدور القيادي للشعب الأفريقي كأمة مضطهدة عنصريا ومجردة من الملكية، وهو أن أخذ بالمنظور الطبقي للصراع إلا أنه فيما يتعلق بالطبقة العاملة الأفريقية فإنه ربط وعيها الطبقي بوعيها الوطني في حين أنه فيما يتعلق بالطبقة العاملة البيضاء فإنه ركز على وعيها الطبقي المستقبلي فحسب وقد يكون في ذلك محاولة لإحداث انشقاق داخل الجماعة البيضاء، ومن جهة ثانية فإن البرنامج يصر على أن يكون التحالف في النضال قائما بين الأفريقيين كوحدة وغيرهم من الجماعات المضطهدة كجماعات منفصلة وهو وإن كان يؤكد على المساواة بين الأفراد أعضاء تنظيمات الجماعات المضطهدة المتحالفة إلا أنه يرفض بإصرار المساواة بين الجماعات المضطهدة ويؤكد على الدور الريادي للشعب الأفريقي في قيادة مسيرة النضال.

المطلب الثاني: مؤتمر الوحدة الأفريقية:

استنادا إلى الوثائق المتوفرة عن مؤتمر الوحدة الأفريقية فإنه يمكن إيجاز أهم المقولات الفكرية له – فيما يتعلق بطبيعة الصراع والقوى الاجتماعية التي يعتمد عليها – فيما يلي:

أولا: أن البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا ليست متفردة . فعلى عكس منظور المؤتمر الوطني الأفريقي، فإن سوبوكوى قد أكد في خطابه الافتتاحي أمام المؤتمر التأسيسي لمؤتمر الوحدة الأفريقية في إبريل ١٩٥٩ على" أن الأفريكانست لا يعتبرون الوضع في جنوب أفريقيا استثناء .... ففى قارتنا فإن جنوب أفريقيا هي جزء من أفريقيا ... إننا نصر على

مبدأ أن أفريقيا واحدة وأن الرغبة موجودة في بقائهـا واحـدة ولـيس لأي شخص ...الحق في بلقنه أرضنا" [١].

ومن الواضح أن استقلال غانا ثم اتحادها مع غينيـا وانعقـاد مـؤتمر الشعوب الأفريقية الأول في أكرا في ديسمبر ١٩٥٨ وإعلانه أن أفريقيا لـن تكون حرة ما بقى جزء منها تحت الاستعمار ثم تحديده لعـام ١٩٦٣ كحـد أقصى لإتمام تحرير القارة كل ذلك كان له تأثير على فكـر قـادة مـؤتمر الوحدة الأفريقية إذ يعلن بيان المؤتمر – والذي يشكل برنامج المبادئ لـه – "إن الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا يعتبر نفسه جزءا من الأمة الأفريقيـة التي تمتد من الكيب إلى القاهرة ومن مدغشقر إلى مراكش وإن هذا الـشعب سيظل يبذل جهده ودون ملل حتى يجد تعبيرا تنظيميا لهذه الأمة عن طريـق إدماج الدول الأفريقية الحـرة المـستقلة فـي إطـار الولايـات المتحـدة الأفريقية"([٢]).

وهكذا فإن النظرة إلى أفريقيا كأمة واحدة والسعي لتحقيق الوحدة بـين دولها المستقلة يجعل من السهولة بمكان التغاضي عن تلك الملايـين القليلـة من البيض في جنوب أفريقيا . باعتبار أنهم سيشكلون أقلية صـغيرة داخـل غالبية أفريقية كبيرة أو على نحو ما كتبه سـوبوكوى عـام ١٩٦٠ "ففـي الولايات المتحدة الأفريقية ...ومع حرية الانتقال من الكيب إلى القاهرة فـإن تركز ما يسمى بمجموعات الأقلية سيختفي[٣]. ويؤكـد رابوروكـو – أحـد

---

(1) أنظر نص خطاب سوبوكوى فى:

Thomas Karis & Gail M. Gerhart, op cit., Pp. 510-516.

(2) أنظر نص بيان مؤتمر الوحدة الأفريقية في **Ibid., Pp. 317 - 524.** وأنظر – بصفة خاصة ص ٥٢١ من المرجع السابق .

(3) أنظر نص مقال سوبوكوى الذي يحمل عنوان "حكومة مركزيـة واحـدة لأفريقيـا" في–

Ibid., Pp. 562 - 563.

زعامات المؤتمر – هذا المفهوم حين يكتب قائلا" إن المسألة الحيوية اليوم .... هي ما إذا كانت مصالح خمسة ملايين أوربى فى كل أفريقيا ستستمر لتسيطر على ٢٨٠ مليون أفريقي أم أن التطور العكسي سوف يحدث" (١).

وهكذا فإن هذا المنظور بإنكاره الطبيعة المتفردة وخصوصية الوضع في جنوب أفريقيا انتهى إلى إنكار مقولة أن جنوب أفريقيا في حاجة إلى حل سياسي متفرد فإذا كان الاستقلال و"أفريقيا للأفريقيين" خطا صحيحا للقوميين في كل مكان فإنه سيكون خطا صحيحا لهم في جنوب أفريقيا لذلك نجد أن بيان المؤتمر يؤكد على "حق الشعب المحلى الأصلي في تشكيل مصيره .... وأن جنوب أفريقيا التي هي جزء أصيل من القارة هي الميراث الأساسي والثابت للشعب الأفريقي كما وأن السيطرة الفعالة عليها استنادا إلى حق المولد ليست أمرا محل شك أو مثارا للتساؤل" (٢) وهو ما يعنى الإحلال الكامل لحكم الأقلية البيضاء بحكم أفريقي كذلك فإن قادة المؤتمر رفعوا شعار "الاستقلال عام ١٩٦٣" كهدف لهم.

ثانيا: أن الصراع "وطني" المحتوى أو على حد قول ليباللو فهو" صراع وطني يستهدف الاعتراف بمكانة الأفريقيين من خلال إعادة الأرض إليهم باعتبارهم ملاكها الأصليين .. إذ طالما أن مهمة البيض تتمثل في الحفاظ على الأسلاب التي ورثوها من أجدادهم فإن مهمة الأفريقيين تتمثل في إسقاط نظام الحكم الأجنبي واستعادة أرض الأجداد، ثم أنه صراع ديمقراطي يستهدف الاعتراف بالعدد طالما أن الديمقراطية تعنى تحقيق رغبات غالبية سكان البلاد" (٣).

---

(1) Ibid., P. 323.

(2) Ibid., P. 519.

(3) أنظر نص مقال ليباللو الذي كتبه في ديسمبر ١٩٥٧ ويحمل عنوان "طبيعة الصراع اليوم" في: Ibid., P. 500.

على أنه إذا كان الصراع وطني المحتوى إلا أنه يـدور بـين قـوتين رئيسيتين على نحو ما يذهب بيان المؤتمر "ففي جنوب أفريقيا" فـإن القـوة الاجتماعية التي تدعم المصالح المادية والثقافية والروحية للشعب الأفريقـي المضطهد هي القومية الأفريقية **African Nationalism** فـي حـين أن فلسفة الشعب المختار هي القوة الاجتماعية التي تـدعم المـصالح الماديـة والثقافية والروحية لمن يمارسون الاضطهاد وهاتان القوتـان المتناقـضتان ستجدان حل تناقضها النهائي فـي نقـيض النقـيض ألا وهـو الأفريقانيـة **Africanism** حيث يمكن من خلالها فقط إنهاء كافـة مظـاهر التنـاقض وتوحيد كافة العوامل على نحو ينهى كافة عوامل عدم الاستقرار" (١).

وتفريعا على ما تقدم فإن مؤتمر الوحدة الأفريقية يذهب – وعلى عكس المؤتمر الوطني الأفريقي – إلى أن القومية الأفريقانية الحصرية والتي تضم الأفريقيين فقط تحت لوائها وتمثل مصالحهم المادية والروحية كجماعة هـي الوحيدة القادرة على دمج الجماهير الأفريقية غير المتعلمة وشبه المتعلمة في قوة متحدة لإسقاط السيطرة البيضاء على حد قول سوبركوى أمام المـؤتمر التأسيسي لمؤتمر الوحدة الأفريقية(٢). وإذا كان ذلك كذلك فإن قادة المـؤتمر يذهبون إلى أنه من غير المنطقي قمع المشاعر المعادية للبيض مـن جانـب الأفريقيين طالما أن هناك مشاعر معادية للأفريقيين مـن جانـب البـيض، فالبيض يمارسون الاضطهاد والأفريقيون يتعرضون للاضطهاد، وطالما أن المصالح المادية لكل البيض تـشكل أسـاس وجـود واسـتمرار المجتمـع العنصري فإن على كل الأفريقيين أن يناضلوا لإقامة حكم أفريقـي، وهكـذا فإن المواجهة تصبح بين أفريقيين وبيض، بين معدمين وملاك، الأمر الـذي يجعل الحديث عن وجود بعض البيض المتعاطفين مع الأفريقيين نوعا مـن

---

(1) Ibid., P. 521.
(2) Ibid., P. 515

العبث فضلا عن أنه يوقع الجماهير الأفريقية في فوضى حول طبيعة الصراع ويقلل من كفاءتهم في المواجهة النهائية مع البيض .

ثم أن القول بأن الصراع هو بين معدمين وملاك وبين مسيطرين وخاضعين – على حد مقولات قادة المؤتمر – من شأنه أن يؤجج المشاعر الثورية لدى الجماهير الأفريقية ويزيد من إحساسها بمصالحها المادية والروحية كجماعة معدمة وخاضعة ولا يمكن التعبير عن هذه المصالح إلا من خلال قومية حصرية تستهدف إقامة نظام حكم جديد يتولى الأفريقيون زمام السلطة فيه، من هنا نجد سوبوكوى يشير إلى أن كل "البيض" يعتبرونه معاديا لهم ومتطرفا وغير مسئول" ويرى أن ذلك "يعد دليلا كافيا ... على أن مؤتمر الوحدة الأفريقية يعبر عن طموحات الشعب الأفريقي الذي تتعارض مصالحة مع مصالح الجماعة الحاكمة ككل" (١).

وهكذا يتضح مما سبق أنه إذا كان منظور مؤتمر الوحدة الأفريقية للصراع يتمثل في كونه صراعا وطنيا إلا أنه لا يتجاهل العامل اللوني العنصري بل يركز عليه ويرى في ذلك وسيلة لتجميع الجماهير الأفريقية حوله في النضال ورغم أن بيان المؤتمر يشير إلى "أن الشعب الأفريقي ليس عنصريا ولذا فإنه يدين كل أشكالها العنصرية بما فيها التعدد العنصري" إلا أنه يستطرد فيقول" ورغم أنه لن يغذى أية عملية للكراهية الفجة ضد الشعوب الأوروبية إلا أنه لن ينسى أبدا كراهيته العميقة لنظام الشعب المختار" (٢).

ثالثا: واستنادا إلى ما تقدم وطالما أن هناك تفاوتا في المصالح المادية والروحية بين الأفريقيين والبيض فإنه ليس ثمة مجال للحديث عن وجود انقسام طبقي داخل مجتمع جنوب أفريقيا يمكن أن يهدد وحدة الأفريقيين كما أنه ليس هناك مجال لوجود تعاون طبقي بين الأجناس ذلك" أن الشعب

---

(1) Ibid., P. 320.
(2) Ibid., P. 521.

الأفريقي مضطهد كأمة لا كطبقة وبالتالي يجب أن يناضل كأمة لإسقاط السيطرة البيضاء[١] على حد قول ليباللو طالما أن البيض يستفيدون ماديا من الوضع القائم وبالتالي لا يمكنهم التكيف مع قضية الشعب الأفريقي .

رابعا: ورغم أن المؤتمر يؤكد على وجود القومية الأفريقانية ويسعى إلى تعزيزها والنضال تحت لوائها، إلا أنه يرفض تماما الاعتراف بوجود جماعات عرقية أو قومية أخرى في البلاد، وبالتالي فهو يرفض قيام أي تحالف متعدد الأجناس بين تنظيمات الجماعات العرقية الأخرى ويشير بيان المؤتمر في هذا الصدد إلى" أن الشعب الأفريقي لا يعترف بتلك النظرية التي ترى أن هناك اختلافات موروثة عقلية وعاطفية وسيكولوجية بين أفراد الفروع المختلفة للجنس البشرى وهو مقتنع بأن منح الحقوق على أساس من الأصل الأنثولوجى إنما هو محاولة للدفاع عن العجرفة الفئوية واستمرار حالة الاحتقار للقيم الإنسانية".[٢].

ثم يشير البيان في موضع آخر إلى"أن الشعب الأفريقي لن يحتمل وجود جماعات قومية أخرى داخل إطار الأمة الواحدة ذلك لأن النمو والتطور الصحي للأمة الأفريقية يتطلب ضرورة أن يكون ولاء كل الأفراد أولا وفقط للأمة الأفريقية وليس لجماعاتهم العرقية أو الوطنية[٣] على أن البيان يستطرد فيقول أنه" في إطار البيئة الاجتماعية للأمة الأفريقية سيكون هناك مكان لكل الأفراد الذين يكيفون أنفسهم ماديا وثقافيا وروحيا مع الأمة الأفريقية [٤]، واستنادا إلى ما تقدم فإن موقف قادة مؤتمر الوحدة الأفريقية تجاه البيض وبخاصة بعد عودة البلاد إلى ملاكها الأصليين – الأفريقيين – يتمثل في السماح لهم بالبقاء في البلاد طالما اعترفوا بحق الأفريقيين في

---

(1) Leo Kuper, An African Bourgeoisie., op cit., P. 374.
(2) Thomas Karis & Geil M. Gerhart, op cit., P. 520
(3) Ibid., P. 521.
(4) Idem.

حكم كل شبر من جنوب أفريقيا فإذا ما اعترفوا بذلك الحق وأبدوا احتراما للشعب الأصلي فإنهم يصبحوا مؤهلين للاستيعاب" كأفريقيين" يتمتعون بحقوق المواطنة كأفراد لا جماعة بل ليس ثمة سبب يحول في المستقبل وفى إطار المجتمع غير العرقي في أن يقوم الأفريقيون بانتخاب أبيض لتمثيلهم في البرلمان – على نحو ما قال سوبوكوى بعد يوم من انعقاد المؤتمر التأسيسي لمؤتمر الوحدة الأفريقية – ولكن المؤتمر لن يمنح حقوقا للأقليات لأنه في جنوب أفريقيا الحرة غير العرقية لن يكون هناك جماعات أقلية حيث سيكون الجميع أفريقيون يتمتعون بالحقوق الإنسانية كأفراد(١).

وتسرى المقولة السابقة على الجماعة الهندية وإن كان سوبوكوى قد أخذ الوضع الطبقي في اعتباره حين عرض لموقف هذه الجماعة، فلقد استبعد التجار الهنود من قوى النضال وأكد أن فقراء الهنود وحدهم وبسبب وضعهم المادي المتردي مهتمون بإقامة ديمقراطية أفريقانية حقيقية ولكن يتعين عليهم أولا أن يلفظوا قيادتهم وينضموا كأفراد إلى مؤتمر الوحدة الأفريقية وتحت قيادته كأفريقيين لا كهنود، ويسرى نفس الوضع على الملونين الذين يتعين عليهم كذلك أن ينضموا كأفراد إلى المؤتمر وتحت قيادته كأفريقيين (٢).

وهكذا يتضح أن سياسة مؤتمر الوحدة الأفريقية هي سياسة استيعابية يأمل من ورائها إلى تحويل غالبية الهنود والملونين إلى أفريقيين قبل التحرير وبعده وكذا الأمر بالنسبة للبيض في إطار من رفضه للتعدد القومي أو العرقي وإصراره على وجود قومية وحيدة هي القومية الأفريقانية التي يتعين على أفراد الجماعات الأخرى أن يكيفوا أنفسهم معها كأفراد وأفريقيين لا كأعضاء في جماعات عرقية أو قومية أخرى، ذلك إن وجهة نظر قادة

---

(1) Ibid., P. 317.

(2) أنظر خطاب سوبوكوى الافتتاحي فى المؤتمر التأسيسى لمؤتمر الوحدة الأفريقية
Ibid., P. 515.

المؤتمر في هذا الصدد تتمثل في أن القول بأن جنوب أفريقيا مجتمع متعـــدد الأجناس يعنى الاعتراف بوجود الأجناس، ومن ثم بالعنصرية ولكي يتـــسنى تحقيق ديمقراطية حقه فإنه من الضروري القضاء على الاختلافات العرقية، لأن التعددية العنصرية تعنى تعزيز هذه الاختلافات مـــن خـــلال حمايتهـــا لحقوق الأقليات غير العنصرية وفى جنوب أفريقيا الحرة فلن تكـــون هنـــاك حاجة لحماية حقوق الأقليات في ظل الحكم الديمقراطي للغالبيـــة الأفريقيـــة طالما أن الأفريكانست يفكرون وفقا للأفراد وليس وفقا للجماعات .

وفى هذا يقول سوبوكوى أمام المـــؤتمر التأسيـــسي لمـــؤتمر الوحـــدة الأفريقية" إن حرية الأفريقيين تعنى حرية الجميع في جنوب أفريقيا بما فيهم الأوروبيين لأن الأفريقيين وحدهم يمكنهم أن يؤمنوا إنشاء ديمقراطية حقـــه حيث سيكون كل شخص مواطنا في دولة مشتركة ويعـــيش ويحكـــم كفـــرد وليس كجماعة فئوية مميزة"(١).

وطالما أن ذلك كذلك فإن قادة مؤتمر الوحدة الأفريقية يرفضون التعاون أو الدخول في تحالف متعدد الأجناس مع تنظيمـــات الجماعـــات الأخـــرى، خشية سيطرة هذه الجماعات على قيادة مثل هذا التحـــالف، وعزوفـــا عـــن توريط أنفسهم في أيديولوجيات أجنبية تقدمها الجماعات الأخرى، ويـــذهبون إلى القول بأنه ونظرا للوضع المتدني للأفريقيين في مجتمع جنـــوب أفريقيـــا فإن وجود البيض أو الهنود في تحالف مع الأفريقيين يعد في حد ذاته أمـــرا كافيا لتقويض ثقة الرجل الأفريقي العادي بنفسه طالما أن معظم الأفـــريقيين مازالوا ينظرون إلى أعضاء هذه الجماعات باعتبارهم أكثر تفوقا، وتفريعـــا على ذلك ينتهي هؤلاء إلى القول بأن سبب الضعف الجـــوهري للأفـــريقيين يتمثل في الضعف النفسي وفقدان الثقة بالذات تجاه غيرهم من الجماعـــات، وعليه فإنه يجب تحريرهم أولا من العبودية العقلية والتبعية وغرس الشعور

---

(1) Ibid., Pp. 515 – 516.

بالكرامة والثقة بالذات في أنفسهم حتى يمكن تعبئتهم في نضال التحريـــر ... وذلك لن يتأتى إلا عن طريق القومية الأفريقانية الحصرية [١].

يتضح مما تقدم أن فكر مؤتمر الوحدة الأفريقية يتفق مع فكـــر النظـــام السياسي في القول بأن الصراع قومي المحتوى وفى تبنى قوميـــة حـــصرية وفى رفض دعوى الصراع الطبقي، على أن القومية الأفريقانية أقل حصرية من القومية الأفريكانية طالما أنها تقبل ببقاء البيض في عـــضوية المـــؤتمر كأفراد وكأفريقيين بشرط أن يكيفوا أنفسهم ماديا وروحيا مع قضية الـــشعب الأفريقي وإذا كانت مقولات النظام السياسي في هذا الصدد تتجه إلى "عزل" الجماعات العرقية أو الوطنية عن بعضها فإن مؤتمر الوحدة الأفريقية يتبنى سياسة "استيعابية" تجاه الجماعات الأخرى.

ويتضح مما تقدم أيضا أن مؤتمر الوحدة الأفريقيـــة – والـــذي يؤكـــد علـــى اعتناقه لمبادئ عصبة الشباب المؤتمر الوطني الأفريقـــي – قـــد اعتنـــق بعـــض مبادئ العصبة فيما يتعلق بقومية الصراع ورفض دعوى الصراع الطبقي إلا أنـــه خرج على بعض مبادئ العصبة خاصة في رفضه الاعتراف بوجـــود جماعـــات قومية أخرى في البلاد ثم رفضه التعاون معها أو التحالف مع تنظيماتها .

وإذا كان مؤتمر الوحدة الأفريقية يتفق إلى حد ما مع المؤتمر الـــوطني الأفريقي فيما يتعلق بقومية الصراع، إلا أنـــه يختلـــف معـــه فـــي رفـــضه الاعتراف بخصوصية الوضع في جنوب أفريقيا، كما يختلف معه في رفضه لدعوى الصراع الطبقي، في حين أن المؤتمر الوطني الأفريقي قد أخذ بهـــذا المنظور، ويختلف معه كذلك في رفـــضه دخـــول تحـــالف مـــع تنظيمـــات الجماعات الأخرى، وفى عدم اعترافه بوجود جماعات عرقيـــة أو وطنيـــة أخرى، في حين يقبل المؤتمر الوطني الأفريقي مثل هذا التحالف ويعتـــرف بوجود مثل هذه الجماعات قبل التحرير وبعده .

---

(1) Ibid., P. 318.

المطلب الثالث: الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا :

يمكن إيجاز أهم المقولات الفكرية للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بتحليله لطبيعة الصراع والقوى الاجتماعية المشاركة فيه على النحـو التالي:

أولا: فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا يذهب برنامج الحزب الصادر عام ١٩٦٢- والذي يحمل اسم طريق حريـة جنوب أفريقيا(١)- إلى أنها بنية متفردة وذات وضع خاص حـين يعلـن "أن بلدنا – جنوب أفريقيا – باتت معروفة للعامل بسبب نظامهـا القـائم علـى السيطرة البيضاء وهو شكل خاص من الاستعمار، أخذ شكلا متطرفا في ظل سياسة الأبارتهيد التي يعتنقها الحزب الوطني، ولا يوجد مكان فـي العـالم يمارس فيه الاضطهاد الوطني والعنصري مثلما يطبق في بلـدنا بوحـشية ودون مراعاة للكرامة والحقوق الإنسانية "ويضيف البرنـامج" أن جنـوب أفريقيا ليست مستعمره ولكنها دولة مستقلة ورغم ذلك فإن جماهير شـعبنا لا تتمتع بالاستقلال أو الحرية ... ذلك أن الأقلية البيضاء وحدها تسيطر علـى السلطة ... وقد نما شكل جديد من الاستعمار حيث الأمـة البيـضاء التـي تمارس الاضطهاد تحتل نفس الأرض التي يعيش عليها الـشعب المـضطهد وتعيش معه جنبا إلى جنب".

ويشير البرنامج إلى أن التطور الصناعي السريع داخل البلاد أدى إلـى الإسهام في نمو الاختلافات والاختلالات داخل البنية الاجتماعيـة كمـا أدى إلى تركيز الجزء الأكبر من الثروة والأرباح في يد الشريحة العليا للبـيض

---

(1) أنظر نص البرنامج في:

African Communists Speak, Articles and Decuments From "The African Communist", (Moscow :Nauka Publishing House, 1970), Pp. 111 – 152

أنظر بصفة خاصة الصفحات من ١٢٦– ١٣٠

وهو الأمر الذي أدى إلى تكثيف حرمان غير البيض، وشكل ذلك الأساس المادي لظاهرة الأبارتهيد، كما انتهى إلى ظهور "جنوب أفريقيتين" الأولى منها هي "جنوب أفريقيا البيضاء" والتي تحمل كل سمات الدولة الرأسمالية المتقدمة التي وصلت إلى أعلى مراحلها – الإمبريالية – حيث يوجد فيها احتكارات صناعية على درجة عالية من التقدم والتركيز وحيث يوجد اندماج بين رأس المال الصناعي والمالي، وحيث تزرع الأرض على أساس رأسمالي إذ تستخدم العمل المأجور وتنتج محاصيل نقدية للأسواق المحلية والخارجية، كما يرتبط الاحتكاريون الرأسماليون فيها ارتباطا وثيقا بالمصالح الإمبريالية الأجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة وغيرها، ويصدرون رأس المال إلى الخارج وبخاصة إلى أفريقيا، كما أن نزعة التوسع قائمة حيث انتهت الإمبريالية الجنوب أفريقية إلى ضرورة ضم الأقاليم المجاورة – ناميبيا والمحميات البريطانية السابقة .

أما جنوب أفريقيا الثانية فهي "جنوب أفريقيا غير البيضاء" وهى تحمل كل سمات المستعمرة حيث يخضع السكان الأصليون لأقصى أشكال الاضطهاد الوطني والفقر والاستغلال، ويفتقرون إلى كل الحقوق الديمقراطية، ويخضعون لسيطرة سياسية من جانب جماعة لا هم لها إلا تعزيز وتأكيد الطابع الأوروبي الغريب وينتهي البرنامج إلى القول بأن جنوب أفريقيا غير البيضاء هي مستعمرة لجنوب أفريقيا البيضاء وأن هذا الارتباط بين الملامح السيئة للإمبريالية والاستعمار داخل حدود وطنية واحدة هو الذي يقرر الطبيعة الخاصة لنظام جنوب أفريقيا .

ثانيا: وفيما يتعلق بطبيعة الصراع يؤكد البرنامج على أنه وطني المحتوى صحيح أن الحزب في مراحل سابقة كان يرى في الصراع صراعا طبقيا – برنامج الحزب عام ١٩٢٥ كان يرى ذلك ويؤكد على أن هدفه العاجل هو إقامة جمهورية العمال والفلاحين – إلا أنه عدل عن هذا

المنظور منذ عام ١٩٢٨ فبنصيحة من المؤتمر السادس للكومنترن رفع الحزب شعار "الجمهورية المستقلة السوداء كمرحلة تؤدى إلى حكم الفلاحين والعمال مع الحماية الكاملة والحقوق المتساوية لكل الأقليات القومية.[1] على أنه إذا كان الحزب بات يرى في الصراع صراعا وطنيا إلا أنه ظل يحرص على تأكيد أن الهوية الوطنية للصراع هي مرحلة مؤقتة حتى يتم التحرير بعدها يتم تدشين الصراع الطبقي لإقامة مجتمع شيوعي غير طبقي أو على حد قول برنامج الحزب الصادر عام ١٩٦٢ فإن "المهمة العاجلة والملحة" تتمثل في "العمل لتشكيل جبهة متحدة للتحرير الوطني ..... للقيام بثورة وطنية ديمقراطية تحطم السيطرة البيضاء "وهى ثورة" محتواها الأساس تحقيق التحرير الوطني للشعب الأفريقي ثم إن تحطيم الاستعمار وكسب الحرية الوطنية يعد شرطا جوهريا ومفتاحا للتقدم المستقبلي نحو تحقيق الهدف الأسمى للحزب الشيوعي وهو إقامة جنوب أفريقيا الاشتراكية والتي تضع أساسا لقيام مجتمع شيوعي غير طبقي" [2].

ثالثا: وفى إطار المقولات السابقة يحدد برنامج عام ١٩٦٢ قوى التغيير ويرى أنها تضم القوى الطبقية والوطنية التي تشكل وحدتها أمرا حيويا لتحقيق الحرية، ويذهب البرنامج إلى أن "أرستقراطية العمل البيضاء" لا يمكن اعتبارها قوة فاعلة في الثورة الوطنية الديمقراطية لأنها تحصل على نصيب من فائق القيمة مع البورجزازية الاحتكارية وهو الفائض الناجم عن عملية الاستغلال الاستعماري، وبالتالي فقد أصبحت شريكا لها هذا رغم أن مصالحها الدائمة وفى الأمد البعيد تكمن في وحدتها لمواجهة المستغل المشترك[3] ويشير البرنامج إلى أنه في المرحلة الحالية للصراع فإن القوى الثورية تتكون من الشعب الأفريقي بزعامة الطبقة العاملة الأفريقية المتحالفة

(1) A. Lerumo, Fifty Fighting Years.. op cit., Pp. 63 – 65.
(2) African Communists Speak, op cit., 113 – 114 .
(3) Ibid., Pp. 131 – 132.

مع الجماهير الريفية المضطهدة والتي تتعرض لأبشع استغلال كما أنها تضم كلا من الشعب الهندي والشعب الملون[١].

رابعا: وتفريعا على ما تقدم فإن برنامج عام ١٩٦٢ يقبل التحالف بـين تنظيمات حركة التحرير الوطني الممثلة لقوى التغيير السابق ذكرها، وهـي المؤتمر الوطني الأفريقي والمؤتمر الهندي ومؤتمر الشعب الملـون فـضلا عن الحزب الشيوعي، ويعلن البرنامج صراحة أن الحـزب يؤيـد ميثـاق الحرية باعتباره برنامجا ملائما لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطيـة التـي يعتبرها الحزب هدفه العاجل [٢] لكن الحزب يعود ليؤكد في بيان صادر عن لجنته المركزية في نوفمبر ١٩٧٩ على أن "الحزب يشكل المقـوم الحيـوي للتحالف الثوري من أجل التحرير الوطني والذي يتزعمه المؤتمر الـوطني الأفريقي" ويؤكد البيان على أن "هذا المسلك لا يتعارض مـع قناعتنـا بـأن للحزب دور مستقل يتعين عليه أن يلعبه لا باعتباره فقط جزءا أساسيا مـن التحالف ولكن أيضا باعتباره الطليعة السياسية للبروليتاريا التي يجب علينـا دائما أن نحمي دورها باعتبارها العامل الأساسي في هدم الرأسمالية وبنـاء الاشتراكية[٣] ومن هنا نجد إصرار الحزب على الاستمرار فـي الاحتفـاظ بهويته وهيكله التنظيمي ورفضه الاندماج مع غيره مـن تنظيمـات حركـة التحرير الوطني الأخرى.

ويتضح مما سبق مدى الالتقاء الفكري بين المؤتمر الوطني الأفريقـي والحزب الشيوعي لجنوب أفريقية كما يتضح مدى التأثير الفكـري للحـزب

---

(1) Ibid., Pp. 135 – 138 .
(2) Ibid., Pp. 138 – 141 .
(3) The African Commuist, Forward to people's Power The Challenge Ahead", Statement adopted Committee of the S A C P in Nov. 1979, No, 80, First quarter 1980, P. 37.

الشيوعي على المؤتمر الوطني الأفريقي، ذلك أن برنـــامج عمـــل التنظـــيم الأخير والذي يحمل اسم "الإستراتيجية والتكتيكات" – قد صدر عقب صدور برنامج الحزب الشيوعي بنحو سبع سنوات – يتبنى معظم مقولات برنـــامج الحزب الشيوعي خاصة فيما يتعلق بخصوصية الوضع في جنـــوب أفريقيـــا والهوية الوطنية للصراع، والتركيز على دور الطبقة العاملة الأفريقية فضلا عن قبول التحالف مع تنظيمات حركة التحرير الوطني للجماعـــات العرقيـــة والوطنية الأخرى . لكنه لم يذهب إلى المدى الذي وصل إليه برنامج الحزب الشيوعي خاصة فيما يتعلق بالدعوة إلى إقامة مجتمـــع شـــيوعي لا طبقـــي كهدف بعيد وإن كان قد أشار إلى أن ارتباط الوعي الطبقـــي لـــدى الطبقـــة العاملة الأفريقية يشكل أساسا للتحرير والاشتراكية.

المطلب الرابع: حركة الوحدة:

يمكن إيجاز أهم المقولات الفكرية لحركة الوحدة فيما يتعلق بطبيعة بنية مجتمع جنوب أفريقيا وهوية الصراع وقوى التغيير على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق ببنية مجتمع جنوب أفريقيا تذهب وثائق حركة الوحدة إلـــى أن هذه البنية ذات طابع خاص ومتفرد، إذ يشير البيان الذي أصدرته الحركة فـــي يونيو ١٩٦٩ والذي يحمل عنوان "الطريق الثوري لحركة الوحدة لجنوب أفريقيـــا" إلى أنه "......من وجهة نظر الأقلية البيضاء فإن جنوب أفريقيـــا دولـــة مـــستقلة ومتقدمة صناعيا بل هي من أكثر الدول تقدما في قارة أفريقيا، وهـــي فـــي هـــذا المجال يمكن مقارنتها بالدول الأوربية، على أنهـــا مـــن وجهـــة نظـــر الغالبيـــة السوداء- الذين يشكلون أربعة أخماس السكان – تعد مستعمرة بل هـــي مـــستعمرة رقيق مع ما يعنيه ذلك من كل أشكال الاضطهاد والاستغلال البربري" (١)

---

(1) Unity Movement of South Africa," The Revolutionary Road - Of the Unity Movement of South Africa", (Lusaka: Head Office in exile), June q969, P. 1.

ويلاحظ مما تقدم التقاء تحليل الحركة للوضع في جنوب أفريقيا مع تحليلات كل من الحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني الأفريقي.

ثانيا: تذهب الحركة إلى أن الصراع القائم هو صراع طبقي وعلى نحو ما تذهب نشراتها فإن "حركة الوحدة هي تنظيم وطني فيدرالي يحصل على أكبر تأييد له بين صفوف الشعب المضطهد لجنوب أفريقيا وهو التنظيم الوحيد الذي يشن الصراع الطبقي من أجل التحرير الوطني وتصفية الرأسمالية بل هي التنظيم الوحيد الذي يدشن الثورة الاشتراكية في جنوب أفريقيا" (١).

وانطلاقا من مقولة أن الصراع طبقي الهوية فإن حركة الوحدة ترفض تقسيم النضال إلى مرحلتين – وهى المقولة التي ينادى بها الحزب الشيوعي – حيث الصراع في المرحلة الأولى يكون وطنيا ويستهدف تحقيق الدولة الوطنية الديمقراطية البورجوازية ثم يكون في المرحلة الثانية طبقيا يستهدف إقامة مجتمع لا طبقي .. ويرى منظروا حركة الوحدة أن الصراع أولا وأخيرا هو صراع طبقي يتم على مرحلة واحدة (٢) طالما "النظام الرأسمالي الأبيض يحاول حل مشكلاته وأزماته عن طريق استغلال واضطهاد العمال والفلاحين السود" (٣) وعليه فإن "مشكلات المضطهدين لا يمكن حلها في إطار نظام رأسمالي "الأمر الذي يفرض" إقامة نظام اشتراكي ثوري في ظل قيادة البروليتاريا المؤيدة من الفلاحين تأكيدا لمسيرة الثورة نحو الاشتراكية واستنادا إلى مفهوم الثورة المستمرة التي تدمج المرحلة الأولى في الثانية أو بعبارة أخرى الثورة الدائمة" (٤).

---

(1)U.M. of S.A. News Bulletin, Bulletin Published in Cairo, 1969, P.1.
(2) U.M. of S.A. , The Revolutionary Road .. op cit., PP. 5-6.
(3) I.B. Tabata, His presidential Address ... op cit., Pp. 4-5.
(4) U.M. Of S.A. , The Revolutionary Road.. op cit., P. 6.

ثالثا: انطلاقا مما تقدم تذهب الحركة إلى أن قوى التغيير والثورة تتمثل في العمال والفلاحين السود أو على حد قول تاباتا – زعيم الحركة – فإن الشعب في أي مجتمع والذي يخلق الثروة ويبدع الحضارة يجب أن يحكم المجتمع" وفى جنوب أفريقيا فإن الشعب خالق الثروة يتمثل في عمال مناجم الذهب والفحم وعمال الزراعة القصب والعمال في مزارع البيض وفى المعازل الوطنية .. (وكلهم من السود) وعليه فإن مطالب وطموحات العمال والفلاحين المضطهدين يجب أن تكون لها الأولوية في الأمد القصير والبعيد "وباعتبارهم" خالقي الثروة في هذا المجتمع فإنهم يجب أن يحكموه" (١).

على أنه تجب ملاحظة أن الحركة تولى اهتمامها الأكبر بالفلاحين السود، إذ تعلن إحدى نشراتها أنه من الأهمية بمكان "البدء بالتركيز على كسب تأييد الفلاحين وليس مرجع ذلك فحسب أن الفلاحين المعدمين يمثلون الغالبية العظمى، ولكن أيضا فإنهم باعتبارهم أكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال يمثلون قوة ثورية عظمى محتمله، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن هناك عاملا هاما يتمثل في العمالة المهاجرة وهو وضع خاص في جنوب أفريقيا حيث تعتمد المناجم ومزارع البيض وأيضا الصناعة الثقيلة على عمل الفلاحين وعليه فإن نضالا جادا لا يمكن أن يقوم في جنوب أفريقيا دون مشاركة وتعاون الفلاحين" (٢).

وإذا كان الفلاحون السود يشكلون أكبر قوة ثورية قائمة أو محتملة فإن الحركة تؤكد على ضرورة قيادة البروليتاريا السوداء باعتبارها طليعة للنضال.

واستنادا إلى ما تقدم فإن حركة الوحدة وإن اعترفت بمساهمة العامل الأبيض في ثوره البلاد، إلا أنها ترى فيها مساهمة ضئيلة فضلا عن أن العامل الأبيض يتمتع بثمار علمة على عكس العامل الأسود الذي يشارك

---

(1) I.B. Tabata, His Presidential Address.. op cit., Pp. 17 –18.
(2) U.M. of S.A., News Bulletin, (Published by the U.M. of S.A. Cairo), No.4,6th May , 1969, P. 4.

بالنصيب الأكبر في هذه الثروة ولا يتمتع بثمارها، ونتيجة ذلك فإن الحركة تستبعد العمال البيض من قوى التغيير والثورة (١).

كذلك فإن الحركة تستبعد البورجوازية البيضاء من قوى التغيير وترى أنه "في نضالنا لا يوجد دور للبورجوازية الوطنية (البيضاء) لأنها ليست تقدمية، ذلك أن الوطنيين الأفريكانرز هم الذين يمارسون الاضطهاد ضد شعبنا" (٢).

وتستبعد الحركة أيضا من قوى التغيير والثورة طبقة التجار الهنود وترى أنها غير تقدمية فضلا عن أنها ترفض اعتناق برنامج ثوري اشتراكي وتفضل برنامجا للديمقراطية البورجوازية يستجيب لمصالحها (٣).

رابعا: وفيما يتعلق بالتحالفات مع تنظيمات الجماعات العرقية الأخرى فإنه يبدو أن الحركة لا ترى مبررا لذلك طالما أنها تشكل في ذاتها تنظيما فيدراليا يستطيع أي تنظيم آخر أسود أن ينضم إليه بشرط أن يكون ملتزما بنفس مبادئ وأهداف التنظيم الأم .

المطلب الخامس: مؤتمر الشعب الأسود :

يمكن إجمال أهم المقولات التي ينادى بها المؤتمر في هذا الصدد على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا يذهب أنصار حركة الوعي الأسود إلى أننا مقتنعون بأن السود مازالوا خاضعين للاستعمار داخل حدود جنوب أفريقيا وأن عملهم الرخيص هو الذي مكن جنوب أفريقيا من أن تكون على ما هي الآن .... إن الاتجاهات

(1) I.B. Tabata, His Presidential Adress .. op cit., P. 18.
(2) U. M. of S. A. , The Revolutionary Road.. op cit., P. 6 .
(3) Ibid., P. 7 .

الاستغلالية الرأسمالية تتحالف مع العنصرية البيضاء لممارسة الاضطهاد ضدنا" (١).

وهكذا تلتقي وجهة نظر مؤتمر الشعب الأسود مع كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي وحركة الوحدة فيما يتعلق بوجود "استعمار داخلي" واقع على السود داخل جنوب أفريقيا وفي تفرد البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا .

ثانيا: وإذا كان ذلك كذلك فإن الصراع في طبيعته إنما هو صراع "عنصري" أو على حد قول أنصار حركة الوعي الأسود فإذا كانت "المسألة اللونية في سياسات جنوب أفريقيا قد وضعت وعمقت لخدمة أغراض اقتصادية، لا أنه وبعد أجيال من الاستغلال فإن البيض تولد لديهم شعور بتفوقهم من جانب، وشعور بانحطاط السود من جانب آخر، وهكذا فرغم أن المسألة اللونية نشأت لخدمة مصالح اقتصادية، إلا أنها انتهت لتصبح مشكلة في حد ذاتها، إذا بات البيض يحتقرون السود لا رغبة في تبرير وضعهم الممتاز ولكن لأنهم باتوا يعتقدون بأن الأسود متخلف ومنحط .... وهو الأمر الذي انتهى بجعل جنوب أفريقيا مجتمعا عنصريا" ويضيف هؤلاء إلى قولهم بأن "العنصرية التي نواجهها لا توجد فحسب على أساس فردى وإنما أيضا على أساس مؤسسي على نحو باتت تشكل معه أسلوب حياة جنوب أفريقيا"(٢)

وينتهي هؤلاء إلى القول بأن المشكلة التي يواجهها السود لا تتمثل في الأبارتهيد وإنما في وجود عنصرية بيضاء قوية، وعلية فإن حل هذه المشكلة

---

(1)Toussaint, "Fallen among Liberals – An Ideology of Black Consciousness Examined," in The African Communist, No. 78, 3rd Quarter 1979, P. 25.

(2) Stephen Biko," Black Conciousness and the quest for atrue Humanity", in UFAHAMU Journal of the African Activist Association, (Los Angeles: African Studies Center, Univ. of California), Vol. 8, No. 3, 1978, PP. 10-11.

لن يكون من خلال تحالف متعدد الأجناس يستهدف خلق مجتمع متعدد الأجناس وإنما هو يتمثل في التضامن القوى بين السود الذي تتجه العنصرية البيضاء إلى إخضاعهم(١).

ثالثا: وتفريعا على ما تقدم فإن أنصار حركة الوعي الأسود يرفضون مقولة الصراع الطبقي ويذهبون إلى القول "أننا مضطهدون لا كأفراد أو قبائل أو جماعات ... إننا مضطهدون لأننا سود ويجب أن يصبح ذلك وسيلة لوحدتنا" (٢) وعليه فإن قوى التغيير التي يعتمد عليها أنصار حركة الوعي الأسود تتمثل في"السود ككل الذين يشكلون أغلبية محرومة والذين يتعين عليهم أن يتخذوا من سوادهم وعددهم أساسا لبناء قاعدة قوية للسلطة ... وإن يعارضوا كل الاختلافات القبلية والطائفية والدينية التي يستخدمها دعاة سياسة فرق تسد" (٣).

ويلاحظ هنا مدى اتفاق مؤتمر الشعب الأسود مع نفس مقولات عصبة شباب المؤتمر الوطني ومؤتمر الوحدة الأفريقية وإن أخذ مؤتمر الشعب الأسود بمفهوم أكثر اتساعا للسود حين ضمنه كلا من الهنود والملونين إلى جانب الأفريقيين ثم أن مؤتمر الشعب الأسود وإن رفض مفهوم الصراع الطبقي إلا أن بعض أفكاره تقترب من أفكار حركة الوحدة خاصة فيما يتعلق بالتركيز على تبنى قضية السود ككل .

رابعا: وفيما يتعلق بإمكانية التحالف في النضال مع تنظيمات حركة التحرير الوطني الأخرى فإن إحدى وثائق مؤتمر الشعب الأسود تشير إلى رفض مثل هذه التحالف فرغم أن" المؤتمر يدرك الوجود التاريخي لغيره من الحركات السياسية ويعترف بحقها في الوجود إلا أنه لن يسعى إلى إقامة أية

---

(1) Ibid., P. 12 ,
(2) Ibid., P. 19.
(3) B P C, Commissions' Report.. op cit., Pp. 1 –2 .

علاقات معها" (١) ويعلل بيان آخر صادر عن المؤتمر أسباب رفض مثل هذه التحالفات (٢) حين يشير إلى أن "زعماء المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية قد انتزعوا أنفسهم من بين صفوف الجماهير السوداء في جنوب أفريقيا، وبالتالي فإنهم أصبحوا غير قادرين على مواصلة النضال بفعالية طالما أنهم تخلوا عن الجماهير التي يدعون تمثيلها "ثم أن" مؤتمر الشعب الأسود .. يشكل جبهة متحدة للمنظمات السوداء التي تعمل كقوة متحدة لإحداث تغيير حقيقي في جنوب أفريقيا" فضلا عن أن "مشكلة التفكك والانقسام هي مشكلة المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية وحركة الوحدة ويتعين عليهم بذلك أن يسعوا إلى حلها" وطالما أن مثل هذه المشكلة" متواجدة خارج جنوب أفريقيا فلا يتوقعن أحد أن يذهب مؤتمر الشعب الأسود إلى خارج البلاد طالما أنه يمثل بالفعل قوة متحدة في الداخل ويعمل في ارتباط وثيق مع منظمة طلبة جنوب أفريقيا وغيرها من الحركات السوداء.

ويلاحظ مما تقدم رفض مؤتمر الشعب الأسود لأية تحالفات بين تنظيمات التحرير الوطني الأخرى كما يلاحظ تجاهله التام لوجود الحزب الشيوعي طالما أنه يدعو إلى التضامن الأسود فحسب لمواجهة العنصرية البيضاء ويستبعد البيض تماما من صفوفه.

---

(1) Ibid., P. 9 .
(2) The BPC, Communique to the OAU Members. op cit., Pp. 1-2.

٢

الفصل الثاني

التصورات الفكرية لجنوب أفريقيا المستقبل

المبحث الأول: تصورات النظام لجنوب أفريقيا المستقبل.

المبحث الثاني: تصورات حركة التحرير لجنوب أفريقيا المستقبل.

المطلب الأول: المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا.

المطلب الثاني: مؤتمر الوحدة الأفريقية.

المطلب الثالث: حركة الوحدة.

المطلب الرابع: مؤتمر الشعب الأسود.

الفصل الثاني

التصورات الفكرية لجنوب أفريقيا المستقبل

انطلاقا من تحليل طرفي الصراع – النظام، ومختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي – لطبيعة الوضع القائم وطبيعة الصراع ومحتواه، ومن محاولة كل طرف اجتذاب قوى اجتماعية في الداخل لتأييد منظوره وممارساته فإن كل طرف من جانبه واستنادا إلى تحليلاته الفكرية، راح يرسم صورة لجنوب أفريقيا المستقبل حيث يختفي فيها ذلك الصراع على نحو يحقق طموحات تلك القوى التي يستند إليها أو تلك القوى التي يسعى إلى اجتذابها إلى صفوفه .

وسنتناول بالتحليل في هذا الفصل تصورات النظام السياسي لجنوب أفريقيا لكيفية حل الصراع وأيضا تصورات حركة التحرير الوطني الأفريقي في هذا المضمار.

المبحث الأول

تصورات النظام السياسي لجنوب أفريقيا المستقبل

يمكن إيجاز التصورات الفكرية للنظام السياسي فيما يتعلق بصورة جنوب أفريقيا المستقبل فيما يلي:

أولا: استبعاد الأفريقيين من النظام السياسي لجنوب أفريقيا مع استمرار تبعيتهم الاقتصادية للنظام السياسي الأبيض: إذ طالما أن الأفريقيين يشكلون الغالبية العظمى للسكان ويعدون بالتالي أكبر جماعة وطنية مؤهلة لإسقاط نظام حكم الأقلية البيضاء وطالما أن النظام الاقتصادي الأبيض لن يقدر له الاستمرار والنمو دون استمرار اعتماده على عمالة الأفريقيين الرخيصة، فإن النظام السياسي لجنوب أفريقيا – بمؤسساته وأحزابه ومفكريه – راح يبحث عن تصور فكرى يؤدى إلى تمزيق أوصال الجماعة الأفريقية من

جانب، وإجبارها على استمرار تقديم عمالتهـا الرخيـصة إلـى الاقتـصاد الأبيض من جانب آخر، وقد وجد النظام ضالته في سياسـة البانتوسـتانات فالأفريقيون ليسوا شعبا واحدا وإنما شعوب متعددة، والنظـام يـسعى إلـى إعطاء كل شعب منها حقه في تقرير مصيره على نحـو يمكنـه مـن إدارة شئونه في إطار دولة مستقلة (بانتوستان)، يتمتع فيها كل فرد بكامل حقوقـه السياسية، الأمر الذي يعطى للنظام ذريعة للإدعاء بأن الأفريقيين في المنطقة البيضاء أصبحوا أجانب، ومن ثم فليس لهم الحـق فـى المطالبـة بحقـوق المواطن فيها طالما أنهم يتمتعون بمثل هذه الحقوق فى بانتوستاناتهم – دولهم المستقلة – التى ينتمون إليها . وطالما أن ذلك كذلك فإن التفرقة العنـصرية اتجهت لتأخذ مضمونا جديدا فبدلا من استنادها إلى التفرقـة بـين الأبـيض والأفريقي فإنها أخذت تستند إلى التفرقة بين المواطن والأجنبى، وبـذا فـإن النظام السياسى لجنوب أفريقيا قد أوجد مبررا شرعيا لرفضه منح الأفريقيين حقوقهم السياسية فى إطاره مؤملا من وراء ذلـك أن يقتنـع الـرأى العـام العالمى بهذه المقولة ويعترف بالوضع الذى تسعى حكومة جنوب أفريقيا إلى تكريسه (١).

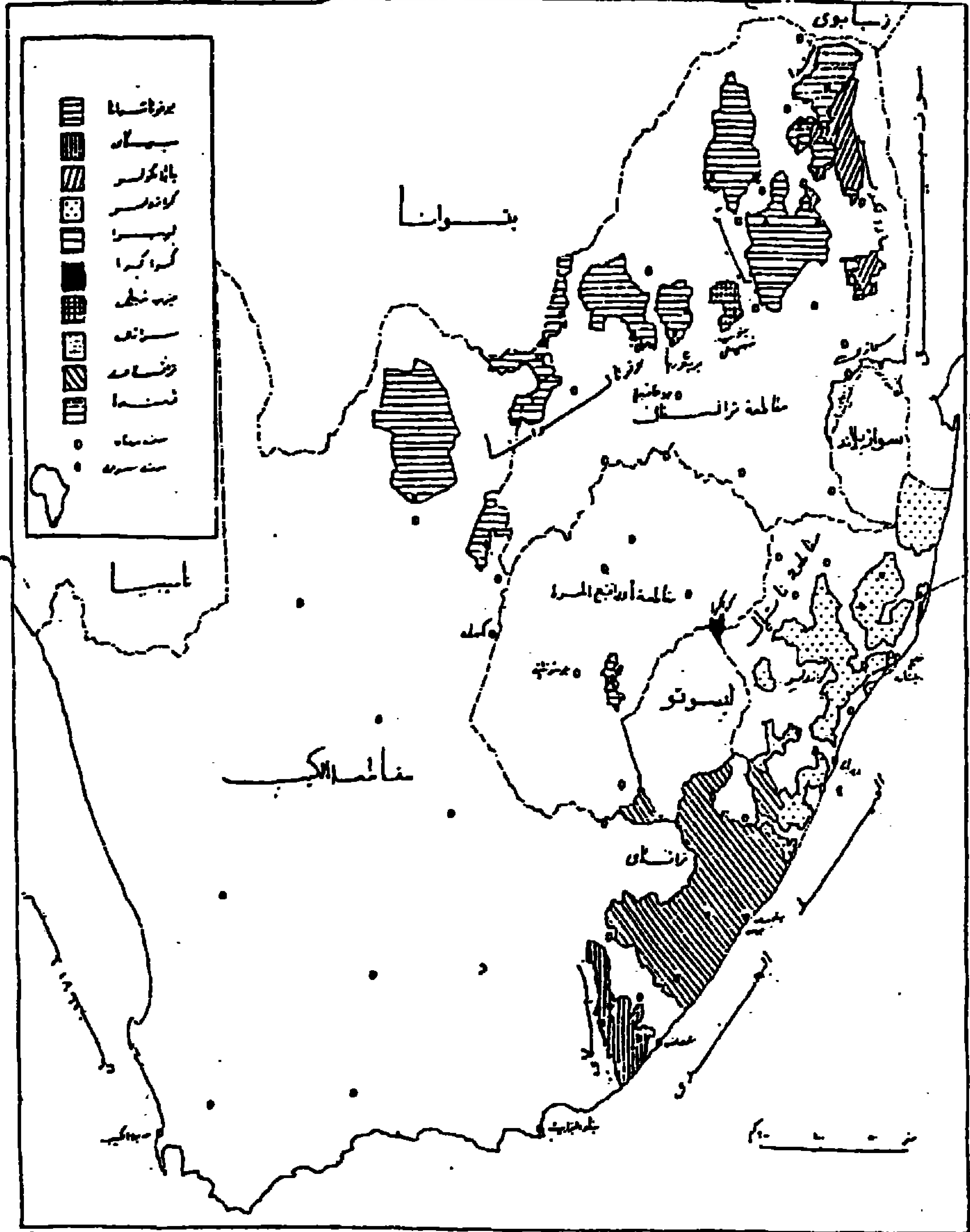
---

(1) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر :

Christopher R. Hill, op cit., Pp. 59 – 68.

خريطه رقم (٣)

جنوب افريقيا : الأوطان المحلية



T. MALAN P. S. HATTINGH, Op. Cit., Folder Map.

إن المتأمل في الوضع الجيوبوليتيكى للبانتوستانات التـــي منحتهـــا حكومـــة جنوب أفريقيا الاستقلال (ترانسكاى وبوفوتاتسوانا وفندا) وتلك التي تـــسعى حكومة جنوب أفريقيا لمنحها الاستقلال (أنظر الخريطة رقم ٣) يلاحظ ما يلي:

١- إن البانتوستانات العشرة تقع على منطقة لا تزيـــد علـــى ١٣% مـــن مساحة البلاد ويعيش عليها نحو ثلثي أبناء الجماعة الأفريقية . أو نحـــو ما يزيد على نصف سكان البلاد، ثم أن الموارد الضئيلة المتوفرة لـــدى هذه البانتوستانات لا تكفى لسد احتياجات غالبية سكانها وبالتالي فإنهـــا أصبحت أشبه بمحاشر بشرية .

٢- افتقار هذه البانتوستانات إلى أية موارد طبيعية زراعية أو تعدينية وهو الأمر الذى يجبرها على الاستمرار كتوابع اقتصادية لجنـــوب أفريقيـــا البيضاء، وكبوتقه للعمالة الرخيـــصة ويؤكـــد هـــذه المقولـــة أن كـــل البانتوستانات تقع فى شرقى وشمالى البلاد قريبا من منـــاطق التعـــدين والصناعة البيضاء تسهيلا لوصول اليد العاملة الأفريقية الرخيصة.

٣- إن معظم البانتوستانات مناطق داخلية حبيسة داخل حدود جنوب أفريقيا ولا تقع أى منها على السواحل كما لا تتجاوز، حدود أى منها مع أيـــة دولة أفريقية وهو الأمر الذى يجعلها خاضعة فى علاقاتهـــا الخارجيـــة لجنوب أفريقيا البيضاء وإذا كان ترانسكاى وحدة له سواحل وتلتـــصق حدوده بحدود ليسوتو فإنه يبدو أن البدء بمنح الاســـتقلال لترانـــسكاى بأوضاعه هذه إنما كان محاولة من حكومة جنـــوب أفريقيـــا لإجبـــار ليسوتو على الاعتراف بترانسكاى طالما أن سواحله تـــشكل المخـــرج الوحيد لليسوتو إلى السواحل فإذا ما اعترفت ليسوتو بترانـــسكاى فـــإن ذلك قد يدفع دولا أخرى إلى الاعتراف .

٤- أكثر من ذلك فإنه لا يوجد بانتوستان واحد يقع على رقعة واحدة ممتدة من الأرض بل أن كل بانتوستان مقسم إلى عدة مناطق أرضية منفصلة وهو الأمر الذى يعنى أن الاتصال بين أجزاء البانتوستان الواحد لابد أن يكون عبر جنوب أفريقيا البيضاء، على نحو يجعل كل بانتوستان على حدة تحت رحمة جنوب أفريقيا بل أكثر من ذلك فإنه يندر وجود بانتوستانين متجاورين جغرافيا وهو الأمر الذى يعيق أى شكل من أشكال الوحدة بين البانتوستانات فضلا عن ارتكان هذه البانتوستانات على أسس قبلية .

ولعل ما تقدم يكشف سعى النظام السياسى لجنوب أفريقيا لتمزيق أوصال الجماعة الأفريقية واستمرار تبعيتها الاقتصادية لجنوب أفريقيا البيضاء بل واستمرار خضوعها للتأثير السياسي من جانب النظام السياسي لجنوب أفريقيا . وفضلا عما تقدم فإن مثل هذا المخطط إنما يضع عراقيل عديدة أمام حركة التحرير الوطني الأفريقي فبدلا من مواجهتها لنظام سياسي أبيض واحد فإنها أخذت تواجه بالإضافة إلى ذلك نظما سياسية قبلية عديدة مرتبطة ومتحالفة مع نظام الأقلية البيضاء وبات عليها مراجعة أساليبها وتكتيكاتها في مواجهة ذلك فهل يتعين عليها إسقاط نظام الأقلية البيضاء أولا؟ أم أن تبدأ بمواجهة كل نظم البانتوستانات أولا واحدا أثر الآخر ؟؟ .

ثانيا: السعي لإيجاد وسائل للتعبير السياسي للجماعتين الملونة والهندية مع استمرار خضوعهما للجماعة البيضاء: ذلك أن النظام السياسي لجنوب أفريقيا في سعيه للتخلص من مصدر التوتر الأساسي له والمتمثل في الجماعة الأفريقية يتجه من جانب آخر إلى استقطاب الجماعتين الملونة والهندية واحتوائهما داخله وفك تحالفهما مع الجماعة الأفريقية في النضال لإسقاط نظام حكم الأقلية البيضاء، فما أن يستكمل النظام مخططه تجاه الجماعة الأفريقية حتى تصبح الجماعة البيضاء وبخاصة جماعة الأفريكانرز

هي الغالبية العددية داخل جنوب أفريقيا البيضاء على نحو يمكنها من سهولة فرض سيطرتها على الجماعتين الملونة والهندية وفى هذا الإطار راح النظام – بمؤسساته وأحزابه ومفكريه – يضع تصورات للشكل المستقبلي لدولة جنوب أفريقيا البيضاء و يمكن إيجاز أهم معالم هذه التصورات فيما يلي:

١- تقوم هذه التصورات على مفاهيم مثل التعددية الثقافية أو الاثنية والتي ترتكز مقولة إمكانية تحقيق الوحدة في ظل التنوع والاختلاف بحيث تظل كل جماعة محافظة على هويتها الثقافية والاثنية مع احترامها لهويات الجماعات الأخرى وبحيث تشكل كل جماعة وحدة ذات حكم ذاتي إقليمي أو اثني و يكون لكل منها جهازها الخاص بصنع القرار في شئونها الداخلية على أن تشكل هذه الوحدات تحالفا وثيقا داخل النظام السياسي في إطار شكل فيدرالي أو كونفدرالى يكون له أجهزة تتولى صنع القرار على المستوى الوطني وفي المسائل المشتركة للوحدات المتحالفة (١).

٢- وتفريعا على ما تقدم فإن الطابع الغالب على مثل هذه التصورات هو رفض كل من مفهوم الاندماج الاجتماعي ومفهوم حكم الغالبية الأفريقية وتفضيل الشكل الفيدرالي أو الكونفدرالى للدولة . ويقوم هذا الرفض على أساس صعوبة تحقيق الاندماج الاجتماعي بدعوى حدة الطموحات الاثنية لدى السود من جانب، ثم فشل هذه التجربة في الدول الأفريقية والتي حاولت تحقيق بناء الأمة من خلال تبنى سياسة استيعابية تصهر كافة الولاءات الإقليمية والقبلية في ولاء وطني عريض، كما يقوم هذا الرفض كذلك على أساس أن حكم الغالبية الأفريقية ليس من شأنه توفير ضمانات للجماعات الوطنية الأخرى في البلاد خاصة في إطار ما

---

(1) P. G. J. Koornhof, op cit., P. 140.

أسفرت عنه تجارب الدول الأفريقيـة مـن طـرد للأسـيويين وقمـع للجماعات القبلية غير الحاكمة والمعارضة لنظم الحكم القائمة(١).

ونتيجة لذلك تذهب هذه التصورات إلى قبول مفهوم التعددية الاثنية وان وجدت مدرستين فكريتين في جنوب أفريقيا تختلفان فيما بينهما حول المـدى الذي يمكن الأخذ به بهذا المفهوم:

أ‌- المدرسة الأولى: تذهب إلى أن مفهوم التعددية الاثنية يجب أن يصل مداه ليتحول إلى تعدد وطني حيث يتم منح الاستقلال الكامل لكـل جماعـة اثنية في جنوب أفريقيا على نحو يمكن كل منها مـن تحقيـق هويتهـا الوطنية في إطار وطن محلى خاص بها، علـى أن المفهـوم الـوطني للتعددية الاثنية يلقى معارضة بين مفكري جنوب أفريقيا لأنه يتجاهـل حقيقة انتشار القيم الغربية لدى الجماعات غير البيضاء وتزايد رغبتهـا في العيش وفقا للقيم الغربية ثم انه يتناسى – على حد قولهم – حقيقـة الرغبة المشتركة لدى البيض والسود في العيش معاً في جنوب أفريقيـا دون اندماج اجتماعي وعلى أساس من المساواة .

ب‌-المدرسة الثانية: وترتيبا على ذلك تذهب المدرسة الثانيـة إلـى الأخـذ بالمفهوم الفيدرالي أو الكونفدرالى للتعددية الاثنية باعتباره حلا وسـطا يسعى لتحقيق الهوية الوطنية لكل جماعة اثنية في إطار نظام فيـدرالي

---

(1) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر: -

W.J. Breytenbach, "Self-Determination and Separatism In Africa" in Africa Institute Bulletin, (Pretoria: Africa Institute of S.A.), vol. 16, No. S. 4 & 5, 1978, Pp. 176 – 179 .

وأنظر أيضا:

W.J. Breytenbach, "Ethnic Diversity and Political Stability" In Ibid., vol. 16, No. 6, 1978, Pp. 222 – 223 .

W.J. Breytenbach, "Minority Rights" in Ibid, vol, 15, No. S. 6 & 7 , 1977 , Pp. 146 – 152.

أو كونفدرالى وهو بذلك يرضى الطموحات الاثنية لمختلف الجماعات ويحقق الولاء الوطني العريض لكل هذه الجماعات في الإطار الفيدرالي أو الكونفدرالى [١].

٣- يلاحظ أن غالبية هذه التصورات يطغى عليها طابع قبول الشكل الفيدرالي للدولة ولكنها تختلف فيما بينهما حول مسألتين:

أ- المسألة الأولى: تتعلق بكيفية تحقيق هذا الشكل الفيدرالي فهل سيتم تحقيقه استنادا إلى معيار جغرافي إقليمي ؟ أم إلى معيار اثني؟ إن الاتجاه الغالب على هذه التصورات يؤكد تأييدها للأخذ بالمعيار الاثني في هذا الصدد طالما إن المعيار الجغرافي لا يتمشى مع مناطق تواجد الجماعات الأثنية وانتشارها في مختلف البلاد وبخاصة الجماعتين الملونة والهندية وأفريقي الحضر[٢] .

وينادى بهذا الاتجاه كثير من مفكري جنوب أفريقيا البيض وأيضا الحزب الوطني وحزب المعارضة الرئيسي – الحزب الفيدرالي التقدمي – ذلك أن مشروع الدستور الجديد الذي وقعت عليه مؤتمرات الحزب الوطني في المقاطعات الأربع في أواخر عام ١٩٧٧ [٣] وحول إلى لجنة برلمانية مختارة لدراسته في منتصف عام ١٩٧٩ يشير إلى أنه ستكون هناك ثلاثة

---

(1) G.A. Rauche, "South Africa's Three Choices", in The South Africa Journal of African Affairs, (Pretoria: Africa Institute), vol. 9 No. 2 1979, Pp. 95 – 96.

(2) Ibid., P. 96.

(3) لمزيد من التفصيل حول هذا المشروع أنظر:

Africa Research Bulletin, op cit., vol. 16, No. 3, April 15, 1979, P. 5191.

وأنظر أيضا :

Colin Legum (ed.), Africa Coutemporary Rocord, 1977 – 1978, op cit., Pp. B. 879-881.

برلمانات إحداها للبيض ويعرف باسم مجلــس الجمعيــة وثانيهــا للملــونين ويعرف باسم مجلس الممثلين وثالثها للهنود ويعرف باسم غرفــة المنــدوبين وإن كل برلمان من هذه البرلمانات سيشرع في المسائل المحلية لكل جماعــة على حدة وأنه ستكون هناك حكومة خاصة بكل جماعة يرأسها رئيس وزراء يكون هو زعيم حزب الأغلبية في البرلمان، ورغم أن المشروع لا يشير إلى وجود برلمان فيدرالي إلا أنه يشير إلى أنه سيكون هناك مجمع انتخابي يكون من أعضاء منتخبين من البرلمانات الثلاثة – يتولى انتخــاب رئــيس دولــة جنوب أفريقيا لمدة خمس سنوات، كما يشير إلى أنه سيكون هنــاك مجلــس للوزراء مكون من رؤساء وزراء البرلمانات الثلاثة وعدد من الأعضاء مــن كل برلمان يتولى صياغة التشريعات التي تهم المصالح المشتركة للجماعــات الثلاث ويعرضها على البرلمانات الثلاثة للموافقة عليها.

كذلك فإن المشروع الذي أعدته لجنة دستورية من الحــزب الفيــدرالي التقدمي – وانتهت من صياغتة في أكتوبر عام ١٩٧٩ – يشير بوضوح إلــى رفض الحزب لحكم الأغلبية وقبوله للشكل الفيدرالي للدولة ويقترح المشروع بأن تتكون جنوب أفريقيا من عدد من الدول ذات الحكــم الــذاتي وحكومــة فيدرالية على اعتبار أن ذلك يشكل أفضل خيار سياسي لإشباع الهوية الاثنية لمختلف الجماعات(١).

وهكذا يتضح أن الاتجاه الغالب يرجح الأخذ بالمعيار الاثنى في تحقيــق الشكل الفيدرالي للدولة .

ب– المسألة الثانية: وهى تتعلق بمدى مشاركة الأفريقيين في هذا الشكل الفيدرالي وهنا نلاحظ اختلافا في التصورات على النحو التالي:

---

(1) Africa Diary, (New Delhi: Africa Publications), Vol. XIX, - No. 4, Jan . 22-28, 1979, P. 9362.

(١) اتجاه يرفض مشاركة الأفريقيين في البانتوستانات في هذا الشكل الفيدرالي وهو الاتجاه الذي تعبر عنه وتسعى لتنفيذه – حكومة الحزب الوطني الحاكم – على نحو ما ظهر في مشروع الدستور الذي أعده الحزب وعلى نحو ما صرح به رئيس الوزراء السابق فورستر في أواخر عام ١٩٧٧ من أن الأفريقيين سيحصلون على حقوقهم السياسية داخل أوطانهم المحلية فقط (١) وعلى نحو ما صرح به وزير التعليم الوطني والرياضة – كورنهوف – في مايو عام ١٩٧٧ من أن "التعددية الثقافية تتعلق بغير السود في الأوطان المحلية"..... و أنه سيستبعد من جنوب أفريقيا تلك الأجزاء التي أصبحت مؤخرا إطار جيوبوليتيكيا للسيادة السوداء" (٢).

وعلى أية حال فإن هذا الاتجاه لم يقطع برأي حتى أوائل عام ١٩٨٠ فيما يتعلق بأفريقيي الحضر وإن كان هناك ميل لاحتوائهم في هذا الشكل الفيدرالي فيما يشبه دول المدينة حيث يكون لكل مجموعة منهم تعيش داخل مدينة بيضاء الحق في إنشاء دولة خاصة بها .

(٢) اتجاه ينادى بمشاركة أفريقي الحضر في هذا الهيكل الفيدرالي بالإضافة إلى عدد صغير من الأوطان المحلية . مع استبعاد العدد الأكبر من الأوطان المحلية التي تفضل الاستقلال . وقد عبر عن هذا الاتجاه المناقشات والأوراق التي قدمت إلى مؤتمر المعايشة بين الجماعات في المجتمعات التعددية ***Intergroup Accomodation in Plural Societies*** الذي عقد في مدينة كيب في الفترة من ٢٤ – ٢٦ مايو ١٩٧٧ (٣).

---

(1) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record, 1977 – 1978 op cit., P.B 879.
(2) P.G.J. Koornhof, op cit., P. 141.
(3) أنظر عرضا لأوراق المؤتمر المشار إليه فى:

(٣) اتجاه يذهب إلى ضرورة مشاركة البانتوستانات ككل وأفريقيي الحضر في هذا الشكل الفيدرالي ويعبر عن هذا الاتجاه بعض نفر من مفكري البيض[١] والمشروع الدستوري للحزب الفيدرالي التقدمي في إطار عملية توازن دقيقة تحول دون سيطرة جماعة على أخرى أو انفراد جماعة بزعامة السلطة السياسية[٢].

وقد عارضت مختلف الأحزاب في البلاد وكذا ممثلوا الجماعتين الملونة والهندية مشروع الدستور الجديد الذي أعده الحزب الوطني وأن اختلفت أسباب هذه المعارضة فحزب الجمهورية الجديد يرفض مشروع الدستور الجديد نظرا لأنه يعطى سلطات تنفيذية كبيرة لرئيس الدولة من شأنها تقويض سيادة البرلمان، فضلا عن أنه استبعد سود الحضر تماما وهم الذين يشكلون أكثر المسائل تفجرا في جنوب أفريقيا أما الحزب الفيدرالي التقدمي فأعلن أن الإصلاحات التي يستحدثها المشروع خطيرة وعديمة الجدوى طالما أن من شأنها تعزيز الانقسام بين البيض والملونين والهنود في الهيكل الدستوري المقترح واستبعاد السود كلية من عملية صنع القرار على المستوى البرلماني وهي بذلك تزيد من حدة الموقف المتفجر في جنوب أفريقيا وتؤدى إلى الشمولية.

وإذا كان حزب جنوب أفريقيا قد رحب بالمشروع باعتبار أنه يشكل خطوة على الطريق الصحيح، إلا أنه أكد على ضرورة إجراء مشاورات مع زعماء مختلف الجماعات العرقية حول هذه الإصلاحات التي يستهدفها المشروع، كذلك فإن الحزب الوطني المعاد تشكيله قد رفض المشروع على اعتبار أنه يحول رئيس الدولة إلى دكتاتور ويقوض من سلطة البرلمان، ثم

Africa Institute Bulletin, op cit., Vol. 15, No's 6&7, 1977, Pp. 143 - 145.

(1) G.A. Rauche, op cit., P. 97.

(2) M. Hough, "Plural voting", in Africa Institute Bulletin, op cit., Vol. 16, No, 2, 1978, P. 74.

أن الاتحاد الفيدرالي العنصري الذي يستهدف المشروع إقامته لـن يـستطيع احتواء الاختلافات الدينية والعنصرية وهو بذلك يقود إلى العنف.

وقد عارض معظم قادة الملونين والهنود هذا المـشروع نظـرا لاسـتبعاده للأفريقيين كذلك عارضة بعض قادة البانتوستانات وطالب بعضهم بـضرورة حكم الأغلبية الأفريقية (١).

ورغم هذه المعارضة إلا أنه يبدو أن الحزب الوطني مازال مصرا على الدفع بمشروعه الدستوري إلى البرلمان معتمدا في ذلك علـى أغلبيتـه البرلمانيـة الساحقة وإن كان يلاحظ أن هناك ميلا لاستيعاب أفريقي الحضر وإشراكهم في هذا الشكل الفيدرالي لا كوحدة حكم ذاتي أثنى واحدة وإنما كوحـدات متعـددة ذات حكم ذاتي على نحو يشبه دول المدينة، ولا يخفى أن الهدف من وراء ذلك يتمثل في تمزيق أوصال هذه الفئة من أفريقي الحضر من جانـب واسـتمرار الاستغلال الاقتصادي لعمالة هذه الفئة خدمة لمصالح الاقتصاد البيض الذي لا يستطيع أن يستغنى عن عمالتهم الدائمة من جانب آخر.

ثالثا: يلاحظ أن أيا من التصورات السابقة لم يطرح مسألة إعـادة توزيـع الأرض أو الثروة الوطنية بين مختلف الجماعات الوطنية فـي الـبلاد وإن اتجهت حكومة بوتا إلى إجراء بعض الإصلاحات في هذا المضمار يتمثـل أهمها فيما يلي(٢):

---

(1) Colin Legum (ed.), Africa Contemporary Record 1977 – 1978. -op cit., Pp. B. 879 – 882.

(2)أنظر لمزيد من التفصيل:

Africa , The International Business, Economic & Political Magazine, (London: Africa Journal Ltd,) , No. 105, May 1980, P. 64.

وأنظر أيضا:

The Econmist, "The Great Evasion – South Africa: a Survey", Vol. 275, No. 7138, June 21, 1980 , Pp. 8 – 9.

١- الاتجاه لإعطاء رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية اليد الطولي في تحويل جنوب أفريقيا إلى دولة المشروع الخاص بل لقد سمح لهم بشراء العديد من شركات الدولة وهى الشركات التي كان يرى فيها الأفريكانرز أدوات لتحطيم السلطة الاقتصادية للجماعة المتحدثة بالإنجليزية وفى المقابل أو كل إلى هؤلاء القيام بمهمتين أساسيتين:

أ- إنقاذ الاقتصاد من حالة التدهور التي انتابته عقب أحداث سويتو عام ١٩٧٦ وتحقيق معدلات معقولة من النمو تسمح بتقليل نسبة البطالة بين أفريقيي الحضر إلى الحد الذي يحول دون تحولهم إلى قوة تهدد الوضع القائم وعلى نحو يقنعهم بأن الرأسمالية يمكن أن تخدمهم مصالحهم وتحقق طموحاتهم ومن ثم يصبحوا في غير حاجة إلى اعتناق الماركسية أو اللجوء إلى الثورة لتحريرهم.

ب- العمل على تنمية البانتوستانات بصورة تؤدى إلى خلق فرص عماله فيها وعلى نحو يحول دون هجرة أبنائها إلى المناطق البيضاء بحثا عن عمل.

ولا يخفى أن الهدف من وراء ذلك إنما يتمثل في السعي لاستقطاب الجماعة المتحدثة بالإنجليزية إلى جانب سياسة الحزب الوطني الحاكم وتبديد مخاوفها من احتمال تحولها إلى أقلية عددية في مواجهة جماعة الأفريكانرز بعدما تتحول جنوب أفريقيا إلى دولة بيضاء تكون الأغلبية العددية فيها لجماعة الأفريكانرز.

٢- العمل على إحداث تعديلات طفيفه في حدود البانتوستانات بإضافة مساحات جديدة من الأرض إليها لإرضاء مطالب زعماء البانتوستانات ولضمان استمرار ولائهم لنظام حكم الأقلية البيضاء(١).

---

(1) Michael Spicer," Change in South Africa? Mr. P. W. Botha's -strategy and Policies", in The World Today, (London: Royal Institute Of International Affairs), Jan . 1980, P. 37.

ويتضح مما سبق أن تصورات النظام لشكل جنوب أفريقيا المستقبل لا تتضمن إحداث تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية - الاجتماعية للبلاد وأنها تستهدف بالأساس تحطيم مقاومة الجماعة الأفريقية ضمانا لاستمرار تفرد الجماعة البيضاء وبخاصة جماعة الأفريكانرز بالسلطة السياسية والاقتصادية في البلاد.

المبحث الثاني

تصورات حركة التحرير الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا المستقبل

المطلب الأول: المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا:

يرجع الحديث عن تصورات التنظيمين معا بشأن جنوب أفريقيا المستقبل إلى أن كلا التنظيمين يعتبران ميثاق الحرية الصادر في يونيو ١٩٥٥ برنامجا مشتركا لها على أنه رغم أن المؤتمر الوطني الأفريقي يرى في ميثاق الحرية برنامجه الأساسي إلا أن الحزب الشيوعي يعتبره بمثابة برنامج للحد الأدنى.

واستنادا إلى ما ورد في ميثاق الحرية – الذي يعد برنامجا لجنوب أفريقيا المستقبل وما أدخل عليه من إضافات ظهرت في برنامج الحزب الشيوعي الصادر عام ١٩٦٢ وفى البرنامج الثوري للمؤتمر الوطني الأفريقي الصادر ١٩٦٩ – فإنه يمكن إجمال أهم التصورات الفكرية لكلا التنظيمين فيما يتعلق بجنوب أفريقيا المستقبل على النحو التالي:

أولا: فيا يتعلق بشكل الدولة وكيفية حل الصراع القائم سواء كان وطنيا أو اثنيا في طبيعته يذهب كلا التنظيمين إلى أن دولة جنوب أفريقيا المستقبل ستكون دولة بسيطة موحدة يتم حل الصراع فيها في إطار من التعدد القومي فدستور المؤتمر الوطني الأفريقي الصادر عام ١٩٥٧ يشير إلى "النضال من أجل ... إقامة جمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية المتحدة" (١). كما أن ميثاق الحرية يؤكد على أنه "ستتساوى كافة الفئات والأجناس الوطنية ..

---

(1)أنظر نص الدستور فى:

Thomas Karis & Gail M. Gerhart, op cit., Pp. 413 – 426.

وسيتساوى الجميع في حقهم في استخدام لغاتهم وتطوير ثقافـاتهم وعـاداتهم الشعبية .. وسيحمى القانون كافة الفئات الوطنية من الإهانات التـي تمـس عنصرها وكبرياءها الوطني" ويضيف البرنامج الثوري للمـؤتمر الـوطني الأفريقى إلى ذلك قوله بأن" كل الناس الذين صنعوا جنوب أفريقيا وأسهموا فى بنائها هم جزء من سكانها المتعددى القوميات وأنهم الآن – وسـيكونون فى ظل جنوب أفريقيا الديمقراطية – شعبا واحدا.." ويستطرد البرنامج قائلا "إن قيام حكومة ديمقراطية شعبية سيضمن مساواة في الحقوق لكافة الفئـات الوطنية وبذلك يحققون غايتهم في جنوب أفريقيا المتحدة"(١).

على أن برنامج الحزب الشيوعي الصادر عام ١٩٦٢ وأن أعلن وقوفه إلى جانب" دول جنوب أفريقيا المتحدة" إلا أنه يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه المؤتمر الوطني الأفريقي إذ يعلن البرنامج اعتراف الحزب الشيوعي"بحـق كل الجماعات الوطنية في تطوير نفسها وتقرير مصيرها" وضرورة اتخـاذ "إجراءات استثنائية لحماية حقوق وكرامة وثقافـات وذات كـل الجماعـات الوطنية التي تعيش في بلدنا" و"حماية حقوق الأقليات سواء كانت أوربيـة أو ملونة أو هندية أو صينية أو غيرها" (٢).

ويتضح مما سبق أن أيا من المـؤتمر الـوطني الأفريقـي والحـزب الشيوعي لا يعتنق سياسة استيعابية أو اندماجية للجماعات الأخـرى غيـر الأفريقية، على أن القول بتبني مبدأ التعدد القومي في إطار دولة متحدة يثير قضيتين هامتين:

الأولى: تتعلق بالأساس الذي يرتكن عليه مثل هذا التعدد القومي خاصة وإن الجماعات الوطنية المشار إليها هي جماعات لونية اثنية، ذلـك أن مـن

---

(1) أنظر نص ميثاق الحرية في:

Ibid., Pp. 205 – 208.

(2) African Communists Speak, op cit., Pp. 147 – 152.

شأن الاعتراف بهذا الأساس اللوني الأثنى للتعدد القومي استمرار الحــواجز العنصرية بين هذه الجماعات، ثم أن النظام السياسي لجنــوب أفريقيــا راح يعلن أن جنوب أفريقيا هي دولة متعددة القوميات استنادا إلى نفــس العامــل اللوني الاثنى وانطلق من هذه القولة ليقيم البانتوستانات ثم اتجه ليوجد منافــذ للتعبير السياسي لكل من الجماعتين الملونة والهندية اســتنادا إلـــى العامــل الاثنى وفى إطار فيدرالى.

الثانية: ثم أن الاعتراف بحق كل جماعة وطنية في اســتخدام لغاتهــا وتطوير ثقافاتها ثم تقرير مصيرها يتعارض مع الدعوة لإقامة دولة جنــوب أفريقيا المتحدة، ذلك أن الاعتراف لكل جماعة وطنية بهذه الحقوق من شأنه تعزيز هويتها القومية على نحو لا يجعل الــشكل الدولـــة الموحــد صـــالحا للاستجابة لمطالب هذه الجماعات ثم أن الاعتراف بحق تقرير المصير لكــل جماعة يتطلب فتح مجال الخيار أمام كل جماعة إلى مداه وعدم تحديده فـــي خيار واحد يتمثل في العيش في دولة متحدة طالما أن حق تقريــر المــصير يفتح المجال أمام العديد من الخيارات تبدأ من رغبة كل جماعة في الاندماج والعيش معا في إطار دولة متحدة وتمر برغبة هذه الجماعات في العيش معا في إطار فيدرالي أو كونفدرالي وتنتهي بمطالبتها بالانفصال والاستقلال.

وإذا كان كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي قد أكــدا على تمتع جميع أبناء جنوب أفريقيا بالحقوق والفرص المتساوية فـــي كافـــة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن ذلك في حد ذاته لا يعد كافيا لإرضاء طموحات مطالب الجماعـــات الوطنيـــة المختلفـــة ولا لإرضاء طموحات ومطالب الأفراد المنتمين إليها طالما تنازع الفرد ولاءين أحدهما لجماعته والآخر لدولته.

ثانيا: وفيما يتعلق بفلسفة النظام السياسي في المستقبل فـــإن المنظــور الفكري للمؤتمر الوطني الأفريقي غير واضح بشأنها، وإن كان هناك اتجـــاه

آخذ في التنامي بين صفوف المؤتمر يتجه إلى ترجيح الأخذ بالفلسفة الاشتراكية، إذ نلاحظ في هذا الصدد أن عصبة شباب المؤتمر الوطني قد رفضت في الأربعينيات المبادئ الماركسية انطلاقا من مقولة أن الاقتصاد يحتل مرتبة تالية بعد السياسة وأنه "بعد التحرير الوطني تكون الاشتراكية ... أن مهمتنا الحالية ليست الاشتراكية وإنما التحرير الوطني" على حد قول ليمبيدى – زعيم العصبة – الذي يضيف أن الاشتراكية التي ستطبق بعد التحرير الوطني ستكون اشتراكية أفريقية، على اعتبار أن "الهيكل الأساسي لمجتمع البانتو هي في طبيعته اشتراكي وأن مهمتنا هي تطوير هذه الاشتراكية بتطعيمها بالمبادئ الاشتراكية الجديدة والحديثة" (١).

كذلك فإن أيا من ميثاق الحرية أو البرنامج الثوري للمؤتمر الوطني الأفريقي لم يتحدث عن الاشتراكية أو يبشر بها وان اتضح من نصوصها أنهما يتجهان إلى مباركة الطريق غير الرأسمالي أو على حد قول نلسون مانديلا – أحد زعامات المؤتمر الوطني الأفريقي في دفاعه عن نفسه أثناء محاكمته في بريتوريا بتهمة التآمر والتخطيط لقلب نظام الحكم بالثورة في ٢٠ إبريل ١٩٦٤ – "إن ميثاق الحرية ليس بحال من الأحوال برنامج عمل لدولة اشتراكية فهو لا يدعو إلى تأميم الأرض وإنما إلى إعادة توزيعها وهو يعلن عن الاتجاه إلى تأميم المناجم والبنوك والصناعات الاحتكارية... وسيتم هذا التأميم في اقتصاد قائم على المشروع الخاص" وفى موضع آخر من دفاعه يقول "صحيح أنني قد تأثرت بالفكر الماركسي لكن هذا صحيح أيضا بالنسبة لكثيرين من زعماء الدول المستقلة حديثا فإن أشخاصا يختلفون فيما بينهم اختلافا شاسعا كغاندى ونكروما وعبد الناصر يعترفون جميعا بهذه الحقيقة، وإننا جميعا نقبل بالحاجة إلى شكل من أشكال الاشتراكية لتتمكن

---

(1) Thomas Karis, Hope & Challenge ... op cit., P. 318 .

شعوبنا من اللحاق ببلدان هذا العالم المتقدم وللتغلب على تركة الفقر المدقع غير أن هذا لا يعنى أننا ماركسيون" (١).

ويلاحظ كذلك أن "الإستراتيجية والتكتيكات" – والذي يعد بمثابة برنامج عمل للمؤتمر الأفريقي – قد ربط بين التحرير السياسي والتحرير الاقتصادي كما ربط بين الوعي الوطني للعمال ووعيهم الطبقي وربط أيضا بين التحرير والاشتراكية ورغم ذلك فهو لم يؤكد على اعتناق الماركسية كفلسفة للنظام الجديد، وهو الأمر الذي يؤكد على أن منظور المؤتمر الوطن الأفريقي في هذا الصدد مازال إلى جانب فلسفة غير رأسمالية أو طريق غير رأسمالي أو نوع من الاشتراكية الأفريقية (٢).

ويختلف منظور الحزب الشيوعي لفلسفة النظام السياسي الجديد بطبيعة الحال عن منظور المؤتمر الوطني الأفريقي – طالما أن الأول يرى أن الماركسية ستشكل فلسفة النظام الجديد في المرحلة التالية للثورة الوطنية الديمقراطية – وإن كان منظوره يتفق مع منظور المؤتمر الوطني الأفريقي في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، ذلك أن برنامج الحزب الشيوعي يذهب إلى ضرورة النضال لإشعال "ثورة وطنية ديمقراطية تحطم التسلط الأبيض ... وهذه الثورة عند تحقيقها ستضع حدا لكل أنواع التمييز والامتياز وستعيد أرض البلاد وثروتها إلى الشعب وستضمن الديمقراطية والحرية والمساواة في الحقوق والفرص للجميع" (٣) وعلى حد قول المحامى إبرام فيشر – عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أثناء محاكمته في

---

(1) Ruth First (ed.), No Easy Walk to Freedom, Articles Speeches, -and Trial Addresses of Nelson Mandela, (London: Heinemann Educational Books Ltd.), 1965, Pp. 168 – 182.

(2) أنظر نص" الإستراتيجية والتكتيكات" في:

A N C Speaks, op cit., Pp. 172 – 190.

(3) أنظر نص البرنامج في:

African Communists Speak, op cit., P.113.

بريتوريا ١٩٦٦ -"صحيح أننا نقول بأن العلاج الناجح للشرور التي وصفتها .. يكمن في التحول الاشتراكي.. ولكننا لم نقدم الاشتراكية أبدا على أنها حلنا المباشر فالذي قلناه هو أنه من الممكن تجنب الأخطار المباشرة عن طريق ما نصفه دائما بالثورة الوطنية الديمقراطية .... فلقد قطعت جنوب أفريقيا شوطا طويلا حتى الآن على الدرب الذي سيقودنا مباشرة إلى الحرب بحيث لم يعد من الممكن انتظار الاشتراكية لكي تنقذها من ذلك الهول والرعب" (١).

ثالثا: وفيما يتعلق بطبيعة التغيرات الضرورية والمطلوبة للقضاء على التفرقة العنصرية في كافة الميادين فإن كلا من ميثاق الحرية وبرنامج الحزب الشيوعي يحددان مثل هذه التغيرات الكفيلة بتحقيق الديمقراطية في البلاد ويمكن إيجازها فيما يلي (٢):

١- فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية تطالب الوثيقتان بإقامة حكومة ديمقراطية تمارس السلطة استنادا إلى إرادة الشعب كله وحق الجميع في التصويت والترشيح والمشاركة في إدارة وحكم البلاد دون تفرقة بسبب العنصر أو اللون أو الجنس والحق في محاكمة عادلة وحق الكلام والتعليم وحرية الفكر والعقيدة والتنقل .

٢- وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية تطالب الوثيقتان بعودة ثروة البلاد إلى الشعب وتأميم الثروة المعدنية والبنوك والصناعات الاحتكارية لمصلحة الشعب ورقابة الدولة على الصناعات الأخرى والتجارة وإعادة توزيع

---

(1) الأمم المتحدة (مركز الإعلام العام): التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء في جنوب أفريقيا – أفادات وشهادات(بيروت: أبريل ١٩٦٨)– ص ص ٥١ – ٥٢ .

(2) African Commumists Speak, op cit., Pp. 147 – 151 .

وأنظر أيضا:

Thomas Karis & Gail M. Gerhart, op cit., Ip. 205 – 208.

الأرض على من يعملون فيها وإنهاء القيود المفروضة على ملكية الأرض لأسباب عنصرية .

٣- وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية تطالب الوثيقتان بحرية تكوين النقابات العمالية وحق بل وواجب الجميع في العمل وفي تلقي تعويضات بطالة وأجر متساوي للعمل المتساوي وتحديد لساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور وتوفير مساكن لائقة للجميع ووضع نظام للصحة الوقائية والرعاية الطبية المجانية والتعليم المجاني والإجباري للجميع دون تميز والقضاء على أمية الكبار.

المطلب الثاني: مؤتمر الوحدة الأفريقية:

يمكن إيجاز أهم التصورات الفكرية للمؤتمر فيما يتعلق بشكل جنوب أفريقيا المستقبل على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق بحل الصراع وشكل الدولة، فإن مقولات المؤتمر في هذا الصدد تتمثل في استيعاب الجماعات الوطنية الأخرى في الجماعة الأفريقية في إطار دولة جنوب أفريقيا الموحدة التي تصبح عقب التحرير جزءا لا يتجزأ من الولايات المتحدة الأفريقية الموحدة، ذلك أن بيان المؤتمر - الصادر عام ١٩٥٩ يؤكد على أن جنوب أفريقيا جزء أصيل من القارة وهى الميراث الأساسي والثابت للشعب الأفريقي كما وأن السيطرة عليها استنادا إلى حق المولد ليس محل شك أو مثارا للتساؤل "ويضيف البيان" أن الشعب الأفريقي لن يحتمل وجود جماعات وطنية أخرى داخل إطار الأمة الواحدة .. "ويؤكد البيان على" أن الشعب الأفريقي في جنوب أفريقيا يعتبر نفسه جزءا من الأمة الأفريقية والتي تمتد من الكيب إلى القاهرة ومن مدغشقر إلى مراكش وسيظل هذا الشعب يبذل أقصى جهده دون كلل أو

ملل حتى يجد تعبيرا تنظيميا لهذه الأمة عن طريق إدماج الدول الأفريقية الحرة المستقلة، في إطار الولايات المتحدة الأفريقية" [١].

وإذا كان دستور المؤتمر يؤكد على أن أحد أهدافه يتمثل في "نشر ودفع فكرة الاتحاد الفيدرالي لجنوب أفريقيا وأيضا فكرة الجامعة الأفريقية عن طريق تشجيع الوحدة بين شعوب أفريقيا" [٢] إلا أن قادة مؤتمر الوحدة الأفريقية يرفضون الشكل الفيدرالي للدولة وعلى حد قول سوبوكوى فإنه رغم تبنى المؤتمر لوجهة نظر جورج بادمور على نحو ما وضحت في مؤتمر الشعوب الأفريقية المنعقد بأكرا عام ١٩٥٨ – والتي تذهب إلى البدء بإقامة اتحادات فيدرالية في أفريقيا على أساس إقليمي تنتهي بالاندماج في الولايات المتحدة الفيدرالية لأفريقيا "إلا أن مؤتمر الوحدة الأفريقية غير مفتن بالاتحادات الفيدرالية لأنها تنطوي على المساومة حول القضايا الحيوية وتتجه إلى القضاء على الوحدة الفعلية .. كما أنها تنطوي على احتمال قيام هذه الدولة أو تلك بالانفصال.

ومن ثم فإن مؤتمر الوحدة يتبنى دستورا موحدا للولايات المتحدة الأفريقية حيث تتمتع الحكومة المركزية بكل السلطات وتنتخب بحرية من كل القارة على أساس حق التصويت العام[٣].

وهكذا فإذا كان المؤتمر يرفض الفيدرالية كأسس للوحدة بين دول أفريقيا فمن باب أولى نجده يرفضها داخل جنوب أفريقيا وهذا ما يعبر عنه بيان المؤتمر حين يقول "إن الشعب الأفريقي ينكر على الأجانب أي حق لهم في

---

(1) أنظر نص البيان فى: **Ibid., Pp. 517 - 524.**

(2) أنظر دستور المؤتمر: **Ibid., P. 524.**

(3) أنظر:

One Azania , One Nation, One People, op cit., Pp. 2 –3 .

بلقنة بلاده وفيما يتعلق بمثل هذه المشروعات أو البرامج أو السياسات فـإن الشعب الأفريقي لا يستطيع أن يكون طرفا فيها" [١].

ثانيا: وفيما يتعلق بفلسفة النظام السياسي الجديد فإن وثـائق المـؤتمر تؤكد على أن الأفريقانية تشكل مثل هذه الفلسفة أو على حد قول بيان المؤتمر فإن الأفريقانية "تشكل القوة الاجتماعية الثالثة في العالم وهـى تقـوم لخدمـة المصالح الروحية والثقافية والمادية لأفريقيا ولكنها لا تخدم بحـال المـصالح الروحية لقوى الشرق أو الغرب، فهي قارية في إطارها تمتد لتشمل كل القارة من الكيب إلى القاهرة ومن مدغشقر إلى مراكش وهى قوة اجتماعيـة تعمـل من خلال بيئة الظروف الاجتماعية الأفريقية بهدف تحديد القارة وخلق نظـام اجتماعي أصيل في تصوره أفريقانى في توجهه اشـتراكي فـي مـضمونه ديمقراطي في إطاره خلاق في غرضه" [٢].

ويتضح مما سبق أنه إذا كانت الأفريقانية تشكل فلـسفة لنظـام الحكـم الجديد إلا أنها تسعى إلى إقامة نظام اشتراكي ديمقراطي أفريقاني أو علـى حد قول بيان المؤتمر فإن أحد المهام التاريخية للمؤتمر يتمثل فـي "إنـشاء نظام اجتماعي اشتراكي ديمقراطي أفريقـاني يعتـرف بأولويـة المـصالح الحيوية المادية والثقافية والروحية للأفراد" [٣] أو على حـد قـول دسـتور المؤتمر فإن أحد أهداف المؤتمر يتمثل في "العمل والنضال من أجل إنـشاء الاشتراكية الديمقراطية الأفريقانية التي تعترف بأولويـة المـصالح الماديـة والروحية للشخصية الإنسانية" [٤].

---

(1) Ibid., P. 6.
(2) Ibid., P. 7.
(3) Idem.,
(4) Thomas Karis & Gail M. Gerhart, op cit., P. 524.

ويستند مثل هذا النظام الجديد الاشتراكي الديمقراطي الأفريقانى علـى الركائز الثلاث الآتية (١):

الركيزة الأولى هي ركيزة سياسية – وهـى تعنـى حكـم الأفـريقيين للأفريقيين وبالأفريقيين مع الأخذ في الاعتبار أن كل شـخص يجعـل ولاءه الوحيد لأفريقيا ويقبل الحكم الديمقراطي للأغلبية الأفريقية – سيعد أفريقيـا، واستنادا إلى ذلك فإنه لن تكون هناك حقوق للأقليات وإنمـا للأفـراد علـى اعتبار أن تأمين الحريات الفردية يعد من أعظم الضمانات الضرورية.

والركيزة الثانية هي ركيزة اقتصادية – وهى تعنى الأخـذ بالاقتـصاد المخطط أو التوزيع العادل للثروة ذلك أن شعار "الفرص المتساوية" لن يكون له معنى ما لم يأخذ في اعتباره العدالة في توزيع الدخول، ويرى سوبوكوى أن المشكلة الهامة في هذا المضمار تتمثل في كيفية الأخذ بالاقتصاد المخطط في إطار من الديمقراطية السياسية وينتهي إلى أن الـشمولية ليـست صـفة كاملة على أية حال في نظم الاقتصاد المخطط، أما الركيـزة الثالثـة فهـي ركيزة اجتماعية – وهى تعنى تحقيق التطور الـشامل والكامـل للشخـصية الإنسانية مع خلق الظروف المناسبة لتشجيع عملية إنهـاء التعـدد العرقـي وإنشاء الأمة الأفريقية المتحدة التي تتولى مهمة تطوير البلاد وخلق الثقافـة الأفريقية المميزة.

المطلب الثالث: حركة الوحدة:

يمكن إيجاز أهم التصورات الفكرية لحركة الوحدة فيما يتعلـق بـشكل جنوب أفريقيا المستقبل على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق بكيفية حل الصراع وشكل دولة المستقبل فـإن وثـائق الحركة تذهب إلى أن الصراع طبقي الهوية وطالما أن ذلك كذلك فإن هـذا

---

(1) One Azeania, one Nation, One People, op cit., Pp. 2 – 3.

الصراع لن يمكن إيجاد حل له إلا عن طريق "إقامة نظام اشتراكي ثـوري في ظل قيادة البروليتاريا المؤيدة من الفلاحين تأكيدا لمسيرة الثـورة نحـو الاشتراكية واستنادا إلى مفهوم الثورة المستمرة ... أو بعبارة أخرى الثـورة الدائمة" (١).

واستنادا إلى ما تقدم فإن حركة الوحدة ترفض تقـسيم النـضال إلـى مرحلتين – وهى المقولة التي ينادى بها الحزب الشيوعي – حيـث يكـون الصراع في المرحلة الأولى صراعا وطنيا يستهدف إقامة الدولـة الوطنيـة الديمقراطية البورجوازية ثم يكون في المرحلة الثانية صراعا طبقيا يستهدف إقامة مجتمع شيوعي غير طبقي "ويذهب مفكروا حركة الوحدة إلى أنه مـع تحقيق المرحلة الأولى – مرحلة الدولة الوطنية الديمقراطيـة البورجوازيـة" فلن تكون هناك فترة منفصلة أو طويلة بين هذه المرحلة والمرحلة التي تليها فمع الإمساك بزمام السلطة فإن البروليتاريا تقـوم علـى الفـور بـإعلان الاشتراكية" (٢).

على أنه رغم اعتناق حركة الوحدة لمفهوم دمج المرحلتين معا إلا أنـه يلاحظ أن برنامج الحركة الصادر عام ١٩٤٥ – والذي يحمل اسم "برنـامج النقاط العشر" ويعد بمثابة برنامج الحد الأدنى للحركة – هـو فـي حقيقتـه برنامجا للدولة الوطنية الديمقراطية البورجوازية (٣). الأمر الذي يؤكد أخـذ الحركة بمفهوم المرحلتين وإن نظرت إلى المرحلة الأولى باعتبارها مرحلـة مؤقتة لن تدوم طويلا، إذ يشير هذا البرنامج إلى الحقـوق المتـساوية لكـل المواطنين دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو النوع، وحـق الجميـع فـي

---

(1) U.M. of South Africa, The Revolutionary Road .. op cit., P. 6.
(2) Idem.

(3) أنظر نص برنامج النقاط العشر للحركة فى: –
Thomas Karis, Hope and Challenge ... op cit., Pp. 355-356.

الانتخاب والترشيح وحرية الكلام والصحافة والاجتماعات والتجمع وحرية التنقل والإقامة والتعليم الإجباري الحر والموحد لكل الأطفال.

كما يدعو البرنامج إلى إعادة النظر في القوانين المدنية والجنائية وفي مسألة الأرض ونظام الضرائب وتشريعات العمل.

وفيما يتعلق بشكل الدولة فيلاحظ أنه لا توجد أفكار واضحة بهذا الصدد لدى حركة الوحدة وإن كان يمكن القول بأن رفض حركة الوحدة للبانتوستانات وبلقنة البلاد إنما يشير إلى تفضيلها للأخذ بالشكل الموحد للدولة.

ثانيا: وفيما يتعلق بفلسفة النظام السياسي لجنوب أفريقيا المستقبل فإن وثائق الحركة تذهب إلى أن "الماركسية وحدها عندما تستخدم كأداة للتحليل ودليلا للعمل – يمكن أن تعبر بنا كل المشكلات" (١) فما أن تقوم به الثورة وينجح الشعب المضطهد في هزيمة حكم الطبقة التي تمارس الاضطهاد فإن أول عمل تقوم به الدولة الجديدة يتمثل في "الاستيلاء على وسائل الإنتاج باسم العمال والفلاحين باعتبارهم ممثلين للمجتمع ككل، ومنذ هذه اللحظة وما يليها فإن الدولة ستفقد تدريجيا سلطتها على الطبقات، وتفقد سبب وجودها وتذبل تدريجيا طالما تم القضاء على الطبقات"، على أن ذلك – وعلى حد قول وثائق الحركة– يعد المرحلة الأولى للشيوعية – وهي الاشتراكية – وفى هذه المرحلة لن يتسنى القضاء على الظلم وعدم المساواة بالكامل طالما ظل شعار هذه المرحلة هو "لكل بحسب عمله" ولن يمكن تحقيق العدالة والمساواة إلا بالتحول إلى الشيوعية حيث يكون "لكل بحسب حاجته"(٢).

---

(1) U.M. of South Africa, The Revolutionary Road.. op cit., P. 6.
(2) U.M. of S.A. op cit.,, , 1969, P. 12.

المطلب الرابع: مؤتمر الشعب الأسود:

يمكن إيجاز أهم التصورات الفكرية للمؤتمر فيما يتعلق بجنوب أفريقيا المستقبل على النحو التالي:

أولا: فيما يتعلق بكيفية حل الصراع وشكل دولة جنوب أفريقيا المستقبل فإن وثائق المؤتمر ترى أن الصراع عنصري الهوية "فالفرضية القائمة تتمثل في وجود عنصرية بيضاء قوية ونقيضها يتمثل في التضامن القوى بين السود الذين تتجه هذه العنصرية البيضاء إلى إخضاعهم وعلى أنقاض هذين النقيضين فإننا نأمل في أن نصل إلى نوع من التوازن – وهو الإنسانية الحقه – حيث لا يكون هناك مكان لسياسات القوة" (١).

ونلحظ مما تقدم أن الحل العاجل للصراع العنصري – على نحو ما يتصوره المؤتمر – يتمثل في العنصرية السوداء التي تمكن السود من خلال تضامنهم من انتزاع "حقهم الثابت في تقرير المصير" وتحرير أنفسهم من "الاضطهاد النفسي والبدني" (٢).

في حين أن الحل الآجل يتمثل في الوصول إلى وضع توازني جديد تختفي فيه العنصرية سواء كانت عنصرية بيضاء أو سوداء.

وانطلاقا من هذا التصور فإن المؤتمر يرفض فكرة الاندماج بين البيض والسود في مجتمع جنوب أفريقيا، كما يرفض فكرة إقامة مجتمع متعدد الأعراق على اعتبار أن مثل ذلك يخدم مصالح البيض فحسب لأنه يقوم على استغلال السود كتوابع للبيض ويؤدى إلى زيادة الفقراء فقرا وزيادة الأغنياء غنى في بلد مازال الفقراء فيه هم السود(٣).

---

(1) Stephene Biko, op cit., P. 12.
(2) B P C, Commissions' Report… op cit., P. 7 .

أنظر أيضا:

Constitution of the B P C, op cit., P. 1
(3) Stephen Biko, op cit., Pp. 12 – 13.

وتفريعا على ما تقدم تذهب وثائق المؤتمر إلى تفضيل الشكل الموحد والبسيط للدولة ذلك "أن كل أزانيا تشكل وطنا محليا لكل سكانها وليس لأي جماعة الحق في تقسيم بلدنا لإرضاء طموحاتها.... وفى الدولة الموحدة – التي يشكل فيها كل سكان أزانيا وحدة واحدة وأمة واحدة – فإن شئون هذه الدولة سيتم إدارتها من جانب حكومة ممثلة لشعب أزانيا" (١).

ثانيا: وفيما يتعلق بفلسفة النظام السياسي في المستقبل فإن وثائق المؤتمر ترى أنها تتمثل في "الوعي الأسود" (٢) والتي هي – على نحو ما تعرفها وثائق المؤتمر "اتجاه عقلاني وأسلوب حياة يستند من جانب – إلى ضرورة رفض السود لكل نظم القيم التي تجعلهم يحسون بالغربة في موطنهم وتنقص من كرامتهم" كما يستند من جانب آخر إلى بث "الشعور لدى السود بقيمة وأهمية نظمهم للقيم بمعنى قيمهم الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية والثقافية على نحو يجعلهم يرفضون نظم القيم الأجنبية والغريبة".

وبهذا فإن فلسفة الوعي الأسود تدعو إلى ثورة نفسية بين السود تنهي كافة مظاهر الخجل التي يحسها السود تجاه أنفسهم وتقضى على عقلية العبودية بينهم وتجعلهم يحسون بأنفسهم كآدميين كاملين في حد ذاتهم دون أن يكونوا امتدادا للآخرين على اعتبار أن ذلك يشكل متطلبا أساسا لتحريرهم وانعتاقهم .

وإذا كانت فلسفة الوعي الأسود هي فلسفة متطورة تعكس نفسها في كل أوجه حياة الجماعة السوداء فإن وثائق المؤتمر تأتى بمفهوم ثان وهو

---

(1) B P C, Commissions' Report .... op cit., P. 7

(2) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر:

Ibid., Pp. 1 -3 .

وأنظر أيضا:

Harry Nongwenkulu," The meaning of Black consciousness: An Overview", in UFAHAMU, vol. VIII, No. 3, 1978, Pp. 107 – 108.

"التضامن الأسود" وترى أنه يشكل جزءا لا يتجزأ من فلسفة الوعي الأسود طالما أنه يعنى "قيام السود سويا ومتضامنين لحل أى مشكلة تطرأ فى وقت ما متخذين من عددهم وسوادهم أساسا لبناء قاعدة قوية للسلطة" وتذهب وثائق المؤتمر إلى أن التضامن الأسود بهذا المعنى هو "وسيلة لغاية تستهدف فقط العمل من أجل التحرير" (١).

وتضيف وثائق المؤتمر إلى ما سبق مفهوما ثالثا وهو" الجماعية السوداء **Black Communalism**" (٢) وقد عرف هذا المفهوم بأنه "نظام اقتصادى يقوم على مبدأ المشاركة مع التأكيد على الملكية الجماعية للأرض وثرواتها وخيراتها وهو يقيم توازنا صحيا بين ما يمكن اعتباره ملكية شرعية للأفراد وما يعد ملكية للجماعة ككل" وأنه بذلك يعد "رؤية معدلة لأسلوب الحياة الاقتصادي الأفريقي التقليدي على نحو يستجيب معه لحاجات الاقتصاد الصناعي المتقدم".

ويتضح مما تقدم أن الوعي الأسود يشكل فلسفة للنظام السياسي الجديد وأن التضامن الأسود هو وسيلة لتحقيق التحرير في حين أن الجماعية السوداء تشكل سياسة اقتصادية للنظام الجديد.

واستنادا إلى هذه المفاهيم فإن ركائز النظام السياسي الجديد – على نحو ما تصوره وثائق المؤتمر – تتمثل فيما يلي:

١ – فيما يتعلق بالحقوق السياسية (٣): تؤكد وثائق المؤتمر على حق كل الأشخاص البالغين في التمتع بالحقوق السياسية بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو العقيدة، أو المركز في الحياة وعلى حقهم في صنع

---

(1) B P C, Commissions' Report .... op cit., Pp. 1 –2 .

(2) لمزيد من التفصيل عن هذا المفهوم أنظر

Nat Serache," B P C Spells out Black communalism". In Rand Daily Mail, (South Africa), June2, 1976, P. 3.

(3) B P C , Commissions' Report ..... op cit., P. 11.

القوانين التي يعيشون في ظلها من خلال الجمعية الوطنية الشعبية المنتخبة من الشعب كما تؤكد على المساواة بين الجميع أمام القانون بصرف النظر عن اللون أو العقيدة أو المركز في الحياة وتذهب إلى أن كل المواطنين يشكلون أمة متحدة بصرف النظر عن الاختلافات الاثنية واللغوية أو الاختلافات في الأصل أو لون البشرة وأنه ستتم حمايتهم من الاستغلال.

٢- وفيما يتعلق بالشئون الاقتصادية[1]: تذهب وثائق المؤتمر في ذلك إلى ما يلي:

أ- الأرض: ستكون مملوكة بالكامل للدولة فيما عدا مساحات محدودة تمنح للأسر لإقامة مساكن عليها أما الأراضي التي تستخدم لأغراض الزراعة الخاصة أو التجارة أو الصناعة فسيتم استئجارها من الدولة، كذلك ستقوم الدولة بتأجير بعض المساحات للجمعيات مثل الجمعيات الرياضية والكنسية، وبالإضافة إلى ذلك فإن كل النشاط الزراعي سيرتكز على تشكيل التعاونيات التي تتحمل مسئولية الإنتاج الزراعي بالتشاور مع وزارة الزراعة.

ب- الصناعة: ستمتلك الدولة كل الصناعات ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية مثل صناعة الأسلحة والمعدات الحربية والشركات الكبرى، وستسمح الدولة بالصناعة الخاصة وإن كان دون مساعدة منها وسيكون هناك حد أدنى للأجور تتم مراجعته دوريا كما ستحمى الدولة العمال من الاستغلال وستشجعهم على إقامة نقاباتهم العمالية.

جـ- التجارة والمال: ستوضع تجارة السلع غير المعمرة في يد مجالس المناطق للتجارة على أن تقوم هذه المجالس بتشغيل أرباحها لتنمية

---

(1) Nat Jerache, op cit., P. 3.

الجماعات التي تخدمها، وستنشئ الدولة شركة تمويل وطنية للواردات وستقوم الدولة بوضع قيود على الواردات وفقما تشاء لتشجيع الإنتاج المحلى كما أنها ستتحكم في تسويق الإنتاج المحلى في الداخل والخارج بهدف تخفيض الأسعار في الداخل والحصول على أعلى الأسعار في التجارة مع الخارج.

د – المواصلات والإعلام: ستكون شبكة وسائل المواصلات بين المدن والمقاطعات وعلى مستوى الدولة ومع العالم الخارجي مملوكة وخاضعة لإشراف الدولة.

وستسمح الدولة بمنافسة عادلة بين أجهزة الإعلام الخاصة وأجهزة الدولة فيما عدا الإذاعة والتليفزيون وكل الخدمات البريدية والتلغرافية ستكون مملوكة للدولة.

٣– فيما يتعلق بالشئون الاجتماعية والثقافية (١):

أ– الصحة .. ستتولى الدولة مسئولية تقديم الخدمات الصحية كما ستنشأ مجالس طبية مهنية مهمتها تحديد شروط الاشتغال بالمهنة وسيكون كل العاملين في هذا الميدان موظفين لدى الدولة.

ب– الرعاية الاجتماعية.. تقع مسئولياتها على الدولة حيث تتولى رعاية العجزة والمسنين وذوى العاهات .. الخ كما تقوم بمواجهة كل الآثار المترتبة على الفياضانات والحرائق والقحط والمجاعات والأوبئة...الخ .

جـ–التعليم.. الهدف منه رفع المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين على أن يكون محتواه الأساسي متجه للقضاء على الإمبريالية والعنصرية والقبلية وكافة المقولات الاستعمارية وسيكون التعليم مجاني وإجباري لكل المواطنين.

(1) B P C, Commissions' Report .... op cit., Ip. 11 – 13 .

د – العقيدة .. ستكون هناك حرية في العقيدة ولكن ذلك سيكون تحت إشراف مجلس كنسى ينشأ لهذا الغرض وسيكون كل رجال الدين موظفون مدنيون يحصلون على رواتبهم من الدولة مباشرة.

... مما تقدم يتضح ما يلي:

أولا: أنه إذا كان النظام السياسي لجنوب أفريقيا يرفض كلا من مفهومي الاندماج الاجتماعي وحكم الأغلبية الأفريقية لحل الصراع القائم ويفضل الأخذ بشكل من أشكال الحكم الفيدرالي العنصري للدولة حيث تستبعد الغالبية الأفريقية في معظمها في إطاره فإن كافة فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي ترفض أي شكل من أشكال الحكم الفيدرالي للدولة وتؤكد على ضرورة استمرار جنوب أفريقيا كدولة بسيطة موحدة تحكمها الأغلبية الأفريقية في إطار من الاعتراف بحقوق الجماعات الوطنية الأخرى (المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي) أو تحكمها الأغلبية الأفريقية في إطار من الاندماج الاجتماعي لمختلف الجماعات الوطنية الأخرى (مؤتمر الوحدة الأفريقية) أو تحكمها الأغلبية السوداء (مؤتمر الشعب الأسود) أو تحكمها الأغلبية غير البيضاء التي يشكل العمال والفلاحون عمودها الفقري (حركة الوحدة).

ومما لا شك فيه أن هذه الاختلافات في كيفية حل الصراع – سواء بين النظام السياسي من جانب ومختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي من جانب آخر وسواء بين مختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي ذاتها بشأن ذلك – إنما يرجع في الجانب الأكبر منه إلى اختلاف كل فريق في تحليل طبيعة الصراع القائم وأبعاده والقوى المرتبطة به على نحو ما أسلفنا.

ثانيا: إن تصورات كل من النظام السياسي وحركة التحرير الوطني الأفريقي فيما يتعلق بشكل جنوب أفريقيا المستقبل هي تصورات ترسم في

مجملها صورة للدولة الوطنية البورجوازية ذلك أن برامج كل الفرقاء تركز على منح الحقوق السياسية أكثر من تركيزها على الحقوق الاقتصادية فالنظام السياسي يتجه إلى منح الملونين والهنود حقوقا سياسية في إطار الهيكل الفيدرالي المقترح ويؤكد على منح الأفريقيين حقوقهم السياسية في إطار البانتوستانات ويرفض تماما المساس بالبنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة، كذلك فإن مختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي تركز على الحقوق السياسية وحكم الأغلبية الأفريقية أو السوداء وإن تعرض أي منها للحقوق الاقتصادية – الاجتماعية فهو تعرض هامشي انطلاقا من مقولة أولوية التحرير وربما يكون مرجع ذلك هو خوفها من حدوث مزيد من الانقسامات في صفوفها، فالمؤتمر الوطني الأفريقي يدعو إلى إعادة توزيع الأرض وليس تأميمها ويركز على إقامة نظام اقتصادي يكون للمشروع الخاص دور رائد فيه، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الشيوعي على نحو ما يظهر في برنامج الحد الأدنى لعام ١٩٦٢، ثم أن مؤتمر الوحدة الأفريقية يدعو إلى الأخذ بالاقتصاد المخطط وفضلا عما تقدم فإن حركة الوحدة في برنامج للنقاط العشر – برنامج الحد الأدنى – تطالب بإعادة النظر في مسألة الأرض دون أن تذهب إلى أبعد من ذلك، ولا يخرج عن هذه المقولات سوى مؤتمر الشعب الأسود الذي يدعو إلى السيطرة الكاملة للدولة على الأرض وعلى معظم الصناعات الرئيسية.

ولعل كل ما سبق يكون مفهوما على ضوء قيادة الطبقة الوسطى البيضاء للنظام السياسي وكذا قيادة الطبقة الوسطى الأفريقية لمختلف فصائل حركة التحرير الوطني الأفريقي.



الفصل الثالث

أدوات وأساليب المواجهة بين النظام والحركة

المبحث الأول: أدوات وأساليب النظام فى المواجهة

المطلب الأول: الأدوات والأساليب السلمية.

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب العنيفة.

المبحث الثاني: أدوات وأساليب حركة التحرير فى المواجهة.

المطلب الأول: الأدوات والأساليب السلمية.

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب العنيفة.

الفصل الثالث

أدوات وأساليب المواجهة بين النظام والحركة

رأينا أن كل طرف من أطراف الصراع يستند إلى قوى اجتماعية أو يسعى إلى اجتذاب قوى اجتماعية تسانده وأن كل طرف راح يركز على جوانب القوة لدى القوى الاجتماعية التي تسانده ويسعى إلى تعزيزها سواء تمثلت هذه الجوانب في القوة العددية والوضع السياسي والاقتصادي المتردي للقوى المساندة لحركة التحرير، وسواء تمثلت في امتلاك السلطة السياسية والقوة الاقتصادية للقوى المساندة للنظام، وفى إطار ذلك راح كل طرف يطور نفسه فكرا يتسق مع واقعه ويستجيب له دعما لموقفه وتكتيلا لأنصاره ثم راح كل طرف يعتمد على أدوات ويستخدم أساليب متنوعة تتراوح ما بين التأثير الفكري على الخصم إلى الصدام العنيف معه سعيا إلى تحقيق أهدافه وتعزيز مركزه.

وسنعرض في هذا الفصل لأدوات وأساليب المواجهة بين النظام السياسي من جانب وحركة التحرير الوطني من جانب آخر، وإذا كنا لن نفصل في المعالجة بين أدوات وأساليب المواجهة فمرجع ذلك هو تشابكهما وتداخلهما معا ونكتفي بالإشارة إلى أن ما نعنيه بالأدوات هنا يتمثل في التنظيمات التي يستعين بها كل طرف في المواجهة في حين أن الأساليب تتعلق بكيفية استخدام الأداة طالما أن الأداة الواحدة يمكن استخدامها بأكثر من أسلوب مختلف فكما أن أدوات الإعلام يمكن أن تستخدم لتوعية الجماهير وتثقيفها فإنه يمكن استخدامها كأسلوب لتضليل الجماهير وخداعها، وكما أن قوات الجيش والبوليس يمكن استخدامها كوسيلة لحماية المواطنين فإنه يمكن استخدامها لقمع المواطنين وتهديد أمنهم.

وسنعرض فيما يلي وبإيجاز لأهم الأدوات والأساليب التي يستخدمها كل من النظام السياسي وحركة التحرير الوطني الأفريقي طالما أنها عديدة

ومتشعبة تمتد لتغطى كافة ميادين الحياة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ودينية وطالما أنها تتفاوت ما بين أدوات ووسائل سلمية وأخرى عنيفة.

المبحث الأول

أدوات وأساليب النظام السياسي في المواجهة

يقصد بجماعات الضغط، تجمع أفراد ذو مصلحة خاصة، اقتصادية كانت أم غير اقتصادية نابعة من اتفاق بسبب الدين أو الجنس أو غير ذلك من العوامل، يهدفون إلى التأثير على اتجاهات ونشاط السلطة الحاكمة[١].

وتختلف الأساليب التي تستعين بها جماعات الضغط في أدائها لوظائفها باختلاف النظام السياسي، وباختلاف طبيعة الوظيفة التي تود تحقيقها، ومن هذه الأساليب[٢]:

١- الاتصال المباشر بجهاز صنع القرار، ذلك لمحاولة التأثير فيه كي يستصدر القرارات التي تتفق ومصالحها.

٢- التأثير في أعضاء البرلمان بهدف كسب الموافقة على مشروع قانون معين أو تعديله أو رفضه.

٣- تعبئة الرأي العام لمؤازرة مصالحها، وذلك عن طريق النشرات، وعقد الندوات، وإلقاء المحاضرات، واستخدام وسائل الاتصال الجماهيري.

وجماعات الضغط بالمعنى السابق موجودة في جنوب أفريقيا وأن كان يلاحظ أن غالبية هذه الجماعات قاصرة على البيض فقط، ورغم الوجود الهيكلي لجماعات الضغط إلا أنه يلاحظ أن وجودها ودورها الوظيفي محدود

---

(1) د. محمد فتح الله الخطيب – م . س . ذ . ص ١٦٣ .

(2) د. بطرس بطرس غالى، د . محمود خيرى عيسى، مبادئ العلوم السياسية (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٢) ص ص ٤١١ – ٤١٤ .

ومحدد، ذلك أنه إذا كانت الحكومات في النظم السياسية الغربية تحاول تجنب تذمر ومعارضة جماعات الضغط من خلال قيامها بالعمل كحكم وكوسيط بين هذه الجماعات وبعضها من جانب، وبينها وبين النظام السياسي من جانب آخر، إلا أنها في النهاية، وفى إطار من عملية توازن لا تسمح لأية جماعة بإملاء مطالبها النهائية الكاملة على سياسة ومصير الدولة.

أما في جنوب أفريقيا فإن الحكومة تندمج وتشترك مع جماعات الضغط، وبعيدا عن أن تلعب دور الوسيط الأكبر فإنها تورط نفسها في هذه العملية، ويكون رد فعلها عنيفا، ضد الجماعات المعارضة لها، وباختصار فهي وإن لم تحظر نشاط جماعات الضغط إلا أنها تحاصرها تماما، فإذا كانت ضغوط هذه الجماعات مرغوبة، فإن الحكومة تتجاهلها وتغض الطرف عنها، وإذا كانت مرفوضة فإنها تذهب إلى حد معاقبة جماعات الضغط وحظر نشاطها(1).

ويترتب على ما سبق نتيجتين هامتين:

أولاهما: أن الحديث عن وجود جماعات ضغط ليبرالية بيضاء معارضة لنظام الحكم في جنوب أفريقيا يصبح حديثا مشكوكا فيه طالما أن أعضاء مثل هذه الجماعات مازالوا مصرين على الاستمرار في العيش في إطار نظام السيادة البيضاء ويستفيدون ماديا منه، وطالما أنهم لم يقدموا بديلا لهذا النظام وإنما على العكس يقدمون خدمات للنظام من خلال معارضتهم له، فهم باحتجاجاتهم ضد قوانين ومؤسسات النظام يفتحون منفذا أمام الحكومة للإدعاء بوجود الديمقراطية على نحو يجعل بمقدورها إنكار كل ما يقال عن اضطهاد المعارضة وشمولية الحكم، بل هي تستطيع الزعم بأن تسامحها مع مثل هذه الجماعات يعد دليلا على ديمقراطيتها، والذي لا شك فيه أن الأسباب سالفة الذكر، بالإضافة إلى ضعف مثل هذه الجماعات هو الذي يفسر تسامح الحكومة مع جماعات الضغط الليبرالية وعدم حظرها

---

(1) P. B. Harris, op cit., Pp. 104 – 106 .

لنشاطاتها، وجدير بالذكر أنه إذا كانت هناك معارضة حقيقية لنظـام الحكـم في جنوب أفريقيا وممارساته إلا أن مثل هذه المعارضة لا تتم فـي إطـار مؤسسي تعبيرا عن موقف جماعة ضغط، وإنما تتم على أساس فردى يتحمل من يقومون بها مسئولياتهم فرادى عن مثل هذه المعارضة(١).

ثانيهما: أنه طالما أن ذلك هو الحاصل فإنه قد يكون من المنطقـي وصـف جماعات الضغط البيضاء في جنوب أفريقيا، وحتى تلك الليبرالية منها، بأنها لا تعدو أن تكون أدوات وأساليب للسيطرة غير المباشرة، يكمن الهدف مـن وجودها في تأمين مصالح الجماعة البيضاء من جهة، وتكتيل الـرأي العـام الأبيض لمساندة نظام السيادة البيضاء من جهة ثانية، وتمزيق وحدة الجماعة السوداء من جهة ثالثة ثم محاولة احتواء معارضة الرأي العام العالمي مـن جهة رابعة.

ويمكن إجمالا تصنيف هذه الأدوات والأساليب إلـى سـلمية وأخـرى عنيفة.

المطلب الأول: الأدوات والأساليب السلمية (غير المباشرة)

يمكن بإيجاز عرض أهم الأدوات والأساليب فيما يلي:

أولا: رابطة إخوان الأفريكانرز.......... **Afrikaner Broderbund**

وهى تشكل أهم الأدوات التي تمكن بها الأفريكـانرز مـن تكتيـل أنفـسهم والوصول إلى السلطة السياسية، وقد تشكلت هذه الرابطة عام ١٩١٨ كتنظيم سرى ومازالت كذلك بهدف انتشال الأفريكانرز من وضعهم المتدني ثقافيـا واجتماعيا واقتصاديا تمهيدا لتمكينهم من السيطرة على السلطة السياسية.(٢)

---

(1) Cherry Michelman," The Black Sash; South Africa's Stubborn - Liberals", Paper Presented at the 14th Annual Meeting of the African Studies Association, Denver, Nov. 3-6, 1971, Pp. 1-2.

(2) لمزيد من التفصيل أنظر: -

وقد سيطرت البورجوازية الأفريكانرية الصغيرة علــى الرابطــة منــذ نشأتها ذلك أن معظم أعضاء الرابطة هــم مــن القــساوسة البروتــستانت والمدرسين والساسة والمحامين والمزارعين وعمال الــسكك الحديديــة وإن كان المدرسون يشكلون نحو ثلث أعضاء الرابطة الذين وصل عــددهم فــي الستينيات نحو ثلاثة آلاف عضو(١).

وقد بدأت الرابطة كتنظيم ثقافي ثم اتجهت إلــى الميــدان الاقتــصادي فالميدان السياسي وهى – على نحو ما قال الجنرال هيرتزوج فــي هجومــه عليها عام ١٩٣٥ – "رابطة سياسية سرية تــضم فقــط أعــضاء نــاطقين بالأفريكانرية .. يسعون لحكم جنوب أفريقيا .. متجاهلين حقــوق الجماعــة المتحدثة بالإنجليزية"، وقد وصفها تقرير للمخابرات العسكرية لجنوب أفريقيا في عام ١٩٤٤ بأنها "أشبه بالأخطبوط تمد أذرعتها إلى الميادين الاقتصادية والتعليمية والثقافية في جنوب أفريقيا بالإضافة إلى ذلك فإن لديها ممثلين في المراكز الحساسة في مختلف مستويات جهاز الخدمة المدنية" (٢).

وقد أشار لومبارد – سكرتير الرابطة عــام ١٩٤٤ – إلــى أن هــدف الرابطة يتمثل في تدعيم مصالح أمة الأفريكــانرز والــسعي" لعــزل كــل الأجناس غير البيضاء في جنوب أفريقيا على نحو يسمح لها بحرية التطــور المستقل تحت وصاية البيض" (٣) ومن هنا فقد كان للرابطة دور هــام فــي إنماء القومية الأفريكانرية كما كان لها دور في تعزيز عملية الفــصل بــين

William Henry Vatcher (J.), op cit., Ip. 77 – 78.
(1) Dan O'Meara, op cit., Pp. 54 – 55.

وأنظر أيضا:

F. Vanzyl Slabbert," Afrikaner Nationalism, white Politics, and political change in South Africa", in Leinard Thompason & Jeffery Butler, op cit., P. 10.
(2) William Henry Vatcher (Jr.), op cit., Pp. 78 – 80 .
(3) Idem.

الأجناس، وقد ساهمت الرابطة كذلك وبشكل كبير في بناء قاعدة السلطة للحزب الوطني ففي عام ١٩٤٨ عندما اعتلى الحزب الوطني للسلطة فإن حوالي ٨٠% من أعضاء الحزب الوطني في البرلمان كانوا أعضاء في الرابطة بما فيهم

د. مالان وفيرفود ورئيس الوزراء السابق فورستر.

ويشير الكثيرون إلى أن معظم أعضاء الحكومة منذ عام ١٩٤٨ هم أصلا أعضاء في الرابطة [١] حتى لقد انتهى أحدهم إلى وصف الحزب الوطني بأنه لا يعدو أن يكون الذراع السياسي لرابطة إخوان الأفريكانرز أو على حد قول الجنرال هيرتزوج عام ١٩٣٥ "ليس هناك أدنى شك في أن الرابطة هي الحزب الوطني وإن كانت سرية كما أن الحزب الوطني هو الرابطة وإن كان يمارس نشاطه في العلن" [٢].

ثانيا: الاتحاد الفيدرالي الأفريكاني للتنظيمات الثقافية:

Federasie Van Afrikannse Kultuurvereniginge

قامت رابطة إخوان الأفريكانر بإنشاء هذا الاتحاد في ١٨ ديسمبر ١٩٢٩ بهدف تنمية الوعي لدى الأفريكانرز بهويتهم العرقية وتعميق الشعور بالكرامة لديهم لانتمائهم إلى هذه الهوية[٣].

وقد نجح الاتحاد في تحقيق ذلك إلى ابعد مدى حيث راح يرتب وينظم المهرجانات الفنية والثقافية الأفريكانية وأخذ في تنظيم الجمعيات الاقتصادية كما اهتم بالحفاظ على تراث الأفريكانرز من موسيقى وأدب وتاريخ[٤].

---

(1) Shanti Sadiq Ali," Evolution of Apartheid', in Africa Quarterly, Journal of Indian Center for Africa, vol. XVIII, No. 4, April 1979, Pp. 32 – 33.

(2) William Henry Vatcher (Jr.), op cit., P. 81.

(3) Ibid., P. 89.

(4) Ibid., P. 92.

وقد امتد نشاط الاتحاد إلى مختلف الميادين وراح يستوعب معظم تنظيمات الأفريكانرز في إطاره ويقوم بالتنسيق بين أنشطتها لخدمة قضية الأفريكانرز، ذلك أن العضوية في الاتحاد على ثلاثة أنواع: عضوية فردية وقد بلغ حجمها نحو ٥١٠٠ عضو عام ١٩٦٠، وعضوية تنظيمات متحالفة وقد بلغ عددها نحو ٥٠٠ تنظيم عام ١٩٦٠ منها تنظيمات ثقافية ومجالس كنسية وتنظيمات طلابية وشبابية وجمعيات خيرية وعلمية وتعليمية، وعضوية تنظيمات منتسبة وهي خاصة بتلك التنظيمات المشابهة للاتحاد وإن كان نشاطها مقصورا على مجالات محددة ومن بين هذه التنظيمات المنتسبة للاتحاد المنظمة الثقافية الأفريكانية لعمال السكك الحديدية والرابطة الثقافية الأفريكانية لعمال البريد والمنظمة الشعبية الثقافية الأفريكانرية لقوات الدفاع، والمنظمة الثقافية الأفريكانرية لبوليس جنوب أفريقيا، ورابطة الممرضات الأفريكانية.[1]

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن للاتحاد فروعا في كافة أنحاء جنوب أفريقيا وهي مسئولة عن تنفيذ سياسة التنظيم الأم، وهكذا فإن الاتحاد استطاع من خلال احتوائه لمعظم تنظيمات الأفريكانرز استيعاب كل نشاطات الأفريكانرز على نحو مكنه من عزلهم عن بقية الجماعات الأخرى وتنمية الإحساس لديهم بهوية المشتركة المتميزة[2].

ثالثا: معهد التعليم الوطني – المسيحي(C . N . E.):

في يوليو عام ١٩٣٩ نظم الاتحاد الفيدرالي الأفريكاني مؤتمر التعليم الوطني المسيحي وقد أكد المؤتمر على ضرورة تدعيم مبادئ التعليم الوطني المسيحي وأوصى بإنشاء معهد يتولى ترجمة هذه المبادئ ووضعها موضع التنفيذ، واستنادا إلى ذلك قام الاتحاد بإنشاء المعهد الذي أصدر بالتالي في

---

(1) Ibid., P. 90
(2) Shanti Sadiq Ali, op cit., P. 33.

عام ١٩٤٨ وثيقة التعليم الوطني المسيحي، وقام الحزب الوطني بوضع هذه الوثيقة موضع التنفيذ حين وصل إلى السلطة في نفس العام حيث قنن سياسة الفصل في ميدان التعليم بين البيض وغيرهم وأخضع تعليم غير البيض لوصاية البيض وبخاصة الأفريكانرز على نحو ما أشرنا آنفا[١].

وهكذا فقد كان للمعهد دور في تكريس سياسة الأبارتهيد في الميدان التعليمي.

رابعا: مكتب جنوب أفريقيا للشئون العنصرية(SABBA):

وقد أنشئ عام ١٩٤٧ على يد مثقفي الأفريكانرز في جامعة شيتيلنبوخ – أقدم الجامعات الأفريكانرية – بهدف دراسة المسائل العنصرية على ضوء الفكر الأفريكانرى والسياسة المعلنة لتنظيمات الأفريكانرز ومن بين مؤسسي المكتب كلا من د. فيرفورد رئيس الوزراء الأسبق ود. ديدريتش رئيس الجمهورية الأسبق وقد كان المكتب هو أول من رفع شعار الأبارتهيد وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الفصل الإقليمي الكامل بين الأجناس[٢] ونتيجة للصعوبات العملية التي واجهت الحكومة في تطبيق هذه السياسة فإن المكتب رفع شعارا جديدا هو "التطور المنفصل" لكل الأجناس والتي يستند إلى أنه من خلال الفصل الإقليمي بين الأجناس فإن كل جنس يستطيع أن يفخر بنفسه ويطور قدراته، على أنه بمرور الأعوام فإن المكتب أصبح غير راض عن مجهود الحكومة فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسة لأنه يريد أكثر من "الفصل الفيزيقى الكلامي بين الأجناس بعدة أميال أو ياردات أو بوصات" فهو يريد تحقيق الفصل العنصري الإقليمي الكامل وبسرعة كحل للمشكلة العنصرية[٣].

---

(1) Ibid., Pp. 33 – 34.
(2) Ibid., P. 34
(3) William Henry Vatcher (Jr.), op cit., P. 152

والمكتب على هذا النحو لا يمكن اعتباره معارضا للحكومة فالخلاف بينهما هو خلاف حول الاعتبارات العملية التي تقف عقبة أمام التطبيق السريع للفصل الكامل بين الأجناس.

خامسا: معهد جنوب أفريقيا للعلاقات العنصرية(S.A.I.R.R) :[(١)]

نشأ المعهد عام ١٩٢٩ كمؤسسة للبحوث الأكاديمية وليس كمؤسسة سياسية على أن طبيعة بحوثه، فضلا عن حقيقة وجود التفرقة العنصرية ثم التشريعات التي تعززها، قد دفعت بالعهد إلى الولوج إلى ميدان السياسة عن قناعة بأن حل المشكلات العنصرية في جنوب أفريقيا يمكن أن يتأتى عن طريق خلق أدوات للتعاون بين الأجناس على المستويين المحلى والوطني أو على حد قول لائحة المعهد فإن "المعهد يسعى إلى تحقيق السلام والانسجام والتعاون بين الأجناس في جنوب أفريقيا من خلال تقصى الحقائق عن كل الأوضاع المتعلقة بالعلاقات بين الأجناس ونشرها سواء كانت هذه الحقائق مقبولة أو غير مقبولة من جانب أي حكومة أو حزب أو جماعة، إن المعهد ليس جهازا سياسياً، وغير أن الطبيعة غير السياسية للمعهد لم تحل دون عداء ومهاجمة الحكومة له طالما أن سياسته في العضوية وأهداف أبحاثه تبدو معارضة للآبارتهيد ذلك" أن العضوية (في المعهد) مفتوحة للجميع بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الأصل وسواء كانوا داخل جنوب أفريقيا أو خارجها والمعهد يهتم بالعلاقات بين كل الجماعات: المتحدثون بالإنجليزية والمتحدثون بالأفريكانية وسكان الحضر وسكان الريف البيض والملونون والسود وهو يشجع عملية الاتصال والحوار والتعايش ويعارض

---

(1) Cherry Michelman, The Black Sash of South Africa, A case - Study in liberalism, (London: Oxford Univ. Press. 1975) Pp. 15 – 17 .

الظلم والتمييز غير العادل ويبحث ويسعى إلـــى تعزيـــز التنميـــة الـــسياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل الجماعات في جنوب أفريقيا".

ومن هنا فإن عداء الحزب الوطني للمعهد كان واضحا منذ فترة طويلة تسبق توليه السلطة وهو الأمر الذي دفعه إلى تأييد إنشاء معهد مماثل له بين الأفريكانرز وهو مكتب جنوب أفريقيا للشئون العنصرية بهدف احتواء نفـــوذ المعهد بين الأفريكانرز.

ويقوم المعهد بمهامه كمؤسسة خاصة فهو يعتمد على التمويـــل الـــذاتي ولديه مقر ومكتبة ويقيم معارض فنية وثقافية وينظم اجتماعات تلقـــى فيهـــا محاضرات ويصدر منشورات للبيع كما ينشر سنويا مجلدا عن العلاقات بين الأجناس ويساعد عددا محدودا من الباحثين في مجال اهتمامه.

ورغم المضايقات التي يتعرض لها المكتـــب مـــن جانـــب الحكومـــة والانتقادات إلى توجه إليه من جانب الصحف الأفريكانية فإنه مازال مستمرا في مباشرة نشاطه.

سادسا: معهد أفريقيا Africa Institute:

وقد أنشئ عام ١٩٦٠ من جانب جامعات جنـــوب أفريقيـــا وأكاديميـــة جنوب أفريقيا للعلوم والآداب استشعارا منهم بالحاجة إلـــى وجـــود تنظـــيم مركزي مستقل أكاديميا للقيام بالدراسات العلمية عـــن الـــشئون الأفريقيـــة، ويصدر المعهد دوريتين إحداهما يطلق عليهـــا اســـم ***The South African Journal of African Affairs*** وهى مجلة فصلية صدر منهـــا حتـــى عـــام ١٩٦٩ تسعة مجلدات، والدورية الثانيـــة هـــي ...... **Africa Institute Bulletin** ويصدر منها عشرة أعداد سنويا وقد صـــدر منهـــا حتـــى عـــام ١٩٧٨ ستة عشر مجلدا سنويا، وكلتا الدوريتين كما يشير التعريـــف بهمـــا

مستقلتين سياسيا وليس لهما ارتباط بأي تنظيم سياسي ويتولى المعهد إصدارهما كمؤسسة أكاديمية[1].

ويلاحظ بصفة عامة أن كلتا الدوريتين تروجان لفكرة أساسية تتمثل في أن سبب المشكلات السياسية داخل القارة الأفريقية إنما يرجع بالأساس إلى أن المجتمعات الأفريقية مجتمعات تعددية يضم كل منها العديد من القبائل المتصارعة والمتنافسة وهو الأمر الذي يفجر الحروب الأهلية ونزاعات الحدود وقهر المعارضة .... وانتهاك حقوق الأقليات .. إلخ، وتذهب دراسات المجلتين إلى أن الحل لمثل هذه المشكلات يتمثل في الأخذ بالشكل الفيدرالي الاثنى داخل الدول الأفريقية، ثم تنتهي هذه الدراسات إلى القول بأن جنوب أفريقيا لا تخرج عن هذه المقولة فهي مجتمع تعددي يضم العديد من الجماعات الاثنية المتصارعة وبالتالي فإن الحل الأمثل لهذه المشكلة يتمثل في الأخذ بالشكل الفيدرالي الاثنى للدولة.

والأمر الذي لا شك فيه أن اتجاه حكومة جنوب أفريقيا إلى تبنى هذه المقولة في مشروع الدستور الجديد إنما يشير إلى مدى التأثير الفكري لهذا المعهد على حكومة الحزب الوطني.

سابعا: أدوات الإعلام:

تستخدم أدوات الإعلام البيضاء لقهر الغالبية غير البيضاء ذلك أنها تعمل في إطار نظام اقتصادي – اجتماعي رأسمالي عنصري وتشكل جزءا منه وتمارس وظيفتها الاتصالية لخدمة هذا النظام وتعزيز الوضع القائم، إذ مادام أن استمرار استغلال الجماعات غير البيضاء يتطلب استقرارا سياسيا داخل هذا النظام فإن أدوات الإعلام تتولى القيام بهذا الدور فالصحافة

---

(1) أمكن للباحث الحصول على عددين من الدورية الأولى عن عام ١٩٧٩ وعلى عشرة أعداد من الدورية الثانية تشكل المجلد السادس عشر لها لعام ١٩٧٨.

الناطقة بالإنجليزية – على سبيل المثال – ليست مستعدة لتدشين حملة لتأييد رفع أجور العمال الأفريقيين كما أنها لا تستطيع أن تبارك الإضرابات السلمية الأفريقية وغيرها من أشكال الاحتجاج طالما أن الحكومة ورجال الصناعة يعتبرون مثل هذه الأمور تخريبا اقتصاديا.

ولعل عرضا سريعا لأدوات الأعلام في جنوب أفريقيا من حيث ملكيتها والإشراف والرقابة عليها يؤكد المقولة السابقة:

١- الإذاعة[1]: تمكن الحزب الوطني منذ عام ١٩٤٨ من السيطرة على شركة إذاعة جنوب أفريقيا التي نشأت عام ١٩٣٦، ومنذ ذلك الحين فإن الشركة راحت توالى الهجوم على الصحافة الناطقة بالإنجليزية في البلاد كما أنها أخلت بالتوازن الذي كان قائما في برامجها لصالح البرامج الأفريكانية وراحت تروج لسياسة حكومة الحزب الوطني.

وفى مايو ١٩٥٠ تم إنشاء إذاعة **Springbok** تحت إشراف الشركة كإذاعة تجارية في جوهانسبرج وتحصل هذه الإذاعة على معظم تمويلها من الإعلانات التي يقوم بها رجال الأعمال المتحدثين بالإنجليزية وهى بذلك تخضع للنفوذ الاقتصادي من جانبهم إلى حد كبير.

وفى عام ١٩٥٢ أنشأت الشركة إذاعة البانتو لتقوم بالترويج لسياسة الأبارتهيد ومع حلول عام ١٩٦٤ أصبح هناك سبع محطات مستقلة لإذاعة

---

(1) لمزيد من التفصيل عن الإذاعة ودورها ونمط الإشراف عليها أنظر:

Chenhamo C. Chimutengwende, "The Media and the State in South African Politics", in The Black Scholar, Journal of Black Studies and Research, (Santacruz: University of Califorria), Vol. 10 , No. 1, Sept. 1978, P. 46.

وأنظر أيضا:

UNESSCO, Apartheid, its effect on Education, Science, Culture and nformation, Pp. 198 – 201.

البانتو: بلغة أكسهوزا وتبث إرسالها إلى الكيب، وبلغة جنوب سوتو وتبث إرسالها إلى أورانج، وبلغة تسوانا وتبث إرسالها إلى شمالي الكيب وغربي ترانسفال، وبلغة شمال سوتو وتبث إرسالها إلى شمال ترانسفال، وبلغة زولو وتبث إرسالها إلى ناتال وجنوب شرقي ترانسفال، وبلغة تسونجا وفندا وتبث إرسالها إلى الشمال الشرقي لترانسفال.

أما راديو جنوب أفريقيا – صوت جنوب أفريقيا – والذي بدأ البث في الستينيات فهو يقوم بدور إعلامي خارجي حيث يعطى الأولوية للأخبار والروايات التي تسئ إلى الدول الأفريقية التقدمية وإلى كفاح حركات التحرير كما يحاول أن يجذب مؤيدين خارجيين لسياسة التطور المنفصل(١).

٢- التليفزيون(٢): أنشأت جنوب أفريقيا عام ١٩٧٦ محطة تليفزيون على أسس غير تجارية وقد خطط لهذه المحطة كي يكون لها قنوات متعددة تستند إلى سياسة الأبارتهيد، على نحو يحرم الأفريقيين من استقبال قنوات البيض كذلك فإن التراخيص بإنتاج التليفزيون قد تم حصرها في خمس شركات تملك جزءا من إحداها شركة **Perskor** والتي كان مجلس إدارتها في السبعينيات يضم ستة وزراء في الحكومة.

وما تجب ملاحظته أنه خلال السنوات الأولى لحكم الحزب الوطني فإن حكومة جنوب أفريقيا أكدت مرارا بأنه لن يسمح بإنشاء محطة تليفزيون، ذلك لأن الحكومة تخشى من النتائج المحتملة للتليفزيون على آراء الجماعات غير البيضاء، إذ طالما أن معظم البرامج ستكون إما بريطانية أو أمريكية

---

(1) لمزيد من التفصيل عن مضمون ما تقدمه إذاعة جنوب أفريقيا أنظر:

Ake Magnusson, The Voice of South Africa, Research Report No. 35, (Uppsulai: The Scandinavian Institute of African Studies, 1976), Pp. 29 – 32 .

(2) كل المعلومات المتوفرة عن التليفزيون مأخوذه من:

Chenhamo C. Chimutengwende, op cit., Pp.46-47.

فإن ذلك كان من شأنه أن يقوى نفوذ الجماعة المتحدثة بالإنجليزية في جنوب أفريقيا كذلك فإن الأفلام والبرامج الأجنبية كان يمكنها أن تعصف بجهود الحكومة في منع انتشار الأفكار الليبرالية أو التقدمية.

وفى أكتوبر ١٩٧١ أعلنت الحكومة فجأة أنها ستنشئ محطة تليفزيونية وطنية في عام ١٩٧٦ تكون تحت سيطرة وزارة البريد والتلغراف وإن كانت قد أعلنت عن نيتها في عدم إنشاء تليفزيون بانتوى في الأمد القصير.

٣- الصحافة: تعكس الصحافة في جنوب أفريقيا الاختلافات بين قطاعي الجماعة البيضاء المتحدثين بالإنجليزية والمتحدثين بالأفريكانية، فالصحافة الناطقة بالإنجليزية تؤيد الحزب الفيدرالي التقدمي وهى مملوكة لمصالح الأعمال الكبرى في حين أن الصحافة الأفريكانية تؤيد الحزب الوطني وسياساته وهى مملوكة للمساهمين الأفريكانرز.

ويوجد في جنوب أفريقيا أربع مجموعات صحفية رئيسية هي مجموعة Argus... والرابطة الصحفية لجنوب أفريقيا (SAAN) والصحافة الوطنية والصحافة الأفريكانية.

وتعد مجموعة Argus أكبر هذه المجموعات فمع حلول عام ١٩٧٤ كانت تمتلك سبع صحف يومية وأربع صحف أسبوعية كما أنها تملك نحو ٣١% من رأسمال الرابطة الصحفية لجنوب أفريقيا والأخيرة تمتلك أربع صحف يومية وصحيفتين أسبوعيتين ولمجموعة Argus مصالح في كل أفريقيا الجنوبية منها شركة أنجلو أمريكان ومجموعة الرائد للتعدين وشركة جوهانسبرج للاستثمار وهى بيوتات مالية تسيطر على وتدير شركة Argus للطباعة والنشر، وهناك أربعة من بين مديري شركة Argus الثمانية معينين في شركات التعدين، كذلك فإن مجموعة Argus تصدر صحفا لغير البيض منها... Cape Herald وهى تصدر لملوني الكيب و Post وهى تصدر للهنود في ناتال و World وهى تصدر للأفريقيين في مختلف أنحاء البلاد

وكل الصحف السابقة تصدر بالإنجليزية ما عدا صحيفة واحدة وهي صحيفة.. **Ilange Lase Natal** التي تصدر بالزولو(١)

وتركز الصحف غير البيضاء بعامة على الرياضة والجريمة والجنس ولا تملك أن تكون ناطقا سياسيا باسم السكان الأفريقيين دون أن تعرض نفسها لمتاعب من جانب الحكومة كما حدث بالنسبة لصحيفة **World** والتي حظر نشاطها في ١٩ أكتوبر ١٩٧٧ عندما راحت تعكس على استحياء الآمال الوطنية للأفريقيين(٢).

وما سبق يوضح أن الصحف الناطقة بالإنجليزية هي صحف رجال الأعمال تتجه إلى خدمة مصالحهم وإذا كان بعض من هذه الصحف قد راح يبدى اهتماما بآمال الأفريقيين وطموحاتهم فإن الهدف من وراء ذلك يتمثل في احتواء الغضب الأفريقي من جانب وجذب القارئ الأفريقي إلى هذه الصحف طالما أن أعداد القراء الأفريقيين في تزايد خاصة وأن الجماعة الأفريقية تشكل الغالبية العظمى للسكان.(٣)

أما الصحافة الناطقة بالأفريكانية فهي مملوكة بصفة أساسية لشركتي.....**Dagbreek Trust** والصحافة الوطنية، وكلتا الشركتان على ولاء تام للحزب الوطني، بل أن هناك وزراء عديدين من الحكومة في مجلس إدارة كل منهما، ففي عام ١٩٧٣ كان مجلس إدارة الشركة الأولى يتكون من وزير النقل. ووزير مصلحة إدارة وتطوير البانتو، ووزير المالية، ووزير الشئون الخارجية، ووزير العمل والبريد والتلغراف، ووزير الإعلام والشئون

---

(1) Ibid., Pp. 47 – 48 .

وأنظر أيضا لمزيد من التفصيل :

Elaine Potter, the Press As Opposition, The Political Role of South African News Papers, (New Jersey: Rowman & Littleffeld, 1975). Pp. 56 – 61.

(2) Chenhamo C. Chimutengwende, op cit., P. 40.

(3) Idem,

الاجتماعية والهجرة ورئيس مجلس الشيوخ كما كان مجلس إدارة الشركة الثانية يضم بين صفوفه في نفس العام كلا من وزير الدفاع ووزير العدل، وفى سبتمبر ١٩٧٦ صدرت صحيفة صباحية جديدة هي **The Citizen** والتي تعد أول صحيفة يصدرها الأفريكانرز باللغة الإنجليزية وقد قام بتمويل هذه الصحيفة المليونير لويس لويت **Luyt** الذي رصد مبلغ ثمانية ملايين إسترليني كميزانية للصحيفة بهدف تأييد سياسة الأبارتهيد ومواجهة الصحف الأخرى الناطقة بالإنجليزية[١].

ويتضح مما تقدم أن الصحافة الأفريكانرية هى صحافة مواليه تماما لحكومة الحزب الوطنى ملكية وإشرافا وإدارة وتعكس بالتالي سياسة الحزب.

وفى ميدان توزيع الصحف والرقابة عليها فإن الوكالة الصحفية لجنوب أفريقيا هي المصدر الرئيسي للأنباء بالنسبة لأدوات الإعلام وتسيطر مجموعة **Argus** على ٨٧,٤% من الأصوات في المؤتمر العام للوكالة وفى ظل اتفاق مع وكالة رويتر الصحفية باتت تتمتع باحتكار فيما يتعلق بتوزيع الأنباء في جنوب أفريقيا[٢].

أما في مجال توزيع الصحف فإن الوكالة المركزية للأنباء هي التي تتمتع باحتكار توزيع كل الصحف في الجمهورية وهى مملوكة ملكية مشتركة من جانب الصحافة الناطقة بالإنجليزية والصحافة الناطقة بالأفريكانية ويقع على هذه الوكالة مسئولية التثبت من أن أيا من الصحف التي تقوم بتوزيعها سواء كانت محلية أو أجنبية لا يتضمن ما يتعارض مع محتوى أي من قوانين جنوب أفريقيا ولها في هذا المجال سلطة طمس المقاولات أو الأنباء التي تدخل في هذا القبيل.

---

(1) ولمزيد من التفصيل عن الصحافة الأفريكانرية، ملكيتها، ومضمون ما تنشره أنظر:
Idem.
Elaine Potter, op cit., Pp. 66 – 75.
(2) Ibid., Pp. 61-66.

وفي عام ١٩٧٥ أنشئت لجان للرقابة المحلية على الصحف في مختلف أنحاء البلاد حيث عين ١٩٠ رقيبا معظمهم من الأفريكانرز ليتولوا الرقابة على الصحف بهدف حماية الأخلاقيات العامة والعقيدة وسلامة الدولة ونظامها الاقتصادي الاجتماعي(١).

وبالإضافة إلى القوانين العديدة التي تحد من حرية الصحافة في جنوب أفريقيا، فإنه يلاحظ أن الحكومة في الغالب الأعم تتردد كثيرا في حظر صدور صحيفة محلية معارضة ذات سمعة دولية، وتقوم بدلا من ذلك بممارسة ضغوطها على الصحيفة من خلال القبض على محرريها وتحديد إقامتهم وإرهابهم إلى الحد الذي ينتهي الأمر معه بالصحيفة إلى ممارسة رقابة ذاتية على نفسها أو التوقف عن الصدور، فحكومة جنوب أفريقيا لا تعمل دائما على تحطيم صورتها الدولية، ولعل هذا يفسر جزئيا تسامحها مع الصحافة الإنجليزية المعارضة، لكن السبب الأخر والأهم يتمثل في أن هذه الصحافة لا تبشر في الواقع بتغييرات جوهرية في النظام السياسي ولكنها تقوم بحملة من أجل الإصلاح الاجتماعي يمكن من إشراك غير الأوربيين في الحياة الاقتصادية للبلاد ويحافظ على النظام الاقتصادي الرأسمالي القائم(٢).

يتضح مما تقدم أن كافة أدوات الإعلام في جنوب أفريقيا إنما تستهدف تدعيم النظام القائم، وإذا كان هناك خلافات في الرأي، فإن هذه الخلافات تدور حول أفضل الطرق لتعزيز السيادة البيضاء وليس حول كيفية هدم النظام القائم، أكثر من ذلك فإن قيام الصحافة الناطقة بالإنجليزية ينقد بعض مظاهر النظام هو ظاهرة صحية للنظام ذاته فهي تسهم في تحسين صورته، وبالتالي تدعيمه، لأن النقد في هذه الحالة يهدف إلى جعل وظيفة المجتمع أكثر سهولة فهو يساعد على تخفيف حدة الصراع بين الأغنياء والفقراء وبين

---

(1) Chenhamo C. Chimutengwende, op cit., P. 52.
(2) Ibid. P. 51.

البيض والسود، دون أن يتعرض لجذور هذه الصراعات والعلاقات ودون أن يبشر بالتغيير الكامل .

وهكذا فإن أدوات الإعلام تؤدى هذا الدور الوظيفي فبدلا من أن تهاجم طبيعة وأهداف القانون في ذاته فإنها تتجه إلى مهاجمة الأسلوب التعسفي في تطبيق القانون.

ثامنا: التنظيمات الكنسية:

إن تدعيم سياسة الأبارتهيد يرجع في جانب كبير منه إلى تلك العلاقة التاريخية بين الكنيسة والدولة في جنوب أفريقيا(١) ولتوضيح ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أنه توجد في جنوب أفريقيا مجموعتان كنسيتان بيضاء إحداهما خاصة بالأفريكانرز والأخرى خاصة بالمتحدثين بالإنجليزية.

وتشمل المجموعة الأولى الكنائس الإصلاحية الهولندية وهى أكبر الكنائس في جنوب أفريقيا وأقدمها فلقد ظلت تمثل المسيحية في البلاد طوال مائة وخمسين عاما تلت الاحتلال الأبيض للبلاد وإجمالا فإن هذه المجموعة تؤيد سياسة الأبارتهيد وهى تنقسم إلى ثلاث كنائس رئيسية هي:

1- N G K: Nederduitse Gereformeerde Kerk.
2- N H: Nederduitsch Hervormde Kerk.
3- G K: Gereformeerde Kerk in Sud-Africka.

ولكل كنيسة هيكلها التنظيمي المستقل وداخل كل منها توجد هياكل تنظيمية منفصلة لكل جماعة أثنية على حدة، وسينصب اهتمامنا على الكنيسة الأولى فهي أكبر الكنائس الثلاث ويتبعها نحو ٤٣% من البيض المسيحيين ونحو ٢ر٢٩% من الملونين ونحو ٨ر٤% من الأفريقيين، وقد كانت هذه الكنيسة هي أكثر الكنائس انشغالا بإضفاء مضمون روحي على الأبارتهيد

---

(1) Rev. K. Garstens, "Church and Race in South African Politics", in free Southern Africa, (London: International University Exchange Fund), No., 1, May 1975, 1. 3.

في حين أن الكنيستين الأخريتين قد قبلتا الأبارتهيد بوضوح، وإذا كانت الكنائس الهولندية عند نشأتها لم تعترف بالفوارق بين الأجناس أو الطبقات إلا أنها سرعان ما راحت تكرس سياسة العزل العنصري في هيكلها التنظيمي بين أتباعها الذين ينتمون إلى أصول اثنية مختلفة مع حلول منتصف القرن الماضي تحت دعاوى الحفاظ على بقاء وسيادة الجنس الأبيض في جنوب أفريقيا وبخاصة شعب الأفريكانرز الذي نظرت إليه كوصي على الجماعات الأخرى(١).

وقد تأكدت هذه المقولة أثناء الحرب العالمية الثانية حينما أكد المجلس الفيدرالي لكنيسة N G K – لحكومة سمطس – على أنه "يرى بإخلاص ... أن الأسلوب الوحيد لانعتاق وبقاء الشعب يتمثل في... الفصل العنصري(٢).

كذلك فإن أحد الزعماء البارزين لهذه الكنيسة وهو البروفيسور ب . ب . كيت أعلن في عام ١٩٦٣ أن "كل الكنائس الهولندية الإصلاحية في هذا البلد تؤيد الأبارتهيد في الكنائس وفى السياسة"(٣).

وقد عملت نفس الكنيسة على إضفاء الشرعية على سياسة الأبارتهيد وإعطائها مضمونا روحيا في الميدان السياسي ففي عام ١٩٥١ تبنى المجلس الفيدرالي للكنيسة وثيقة تحمل اسم "المبادئ الأساسية لعلم السياسة الكالثينى" وقد أوصى القسم السادس من هذه الوثيقة بحرمان الأفريقيين من حقوقهم السياسية – وهو ما تحقق عام ١٩٥٩ – فقد ذهب إلى أن "حق التصويت هو منحة من الرب.. ورمز لسيادته يمنحه للناس المسيحيين الذين بلغوا سنا معينا" والأهالي – الأفريقيين –" لن يستطيعون تحمل مسئوليات هذا الحق أمام الرب .. فضلا عن أنهم ليسوا قادرين على استخدامه بطريقة صحيحة"

(1) Ibid., pp. 5-6.
(2) Ibid., P. 6.
(3) Clin & Margaret Legum, op cit., P. 28.

وطالما أن الحكومة تتولى مهمة مقدسة فإنه من الواضح أننا لن نستطيع منح هذا الحق لكل الأشخاص لمجرد كونهم أشخاصا" (١)

وإذا كان من الصحيح أنه قد حدثت خلافات بين الكنيسة وحكومة الحزب الوطني فإن هذه الخلافات لم تكن تدور حول سياسة الأبارتهيد في حد ذاتها، وإنما كانت تدور حول مدى جدية الحكومة في تطبيقها ففي عام ١٩٥٠ طالبت الكنيسة المذكورة بضرورة تطبيق العزل الكامل بين الأجناس بأقصى سرعة ممكنة، لكن الحكومة أعلنت أن العزل الكامل أمر مثالي وغير عملي، وكنتيجة لسياسة عدلت الكنيسة عن موقفها عام ١٩٥٢ وأعلنت أن "مثاليات الفصل الكامل.. هي سياسة للأمد الطويل" (٢).

وهكذا فإن الكنائس الهولندية بعامة هي أداة اضطهاد تستخدم لخدمة شعب الأفريكانرز، " تحت شعار الأرباتهيد وهى تؤيد الحزب الوطني كما وأن الحزب يقبل التوجيه الديني منها طالما أنها تحاول أن تعطى لسياسة الأبارتهيد تبريرا أخلاقيا، وتبارك سياسة النظام وتعمل على إكسابه الشرعية في الداخل، لذلك لا غرابة في أن يصف أحد الكتاب الحزب الوطني بأنه يشكل جبهة سياسية للكنيسة طالما أن معظم أعضائه ومعظم أعضاء الحكومة منذ عام ١٩٤٨ من أتباع الكنائس الهولندية وطالما أن سياسة هذه الكنيسة في المجال الروحي تجاه غير البيض قد أمكن نقلها إلى النظام السياسي(٣).

والمجموعة الثانية من الكنائس تتمثل في الكنائس الإنجليزية وأهمها الكنيسة الأنجليكانية واللوثرية والميثودستيه والرومانية والكاثوليكية وينتمي لهذه الكنائس نحو ٣٣% من البيض على أنه إذا كانت هذه الكنائس تعارض

---

(1) لمزيد من التفصيل عن هذه الوثيقة أنظر:

Leo Marquard, op cit., Pp. 210-214.

(2) Rev. K. Carstens, op cit., P. 7.

(3) William Henry Vatcher (Jr.), op cit., Pp. 114 – 115.

الأبارتهيد من حيث المبدأ فإن ذلك يعود من جهة إلى الأصول الأوربية لهذه الكنائس خاصة وأن أيا منها لم ينشأ في جنوب أفريقيا حتى القرن ١٩ كما يعود من جهة أخرى إلى أن معظم أتباع هذه الكنائس من السود، ورغم معارضة هذه الكنائس للأبارتهيد إلا أن الممارسات داخلها تنطوي على اتجاهات عنصرية فضلا عن أن هذه الكنائس تفتقر إلى القدرة على معارضة الحكومة [١].

ويتضح مما تقدم أن الكنائس البيضاء في جنوب أفريقيا هي أدوات تستخدم لاضطهاد الجماعات غير البيضاء من خلال إضفاء مضمون روحي على سياسة الأبارتهيد وإضفاء الشرعية على النظام القائم.

تاسعا: التنظيمات العمالية:

بموجب قانون المساومة الصناعية لعام ١٩٥٦ فإن الحركة العمالية المسجلة لم يعد ينطوي تحت لوائها إلا البيض والملونين والهنود دون الأفريقيين فقد أعطى القانون للنقابات العمالية لعمال هذه الجماعات الثلاث حماية قانونية ولكنه قيدها بقيود كثيرة لعل أهمها الحظر الذي فرضه على هذه النقابات فيما يتعلق بالانتساب أو تقديم مساعدات أو حتى تأييد لأي حزب سياسي وقد أدى إلى ضعف نفوذ وتأثير الحركة العمالية في الحياة السياسية[٢].

ومنذ أربعينيات القرن الحالي فإن التفكك في الحركة العمالية في جنوب أفريقيا قد أخذ في التنامي وزادت حدته عامي ٥٤ و ١٩٥٥ عندما أعلنت

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

Rev. K. Carstens, op cit., Pp. 9-10.

وأنظر أيضا:

Cherry Michelamn,The Black sash of South Africa. op cit., Pp. 18-21.

(2) أنظر **David Lewis, op cit., Pp. 172 - 174.**

الحكومة عن نيتها في استصدار تشريع جديد ينظم الحركة العماليـة، ومنـذ ذلك التاريخ بدأت الاتحادات الفيدرالية لنقابات العمال في الظهـور وحتـى أوائل السبعينيات فإنه لم يكن ينطوي تحت لواء الحركة العمالية في جنـوب أفريقيا إلا نحو ٦٢٦ ألف عامل وهو عدد لا يجاوز ما بين ٧ – ٨ % مـن إجمالي السكان النشطين اقتصاديا في البلاد وتلك نسبة ضـئيلة إذا قورنـت بنسبة ٤٠% في بريطانيا و٢٣% في الولايات المتحدة و ٨٠% في السويد(١) ويلاحظ إجمالا أن هناك ثلاثة أنواع من التنظيمات العماليـة فـي جنـوب أفريقيا إذ يوجد ٨٨ اتحاد عمالي وطني للبيض فقط تضم في صفوفها أكثـر من ٣٦٨ ألف عامل أبيض وهم يشكلون بذلك نحو ٦٠% من إجمالي عـدد العمال المنتمين للاتحادات العمالية المسجلة كما يوجد نحو ٥٠ اتحاد عمالي وطني للملونين تضم في صفوفها العمال الملونين والهنود فقط ويبلـغ عـدد أعضائها حوالي ٧٢ ألف عامل وبالإضافة إلى ذلك توجد اتحادات عماليـة مختلطة تضم في صفوفها عمالا بيض وملونين وهنود (٢).

على أنه منذ عام ١٩٥٦ فإنه لم يعد في الإمكان تكوين اتحادات عمالية مختلطة لأن مخططي الأبارتهيد اعتبروا أن وجود مثـل هـذه الاتحـادات يتعارض مع العزل العنصري، واستنادا إلى ذلـك فـإن قـانون المـساومة الصناعية لعام ١٩٥٦ حظر تشكيل أية اتحادات عمالية مختلطة جديدة، أمـا تلك القائمة منها فقد أرغمت على أن تتخذ عدة خطوات لتمنع أي اتصال بين العمال المنتمين إلى الجماعات العرقية المختلفة داخل تنظيماتها.

فقد حظر القانون على هذه الاتحادات عقـد اجتماعـات أو مـؤتمرات يشارك فيها عمال من جماعات عرقية مختلفة كما قـرر قـصر عـضوية

---

(1) South Africa: Black Labour. ….op cit., Pp. 87 – 88
(2) Ibid., P. 88.

مجالس إدارة الاتحادات المختلطة على البيض فقط ولم يعد مسموحا لمثل هذه الاتحادات بالتوسع في أنشطتها [(١)].

وحتى أواخر السبعينيات لم يكن يوجد في جنوب أفريقيا إلا اتحادين عماليين كبيرين هما مجلس اتحاد عمال جنوب أفريقيا TUCSA والاتحاد الكونفدرالي للعمل لجنوب أفريقيا SACL.

مجلس اتحاد عمال جنوب أفريقيا TUCSA:

وقد نشأ عام ١٩٥٤ من جانب النقابات العمالية البيضاء "الليبرالية" بعد ما وضحت نية الحكومة في استصدار قانون جديد ينظم الحركة العمالية، وقد بلغ عدد أعضاء المجلس في السبعينيات نحو ٢٠٠ ألف عضو تنظمهم ٦٠ نقابة وطنية معظمها نقابات لعمال الصناعة التحويلية، ورغم أن غالبية أعضاء المجلس من العمال الملونين والهنود ورغم أن النقابات المختلطة ونقابات الملونين تشكل الغالبية العددية بين النقابات المنضمة للمجلس إلا أن الدور القيادي والرئاسي في المجلس يتولاه البيض استنادا إلى القانون والعرف القائم[(٢)].

ويقف المجلس موقفا مترددا تجاه قبول انضمام نقابات العمال الأفريقيين إليه ففي فترات قبل انضمامها وفى فترات أخرى رفض هذا الانضمام وذهب إلى حد طردها من صفوفه، ويرجع موقف المجلس المتردد إلى رغبته في أن يحظى بالقبول الدولي له كممثل للحركة العمالية في جنوب أفريقيا من جانب، ثم رغبته في عدم التعرض لمتاعب من الحكومة من جانب آخر، وقد استطاع المجلس في الستينيات أن يقيم علاقات مع الحركة العمالية الدولية ومع التنظيمات العمالية الوطنية في بعض الدول وكان على علاقة وطيدة مع مؤتمر النقابات العمالية البريطانية على نحو مكنه من

---

(1) David Lewis, op cit., P. 173.
(2) South Africa: Black Labour .....op cit., P. 89

الحصول على وضع المراقب في منظمه العمل الدولية على أن قرار المجلس في عام ١٩٦٩ باستبعاد النقابات العمالية السوداء من عضويته قد أدى إلى تدهور علاقاته مع الحركة العمالية الدولية[1] ورغم إصدار المجلس لقرار آخر في عام ١٩٧٤ يبيح للنقابات العمالية السوداء الانضمام إليه إلا أن ذلك لم يفلح في تحسين صورته الدولية كما لم يفلح في اجتذاب نقابات عمالية سوداء إلى صفوفه[2].

ويتبنى المجلس برنامجا يستهدف تنظيم العمال الأفريقيين في نقابات عمالية" متوازية" وبالتالي فهو يرفض قيام نقابة عمالية واحدة في الصناعة الواحدة تضم في صفوفها أعضاء من مختلف الجماعات العرقية في البلاد، ويعارض المجلس حجز الوظائف للبيض على نحو ما حدده القانون ويذهب إلى أن الكفاءة والتدريب يجب أن تكون هي الفيصل في التعيين بصرف النظر عن اللون أو العرق ولكن في التطبيق فإن ممارسات المجلس تتمشى مع القانون والعرف السائد في سوق العمل ومرجع ذلك الوضع الممتاز للبيض وأيضا الملونين والهنود في سوق العمل سواء من حيث أسبقية التعيين وسواء من حيث نوع العمل ومستوى الأجر.

كذلك يرفع المجلس شعار "الأجر المتساوي للعمل المتساوي" لكن هذا الشعار ليس له معنى طالما أن السود لا يمكن أن يحصلوا على عمل مساو لعمل البيض حيث أن المجلس لا يدعو إلى حصول السود على نفس التدريب الذي يتلقاه البيض ثم أن الأعمال الماهرة مغلقة في وجه السود [3].

---

(1) South African Studies , the South African Trade Union Movement, (London: The Publicity & Information Bureau, ANC of South Africa, 1970), Pp. 15 – 16 .

(2) South Africa: Black Labour... op cit., Pp. 90 – 91.

(3) Ibid., Pp. 91 – 92 .

وأنظر أيضا:

على أن هناك عدة عوامل تفسر اهتمام المجلس بالعمال السود لعل أهمها رغبة المجلس في تحسين صورته على مستوى الحركة العمالية الدولية من جانب ثم رغبته في احتواء ما يراه خطرا على أعضائه من جانب العمال الأفريقيين إذا ما اتجه أرباب العمل إلى إحلالهم في الأعمال محل العمال البيض والملونين والهنود نظرا لرخص أجورهم من جانب آخر.

ولذلك فإن المجلس في دعوته لتنظيم العمال الأفريقيين إنما يرغب في احتوائهم إلى جانبه في مواجهة أرباب العمل في أية مواقف حرجة في المستقبل(١).

الاتحاد الكونفدرالى للعمل SACL :

نشأ عام ١٩٥٧ بهدف توحيد كل النقابات العمالية البيضاء المسجلة حتى يمكنها تعيين ممثلين لها لدى الحكومة وعلى المستوى الدولي، ومنذ نشأته فإنه ركز على تأييد النقابات العمالية التي تبارك سياسة الأبارتهيد، وقد بلغ عدد أعضاء الاتحاد في عام ١٩٧٤ نحو ١٩٠ ألف عضو معظمهم يعملون في الحكومة والمحليات ويؤيد الاتحاد صراحة سياسة الحكومة في العزل العنصري ويؤيد نظام حجز الوظائف للبيض ويعارض وجود النقابات العمالية السوداء ففي يناير ١٩٧٥ أعلن رئيس الاتحاد أن نقابات السود يجب تحطيمها وأن على النقابات البيضاء أن تمتنع عن تقديم أي عون أو مساعدة للسود في جهودهم لتنظيم أنفسهم(٢).

David Davis, African Warkers and Apartheid, Fact Paper on Southern Africa, (London: International Defence & Aid Fund, No. 5, , March 1980), Pp. 34 - 37
(1) Idem.
(2) South Africa: Black Labour .... op cit., Pp. 92 – 93.

ويتضح مما تقدم أن الحركة العمالية البيضاء في جنوب أفريقيا إنما تستهدف بالأساس حماية مصالح العمال البيض على حساب العمال الأفريقيين، ورغم أن القانون ينص على عدم تورطها في السياسة إلا أنه من الواضح أنها تؤيد بصورة مباشرة أو غير مباشرة حكومة الحزب الوطني وتعد بالتالي أداة قهر للعمال الأفريقيين حيث تحول دون حصولهم على حقوقهم ومساواتهم بالعمال البيض.

عاشرا: التنظيمات الطلابية:

تجدر الإشارة إلى أن هناك تنظيمين طلابيين كبيرين أحدهما للطلبة البيض في الجامعات المتحدثة بالإنجليزية والآخر للطلبة الأفريكانرز في الجامعات المتحدثة بالأفريكانية.

١- وقد نشأ التنظيم الأول عام ١٩٣٤ تحت اسم الاتحاد الوطني لطلبة جنوب أفريقيا (NUSAS) وفتح أبوابه منذ الثلاثينيات لانضمام كل الطلبة على اختلاف أجناسهم ونتيجة لذلك حدثت انشقاق داخل الاتحاد حيث خرج عليه طلبة الأفريكانرز في الجامعات الأفريكانية وشكلوا الرابطة الأفريكانية الوطنية الطلابية (ANSB) عام ١٩٣٣ (١).

ومنذ اعتلاء الحزب الوطني للسلطة في البلاد فإن الاتحاد الوطني راح يدعو إلى الحرية الأكاديمية وحكم القانون وحرية الحديث، وهو الأمر الذي آثار حفيظة الحكومة ضده خاصة عندما اتجه إلى عقد لقاءات جماهيرية في الجامعات الإنجليزية لتنظيم حملات الاحتجاج ضد قوانين الأبارتهيد (٢).

ورغم أن الاتحاد يقتصر على المطالبة بالحقوق السياسية ويحرص على أن تظل نشاطاته في حدود القوانين فإنه كان يلقى استجابة وتأييدا من جانب الطلبة الأفريقيين في الجامعات الإنجليزية والذين رأوا فيه مدافعا عن

---

(1) William Henry Vatche (Jr.), op cit., P. 107

(2) Cherry Michelman. The Black Sash of South Africa...... op cit., -P. 12.

قضيتهم ونتيجة لذلك فإن حكومة الحزب الوطني وجهت هجومها إليــه فقــد انتقده فورستر عام ١٩٦٣ واعتبره "سرطانا فــي حيــاة الأمــة" وزعــم أن اليساريين تغلغلوا في صفوفه وأخذت الحكومة في مطاردة زعماته وتحديــد إقامتهم، وقد أدى هذا الهجوم من جانب الحكومة إلى اتجاه بعــض زعامــات الاتحاد – وإن لم يكن الاتحاد نفسه – إلى اعتناق سياسة أكثر راديكالية، ففي إبريل عام ١٩٦٤ أعلم جون درايفر أنه بات يتعين على الطلبــة البــيض أن يتخلوا عن سياسة الاحتجاج ويتجهوا إلى العمل الحقيقي من اجــل التحريــر على اعتبار أن الاتحاد هو تنظيم ثوري إلا أن مثل هذه التصريحات كــان رد فعلها سلبيا من جانب الطلبة البــيض وراح العديــد مــن منظمــاتهم يهــدد بالانسحاب من الاتحاد ما لم يغير الاتحاد من سياسته، وكنتيجة لذلك تم إقالــة درايفر عام ١٩٦٤ من رئاسة الاتحاد وأخذ الاتحاد منذ ذلك التاريخ يتجه نحو اليمين متخليا بذلك عن تقاليد سنوات عدة رفع فيها الشعارات الليبرالية[١].

وكان نتيجة ذلك خروج الطلبة الأفريقيين على الاتحــاد عــام ١٩٦٨ وتشكيلهم منظمة طلبة جنوب أفريقيا – (SASO) واقتصر الاتحاد بذلك على الطلبة المتحدثين بالإنجليزية[٢].

وقد حاول الاتحاد في مؤتمره السنوي المنعقد في نهاية نــوفمبر ١٩٧٦ أن يتبنى سياسة وسط بين التيارين الطلابيين الأفريكانرى والأفريقي فقد أعلن رتشارد فيليرز – رئيس الاتحاد – أن الطلبة البيض لا يمكنهم أن يتكيفوا مع الشمولية ولا مع العقلية المتعصبة للقومية الأفريكانرية، إلا أنهم فــي نفــس الوقت لا يستطيعون التكيف مع حركة الوعي الأسود التي تتبناها منظمة طلبة جنوب أفريقيا (SASO) وبالتالي فإنه يتعين عليهم أن يبحثوا لأنفــسهم عــن هوية باعتبارهم أفريقيين "بيض" انتهت صلاتهم بأوربا[٣].

---

(1) Gail M. Gerhart, op cit., Pp. 257 – 258
(2) Ibid., Pp. 260 – 261 .
(3) Muriel Horrell & Others, op cit., Pp. 373 – 374.

ورغم الاتجاه المحافظ الذي يتبناه الاتحاد فإنه لا يزال هـو المنظمـة الطلابية الوحيدة التي تنتسب لها مجـالس تمثيـل الطلبـة فـي الجامعـات الإنجليزية وهو بذلك يعتبر المتحدث الطلابي باسم الطلبة البيض الجـامعيين المتحدثين بالإنجليزية.

٢- أما التنظيم الطلابي الثاني فهو الرابطة الأفريكانية للطلبـة (ASB) وقـد نشأت الرابطة عام ١٩٤٨ عقب حل الرابطة الأفريكانية الوطنية للطلبـة (ANSB) وينتسب إليها مجالس تمثيل الطلبة في الجامعات الأفريكانيـة، وقد انتسبت الرابطة إلى الاتحاد الفيدرالي الأفريكانى للتنظيمات الثقافيـة عام ١٩٦١ وهى بذلك تعتنق سياسة الحزب الوطني وتدعم ممارسـاته إذ يعلن دستور الرابطة أنها ".. تركز على مبادئ الوطنية – المسيحية كمـا شكلتها تقاليد شـعب الأفريكـانرز .." وأن هـدفها "تعزيـز المـصالح المشتركة للطلبة الأفريكانيين" وأن العضوية فيها مفتوحة" لكـل الطلبـة البيض المقيدين ولكل مؤسسات التعليم العالي" (١).

ومنذ أواخر السبعينيات فإن نفرا من بعض أعضاء الرابطة راح يبشر بضرورة تبنى سياسة ليبرالية، ففي المؤتمر السنوي للرابطة الذي عقد فـي أغسطس ١٩٧٩ حاول رئيسها – إيلوف- إنكار صـلة الرابطـة بـالحزب الوطني حين أعلن أنها ليست رابطة طلابية للحزب الوطني، وحـين زعـم أنها مفتوحة لكل الطلبة على اختلاف أجناسهم، وقد كشف هذا المؤتمر عـن مدى سيطرة العناصر المحافظة على الرابطة فقد رفض المـؤتمر تقريـرا يوصى بالاعتراف ببقاء ملايين السود في جنوب أفريقيا البيضاء وإذا كان قد قبل قرارا بالاعتراف بأعضاء الجماعة الهندية "كرعايـا جنـوب أفـريقيين

(1) William Henry Vatcher (Jr.) , op cit., Pp. 107 – 108

كاملين" إلا أنه رفض تمتعهم بحق المواطنة الكاملة كما رفض مشاركتهم في عملية صنع القرار على مستوى أجهزة الحكم(١).

كذلك سحب مشروع قرار يوصى بتغيير العلم الوطني والنشيد الوطني ليعكسان الدور التاريخي ومساهمة وولاء كل الجماعات العرقية(٢)

المطلب الثاني: الأدوات والأساليب العنيفة (المباشرة)

إن سياسة حكومة الحزب الوطني تجاه حركة التحرير الوطني الأفريقي قد أدت وبخاصة منذ مذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠ إلى القضاء على أي فرصة للالتقاء والاتفاق بين الطرفين، وفى مواجهة النشاط المتنامي لحركة التحرير الوطني الأفريقي ولقواها الاجتماعية في الداخل فإن النظام السياسي أخذ يلجأ إلى استخدام أدوات وأساليب الإكراه العنيفة (البوليس والجيش) بدرجة كبيرة ومتزايدة لبث الرعب بين الجماعات غير البيضاء المساندة لحركة التحرير الوطني، ولعل عرضا موجزا لتكوين وحجم نشاطات قوة البوليس والجيش في جنوب أفريقيا يوضح هذه الحقيقة.

أولا: البوليس:

إن الوجود المادي الدائم والمستمر لقوات بوليس جنوب أفريقيا المستعدة لاستخدام العنف بحرية ضد السود بات يشكل العامل الأساسي في تعزيز قبضة النظام السياسي الأبيض لجنوب أفريقيا، إذ تشير الأرقام إلى أن البوليس فتح نيرانه على الجماهير الأفريقية في ثلاثين مناسبة خلال ستين عاما (١٩١٧ – ١٩٧٣) وقتل منهم نحو ٥٠٠ أفريقي، على أن هذا الرقم أقل بكثير من الحقيقة لأنه لا يتضمن عمليات القتل التي يرتكبها المزارعون البيض ضد العمال الأفريقيين العاملين في مزارعهم، ووفقا لأقل التقديرات

(1) Weekly News Briefing, (London: ANC of South Africa), No, 28 Second Week , July , Vol. 3 1979, Pp. 16 – 17.
(2) Ibid., No. 29, third week , July, col. 3, 1979. P. 25

فإن نحو ثلاثة آلاف أفريقي آخرين قد قتلوا على يد البوليس عندما فتح النار عليهم لمجرد الشك فيهم أو بدعوى الدفاع عن النفس[١] فإذا أضفنا إلى ذلك مذبحة سويتو عام ١٩٧٦ والتي قتل فيها البوليس ما يزيد على ٧٠٠ أفريقي فإن الرقم يرتفع بصورة كبيرة.

وحتى أواخر السبعينيات فإن جيش جنوب أفريقيا كان يعد ليلعب دورا في المستقبل في حين ظلت قوات البوليس هي المسئولة عن قمع ومواجهة المقاومة الأفريقية، فقد أعطيت لهذه القوات سلطات دائمة بموجب القوانين - بدلا من الأحكام العرفية - لاحتواء وقمع الاضطرابات وحتى في حالات الطوارئ على نحو ما حدث في شاربفيل عام ١٩٦٠ فإن البوليس وليس الجيش هو الذي يتولى أعمال القمع[٢] ويرجع السبب في قيام حكومة الحزب الوطني بإعلاء مكانة البوليس وإعطائه الأولوية على الجيش في القيام بمهمة القمع إلى رغبتها في إعطاء انطباع بأن الصراع الدائر في البلاد إنما هو صراع بين البوليس من جانب ومجموعة من المجرمين الخارجين على القانون من جانب آخر، وليس صراعا بين الجيش من جانب وقوات حرب العصابات من جانب آخر.

ولتمكين البوليس من القيام بمهمة قمع الإضرابات في الداخل ومواجهة نشاط حرب العصابات على الحدود فإن حجم البوليس قد زاد زيادة كبيرة ففي عام ١٩٦٠ كان البوليس يتكون فقط من قوة نظامية يبلغ عددها نحو ٢٦ ألف فرد (٨٥٠ر١٢ أبيض و ٣٢١ر١٣ أسود) - لاحظ أن عدد قوات الجيش لم يكن يزيد في نفس العام عن ٥٠٠ر١١ فرد - على أنه مع حلول عام ١٩٧٧ بلغ حجم قوات البوليس نحو ٧٢ ألف فرد من بينهما نحو ٢٥

---

(1) Albie Sachs, "The Instruments of Domination in south Africa", in Leonard Thompson & J. Butler, op cit., Pp. 226 – 227.

(2) Ibid., P. 239 .

ألف جندي نظامي ونحو ١٥ ألف فـرد مـدني يـشكلون قـوات البـوليس الاحتياطي Reserve Police ويم استدعاؤهم في حالات الطوارئ ونحـو ٢٢ ألف فرد من المجندين السابقين في الجيش يشكلون احتيـاطي البـوليس Police Reserve وهو يتكون من مجموعة نشطة تخدم في البوليس لمـدة شهر كل عام على مدى خمس سنوات تالية لخروجهم من الجيش ومجموعة غير نشطة تخدم في البوليس لفترة غير محدودة في حالات الطوارئ فقط(١).

ورغم هذه الزيادة الكبيرة في قوات البوليس إلا أنـه البـوليس مـازال يعانى من نقص عدد الأفراد ويرجع ذلك إلى الأجور المنخفـضة وظـروف العمل ثم تورط قوات البوليس في مقاومة رجال حرب العصابات في ناميبيـا وروديسيا على أنه مع انسحاب قوات البوليس من روديسيا عام ١٩٧٥ وقبل ذلك إحلال الجيش محل البوليس في شمال ناميبيا عام ١٩٧٣ فـإن جاذبيـة الالتحاق بالبوليس تتزايد(٢).

ويشكل الأفريكانرز الملتحقين بالبوليس نحو ٩٠% من القوة النظاميـة للبوليس كما يشكلون جماعة متماسكة داخل البوليس تدين بـالولاء للحـزب الوطني (٣) وإذا كان البوليس قد ظل يلعب دورا بارزا في الحيـاة الـسياسية لجنوب أفريقيا وبخاصة في ظل فورستر فإن الفرع الخاص في البوليس قـد احتل دورا مسيطرا داخل البوليس، وقد أنشئ هذا الفـرع فـي عـشرينيات القرن الحالي ليواجه "الشيوعيين والمهيجين والأشـخاص الـذين يروجـون دعايات تثير الأهالي (الأفريقيين) الجهلة والمسالمين"وقد ظل حجم هذا الفرع صغيرا حتى الحرب العالمية الثانية عندما لعب دورا حيويا بالتعـاون مـع

---

(1) International Defence & Aid Fund, The Apartheid War Machine,- The Strength and Development of The South Africa Armed Forces, Fact Paper on Southern Africa No. 8 (London: Twentieth Century Press, April 1980) Pp. 43 – 44).

(2) Ibid., P. 46

(3) Albie Sachs, op cit., P. 236.

المخابرات العسكرية في الحيلولة دون أي نشاط تخريبي ألماني في البلاد وفى احتواء الحركات النازية في البلاد ووضعها تحت السيطرة، ومن بين الذين دخلوا الفرع في هذه الفترة كل من رئيس الوزراء السابق فورستر وفان دن بيرغ الذين أصبحا شخصيتين بارزتين في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا بعد ذلك، وقد أعيد تسمية الفرع عام ١٩٦٠ باسم فرع الأمن وأطلق على رئيسه اسم مدير الأمن وتم تشكيل لجنة خاصة من ضباط الفرع تتولى تقديم المشورة إلى قوميسارى البوليس، وما أن أصبح فورستر وزيرا للعدل عام ١٩٦١ حتى أخذ فرع الأمن يحتل دورا مسيطرا في البوليس فقد قام فورستر بتعيين فان دن بيرغ مديرا للأمن وأعطى لقوات الأمن سلطات كبيرة، بما في ذلك حق إلقاء القبض على المشكوك فيهم لمدة تسعين يوما دون محاكمة، والقيام بغارات ليلية على منازل المشكوك فيهم، ومراقبة التليفونات وتعذيب المسجونين...الخ، ومع تولى فورستر لرئاسة الوزارة عام ١٩٦٦ فإن فان دن بيرغ أصبح الرجل الأول في البوليس وقد فتح ذلك المجال أمام مزيد من تراجع سلطة الجيش لصالح البوليس فقد تحول فرع الأمن إلى ما بات يعرف باسم مكتب أمن الدولة **BOSS** الذي اتسع نشاطه في الداخل والخارج وهو الأمر الذي أثار حفيظة المخابرات العسكرية خاصة وأنها أصبحت تابعة لمكتب أمن الدولة وتتلقى تعليماتها من الجنرال فان دن بيرغ(١).

ولعل الحقائق السابقة تؤكد الوصف الذي كثيرا ما أطلق على جنوب أفريقيا بأنها دولة بوليسية .

ثانيا: الجيش:

رأينا أن دور جيش جنوب أفريقيا على مدى العقدين الماضيين كان دورا ثانويا إذا قورن بدور البوليس في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا، غير

---

(1) Ibid., Pp. 236 – 237 .

أن ذلك لم يرجع إلى قناعة حكومة الحزب الوطني بعدم أهمية الجيش في الصراع، فالعكس هو الصحيح فطوال هذه الفترة كانت تجنب الجيش من التورط في أية معارك وتعده ليقوم بدور بارز في المستقبل، لا أدل على ذلك من أن الميزانية العسكرية لجنوب أفريقيا قد ارتفعت من ٤٤ مليون دولار عام ١٩٦٠ إلى ١،٩٧٢ مليون راند عام ١٩٧٩ [١] كما أن حجم قوات الجيش قد زاد زيادة كبيرة من ١١،٥٠٠ جندي عام ١٩٦٠ إلى نحو ٣٦٧،٥٠٠ جندي عام ١٩٧٧ ولم يكن بالإمكان زيادة حجم الجيش مثل هذه الزيادة التي تصل إلى نحو ٤٠٠% إلا بإصدار قانون التجنيد الإجباري للبيض عام ١٩٦٧ [٢] ثم بإصدار قانون آخر عام ١٩٧٨ يلزم كل المهاجرين الذكور من البيض دون سن الخامسة والعشرين بضرورة الحصول على جنسية جنوب أفريقيا في خلال عامين من إقامتهم بالبلاد على نحو يجعلهم مؤهلين للخدمة العسكرية، ويمثل القانون الأخير تحولا في السياسة السابقة والتي كانت تستبعد هؤلاء من دخول الجيش باعتبارهم غرباء مشكوك في ولائهم، كما لجأت حكومة الحزب الوطني إلى الاستعانة بالجنود الذين كانوا يخدمون في القوات البرتغالية في كل من أنجولا وموزمبيق، ورغم أن قوات دفاع جنوب أفريقيا تدين رسميا الاستعانة بالمرتزقة وترفض تجنيدهم على هذا الأساس، إلا أنها تدمج الأجانب في هيكل الجيش، ذلك أن برنامج تجنيد المهاجرين يسمح لأي أجنبي بالتطوع في الخدمة العسكرية وبخاصة في الوحدات المختارة مثل كوماندوز الاستطلاع والذي يضم مواطنين بريطانيين وأمريكيين في صفوفه [٣].

---

(1) International Defence & Aid Fund ,op cit., P.9
(2) Ibid., Pp. 43 – 44 .
(3) Ibid., Pp. 38 – 39.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن حكومة الحزب الوطني اتجهت إلى تجنيد غير البيض في صفوف الجيش وبخاصة في وحدات الخدمات دون أن يسمح لهم بحمل السلاح في البداية.

ومع حلول عام ١٩٧٢ اشترك عدد من السود مع البيض في عمليات عسكرية لمقاومة حركات التحرير في كل من ناميبيا وروديسيا، وفي عام ١٩٧٣ بديء في تدريب الملونين على القتال، وتشكلت في عام ١٩٧٤ أول قوة عسكرية أفريقية نظامية داخل دفاع جنوب أفريقيا، وقد بلغ عدد السود المجندين في جيش دفاع جنوب أفريقيا في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ نحو ١٢ ألف جندي (من بينهم خمسة آلاف ناميبى) موزعون على النحو التالي:

ألف أفريقي في قوات دفاع ترانسكاى، وألف أفريقي في الحرس الوطني لبوفوتاتسونا، و٦٠٠ أفريقي، ٤ آلاف ملون، و٧٥٠ هندي في جيش دفاع جنوب أفريقيا، وهناك اتجاه لفرض التجنيد الإجباري على الملونين والهنود مع حلول عام ١٩٨٢، وليس بخاف أن الهدف من وراء تجنيد السود إنما يتمثل في تعويض النقص البشرى في قوات دفاع جنوب أفريقيا من جانب، بالإضافة إلى رغبة حكومة جنوب أفريقيا في أفرقة الحرب مع حركة التحرير الأفريقي عن طريق وضع السود في خط المواجهة لإحداث فوضى لدى كل من سكان جنوب أفريقيا والجماعة الدولية حول طبيعة الصراع القائم [1].

وفضلا عما تقدم فإن حكومة جنوب أفريقيا راحت تجند النسوة البيض في الأعمال الخدميه بالجيش، ووضعت برنامجا لتدريب التلاميذ البيض على

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

Newsweek, International Newsmagazine, (New York: Newsweek, Inc.), No. 39 , Sept. 29, 1980, , P. 14.

وأنظر أيضا:

International Defence & Aid Fund, op cit., Pp. 39 – 42.

حمل واستخدام السلاح، كما انتشرت مبيعات السلاح للمدنيين البيض ففي منتصف عام ١٩٧٥ منحت لهم تراخيص شراء نحو ٢٢٥ر٠٣٥ر٢ بندقية أي بمعدل بندقية لكل ٤ أفراد [١].

ورغم هذا التحول في حجم الجيش وفي تركيبة، الاثنى إلا أنه يلاحظ أن معظم قيادات الجيش فضلا عن القوات الدائمة من الأفريكانرز ففي عام ١٩٧٥ كان الأفريكانرز يشكلون ٨٥% من القوات البرية الدائمة و٧٥% من القوات الجوية الدائمة و٥٠% من القوات البحرية[٢].

ورغم فرض التجنيد الإجباري لمدة عامين على كل الذكور البيض إلا أن هذا الإجراء لم يفلح في جذب المتحدثين بالإنجليزية إلى الانخراط في الجيش كضباط أو كمتطوعين رغم جهود حكومة الحزب الوطني في حثهم على ذلك، وإذا كان ذلك يرجع في جانب منه إلى انخفاض مرتبات الجيش إذا قورنت بالدخول التي يتحصل عليها هؤلاء من العمل في المشروعات الخاصة، إلا أنه يرجع في جانب آخر منه إلى عدم رغبة هؤلاء في المخاطرة بحياتهم في الصراع الدائر في البلاد[٣].

وطالما أن جيش جنوب أفريقيا قد نما عددا وتسليحا فقد كان من الضروري أن يبدأ هذا الجيش في القيام بمهامه على الحدود كما كان من الضروري أن تتغير علاقات القوى بين الجيش والبوليس وقد بدأ هذا التحول عندما حلت قوات الجيش محل قوات البوليس في شمالي ناميبيا عام ١٩٧٣ وعندما حلت محلها في روديسيا عام ١٩٧٥ [٤] وعندما توغلت قوات جيش جنوب أفريقيا في أراضى أنجولا عام ١٩٧٥ – ١٩٧٦ للمشاركة في الحرب الأهلية الدائرة فيها إلى جانب قوات فنلا ويونيتا وحينما راحت

---

(1) Cynthia H. Enole, op cit., P. 26.
(2) Ibid., P. 23 .
(3) Idem.,
(4) International Devence & Aid Fund, op cit., P. 46

القوات الجوية لجنوب أفريقيا تقوم بغارات جوية مكثفة على جنوبي أنجــولا منذ منتصف السبعينيات لضرب قواعد ثوار سوابو في المنطقة(١).

وقد توج هذا التحول بتغير في العلاقة بين الجيش والبوليس حيث أخــذ دور الجيش يتنامى في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا فمنذ تولى بوتا رئاســة الوزارة عام ١٩٧٨ – خلفا لفورستر الذي استقال وهو ومــساعده الأيمــن الجنرال فان دن بيرغ نظرا لثبوت تورطهما في فضيحة وزارة الأعــلام – فإنه حرص على تأكيد دور ومكانة الجيش – خاصة وأنه ظل يتــولى وزارة الدفاع لمدة تزيد على عشرة أعوام متصلة قبل توليه منصب رئيس الوزراء – فقام بحل مكتب أمن الدولة، وقام بتحويل اختصاصاته إلــى إدارة الأمــن القومي DONS بعد تقليص هذه الاختصاصات، وفى نفس الوقت فإنه اتجه إلى تعزيز مكانة ودور إدارة المخابرات العسكرية DMI والتي كانت علــى عداء مع مكتب أمن الدولة ثم وضع الإدارتين تحت قيادته هــو والجنــرال مالان – قائد قوات دفاع جنوب أفريقيا – والمستر كوبى كواتسى نائب وزير الدفاع والأمن القومي(٢).

وهكذا تقلص دور البوليس الذي اتجه ليمارس مهامه في الداخل لقمــع المعارضة الأفريقية في حين بدأ الجيش يمارس مهامه على حدود البلاد وفى الدول والأقاليم الأفريقية المجاورة بهدف قمع حرب العصابات التي تقوم بها حركة التحرير الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا.

ومما لا شك فيه أن مثل هذا التحول – الذي راح الجــيش يحتــل فيــه مركزا مسيطرا في الحياة السياسية لجنوب أفريقيا ودورا رئيسيا في الحفــاظ

---

(1) Kenneth W. Grundy. "The Assignement of South Afica Armed Forces Abroad, 1912 – 1976" in Journal Of African Studies, (Berkeley: University of California Press), vol. 5, Nc. 4 Winter 1978, Pp. 408 – 411.

(2) Michael Spicer, op cit., P. 34.

على النظام السياسي الأبيض – إنما يشير إلى تزايد حدة الصراع بين النظام السياسي وحركة التحرير الوطني الأفريقي من جانب، وإلى اضطرار النظام إلى الاعتراف بأن حركة التحرير ليست مجموعة من المجرمين أو الخارجين على القانون كما كان ينظر إليها في السابق من جانب آخر، كما يشير إلى دخول جنوب أفريقيا إلى مرحلة جديدة يمكن أن توصف بها بأنها دولة عسكرية – بوليسية من جانب ثالث.

المبحث الثاني

أدوات وأساليب حركة التحرير الأفريقي في المواجهة:

في مواجهة أدوات وأساليب الإكراه التي يستخدمها النظام للحفاظ على الوضع الراهن وقمع حركة التحرير الأفريقي وقواها الاجتماعية المساندة لها فإن حركة التحرير الأفريقي طورت لنفسها أدوات وأساليب للتحرير واتجهت إلى استخدامها في عملية المواجهة مع النظام.

ولن نتعرض هنا للأدوات والأساليب التي يستخدمها كل فصيل من فصائل حركة التحرير على حدة، طالما أن هذه الأدوات والأساليب التي تستخدمها كل فصائل حركة التحرير تخدم في النهاية عملية المواجهة مع النظام، وطالما أن القوى الاجتماعية المساندة لحركة التحرير في الداخل راحت هي الأخرى تطور لنفسها أدوات وأساليب للمواجهة مع النظام، أحيانا ما تظهر علاقتها المباشرة بحركة التحرير وغالبا ما لا تظهر مثل العلاقة مراعاة لمقتضيات الأمن والسلامة في المواجهة مع النظام.

ويمكن القول إجمالا بأن أدوات وأساليب التحرير التي تستخدمها حركة التحرير الأفريقي تنقسم إلى أدوات وأساليب سلمية غير مباشرة وعلنية في الداخل وأدوات وأساليب عنيفة مباشرة وسرية تستخدمها حركة التحرير من المنفى.

المطلب الأول: أدوات وأساليب التحرير السلمية:

يمكن أن نعرض وبإيجاز لأهم هذه الأدوات والأساليب فيما يلي:

أولا: أجهزة الأعلام:

تواجه حركة التحرير الوطني الأفريقي حملة إعلامية ضارية من جانب حكومة جنوب أفريقيا في الداخل والخارج وهي حملة تمـول جيـدا ويـتم تنسيقها في إطار إدارة حكومية ذات خبرة كبيـرة، ولعـل فـضيحة وزارة الإعلام السابق الإشارة إليها تؤكد ذلك[١] ونتيجة لما تقدم فإنـه بـات علـى حركة التحرير أن تواجه هذه الحملة الإعلامية بإعلام مضاد لا يتوقف عنـد حد تصحيح أو تغيير المغالطات التي تبثها أجهزة إعلام النظام حول حركـة التحرير، وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك ليحقق عملية الاتصال المـستمر بـين كافة فروع الحركة من جانب وبين كافة مؤيديها من جانب آخـر ولينـشر مبادئ وأهداف الحركة بين الجماهير سعيا إلى إقناعها بالانـضمام للحركـة وفضلا عما تقدم فإن أجهزة إعلام حركة التحرير لها دور هـام فـي رفـع معنويات المؤيدين والمتعاطفين مع الحركة وفي خفض معنويـات المؤيـدين والمساندين للنظام، وإذا كان العمل الإعلامي ليس هو المهمة الأولى لحركة التحرير وليس هو الشكل الرئيسي للنضال ضد العـدو إلا أنـه يعـد أحـد الأولويات التي يجب على الحركة أن توليه اهتمامها، كما أنـه يعـد جـزءا حيويا من عملية التحرير، ذلك أن حركة التحرير في حاجة إلى أداة دعائيـة قوية قبل وبعد قهر العدو طالما أن العملية التعليمية الثورية تشكل جزءا من نضال حركة التحرير وعليه فإنه يجب تهيئة عقول الشعب بـصورة تجعلـه يشارك في النضال ويصبح مستعدا للعيش في مجتمع جديد بقيم واتجاهـات مختلفة [٢].

---

(1) أنظر الباب الثالث: هامش رقم (١) ص ٢٠٥ .

(2) Chenhamo C. Chimutengwende, op cit., P. 54 – 56 .

وفى المرحلة السابقة على حظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية – قبل عام ١٩٦٠ – فإنه سمح لحركة التحرير بالاتصال بالشعب ديكوادرها ومؤيديها من خلال الاجتماعات العامة ومجموعات النقاش والصحف والمجلات، وأن كان ذلك في ظل رقابة مشددة من البوليس، وقد أصدرت مختلف فصائل حركة التحرير في هذه المرحلة العديد من الصحف والمجلات والنشرات. ففي عام ١٩١٢ أصدر المؤتمر الوطني الأفريقي صحيفة **Abantu - Batho ....** كصحيفة رسمية ناطقة باسمة إلا أنها تعرضت لمصاعب مالية أودت بها عام ١٩٣٥ وفى عام ١٩١٥ أصدرت العصبة الاشتراكية الأممية صحيفة **The International** والتي أصبحت الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا منذ تشكيله عام ١٩٢١ وقد حل محل هذه الصحيفة صحيفة أخرى هي **Umsebenzi** غير أنها توقفت هي الأخرى لأسباب مالية في الثلاثينيات ليحل محلها صحيفة **Inkululeko** منذ أوائل الأربعينيات والتي كان ينشر بها مقالات بلغات سوتو وزولو وتسوانا وأكهوزا وفندا وشانجان وقد توقفت هذه عن الصدور عقب حل الحزب الشيوعي أوائل الخمسينيات(١).

وقد ظل المؤتمر الوطني الأفريقي منذ الثلاثينيات يصدر العديد من القرارات حول أهمية إصدار صحيفة رسمية ناطقة، باسمة، إلا أنه ظل عاجزا عن توفير التمويل اللازم لذلك، نتيجة لتقاعس رجال الأعمال الأفريقيين عن توفير مثل هذا التمويل، بالإضافة إلى انخفاض دخول القراء الأفريقيين، وانتشار الأمية بينهم، والحاجة إلى إصدار مثل هذه الصحيفة بالعديد من اللهجات الأفريقية، فضلا عن العقبات العديدة التي وضعتها الحكومة والتي حالت دون إصدار مثل هذه الصحيفة، وفى عام ١٩٥٤ قامت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأفريقي بتشكيل لجنة لدراسة الموضوع وبحث مسألة تسجيل صحيفة

---

(1) A. Lerumo, op cit., P. 37 , 41, 77 & 79.

المؤتمر في الكيب Lnyaniso كصحيفة رسمية له إلا أن مثل هـذا الأمـر لـم يتحقق رغم الوصف الذي أطلق على الصحيفة عام ١٩٥٥ كنشرة وطنية [١].

وهكذا وبدلا من إنشاء صحيفة وطنية واحدة تكـون متحـدثا رسـميا باسـم المؤتمر فإن الأفريقيين أصدروا أكثر من ١٢ صحيفة ونشرة مختلفة خـلال نفـس الفترة ومعظم النشرات كان يطبع على الاستنسل وبعضها لم يكن يـصدر بـصفه دوريـة ومنهـا Modisa Umalusi وكانـت تـصدر دون تـاريخ و ..... Congress Voice – والتي أطلق عليها اسـم النـشرة الرسـمية للمـؤتمر – وكانت على درجة كبيرة من الأهمية في تعبئة الجماهير خـلال عـامي ١٩٥٥ و ١٩٥٩ . وقد أصدر المؤتمر في ترانـسفال صـحيفة Sechaba وكانـت تهـتم بالمسائل التنظيمية والتعليق على اجتماعات المؤتمر كما أصدر المؤتمر في ناتـال صحيفة Afrika بالإضـافة إلـى Mayibue I Afrika والتـي بـدأت فـي الصدور منذ منتصف عام ١٩٥٥ وفى فبراير من نفس العام أصدر المـؤتمر فـي ناتال بالتعاون مع المؤتمر الهنـدي لناتـال صـحيفة Call باعتبارهـا صـحيفة "شهرية تقدمية مستقلة"، كذلك أصدرت عصبة شباب المؤتمر العديد من الـصحف في الخمسينيات ومنهـا Bantu Education Boycott Bulletin لمعارضـة قانون تعليم البانتو وAfrika كجريدة غير مساومة للـشباب الأفريقـي، وأصـدر فرع العصبة في ترانسفال صحيفة African Lidestar كمتحدث رسمي باسـم الفرع، علـى أن الأفريكانـست فـي نفـس الفـرع أصـدروا صـحيفة The Africanist والتي راحت تكيل الهجوم للصحيفة الأولى ثـم أصـبحت وحتـى أوائل الستينيات الصحيفة الرسمية لمؤتمر الوحدة الأفريقية [٢].

إن تنوع هذه الصحف والنشرات وتعددها يعكس إلى حد كبير تنـوع الآراء والاختلافات داخل المؤتمر الوطني الأفريقي .

---

(1) Thomas Karis & Gail M. Gerhart, op cit., vol. 3, P. 45.
(2) Ibid., pp. 45 – 46 .

وبعد حظر نشاط الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا وحلة ثم إعادة تشكيله في عام ١٩٥٣ فإنه أصدر في جوهانسبرج منذ أكتوبر ١٩٥٩ صحيفه سرية تحمل اسم **The African Communist** وأخذ يوزعها كمنشور سرى على الجماهير في كل المناطق الصناعية الرئيسية في البلاد[١] ومنذ أوائل الستينيات أصبحت هذه الصحيفة تصدر من لندن كصحيفة رسمية للحزب ربع سنوية ثم أصبحت تطبع في ألمانيا الشرقية منذ أوائل السبعينيات وإن ظلت تصدر من لندن [٢] وفى يوليو عام ١٩٧١ فإن الحزب أصدر في داخل البلاد صحيفة سرية توزع بالداخل تحمل اسم: **Inkululeko- Freedom**[٣].

وعقب حظر نشاط المؤتمر الوطني الأفريقي عام ١٩٦٠ فإن مكتبه في القاهرة أصدر نشرة تحمل اسم ..... **South African Freedom News** منذ عام ١٩٦٢ وظلت تصدر بغير انتظام وقد طبعت بعض أعدادها في مطبعة الهنا بالقاهرة، في حين أن معظم الأعداد صدرت على الاستنسل من مكتب المؤتمر بمقر الجمعية الأفريقية بالقاهرة وقد استمرت النشرة في الصدور حتى عام ١٩٦٩ ثم توقفت لأسباب غير معروفة[٤] وربما يرجع ذلك إلى رغبة المؤتمر في توحيد الصحف الصادرة عنه حيث أن مجلة **Sechaba** قد بدأت في الصدور عن المؤتمر منذ عام ١٩٦٧ كصحيفة رسمية للمؤتمر وقد ظلت هذه المجلة تصدر شهرية من مقر المؤتمر في دار السلام، وإن كانت تطبع في ألمانيا الشرقية ثم تحولت لتصبح ربع سنوية في أعوام ٧٦ و ٧٧ و ١٩٧٨ وإن عادت لتصدر شهريا منذ أوائل عام ١٩٧٩.[٥]

---

(1) A. Lerumo, op cit., P. 105 .

(2) تحقق الباحث من ذلك من خلال الأعداد المتوافرة لديه من الصحيفة .

(3) A. Lerumo, op cit., P. 100.

(4) تحقق الباحث من ذلك من خلال الأعداد المتوافرة لديه من هذه النشرات .

(5) تحقق الباحث من ذلك من خلال الأعداد المتوافرة لديه من هذه المجلة .

أما مؤتمر الوحدة الأفريقية فإنه أصدر عقب حظر نشاطه عام ١٩٦٠ صحيفة **Black Star** وصدر أول عدد منها في مايو ١٩٦٣ من لندن ولكنها لم تستمر طويلا ليحل محلها مجلة... **Azania News** عام ١٩٦٦ كصحيفة رسمية للمؤتمر، وقد ظلت هذه المجلة تصدر نصف شهرية منذ إصدارها في لوزاكا ثم أصبحت تصدر من دار السلام منذ أوائل السبعينيات، كذلك فإن مكتب المؤتمر في القاهرة قد استمر منذ عام ١٩٦٤ في إصدار نشرة بالاستنسل تحمل اسم .. **Pan Africanist News & Views** (١).

ولم تقف فصائل حركة التحرير الأفريقي عند حد إصدار صحف رسمية تعبر عن آرائها وتسعى لجذب تأييد الرأي العام العالمي لصفوفها وتبصيره بأبعاد قضيتها، ولكنها اتجهت كذلك إلى توصيل مطبوعاتها سرا لجماهير الشعب في الداخل وإزاء الصعوبات التي واجهتها في تحقيق ذلك فإنها لجأت إلى الاعتماد على تنظيمات الداخل مثل نقابات العمال واتحادات الطلبة وغيرها من المنظمات الوطنية لتوصيل فكرها ونشاطاتها إلى الجماهير وأصبحت هذه المنظمات تشكل القنوات الرئيسية التي تتدفق من خلالها المعلومات إلى الشعب طالما أن العديد من قيادات هذه المنظمات هم في نفس الوقت أعضاء في حركة التحرير(٢).

ويشكل اتحاد الصحفيين السود **BJU** والذي تكون في الداخل منذ عام ١٩٧٤ أحد القنوات الإعلامية الرئيسية لحركة التحرير، وقد عقد هذا الاتحاد مؤتمره السنوي الثالث في سويتو في الفترة من ٣١ يوليو – أغسطس عام ١٩٧٦ وحضره نحو ١٣٠ مندوبا من مختلف أنحاء جنوب أفريقيا بما فيهم ممثلين عن مؤتمر الشعب الأسود ومنظمة طلبة جنوب أفريقيا وقد طالب

---

(1) تحقق الباحث من ذلك من خلال الأعداد المتوافرة لديه من صحف ومجلات ونشرات صادرة عن المؤتمر.

(2) Chenhamo C. Chimutengwende, op cit., Pp. 55- 56

المتحدثون بالالتزام بقضية الانعتاق الأفريقي، وطالب رئـيس الاتحـاد بالوحـدة والالتزام الكامل بالنضال، كما وافق المؤتمر على قرار يـنص علـى أن "التحـام الصفوف هو أمر ضروري لتحقيق المثل الأفريقي المتمثل في خلق مجتمع غيـر عنصري يختفي فيه استغلال الإنسان للإنسان نهائيا"، وقد بدأ الاتحاد في إصـدار نشرة تحمل اسـمه هـدفها "نـشر المعلومـات الـصادقة للجمـاهير المـستغلة والمضطهدة".(١)

ولم تكتف حركة التحرير الأفريقي بالاعتماد علـى صـحفها فـي الخـارج وتنظيمات الداخل، وإنما لجأت كذلك إلى استخدام الإذاعات الأفريقية مثـل إذاعـة تنزانيا وزامبيا والقاهرة والجزائر والكونغو وغيرها بهدف إعـلام الـشعب فـي الداخل بمدى التقدم في النضال وطريقة الانضمام والمساهمة في كفـاح التحريـر وتحليل التطورات السياسية ونقد وتفنيد الدعاية المعادية وهى بذلك تسهم في رفـع معنويات الشعب في الـداخل وتجعلـه مـستعدا لتقبـل التـضحيات فـي كفـاح التحرير(٢).

ثانيا: التنظيمات العمالية:

للعمال الأفريقيين في جنوب أفريقيا تاريخ طويل في الحركة العماليـة يمتـد إلى ما يزيد عن نصف قرن فقد أنشأ كادالى اتحـاد عمـال الـصناعة والتجـارة ICWU عام ١٩١٨ والذي بلغ عدد أعضائه عام ١٩٢٨ نحو ٢٠٠ ألف عامـل، على أن الضعف التنظيمي للاتحاد فضلا عن المشكلات السياسية التـي اعتملـت داخله ثم سوء الإدارة المالية، وقد أودى بالاتحاد مع مطلع الثلاثينيـات (٣) وحلـت

---

(1) Ibid., P. 53.
(2) Ibid., P. 57.

(3) لمزيد من التفصيل عن تاريخ الحركة العمالية الأفريقية أنظر: -
John Philips, "The South African Wobblies: The Origins of Industrial Unions in South Africa", in UFAHAMU The Journal of the African Activist Association, (Los Angeles: African Studies Center), Vol. VIII, No. 3, 1978, Pp. 122 – 131 .

محل الاتحاد اتحادات أخرى لكنها كانت ضعيفة تنظيميا وعدديا، وبحلول عام ١٩٤٥ فإن مجلس نقابات العمال غير الأوربيين CNETU كان ينتسب إليه ١١٩ نقابة عمالية تضم في عضويتها نحو ١٥٨ ألف عامل(١).

وفى منتصف السبعينيات فإن النقابات العمالية الأفريقية لم تعد تضم في عضويتها إلا أقل من نصف العدد السابق وهو عدد لا يزيد عن ١% من القوى العاملة الأفريقية، ويرجع السبب في ذلك إلى سياسة التفرقة العنصرية سواء من خلال القوانين أو من خلال الممارسة والتي تبناها نظام الأقلية البيضاء، وبصفة خاصة استخدام وسائل القمع ضد الأفريقيين الذين ينضمون إلى الحركة النقابية العمالية، فمع وصول الحزب الوطني للسلطة عام ١٩٤٨ فإنه استصدر قانون عمالة البانتو في عام ١٩٥٣ وهو القانون الذي ألغى صفة العامل بالنسبة للعمال الأفريقيين، ورغم أن النقابات العمالية الأفريقية لم تحظر، إلا أنه لم يعد لها حق التسجيل كنقابة عمالية كما لم يعد من حق الأفريقيين الانضمام إلى النقابات المسجلة وبالتالي فقدوا حقهم في استخدام النقابات كأداة للمساومة الجماعية على عكس ما هو حاصل بالنسبة للعمال المنتمين للجماعات العرقية الأخرى(٢).

وبموجب هذا القانون كذلك سمح للعمال الأفريقيين بالتمثيل المباشر على مستوى المصنع والشركة وعلى المستويات الأخرى من خلال المسئولين البيض في وزارة العمل، وقد حظر القانون الإضرابات وكافة أشكال الاحتجاج العمالي من جانب الأفريقيين وترك مهمة تسوية منازعاتهم العمالية في يد المسئولين الحكوميين(٣).

ورغم أن الهدف من هذا القانون كان يتمثل في القضاء التام على النقابات العمالية الأفريقية إلا أن مثل هذا الهدف لم يتحقق فمنذ هذا التاريخ تشكلت العديد من النقابات والاتحادات العمالية نعرض لأهمها فيما يلي:

---

(1) David Davis, op cit., P. 31.
(2) Ibid., Pp. 31 – 32 .
(3) Ibid., P. 32.

١- مؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا S A C T U

وقد تشكل في مارس عام ١٩٥٥ بهدف توحيد جهود النقابات العمالية الأفريقية وغيرها من النقابات الصغيرة المسجلة - بلغت ١٤ نقابة - والتي لم تقبل في عضوية TUCSA ومن خلال هذا المؤتمر حدثت مساعي لتدعيم وتنسيق جهود النقابات العمالية غير العنصرية(١).

وعلى عكس التنظيمات العمالية الأخرى في جنوب أفريقيا فإن المؤتمر أعلن فور تشكيله عن خطة السياسي علانية، حين أكد أن هدفه من "تنظيم جماهير العمال من اجل أجور أفضل وظروف حياتيه وعمالية أفضل إنما يرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال من أجل الحقوق السياسية والتحرير من القوانين والممارسات القمعية ويترتب على ذلك أن نضال العمال من أجل الحقوق الاقتصادية دون اشتراكهم في النضال العام من أجل التحرير السياسي من شأنه أن يدين الحركة العمالية بعدم الفعالية وخيانة مصالح العمال"(٢) وانطلاقا من ذلك فإن المؤتمر تعاون مع تحالف المؤتمر ووقع ميثاق الحرية لجنوب أفريقيا عام ١٩٥٥ مع المؤتمر الوطني الأفريقي.

وفي عام ١٩٦١ فإن ٤٦ نقابة عمالية تضم في صفوفها ٥٣٫٢٢٣ عامل كانت منضمة إلى المؤتمر وكان معظم هؤلاء العمال من الأفريقيين(٣) على انه ونتيجة للخط السياسي للمؤتمر فضلا عن نمو نشاطاته بين العمال الأفريقيين بخاصة، فإن قيادات المؤتمر تعرضت لعمليات قمع متتالية من النظام انتهت بحظر نشاط كل قياداته مع حلول عام ١٩٦٧ واضطرار بعضها إلى اللجوء للمنفى في لندن حيث تحول المؤتمر إلى منظمة عمالية سرية (٤)، ومنذ أوائل السبعينيات انضم المؤتمر إلى عضوية الاتحاد الفيدرالي العمالي لنقابات العمال

---

(1) South Africa: Black Labour.. op. cit. P. 93.
(2) Ibid., P. 94.
(3) Ibid., P. 93 .
(4) David Davis, op cit., P. 33

ذو التوجيه الاشتراكي كما اعترفت منظمة العمل الدولية به في عام ١٩٧٣ باعتباره "الممثل الوحيد لعمال لجنوب أفريقيا"، ومازال المؤتمر على علاقة وطيدة بالمؤتمر الوطني الأفريقي(١).

٢- الاتحاد الفيدرالي لنقابات العمال الأفريقية الحرة: FOFATUSA

عقب نشأة SACTU فإن خمس نقابات أفريقية رفضت الانضمام إليه بدعوى انغماسه في المسائل السياسية أكثر من اهتمامه بالمسائل العمالية وقامت هذه النقابات وعدد آخر ضئيل من النقابات السوداء بتشكيل الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٥٩ الذي حافظ على علاقات وطيدة مع TUCSA (٢) وقد انتسب الاتحاد إلى الاتحاد الكونفدرالي الدولي لنقابات العمال الحرة ICFTU ذو التوجه الغربي وحصل منه على مساعدات مالية، ورغم مزاعم الاتحاد بابتعاده عن المسائل السياسية إلا أنه كان على علاقة وثيقة مع مؤتمر الوحدة الأفريقية كما أن رئيسه حوكم في الستينيات بتهمة اشتراكه في نشاطات مؤتمر الوحدة الأفريقية (٣).

وقد بلغ عدد النقابات المنضمة للاتحاد عام ١٩٦٢ ٢٠ نقابة أفريقية تضم في عضويتها نحو ٣٦ ألف عامل أفريقي على أنه منذ ذلك التاريخ فإن العديد من النقابات المنضمة للاتحاد بدأت في الانتساب لـ TUCSA الأمر الذي أدى إلى ذبول الاتحاد تدريجيا حتى قرر حل نفسه عام ١٩٦٦ (٤).

وهكذا فمع مطلع السبعينيات كان مؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا SACTU يعمل سرا ومن المنفى في حين أن الاتحاد الفيدرالي لنقابات العمال الأفريقية الحرة FOFATUSA قد حل نفسه، ونتيجة لذلك اتجهت الحركة العمالية الأفريقية إلى تشكيل اتحادات عمالية بديلة فتشكل في فترة السبعينيات

---

(1) Africa Confidential, Vol. 21, No. 3, Jan. 30. 1980, Pp. 3-4
(2) South Africa: Black Labour.. op cit., P. 95.
(3) David Davis, op cit., P. 34.
(4) South Africa: Black Labour... op cit., P. 95.

اتحادين عماليين جديدين هما: اتحاد العمال السود المتحالفين والاتحاد الفيدرالي لنقابات عمال جنوب أفريقيا.

٣- اتحاد العمال السود المتحالفين BAWU [1]:

وقد نشأ في نوفمبر عام ١٩٧٢ كاتحاد عمالي يضم النقابات العمالية الأفريقية والعمال الأفريقيين فقط، ويعتنق الاتحاد "فلسفة وأيديولوجية الوعي الأسود والاعتماد على الذات وتحقيق الذات" وهو يشكل مظلة تنظيمية لكل العمال الأفريقيين على اختلاف أعمالهم ويرفض الاتحاد الربط بين النضال الاقتصادي والنضال السياسي ويعلن أنه يسعى إلى "كسب احترام أرباب العمل والعامة والحكومة وخلق جو يسمح بتعديل قوانين نقابات عمال البانتو والقوانين العمالية والصناعية العنصرية لمصلحة اقتصاد البلاد" وانطلاقا من ذلك يرفض الاتحاد" الأضرار باقتصاديات البلاد عن طريق تنظيم إضرابات غير مشروعة أو التقدم بمطالب غير معقولة تستهدف أغراضا سياسية" وينادى بدلا من ذلك برفع إنتاجية العمال السود من خلال إقامة مراكز تدريب لهم وعقد دورات تدريبية لرفع مستواهم.

ولم ينجح الاتحاد في جذب أي نقابة للانتساب إليه كما أن عدد أعضائه من العمال لم يتجاوز ألف عامل في النصف الثاني من السبعينيات وبالتالي فإن دوره لا يزال ضئيلا ومحدودا في إطار الحركة العمالية الأفريقية.

٤- الاتحاد الفيدرالي لنقابات عمال جنوب أفريقيا FOSATU:

وقد تشكل في إبريل عام ١٩٧٩ وانضمت إليه النقابات العمالية الأفريقية ويبدو أن هذا الاتحاد يمثل التنظيم العلني لمؤتمر النقابات العمالية لجنوب أفريقيا SACTU ذلك أن عضويته مفتوحة لكل النقابات ولكل العمال على اختلاف جماعاتهم العرقية، كما أنه أعلن استقلاله عن كافة تجمعات الحركة العمالية في جنوب أفريقيا، ورفض الانتساب إلى الاتحاد الكونفدرالى الدولي لنقابات العمال

---

(1) David Davis, op cit., Pp. – 38 – 39.

الحرة كما أعلن أنه حر في الانحياز إلى أي حزب سياسي[١]، لذلك لم يكن من الغريب أن تعلن مجلة **Sechaba** - الصحيفة الرسمية للمؤتمر الوطني الأفريقي - في عددها الصادر في أغسطس ١٩٧٩ تأييدها لإنشاء هذا الاتحاد حين تقول "إن العمال راحوا يشكلون نوعا جديدا من التنظيمات يوحد كل العمال السود وتلك القلة من العمال البيض المتعاونة معهم وأن **SACTU** على ضوء ذلك ترحب بإنشاء الاتحاد **FOSATU** وليس هناك من سبب يحول دون أن يعضد كل تنظيم التنظيم الآخر في معارضة الأبارتهيد"[٢].

.. والأمر الذي لا شك فيه أن هذه الاتحادات والنقابات العمالية هي أدوات هامة تستخدمها حركة التحرير في نضال التحرير فرغم القيود التي يفرضها النظام على هذه التنظيمات إلا أنها تنشأ وتمارس نشاطها وتلجأ إلى استخدام أسلوب الإضراب بالمخالفة لأحكام القانون وهي حين تلجأ إلى الإضراب فإنه لا تستخدمه كسلاح فحسب لرفع أجور أو تحسين ظروف العمال الأفريقيين وإنما أيضا كسلاح للمقاومة السياسية ضد نظام حكم الأقلية البيضاء وقد لجأت هذه التنظيمات إلى الإضراب ولا تزال في مناسبات عديدة لا أدل على ذلك من أن عام ١٩٧٥ وحده قد شهر ٦١ إضرابا عماليا أفريقيا عن العمل ألقى البوليس خلالها القبض على ٥٠٣ عامل أفريقي [٣].

وفضلا عما تقدم فإن هذه التنظيمات العمالية لها دور كبير في تدريب العمال الأفريقيين ورفع مهاراتهم تمهيدا لتوليهم الأعمال الماهرة في مرحلة ما بعد التحرير.

---

(1) Africa Confidential, Vol. 20, No. 10, May 9, 1979, p. 5.
(2) Africa Confidential, Vol. 21, No. 3, Jan . 30, 1980, P. 4.
(3) Muriel Horrell & Others, op cit., P. 317.

ثالثا: الكنائس الأفريقية المستقلة:

تشكل هذه الكنائس جزءا من ظاهرة عالمية، ذلك أن نشأتها جاءت كرد فعل من جانب الشعوب المستعمرة تجاه الاستعمار وممارساته القميعة والعنصرية ضد هذه الشعوب تحت ستار الحضارة المسيحية، وقد بدأت هذه الكنائس في الظهور في جنوب أفريقيا أواخر القرن الماضي وارتبطت بنظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية على نحو ما أسلفنا آنفا[1].

وتتكون الكنائس الأفريقية المستقلة من عديد من الكنائس والفرق الأثيوبية والصهيونية والماسونية وقد بلغ عددها عام ١٩٦٠ نحو ٢٠٠ر٢ كنيسة ينتمي إليها نحو ٢١% من السكان الأفريقيين [2].

وقد يتوقع البعض أن يساعد نظام حكم الأقلية البيضاء مثل هذه الكنائس ويؤيدها باعتبار أنها تشكل مظهرا من مظاهر العزل العنصري لكن الذي يحدث هو العكس طالما أن السيادة البيضاء تتطلب السيطرة الكاملة من جانب البيض على من سواهم، في حين أن مثل هذه الكنائس ظلت تشكل عالما مغلقا في وجه البيض، وقد علق على ذلك أحد قيادات هذه الكنائس بقوله أن "الحكومة تشجع العزل عندما ينطوي على الخضوع لا عندما ينطوي على تنمية الإحساس بالكبرياء والفخار بالماضي"[3].

وترتيبا على ما تقدم فإن نظام حكم الأقلية البيضاء يفرض قيودا وإجراءات قمعية ضد هذه الكنائس فهو يدس عملاءه بين صفوفها، كما يحظر على أي كنيسه أفريقية إن تقيم مبنى لها، ويعد باطلا أي عقد زواج يبرمه أي من قساوستها ما لم تعترف به الحكومة، وما لم تكن الكنيسة

---

(1) Clement Tsehloane Keto, op cit., P. 4.
(2) Rev. K. Carstens, op cit., P. 8.
(3) Idem.

مسجلة، وقد أصبح مثل هذا الاعتراف فضلا عن قبول تسجيل الكنائس الأفريقية أمرا نادر الحدوث (١).

ونتيجة لمثل هذه الإجراءات فضلا عن عدم ثقة زعامات هذه الكنائس في البيض، فإن عددا من هؤلاء الزعامات انغمس في العمل السياسي بل أنه بعضهم احتل أدوارا بارزة في التنظيمات السياسية لحركة التحرير الوطني الأفريقي على نحو ما رأينا في زعامة المؤتمر الوطني الأفريقي في حين إن البعض الآخر منهم تعرض للاعتقال والسجن لنشاطاته السياسية، وهكذا فإن لهذه الكنائس دورا يعتد به في نضال التحرير خاصة وأنها باتت تشكل أداة هامة في تحقيق التعاون والوحدة بين الجماعة الأفريقية عن فضلاً دورها البارز في تنمية الشعور بالاعتماد على الذات (٢).

رابعا: منظمة طلبة جنوب أفريقيا S A S O :

جاءت نشأة هذه المنظمة تتويجا لحالة الاستياء التي انتشرت بين صفوف طلاب الجامعات السود تجاه الاتحاد الوطني لطلبة جنوب أفريقيا N U S A S وبعد مرحلة شهدت انتكاسه العمل الطلابي الأفريقي امتدت طوال فترة الستينيات.

فمنذ مذبحة شاربفيل عام ١٩٦٠ وحظر تنظيمات حركة التحرير الوطني الأفريقي تشكلت العديد من التنظيمات الطلابية الأفريقية فنشأ اتحاد طلاب ديربان، واتحاد طلاب شبه جزيرة الكيب، وقد اندمجا معا ليشكلا المنظمة الطلابية الوطنية التقدمية P N S O الموالية لحركة الوحدة(٣)، كما نشأت الرابطة الطلابية الأفريقية A S A الموالية للمؤتمر الوطني الأفريقي، وتشكل اتحاد الطلاب الأفريقيين لجنوب أفريقيا A S U S A الموالى

---

(1) Leo Kuper, An African Bourgeoisie..op cit., Pp. 205 – 206.
(2) Rve. K. Carstens, op cit., P. 9.
(3) Hendrik W. Van Der Merwe & Others (eds.), African Perspectives on South Africa.. op cit., P. 281 .

لمؤتمر الوحدة الأفريقية، على أن أيا من هذه التنظيمات لم يعيش طويلا فقد واجهتها الحكومة بالعنف طالما أنها أعلنت عن ولائها لتنظيمات حركة التحرير المحظورة كذلك فإن سلطات الجامعات وقفت منها موقفا عدائيا، فضلاً عن أن هذه التنظيمات لم تكن متعاونة مع بعضها كما باءت محاولات دمجها بالفشل(١).

ومنذ عام ١٩٦٣ فإن الطلبة الأفريقيين بدءوا يعبرون عن استيائهم تجاه سياسة ونشاطات الاتحاد الوطني لطلبة جنوب أفريقيا وقد نما هذا الاستياء وانتهى بخروجهم على الاتحاد تحت زعامة ستيف بيكو وتشكيلهم لمنظمة طلبة جنوب أفريقيا S A S O منذ يوليو ١٩٦٩ (٢).

وقد أعلنت منظمة طلبة جنوب أفريقيا منذ نشأتها أنها تنظم طلابي مفتوح العضوية لكل الطلبة على اختلاف جماعاتهم العرقية وأكدت التزامها بخط سياسي يتمثل في تحرير الرجل الأسود من الاضطهاد النفسي عن طريق تخليصه من مركب النقص الذي يحس به داخله، وتحريره كذلك من الاضطهاد البدني الواقع عليه من جزاء معيشته في مجتمع أبيض عنصري لكنها أكدت أيضا على أن "جنوب أفريقيا هي الدولة التي نعيش فيها ويجب أن يعيش فيها الجميع بيضا وسودا" (٣).

وقد أخذت المنظمة تروج لفكر جديد يستند إلى فلسفة الوعي الأسود كما لجأت إلى استخدام أسلوب المظاهرات والإضرابات الطلابية سبيلا للتبشير لفكرها ونشر مبادئها وتحقيق أهدافها فقد جاء في تقرير لجنة شكلتها الحكومة لتقصي الحقائق عن الاضطرابات في جامعة الشمال عام ١٩٧٦ أن

---

(1) Idem .

وأنظر أيضا: **Gail M. M. Gerhart, op cit., P. 257**

(2) Ibid., P. 261.

(3) أنظر بيان سياسة المنظمة في:

Hendrik W. Van der Merwe & Others, op cit., Pp. 99 – 100.

المنظمة وراء هذه الاضطرابات، وذهبت اللجنة إلى حد اتهام قادة المنظمة بأنهم يثيرون الكراهية ضد البيض وأنهم يروجون للثورة المسلحة وأضاف التقرير أن المنظمة ليست منظمة طلابية لأن عضويتها مفتوحة لأي شخص كما أنها تتبنى خطا سياسيا شاملا أبعد من مقتضيات تنظيم طلابي(١).

ومن خلال ممارساتها لأنشطتها فقد تطور فكر المنظمة وبدأ ينحو منحى ثوريا، ففي المؤتمر السنوي للمنظمة الذي عقد في يوليو ١٩٧٦ أعلن رئيس المنظمة أن حكومة جنوب أفريقيا تسعى إلى تقوية الطبقة الوسطى بين السود بهدف الحفاظ على الوضع القائم في البلاد ومن ثم يتعين على السود ألا يروا نضالهم في إطار المصالح اللونية فحسب ولكن أيضا في إطار من المصالح الطبقية (٢).

ونتيجة لانتشار فكر المنظمة وتزايد حجم إتباعها وتكثيفها لنشاطاتها فضلا عن دورها البارز في تشكيل مؤتمر الشعب الأسود فإن الحكومة لجأت إلى إرهاب زعماتها وأتباعها فقامت في أواخر عام ١٩٧٦ باعتقال كل أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة كما أغار البوليس على مكاتب المنظمة ومنازل أعضائها واعتقل العديد منهم (٣) وقد توجت الحكومة إجراءاتها القمعية هذه بحظر نشاط المنظمة في أكتوبر ١٩٧٧ (٤).

---

(1) Muriel Horrell & Others, op cit., Pp. 370 – 371
(2) Ibid., P. 374.
(3) Idem.
(4) Colin Legum (ed.) Africa Contemporary Record, 1977 / 78 op cit., P. B. 865.

خامسا: حركة التحرير الثقافي الوطني Inkatha:

نشأت هذه الحركة والمعروفة لدى الزولو باسم **Inkatha** في عام ١٩٢٨ على يد الملك سولومون ملك زولو بهدف تحقيق الوحدة الثقافية بين الزولو والحفاظ على قيمهم الثقافية (١).

وقد تم إعادة بعث هذه الحركة مرة أخرى على يد جاتشا بوتهليزى رئيس وزراء كوازولو ففي مارس عام ١٩٧٥ عقد مؤتمر تأسيسي للحركة انتهى إلى إعلان قيام الحركة رسميا وانتخاب بوتهليزى كأول رئيس لها ليتولى قيادة لجنة مركزية تتكون من ٢٥ عضوا(٢).

وتنص المادة الأولى من دستور الحركة على أن **Inkatha** "حركة ثقافية" على اعتبار أن الأفريقيين لا يسعون لتحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض ومن الاستعمار الجديد والسيطرة الثقافية من جانب البيض فحسب ولكنهم يسعون كذلك لتحرير أنفسهم من "العقلية البيضاء" أو "عقلية المستعمر"(٣).

وترتيبا على ما تقدم فإن الحركة ليست حزبا سياسيا بل هي ترفض مفهوم الحزبية على إطلاقه، فهي ترى أن النظام السياسي الغربي القائم على التعدد الحزبي لا يصلح لجنوب أفريقيا لأن الأفريقيين فقدوا الثقة في النظم الديمقراطية الغربية، والتي انتهت في التطبيق إلى الحفاظ على المركز المتفوق للبيض وسيطرتهم على السود، وبنفس القدر فإن الحركة ترفض نظام الحزب الواحد، وتؤمن بضرورة تمثيل مختلف قطاعات المجتمع في الحركة الوطنية، كذلك فإنها تؤكد على أنها ليست حركة قبلية طالما أن

---

(1) Sibusiso Bengu, "National Cultural Liberation Movement (Inkatha)", in Henddik W. Van der Merwe & Others, op cit., P. 490.
(2) Idem.
(3) Ibid., Pp. 490 – 491.

الثقافة مفهوم يتجاوز الروابط القبلية، وتذهب إلى أنه ليس هناك من سبب يحول دون ترابط الثقافات الفرعية الأفريقية في إطار شامل سواء كان ذلك على المستوى القاري أو شبه القاري أو على المستوى الإقليمي[١].

وتمشيا مع المقولات السابقة فإن الحركة قامت في يوليو ١٩٧٩ بتعديل دستورها – والذي كان يقصر عضوية الحركة على الزولو فقط – فألغت منه كل النصوص التي كانت تشير إلى أن الحركة هي حركة للزولو وفتحت باب العضوية في الحركة لكل السود كما فتحت المجال أمام تولي غير الزولو للمناصب القيادية في الحركة[٢].

وقد بلغت عضوية الحركة في أواخر السبعينيات نحو ٢٠٠ ألف عضو ورغم مزاعم الحركة بأنها ليست حزبا سياسيا، إلا أن واقع الحال يشير إلى غير ذلك طالما أنها تتبنى أهداف سياسية فهي تعلن أن أحد أهدافها يتمثل في النضال لتحرير وتوحيد الجنوب الأفريقي وتحقيق الوحدة الأفريقية، كما أنها كانت عضوا مؤسسا للتحالف الأسود لجنوب أفريقيا التي نشأ في يناير ١٩٧٨، ثم أنها تعتنق أسلوب التعاون مع نظام حكم الأقلية البيضاء بهدف التوصل إلى تسوية داخلية سلمية، وفضلا عما تقدم فإنها تؤيد استمرار الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا، وإن أعلنت تأييدها لمبادئ المؤتمر الوطني الأفريقي[٣].

ورغم اتهام مصادر المؤتمر الوطني الأفريقي لجاتشا بوتهليزى بالعمالة لنظام الحكم القائم فقد تم اتصال بين جاتشا بوتهليزى وأوليفر تامبو رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي في أكتوبر ١٩٧٩ حين عقد لقاء بينهما في لندن "صرح بوتهليزى بعده أن كلا التنظيمين – **Inkatha** والمؤتمر الوطنى

---

(1) Ibid., Pp. 491 – 492.

(2) Weekly News Briefing, (London: ANC Office), No. 28, Second- Week, July, Vol. 3, 1979, P. 30.

(3) Idem.

الأفريقي" – "قد قبل كل منهما دور الأخر وشرعيته في النضال" وإذا كانت مصادر المؤتمر الوطني الأفريقي قد أنكرت حدوث مثل هذا اللقاء، إلا أنها أشارت إلى أنه يتعين على المؤتمر أن "يستخدم كل الأساليب والأدوات لتحقيق أغراضه سواء كانت شرعية أو غير شرعية" طالما أن مهمة المؤتمر" وكل القوى الوطنية الأخرى في جنوب أفريقيا" تتمثل في رفع مستوى الوعي وتنظيم النشاط السياسي" من خلال الإضرابات والمظاهرات والالتماسات وغيرها من أشكال العمل الجماهيري" وإن ظل الكفاح المسلح يمثل الإدارة الرئيسية للنضال(١).

وبصرف النظر عن حدوث مثل اللقاء من عدمه فمما لا شك فيه أن تصريحات المؤتمر الوطني الأفريقي تؤكد استعانة المؤتمر بمثل هذه التنظيمات في الداخل للقيام بالنشاط السياسي العلني بين الجماهير واستخدامها للترويج لمبادئه.

المطلب الثاني: أدوات وأساليب التحرير العنيفة:

لجأت حركة التحرير الأفريقي منذ نشأتها وحتى عام ١٩٦٠ إلى استخدام أدوات وأساليب الكفاح السلمية ولم يكن مرجع ذلك عدم قناعتها باللجوء إلى العنف، وإنما كان ذلك يرجع بالأساس إلى عدم نضج الوضع الثوري في البلاد وعدم ملاءمة الوضع أفريقيا ودوليا للأخذ بهذا الأسلوب العنيف، فقد كان للأفريقيين وحتى أواخر الخمسينيات نوع من التمثيل غير المباشر في البرلمان الأبيض وكانت تنظيمات حركة التحرير الأفريقي مشروعه وتمارس نشاطها علانية، وكانت زعامات هذه التنظيمات في معظمها على نحو ما رأينا حاصلة على تعليم غربي مسيحي ومتشبعة بالثقافة الغربية، ثم أن القوى المساندة لهذه التنظيمات وبصفة خاصة الطبقة

---

(1) Africa Confidential, vol. 21 , Jan 30, 1980. P. 4.

العاملة – لم تكن قد نمت عدديا وسياسيا، وفضلا عما تقدم فإن اتحاد جنوب أفريقيا كان لا يزال على علاقة دستورية مع بريطانيا فملكة بريطانيا هي رئيسة جنوب أفريقيا وكانت جنوب أفريقيا عضوا في الكومنولث، وبالإضافة إلى هذه الأوضاع الداخلية التي رجحت اللجوء إلى استخدام الأساليب السلمية فإن الوضع في القارة الأفريقية كان يسير في نفس الاتجاه فحتى أواخر الخمسينيات كانت معظم الدول الأفريقية مستعمرة، وهو الأمر الذي يجعل استخدام أراضي الدول الأفريقية المتاخمة لجنوب أفريقيا كقواعد خلفية لرجال حرب العصابات أمرا مستحيلا، ثم أن تجربة الكفاح المسلح في الجزائر لم تكن قد توجت بالنجاح، كذلك فإن الوضع الدولي لم يكن في صالح اللجوء إلى الكفاح المسلح من جانب حركة التحرير الأفريقي، صحيح أن الاتحاد السوفيتي قد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى لكنه ظل وحتى أواخر الخمسينيات منشغلاً بتسوية مشكلاته في أوربا الشرقية فضلا عن رفعة لمبدأ التعايش السلمي في الفترة المذكورة.

هذه العوامل وغيرها دفعت حركة التحرير الأفريقي إلى استخدام الأساليب السلمية في النضال وقد أخذت هذه الأساليب أشكالا متنوعة منها:

- **تقديم الشكاوى والالتماسات:** فقد أرسل المؤتمر الوطني الأفريقي وفدين إلى بريطانيا أحدهما عام ١٣ / ١٩١٤ والآخر عام ١٩١٩ لعرض قضية قانون الأرض لعام ١٩١٣ أمام الحكومة البريطانية اعتقادا منه باستمرار تبعية جنوب أفريقيا للتاج البريطاني[1] كما أرسل وفدا يمثله

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر:

Brian Willan," The Anti – Slavery and Aborigines, Protection Society and the South African Natives' Land Act of 1913, in The Journal of Afican History, (London: Cambridge Univ. Press), Vol. 20, No. 1 1979, Pp. 83 – 102.

إلى برلمان جنوب أفريقيا حيث قابل رئيس الوزراء هيرتـزوج عـام ١٩٣٥ لمناقشة تشريع الأرض لعام ١٩٣٥ (١).

ـ **الإضرابات والمظاهرات:** سواء كانت إضرابات عمالية أو وطنية ومـن أمثلتها إضراب الراند عام ١٩٢٠ الذي قام به ٨٠ ألف عامل أفريقـي من عمال المناجم مطالبين برفع الأجور ثم إضرابهم عام ١٩٤٦ أيضا لنفس الغرض، وكذلك الإضراب الوطني الـذي دعـا إليـه المـؤتمر الوطني الأفريقي أول مايو عام ١٩٥٠ احتجاجا على انتهاك الحكومـة لحرية الحديث والتجمع، وأيضا المظاهرة الوطنية التـي دعـا إليهـا المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية لمعارضة تـصاريح المرور والتي انتهت بمذبحة شاربفيل في ٢١ مارس ١٩٦٠ (٢).

ـ **عدم التعاون:** ومن أمثلتها مجلس تمثيل الأهالي الذي تشكل عام ١٩٣٥ فقد أسفرت المداولات داخل المؤتمر الأفريقي عن قبول هذه المؤسـسة والعمل من داخلها لتدميرها، وقد أدى رفض المجلـس التعـاون فـي تطبيق قوانين الأبارتهيد إلى حله أوائل الخمسينيات(٣).

ـ **العصيان المدنى:** بما يعنيه من عصيان قوانين وأوامر الحكومة، ويتمثل في ذلك إحراق تصاريح المرور أثناء مظاهرات شاربفيل عام١٩٦٠.

وقد ظلت زعامة حركة التحرير الأفريقي علـى قناعتهـا بـضرورة استنفاد كافة الأساليب السلمية قبل اللجوء إلى العنف، حتى ينـضج الوضـع الثوري في البلاد، وحتى تكتشف القوى المساندة لها، وتصبح علـى قناعـة بضرورة اللجوء إلى العنف، وتكون مستعدة لتحمل تبعاتـه وحتـى تتهيـأ الظروف في الأقاليم المجاورة على نحو يمكن من استخدامها كنقطة انطلاق

---

(1) ANC of South Africa, Bulletin Issues by ANC office Dar Es Salaam, Nov. 7, 1963, P. 11.
(2) Ibid., Pp. 11-15.
(3) Idem.

لحرب العصابات، لا أدل على ذلك من أن تحليلا لمضمون نحو ٢٠٠ حديث لـ ١٢٩ زعيما وطنيا وإقليميا في الفترة من ٥٢ - ١٩٦٠ قد أكد استمرار قناعة زعامة حركة التحرير باستنفاد كافة الأساليب السلمية فقد أشار التحليل إلى أن ١١% من الأحاديث يؤيد استخدام العنف في حين أن ٢٠% منها يؤكد العداء للبيض بينما ٢٥% منها يعبر عن الاستعداد للاستشهاد في حملات المقاومة السلمية(١).

وقد شهدت فترة الخمسينيات تناميا في الوعي السياسي لدى جماهير حركة التحرير، بل لقد كانت هذه الفترة بحق هي فترة اختمار الوضع الثوري داخل البلاد إذ راحت حركة التحرير الأفريقي تكثف من استخدام أساليب نضالها السلمية بدرجة لم تشهدها البلاد من قبل، ففي ٢٦ يونيو ١٩٥٠ دعا المؤتمر الوطني الأفريقي إلى إضراب وطني شامل احتجاجا على قيام البوليس بقتل المتظاهرين في أول مايو ضد قانون قمع العنصرية والتي شارك فيها ثمانية آلاف متطوع من مختلف أرجاء البلاد، وفي عام ١٩٥٤ دعا المؤتمر الوطني الأفريقي إلى عقد مؤتمر الشعب وهى الدعوة التي لاقت صدى كبيرا بين الشعب، وتوجت بعقد مؤتمر الشعب عام ١٩٥٥ الذي حضره ما يزيد على ثلاثة آلاف مندوب، وهو المؤتمر الذي أصدر ميثاق الحرية، كذلك نظم المؤتمر الوطني الأفريقي العديد من حملات المقاومة ومنها حملة مقاومة طرد الأفريقيين من ضاحية شوفيا تاون بجوهانسبرج، وحملة مقاطعة المدارس الحكومية احتجاجا على تطبيق قانون تعليم البانتو لعام ١٩٥٣، وحملة إحراق تصاريح المرور عام ١٩٥٦ والتي قامت بها النسوة الأفريقيات، وحملة مقاطعة وسائل المواصلات في المراكز الحضرية احتجاجا على رفع أجرة المواصلات عام ١٩٥٧، ولأول مرة في تاريخ جنوب أفريقيا فإن الإضرابات الوطنية العامة كان يدعى إليها

---

(1) Fatima Meer, African Nationalism.....op cit., Pp. 141 – 143

لأغراض سياسية فقامت إضرابات عمالية من جانب مئات الآلاف من العمال الأفريقيين للمطالبة بالحقوق السياسية(١).

على أن هذه الحملات جميعها باءت بالفشل فالقوانين التي هاجمتها حملة العصيان ظلت كما هي لم تتغير، كما أن ضاحية شوفيان تون سويت بالأرض وتحولت إلى ضاحية بيضاء تحمل اسم الانتصار، ثم أن محاولة المؤتمر الوطني الأفريقي أقامه تعليم بديل للتلاميذ الأفريقيين من خلال الأندية الثقافية قد فشلت مع حظر المدارس غير الرسمية ومع تطبيق قانون تعليم البانتو، كذلك فإن حملات مقاومة تصاريح المرور لم تحل دون مزيد من الإجراءات المكثفة القمعية ولم تؤد الإضرابات إلى اهتزاز السيادة البيضاء، بل انه في كل هذه الحملات فإن الجماهير تعرضت للعنف من جانب النظام سواء تمثل ذلك في عمليات قتل أو اعتقالات(٢).

لكن هذا الفشل الذي منيت به حركة التحرير الوطني في نضالاتها السلمية كان يحمل في طياته خبرات واسعة لها، إذ فرض عليها مراجعة استراتيجياتها وتكتيكاتها مع تصلب النظام وإصراره على موقفه ثم لجوئه المتعمد والمستمر إلى استخدام العنف وسيلة للقضاء على المعارضة الأفريقية.

وكان عام ١٩٦٠ نقطة تحول هامة في تاريخ حركة التحرير الوطني الأفريقي فقد شهد هذا العام مذبحة شاربفيل في ٢١ مارس – والتي راح ضحيتها ما يزيد على ٦٠ أفريقي – وتبع ذلك حظر نشاط تنظيمات حركة التحرير الأفريقي، ثم الإدانة الدولية المتزايدة لنظام حكم الأقلية البيضاء كما

---

(1) Sheridan Johns, "Obstacles to Guerrilla Warfare a South African Case "Study". In the Journal of Modern African Studies, vol. 11, No. 2, 1973, Pp. 268 – 269.

(2) Joe Slovo, op cit., P. 167.

شهد نفس العام استقلال العديد من الدول الأفريقية فضلا عن انتصار الكفاح المسلح في الجزائر.

وهكذا فإن ظروف الوضع الثوري في الداخل قد أخذت في النضوج مع اقتناع جماهير حركة التحرير بضرورة اللجوء إلى العنف وإبدائها الاستعداد للتضحية خاصة مع إغلاق كل القنوات الشرعية أمامها للتعبير عن مطالبها كما أن الظروف الأفريقية والدولية باتت أكثر مواءمة للتحول إلى استخدام العنف.

ومنذ البداية فإن جماهير وتنظيمات حركة التحرير الوطني لجأت إلى انتهاج ثلاثة أساليب للعنف:

الأسلوب الأول – وهو الاحتجاج الثوري المكشوف: وقد طبق هذا الأسلوب منذ عام ١٩٦٠ في المناطق الريفية للبلاد، ففي سيخو خونيلاند شمال غرب ترانسكاى قام الفلاحون المسلحون بمقاومة محاولات الحكومة لاحتواء زعاماتهم في إطار نظام سلطات البانتو وفى زولو لاند حدثت مقاومة مسلحة مشابهة، وفى بوند ولاند بترانسكاى فإن المقاومة المسلحة للفلاحين وصلت ذروتها في مواجهة نظام سلطات البانتو إذ شكلت حركة المقاومة وحدات إدارية غير رسمية كما أنشأت محاكم الشعب واتخذت لنفسها اسم الجبل **Intaba**، وقامت بتدبير عمليات تدمير الممتلكات واغتيال المسئولين من مستشارين وزعماء قبليين وكل المتواطئين مع الحكومة في تنفيذ مخططاتها، ورغم أن انتفاضة بوند وتجد جذورها في مطالب محلية أساسا إلا أن هذه الانتفاضة اتسع نطاقها وتحولت لتأييد مطالب المؤتمر الوطني الأفريقي في ضرورة الحصول على الحقوق السياسية الكاملة للغالبية الأفريقية المضطهدة ونتيجة لذلك قامت الحكومة بإعلان الأحكام العرفية في المنطقة ومواجهة الانتفاضة بكل وحشية حتى تم لها إخمادها[1].

---

(1) Ibid., P. 166.

الأسلوب الثاني – وهو التخريب: وقد طبق هذا الأسلوب كل من المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا ففي نوفمبر عام ١٩٦١ قام التنظيمان بتشكيل منظمة عسكرية مستقلة ذات قيادة مستقلة أطلق عليها اسم رمح الأمة **Umkhonto We Sizwe** بهدف القيام بحملة تخريب منظمة ضد كافة المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية للبلاد، وقد بدأت المنظمة أول عمل تخريبي لها في ١٦ ديسمبر ١٩٦١ وتمكنت خلال الأشهر الثمانية عشر التالية من القيام بنحو مائة وخمسين عملا تخريبيا، وقد بدأ التخريب بالنسبة لزعامات رمح الأمة إستراتيجية معقولة ذلك أن نلسون مانديلا أحد زعامات المؤتمر الوطني الأفريقي وأحد قادة رمح الأمة قد أكد أن "هناك أربعة أشكال ممكنة للعنف.. التخريب، وحرب العصابات، والإرهاب، والثورة المكشوفة، فاخترنا أن نتبنى الأسلوب الأول وأن تستنفده قبل اتخاذ أي قرار آخر" ويبرر مانديلا السبب في اختيار أسلوب التخريب بقوله "لم يكن التخريب ينطوي على فقدان الأرواح وكان يقدم أفضل أمل لمستقبل العلاقات العنصرية" على أن العمليات التخريبية لرمح الأمة، ورغم تأثيرها الضئيل على اقتصاد البلاد، سرعان ما تعرضت لانتكاسة عقب هجوم البوليس على المقر السري للحركة في ريفونيا وإلقاء القبض على سبعة عشر عضوا من القيادة العليا للحركة في يوليو ١٩٦٣ تم محاكمتهم وسجنهم، ومنذ ذلك التاريخ تقلصت عمليات الحركة بل إنها انتهت تماما حتى أواخر السبعينيات[1] على أن عمليات التخريب التي قامت بها

وأنظر أيضا:

Kenneth W. Grundy, Guerrilla Struggle in African: An Analysis and Preview,(New York: Grosst an Publishers, 1971), P. 113.
(1) Ibid., Pp. 112 – 113 .

وأنظر أيضا: =

رمح الأمة لا يجب تقييمها في إطار النتائج الحالة المباشرة لها، لأن التخريب لم يطرح كأسلوب يمكن أن يؤدى في حد ذاته إلى تحطيم جهاز الدولة أو إحداث تخريب مادي كبير يهدد الاقتصاد، وإنما نظر إليه باعتباره يشكل إعلانا لدخول مرحلة جديدة من النضال تعتمد على استخدام العنف فحتى أوائل الستينيات كانت هناك فجوة بين تورط الجماهير في استخدام وسائل عدم العنف وبين استعدادها وقدراتها على شن الكفاح المسلح، ومن هنا فإن عمليات التخريب كانت ضرورة لازمة لعبور هذه الفجوة والإعلان عن بدء مرحلة جديدة يشكل الكفاح المسلح طابعها الأساسي وكانت المرحلة الأولى من هذه الإستراتيجية الجديدة تعتمد على "العنف المحكوم" في شكل عمليات التخريب لتحقيق عدة أهداف[1]:

أولها: إبراز الحاجة إلى ضرورة وجود عمل مخطط غير فوضوي لإسقاط نظام حكم الأقلية البيضاء.

ثانيها: تجنب الحرب الأهلية الدموية التي يمكن أن يتعرض خلالها الشعب – الأعزل وغير المدرب – إلى مجازر بشرية.

ثالثها: تجنيد أكبر عدد من الكوادر للتدريب على حرب العصابات.

وهكذا فإن التخريب كان يشكل فقط بداية لمرحلة جديدة يسودها الكفاح المسلح لا أدل على ذلك من أنه – وقبل تشكيل رمح الأمة – قد تم إرسال كوادر من المؤتمر الوطني الأفريقي إلى خارج البلاد للتدريب على فنون حرب العصابات وبدأت حملة مكثفة لتدريب أكبر عدد ممكن من الشباب على استخدام السلاح كما أنشئت خطوط مواصلات سرية لإرسال المئات

=الأمم المتحدة (مركز الإعلام العام): التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء .. م . س.ذ ص ص ١٣ – ١٤ .

(1) أنظر الاستراتيجية والتكتيكات فى:

ANC Speaks, op cit., Pp. 177 – 178.

لتلقى التدريب في الخارج، وفى أوائل عام ١٩٦٢ وبعد بدء عمليات التخريب قام نلسون مانديلا بجولة في أفريقيا وأوربا سعيا للحصول على تسهيلات لتدريب المناضلين وتأييد للكفاح المسلح وهى المهمة التي مازالت مكاتب المؤتمر الوطني الأفريقي تقوم بها في الخارج، وفى نفس الفترة فإن القيادة العليا لرمح الأمة كانت قد وضعت خطة طموحه للاستعداد للمرحلة التالية وهى بدء حرب العصابات على أن الاستيلاء على الخطة في ريفونيا ثم إلقاء القبض على زعامات الحركة قد انتهى بانتكاسة لنشاطاتها في ميدان الكفاح المسلح(١).

الأسلوب الثالث – الإرهاب: وهو موجه أساسا ضد الأشخاص في شكل عمليات الاغتيال وقد لجأت إلى هذا الأسلوب العديد من المجموعات الصغيرة وكان أهمها ذلك التنظيم الذي يعرف باسم **Poqo** والذي ظهر عام ١٩٦٢ وراح يقوم باغتيال الزعماء القبليين المؤيدين لسياسة الحكومة وغيرهم من المسئولين الحكوميين وقد ظلت العلاقة بين **Poqo** ومؤتمر الوحدة الأفريقية غير واضحة وقد قيل في البداية أن **Poqo** يشكل تنظيما منشقا على مؤتمر الوحدة الأفريقية وأن الأخير يسعى للسيطرة عليه (٢) على أن هذه العلاقة تكشفت في السبعينيات حينما تأكد أن **Poqo** يشكل الجناح العسكري لمؤتمر الوحدة الأفريقية وقد تعرض **Poqo** هو الآخر لانتكاسة عقب غارة بوليس جنوب أفريقيا على مقر مؤتمر الوحدة الأفريقية في ماسيرو في إبريل عام ١٩٦٣ واستيلائه على قوائم العضوية الخاصة بالجناح العسكري وهو الأمر الذي مكن حكومة جنوب أفريقيا من قمع التنظيم واحتوائه (٣).

---

(1) Sheridan Johns, Obstacles to Guerrilla.. op cit., Pp. 272 – 275

(2) Kenneth W. Grundy, op cit., P. 113 .

(3) C.J.B. Le Roux, op cit., P. 39.

وهكذا فإن الأشكال الثلاثة للعنف – والتي لجأت إليها حركة التحرير الوطني الأفريقي أوائل الستينيات – قد تم قمعها واحتواءها وكان مرجع ذلك بالأساس معرفة الحكومة بقيادات الحركة والتنافس بين فصائل الحركة وعدم التنسيق بين نشاطاتها، وهو الأمر الذي مكن الحكومة من تكثيف إرهابها وتدمير قيادات الحركة في الداخل، وقد أدت هذه الظروف إلى عجز الحركة لفترة غير قصيرة عن تشكيل تنظيم سياسي سري داخل البلاد يتولى تعبئة جماهير الشعب، وبالإضافة إلى هذه الظروف فإن الوضع الأفريقي لم يكن مواتيا لحركة التحرير الأفريقي بالدرجة الكافية، فحتى منتصف السبعينيات لم تكن هناك حدود مفتوحة لدول صديقة متاخمة لجنوب أفريقيا يمكن استخدامها كقواعد لحرب العصابات، ثم أن منظمة الوحدة الأفريقية ظلت وحتى هذه الفترة ترى في المشكلة القائمة في جنوب أفريقيا مشكلة عنصرية يتعين حلها بالوسائل السلمية، ونتيجة لذلك فإنها لم تقدم العون الكافي لحركة التحرير في جنوب أفريقيا معتبرة إياها حركة مازالت في مراحلها الأولى من حيث الكفاح المسلح، ورتبت على ذلك قناعة مفادها أن مشكلة جنوب أفريقيا تقع في ذيل قائمة المشكلات الاستعمارية والعنصرية التي يتعين البحث عن حل لها بعد أن يتم تصفية الاستعمار والعنصرية من أفريقيا كلها، وهذا الاتجاه هو ما أقره إعلان دار السلام حول أفريقيا الجنوبية الصادر في إبريل عام ١٩٧٥ (١).

أدت هذه الظروف وغيرها إلى اتجاه بعض الكتاب إلى التأكيد على أن النظام السياسي في جنوب أفريقيا قد أصبح – بعد مذبحة شاربفيل – أكثر استقرارا من الناحية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، وراحو يثيرون الشكوك حول مدى استعداد الشعب لحل ثوري عنيف، بل انتهوا إلى أن الثورة المسلحة في إطار ظروف جنوب أفريقيا أصبحت أمرا غير وارد.

---

(1) OAU. ECM / St. 15 (IX)

على أن مثل هذا القول يتجاهل الأخطاء التنظيمية التي ارتكبتها حركة التحرير كما يتجاهل في نفس الوقت العديد من العقبات الموضوعية التي واجهتها حركة التحرير ولا تزال تواجهها.

ولعل تحليلا لأوضاع القوى بين الطرفين المتصارعين – النظام السياسي وحركة التحرير الأفريقي – قد يكون مفيدا في التعرف على إمكانيات حركة التحرير في القيام بشن حرب عصابات ناجحة.

من الواضح أن قيام حركة التحرير لجنوب أفريقيا بوضع أساس للكفاح المسلح في البلاد يعد من أكثر الأمور صعوبة في القارة الأفريقية فالعدو غني ولديه اقتصاد قوى يستطيع أن يمول ميزانية عسكرية ضخمه كما أنه لديه جيشا مدربا تدريبا حديثا ، بالإضافة إلى قوات بوليس مسلحة، ثم هو يستطيع أن يعبيء مواد بشرية كافية – يضعها على ساحة العمليات الحربية – من بين صفوف الجماعة البيضاء صاحبة الامتياز والمستعدة للحرب دفاعا عن امتيازاتها، وبالإضافة إلى ذلك فإن خلفاؤه الغربيين يساعدونه في بناء قاعدته الاقتصادية والعسكرية القوية، وهو يواجه في النهاية شعبا أعزل من السلاح حرم تاريخيا من فرص التدريب على مهارات القتال.

ورغم كل ما سبق فإن التاريخ المعاصر لنضال حرب العصابات يؤكد على حقيقة أن القوة المادية للعدو، وليست هي العامل الحاسم في الصراع ففرنسا بقواتها البالغ عددها ٦٠٠ ألف جندي والمزودة بأحدث الأسلحة والمدعومة باقتصاد صناعي متقدم لم تنجح في قمع الثورة الجزائرية، كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطيع الاستمرار في مواجهة الثورة الفيتنامية.

وهكذا فإنه لا التقدم الصناعي ولا المعرفة التكنولوجية ولا قوة وكفاءة الأسلحة قد أدى إلى جعل التوازن في صالح العدو، ذلك أن استخدام رجال حرب العصابات لعنصر المفاجأة والانتشار وتكتيك "اضرب واهرب" يجعل

من الصعوبة على العدو استخدام أسلحته المتفوقة في معركة فاصلة، وينتهي الأمر بهزيمته، فغياب وجود جبهة محددة للقتال أمام قوات العدو وحاجة العدو، إلى تجميع موارده وتأمين خطوط مواصلاته وإمداداته على مسافة كبيرة، ثم حاجته إلى حماية منشآته العديدة المتفرقة التي يعتمد عليها اقتصاده كل ذلك يشكل في الأمد الطويل عامل قوة لحرب العصابات (1).

وهكذا فإن كل عوامل قوة العدو هي في الأمد الطويل عوامل ضعف له وعوامل قوة في صالح حركة التحرير، فالإنتاج وبخاصة الإنتاج الغذائي يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة السوداء وهذه العمالة لن تظل متعاونة إذا تكثف النضال في المناطق الزراعية الريفية، ثم أن العمالة البيضاء ستصبح غير كافية لسد حاجات الاقتصاد والمجهود الحربي في نفس الوقت مع تصاعد الكفاح، كذلك فإن تعبئة قوة بشرية كبيرة من بين البيض لشن حرب طويلة الأجل من شأنه أن يحل العمال السود محل العمال البيض في كل قطاعات الاقتصاد الأمر الذي يجعل الاقتصاد بكامله تحت رحمتهم.

وعلى العكس من نضال حرب العصابات – تعد كوبا استثناء – فإن اقتصاد نظام حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا وموارده البشرية وقوته العسكرية كلها موجودة بالكامل داخل جنوب أفريقيا، وإذا كان ذلك يشكل عامل قوة للنظام لأنه يستطيع طرح كل موارده على ساحة العمليات الحربية إلا أن ذلك يشكل في الأجل الطويل عامل ضعف للنظام لأن أيا من قواعده الاقتصادية والعسكرية لن يسلم من عمليات حرب العصابات أو الأعمال الجماهيرية أو أعمال التخريب، وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه إذا كان تهديد خطوط المواصلات والإمداد إلى إقليم داخل دولة متخلفة لا يعد وأكثر من كونه أزمة محلية إقليمية، إلا أن مثل هذا الأمر إذا حدث في دولة صناعية متقدمة فإنه يعنى تهديد الاقتصاد بكامله، وهذا هو واقع الحال في جنوب

---

(1) Joe Slovo, op cit., P. 197.

أفريقيا إذ يتعين على قواتها حماية نحو ٣٠ ألف ميل من خطـوط السكك الحديدية وهى تمر في منطقة تزيد مساحتها على ٤٠٠ ألف ميل مربع [١].

إن أحد المفاهيم الخاطئة الشائعة فيما يتعلق بحرب العصابات يتمثل في ضرورة وجود الظروف الطبيعية الملائمة لحرب العصابات مثـل الجبـال والغابات والأحراش .. إلخ وإذا كان صحيحا أن وجود مثل البيئة هو عامـل في صالح حرب العصابات خصوصا في المراحل الأولـى لعملياتهـا مـن تدريب واستعدادات ومع عدم وجود قواعد خارجية في دول صديقة متاخمة، إلا أن ما يجب التأكيد عليه أنه مع نمو واتساع نطاق العمليات فـإن حـرب العصابات لا يمكن أن تستمر وتزدهر ما لم ينتشر رجال حرب العـصابات في المناطق الآهلة بالسكان في الداخل، وهكذا فإن حرب العصابات يمكن أن تدشن بنجاح في أية بيئة طبوغرافية في الصحراء والأحـراش والمـزارع والمناطق الآهلة بالسكان بل وفى أقاليم ليس لها حـدود مفتوحـة مـع دول صديقة، ولكن المسألة هنا تتعلق باختيار التكتيك المناسب والملائم لكل وضع وحالة، وفى جنوب أفريقيا المتسعة المساحة فإن قوات حرب العصابات تجد أمامها تنوعا كبيرا في طبوغرافية الأرض من صحارى وجبـال وغابـات وأحراش وهى ظروف أكثر ملاءمة من ظروف الثورة الجزائرية وحركات المقاومة الأوربية[٢].

ويضيف عامل اتساع المساحة عاملا مساعدا لرجال حرب العـصابات ذلك أن هذا العامل يجعل من الصعوبة إن لم يكن من المستحيل على السلطة الحاكمة في جنوب أفريقيا أن تحافظ على كل الأرض تحت سيطرتها ويؤكد هذه المقولة وجود قوات ومعسكرات سوابو – منظمة شعب غرب أفريقيا –

---

(1) Ibid., P. 198.
(2) Ibid., P. 199.

داخل ناميبيا لسنوات عدة في صحارى كلهاري ووجود قواد حركــة الجبــل Intaba لسنوات فى جبال وتلال ترانسكاى أثنــاء انتفاضــة بونــدو عــام ١٩٦٠، كما يؤكد هذه المقولة أيضا أنه وبالرغم من قــوة النظــام الأمنــي لجنوب أفريقيا عددا وعدة فإن اتساع مــساحة الــبلاد مكــن المئــات مــن المعارضين للحكم من الفرار سنويا من البلاد للانضمام إلى فصائل حركــة التحرير دون اكتشاف السلطات لهم.

وإذا كان تطبيق سياسة البانتوستانات على نحو ما رأينا آنفا قد وضــع عراقيل إضافية أمام حركة التحرير – حين أنشأ العديد من النظم الــسياسية القبلية المرتبطة والمتحالفة مع نظام حكم الأقلية البيضاء، وفــرض بالتــالي على حركة التحرير ضرورة مواجهة كل هذه الأنظمة معا – فالأمر الذي لا شك فيه أن تطبيق مثل هذه السياسة قد فتح العديد من الخيارات المواتيه أمام حركة التحرير منها:

أولا: أنه يمكن لحركة التحرير أن تقــوم بالتعبئــة الــسياسية لــسكان البانتوستانات من خلال العمل السياسي العلني أو السري، في الوقــت الــذي تقوم فيه بتوجيه ضرباتها العسكرية ضــد المراكــز الحــضرية الــصناعية والمناطق الريفية البيضاء.

ثانيا: كما يمكن لحركة التحرير أن تستخدم البانتوستانات كقواعد خلفية لعملياتها إما عنوه وبالقوة نظرا لضعف القوات المسلحة للبانتوستانات، وإمــا بالاتفاق مع بعض زعماء البانتوستانات الأقل تواطؤا مع نظام حكــم الأقليــة البيضاء، وإذا كان قيام حركة التحرير بذلك يمكن أن يؤدى إلى قيــام قــوات جنوب أفريقيا بغزو البانتوستانات فالذي لا شك فيه أن مثل هذا العمــل مــن جانب حكومة جنوب أفريقيا إنما هو في صالح حركة التحرير لأنه يهدم نظام البانتوستانات من أساسه كما أنه يكشف بصورة ســافرة عــن مــدى تبعيــة

وخضوع هذه البانتوستانات وعمالة زعمائهـا لنظـام الحكـم فـى جنـوب أفريقيا[١].

ثالثا: ويمكن لحركة التحرير كذلك أن تقوم بقلـب نظـم الحكـم فـى البانتوستانات وإعلانها مناطق محررة والتمسك بالـسيطرة عليهـا وتـشكل البانتوستانات المتاخمة لحدود الدول الأفريقيـة (مثـل سـوازى وكوازولـو المتاخمين لحدود موزمبيق وسوازيلاند وفندا القريبة من حـدود زيمبـابوى وبوفوتا تسوانا المتاخمة لحدود بتسوانا) أفضل مكان لتطبيق هذا الأسلوب كما تعد كذلك فى حالة العمل على إقامة قواعد لحرب العصابات.

وقد أكدت مختلف فصائل حركة التحرير الوطنى الأفريقي على قناعتها بالمقولات السابقة، ذلك أن وثـائق المـؤتمر الـوطني الأفريقـي والحـزب الشيوعي ومؤتمر الوحدة الأفريقية – والصادرة منـذ أواخـر الـستينيات – راحت تؤكد على أن الصراع طويل ومرير وأن الإنـسان – ولـيس القـوة المادية أو الموارد المتوفرة – هو العامل الحاسم في الـصراع وتعلـن هـذه الوثائق أن هناك إمكانية لنجاح الثورة المسلحة في جنوب أفريقيا من خـلال

---

(1) أدركت حكومة جنوب أفريقيا منذ البداية المخاطر التي يمكن أن تهددها من جراء – منح الاستقلال للبانتوستانات ففي عام ١٩٧٠ وعندما كانت الحكومة تخطط لمـنح ترانسكاى الاستقلال فإن أحزاب المعارضة أكدت أن ذلك من شأنه تهديـد أمـن جنوب أفريقيا لأن البانتوستانات ستتحول إلى بؤر للشيوعية الدولية وقواعد للهجوم على جنوب أفريقيا البيضاء . لكن المستر بيتر بوتا – وكان آنذاك وزير للدفاع – حاول طمأنة الرأي العام الأبيض حين أكد أن حكومة جنوب أفريقيا لن تتردد فـي التحرك لقمع أي خطر يتهددها مـن داخـل البانتوسـتانات سـواء كانـت هـذه البانتوستانات مستقلة أم غير مستقلة وأن هذا التحرك سيحدث على نفـس الـنمط الذي تتحرك به قوات جنوب أفريقيا داخل روديسيا لمحاربة "الإرهابيين" . لمزيـد من التفصيل أنظر:

Z. Nkosi, Elections in S.A.. op cit., Pp. 75 – 76.

إستراتيجية تقوم بالأساس على شن حرب العصابات فـي المنـاطق الريفيـة البيضاء وفى المعازل البعيدة عن سيطرة قوات حكومة جنوب أفريقيـا، مـع تكثيف الأعمال التخريبية في المراكز الحضرية الصناعية البيضاء، جنبا إلـى جنب مع تصعيد العمل السياسي العلني بين جماهير الحـضر، مـن خـلال الإضرابات والمظاهرات التي يقوم بها العمال والطلبة، بالإضافة إلى التركيز على تدمير خطوط مواصلات وإمدادات العدو ومصادر الطاقة لديه[١].

ورغم هذه القناعات بتلك المقولات النظرية، فإن مختلف فصائل حركة التحرير ظلت وحتى النصف الثاني من السبعينيات غير قادرة على شن حرب عصابات فعالة ضد نظام حكم الأقلية البيضاء وإذا كان ذلك يرجع في جانـب منه إلى عجز الحركة عن تشكيل تنظيم سرى في داخل البلاد يتولى التنـسيق بين نشاطاتها السياسية والعسكرية في الداخل، فإنه يرجع في جانب آخر منـه إلى عوامل إقليمية وأفريقية ودولية أدت إلى تأخير الكفاح المسلح في جنـوب أفريقيا وإن كانت هذه العوامل قد أخذت تتجه لتصبح أكثـر مواءمـة لـشن الكفاح المسلح في جنوب أفريقيا منذ أواخر السبعينيات على نحو مـا سـنرى في خاتمة هذه الرسالة.

(1) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر:

" الاستراتيجية والتكتيكات" للمؤتمر الوطنى الأفريقي فى:

ANC Speaks, op cit., Pp. 177 – 187 .

وأنظر أيضا:

رسالة مؤتمر الوحدة الأفريقية الثورية إلى الأمة فى:

PAC of Azania (S. A.) , Report of National Executive Committee Meeting, Moshi, Sep. 1967, op cit., Pp. 8 – 29.

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة التي تدور حول الصراع بين حركة التحرير الأفريقي والنظام السياسي لجنوب أفريقيا، يبقى تساؤل هام يتعلق بأسلوب حل الصراع القائم، واحتمالات الصراع، فهل يمكن حل هذا الصراع سلميا، أم أنه لابد من المواجهة العنيفة بين الطرفين؟ وإذا كان من الممكن حل الصراع بأي من الأسلوبين، فما هي الاحتمالات المستقبلية للصراع؟؟

وفى مقدمة الباب الأول من هذه الدراسة رأينا أن هناك مدرستين فكريتين، كل منهما تعرضت لتحليل البنية الاقتصادية – الاجتماعية لمجتمع جنوب أفريقيا من منظور مختلف عن الأخرى، فعلى حين ركزت المدرسة الليبرالية على مقولة أن هذه البنية العنصرية هي نتاج لعوامل غير مادية مثل التحيز العنصري، والتعددية الثقافية والاجتماعية، والسياسية العنصرية، فإن المدرسة الماركسية أكدت على أن هذه البنية هي بنية طبقية أفرزها نظام الإنتاج الرأسمالي ودعمها، على أن هاتين المدرستين لا تتفقان عند هذا الحد، ذلك أن المقولات التي أوردتها كل منهما، إنما كانت تشكل بداية، فقط، تعتمد عليها كل منهما في تحليل طبيعة الصراع، والتوصل إلى منهج لحل الصراع(١).

فالمدرسة الليبرالية تستطرد في مقولاتها فتذهب إلى أنه طالما أن البنية الاقتصادية الاجتماعية العنصرية لجنوب أفريقيا هي نتاج لعوامل غير مادية، فإن العلاقة بين التنمية الاقتصادية (نظام الإنتاج الرأسمالى) وبين

---

(1) لمزيد من التفصيلات عن آراء كل من المدرستين أنظر:
Frederick A. Johnstone, White Prosperity .. op cit., Pp. 137 – 140 .
Harold Wolpe, op cit., Pp. 164 – 169 .
David Yudelman, op cit., Pp. 87 – 94.

نظام السيادة البيضاء تصبح في جوهرها علاقة تناقض وصراع طالما أن التنمية الاقتصادية الرأسمالية ذات طبيعة ليبرالية واندماجية، في حين أن نظام السيادة البيضاء يقتضى الشمولية والعزل استنادا إلى سياسات الأبارتهيد، ويذهب أنصار هذه المدرسة إلى القول بأن الصراع بين الجانبين يبدو واضحا في مجالات الحراك الجغرافي (من الريف إلى الحضر) والحراك الوظيفي (من الأعمال غير الماهرة إلى الأعمال الماهرة) لغير البيض، وعليه فهم يرون أن هذه التطورات تتعارض مع الأبارتهيد، ويخلصون من ذلك إلى القول بأن الصراع يتجه ليكون في صالح نظام الإنتاج الرأسمالي الذي يفرض الرشادة والإندماج والذي ينبع من التعارض بين اعتبارات التوسع الاقتصادي وبين مقتضيات تدعيم نظام السيادة البيضاء، وعليه فإنه بمرور الوقت فإن الغلبة ستكون لنظام الإنتاج على حساب الأبارتهيد على نحو يؤدى إلى تغيير سلمى في العلاقات العنصرية داخل البنية الاقتصادية – الاجتماعية.

على أن أنصار المدرسة الماركسية يعارضون المقولات السابقة، فالبنية الاقتصادية – الاجتماعية هي بنية طبقية أفرزها نظام الإنتاج الرأسمالي، وطالما أن ذلك كذلك فإن العلاقة بين النظام الرأسمالي ونظام السيادة البيضاء تصبح علاقة تحالف في جوهرها، ثم أن الصراع الذي يحدث بينهما على السطح هو صراع شكلي يدور حول توزيع الفوائد، وحول القيود التي توضع على كل منهما فيما يتعلق بتحقيق أكبر نصيب من الفوائد، أكثر من ذلك فإن هناك انسجاما بين المصالح الرأسمالية من جانب وبين السيادة البيضاء من جانب آخر، فالأولى تتعزز مصالحها من خلال التشريعات والسياسات العنصرية، والثانية يتدعم مركزها من خلال المخرجات المادية للتنمية الاقتصادية، وعليه فإن الأمر يقتضى إحداث تغيير جذري عنيف

يحطم نظام السيادة البيضاء على نحو يفتح المجال أمام إحداث تغيير بنيـاني في البنية الاقتصادية – الاجتماعية.

ويلاحظ بصفة عامة أن الافتراضات العامة التي بني عليها أنصار المدرسة الليبرالية مقولاتهم لا تجد سندا لهم في الواقع، فالقول بأن تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريعة ومرتفعة من شأنه أن يزيد من حجم الكعكة الاقتصادية، وبالتالي زيادة نصيب غير البيض فيها، قول لا يجد له سندا في الواقع، فقد حققت جنوب أفريقيا معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ورغم ذلك فإن مستوى معيشة غير البيض لم يتحسن بل أخذ في التدهور، أكثر من ذلك فإنه بدلا من أن يقوم نظام السيادة البيضاء بالعمل على تحسين مستويات المعيشة لغير البيض فإنه عمد على العكس، إلى تدعيم نظام السيادة البيضاء والأبارتهيد ووجه لهذا الغرض مبالغ كبيرة كان يمكن أن ينفقها على غير البيض لتحسين مستوى معيشتهم. فقد قدر أحد الكتاب أن التكاليف التي يتحملها نظام السيادة البيضاء لتدعيم نظام تصاريح المرور فقط – وباستثناء النفقات على الجيش أو البوليس – تبلغ نحو ١١٣ مليون راند سنويا(١).

إن أنصار المدرسة الليبرالية حين يقومون بتقييم الوضع الاقتصادي لغير البيض في جنوب أفريقيا يلجأون إلى استخدام معيار أو أكثر من المعايير الثلاثة التالية:

مستوى المعيشة – مستوى المعيشة بالمقارنة مع الدول الأفريقية، ومستوى المعيشة بالمقارنة الزمنية بين فترة وأخرى، وهم ينتهون من

---

(1) لمزيد من التفصيل عن ذلك أنظر:

Michael Savage," Costs of Enforcing Apartheid and Problems of change", in African Affairs, Vol., 76; 304, July 1977, Pp. 296 – 300.

استخدامهم لهذه المعايير إلى أن الحاجات الأساسية لغير البيض يتم إشباعها، وأن هناك فقرا أسوأ – مما هو موجود في جنوب أفريقيا – في مناطق أخرى من العالم وبخاصة أفريقيا، وأن مستوى المعيشة لغير البيض قد أصبح أفضل بكثير من ذي قبل.

على أن أنصار المدرسة الليبرالية يتجاهلون عن عمد معيارا رابعا لتقييم الوضع الاقتصادي لغير البيض وهو المعيار الذي يتمثل في نمط امتلاك غير البيض لوسائل السلطة الاقتصادية، ونصيبهم في ثروة البلاد، فقد عمد نظام السيادة البيضاء إلى اتخاذ الإجراءات التي تحول دون سيطرة غير البيض على السلطة الاقتصادية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في إنكار حق تكوين نقابات عمالية للأفريقيين، وعدم الاعتراف بالنقابات العمالية القائمة وحظر الإضرابات على العمال الأفريقيين، كما تتمثل كذلك في التفرقة بين البيض وغير البيض في مجالات التعليم والتدريب وهما أمران ضروريان لتمكين غير البيض من شغل الوظائف العليا والأعمال الماهرة، وتتمثل أيضا في نمط توزيع الدخول بين الجماعات العرقية المختلفة في البلاد، وعليه فإن ما يردده أنصار المدرسة الليبرالية من أن النمو الاقتصادي السريع من شأنه القضاء على التفاوت في الدخول بين البيض وغير البيض لا يستند إلى أساس طالما حرم الأفريقيون من حق التجمع النقابي العمالي ومن حق الإضراب، وطالما حرموا من الحصول على نفس مستويات التعليم والتدريب التي يحصل عليها البيض، وتؤكد الأرقام أن النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا قد أدى إلى زيادة الفجوة بين دخول البيض ودخول غير البيض بدلا من أن يؤدى إلى تضييقها، ففي الفترة ١٩٧٢ – ١٩٧٥ فإن الفجوة بين متوسط الأجر الشهري للبيض وغير البيض في صناعة التعدين قد زادت من ٣١٢ راند إلى ٤٥٣ راند بالنسبة للملونين، وزادت من ٣٧٧ راند إلى ٤٤٦ راند بالنسبة للأفريقيين، وفي

الصناعة التحويلية فإن هذه الفجوة قد زادت من ٢٦٩ راند إلى ٣٧٩ راند بالنسبة للملونين، وزادت من ٢٦١ راند إلى ٣٦٠ راند بالنسبة للهنود وزادت من ٢٩٧ راند إلى ٤٠٤ راند بالنسبة للأفريقيين، وفى قطاع التشييد زادت الفجوة من ٢٤٤ راند إلى ٣٣٣ راند بالنسبة للملونين، ومن ٢١١ راند إلى ٢٥٦ راند بالنسبة للهنود، ومن ٣١٢ راند إلى ٤٠٥ راند بالنسبة للأفريقيين(١).

وصحيح أنه خلال الفترة المذكورة فإن الأجور النقدية لغير البيض قد ارتفعت ولكنها ارتفعت بمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأجور النقدية للبيض، ثم أن ارتفاع الأجور النقدية لغير البيض ليست له أهمية كبيرة نظرا للتضخم، وبسبب عدم قدرة العمال الأفريقيين على المساومة لأنهم محرومون من حق المساومة الجماعية وما يجب أن نؤكد عليه هنا هو أن عدم التكافؤ في مصادر القوة في جنوب أفريقيا أكبر بكثير من عدم التكافؤ في توزيع الدخول.

أيضا فإن مزاعم أنصار المدرسة الليبرالية بأن سياسة الأبارتهيد تعيق النمو الاقتصادي وتعرقل من كفاءته لا تجد سندا لها في الواقع فقد حققت جنوب أفريقيا معدلات عالية من النمو الاقتصادي معتمدة في ذلك على استغلال العمالة الأفريقية الرخيصة، ثم أن القول بأن النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية من شأنه التخفيف من إصرار البيض على تكريس السيادة البيضاء لا يستند إلى أساس طالما أن اتجاهات التصويت في الانتخابات العامة، وبخاصة في الانتخاب العام الأخير لعام ١٩٧٧، تشير إلى العكس، فقد حصل الحزب الوطني الحاكم على أكبر نسبة من أصوات الناخبين

---

(1) لمزيد من التفصيل أنظر: Muriel Horrell & Others, op cit., Pp. 278 -279.

يحصل عليها حزب في تاريخ جنوب أفريقيا وبهذا فإن غالبية البيض يؤيدون حكومة الحزب الوطني في سياستها العنصرية وفى تدعيم السيادة البيـضاء، على نحو ما أشرنا سابقا.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية، والتوسع الصناعي، قد أدت إلى حـراك جغرافي ووظيفي لغير البيض إلا أن مثل الحراك لم يهدد البنية الاقتـصادية – الاجتماعية القائمة كما لم يهدد نظام السيادة البيـضاء، فقـد اسـتطاعت الحكومة تفادى آثار هذا الحراك والتحكم فيه على نحو يدعم السيادة البيضاء والبنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمة من خلال تقليل أعداد الأفريقيين في المناطق الحضرية البيضاء إلى الحد الأدنى، وتقليل مركز الأفريقيين في هذه المناطق إلى وضع المهاجرين الأجانب الذين لا يتمتعون بأية حقوق، ونقـل التطور الصناعي إلى مناطق الحدود بالقرب من المعازل دون إحداث تنميـة اقتصادية فيها، وإتباع سياسة مرنة تجاه الحاجز الوظيفي على نحـو يـسمح بدخول الأفريقيين إلى مجال العمالة شبه الماهرة على أن يؤمن البيض علـى مراكزهم ويحصلون على أجور أعلى.

وهكذا فإن كل ما يحدث من تغييرات لا يعدو أن يكون تغييرات شكلية تؤثر على نظام الإنتاج وعلى نظام السيادة البيضاء بالإيجاب دون الـسلب، وعليه فإن عاملا خارجيا يجب أن يضاف إلى المعادلة إذا كـان لابـد مـن إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية – الاجتماعية القائمـة، طالمـا أن الطبقة الحاكمة البيضاء ليست على استعداد للتنازل عن أي شـئ اختيـارا، فالجماعة البيضاء صارت أكثر ثراء وأقوى سلطة وبالتـالي فهـي ليـست مرغمة على إعطاء نصيب أكبر من الكعكة الاقتصادية للآخرين إلا بالعنف.

وإذا كان العنف قد بات يشكل الوسيلة الرئيسية لإحداث تغيير جـذري في البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا فإنه تجـب ملاحظـة أن أسلوب حرب العصابات الذي راحت تلجأ إلى اسـتخدامه حركـة التحريـر

الأفريقي – في إطار حرب طويلة ومريرة – ليس الهدف منه القيام بمواجهة عسكرية مباشرة مع قوات نظام السيادة البيضاء تنتهي بإسقاط النظام وتولى حركة التحرير للحكم، ذلك لأن أسلوب حرب العصابات لا ينطوي على القيام بمثل هذه المواجهة العسكرية المباشرة، ثم أن لجوء قوات حركة التحرير إلى أسلوب المواجهة المباشرة هو أمر لا يدخل في تصورات الحركة، فضلا عن أنه يفوق قدراتها، وعليه يصبح الهدف الأساسي لحرب العصابات إرباك وتوريط نظام الحكم عسكريا واقتصاديا في معركة طويلة تؤدى إلى عجزه كلية عن أداء وظائفه على نحو يدفع به إلى التسليم، فانتشار عمليات قوات حرب العصابات إلى مختلف أنحاء البلاد من شأنه تشتيت القوات العسكرية والبوليس للنظام ويدفعه ذلك إلى مزيد من تجنيد البيض إلى صفوف الخدمة العسكرية، ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى إحلال العمال غير البيض محل العمال البيض في كافة قطاعات الاقتصاد، وفي مختلف الأعمال حتى الماهرة منها على نحو يجعل الاقتصاد بكامله واقعا تحت قبضتهم، ثم أن قيام قوات حرب العصابات بضرب خطوط مواصلات النظام ومصادر الطاقة لديه توقع النظام في فوضى ويضعف من قاعدته الاقتصادية التي يرتكن عليها في عملياته العسكرية، كذلك فإن إشاعة جو عدم الاستقرار في البلاد، لفترة، يمكن أن يدفع ببعض البيض إلى الخروج على النظام والاتجاه للتحالف مع حركة التحرير، كما يمكن أن يدفع بآخرين منهم إلى الهجرة من البلاد، وبخاصة من بين صفوف المتحدثين بالإنجليزية الذين لم تنقطع صلتهم ببريطانيا لقصر فترة بقائهم في جنوب أفريقيا ومن شأنه ذلك أن يضعف قدرة الجماعة البيضاء على المقاومة، وتؤكد الأرقام هذه الحقيقة ففي فترات الإضطرابات التي سادت البلاد في الفترة الماضية فإنه لوحظ تزايد أعداد المهاجرين النازحين من البلاد على أعداد المهاجرين الوافدين إلى البلاد، فأثناء الحرب العالمية الثانية (وبخاصة من ١٩٤١ –

١٩٤٥) زاد عدد المهاجرين الوافدين بـ ٦٠١ر٥ مهاجر، وفي عام ١٩٥٠ – وهو العام الذي شهد إضرابات وطنية دعا إليها المؤتمر الوطني الأفريقي – فإن عدد المهاجرين النازحين زاد على عدد المهاجرين الوافدين بنحو ٨٤١ر١ مهاجر، وفي عام ١٩٦٠ – وهو العام الذي شهد مذبحة شاربفيل وحظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية، كما شهد بداية للمقاومة المسلحة الأفريقية – فإن عدد المهاجرين النازحين زاد عن عدد المهاجرين الوافدين بنحو ٨٢٣ر٢ مهاجر(١) والذي لا شك فيه أن تصاعد أعمال حرب العصابات جنبا إلى جنب مع تصعيد استخدام أساليب المقاومة السلمية في الداخل من شأنه أن يؤدى إلى زيادة أعداد المهاجرين النازحين من البلاد زيادة كبيرة، كما أن من شأنه أن يوقف تيار الهجرة إلى جنوب أفريقيا وهى التي تشكل مصدرا هاما لتدعيم الجماعة البيضاء، كذلك فإن إشاعة جو عدم الاستقرار في البلاد من شأنه أن يؤدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا وتقليل معدلات تدفقها إليها، وكل هذه العوامل وغيرها من شأنها تعريض النظام لانتكاسة تدفعه إلى التسليم، على أنه تجب ملاحظة أن سقوط النظام وتولى حركة التحرير للحكم لا يعنى حدوث تغيير جذري وفوري في البنية الاقتصادية – الاجتماعية لجنوب أفريقيا لأن ذلك يتطلب فترة طويلة يتم فيها إعادة بناء الاقتصاد، وتغيير علاقات الإنتاج داخله، وتدعيم القوى الاجتماعية المساندة لحركة التحرير، وتعليمها وتدريبها لتكون قادرة على السيطرة على اقتصاد البلاد، وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأن تولى حركة التحرير للسلطة في البلاد من شأنه أن يفتح الطريق أمام إحداث مثل هذه التغييرات.

---

(1) أنظر: **John Stone, op cit., Pp. 276 – 277.** –

ومنذ منتصف السبعينيات فإن الأوضاع الدولية والأفريقية والإقليمية والمحلية باتت أكثر ملاءمة لقيام حركة التحرير الأفريقي بشن حرب عصابات ناجحة ضد نظام السيادة البيضاء في جنوب أفريقيا.

فاستقلال موزمبيق ثم أنجولا والتواجد السوفيتي – الكوبى فى أنجولا جعل الدول الغربية تسارع لتحقيق تسوية سلمية لمشكلة زمبابوى – وهى تلك التسوية التي توجت بالنجاح مع مطلع عام ١٩٨٠، كذلك فإن ظهور العامل السوفيتى – الكوبى دفع الدول الغربية إلى محاولة البحث عن حل سلمى لمشكلة ناميبيا كما دفعها إلى إعادة مراجعة حساباتها فيما يتعلق بجنوب أفريقيا خاصة إزاء انتشار حالة عدم الاستقرار في المنطقة وامتدادها إلى جنوب أفريقيا، ثم عجز نظام السيادة البيضاء في جنوب أفريقيا عن احتواء مثل هذه التغييرات الجديدة وهو الأمر الذي تأكد عقب فشل الغزو التي قامت به قوات جنوب أفريقيا ضد أنجولا عام ١٩٧٦، وعقب فشل قوات جنوب أفريقيا في قهر قوات الجبهة الوطنية لزمبابوى وعجزها عن مساندة نظام حكم الأقلية البيضاء فى زمبابوى، على أن القول السابق لا يعنى أن النجاح السوفيتي في أنجولا سوف يقود تلقائيا إلى دور سوفيتى مماثل – من حيث الحجم والمخاطرة – في معارك التحرير في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد أكدت تطورات الأحداث في زمبابوى ذلك حيث أسفرت الجهود الأنجلو-أمريكية عن التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة زمبابوى مع مطلع عام ١٩٨٠ دون مشاركة من الاتحاد السوفيتي في التسوية ودون أية محاولة منه للتدخل في زمبابوى، وإذا كان هناك افتراض، يسود جنوب أفريقيا وبعض الدوائر الغربية، بأن الاتحاد السوفيتى، وبسبب العامل الأيديولوجى فى سياسته الخارجية، يتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال والحرية في علاقاته الخارجية على نحو يجعله أقل خضوعا للقيود التي تعرقل القوى الدولية الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يعنى أن النجاح

السوفيتي في أنجولا يشكل خطوة أولى في إطار خطة كبرى للسيطرة على الجنوب الأفريقي وإخضاعه للنفوذ السوفيتي، فالذي لا شك فيه أن الاتحاد السوفيتي له مصلحة حقيقية في مد شبكة علاقاته الدولية الوثيقة إلى أى دولة جديدة تحصل على استقلالها في غمار المرحلة الأخيرة لعملية تصفية الاستعمار في الجنوب الأفريقي، ولكن الافتراض بأن هذه السياسة متحررة تماما من أية قيود تفرضها البيئة الخارجية الدولية يعد أمرا مشكوكا فيه؛ ذلك أن هناك مجموعة من القيود المتداخلة والمترابطة تتحكم في صياغة السياسة السوفيتية تجاه الصراع في الجنوب الأفريقي وأهمها ما يلي: [1]

أولا: أنه مع تقدير دوافع التدخل في أي مكان من الجنوب الأفريقي فإن القيادة السوفيتية لا يمكن أن تكون واثقة من موقف أمريكي شبيه بما حدث في معركة أنجولا.

ثانيا: إن الدور السوفيتي في أنجولا يمكن اعتباره حالة خاصة، فذلك المركب التي تجمع من الأحداث بمحض الصدفة ومنح السوفييت فرصة سانحة فى أنجولا يصعب تكراره ثانية فى معركة الجنوب الأفريقي، ونذكر من ذلك المركب بصفة خاصة أن الولايات المتحدة لم تكن قد تخلصت بعد من ميراث فيتنام ووترجيت، ثم أن الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته كانا مقيدان في هذه الفترة بضرورات الحملة الانتخابية التي تجرى في ظل هذا الميراث، كما أن الكونجرس الأمريكي كانت لديه شكوك قوية حول شرعية التدخل في إقليم أفريقى لم يكن داخلا حتى ذلك الحين في حسابات المصالح الأمريكية المباشرة المرتبطة بإمكانيات التدخل العسكري.

(1) J. E. Spence," Détente in Southern Africa: An Interim Judgment", in International Affairs, (London: Royal Institute of International Affairs), Vol. 53,No.1, January 1977, Pp. 11 –14.

ثالثا: هناك أيضا الالتزام السوفيتي بمراعاة وتدعيم سياسة الانفراج التي أقامت الدولتان العظميتان بتشييدها بعناء على مدار ما يزيد على عشر سنين مضت، ويمكن اعتبار هذا البعد هو العامل الحاسم في أي تحليل للسلوك السوفيتي على المسرح الدولي، فهو يعيق السوفييت عن اعتناق سياسات تنطوي على خطر المواجهة مع الولايات المتحدة، ذلك أن من مصلحتهم فرض قيود على سباق التسلح الاستراتيجي مع الولايات المتحدة نظرا لتكاليفه الباهظة، ويضاف إلى ذلك فإن الاتحاد السوفيتى مثل غيره من الدول الصناعية المتقدمة بدأ يواجه تصاعدا في توقعات شعبه، بينما الموارد السوفيتية ليست مطلقة، وهنا يمكن إدراك رغبته في استيراد التكنولوجيا الغربية.

رابعا: إن كلا من السوفييت والكوبيين يقرون فرضيا بأنه من المحتمل أن يثير التدخل العسكري في أي مكان في الجنوب الأفريقي مقاومة مضادة أكثر حدة مما حدث في أنجولا، وعلى سبيل المثال فإنه يمكن القول بان أحد العوامل التي حالت دون تدخل الكوبيين في زمبابوى وتحول دون تدخلهم في ناميبيا، يتمثل في أن ذلك السلوك قد يؤدى إلى رد فعل مماثل من قبل حكومة جنوب أفريقيا.

خامسا: عامل الصراع الصيني – السوفيتي في المنطقة، فإذا كانت السياسة السوفيتية تستهدف بالأساس مواجهة الغرب في العالم الثالث إلا أنها تستهدف في جانب أساسي منها مواجهة وتطويق الوجود الصيني، بناء على ذلك يمكن افتراض أن السياسة السوفيتية محكومة جزئيا على الأقل بالحاجة لتجنب أن تجد نفسها محاصرة بمواجهة محور غير رسمي بين واشنطون وبكين ذلك أن السياسة الصينية في أفريقيا يمكن تلخيصها في مجرد معاداة السوفييت، وهى سياسة تتبلور في اتجاهين كلاهما في غير صالح الاستقلال الاقتصادي والسياسي في أفريقيا، أولهما – أنه أينما يقف الاتحاد السوفيتي

في أحد الصراعات الأفريقية فإن الصين تقف في الجانب الآخر، وثانيهما - أن الصين تتعقب الاتحاد السوفيتي في كل الدول والأحزاب وحركات التحرير التي يساعدها وتعمد إلى خلق أجنحة أيديولوجية مضادة للخط السوفيتي حيث يدب الصراع بين تلك الأجنحة في محاولة للتصفية المتبادلة وهو ما يحدث في جنوب أفريقيا فعلى حين يؤيد الاتحاد السوفيتي المؤتمر الوطني الأفريقي فإن الصين تؤيد مؤتمر الوحدة الأفريقية(١).

وبهذا المعنى فقد أصبح من المتصور وقوف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة في جانب واحد - كما حدث في تأييد أثيوبيا ضد الصومال - أو وقوف الصين والولايات المتحدة في جانب واحد - كما حدث في الحرب الأهلية الأنجولية - ولكن ذلك ليس متصورا بالنسبة للدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين .

والأمر الذي لا شك فيه أن مثل هذه القيود التي تتحكم في صياغة السياسة السوفيتية تجاه الجنوب الأفريقي يعطى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة قدرا من إمكانيات الحركة والمناورة في منطقة الجنوب الأفريقي على النحو الذي يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة ويؤمن حمايتها، وقد تأكد ذلك بعد نجاح الجهود الأنجلو - أمريكية في تسوية مشكلة زمبابوى مع مطلع عام ١٩٨٠، كما يظهر ذلك من مجهودات الدول الغربية الخمس - بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وألمانيا الغربية، وكندا - والتي بدأت منذ إبريل عام ١٩٧٧ في محاولة للتوصل إلى حل سلمى للمشكلة الناميبية، وهى كلها جهود تستهدف

---

(1) د. حورية توفيق مجاهد: "الدبلوماسية الصينية فى القارة الأفريقية" - مجلة السياسة الدولية - مجلة دورية تصدرها مؤسسة الأهرام كل ثلاثة شهور - القاهرة - السنة الثامنة - العدد (٢٧) يناير ١٩٧١، ص ص ٩١ - ٩٢ .

احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة من جانب، كما تستهدف وصــول نظــم حكم معتدلة فيها تؤمن استمرار المصالح الغربية من جانب آخر، وإذا كــان هذا هو موقف الدول الغربية بعامة تجاه كل من زمبــابوى وناميبيــا، إلا أن الموقف الغربي بعامة، والأمريكي بخاصة، تجاه الصراع في جنوب أفريقيــا يختلف عن ذلك إلى حد كبير، فهو في الوقت الذي يرفض فيه اللجوء إلــى العنف من جانب حركة التحرير الأفريقي في جنوب أفريقيا إلا أنه لا يــدعو إلى تغيير نظام الحكم في جنوب أفريقيا بنظام حكم للأغلبية الأفريقية، وإنما يرى على العكس من ذلك أن تدعيم النظام القائم في جنوب أفريقيا عــسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا من شأنه أن يطمئن النظام على قدرته على الاستمرار والمقاومة على نحو يمكن أن يدفعه إلى الاعتدال والتخفيف مــن سياســاته وممارساته العنصرية والقمعية، أي أن الموقف الغربي تجاه الـصراع فــي جنوب أفريقيا يتمثل في ضرورة وأهمية حل مثل الصراع من داخل النظــام العنصري ذاته ومن خلاله بأسلوب تــدريجي ســلمى، وتوضــح وثيقتــان أمريكتان الموقف الأمريكي تجاه الصراع في جنوب أفريقيا وهما:

الأولى: الوثيقة السرية، والتي أصبحت ذائعة بعد نشرها والتى تحمــل اسم "مذكرة الدراسة رقم ٣٩ للأمن القومى" والتى شــارك فــى وضــعها خبراء وزارة الدفاع ووزارة الخارجيــة الأمريكيــة ووكالــة المخــابرات المركزية ومجلس الأمن القومى عام ١٩٦٩ (١) – وقد تضمنت هذه الدراسة

---

(1) لمزيد من التفصيل عن هذه المذكرة والخيارات الخمسة التى وضعتها أمام متخــذ – القرار الأمريكى. أنظر:

Barry Cohen & Mohamed A. ElKhawas, The Kissinger Study on Southern Africa, (Nottingham: Spokesman Books , England, 1975) Pp. 62 – 76.

ويلاحظ أن المؤلفين اقتصرا على كتابة المقدمة، أما باقى الكتاب فيتضمن النص الكامل للمذكرة رقم ٣٩ .

خمسة اختيارات مفتوحة أمام الولايات المتحدة في الجنوب الأفريقي بدءا من التعاون الوثيق مع نظم الأقليات البيضاء في الجنوب الأفريقي إلى عدم التدخل كلية في شئون القارة الأفريقية، وبدون الدخول في تفصيلات، يمكن القول بأن الحكومة الأمريكية قد عمدت إلى تفضيل "الاختيار الثاني" وهو الذي يذهب إلى أن "البيض وجدوا هنا ليبقوا، وأن الطريق الوحيد لحدوث تغيير بناء يمكن أن يحدث من خلالهم، ولا يوجد أمل أمام السود للحصول على حقوقهم السياسية، التي يسعون إليها، من خلال العنف الذي يمكن أن يؤدى فقط إلى الاضطراب وزيادة الفرص أمام الشيوعيين، إننا نستطيع، من خلال تخفيف موقفنا تجاه النظم البيضاء، تشجيع هذه النظم على التخفيف من سياساتها الاستعمارية والعنصرية الحالية، كذلك فإنه يمكننا عن طريق تقديم مساعدات اقتصادية جوهرية للدول السوداء مساعدة كلتا المجموعتين على التقارب سويا، وممارسة بعض النفوذ على كليهما لإحداث تغيير سلمي، إن مصالحنا تشكل أساس اتصالاتنا بالأقاليم، ويمكن تعزيز هذه المصالح بتكاليف سياسية مقبولة".

الثانية: بيان الدكتور هنرى كيسنجر عن السياسة الأمريكية في الجنوب الأفريقي والذي ألقاه في لوساكا أثر انتهاء جولته في عدد من الدول الأفريقية في إبريل ١٩٧٦ (١) فعلى حين يعلن البيان تأييد الولايات المتحدة "لحكم الأغلبية في روديسيا"، ويهيب "بحكومة جنوب أفريقيا أن تعلن جدولا زمنيا محددا يقبله المجتمع الدولي لإتمام حق تقرير المصير في ناميبيا"، إلا أنه فيما يتعلق بجنوب أفريقيا نجده يؤكد" حق مواطني جنوب أفريقيا

---

(1) الجمعية الأفريقية . النص الكامل لبيان الدكتور هنرى كيسنجر عن السياسة الأمريكية في جنوبي أفريقيا، إبريل ١٩٧٦، نشرة خاصة (القاهرة . الجمعية الأفريقية) السنة الرابعة، العدد ٨ يونيو ١٩٧٦، ص ص ٣-٦ .

البيض في العيش في بلادهم، إذ أنهم ليسوا مستعمرين، وهم تاريخيا سكان أفريقيون"، ويذهب البيان إلى القول بأن "إنهاء شرعية عدم المساواة نهاية سلمية هو لصالح كل الأفريقيين، وستستمر الولايات المتحدة في تشجيع العمل من أجل تغيير سلمي.. وستمارس الولايات المتحدة كل مجهوداتها في هذا الاتجاه، ونحن نهيب بحكومة جنوب أفريقيا القيام بتحقيق هذا الغرض.

وهكذا فإذا كانت الدول الغربية قد استسلمت فيما يتعلق بزمبابوى وناميبيا بشرط، أو مع محاولة، إقامة نظم متعاونة فيها – وهو ما لم تنجح في تحقيقه في زمبابوى ومازالت عاجزة عن تحقيقه في ناميبيا – إلا أنه من الواضح أن هذه الدول تريد الحفاظ على نظام الحكم القائم في جنوب أفريقيا باعتبار كونه يشكل ركيزة الاستقرار في منطقة الجنوب الأفريقي خاصة مع تزايد حجم وأهمية المصالح الغربية في المنطقة وبخاصة في جنوب أفريقيا، وقد راحت هذه الدول تبرر مسلكها في معاداة حركة التحرير في جنوب أفريقيا، ورفضها لحكم الأغلبية الأفريقية، ومساندتها لنظام حكم الأقلية البيضاء بمبررات عديدة، وهى مبررات باتت تواجه بالنقد على المستوى الدولي باعتبار أنها لا ترتكز على أساس منطقي اللهم إلا الرغبة في الحفاظ على نظام حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا بأي ثمن .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن الاستثمارات الأجنبية الغربية في جنوب أفريقيا قد أخذت في التنامي حتى أواخر السبعينيات، استنادا إلى مقولة راحت ترددها الدوائر الغربية، وتتمثل في أن الاستثمارات الأجنبية من شأنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي في جنوب أفريقيا على نحو يسمح بتشغيل العمال غير البيض في الأعمال الماهرة والحصول على أجور أفضل وهو الأمر الذي سينتهي، لو استمر، بالقضاء التدريجي على سياسة الأبارتهيد، على أن ما يجب التأكيد عليه هنا هو أن الأثر السياسي للاستثمارات الأجنبية الغربية كان على العكس مما تقدم، فقد ارتفع حجم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في جنوب أفريقيا من ٧٩٠ر٢ مليون راند عام ١٩٥٦ إلى ٨٢٥ر٣ مليون راند عام ١٩٦٦ إلى ٧٨٦ر٧ مليون راند عام ١٩٧٢ إلى ٧٥٧ ر١٢ مليون راند عام ١٩٧٤[1]، ورغم ذلك فإنه لم يحدث أي تغيير، ولو طفيف، في البنية الاقتصادية - الاجتماعية لجنوب أفريقيا، كما لم يحدث أي تآكل ولو شكلي في نظام السيادة البيضاء، وعلى العكس مما تقدم فإن المخرجات المادية لنشاطات شركات الاستثمار الأجنبية قد ساهمت في تقوية نظام السيادة البيضاء اقتصاديا، أكثر من ذلك فإن الحكومات الغربية، وتحت ضغط من الشركات المتعددة الجنسية العاملة في جنوب أفريقيا، اتجهت إلى تقديم السلاح لنظام السيادة البيضاء للدفاع عن الوضع القائم وهو ما ساعد النظام عسكريا، كما راحت هذه الدول الغربية تقدم التأييد الدبلوماسي لجنوب أفريقيا في المحافل الدولية، وما سبق يكشف زيف المقولة التي روجتها الدعاية الغربية، ويؤكد على حقيقة أن الشركات المتعددة الجنسية إنما تبحث بالأساس عن الاستقرار أينما كان وفى أي نظام أيا ما كان طابعه، وهى في سبيل ذلك تقدم كل مساعداتها وتأييدها للنظام القائم حفاظا على هذا الاستقرار الذي بدونه لا تستطيع هذه الشركات أن تمارس نشاطاتها أو تزيد من أرباحها وإذا كانت الشركات الأجنبية العاملة في جنوب أفريقيا ومن ورائها الدول الغربية، تزعم أن الاستثمارات الأجنبية في جنوب أفريقيا ستتعرض للخطر إذا ما تحقق حكم الأغلبية الأفريقية في جنوب أفريقيا فإن الخبرة الأفريقية تؤكد على أن نشاطات هذه الشركات لم تتعرض للتهديد حتى بعد استقلال الدول الأفريقية، بل أن هذه الاستثمارات قد زادت ويؤكد هذه الحقيقة أن شركات

---

(1) UN., Center Against Apartheid, Activities of Tranational Corporations and their Collaboration with the Regime in South Africa, July1977, Pp. 4 – 5 .

البترول الأمريكية مازالت تعمل في كابيندا بأنجولا وتحت حراسة القوات الكوبية[1].

واستنادا إلى ما تقدم فإن استقلال موزمبيق وأنجولا، ثم بروز العامل السوفيتي – الكوبي في جنوبي القارة والصراع مع الغرب كان عاملا هاما في إشاعة جو عدم الاستقرار في المنطقة دفع الدول الغربية إلى إعادة تقييم موقفها تجاه جنوب أفريقيا تحسبا ليوم تتمكن فيه الغالبية الأفريقية من الإمساك بزمام السلطة فيها خاصة بعد ما تمكنت الأغلبية الأفريقية في زمبابوى من امتلاك السلطة، وعليه فإن انتشار حرب العصابات في جنوب أفريقيا يصبح الأداة الفعالة لهروب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا وللتقليل من معدلات تدفقها إلى البلاد بما يشيعه من حالة عدم الاستقرار طالما أن الدول الغربية والشركات متعددة الجنسية مازالت مصرة على استمرار تأييدها لنظام السيادة البيضاء.

ومنذ السبعينيات فإن فرض حظر تصدير البترول إلى جنوب أفريقيا أخذ يأخذ طريقه إلى حيز التنفيذ، وبدأت المناقشات على المستوى الدولي تدور حول كيفية أحكام هذا الحظر[2] فجنوب أفريقيا دولة غير منتجة للبترول، ونتيجة لذلك فهي تستورد كافة احتياجاتها تقريبا من البترول فيما عدا نسبة صغيرة تمكنت من إنتاجها عن طريق تحويل الفحم إلى بترول في مصنع ساسول، والعديد من قطاعات اقتصاد جنوب أفريقيا يعتمد اعتمادا

---

(1) R. W. Johnson, op cit., P. 312.

(2) لمزيد من التفصيل عن المقاطعة البترولية لجنوب أفريقيا أنظر الدراسة القيمة – التالية:

مارتن بيلى وبرنارد ريفرز . **العقوبات البترولية ضد جنوب أفريقيا** – ترجمة السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية – الآسيوية بالقاهرة – (الأمم المتحدة . مركز مكافحة الأبارتهيد) يونيو عام ١٩٧٨ – ص ص ٢٩، ٩٥ – ٩٦، ١٠٧ – ١١٢ .

جوهريا على البترول ومن هذه القطاعات، النقل، والتجارة الداخلية، والزراعة، وصيد الأسماك، والصناعات البتروكيماوية وبالإضافة إلى ذلك فإن للبترول أهمية إستراتيجية حيوية بالنسبة للقوات المسلحة لجنوب أفريقيا، ومخزون جنوب أفريقيا من البترول يكفيها حوالي عام ونصف بمعدلات الاستهلاك الحالية – وهى بذلك تعد أكثر دول العالم على الإطلاق تخزينا للبترول – فإذا حدث وأمكن حظر تصدير البترول إلى البلاد فهي تستطيع أن تكفى نفسها حوالي سنتين ولكن اقتصادها سيتعرض لنكسة خطيرة قبل مرور العامين، وإذا كانت جنوب أفريقيا تقوم حاليا بإنشاء مصنع جديد (ساسول ٢) لإنتاج البترول من الفحم فإن هذا المصنع عندما يصل إلى مرحلة إنتاجه بالكامل عام ١٩٨٢ – لن يساهم هو ومصنع ساسول ١ إلا بنحو ١٣% من احتياجات البلاد من البترول، وبالطبع فإن جنوب أفريقيا ستكون في حاجة إلى استيراد مزيد من البترول بعد أن يبلغ ساسول ٢ مرحلة إنتاجه الكامل أكبر مما تحتاجه الآن .

وحتى عام ١٩٧٢ فإن جنوب أفريقيا كانت تستورد ٥٤% من إجتياجاتها من البترول من إيران، ١٩% من العراق، ١٦% من المملكة العربية السعودية، ١١% من قطر، على أنه عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فإن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ اتخذ قرارا يدعو إلى "حظر بترولي عربي شامل" ضد جنوب أفريقيا وروديسيا والبرتغال، وقد كان هذا القرار أول محاولة جدية اتخذتها الدول العربية المصدرة للبترول لفرض حظر بترولي ضد جنوب أفريقيا، وقد أثار هذا القرار قلقا بالغا في جنوب أفريقيا التي سارعت إلى اتخاذ خطوات لخفض استهلاك البترول، ففي ١٠ ديسمبر ١٩٧٣ وضعت قيودا تفرض إغلاق محطات البنزين أيام الآحاد وتضع حدا أعلى للسرعة، وبعد بضعة أسابيع أعدت لوائح للتوزيع بالبطاقات، على أن هذا الحظر الذي فرضته الدول العربية

البترولية لم يحقق النتيجة المرجوة لسببين أولهما – أن إيران قد رفضت الاشتراك في هذا الحظر، أكثر من ذلك فهي قد قامت بزيادة كمية ما تصدره من بترول إلى جنوب أفريقيا حتى أصبحت تمد جنوب أفريقيا، مع مطلع عام ١٩٧٩ بنحو ٩٠% من احتياجاتها البترولية، وثانيهما – أن شركات البترول الكبرى، التي لديها فروع في جنوب أفريقيا، رفضت الانصياع لهذا الحظر، وراحت تشترى البترول من الدول العربية البترولية ثم تعيد تصديره سرا إلى جنوب أفريقيا، وإذا كانت حكومة الثورة الإيرانية قد أعلنت في أوائل عام ١٩٧٩ عن حظر، تصدير البترول الإيراني إلى جنوب أفريقيا (١)، إلا أن شركات البترول الكبرى مازالت تعيد تصدير البترول سرا إلى جنوب أفريقيا خروجا على قرارات الحظر وهى بذلك تشكل مصدر الإمداد الوحيد لجنوب أفريقيا بالبترول، من هنا نشأت فكرة قيام مجلس الأمن بفرض حظر إجباري على تصدير البترول إلى جنوب أفريقيا، إلا أن نجاح عملية الحظر يتطلب حصارا بحريا لموانى جنوب أفريقيا ليحول دون وصول البترول سرا إلى جنوب أفريقيا عن طريق شركات البترول العالمية، على أن الحصار، فيما لو فرض وتم، من شأنه أن يؤدى إلى مواجهة عسكرية بين أسطول جنوب أفريقيا والقوات البحرية المحاصرة طالما أنه يعد تهديدا مؤكدا لبقاء نظام السيادة البيضاء، ولذلك نشأت فكرة جديدة تؤكد على أنه لا ضرورة على الإطلاق لفرض مثل هذا الحصار البحري طالما أن مجلس الأمن يستطيع اتخاذ إجراءات معينة تجعل كل ناقلة بترول تنقل البترول إلى جنوب أفريقيا عرضة للحجز عليها بعد قيامها بعملية النقل، ويذهب أصحاب هذه الفكرة إلى أنه يكفى استعمال دورية بحرية بسيطة تراقب الناقلات التي تدخل موانى جنوب أفريقيا وترسل تقاريرها عن

(1) Paul Cheeseright," South Africa's Growing reliance On Coal", -in Financial Times, Friday, April 27 , 1979.

ناقلات البترول التى دخلت هذه المواني إلى الأمم المتحدة، على أن تقوم هذه بإرسالها إلى جميع الدول التي يكون لها حق الحجز على مثل هذه الناقلات أن هي دخلت موانيها في فترة تالية، كما يمكن كبديل لذلك إدراج أسماء هذه الناقلات أو ملاكها أو مستأجريها على قائمة سوداء لمنع دخولها موانى الدول أعضاء الأمم المتحدة لفترات زمنية محدودة، وكبديل ثالث فإنه يمكن أن تسحب رخص التسجيل الوطني لأي ناقلة بترول تحمل البترول إلى جنوب أفريقيا، ويبدو أن هذه الخطة أكثر ملاءمة، فهي من جانب لن تؤدى إلى مواجهة عسكرية مع أسطول جنوب أفريقيا، وهى من جانب آخر ليست باهظة التكاليف وإن كانت أعباؤها على جنوب أفريقيا ستكون باهظة طالما أن ناقلات البترول ستضطر فى هذه الحالة إلى الامتناع عن توصيل البترول إلى جنوب أفريقيا، إن من شأن تنفيذ هذه الخطة إحداث تأثير مدمر على اقتصاد جنوب أفريقيا فهو لا يستطيع الصمود أكثر من عامين بعدها يتوقف النشاط الاقتصادي، حيث تصبح عمليات النقل الداخلي صعبة للغاية، وستصاب الصناعة بضربة قاصمة، كما سينخفض الإنتاج في قطاع الزراعة الحديث انخفاضا سريعا، وستفقد القوات المسلحة والبوليس القدرة على الحركة، ثم أن التأثيرات الجانبية ستكون أكبر، فسترتفع تكاليف المعيشة وتتوقف صناعة السيارات وسيعجل حظر البترول من انسحاب رأس المال الأجنبي من جنوب إفريقيا، ومن تزايد معدلات هجرة البيض من البلاد، وهذه التأثيرات من شأنها مساعدة حركة التحرير الأفريقي في إسقاط نظام السيادة البيضاء.

وعلى المستوى الأفريقي فإن الظروف باتت أكثر ملاءمة أمام حركة التحرير الأفريقي في جنوب أفريقيا، منذ منتصف السبعينيات، ويرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل أساسية:

أولا: شهدت القارة الأفريقية قدرا من الاستقرار النسبي، صحيح زادت معدلات تغيير نظم الحكم في القارة عن طريق العنف، إلا أن معظم هذه التغييرات كانت موجهه ضد نظم رجعية، كما خفت حدة الحروب الأهلية في القارة وما كان يستتبعها من تدخلات دولية يكون العامل الدولي فاعلا أساسيا فيها، وهدأت حروب الحدود بين الدول الأفريقية، إلى حد ما، وشهدت نفس الفترة بداية لما يمكن تسميته بالعقد الثاني للاستقلال في أفريقيا حيث أمكن لحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية وزمبابوى الحصول على الاستقلال.

وعليه فإن هناك قدرا من الاستقرار النسبي في القارة الأفريقية حيث سويت بعض مشكلات الحرب الأهلية، ثم أن الحروب الأهلية الدائرة في القارة لم تؤد إلى انقسام كبير في القارة الأفريقية على نحو ما حدث في الفترة ٦٥ / ١٩٧٤، كما لم تؤد إلى تدخل القوى الكبرى في هذه الحروب بشكل سافر، والذي لا شك فيه أن مثل هذا الاستقرار النسبي من شأنه أن يجعل الدول الأفريقية داخل منظمة الوحدة الأفريقية تولى اهتماما أكبر بتصفية النظام العنصري في جنوب أفريقيا .

٣- كذلك فإن حروب الحدود بين الدول الأفريقية قد تقلصت، وإذا كانت الحرب على الحدود بين أثيوبيا والصومال قد تفجرت في الفترة ٧٥ / ١٩٨٠ فإن هذه الحرب لم تؤد إلى تدخلات من القوى الكبرى كما لم تؤد إلى خلافات بين مواقف الدول الأفريقية، طالما أن القوى الدولية والأفريقية قد أيدت الموقف الأثيوبي.

٤- وقد شهدت الفترة ٧٥/ ١٩٨٠ مرحلة ما يسمى بعقد الاستقلال الثاني لأفريقيا، فلقد توج الكفاح المسلح في المستعمرات البرتغالية وزمبابوى بظهور ست دول جديدة ثورية على الخريطة الأفريقية هي غينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر، وساوتومى وبرنسيت، وموزمبيق، وأنجولا،

وزمبابوى، وهذه الدول بخبرتها ونظمها الثورية باتت تـشكل رصـيدا وسندا لحركة التحرير الأفريقي في جنوب أفريقيا . والذي لا شك فيـه أن مثل هذا الوضع هو في غير صالح النظام العنصري فـي جنـوب أفريقيا والذي كان في الفترة ٦٥/ ١٩٧٤ يجد منطقة عازلة تفصل بين حدوده وبين حدود الدول الأفريقية المستقلة تتمثـل فـي المـستعمرات البرتغالية- أنجولا، وموزمبيق - وفى النظام العنصري في زمبابوى .

وعلى أية حال فكما لا يجب التهوين من شأن الأوضاع الجديـدة التـي نشأت في القارة الأفريقيةً في الفترة ١٩٨٠/٧٥ فإنه لا يجب أيضا التهويـل من شأن هذه الأوضاع طالما أن نظم الحكم الثوريـة التـي نـشأت عقـب انقلابات عسكرية، وتلك التي نشأت عقب اسـتقلال دول جديـدة، مازالـت منشغلة بحل مشكلاتها الداخلية، وبمشكلات إعادة البناء فيهـا، وطالمـا أن ارتفاع أسعار البترول، وانتشار موجة القحط في النطاق الأوسط من القـارة قد ألقى بأعباء اقتصادية جديدة على كاهل الدول الأفريقية دفعت غالبيتها إلى إعطاء أولوية لقضايا التنمية داخلها على حساب قضايا التحرير في الجنـوب الأفريقي.

ثانيا: ورغم ما تقدم، فإن استقلال المستعمرات البرتغالية، ثم زمبابوى، قد خفف من الأعباء الواقعة على لجنة التنـسيق لتحريـر أفريقيـا التابعـة لمنظمة الوحدة الأفريقية، وبات يتعين على اللجنة تقديم كامـل مـساعداتها لحركات التحرير فى كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد أخذ ذلك يتضح في النصف الثاني من السبعينيات فعلى حين لم تزد المخصصات التي قررتهـا اللجنة في عام ١٩٧٢ لمنظمة شعب غرب أفريقيا (سـوابو) عـن ٤ر١٨٢ ألف دولار، وللمؤتمر الوطني الأفريقي (لجنوب أفريقيا) عن ٩ر١٥٨ ألـف

دولار، ولمؤتمر الوحدة الأفريقية عن ٣ر٤٤ ألف دولار[1] في شكل مساعدات مادية، وإدارية ودعائية، فإن هذه المخصصات قد ارتفعت في عام ٧٨ / ١٩٧٩ على النحو التالي: ٤٥٠ ألف دولار (٣٥٠ ألف دولار مساعدة مادية، ١٠٠ ألف دولار مساعدة إدارية ودعائية)، ٧٨٠ ألف دولار (١٣٠ ألف دولار مساعدة مادية، ٦٥٠ ألف دولار مساعدة إدارية ودعائية) ١٠٠ ألف دولار (مساعدة مادية فقط) على التوالي[2].

ويلاحظ من أرقام المساعدات السابقة أن لجنة التنسيق تعطى مساعدات للمؤتمر الوطني الأفريقي أكثر مما تعطى لمؤتمر الوحدة الأفريقية، وهو الأمر الذي يعطى انطباعا بأن اللجنة ترى في التنظيم الأول حركة التحرير الرئيسية في جنوب أفريقيا، ويلاحظ كذلك أن المساعدات التي تقدمها اللجنة لسوابو خصوصا في شكل مساعدات مادية تزيد عما تقدمه اللجنة لأي من المؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدة الأفريقية، ولا شك أن ذلك يعني أن اللجنة تولى اهتمامها الأول لتحرير ناميبيا طالما أن المساعدة المادية تأخذ في الغالب شكل أسلحة وعتاد وذخائر لحركات التحرير.

وواضح مما سبق أن اللجنة تتمسك في ذلك بإعلان دار السلام حول الجنوب الأفريقي الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية عام

---

(1) **OAU, CCLA., Report of the standing committee on Administration and Finance, 21st, ordinary Sess. Accra 8 – 18 Jan ., 1973, Doc. 5 (Part B – Finance), Pp. 9-10.**

(2) منظمة الوحدة الأفريقية – لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا – تقرير الدورة العادية – الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا فى الدورة العادية الثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس فى الفترة من ١ – ١٨ فبراير ١٩٧٨) منشور فى نشرة الوثائق والبحوث التى تصدرها الجمعية الأفريقية بالقاهرة السنة السادسة – العد ١١ – أكتوبر ١٧٨ – ص ١٠.

١٩٧٥، والذي رتب أولويات التحرير في الجنوب الأفريقي ووضع مسألة تحرير جنوب أفريقيا في مرتبة تالية بعد ناميبيا(١).

وعلى أية حال فإن مثل هذا الترتيب في الأولويات هو في صالح حركة التحرير في جنوب أفريقيا، ذلك إن فتح الحدود الناميبية أمام رجال حرب العصابات التابعين لحركة التحرير في جنوب أفريقيا يشكل العامل الأساسي والجوهري في إعطاء هذه الحرب طابع حرب العصابات على حد قول مختلف فصائل حركة التحرير الأفريقي في جنوب أفريقيا، فأعمال العنف التي يقوم بها رجال حرب العصابات في جنوب أفريقيا منذ أواخر السبعينيات مازالت يغلب عليها طابع التخريب، والإرهاب نظرا لتركزها فى المنطقة الشرقية للبلاد داخل المناطق الحضرية البيضاء حيث ينطلق رجال حرب العصابات من قواعدهم الخلفية في موزمبيق، أو من خلاياهم السرية داخل البلاد وعليه فإن فتح الحدود الناميبية أمام رجال حرب العصابات يمكن أن يؤدى إلى انتشار عملياتهم خاصة وإن المنطقة الغربية من البلاد في معظمها منطقة ريفية زراعية ورعوية تتميز بالخفة السكانية، ومن شأن ذلك أن يمكن قوات حرب العصابات من إقامة قواعد لها في الداخل وتشتيت قوات الجيش والبوليس في مختلف أنحاء البلاد على نحو يؤدى إلى إرهاقها وعجزها عن المواجهة.

ثالثا: فشل سياسة الانفتاح على الخارج التي أعلنتها جنوب أفريقيا منذ منتصف الستينيات بهدف كسب مؤيدين لها من بين الدول الأفريقية، وقد وصل هذا الفشل إلى قمته في أواخرالسبعينيات(٢)، فقد بدأت هذه السياسة

---

(1) OAU, ECM/ St. 15 (IX).

(2) لمزيد من التفصيل حول هذه السياسة أنظر

Guy Arnold, "Which Way in Southern Africa?", in Africa Report. Vol. 25, No. 4, July – August 1980. Pp. 41 – 43.

في النصف الثاني من الستينيات، وبعد استقلال كل من بتسوانا وسوزيلاند وكان الهدف منها إقامة علاقات حسن جوار مع الدول الأفريقية المجاورة، وقد حققت هذه السياسة بعض النجاح عندما خرج الدكتور باندا رئيس مالاوى على إجماع منظمة الوحدة الأفريقية وأقام علاقات دبلوماسية مع جنوب أفريقيا عام ١٩٦٧، ثم اتجهت جنوب أفريقيا بعد ذلك إلى التلويح بتقديم المساعدات للدول الأفريقية وقد أمكنها عن طريق ذلك فتح المجال أمام استثماراتها في مجال التعدين في كل من زائير وزامبيا، كما تمكنت من زيادة حجم تجارتها مع مدغشقر وموريشيوس ومالاوى، وامتد نشاطها إلى المستعمرات البرتغالية في كل من موزمبيق وأنجولا، وقد حققت هذه السياسة نصرا جديدا لها أوائل السبعينيات عندما دعا الرئيس هوفويه بوانييه – رئيس ساحل العاج – إلى الحوار مع جنوب أفريقيا، على أنه في نفس الوقت فإن هذه السياسة أخذت تعانى من صعوبات عديدة ذلك أن علاقات كل من بتسوانا، وسوازيلاند وليسوتو مع جنوب أفريقيا قد أخذت في الفتور، ثم أن التقهقر العسكري البرتغالي في موزمبيق عام ١٩٧٢ وتصاعد نشاط حرب العصابات في شمال شرقي روديسيا بات يضع عراقيل أمام هذه السياسة، ورغم ذلك فإن جنوب أفريقيا أعلنت عام ١٩٧٢ أنها تمكنت من إقامة روابط مع ١٢ دولة أفريقية، وحتى عام ١٩٧٥ فإن هذه السياسة كانت قد وصلت إلى أوج نجاحها عندما راحت حكومة جنوب أفريقيا تغازل زامبيا، وعندما زار فورستر ليبيريا، وهذا النجاح قد أدى إلى زيادة ثقة حكومة جنوب أفريقيا بنفسها على نحو دفعها إلى حجز مساحات في الصحافة البريطانية عام ١٩٧٥ للترويج لفكرة نقل مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أديس أبابا إلى جوهانسبرج.

على أن هذه السياسة قد أصيبت بنكسة عقب غزو قوات جنوب أفريقيا لأنجولا عام ١٩٧٦ ورغم أن العلاقات الاقتصادية لجنوب أفريقيا مع كل

من أفريقيا الوسطى وزائير وجابون وساحل العاج والسنغال ظلت تـتم مـن وراء الستار إلا أن علاقاتها مع جيرانها المباشرين (بتـسوانا - ليـسوتو - سوازيلاند) ظلت ضعيفة، كما أن علاقاتها بمالاوي أخذت في الفتور عقـب قرار الرئيس باندا عام ١٩٧٤ بوقف تجنيد عمال مالاوي للعمل في منـاجم جنوب أفريقيا، كذلك فإن علاقاتها بروديسيا قد أخذت فـي التـدهور عقـب قبولها لمبادرة كيسنجر عام ١٩٧٦ والخاصة بحكم الأغلبية الأفريقيـة فـي روديسيا، كذلك هذه السياسة أخذت في التدهور عقب قـرار نيجيريـا عـام ١٩٧٦ والذي خير الشركات المتعددة الجنسية بين العمـل فـي نيجيريـا أو العمل في جنوب أفريقيا، وإجمالا فإنه مع حصول زمبابوى على الاسـتقلال أوائل عام ١٩٨٠ فإن مجهودات حكومة جنوب أفريقيا لإنجاح سياسة حسن الجوار مع الدول الأفريقية كانت قد أصيبت بضربة قاصمة وأصبحت جنوب أفريقيا أكثر عزلة في القارة أكثر من أي فترة في تاريخها.

وهكذا ففي الوقت الذي امتد فيه كفاح التحرير في الجنـوب الأفريقـي وبات يلقى سندا وتأييدا له على المستويين الدولي والأفريقي، فـإن جنـوب أفريقيا أصبحت تواجه خطر العزلة أكثر من أي وقت مضى .

وعلى المستوى الإقليمي - منطقة الجنوب الأفريقي - فإن الأوضـاع باتت أكثر ملاءمة لدول الجنوب الأفريقي ولحركة التحريـر فـي جنـوب أفريقيا، وباتت تأخذ اتجاها سلبيا ومعاكسا لنظام السيادة البيضاء في جنـوب أفريقيا، ذلك أن استقلال كل من موزمبيق وأنجولا، قد أدى إلى إقامة قواعد خلفية لحركة التحرير الأفريقي لجنوب أفريقيا في موزمبيق بالـذات علـى حدود جنوب أفريقيا، وهى القواعد التي ظلت تفتقر إليهـا الحركـة لفتـرة طويلة، كما أن حكومة موزمبيق اتجهت إلى تقليـل أعـداد عمالهـا الـذين يعملون في مناجم جنوب أفريقيا، فقد انخفض عدد هؤلاء من نحو ٨٤ ألـف

عامل عام ١٩٧٤ إلى نحو ٣٨ ألف عامل عام ١٩٧٧ [(١)]، وقد أدى ذلك إلى تزايد اعتماد قطاع التعدين في جنوب أفريقيا على العمال الأفـريقيين مـن داخل البلاد ومن شأن ذلك أن يزيد من قدرتهم الاقتصادية والتساومية فـي هذا القطاع والذي ظل طوال تاريخه يعتمد على العمـال المهـاجرين مـن خارج البلاد.

وقد أضاف استقلال زمبابوي أوائل عام ١٩٨٠ بعدا إيجابيا جديدا فـي منطقة الجنوب الأفريقي، ذلك أن هذا الاستقلال من شـأنه تقليـل التبعيـة الاقتصادية لدول الجنوب الأفريقي وإنهاء اعتمادها على اقتصاديات جنـوب أفريقيا، فزمبابوى تشكل محور شبكة المواصلات في المنطقـة واسـتقلالها يعنى تمكين زامبيا من استخدام خطوط المواصلات إلى بييرا ومـابوتو فـي موزمبيق عبر زمبابوى بدلا من اعتمادها على خطوط مواصـلات مـواني جنوب أفريقيا في التصدير والاستيراد، وبتسوانا أصبح لديها خـط حديـدي بديل – وإن كان مكلفا – عبر زمبابوى إلى بييرا بدلا من استمرار اعتمادها المطلق على خطوط جنوب أفريقيا، ومن شأن ذلك تحسين الـدخل القـومي لموزمبيق وتنشيط موانيها على نحو يدفعها إلى الاستغناء عن تجارة جنـوب أفريقيا التي تمر عبر موانيها.

كذلك فإن انتهاء المقاطعة التي كانت مفروضة على زمبابوى من شأنه أن يؤدى إلى ازدهار حركة التجارة والإنتاج في المنطقة، فبتسوانا ومالاوى وسوازيلاند على سبيل المثال، يمكنها أن تحصل من زمبابوى علـى السلع التي كانت تستوردها من جنوب أفريقيا .

كذلك فإن الدول المصدرة للعمالـة لجنـوب أفريقيـا مثـل مـالاوى وموزمبيق وسوازيلاند وبتسوانا يمكنها أن ترسل عمالها للعمل في زمبابوى، وهكذا فإن استقلال زمبـابوى يعـد ضـربة قاصـمة للـروابط التجاريـة

(1) Colin Legum (ed.), op cit., P. B. 927.

والاقتصادية المتبقية لجنوب أفريقيا مع دول الجنوب الأفريقي، كما أنه يحكم حلقة الحصار حول جنوب أفريقيا، وإذا كان موجابى قد صرح بأن بلاده تعارض سياسات الأبارتهيد سياسيا فقط، وأن بلاده لن تستخدم كقاعدة لرجال حرب العصابات مما يعنى أنه يستهدف الحفاظ على علاقات حسن الجوار مع جنوب أفريقيا، وعلى العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلا أن هذه سياسة للأجل القصير، تمليها ظروف الأوضاع المعقدة والمتشابكة التي تشهدها زمبابوي عقب الاستقلال(١).

ويبدو أن حكومة جنوب أفريقيا كانت مدركه لهذه الأبعاد الجديدة التي يمكن أن تترتب على استقلال زمبابوى تحت حكم الأغلبية، ويتضح ذلك من دعوتها فى عام ١٩٧٩ إلى إقامة تحالف بين دول الجنوب الأفريقي **Constellation of South African States** يستند إلى تصور أن جنوب أفريقيا قد أصبحت زعيمة لمعسكر الدول الأفريقية المعادية للشيوعية، ويرتكن هذا التحالف على محاور ثلاثة من جانب إنشاء تحالف بين دول الجنوب الأفريقي بما في ذلك البانتوستانات، ومن جانب ثان إعادة الحوار والانفراج مع الزعماء الأفريقيين المعتدلين، ومن جانب ثالث إنشاء حلف عسكري دفاعي بين دول الجنوب الأفريقي، والهدف واضح من ذلك فجنوب أفريقيا تسعى إلى إقناع دول الجنوب الأفريقي بأن الخطر الشيوعي يتهددها، وراحت تروج بأن الغرب بات متساهلا تجاه النفوذ الشيوعي، ومن ثم فلا مندوحة من أن تتولى جنوب أفريقيا قيادة دول الجنوب الأفريقي لمواجهة هذا النفوذ(٢).

---

(1) Guy Arnold, op cit., P. 41.

(2) Francis A. Kornegay, Jr., & Victor A. Vockerodt, "Arusha And -Regional Cooperation in Southern Africa: A Preliminary Analysis of Resource for Research and study", in SADEX, The South African Development Information / Documentation Exchange, (Washington, D.C. African

على أن هذه الفكرة قد ووجهت بفكرة جديدة معاكسة من جانب دول الجنوب الأفريقي، وبخاصة من جانب تنزانيا التي تترأس دول المواجهة الأفريقية منذ أواخر الستينيات، إذ يبدو أن تنزانيا حولت اهتمامها من شرقي أفريقيا إلى جنوبي أفريقيا خاصة بعد تصاعد دورها وتأييدها لحركات التحرير في الجنوب الأفريقي، وبعد انهيار المجموعة الاقتصادية لشرق أفريقيا في النصف الثاني من السبعينيات، ثم اتجاه كينيا تارة إلى الشمال الشرقي للتعاون مع أثيوبيا، وتارة إلى الصومال والعربية السعودية بدعوى مواجهة الخطر الشيوعي في البحر الأحمر ومنطقة القرن ورغبة منها في أن تكون منطقة جذب لرؤوس الأموال العربية (١). من هنا تحول اتجاه تنزانيا إلى الجنوب الأفريقي، وراحت تدعو إلى تحقيق اندماج إقليمي في إطار جماعة اقتصادية لجنوبي أفريقيا، وقد توجت هذه الدعوة بانعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي لدول الجنوب الأفريقي بلوساكا في أول إبريل ١٩٨٠ (٢). وقد حضر المؤتمر رؤساء دول المواجهة الأفريقية الخمس (تنزانيا – زامبيا – بتسوانا – أنجولا – موزمبيق)، ورؤساء دول مالاوى، وليسوتو، وسوازيلاند، وروبرت موجابى، وبعبارة أخرى فإن كل الدول المجاورة لجنوب أفريقيا أو التي تتأثر بسياساتها قد شاركت في المؤتمر، وقد تبنى المؤتمر إعلانا للتحرير الاقتصادي جاء فيه "إن الجنوب الأفريقي يعتمد على جمهورية جنوب أفريقيا كمركز للنقل والاتصالات وكمستورد للسلع والخدمات، وكمصدر للسلع والعمالة الرخيصة" وإن هذه التبعية يجب أن تنتهي، وقد حدد الإعلان أهداف التنمية لمجموعة دول الجنوب الأفريقي في أربعة هي:

Bibliographic Center), Vol. 1, No. 2, August/ Oct. 1979, Pp. 7-8.

(1) Ibid., Pp. 12 – 13.

(2) Guy Arnold, op cit., P. 43.

(١) تقليل التبعية الاقتصادية، وبخاصة وليس فقط على جمهورية جنوب أفريقيا.

(٢) تعزيز الروابط لخلق اندماج إقليمي حقيقي وعادل .

(٣) تعبئة الموارد لدفع تنفيذ السياسات الإقليمية والوطنية .

(٤) بذل جهد مركز لتأمين التعاون الدولي في إطار استراتيجيتنا للتحرير الاقتصادي.

وهكذا فمع مطلع العقد الثامن فإن وضع جنوب أفريقيا بات يتلخص فيما يلي:

١-قلق من النفوذ السوفيتى – الكوبى في أنجولا، وانعدام ثقة في تأييد الغرب في حالة قيام جنوب أفريقيا بأي مغامرة عسكرية ضد أي دولة أفريقية مجاورة .

٢-حظر بترولى شامل عليها، ومحاولات ومناقشات على المستوى الدولي تتجه إلى أحكام الحصار حولها لضمان عدم وصول البترول إليها سرا .

٣- تفرغ كامل للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا لتقديم تأييدها ومساندتها الكاملة لحركة التحرير في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا، وانهيار لسياسة الانفتاح على الخارج وحسن الجوار مع أفريقيا.

٤- ظهور احتمالات تزايد عزلتها على المستوى الإقليمي اقتصاديا وتجاريا ودبلوماسيا خاصة بعد استقلال زمبابوي، وانعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي بلوساكا .

٥- انفتاح حدود الدول الأفريقية المجاورة لها أمام نشاط رجال حرب العصابات التابعين لحركة التحرير الأفريقي.

وقد أدت هذه العوامل في مجملها إلى تشجيع قوى التغيير داخل جنوب أفريقيا فراحت بعض قطاعات الجماعة البيضاء تطالب بضرورة إحداث

تغيير سريع في السياسات العنصرية إذا مـا أريـد للنظـام القـائم البقـاء والاستمرار على نحو ما أسلفنا، وانتشر العمل الجماهيري بين غير البـيض من إضرابات عمالية ومظاهرات طلابية منذ منتصف السبعينيات، وبـدأت عمليات حرب العصابات التي يقوم بها أعضاء الجناح العسكري لكـل مـن المؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي في الانتـشار فـي المنـاطق الحضرية البيضاء شمال وشرق البلاد قريبا من حدود موزمبيق، ومن حدود البانتوستانات المجاورة للدول الأفريقية المستقلة[1].

---

(1) تجدر الإشارة إلى أنه منذ منتصف السبعينيات فإن المقاومة السلمية في داخل جنوب أفريقيا، فضلا عن عمليات حرب العصابات قد أخذت في الانتشار، ولقـد بـدأت المقاومة السلمية بانتفاضة سويتو في ١٦ يونيو عام ١٩٧٦ حيث أضرب الطلبـة الأفريقيون عن الدراسة احتجاجا على فرض اللغة الأفريكانية كلغة للتـدريس فـي مدارس الأفريقيين، وانتشرت الإضرابات بين الطلبة والعمـال رغـم المواجهـة الوحشية من جانب النظام لهذه الانتفاضة التي راح ضحيتها نحـو ٧٠٠ شـخص ورغم ذلك استمرت هذه الأعمال من المقاومة السلمية منـذ عـام ١٩٧٦ وحتـى ١٩٨٠ حيث امتدت إلى الطلبة الملونين في الكيب، والهنود في ناتال، وقد واكـب ذلك تصاعد عمليات حرب العصابات من جانب الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الأفريقي والحزب الشيوعي، وقد تركزت هذه العمليات في شـمال شـرق الـبلاد ووجهت بالأساس ضد مراكز البوليس، وضد رجال البوليس السود، ثم امتدت إلى المناطق التجارية في المدن البيـضاء، وانتـشرت لتهـدد خطـوط المواصـلات ومحطات السكك الحديدية في كل من جوهانسبرج وبريتوريا .ومنذ عـام ١٩٧٨ اتجهت العمليات لضرب مؤسسات العزل مثل مجالس بانتو الحـضر، ثـم إلـى المحكمة العليا بمدينة الكيب، وقد توجت هذه العمليات في أول يونيو عـام ١٩٨٠ بتفجير كبير في مصنع ساسول رقم (١) الذي يتولى استخراج البترول من الفحـم في ترانسفال حيث قدرت الخسائر الأولية بنحو ٣,٣ مليون جنية استرليني . أنظر:
Africa Research Bulletin, Political .., vol. 17, No.5, June 16, 1980, Pp. 5678 – 5682.

وأنظر أيضا: -

على أنه رغم التطورات السالفة الذكر فإن هناك مسألتين على جانب كبير من الأهمية مازال يدور حولهما الجدل داخل إطار حركة التحرير الأفريقي، ويتطلب الأمر إيجاد حل لهما إذا ما أريد للكفاح المسلح في جنوب أفريقيا أن يحقق غاياته [1] .

أولهما: تتعلق بأهمية إقامة تنظيم جماهيري في داخل البلاد، أو حتى نوع من الوجود في الداخل، وهى مشكلة مازالت تواجه حركة التحرير الوطني الأفريقي بعد حظر نشاطها في البلاد عام ١٩٦٠، ذلك أن كل محاولات الحركة لبناء مثل هذا التنظيم أو تحقيق مثل هذا التواجد في الداخل قد قمعت، ولا تزال الحركة عاجزة عن ذلك حتى أواخر السبعينيات.

ثانيهما: حتى لو أمكن إقامة تنظيم داخل البلاد فإن هناك مشكلة أخرى تتعلق بالإستراتيجية الواجب إتباعها من جانب حركة التحرير لاستغلال الوضع المتفجر بين الأفريقيين في الحضر خاصة، وإن فرص قيام العمال الأفريقيين في الحضر بعمل صناعي منظم وفعال تبدو ضئيلة مع غياب وجود تنظيم عمالي أفريقي قوى يضم صفوفهم، ونتيجة لذلك فإن المظاهرات الجماهيرية والإضرابات ستظل لفترة هي الشكل الرئيسي لاحتجاج الجماهير الأفريقية في الحضر مع ما يعنيه ذلك من مزيد من التضحيات دون طائل، على نحو ما حدث في شاربفيل وتكرر في سويتو.

إن حركة التحرير الأفريقي بمختلف فصائلها وعلى نحو ما رأينا، مازالت مقتنعة بالأسلوب الماوي في حرب العصابات والذي يركز على ضرورة تدشين حرب العصابات في المناطق الريفية تمهيدا لحصار المدن

Africa Research Bulletin, Economic, Financial And Tachnical Series, Vol. 17, No. 5, June 30, 1980, Pp. 5532 – 5535.
(1) R. W. Johnson, op cit., Pp. 23 – 24.

وإسقاط مؤسسات النظام فيها[1]، لكن تطبيق مثل هذا الأسلوب على ظروف جنوب أفريقيا يبدو أمرا مشكوكا فيه لاعتبارين أساسيين:

أولهما: إن المناطق الريفية الواقعة شرقي البلاد والتي يعيش فيها الفلاحون الأفريقيون تقع كلها داخل حدود البانتوستانات حيث توجد مؤسسات حكم قبلية وحيث يسود نظام الملكية القبلية الجماعية للأرض، وهو أمر يضع عقبات أمام رجال حرب العصابات الذين يتعين عليهم أن يواجهوا منذ البداية مؤسسات الحكم في البانتوستانات ويدخلوا في صراع مع أدوات قمعها من جيش وبوليس، ثم هناك مشكلة أخرى تتعلق باختلاف اللغات والقبائل من بانتوستان إلى آخر وباختلافها كذلك داخل صفوف رجال حرب العصابات وذلك بجعل مسألة اتصال رجال حرب العصابات بالسكان المحليين مسألة معقدة مع ما قد تثيره من حزازات قبلية، ورفض من جانب السكان المحليين للتعاون مع رجال حرب العصابات خشية التعرض للعقاب من جانب السلطات القبلية، فإذا أضيف إلى ذلك مسألة انخفاض الوعي السياسي بين سكان الريف في البانتوستانات لانتشار الأمية فإن الوضع يصبح أكثر تعقيدا خاصة مع عدم وجود تنظيم سياسي في الداخل يتولى تعبئة السكان المحليين إلى جانب رجال حرب العصابات، فضلا أن تنظيمات حركة التحرير الأفريقي في فترة مشروعية نشاطها في الداخل كانت تنظيمات حضرية على نحو ما رأينا، ولم يمتد تأثيرها إلى المناطق الريفية، إن كل العوامل السابقة تجعل من هذه المناطق أماكن غير آمنة لبدء حرب العصابات منها.

ثانيهما: أن المناطق الريفية الواقعة غربي البلاد هي في معظمها إما مناطق صحراوية أو مزارع ومراعي واسعة يملكها البيض، والملونون،

---

(1) لمزيد من التفصيل عن هذا الأسلوب أنظر:

Kenneth W. Grundy, Guerrilla … op cit., Pp. 42 – 46.

وهو مناطق تتميز بالخفة السكانية فيها، فـضلا عـن قلـة عـدد الـسكان الأفريقيين فيها بشكل واضح، وهذا يعنى أن رجال حرب العـصابات لـن يجدوا في هذه المناطق تأييدا شعبيا أو حتى سندا لهم سواء في الاحتمـاء أو الحصول على الغذاء، ذلك أن العدد القليل من الأفريقيين الموجودين في هذه المنطقة هم في معظمهم عمال زراعة يعملون في مزارع ومراعى البيض، ويشكلون جزءا من المزرعة أو المرعى، وحتى هؤلاء لا يوجد بينهم أدنـى اتصال طالما أن كل مجموعة منهم تعيش في مجموعة من الأكواخ داخـل المزرعة وطالما أن هذه المنطقة لا تعرف القرى كوحـدة تنظـيم إداريـة واجتماعية [١]، ثم أن كبار ملاك الأرض من الملونين لا ينتظـر مـنهم أن يكونوا سندا لرجال حرب العصابات بالنظر إلى مصالحهم .

وإذا كان هذا هو واقع الحال في المناطق الريفية في جنـوب أفريقيـا، وإذا كان هناك إصرار من جانب حركة التحرير الأفريقي على تدشين حرب العصابات فيها، إلا يشير ذلك إلى اقتراب حركة التحريـر للأخـذ بنظريـة **Foco** التي أبتدعها جيفارا والتي تستند إلى خبـرة الثـورة الكوبيـة[٢]، إن نظرية **Foco** تقوم على أساس أن رجال حرب العصابات يمكنهم أن يهزموا الجيش النظامي، وأن نقطة انطلاقهم في أمريكا اللاتينية يجب أن تبـدأ مـن الريف، بل أن رجال حرب العصابات لا يجب علـيهم أن ينتظـروا تـوافر الظروف الموضوعية لبدء الكفاح "فليس من الضروري الانتظار حتى تتوافر كل الظروف اللازمة لصنع الثورة، لأن المحارب يستطيع أن يخلقها"[٣] .

---

(1) أنظر مسألة عدم وجود قرى فى جنوب أفريقيا على النحو المتعارف عليه:
Leo Marquard, op cit., P. 50 .

(2) لمزيد من التفصيل عن نظرية **Foco** أنظر:
Gerard Chaliand, Revolution in the third world , (Middlesex: Penguin Books, 1978), Pp. 43 – 47.

(3) Idem.

وهذا يعنى أيضا أنه ليس ثمة أهمية لوجود تنظيم سياسي منذ البداية، لأن مثل هذا التنظيم يمكن أن ينشأ بعد ذلك حول تلك المجموعة الصغيرة من رجال حرب العصابات، فالحركة السياسية يمكن أن تنشأ من فوهة البندقية(١).

على أن هذه النظرية قد تعرضت للإخفاق بعد اختبارها في أمريكا اللاتينية وكان مرجع ذلك أن رجال حرب العصابات الذين طبقوها لم يجدوا تأييدا شعبيا لهم بين السكان المحليين في الريف نظرا لعدم فهمهم للواقع الاجتماعي لهؤلاء السكان ولانتماء معظمهم إلى الحضر، ونتيجة لذلك عجزوا عن الاتصال بالسكان المحليين وانتهى بهم الأمر إلى العمل في مناطق غير مأهولة، يضاف إلى ذلك أنه لم يكن هناك تنظيم سياسي يعمل كحلقة وصل بين رجال حرب العصابات وسكان الريف، ويكون أداة ربط سياسية بين حرب العصابات في الريف وبين النضال السياسي في الحضر وقد أدت هذه العوامل، وغيرها إلى فشل حروب العصابات في أمريكا اللاتينية والتي اعتنقت هذه النظرية (٢).

وإذا كان ذلك كذلك فهل يعد اتجاه حركة التحرير الأفريقي إلى توجيه عملياتها التخريبية والإرهابية إلى المناطق الحضرية البيضاء في جنوب أفريقيا تخليا عن إستراتيجيتها المعلنة في تدشين حرب العصابات من المناطق الريفية في البلاد؟

ومن الملاحظ أن مثل هذه العمليات التي تقوم بها حركة التحرير الأفريقي في المناطق البيضاء تشبه ما يحدث في أيرلندا الشمالية في النوع وليس في الدرجة أو الانتظام وإذا كانت مثل هذه الأعمال من العنف يمكن أن تؤدى إلى حدوث اضطرابات، إلا أنها لا تصل إلى حد التهديد الحقيقي

---

(1) Kenneth W. Grundy, Guerrilla.. op cit., Pp. 47 – 48.
(2) Gerard Chaliand, op cit., Pp. 45 – 46.

للنظام القائم أو سياساته، بل هي على العكس تؤدى بالجماعة البيضاء إلى مزيد من التماسك، وتدفع النظام إلى المزيد من التشدد[1] أكثر من ذلك ووفقا لما يقرره أحد الكتاب، فإن "حرب العصابات في المدن تكون غير مؤهلة لتعبئة الجماهير وراءها" طالما أن أعمالها ستقابل حتما بمعارضة من بعض السود، وتضحيات كبيرة داخل الجماعة السوداء، لهذا السبب فإن حرب العصابات في المدن لم تكلل بالنجاح في أي مكان في العالم"، فقد فشلت في أمريكا اللاتينية، ولا ينتظر لها النجاح في جنوب أفريقيا[2]، فرجال توباماروس فى أورجواى والذين أقاموا أقوى تنظيم ثوري في أمريكا اللاتينية، قد انتهى نشاطهم في حرب العصابات في المدن، وبعد نحو ما يزيد على عقد من الزمان، إلى رد فعل يميني من جانب العسكريين، وإلى تدعيم اليمين المتطرف في جواتيمالا[3].

بقى إذن أسلوب آخر مفتوح أمام حركة التحرير الأفريقي لجنوب أفريقيا وهو الأسلوب الروسي الذي طبقه البولشفيك في الثورة الروسية عام ١٩١٧ والذي يقوم على أساس حدوث انتفاضة شعبية عارمة في المدن تنتهي بتولي الحزب القائد لزمام السلطة، على أن القول بإمكانية تطبيق هذا الأسلوب في إطار ظروف جنوب أفريقيا يتجاهل حقائق عديدة، فالنظام العنصري في جنوب أفريقيا أقوى بكثير من النظام القيصري في روسيا ثم أنه يتمتع بتأييد كبير بين الجماعة البيضاء التي تشكل قاعدته في الاستمرار والمقاومة، كذلك فإن أدوات القمع التي يملكها النظام من جيش وبوليس يسيطر عليها ويديرها بالكامل السكان البيض الأمر الذي يعنى أنه ليس هناك إمكانية لحدوث انشقاق داخل الجيش أو البوليس، وانضمام أي من قطاعاتهما

---

(1) **Kenneth L. Adelman, African Realities, (New York: Crane, Russak & Company, Inc., 1980), P. 102 .**
(2) **R.W. Johnson ; op cit., P. 297.**
(3) **Gerard Chaliand, op cit., Pp. 46 – 47.**

إلى تأييد الانتفاضة الشعبية السوداء في الحضر، أكثر من ذلك فإن وضـــوح الاختلاف اللوني بين البيض والسود يسهل أمام قـــوات الجـــيش والبـــوليس البيضاء مهمة قمع واحتواء مثل هذه الانتفاضة السوداء، ويضاف إلـــى مـــا تقدم فإن عدم وجود تنظيم سياسي جماهيري لحركة التحرير الأفريقـــي فـــي داخل البلاد يتولى التخطيط لهذه الانتفاضة وتنظيمها من شأنه أن يجعل مـــن قيام مثل هذه الانتفاضة عملا عشوائيا سرعان ما يتعرض للإخفاق والفشل.

وإذا كان هناك رأى يذهب إلى أن قيام انتفاضة عارمـــة ســـوداء فـــي الحضر ستواكبها أعمال الإرهاب المنظمة في الداخل، وهجوم من الخـــارج في شكل حرب شاملة أو حرب عصابات مدعومة بتأييد دولي – يمكـــن أن تؤدى إلى تغيير النظام القائم في جنوب أفريقيا[1]، فإن هذا القـــول يـــصعب التنبؤ بوقوعه فضلا عن نتائجه نظرا لما قد يؤدى إليه ذلك من مذبحة دموية في الداخل، وامتداد الصراع ليتخذ طابعا إقليميا، فضلا عما يحمله ذلك مـــن مخاطر الصراع الدولي وتورط القوى العظمى فيه.

وعلى أية حال فإن مسألة إقامة تنظيم جماهيري في الـــداخل لحركـــة التحرير الأفريقي، واستنباط الإستراتيجية الملائمة لحرب العـــصابات فـــي إطار ظروف جنوب أفريقيا مازالت قضية مطروحة للنقـــاش، خاصـــة وأن التجارب الناجحة لحرب العصابات في أي مكان فـــي العـــالم تؤكـــد علـــى الطبيعة الخاصة لكل حرب من هذه الحروب وهى طبيعة تفرضها الظروف المحلية لكل بلد فضلا عن الظروف الإقليمية والعالمية .

---

(1) Kenneth L. Adelman, op cit., Pp. 102 – 103 .

وأنظر أيضا:

Pauline H. Baker," South Africa's Strategic Vulnerabilities: The Citadel Assumption' Reconsidered", in the African Studies Review, The Journal of the African Studies Association, Waltham: Brandis Univ. U.S.A.), Vol. XX. No. 2, Sept. 1977, Pp. 94 – 96 .

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

(أ) الوثائق:

١- الجمعية الأفريقية: " النص الكامل لبيان الدكتور هنرى كسينجر عن السياسة الأمريكية في جنوبي أفريقيا – إبريل ١٩٧٦"، **نشرة خاصة** (القاهرة: الجمعية الأفريقية) السنة الرابعة العدد ٨، يونيو ١٩٧٦.

٢- الجمعية الأفريقية: "منظمة الوحدة الأفريقية – لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا – **تقرير الدورة العادية الثلاثين للجنة التنسيق لتحرير أفريقيا إلى الدورة العادية الثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية**، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس في الفترة من ١٣ – ١٨ فبراير ١٩٧٨" – نشرة الوثائق والبحوث (القاهرة: الجمعية الأفريقية) السنة السادسة، العدد ١١، أكتوبر ١٩٧٨.

(ب) الكتب:

١- الأمم المتحدة (مركز الإعلام العام): **التفرقة العنصرية ومعاملة السجناء فى جنوب أفريقيا– افادات وشهادات** (بيروت – إبريل ١٩٧٨).

٢- الأمم المتحدة (مركز الإعلام العام). **الاضطهاد والتمييز العنصري في أفريقيا الجنوبية** (القاهرة – فبراير ١٩٦٩).

٣- أنطونى سيلزى: **الجغرافيا الاجتماعية لأفريقيا** – ترجمة د. إبراهيم أحمد زرقانة، ومحمد جمال الدين زرقانة – (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦١) .

٤- د. بطرس بطرس غالي، ود. محمود خيرى عيسى: **مبادئ العلوم السياسية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٢).

٥- د. عبد الملك عودة: **السياسة والحكم في أفريقيا** – الطبعة الأولى (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٩).

٦- د. عبد الملك عودة: **سنوات الحسم في أفريقيا ١٩٦٠ - ١٩٦٩** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٩).

٧- د. غريب محمد سيد أحمد: **المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية** (الإسكندرية: دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣).

٨- مارتن بيلى، وبرنارد ريفرز: **العقوبات البترولية ضد جنوب أفريقيا** – ترجمة السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة (الأمم المتحدة – مركز مكافحة الأبارتهيد) يونيو ١٩٧٨.

٩- د. محمد عوض محمد: **الشعوب والسلالات الأفريقية** (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٥).

١٠- د. محمد فتح الله الخطيب: **دراسات فى الحكومات المقارنة** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦).

(ج) المقالات:

١- د. حورية توفيق مجاهد: "الدبلوماسية الصينية في القارة الأفريقية" **مجلة السياسة الدولية**، ربع سنوية (القاهرة: مؤسسة الأهرام) السنة الثامنة، العدد ٢٧، يناير ١٩٧٢.

٢- د. عبد العزيز كامل: " مشروع تقسيم اتحاد جنوب أفريقية (بانتوستان)"، **المحاضرات العامة للجمعية الجغرافية المصرية للموسم الثقافي لعام ١٩٦١**، (القاهرة: دار الطباعة الحديثة).

ثانيا : باللغة الإنجليزية

(أ) الوثائق:

1- ANC Speaks, Documents and Statement of the African, National Congress 1955 – 1976, Sep. 1977.

2- ANC of South Africa: Constitution, (Lusaka: ANC office, Jan. 1958.

3- ANC – Working Document of ANC Youth and Students for the Mobilization of ANC Youth and Students Abroad, Issued by, Secretarial of the ANC Youth and students section, Morogoro, Tanzania, Sept. 1969.(Mimeographed).

4- ANC of South Africa, (African Nationalists), In Defence of the African Image and Heritage, Dar es Salaam, Tanzania, Feb. 1976, (Mimeographed).

5- ANC of South African, (African Nationalists). Againat Manipulation of the South African Revolution, Dar es Salaam , Tanzania , Oct. 1975. (Mimeographed).

6- BPC. A Brief Historical Background, n.d.(Mimeographed).

7- BPC, Budget Proposal (1976 / 77), Singed by Keaneth Rachidi (President) & Thadisizwe Mazibuko (Secretary – General), n.d. (Mimeographed).

8- BPC, Communiqué to the OAU Members and Governments and the Peoples, of Friendly and Freedom Loving Communities, Singed by Spiko Buthelezi BPC National Executive Committee & External Representative in Gaborone, Botswana, N.d. (Mimeographed).

9- BPC, Constitution, n.d. (Mimeographed).

10- OAU/CCLA, Report of the Standing Committee on Policy & Information, (XXI – S/C, 17 / Doc. 2), 8^{th} Jan. 1973.

11- OAU/ CCLA, Report of the Standing Committee on Administration and Finance, 21^{st} Ordinary Sess., Accra, 8-13, Jan. 1973, Doc. 5, (Part B. Finance).

12- PAC, Constitution, Adopted at Inaugural Conference of the Pan – Africanist Congress, Held at Orlando, Johannesburg, on the 4^{th}-6^{th} April of 1959, (Mimeographed).

13- PAC, Disciplinary code, Adopted at Inaugural Conference of the Pan – Africanist Congress, Held at Orlando, Johannesburg, on the 4^{th} – 6^{th} April of 1959. (Mimeographed).

14- PAC, Manifesto, Adopted by Inaugural Conference of the Pan – Africanist Congress, Held at Orlando, Johannesburg, on the 4^{th} – 6^{th} April of 1959, (Mimeographed).

15- PAC of Azania , Report of National Executive Committee Meeting, Moshi, Tanzania, 19th – 22nd Sept. 1967 ; Issued by Department of Publicity & Information, Lusaka, Zambia, n. d.
16- Statement on the Expulsion From NAC of South Africa of: T. Bonga, A.M. Makiwane, J.X. Matlon, G.M. Mbele; A.K. Mqota, O. Nagakwan, T.X. Makiwane and O.K. Setlhaplo, Issued by the expelled eight members, London: 27th Dec. 1975. (Mimeographed).
17- Unity Movement of South Africa, The Revolutionary Road of the Unity Movement of South Africa, (Lusaka: Head Office in Exile), June 1969, (Mimeographed).
18- Unity Movement of South Africa, Report Submitted to the OAU, Coordinating Committee for the Liberation of Africa, 8th Jan. 1973.
19- UN, "Basic facts on the Republic of South Africa and the Policy of Apartheid", by Julian R. Friedman, (New York: U.N., Center Against Apartheid, April 1977).
20- UN, "Activities of Transnational Corporations and their Collaboration with the Regime in South

Africa", (UN, Center Against Apartheid, July, 1977).

21- UNESCO, Apartheid, its Effect on Education, Science, Culture and Information, n.d.

22- UNESCO, Features, (UNESCO: Paris, 1978).

(ب) الكتب السنوية والموسوعات، والأطالس:

1- Africa at glance 1978, (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 1979).

2- Africa South of the Sahara 1977 / 78 (London: Europa Publications Ltd., 1977).

3- Fullard, Harold (ed.), Philips' Modern Atlas for Africa (London: George Philip & Son Limited, 1978).

4- Horrell, Muriel & Others, A Survey of Race Relations in South Africa 1976, (Johannesburg: South Africa Institute of Race Relations, Jan. 1977).

5- International Encyclopedia of the Social Sciencess, (New York: The Macmillan Company & The Free press, 1972), Vol. 5.

6- Legum, Colin (ed.), Africa Contemporary Record 1977/78, (London: Holmes & Meier Publishers, Ltd., 1979).

(جـ) الكتب:

1- Adam, Heribert (ed.), South Africa: Sociological Perspectives, (London: Oxford Univ. Press, 1971).

2- Adelman, Kenneth L., African Realities, (New York: Crane, Russak & Company, Inc., 1980).

3- African Communist Speak, Articles & Documents From "The African Communist", (Moscow: " Nauka" Publishing House, 1970).

4- Brotz, Howard, The Politics of South Africa, Democracy and Racial Diversity, (London: Oxford Univ. Press, 1977).

5- Bunting, Brian, Moses Kotane, South African Revolutionary, a Political Biography, (London: Inkulueko Publications; 1975).

6- Bunting, Brian, The Rise of the South African Reich,
(London: Penguin Books Ltd., 1969).

7- Carter, Gwendolen, (ed.), Five African States, Responses and Diversity, (New York: Cornell Univ. Press, 1963).

8- Chaliand, Gerard, Revolution in the Third World, (Middlesex: Penguin Books, 1978).

9- Cohen, Barry, & Mohamed A. El-Khawas, The Kissinger Study on Southern Africa, (Nottingham: Spokesman Books, England, 1975.)

10- Feit, Edward, South Africa, The Dynamics of the African National Congress, (London: Oxford Univ. Pres, 1962).

11- First, Ruth (ed.), No Easy Walk to Freedom, Articles, Speeches and Trial Addresses of Nelson Mandela, (London: Heinemann Educational Books Ltd., 1965).

12- First, Ruth & Others, The South African Connection, Western Investment in Apartheid, (London: Penguin African Library, 1973).

13- Gerhart, Gail M., Black Power in South Africa, The Evolution of an Ideology, (Berkeley: Univ. of California Pres, USA, 1978).

14- Gibson, Richard, African Liberation Movements, Contemporary Struggle against White Minority Rule, (London: Oxford Univ. Press, 1972).

15- Grundy, Kenneth W., Guerrilla Struggle in Africa: An Analysis and Preview, (New York: Grossm an Publishers, 1971).

16- Harris, P. B., Studies in African Politics, (London: Hutchinson Univ. Library, 1970).

17- Harris, Richard, (ed.), The Political Economy of Africa, (Cambridge: Schenkman Publishing Company Inc., 1975).

18- Hoagland, Jim, South Africa, Civilization in Conflict, (London: George Allen & Unwin Ltd., 1973).

19- Hopkinson, Tom, South Africa, Tim-Life International, (Nederland, N.V.,: Time Inc., 1965).

20- Horwitz, R., The Political Economy of South Africa. (London: Weidenfeld & Nicholson, 1967).

21- Johnson, R.W., How Long Will South Africa Survive? (London: Billing & Sons Ltd., 1977).

22- Johnstone, Frederick A., Class, Race and Gold: A Study of Class Relations and Racial Discrimination in South Africa, (London: Routledge & Kegan Pall, 1976).

23- Kaplan, Irving, & Others, Area Handbook for the Republic of South Africa, (Washington: The American Univ., 1971).

24- Karis, Thomas, and Gwendolen M. Carter (eds.), from Protest to Challenge : A Documentary History of African Politics in South Africa 1882 – 1964, (Stanford : Hoover Institution Press, 1977), Four volumes:

- Vol. I. : Johns, Sheridan , III, "Protest and Hope 1882-1934".

- Vol. 2: Karis, Thomas, "Hopeand Challenge 1935 – 1952".

- Vol.3: Karis, Thomas, & Gail M. Gerhart, "Challenge and Violence 1953 – 1964".

- Vol. 4 Gerhart, Gail M. & Thomas Karis, Political Profiles 1882 – 1964.

25- Khopung, Ethel, Apartheid, The Story of a Dispossossed People, (Dar es Salaam: National Printing Company, 1972).

26- Kruger, D.W. (ed.), South African Parties and policies 1910-1960, A Select Source Book, (London: Bowes & Bowes, 1960).

27- Jun, Nicolas de, The Mineral Resources of Africa, (London: El Sevier Publishing Company, 1965).

28- Kuper, leo, An African Bourgeoisie, Race, Class and Politics in South Africa, (New Haven: Yale Univ. Press, 1965).

29- La Guma, Alex (ed.), Apartheid: A Collection of Writings on South African Racism, By South Africans, (Berlin: Seven Seas Publishers, 1971).

30- Legum, Colin & Margaret, South Africa, Crisis for the West, (London: Pall Mall Press, 1964).

31- Lerumo, A., Fifty Fighting Years, The South African Communist Party 1921 – 1971, (London: Inkululeko Publications, 1971).

32- Malan, T. & P.S. Hattingh, Black Homelands in South Africa, (Pretoria: Africa Institute of South Africa, 1976).

33- Marquard, Leo, The Peoples and Polities of South Africa, (London: Oxford Univ. Press, 1960).

34- Mbanjwa, Thoko (ed.), Black Review 1974/75, (South Africa: The Lovedale Press, 1975).

35- Mbeki, Govan, South Africa: The Peasants' Revolt, (London: Penguin African Library, 1964).

36- Michelman, Cherry, The Black Sash of South Africa, A Case Study in Liberalism, (London: Oxford University Press, 1975).

37- Padmore, George, Africa: Britain's Third Empire, (London: Dennis Dobson Ltd., 1948).

38- Palmer, Mabel. The History of the Indians in Natal, (London: Oxford Univ. Press, 1957).

39- Patterson, Sheila, The Last Trek, A Study of the Boer People and the Afrikaner Nation, (London: Routledge & Kegan Paul Ltd., 1957).

40- Potholm, Christien P. & Richard Dale, (eds.), Southern Africa in Perspectives, Essay in Regional Politics, (New York: The free press, 1972).

41- Potter, Elaine, The press As Opposition, The Political Role of South African News Papers, (New Jersey: Rowman & Littlefield, 1975).

42- Rhoodie, N.J. (ed.), South African Dialogue Contrasts in South African Thinking on Basic Race Issue, (Philadelphia, The Westminster Press, 1972).

43- Robertson, H.M., South Africa, Economic and Political Aspects (London: Cambridge Univ. Press, 1957).

44- Roux, Edward, Time Longer Than Rope, A History of the Black Man's Struggle for Freedom in South Africa,(Madison: The Univ. of Wisconsin Press, 1964).

45- Davidson, Slovo & Wilkinson (eds.), Southern African The New Politics of Revolution, (London: Pelikan Books Ltd., 1976).

46- Seidman, Ann & Neva, U.S. Multinationals in Southern Africa, (Dar es Salaam: Tanzania Publishing House, 1977).

47- Smirov, S.R., (ed.), A History of Africa 1918 – 1967, (Moscow: Nauka Publishing House, 1968).

48- Stone, John, Colonist or Uitlander? A Study of the British Immigrant in South Africa, (Oxford: Clarendon Press, 1973).

49- Tabata, I.B., Education for Barbarism is South Africa; (London: Pall Mall Press, Press, 1960).

50- Thompson, L.M.,The Unification of South Africa 1902 – 1910, (Oxford: The Clarendon Press 1960).

51- Thompson, L.M., Politics in the Republic of South Africa, (Boston: Little, Brown & Company, 1966).

52- Thompson, L.M., & J. Butler (eds.), Change in Contemporary South Africa, (California: Univ. of California press, 1975).

53- Van den Berghe, Pierre L., South Africa, a Study in Conflict, (Middletown, Connecticut: Wesleyan Univ. Press, 1965).

54- Van den Berghe, Pierre L., Race and Racism: A Comparative Perspective, (London: John Wiely & Sons Inc., 1967).

55- Van der Merwe, H.W. & C. J. Groenewald (eds.), Occupational and Social Change among Coloured People in South Africa, (Cape Twon: Juta & Company Ltd., 1976).

56- Van der Merwe, H.W. & Others (eds.), Africa Perspectives on South Africa, (California L Hoover Institution Press, 1968).

57- Vatcher, Jr., William H., White Laager, The Rise of Afrikaner Nationalism, (London: Pal Mail Press, 1965).

58- Zubaidsa, Sami (ed.), Race and Racialism, (London: Tavistock Publications, 1970).

(د) كتيبات وتقارير:

1- Davis, David, African Workers and Apartheid, Fact Paper on Southern Africa, No. 5, (London: International Defence & Aid Fund, March 1980).

2- International Defence & Aid Fund, The Apartheid was Machine, The Strength and Development of the South Africa, No. 8, (London: Twentieth Century Press, April 1980).

3- Magnusson, The Voice of South Africa, Research Report, No. 35, (Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies, 1976).

4- South Africa, Black Labour – Swedish Capital, A Report by the LO/TCO Study Delegation to South Africa 1975, (Stockholm, Sweden, n,d,).

5- South African Studies (2), The South African Trade Union Movement, (London: The Publicity & Information Bureau, ANC of South Africa, 1970).

(هـ) مقالات:

1- Ali, Shanti Sadiq, " Evolution of Apartheid", In Africa Quarterly, The Journal of Indian Center For Africa, New Delhi, Vol. VIII, No. 4, April 1979.

2- Arnold, Guy, "Which way in Southern Africa?" , In Africa Report, A Publication of the African American Institute, New York, Vol. 25, No. 4, July – August 1980.

3- Baker, Pauline H., "South Africa's Strategic Vulnerabilities : The "Citadel Assumption", Reconsidered", in The African Studies Review,

(Waltham: African Studies Association, U.S.A), Vol. XX, No. 2, Sept. 1977)

4- Biko, Stephen, "Black Consciousness and the Quest for a true Humanity", in UFAHAMU, Journal of the African Activist Association, (Los Angeles: African Studies Center, Univ. of California), Vol. 2, No. 3, 1978.

5- Breytenbach, W.J., "Minority Rights", in Africa Institue Bulletin, (Pretoria: Africa Institute of South Africa) Vol. 15, No's 6 & 7, 1977.

6- Breytenbach; W.J., "Self – Determination and Separatism in Africa", in Africa Institute Bulletin, Vol. 16, No's 4 & 5, 1978.

7- Breytenbach, W.J.,"Ethnic Diversity and Political Stability", in Africa Institute Bulletin, Vol. 16, No. 6, 1978.

8- Bundy, Colin, "The Emergence, and Decline of South African Peasantry", in African Affairs, The Journal of the Royal African Society, (London: Oxford Univ. Press), Vol. 71, No. 285, Oct. 1972.

9- Carstens, K. (Rev.), "Church and Race in South African Politics", in Free Southern Africa, (London: International Univ. Exchange Fund), No. 1, May 1973.

10- Cheater, Angela P., "A Marginal Elite? African Registered Nurses in Durban, South Africa", in African Studies. (Johannesburg: Witwatersrand Univ. Press), Vol. 33, No. 1974.

11- Cheeseright, Paul, "South Africa's Growing Reliance on Coal", in Financial Times, Friday, April 27, 1979.

12- Chimutengwende, Chenhamo C., "The Media and the State in South African Politics", in The Black Scholar, Journal of Black Studies and Research, (Santa Cruz: Univ. of California), Vol. 10, Sept. 1978.

13- Davenport, Rodney, "African Townsmen? South Africa Natives (Urban Areas) Legislation through the Years", in African Affairs, Vol. 68, No. 271, April 1969.

14- Davis, David, "African Trade Unions – Reformist or Revolutionary". In The African Communist, (London: Inkulueko Publications), No. 62, 3rd Quarter, 1975.

15- Dubula, Sol, Unity and disunity in White Politics", in The African Communist, No. 76, 1st Quarter 1979.

16- Enloe, Cynthia H. "Ethnic Factors in the evolution of the South African Military", in ISSUE, A

Quarterly Journal of opinion, (Massachusetts: African Studies Association, Brandis Univ.) Vol. 5, No. 4, winter 1975.

17- Grundy, Kenneth W., "The Assignment of South African Armed Forces Abroad 1912 – 1976", in Journal of African Studies, (Berkeley : Univ. of California Press), Vol. 5, No. 4, Winter 1978.

18- Harsch, Ernest, "South Africa: The Plight of Urban Squatter", in Africa Report, May – June 1979.

19- Harvey, William B. & W. H. B. Dean, "The Independence of Transkei – a largely Constitutional Inquiry", in The Journal of Modern African Studies, (Cambridge: Cambridge Univ. Press), Vol. 16, No. 2, 1978.

20- Hough, M., "Plural Voting" in Africa Institute Bulletin, Vol. 16, No. 2, 1978.

21- Johns, Sheridan, "Obstacles to Guerrilla Warfare-A South African Case study ", in the Journal of Modern African Studies, Vol. 11, No. 2, 1973.

22- Johnstone, Frederick A., "White Prosperity and White Supremacy in South Africa Today", In African Affairs, Vol. 69, No. 275, April 1970.

23- Kgokong , Alfred , " The Black People's Convention", in Africa Today , (Denver: Univ. of Denver), Vol. 19, No. 3, Summer 1972.

24- Koornhof, P.G.J., "A Future View ... The Swiss Canton System for south Africa?" in Africa Institute Bulletin, Vol. 15, No's. 6 & 7, 1977.

25- Kornegay, Jr., Francis A. & Vockerodt, "Arusha and Regional Cooperation in Southern Africa: Research and Study", in SADEX, the Southern Africa Development Information/ Documentation Exchange,(Washington D.C. African Bibliographic Center), Vol. 1, No. 2. August, Oct. 1979.

26- Le Roux C.J. B., "Pan – Africanism in South Africa", in The South African Journal of African Affairs, (Pretoria: African Institute of South Africa), Vol. 9, No. 1, 1979.

27- Leys, Roger, "South African Gold Mining 1974: The Gold of Migrant Labour", in African Affairs, Vol. 74, No. 295, April 1975.

28- Longmore, L. "Reconstituting The Senate in South Africa", in African Affairs, Vol. 58, No. 237, Oct. 1960.

29- Mackintosh, Peter, "Behind the 1970 South African Elections "When Thieves Fall Out," in The African Communist, No. 40, 1st Quarter 1970.

30- Malgas, Willem Abram, "The Colored People of South Africa", in The African Communist, No. 34, 3rd Quarter 1968.
31- Maritz, C.J., Bophutha Tswana – Second General Election", in Africa Institute Bulletin, Vol. 15, No's. 9 & 10, 1977.
32- Meli, F., "A Nation is born", in the African Communist, Vol. 48, 1st Quarter 1972.
33- Meli, F., "Nationalism and Internationalism in South African Liberation", in The African Communist, No. 57, 2nd Quarter 1974.
34- Midlane, Matthew, "The South African General Election of 1977, "in African Affairs, Vol. 78, No. 312, July 1979.
35- Moerane, Moeletsi, "Toward A Theory of Class Struggle in South Africa", Part 1, "Historical Perspectives" in MaJi-MaJi, (Dar es Salaam: The Univ. of Dar es Salaam); No. 21, July 1975.
36- Moerane, Moeletsi, Part 11, "South Africa under Imperialism", in MaJi-MaJi, No. 25, Jan. 1976.
37- Nkosi, Z., "Elections in South Africa", in The African Communist, No. 42, 3rd Quarter 1970.
38- Nkosi, Z., "What the Progressive Party Stand for", in The African Communist, No. 59, 4th Quarter 1974.
39- Nokwe, Duma, "The National Liberation Movement of South Africa", in The Africa Communist, No. 36, 4th Quarter 1968.
40- Nongwenkulu, Harry, "The Meaning of Black Consciousness: An Overview", in UFAHAMU, Vol. VIII, No. 3, 1978.

41- O'Meara, Dan, "Analyzing Afrikaner Nationalism: The Christian – National Assault on White Trade Unionism in South Africa, 1934 – 1948", in African Affairs, Vol. 77, No. 306, Jan. 1978.
42- Oppenheimer, H.F., "South Africa after the Election in African Affairs, Vol. 73, No. 293, Oct. 1974.
43- Pahad, Essop, "A Proud History of Strugge", in The African Communist, No. 78, 3rd Quarter 1979.
44- Philips, John, "The South African Wobblies: The Origins of Industrial Unions in South Africa", in UFAHAMU, Vol. VIII, No. 3, 1978.
45- Power, Paul F., " Gandhi in South Africa", in the Journal of Modern African Studies, Vol. 7, No. 3, 1979.
46- Rauche, G.A., "South Africa's Three Choices", in The South African Journal of African Affairs, Vol. 9, No. 2, 1979.
47- Rhoodie, N. J., "The Colored Policy of South Africa, Parallelism As A Socio – Political Device To Regulate White – Colored Integration", in African Affairs, Vol. 72, No. 288, Jan. 1973.
48- Savage, Michael, "Costs of Enforcing Apartheid and Problems of Change ", in African Affairs, Vol. 76, No, July 1977.
49- Serache, Nat, "BPC Spells out Black Communalism", in Rand Daily Mail, June 2, 1976.
50- Southall, Roger J., "The Beneficiaries of Transkeian Independence", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 15, No. 1, 1977.
51- Spence, J.E., "Détente in Southern Africa: An Interim Judgment", in International Affairs

(London: Royal Institute of International Affairs), Vol. 53, No. 1, Jan. 1977.

52- Spicer, Michal, "Change in South Africa? Mr. Botha's Strategy and Policies", in the World Today, (London: Royal Institute of International Affairs), Vol. 36, No. 1, Jan. 1980.

53- Stadler, A.W. "The 1974 General Election in South Africa", in African Affairs, Vol. 74, No. 295, April 1975.

54- Streek, Barry," Black Strategies against Apartheid", in Africa Report, Vol. 25, No.4, July - August 1980.

55- Stultz, Newell M., " The Politics of Security: South Africa Under Verwoerd 1961-66", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 7, No. 1, 1969.

56- Toussaint, "Fallen among Liberals- an Ideology of Black consciousness examined", in the African communist, No. 78, 3rd Quarter 1979.

57- Walshe, A.P.," Theo origins of African Political Consciousness in South African", in The Journal of Modern African Studies, Vol.7, No., 1979.

58- Weisbord, Robert G., " The Dilemma of south African Jewry", in The Journal of Modern African Studies, Vol.5, No 2, Sept. 1967.

59- Welsh, David," The Culture dimension of Apartheid" in African Affairs, vol,71, No ,282, Jan. 1972.

60- Willam, Brian," The Anti-Slavery and Aborigines' Protection Society and the South African Natives' Land Act of 1913", in The journal of African History, (London: Cambridge univ. Press), Vol. 20; No. 1979.

61- Yudelman, David, "Industrialization, Race Relations and Change in South Africa, An

Ideological and Academic Debate", in African Affairs, Vol.74, No 299, Jan 1975.

(و) دراسات غير منشورة:

1- Keto, Clement Tsehloane, " Black American involvement in South Africa's Race Issue: Perspectives and Prospects" Paper Presented at 15th annual meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Nov. 8-11, 1972.

2- Michelman, Cherry, "The Black Sash, South Africa's Stubborn Liberal", Paper Presented at the 14th Annual Meeting of the Africa Studies Association, Denver; Nov. 3-6, 1971.

3- Nabudere, W.; Imperialism and the South African State", Paper Presented at the South African Universities Social Science Conference, Dar es Salaam, 1978.

4- Nolutshungu, Sam C. "Fears of Fragmentations: National Liberation or Class Struggle in South Africa", Paper Presented at the Conference of African Association of Political Science, Lagos, April 1976.

5- Stoecker, Helmuth, "An African Bourgeoisie in south Africa", Paper Presented at the International Symposium about, Social Classes and Anti-Imperialism Struggle in Africa and the Middle East", Held at Leipzig in August 23-26, 1977.

6- Ushewokunze, C.M. "Turnhalle Constitutional Proposals for An Interim Government in Namibia: in Endorsement of Apartheid Injustice" paper Published by The U.N. Institute for Namibia. Lusaka, August 1977.

(ز) دوريات:

1- Africa, (London: Africa Journal Ltd.), No. 105, Press 1980.
2- Africa Confidential, (London: Mira moor Publications Ltd.), Vol. 20, No. 5, Feb. 28; 1979.
3- Africa Confidential, Vol. 20, No. 10, May 9. 1979.
4- Africa Confidential, Vol. 20, No. 14, July 4, 1979.
5- Africa Confidential, Vol. 20, No. 16, August 1, 1979.
6- Africa Confidential, Vol. 21, No. 3, Jan. 30, 1979.
7- Africa Diary, (New Delhi: Africa Publications Vol. XIX, No. 4, 22-28, 1979.)
8- Africa Institute Bulletin, (Pretoria: African Institute of South Africa, Vol. 15, No's. 6 & 7, 1977.)
9- Africa institute Bulletin, (Vol. 15, No's 9 & 10,1977.)
10- ANC of South Africa, Bulletin Issued by ANC Office, (Dar es Salaam, Nov. 7, 1963.

11- Africa Report, (New Jersey: The African – American Institute, Ins., Vol. 24, No. 3, May – June 1979.)

12- Africa Research Bulletin, Political Social and Cultural Series, (Exeter, Africa Research Ltd., Vol. 15, No. 3, April 15, 1978.)

13- Africa Research Bulletin,(Vol. 15, No. 5, June 15, 1978.)

14- Africa Research Bulletin,(Vol. 16, No. 3, April 15, 1979.)

15- Africa Research Bulletin, (Vol. 16, No. 6, July 15, 1979.)

16- Africa Research Bulletin, (Vol. 16, No. 8, Sept. 15, 1979)

17- Africa Research Bulletin, (Vol. 16, No. 9,Oct. 15, 1979.)

18- Africa Research Bulletin, (Vol. 16, No. 10,Nov. 15, 1979.)

19- Africa Research Bulletin, (Vol. 16, No. 11,Dec. 15, 1979.)

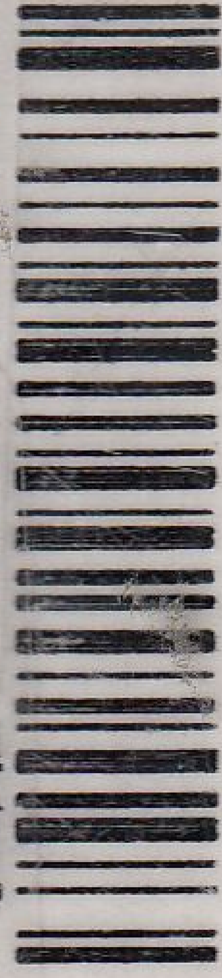
20- Africa Research Bulletin, (Vol. 17, No. 5, June. 16, 1980.)

21- Africa Research Bulletin, Economic Financial and Technical Series. (Exeter: Africa Research Ltd., Vol. 17, No. 5, June 30, 1980.)

22- Azania News, Official Organ of the PAC of Azania, (Dar es Salaam: PAC Office Vol. 13, No's 1-3, Jan. – March 1978.)

23- Herald Tribune, (Paris, Friday, Sept. 14, 1979.)

24- International Bulletin of the South African Colored People's Congress, (Printed by Columbia Ptrs. (T.U.), March 1966.)


Bibliotheca Alexandrina
0916868